جامعة محمد خيضر بسكـــرة - الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

MOHAMED KHEIDER UNIVERITY OF BISKRA ALGERIA
FACULTY OF ECONOMIC, TRADE AND MANAGEMENT SCIENCES

جامعة بسكـرة - الجزائر

university of BISKRA ALGERIA

أبحـــاث اقتصاديـــــة و إداريـــــة

مجلة علمية محكمة سداسية

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

JOURNAL OF ECONOMIE AND MANAGERIAL RESEARCH (JEMR)

semi-annual, peer-reviewed scientific journal

المجلد 14 العدد 02 الترقيم الدولي :1112-7902 الايداع القانوني :2007-3150 جوان 2020

المجلد
14
العدد 02

Vol/14 N°02 ISSN: 1112-7902 Légal Déposit 2007-3150 June 2020

+جامعة محمد خيضر

بسكرة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أبحاث اقتصادية و إدارية

مجلة علمية سداسية محكمة

المجلد رقم 14 العدد رقم 02 جوان 2020

الترقيم الدولي: 7902- 1112 الإيداع القانوني: 3150-2007

أبحـاث اقتصاديـة وإداريـة

مجلة علمية محكمة سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر

الرئيس الشرفي للمجلة:

أ. د. أحمد بوطرفاية - رئيس الجامعة

مدير المنشورات الجامعية:

أ.د. خـوني رابـح

رئيس التحرير:

أ.د. حجازي اسماعيل

امانة التحرير:

أ.رشيد محمدي

فاطمة جابر

المـراسـلات:

توجه كل المراسلات إلى السيد:

رئيس تحرير أبحاث اقتصادية وإدارية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر بسكرة

ص ب 145 بسكرة 07000 – الجزائر

هاتف/فاكس: 00 33 54 033 (213)

البريد الالكتروني:_ecomanagement.journal@univ-biskra.dz

مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة

هيئة تحرير المجلة

أ.د حجازي إسماعيل	جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر
أ.د. رقية حساني	جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر
ا.د. لعمارة جمال	جامعة طيبة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية
أ.د .ملهم ماجد	جامعة القدس المفتوحة- فلسطين
د أ.د.سملاي يحصيه	جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية
ا.د. عمار اوكيل	جامعة الملك قابوس -عمان
هاني عبد الحكيم إسماعيل صالح	جامعة المنصورة – حمهورية العربية مصر
أ.د. كنوش محمد	جامعة تراكيا- تركيا
أ.د .عبد الله سراج	جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية
أ.د عدالة لعجال	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم -الجزائر
ا.د عبد الحميد برحومة	جامعة محمد بوضياف –المسيلة
أ.د. سمير بهاء الدين مالكي	جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر
أ.د عرابة الحاج	جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر
د. الزين يونس	جامعة حمة لخضر الوادي -الجزائر
د. محمد بلقاسم	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم -الجزائر
د.شرفوح مريم	المدرسة العليا للتجارة -الجزائر
د.بومجان عادل	جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر
د.اقطي جوهرة	جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر
د.حبة نجوى	جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر
د.عباسي صابر	جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر
د.دبلة فاتح	جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر
د.روينة عبد السميع	جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر

قواعد النشر

أبحاث اقتصادية وإدارية مجلة تعنى بالدراسات والأبحاث الأكاديمية في حقل العلوم الاقتصادية، الإدارية (التسييرية) والتجارية المكتوبة باللغات العربية، الفرنسية والإنجليزية. للنشر بالمجلة على الباحث التقيد بالضوابط التالية:

- أن يكون البحث المقدم أصليا، منصبا في مجال اختصاص المجلة وغير مقدم للنشر إلى جهات أخرى بأي شكل من الأشكال.
- يكون المقال المكتوب باللغة العربية بخط "*Simplified Arabic*" حجم 14 بتباعد بين الأسطر "*Simple*"، والمقال المكتوب باللغة الفرنسية أو الانجليزية بخط "*Times New Roman*" حجم 12 بتباعد بين الأسطر "*Simple*".
- تعد الأشكال والجداول بالصيغة الآلية لبرنامج *Word*
- تكتب الهوامش مرتبة ترتيبا أبجديا في نهاية المقال. أما في المتن فيكتفي الباحث بذكر المؤلف، سنة النشر والصفحة والكل بين قوسين، مثلا: (علي السلمي، 1995، ص 142).
- تتضمن الصفحة الأولى بالضرورة اسم الباحث، الرتبة العلمية، مؤسسة الارتباط والبريد الالكتروني وكذا ملخصين للمقال أحدهما بلغة المقال والآخر بإحدى اللغتين الأخريين.
- المقالات المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.
- المقالات المقدمة للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ هيئة التحرير بحق تعديل شكل تقديم المقال إذا لزم الأمر.

الـفهـــرس

.1	**واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثماري في الجزائر – دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة–** **رزاق محمد، يحياوي نصيرة**، جامعة بومرداس.الجزائر.	**001**
.2	**امكانية تطبيق معايير ممكنات النموذج الأوروبي للتميز لتقييم الأداء دراسة حالة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.** **د.عبد العزيز قتال، د.توفيق حناشي**، جامعة تبسة. الجزائر.	**021**
.3	**نظام المعلومات المحاسبي (SIC) ودوره في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية. دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة** **ط.د.طهيري سفيان، د.عريوة محاد**، جامعة المسيلة.الجزائر.	**041**
.4	**سياسة توزيع الأرباح وتقلب سعر السهم في عينة من الشركات المدرجة في السوق السعودي.** **براني مختارية، حسيني إسحاق**، جامعة معسكر،.الجزائر.	**061**
.5	**أهمية نظم المعلومات الإدارية في تحسين عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة دراسة حالة شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق– باتنة.** **هارون العشي، فايزة بوراس**، جامعة باتنة–1– .الجزائر.	**083**
.6	**قياس تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي باستخدام مؤشر –ROAبالتطبيق على عينة من شركات التأمين التكافلي العاملة في العالم العربي–** **الياس بدوي، سميرة جوادي**، جامعة ورقلة. .الجزائر.	**101**
.7	**الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبيBREXIT رؤية استشرافية للعلاقات الاقتصادية البريطانية – الأوروبية.** **دهينة مجدولين**، بسكرة. .الجزائر.	**121**
.8	**قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2018.** **ميلود بوعبيد**،جامعة باتنة، **أمحمد بن البار**، جامعةالمسيلة. .الجزائر.	**141**
.9	**دراسة تأثير أبعاد جودة الخدمة السياحية على ترقية الوكالات السياحية الجزائرية (دراسة حالة الوكالات السياحية بوهران).** **مساوي مباركة**، جامعة مستغانم، .الجزائر.**قارة ابتسام** ، المركز الجامعي –غليزان.. الجزائر.	**161**
.10	**سياسة التوظيف بين التحديات والحلول " ولاية بسكرة أنموذجا"** **خالد الوافي**، جامعة الجزائر،.الجزائر. **جوهرة أقطي**، جامعة بسكرة.. الجزائر.	**181**
.11	**مزايا ومحددات تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات.** **سارة بوجمعة، محمد رمزي جودي**، جامعة بسكرة.. الجزائر.	**201**
.12	**دور قائمة التدفقات النقدية للخزينة كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E G T B)**	**221**

	هلا يلي إسلام، أحمد قايد نور الدين، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر	
.13	**دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق منظمة أعمال متميزة من وجهة نظر الإطارات- دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.** **فتحي بسطامي، مهدي شرقي**، جامعة غرداية، الجزائر.	**241**
.14	**دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.** **د/زوينة مخلخل، أد/يحياوي مفيدة** ، جامعة بسكرة.الجزائر.	**261**
.15	**نموذج مقترح لواقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية - دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية.** **د. ناصري سمية**، المركز الجامعي بريكة،أ. **حجاج شافية**، جامعة سيدي بلعباس.الجزائر.	**281**
.16	**دراسة مقارنة لنماذج تسعير الأصول الرأسمالية في تفسير عوائد الأسهم في بورصة الجزائر** **بدروني عيسى، حمزة غربي**، جامعة محمد بوضياف المسيلة. .الجزائر.	**301**
.17	**تطوير المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل في الجزائر بالاستناد إلى معايير المحاسبة الدولية** **ط. د. مليكة بن علي، د. لعبيدي مهاوات**، جامعة الوادي.الجزائر.	**321**
.18	**دراسة قياسية تحليلية لتقلبات عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة باستخدام نماذج عائلة GARCH** **د. مقراني أحلام، أ.د. شرابي عبد العزيز**، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2.. الجزائر.	**341**
.19	**دور الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية في تحسين أداء المنظمات العمومية دراسة حالة مديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي الجزائرية.** **ط.د. فلاق رضوان، يوسف بومدين** ، جامعة الجزائر3.. الجزائر.	**361**
.20	**التكوين المهني وتلبية الاحتياجات الوظيفية لسوق العمل في الجزائر** **رنان نزيهة، جاب الله شافية**، جامعة الجزائر03.. الجزائر.	**381**
.21	**التدابير المعتمدة للحد من فرص التحايل الضريبي المستخدم في سياسة أسعار تحويل الأرباح المطبقة في الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في الجزائر.** **قندز بن توته**، المركز الجامعي تيسمسيلت. .الجزائر.	**401**
.22	**جودة الحياة الوظيفية كمدخل لتحسين جودة الخدمات الصحية دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة – بسكرة-** **أحلام خان، وسيلة جغبلو**، جامعة محمد خيضر بسكرة.	**421**
.23	**تقييم دور البنك المركزي الجزائري في توجيه وتحديد سعر الصرف: دراسة قياسية على سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1990-2017).** **بوزيان مختارية**، جامعة سيدي بلعباس، **بن يحي يحي**، جامعة البليدة 2..الجزائر.	**441**
.24	**تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر -عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا-** **رمادلية عبدالله سفيان، قويدري كمال**، جامعة البليدة 2.الجزائر.	**463**

الافتتاحية

من بين أهم المبادئ التي تقرها الإنسانية جمعاء هي أهمية العمل الجماعي في نجاح كل المنظمات بجميع أشكالها و باختلاف طبيعتها و لعل إصدار العدد الخاص من مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة و في هذه الظروف الاستثنائية لخير دليل على ذلك .

كما أن إيمان فريق المجلة بضرورة مواصلة العمل عن بعد من اجل تمكين طلبة الدكتوراه من تسيير مشاريعهم العلمية من مناقشة أطروحات الدكتوراه و الأساتذة من اجتياز خطوة التأهيل الجامعي و استكمال ملفات الترقية لدرجة الأستاذية .

ومن هذا المنبر أتقدم بالشكر الجزيل لكل أعضاء المجلة من هيئة التحرير و المراجعين على تعاونهم منا و على صبرهم كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أمانة المجلة الذين ساهما و بشكل فعال في إصدار كل أعداد المجلة و هذا العدد بالذات، و الشكر موصول إلى المؤلفين على تمتعهم بالروح العلمية في تقبل ملاحظات الخبراء و القيام بالتصحيحات اللازمة.

لتبقى مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية في خدمة كل الباحثين من داخل الوطن و خارجة على أمل أن نوفق في المساهمة في دفع عجلة البحث العلمي بإيصال ألأبحاث إلى كل الأطراف الفاعلة في المنظومة البحثية الوطنية.

بسكرة في 29 جوان 2020

رئيس هيئة التحرير

أ.د حجازي اسماعيل

واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثماري في الجزائر – دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة –

The reality of financing the small and medium enterprises through venture capital in ALGERIA – Case study of the FINALEP-

رزاق محمد ، جامعة بومرداس، m.rezak@univ-boumerdes.dz

يحياوي نصيرة، جامعة بومرداس، n.yahiaoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/07 تاريخ القبول:2020/06/01 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري كبديل عن الوسائل التمويلية التقليدية، هذه الأخيرة والتي تتميز بمحدوديتها من جهة وعدم قدرة المؤسسات على الحصول عليها من جهة أخرى نتيجة مطالبة البنوك بتقديم ضمانات مقابل الاستفادة من قروض بنكية، وعليه فأصبح التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري بديلا تلجأ له هذه المؤسسات خصوصا في بداية نشاطها من أجل تمويل أنشطتها الاستثمارية، بالإضافة إلى المرافقة في التسيير التي تستفيد منها.

الكلمات المفتاحية : رأس المال الاستثماري؛ التمويل؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف *JEL : M10، M40*

Abstract:

The aim of this study is to investigate the extent to which small and medium-sized enterprises are oriented towards financing through venture capital as an alternative to conventional financing means .This latter is characterized to be limited from on one side and the inability of institutions to obtain it on the other**.** Therefore, financing through venture capital has become an alternative to resort to SMEs, especially at the beginning of their activities, and benefits from the partnership.

.**keyword**: venture capital; financing; SMES.

JEL classification code : ***M10, M40***

المؤلف المرسل: رزاق محمد ، الإيميل: m.rezak@univ-boumerdes.dz

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا فعالا تعتمد عليه عديد الدول في العالم عموما وفي الجزائر خصوصا، حيث عمد مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مختلف الوسائل التمويلية المتاحة حسب كل دولة من أجل انشاء مؤسساتهم أو تطويرها، ونتيجة وقوع العديد منها أمام محدودية هذه الوسائل التمويلية التقليدية أو ندرتها في بعض الأحيان والمتمثلة في رفع المساهمة في الأموال الخاصة أو القروض البنكية، فقد لجأت هذه المؤسسات للبحث عن البدائل الممكنة.

إذ أن التمويل عن طريق الرفع في المساهمة الأموال الخاصة مرهون بقدرة الشركاء على القيام بالعملية، في المقابل فإن الاستفادة من القروض البنكية مرهون بالنتائج التي تحققها المؤسسة، وكذا مستوى استدانتها الحالي.

لذلك، فإن رأس المال الاستثماري يعتبر وسيلة تمويلية بديلة عن الوسائل الأخرى، بالإضافة إلى كونه يمول كل مراحل حياة المؤسسة وحتى الحرجة منها، زد على ذلك أن التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري يكون متبوعا بالمرافقة الاستراتيجية.

عليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز دور وخصائص رأس المال الاستثماري كأداة تمويلية بديلة عن الوسائل التمويلية الأخرى بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع، تم طرح فرضية البحث الرئيسية التالية:

ما مدى توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التمويل والمشاركة عن طريق رأس المال الاستثماري؟

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الوصول لأهداف الدراسة التالية:

- الوقوف على الجوانب النظرية لرأس المال الاستثماري.

– تقديم مختلف الوسائل التمويلية التي تلجأ لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل أنشطتها المختلفة.

– التعرف على تطبيقات التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري في الجزائر بتقديم حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة.

بهدف تقديم الموضوع والاجابة على اشكالية البحث، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى:

1. دراسة نظرية وتقنية لرأس المال الاستثماري.
2. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة.

2. دراسة نظرية وتقنية لرأس المال الاستثماري:

سنستعرض في بداية هذا المحور ظهور رأس المال الاستثماري مرورا بمفهومه وأشكاله وأطراف العملية التمويلية وصولا إلى توضيح مراحل التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري.

1.2. ظهور رأس المال الاستثماري:

يرجح العديد من الباحثين ظهور تقنية التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالرغم من أن الفكرة قد تم تداولها منذ القدم، وضمن هذا السياق يمكن الاشارة إلى تجربتين سابقتين هما:

– تجربة طالس المالطي خلال القرن السادس قبل الميلاد والذي يعتبر عالما فيلسوفا، وصاحب أولى النظريات في الهندسة بالإضافة إلى نشاطه التجاري حيث كان من أبرز المقاولين في الصناعة الغذائية، لجأ طالس إلى أصحاب المال لإقناعهم بالمساهمة في نشاطاته الفلاحية من أجل الرفع من مستوى إنتاج زيوت الزيتون.

– تجربة كريستوف كولومب التي تميزت بدرجة عالية من المخاطر، والتي أراد من خلالها بناء أسطول من البواخر، وقد تمكن فعلا من ذلك بعد أن أقنع المساهمين من أصحاب المال في تمويله وتقاسم مخاطر فشل هذه العملية الضخمة.

رغم هذه التجارب إلا أن رأس المال الاستثماري لم يظهر بشكله الحالي إلا بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه وخلال سنة 1946 قام الجنرال وأستاذ المناجمنت في جامعة هارفارد دوريوت بإنشاء شركة البحث والتطوير ARD والتي قامت بتمويل عديد المشاريع التي حققت أرباحا معتبرة، في حين يعتبر تمويل شركة المعدات الرقمية DEC سنة 1957 أبرز عملية تمويلية ل ARD بحجم تمويل بلغ 70.000 دولار، حيث أصبحت DEC ثاني أكبر مؤسسة كمبيوتر في العالم.(CERVEAUX, 2014, p. 32)

2.2. مفهوم رأس المال الاستثماري:

1.2.2. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

هو رأس المال الذي تضخه مؤسسات تسيير رؤوس الأموال الاستثمارية لتقوم بالاستثمار والمرافقة في مؤسسات فتية غير مسعرة في البورصة، الهدف المنشود هو الرفع من المردودية نتيجة القيمة التي يخلقها التعاون بين المؤسسة، والخبرة التسييرية لأصحاب رأس المال الاستثماري. (OECD, 2019)

2.2.2. تعريف الجمعية الفرنسية للاستثمار والنمو:

نشاط رأس المال الاستثماري يتمثل في أخذ مساهمات عل شكل أغلبية أو أقلية في رأس مال مؤسسات صغيرة ومتوسطة غير مسعرة في البورصة، حيث تساعد هذه المساهمة في تمويل الانطلاق، النمو، التحويل وحتى التصحيح في بعض الحالات.(AFIC, 2019)

3.2.2. تعريف المشرع الجزائري:

تهدف شركات رأس المال الاستثماري إلى المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل والخوصصة. (الأمانة العامة للحكومة، 2006)

نستخلص من كل التعاريف السابقة الخصائص التالية لرأس المال الاستثماري:

– هو وسيلة تمويلية والتي بموجبها يقوم مستثمر بالدخول ولمدة محددة في رأسمال مؤسسة ما، تكون عموما غير مسعرة في البورصة، والتي تكون بحاجة لأموال خاصة.

– يقدم المستثمر التمويل اللازم للمؤسسة في كل مراحل حياتها، بدء بالانطلاق في النشاط، النمو، التحويل أو التصحيح.

– يعتبر بديلا تمويليا عن الوسائل التمويلية التقليدية بالإضافة إلى كونه وسيلة رفع للكفاءة التسييرية للمؤسسة نتيجة المرافقة الاستراتيجية التي يوفرها.

– المستثمر في رأس المال الاستثماري يصبح مساهما في الأموال الخاصة وعليه يتقاسم الأرباح ويتحمل الخسائر رفقة باقي المساهمين.

3.2. أشكال رأس المال الاستثماري:

يأخذ رأس المال الاستثماري عدة أشكال حسب المرحلة التي تتواجد فيها المؤسسة.

1.3.2. رأسمال ماقبل الانشاء

يقوم المستثمرون في رأس المال بتقديم خبرتهم ومعرفتهم لمشاريع مقاولة ناشئة لازالت في مرحلة البحث والتطوير، هو تمويل صعب نظرا لخطورة احتمال الفشل لدى مؤسسة ليس لها كيان قانوني في هذه المرحلة. (بريبش، 2007، صفحة 9)

2.3.2. رأس المال المخاطر

يتمثل في قيام المستثمرين بتمويل مؤسسات في طور الانشاء أو انطلاق النشاط عن طريق

تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة، وينقسم رأس المال المخاطر حسب نضج المشروع إلى الإنشاء أين يتم تمويل انطلاق نشاط المؤسسة، وما بعد الإنشاء أين يتدخل حين تكون المؤسسة قد انتهت من تطوير منتج معين ويلزمها رؤوس أموال خاصة للانطلاق في انتاج وتسويق هذا المنتج.

3.3.2. رأسمال التطوير

يقوم المستثمرون بالتمويل عن طريق حصص خاصة أو شبه خاصة في مؤسسة بصفة أقلية عموما، حيث توجه هذه الحصص لتمويل تطوير المؤسسة التي تكون في حالة نضج وقد حققت عتبة مردوديتها ولها أفاق نمو معتبرة.

4.3.2. رأسمال التحويل:

يتم من خلال هذه العملية اقتناء أغلبية الحصص لمؤسسة في مرحلة نضج عن طريق المزج بين بين رؤوس الأموال والتمويل البنكي، وأكثر هذه العمليات هي تلك ذات أثر الرفع والتي تسمح بمرافقة المسير على تحضير التنازل عن مؤسسته في عدة مراحل.

5.3.2. رأسمال التصحيح:

من خلاله يقوم المستثمرون بتمويل مؤسسات في حالة عسر وتواجه صعوبات، ويهدف مسير المؤسسة حين استقطابه لرأس المال الاستثماري إلى الاستفادة من خبرة مساهمي رأس المال التصحيحي في إعادة النشاط إلى سكته وبالتالي العودة إلى تحقيق الأرباح.

4.2. أطراف العملية التمويلية:

1.4.2. المستثمرون في رأس المال:

يتكونون عموما من شركات تأمين، صناديق تقاعد، بنوك، مؤسسات صناعية كبرى، ومنظمات تنمية دولية والتي تسير موارد مالية لمدة طويلة أجل مقابل تحقيق الأرباح.

2.4.2. شركات التسيير:

هم وسطاء بين المستثمرين والمقاولين، تقوم بالبحث عن المؤسسات ودراسة مشاريعها والاستثمار بها عن طريق الموارد التي حازت عليها من طرف المستثمرين، وتتميز هذه الشركات بمستوى معرفي وخبرة كبيرة جدا.

3.4.2. مسيري المؤسسات:

هم ملاك ومسيري المؤسسات التي تلجأ لشركات رؤوس الأموال الاستثمارية من أجل تمويل ومرافقة عمليات الانطلاق، التطوير أو التصحيح.

4.4.2. المساهمين الجدد:

هم مستثمرون يقومون بعملية اقتناء الحصص عند انتهاء عملية التمويل الأولية ومباشرة بعد خروج المستثمرين، سواء عن طريق السوق المالي أو مستثمرين في رأس المال الجدد.

شكل رقم 1 : مخطط توضيحي للأطراف المتدخلة في رأس المال الاستثماري

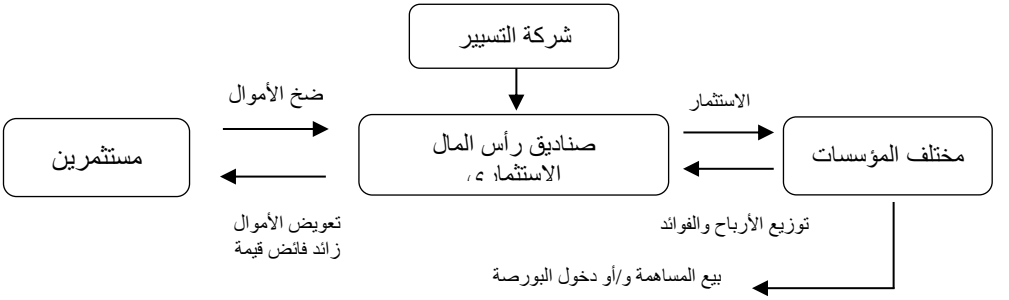

المصدر:. AMIC, 2007, P : 10

3. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأكثر الوسائل فعالية في النمو الاقتصادي من حيث الثروة التي تخلقها أو عدد مناصب العمل التي توفرها. حسب الإحصائيات تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق 70% من الناتج المحلي الخام وتوفر 80% من مناصب الشغل

في الدول المتطورة (BOUKROUS, 2007, p. 35) وتعكس هذه الأرقام أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول.

1.3. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.1.3. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الزمن والواقع، حيث لكل دولة تعريفها الخاص حسب متطلباتها وسياستها، فيمكن اعتبار مؤسسة معينة صغيرة ومتوسطة في دولة متقدمة ومؤسسة كبيرة في دولة أخرى، وترتكز التعاريف عموما على الخصائص التالية:

– معايير مالية: مثل رقم الأعمال، رأس المال الاجتماعي أو هيكلة التمويل المتبعة من طرف المؤسسة (استقلالية المؤسسة).

– معايير اقتصادية وتقنية: عدد العمال أو حجم الانتاج وتنوعه.

تلجأ الدول بصورة عامة إلى المزج بين هذه المعايير من أجل اعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو حال الجزائر التي مزجت بين عدد العمال، رقم الأعمال، الميزانية وكذا استقلالية المؤسسة.(TAALBA, 2003, p. 15)

جدول 1 : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تصنيف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	أقل من 500 مليون
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون رقم 01–18 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2.1.3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

كما ذكرناه فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تعاريف، لكنها تقترب من بعضها في عديد الخصائص، وعليه يمكن تقديم بعض التعاريف فيما يلي:

1.2.1.3. التعريف في الجزائر: (الأمانة العامة للحكومة، 2017)

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري، بالإضافة إلى استوفائها لمعيار الاستقلالية.

2.2.1.3. تعريف المجموعة الأوروبية:

حسب مقترحات المجموعة الأوروبية المقدمة بتاريخ 6 ماي 2003، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تشغل أقل من 250 عامل، بالإضافة إلى ذلك يتم إضافة أحد المعايير التالية على الخيار: رقم الأعمال السنوي الذي لا يتجاوز 50 مليون أورو، أو أن مجموع الميزانية لا يتجاوز 43 مليون أورو.

2.3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

– غالبيتها من المؤسسات التجارية ذو الاعتبار الشخصي والمالي، أي تكون في غالبيتها شركات ذات مسؤولية محدودة.

– تعتبر نسبة كبيرة منها من المؤسسات العائلية أين يكون مالك المؤسسة مسيرا، ممثلا قانونيا ومديرا في نفس الوقت، في حين يكون أعضاء العائلة مسؤولين في نفس المؤسسة.

– يرتكز إتخاذ القرار في المؤسسة لدى ملاك رأس المال، حيث أن مديرية المؤسسة والمسير مسؤولين تقنيا وماليا عن هذه المؤسسة، أي أنهم مسؤولين عن رقابتها وتطويرها.

– تمر كل القرارات المتعلقة بالعمليات الاستثمارية أو استعمال مورد من موارد المؤسسة بمالك المؤسسة نتيجة أنه الشخص الوحيد المخول له هذه الميزة وفقا للطرق التالية: الحدس، القرار والتطبيق. (BOUKROUS، 2007، صفحة 42)

– تعتبر الهيكلة التمويلية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة بسيطة وغير معقدة، بحيث تعتمد على التمويل الذاتي من طرف الملاك أو البنوك في بعض الحالات.

– تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أسواق غالبيتها محلية، حيث لا يتعدى رقم أعمالها من عمليات التصدير نسبة 1% لدى البعض منها، في حين تبقى غالبيتها متركزة في السوق المحلية.

3.3. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقصد بعملية التمويل المزج بين عدة وسائل من أجل توفير السيولة اللازمة لمواجهه الالتزامات في وقت معين، يمكن أن تكون هذه الوسائل في شكل سيولة نقدية أو وسائل دفع، حيث يتم توجيه هذه السيولة إلى اقتناء معدات إنتاجية واستثمارية أخرى، في حين يوجه الباقي لتمويل احتياجات دورة الاستغلال.

شكل رقم 2 : الوسائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية

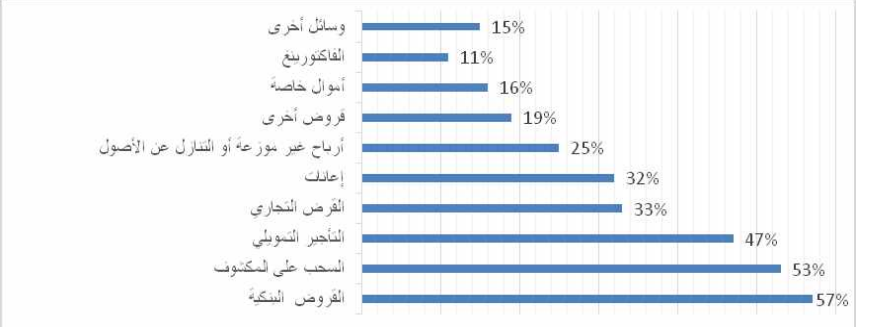

المصدر : دراسة للبنك المركزي الأوربي، www.europa.eu

كما يمكن تقديم هذه الوسائل من حيث الجهة الممولة، فنميز بين الوسائل التمويلية التي تولدها المؤسسة أو ما يعرف بالتمويل الذاتي وبين الوسائل التمويلية الأخرى الخارجية في شكل قروض وسندات.

لقد شهدت عملية تمويل المؤسسات عدت تطورات منذ القدم، فتعددت بين وسائل تقليدية ووسائل حديثة، بالإضافة إلى تباينها من دولة إلى أخرى.

شكل رقم 3 : الوسائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

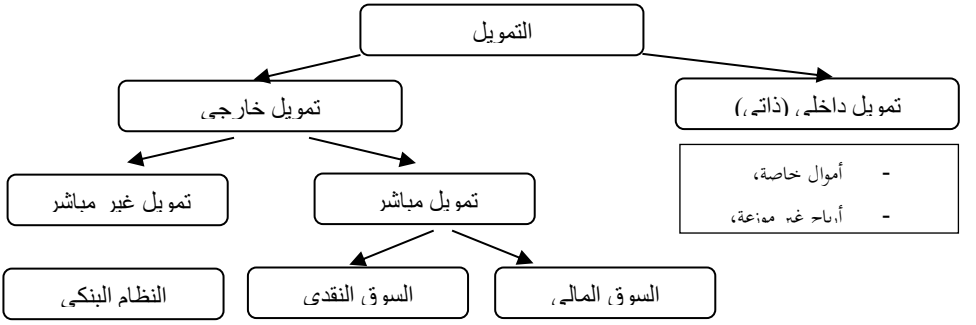

المصدر: من إعداد الباحثين

1.3.3. التمويل الداخلي (الذاتي)

يقصد بالتمويل الذاتي اعتماد المؤسسة على وسائلها الداخلية في تمويل دورتي الاستثمار والاستغلال دون اللجوء إلى وسائل تمويل خارجية.(VIGNERON, 2008, p. 38)

تتمثل أبرز هذه الوسائل في الأموال الخاصة، الأرباح غير الموزعة والتنازل عن الأصول.

يتم احتساب التمويل الذاتي وفقا للعلاقة التالية:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة على المساهمين

حيث أن قدرة التمويل الذاتي = الأرباح الصافية غير الموزعة + أقساط الإهتلاكات + التغير

في الإحتياطات.

2.3.3. التمويل الخارجي:

تلجأ المؤسسات إلى أعوان اقتصاديين من أجل الحصول على تمويل لنشاطاتها الاستثمارية والاستغلالية، حيث أن تمويل المؤسسات يتم مباشرة في صورة إصدار أسهم، أو بطريقة غير مباشرة في شكل قروض بنكية.

يوضح الجدول التالي ملخصا لأهم الوسائل التمويلية المتداولة في أوربا، وهذا حسب دراسة قام بها البنك المركزي الأوروبي.

جدول رقم 2 : تقنيات التمويل الخارجي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقنية التمويل	مكونات وسائل التقنية	مستوى مخاطر التمويل مقارنة بالمردودية
التمويل مقابل الأصول المضمونة	القروض مقابل ما تمتلكه المؤسسة من أصول، التنازل عن الحقوق لمؤسسات الفاكتورينغ، تمويل سندات طلب الشراء، قروض التخزين، عقد التأجير التمويلي.	ضعيف
قروض أخرى	السندات، توريق الحقوق، السندات المضمونة، التوظيفات الخاصة، التمويلات التشاركية (قروض).	ضعيف
الأدوات الأخرى	القروض والسندات الثانوية، المشاركة الضمنية، القروض التساهمية، حقوق المشاركة في الأرباح، سندات قابلة للتحويل، سندات الاكتتاب،	متوسط
أدوات الأموال الخاصة	رأس المال الاستثماري، رأس المال المخاطر،التمويلات التشاركية (الأسهم).	مرتفع

المصدر: OCDE, (2013), Alternative financing instruments for SMEs

4. دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة :

حاولنا في هذا الجزء التطبيقي من الدراسة إعطاء بعض الأرقام حول نشاط رأس المال الاستثماري مع تقديم حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة.

1.4. تقديم شركة فينالب:

الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات أو ما يطلق عليها تسمية FINALEP وهو ما يوافق الأحرف الأولى من الشركة (Financière Algéro-Européenne de Participation)، شركة ذات أسهم مختصة في رأس المال الاستثماري.

شركة فينالب تم انشاءها في أفريل سنة 1991 برأس مال اجتماعي قدره 73.750.000 دج بين متعاملين جزائريين يملكان الأغلبية بنسبة 60% وهم بنك التنمية المحلية BDL والقرض الشعبي الجزائري CPA بنسبتي 40% و 20% على التوالي، ومتعاملين أوروبيين بنسبة 40% يتمثلان في الوكالة الفرنسية للتطوير بنسبة 28,74% والبنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 11,26%.

لقد قامت شركة فينالب بعدها وفي سنة 2007 برفع رأسمالها ليصبح 000 700 191 دج.

1.1.4. أهداف شركة فينالب

- غرس ثقافة التمويل عن طريق هذه الوسيلة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المتعاملين الاقتصاديين،
- وضع الأسس والقواعد الخاصة برأس المال الاستثماري،
- تأطير وتكوين مجموعة من الإطارات توكل لها مهمة نشر تقنيات هذه الوسيلة التمويلية،
- توجيه مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التمويل في أعلى الميزانية عن طريق تحفيزهم بالأفضلية التي يقدمها رأس المال الاستثماري مقارنة بالتمويل البنكي التقليدي.

2.1.4. مجال تدخل شركة فينالب

تسعى شركة فينالب إلى المساهمة في المؤسسات الاقتصادية عن طريق عدة اشكال من رأس المال الاستثماري في صورة رأس المال المخاطر (مرحلة الانطلاق)، رأس مال التطوير، رأسمال التحويل، وشراء المساهمات الخاصة بالمساهمين السابقين عن طريق رأس المال الاستثماري، كما يمكن *لشركات رأس المال الاستثماري أن تتداول على المساهمات في نفس الشركة وهو مثل ما حصل بالنسبة للمؤسسة الجزائرية* Général emballage ، *حيث انتقلت المساهمات من شركة رأس المال الاستثماري* Maghreb Private Equity *التي تنازلت عن مساهماتها في مؤسسة* Général emballage *لشركة* Développement Partner International.

تتدخل شركة فينالب عن طريق اكتتاب أو اقتناء أسهم عادية أو حصص اجتماعية، وفي حالات محدودة يمكن للشركة التدخل بتقديم حصص جارية من أجل معالجة عجز الميزانية في الأجل القصير، حيث يمكن للمؤسسات التي تتوفر فيها الشروط التالية أن تستفيد من مساهمات شركات رأس المال الاستثماري:

- أن تنشط في كل مجال يتعلق بإنتاج السلع والخدمات.
- أن تساهم في تخفيض حجم الواردات والرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات.
- أن تساعد في خلق قيمة مضافة معتبرة وتستعمل موارد ومواد أولية محلية.
- المساهمة في خفض معدلات البطالة خاصة بالنسبة لخريجي مراكز التكوين والجامعات.
- المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي والتنمية المحلية.
- أولوية المؤسسات الناشطة في اقتصاديات المعرفة والطاقات والمتجددة.
- أن تنشط المؤسسة في الصناعات التي تحترم المحيط.

3.1.4. الإجراءات المطبقة في فينالب عند المساهمة في رأس المال الاستثماري :

تنطلق الإجراءات التمويلية باللقاء الأولي بين مسير المؤسسة الطالبة للمساهمة وفينالب، حيث تستعرض هذه الأخيرة أنشطتها، شروط تقديم مساهماتها والإجراءات المطبقة انطلاقا من تقديم الملف مرورا بالتمويل والمشاركة وصولا إلى الخروج من راس المال.

تتوالى بعدها المراحل المختلفة لمعالجة المساهمة انطلاقا بدراسة الطلب ثم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ثم سلسلة الاجتماعات التقنية مرورا بمرحلة المشاورات لاتخاذ قرار المساهمة ووصولا للاكتتاب في الضمانات.

شكل رقم4: الإجراءات المطبقة من طرف فينالب عند السماهمة

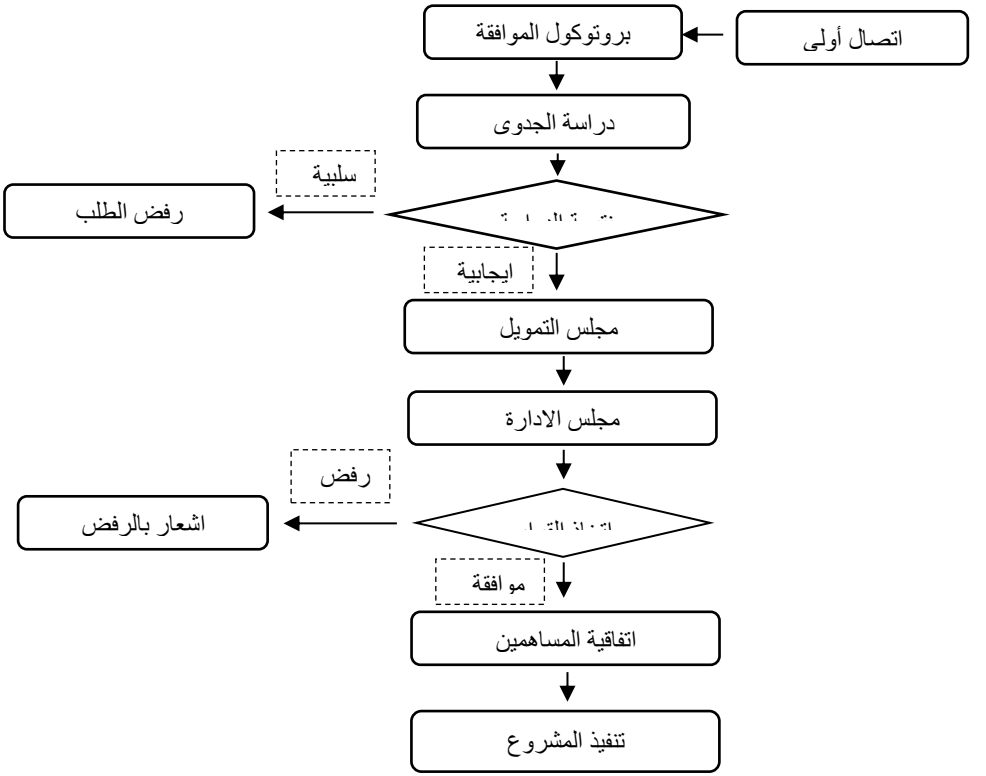

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية لفينالب

2.4. مساهمات المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة حتى نهاية سنة 2019

لقد بلغ مجموع محفظة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة في بداية سنة 2019 أحد عشر (11) مساهمة بمبلغ التزامات اجمالية قيمتها 863.7 مليون دينار جزائري مقارنة ببداية سنة 2018 والتي كان فيها عدد المساهمات يبلغ تسعة (09) مساهمة بمجموع 776.7 مليون دينار جزائري، وقد تم اضافة المساهمتين الجديدتين خلال سنة 2019 وهما مؤسستين تنشط احداها في صناعة الأغلفة والتعليب في حين تنشط الثانية في مجال التكوين المهني بقيمة 50 و37 مليون دينار جزائري على التوالي، حيث بلغت نسبة مساهمة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة فيهما تبلغ 4.55% و 38.71% تواليا. (لجنة تنظيم عميات البورصة ومراقبتها، 2020)

بالمقابل، لقد قامت شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة بعمليات عديدة عن طريق صناديق الاستثمار الولائية، حيث بلغ عدد المؤسسات المساهم فيها 31 بما قيمته 2461 مليون دينار جزائري في بداية سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 أين كان عدد المؤسسات المساهم فيها 25 مؤسسة بقيمة مساهمات بلغت 1871 مليون دينار جزائري (لجنة تنظيم عميات البورصة ومراقبتها، 2020) .

يعتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات التي ساهمت فيها شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة حيث أن 6 مؤسسات رغم أنها لم يسبق على انشاءها إلا سنتين إلا أنها بدأت في تحقيق نتائج ايجابية، تجدر الاشارة إلى أن قيمة المساهمة اتي تقدمها شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة لكل مؤسسة تتراوح بين 18 و 100 مليون دينار وبنسب مساهمة تتراوح بين 13 و 49%.

خلال السداسي الثاني لسنة 2019، قامت شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة بتحقيق اتفاق للمساهمة في 6 مؤسسات جديدة تنشط في المجال الصناعي والمجال الطبي عن طريق الصناديق الولائية بقيمة كلية تبلغ 346 مليون دينار جزائري.

تختلف المردودية المتحصل عليها من المشاريع التي تقوم شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة بالمساهمة فيها من سنة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى، وقد شهدت تحسن خلال السنوات الأخيرة من 30 مليون إلى 44 مليون 50 مليون دينار جزائري خلال السنوات 2017 و2018 وسنة 2019 تواليا.

3.4. مساهمات شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (فينالب):

يمثل الجدول التالي أبرز المساهمات التي قامت بها فينالب في رأس مال عديد المؤسسات:

جدول رقم (04) : مساهمات فينالب في المؤسسات الجزائرية

اسم المؤسسة	قطاع **النشاط**	راس مال المؤسسة (مليون دج)	مساهمة فينالب	
			قيمة المساهمة (مليون دج)	نسبة المساهمة
ATLAS TOBACCO	زراعة التبغ	100	10	10 %
SOMEDIAL	صناعة الأدوية	398,8	37,8	9,5 %
SOLAR SYST	معدات الطاقة الشمسية	100	10	10 %
CORELEC	الصناعة الإلكترونية	30	9	30 %
VIA	صناعة الزجاج	59,24	15	25%
FONDERIE POMPES	السباكة	160	37,8	23%

MILOX	الصناعة الغذائية	140	50	35%
REAL PROMO	الترقية العقارية	115,315	20,6	18%
ESY	الصناعة الإلكترونية	55	10	18%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق الداخلية لفينالب

يمكن الملاحظة من الجدول السابق أن قيمة المساهمات التي تسجلها فينالب تبلغ ماقيمته 210 مليون دينار وهو أكبر من قيمة رأس مال فينالب، لكن ما يجب الإشارة إليه هنا هو تفاوت تاريخ المساهمات، فبعض المؤسسات قد إنتهت فترة المساهمة فيها وتمت فعلا عملية الخروج، كمؤسسة SOLAR SYST سنة 2003، و FONDERIE POMPES سنة 2010.

بالإضافة إلى معيار الخطر المرافق لكل عملية مساهمة تقوم بها فينالب واحتمال الخروج من مشروع مساهمة دون الحصول على المردودية المنتظرة، فإن حجم المساهمات المسموح به قانونا يعتبر عائقا اخر أمامها، ولهذا فقد شهت السنوات الأولى لانطلاق فينالب في نشاطها نموا ضعيفا.

رغم ذلك، فإن أفاق الدخول في مساهمات مؤسسات أخرى تبقى كبيرة جدا، حيث أن فينالب وابتداء من سنة 2015 تمكنت من الدخول في شراكة اقتصادية بخصوص 20 مشروعا حظيت بالموافقة الإيجابية للدخول في رأسمالها الاجتماعي وهي حاليا قيد التجسيد الميداني على مستوى 10 ولايات، بالإضافة إلى إتفاقية جديدة وقعت مع الخزينة العمومية تسمح برفع قيمة سقف المساهمة في الرأسمال الاستثماري من 50 مليون دج إلى 100 مليون دج. (COSOB, 2019, p. 42)

5. الخلاصة :

في ختام هذه الورقة البحثية، يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقابلها صعوبات في التمويل ستجد رأس المال الاستثماري يلبي لها هذه الحاجة، حيث أن هذا الأخير يساهم في تقوية بنية الأموال الخاصة للمؤسسات، وهذا ماسيحسن من المؤشرات المالية لها كذلك.

بالمقابل، يبقى العجز الذي تشهده الجزائر في تفعيل الرأس المال الاستثماري نتيجة افتقادها للموارد وميكانيزمات الضمانات المسيرة له، حيث تعتبر الموارد المالية لمؤسسات رأس المال الاستثماري مهمة جدا من أجل القيام بعمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما بخصوص ميكانيزمات الضمانات المسيرة لرأس المال الاستثماري، فنقص صناديق الضمانات التي تغطي عمليات التمويل برأس المال الاستثماري ساهم في خفض نسب المساهمة في المؤسسات اصغيرة والمتوسطة.

كذلك، تعتبر الثقافة المالية الحالية للأعوان الاقتصاديين في الجزائر محدودة نتيجة غياب التكوين حول رأس المال الاستثماري، وهذا ماجعلهم يتوجهون نحو التمويل التقليدي عن طريق البنوك والذي يتميز بمحدوديته وفي بعض الأحيان صعوبة الحصول عليه.

يعتبر كل ماسبق تقديمه، من أهم الصعوبات التي تواجه تطوير رأس المال الاستثماري في الجزائر، لذلك نجد توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التمويل عن طريقه جد ضعيف حاليا، ضف إلى ذلك أن رأس المال الاستثماري من شأنه أن يمنح هذه المؤسسات مرافقة استراتيجية في التسيير بالاضافة الى التمويل، وعليه فإن العوائد المنتظرة من المشاركة بين مؤسسات رأس المال الاستثماري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون أفضل بكثير من اللجوء إلى التمويل عن طريق القروض البنكية.

6. قائمة المراجع:

1. AFIC. (2019, 12 14). *France invest*. Retrieved from Association des investisseurs pour la croissance : https://www.franceinvest.eu/wp-content/uploads/Etudes/Performance/France-Invest-%C3%89tudes-2020_Performance-2019.pdf
2. BOUKROUS, D. (2007). *Les circuits de financement des PME en ALgérie: Etude d'un crédit bancaire, Mémoire magister, Université d'Oran, Oran.* Oran.
3. CERVEAUX, L. K. (2014). *Analyse de la pertinence du modèle de financement du capital investissement, Thèse doctorat, Université de la réunion, Paris.*
4. COSOB. (2019). *Rapport annuel 2019.* Alger: Autorité de régulation de marché financier.
5. OECD. (2019, 12 12). *Organisation de coopération et de développement économiques*. Retrieved from OECD library: https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264266346-34-fr.pdf?expires=1593101158&id=id&accname=guest&checksum=24523D7E90CC290369C2175822DA498B
6. TAALBA, Y. (2003). *Le capital-risque Réalités algériennes et perspectives de développement, mémoire DSEB, Ecole supérieure de banque, Alger.* Alger.
7. VIGNERON, L. (2008). *Conditions de financement de la PME et relations bancaires, thèse doctorat, université Lille 2, Lille.*

8. الأمانة العامة للحكومة ,ا .ا .(2006) .القانون رقم 06-10يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، المادة 2. *الجريدة الرسمية*.4 ,
9. الأمانة العامة للحكومة ,ا .ا .(2017) .قانون رقم 17-02يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة .5*الجريدة الرسمية*.5 ,
10. بريبش ,ا .(2007) .رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 5، العدد 5، ص .14-7*مجلة الباحث*.9 .p ,

امكانية تطبيق معايير ممكنات النموذج الأوروبي للتميز لتقييم الأداء دراسة حالة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة

The Possibility Of Applying The Standards of The European Model's Enablers Of Excellence For Performance Evaluation. Case Study: Faculty of Economic, Business And Management Sciences At The University Of Tebessa

د.عبد العزيز قتال، جامعة تبسة، abdelaziz.gattal@univ-tebessa.dz

د.توفيق حناشي، جامعة تبسة، Toufik.hannachi@univ-tebessa.dz

مخبر المقاولاتية وادارة المنظمات

تاريخ الاستلام:2020/04/07 تاريخ القبول:2020/05/07 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير ممكنات النموذج الأوروبي ومدى تأثيره على تقييم أداء المنظمات الذي أصبح أمرا لا مفر منه خاصة في عالم تلوح فيه التحديات والتقلبات التي أصبحت السمة الغالبة على بيئة الأعمال اليوم. وتم اختيار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تبسة التي تختص بتطوير الكفاءات وخدمة البحث العلمي، وتم استخدام المنهج الوصفي وعينة قدرت ب 55استاذ، وتوصلت الدراسة الى ان تطبيق معايير ممكنات النموذج الاوروبي محصورة ما بين 40% الى 60%.

الكلمات المفتاحية: الأداء، تقييم الأداء، النموذج الأوروبي.

تصنيف JEL : P47 ، M19

Abstract: This study aimed to identify the standards of the European model's Enablers and its impact on assessing the performance of organizations, which has become inevitable, especially in a world where the challenges and fluctuations that have become the dominant feature of the business environment today become looming. The College of Economic, Commercial and Management Sciences was chosen, Tebessa, which specializes in developing competencies and to serve scientific research, and a descriptive approach was used and a sample was estimated at 55 professors, and the study found that applying the Standards of The European Model's Enablers are limited to % 40 to 60%.

.**keyword**: performance, performance evaluation, European model

JEL classification code : M19 ، P47

المؤلف المرسل: د.عبد العزيز قتال، **abdelaziz.gattal@univ-tebessa.dz**

مقدمة:

إن من أهم عوامل نجاح المنظمات المعاصرة هو اهتمامها بالعنصر البشري ومدى تحقيق رغباته وأماله، فبقاء المنظمات واستمرارها في ظل المنافسات العالمية الكبيرة والشديدة مرهونة بهذا العنصر.

وتعتبر سياسة دراسة الأداء وتقييمه من أهم السياسات المستعملة من قبل المنظمات العالمية لكونها تدرس الأداء دراسة شاملة وكاملة بالإضافة إلى تقديمها معلومات تفيد حتما المنظمات في اتخاذ إجراءات وحلول لبعض المشاكل، ومنذ تم اعتماد مفهوم نماذج التميز كإطار عام للجهود والنشاطات التطويرية للتحسين المستمر للأداء ابتداء من نموذج للتميز (Deming)الذي ظهر في عقد الخمسينيات في اليابان، ومرورا بنموذج التميز الأمريكي الذي ظهر في عقد الثمانينات وحتى ظهور نموذج التميز الأوروبي EFQM في بداية التسعينات فان نماذج التميز هذه بحد ذاتها تمر بمراحل تطويرية وتحسين دورية ويمكن أن يأتي التطوير والتحسين على مستوى إضافة أو تعديل بعض المعايير الفرعية، أو نشاطات وممارسات جديدة، أو على مستوى التطبيق والتقييم، ونتيجة للبعد الزمني لتطور هذه النماذج المختلفة فقد تم تسجيل مساهمات تطويرية موضوعية واضحة **لنموذج التميز الأوروبي** مقارنة بكل من النموذجين الياباني والأمريكي من حيث المعايير واليات التقييم مما جعله يقفز قفزات مثيرة نحو الانتشار في أغلب دول العالم. حيث أصبح نموذج التميز المعتمد من المنظمة الأوروبية للجودة الإدارية أحد أهم الوسائل المعتمدة عالميا للارتقاء بمستوى أداء المنظمات وتمكينها من التقييم الذاتي ومواكبة التطورات المتلاحقة في شتى المجالات وبالتالي تعزيز القدرات من اجل تطبيق المفاهيم الحديثة والمستدامة بأقل التكاليف وبجودة عالية بما يحقق رضا المتعاملين وتنمية الموارد البشرية وتشجيع روح الإبداع وإطلاق الملكات والقدرات.

1- مشكلة الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما إمكانية تطبيق معايير ممكنات النموذج الأوروبي للتميز لتقييم أداء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة ؟

ومن أجل الإلمام أكثر بهذا الموضوع و للإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

– ما إمكانية تطبيق معايير ممكنات **قيادة** النموذج الأوروبي للتميز لتقييم أداء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة في تقييم أدائها؟

– ما إمكانية تطبيق معايير ممكنات **استراتيجية** النموذج الأوروبي للتميز لتقييم أداء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة في تقييم أدائها؟

– ما إمكانية تطبيق معايير ممكنات **الموارد البشرية** النموذج الأوروبي للتميز لتقييم أداء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة في تقييم أدائها؟

– ما إمكانية تطبيق معايير ممكنات **الشراكة والموارد** النموذج الأوروبي للتميز لتقييم أداء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة في تقييم أدائها؟

2- فرضيات الدراسة: وللإجابة عن السؤال الرئيسي والاسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التالية:

– نفترض أنه يمكن تطبيق معايير ممكنات النموذج الأوروبي للتميز لتقييم أداء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

وللإجابة عن الفرضية الرئيسية، يمكن صياغة الفرضية الفرعية التالية أنه يمكن تطبيق معايير ممكنات (القيادة، الاستراتيجية، الموارد البشرية، الشراكة والموارد، العمليات) النموذج الأوروبي للتميز لتقييم أداء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة,

3- أهمية الدراسة: نظهر أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على النموذج الأوروبي للتميز الذي يعتمد على تسعة معايير، خمسة منها تسمى" الممكنات" وأربعة منها تسمى "النتائج".تغطي الممكنات ما تفعله المؤسسة وكيف تفعله. أما النتائج فهي تغطي ما تنجزه المؤسسة بفعل الممكنات. من أجل تحقيق النجاح المستدام تحتاج المؤسسة إلى قيادة قوية واتجاه استراتيجي واضح. وهي بحاجة إلى أن تطور وتحسن من أفرادها، شراكاتها وعملياتها لتوفر للمستفيدين منها منتجات كخدمات ذات قيمة مضافة. وهذه ما يطلق عليها في النموذج الأوروبي للتميز (EFQM) الممكنات. وإذا ما تم تطبيق الممكنات الصحيحة بشكل فاعل، فإن المؤسسة سوف تحقق النتائج التي تتوقعها هي وأصحاب المصلحة منها.

4- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف الآتية:

- التطرق لمفهوم النموذج الأوروبي للتميز.
- محاولة إمكانية تطبيق هذا النموذج في الكلية.
- تطوير جودة الخدمات الجامعية.
- محاولة التعرف على نقاط القوة والضعف التي ستظهر عند تطبيق هذا النموذج على الكلية.

5- المنهج المتبع: لدراسة موضوعنا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لأنه يعتبر المنهج الملائم لهذا النوع من الدراسات فالمنهج الوصفي مناسب لوصف الظاهرة محل الدراسة واستقصاء عدد كبير من آراء المستجوبين وتم استعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS20 . جرت هذه الدراسة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –تبسة–

6- نموذج الدراسة يتمثل في شقه الأول الممكنات

إن المنظمات بمجموعها تمتلك تأثيراً عظيماً على حياتنا بجوانبها المختلفة فانتشرت في كل جوانب حياتنا من تعليم وصحة وإذاعة وتلفزيون، ويصعب تصور المجتمعات الحديثة بدونها.

كما يقوم العاملون في أية منظمة بأداء أعباء وواجبات ومسؤوليات قصد تحقيق هدف أو أهداف قد استقرت سياسة المنظمة عليها، ويلعب تقييم الأداء دورا مهما في التعريف بكم و نوع مستوى الإنجاز والتأكد من صلاحية أداء العاملين وسلوكا تهم، وتصرفاتهم أثناء العمل، على مقدار التحسن الذي طرأ على أسلوب أدائهم، وعلى معاملتهم مع زملائهم ومرؤوسيهم،

ويعتبر تقييم الأداء عملية مستمرة و منتظمة، تلازم الفرد طول حياته المهنية للوقوف على جوانب الضعف والقوة قصد تدعيم وتصحيح المهارات والملكات والسلوكيات.

ويشكل نموذج المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة أحد الأطر الرئيسية لمساعدة المنظمات على تعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق التميز باعتباره أحد أهم معاييرها، كما يعد أداة مهمة لتقييم الوضع المهني داخل المنظمات. وقد قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى:

1- تقييم الأداء

2- نموذج التميز الأوروبي

3- دراسة تطبيقية

1- تقييم الأداء

1.1. تعريف تقييم الأداء: يعتبر تقييم الأداء أحد الوظائف المتعارف عليها في إدارة الأفراد والموارد البشرية في المنظمات الحديثة، وله عدّة تعاريف فعرف تقييم الأداء على أنّه: "الحصول لعلى حقائق أو بيانات محدّدة من شأنها أن تساعد على تحليل وفهم وتقييم أداء العامل لعمله ومسلكه فيه في فترة زمنية محدّدة وتقدير مدى كفاءته الفنية والعملية والعلمية للقيام بالواجبات المتعلقة بعمله الحالي وفي المستقبل (أحمد، 1999، صفحة 229)". وعرف أيضا أنّه: "عملية دورية هدفها قياس نقاط القوة والضعف في الجهود التي يبذلها الفرد والسلوكيات التي يمارسها في موقف معين من أجل لتحقيق هدف محدّد خططت له المنظمة مسبقاً". (عادل و مؤيد، 2009، صفحة 102) كما يمكن تعريفه على انه قياس لاداء العاملين بوظايفهم المسندة اليهم ومدى تحقيقهم لاهداف المؤسسة، فتقييم الاداء يوضح العلاقة الموجودة بين الوظايف وقدرات الافراد الشاغلين لهذه الوظايف

2.1.فوائد تقييم الأداء: تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق النقاط التالية (محمد ، 2015، الصفحات 183-182):

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركايز التي عليها عملية المراقبة والضبط.
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنظمة.

– يفيد تقييم الأداء في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير والاستثمارات أو عند إجراء تغييرات جوهرية.

– يعتبر من أهم دعايم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشاة أو على مستوى المنظمة أو على مستوى الدولة، كما يعتبر من أهم المصادر اللازمة للتخطيط.

2.1.أهداف تقييم الأداء: أما أهداف تقييم الأداء فان الهدف العام لعملية تقييم الأداء، يتمثل في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا لمخطط الموضوعة والمرسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء.

يمكن إيجازها في النقاط التالية (عايشة ، صفحة 456):

- ترشيد الكلفة.
- المساعدة في التخطيط وإعادة التخطيط.
- تخفيض معدل ومخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.
- تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والاستراتيجيات.
- تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ.
- توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.
- إيجاد مناخ عمل وبيئة تنظيمية ايجابية نتيجة احتكام الجميع إلى معيار الكفاءة.
- مساعدة المشرفين المباشرين على تقييم العاملين الذين تحت إشرافهم، وزيادة التعاون بينهم.
- المحافظة على مستويات عالية من الأداء والإنتاجية.

3.1.مبادي تقييم الأداء: وتتمثل في العناصر التالية (محمد ، 2015، صفحة 186):

– ارتباط تقييم الأداء بالنشاط أو الوحدة موضوع التقييم، ويعد ذلك نابعا من اختلاف الأنشطة، مما يؤدي إلى واقعية نتايج التقييم، وتحقيق لأهدافه.

– أن يكون نتايج التقييم ايجابية، بمعنى أن يؤدي إلى تحسين الأداء ورفع الكفاية، وتحقيق الأهداف المرجوة.

– الاستمرار في عملية تقييم الأداء، إنما يجب أن تتم بصفة دورية ومنتظمة على فترات، حتى يمكن الكشف عن الانحرافات ومواجهتها قبل تشعبها داخل المنظمة.

4.1.مراحل تقييم الأداء: تتضمن عملية تقييم الأداء المراحل الآتية (خالد ، 2003، صفحة 206):

- **مرحلة وضع توقعات الأداء:**وهي الخطوة الأولى من خطوات عملية تقييم الأداء، ويتم فيها التعاون بين المؤسسة والعاملين على وضع توقعات الأداء.

- **مرحلة مراقبة التقدم في الأداء:**تأتي هذه المرحلة ضمن إطار التعرف على الكيفية التي يعمل بها الفرد العامل وقياسها مع المعايير الموضوعية مسبقاً.

- **مرحلة تقييم الأداء:**بمقتضى هذه المرحلة يتم تقييم أداء جميع العاملين في المؤسسة والتعرف على مستويات الأداء والتي يمكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات المختلفة.

- **مرحلة التغذية العكسية:**يحتاج كل فرد عامل إلى معرفة مستوى أدائه ومستوى العمل الذي يزاوله، لكي يتمكن من معرفة درجة تقدمه في أدائه لعمله وبلوغه المعايير المطلوب بلوغها منه.

- **مرحلة اتخاذ القرارات الإدارية:**وتعد القرارات الإدارية كثيرة ومتعدّدة، فمنها ما يرتبط بالترقية، النقل، التعيين، الفصل وغيرها...الخ.

- **مرحلة وضع خطط تطوير الأداء:**تأتي هذه الخطوة لتمثيل المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، حيث بموجبها يتم وضع الخطط التطويرية التي من شأنّها أن تنعكس بشكل إيجابي على تقييم الأداء

و**لعملية تقييم ا لأداء معيارين:**

- **معايير موضوعة:** وهي تعتبر من المقومات الأساسية التي تتطلبها طبيعة العمل مثل حجم الإنتاج، النوعية، السرعة ،الوقت، الكلفة، انجاز الأهداف، عدد الحوادث التي تحدث في العمل.

- **معايير سلوكية:** تظهر المعايير السلوكية الصفات الشخصية للفرد مثل :الإمكانية والسرعة في التعلم، الفائدة من التدريب، العلاقة مع الآخرين، المواظبة، المبادرة، الاتزان الانفعالي،...الخ (زيد و بسام ، 2019، صفحة 66)

2. نموذج التميز الأوروبي EFQM

1.2. التطور التاريخي للنموذج الأوروبي وطرق استخدامه: تعد منظمة إدارة الجودة الفيدرالية منظمة غير هادفة للربح، تمثلت مهمتها على مدار عشرين عاما في مساعدة المنظمات الأعضاء في تنفيذ استراتيجياتها لتحقيق التميز المستدام، وقد ضمت تلك المنظمة في عضويتها منظمات خاصة وعامة من مختلف القطاعات والأحجام، وتعمل الكثير منها عبر القارات، وقد نجحت منظمة الجودة الفيدرالية في استخلاص نموذج التميز من خلال تعاونها مع الكثير من المديرين التنفيذيين، بحيث أصبحت هي الراعي الرسمي لنموذج التميز والجود المعروف باسم EFQM.

ويوفر نموذج الجودةEFQM إطارا يستخدم للإحاطة الشاملة بنشاط المنظمة بغض النظر عن حجمها أو القطاع الذي تنتمي إليه داخل أوروبا وخارجها أيضا، وذلك بهدف تطوير ثقافة الجودة والتميز، من خلال الوصول الى الممارسات الجيدة والاعتماد على الابتكار لتحسين النتائج، وقد تمكنت تلك المنظمات من خلال تطبيق هذا النموذج من الاستجابة لمطالب أصحاب المنافع من المتعاملين مع المنظمة.

ومنذ تقديم نموذج EFQM سنة1993، جرت عليه العديد من التعديلات سنويا، ففي سنة 1997 تم تكوين فريق قيادي للنموذج يتولى تقديم مقترحاته ثم الأخذ بالعديد منها، ثم تم في مرحلة لاحقة إخضاع النموذج للاختبار من قبل 500 من المنظمات المستخدمة له في أوروبا، وقد تم تسمية المقترح الأخير للنموذج بنموذج "**التميز**" **Ex cellence Model** والذي تم تقديمه في ربيع 1999 في اجتماع ضم ممثلي النموذج في جنيف بوصفه المنهج الذي سيتم اعتماده والأخذ به في السنوات التالية، الاختلاف بين النموذج 1993 والنسخة المعدلة له سنة 1997 شملت تعديلا في عدد المعايير الرئيسية وكذا المعايير الفرعية. هذا وان بقيت المفاهيم الأساسية له على حالها، وبشكل إجمالي وجد أن تعديل النموذج انصبَ في جعله أكثر تركيزا على النتائج والأداء والعملاء إلى جانب أصحاب المصالح، وبهذا جاء النموذج مركزا على جودة كل من هيكل المنظمة وعملياتها ونتائجها.

كما طرأ على النموذج تعديلات سنة 2010 فرضتها متغيرات بيئية تمثلت في التغذية العكسية التي تم الحصول عليها من المنظمات الأعضاء، وكذا الفرق الاستشارية التي

قامت بالتقييم مستخدمة النموذج والاتحاد الأوروبي الذي فرض تطوير النموذج وجعله أكثر ملائمة، هذا إلى جانب تنامي الوعي بتوجيهات جديدة تمثلت في الإبداع وإدارة المخاطر والاستدامة، وفي هذا الصدد تم التأكيد على ضرورة المحفظة على هوية النموذج من حيث اشتماله على مكوناته الثلاث: المفاهيم الثمانية للتميز، والمعايير التسعة، والرادار. (عالية ، 2013، الصفحات 23-24)

2.2.طرق استخدام النموذج: يستخدم النموذج الأوروبي للتميزEFQM في المؤسسات بشكل واسع يمكن استخدامه بطرق متعددة (عفت ، 2016، صفحة 50):

- كأداة للتقييم الذاتي،
- كطريقة للمقارنة المعيارية مع المؤسسات الأخرى،
- كدليل للتعرف على المناطق التي تحتاج إلى تحسين،
- كقاعدة لمفردات مشتركة وطريقة تفكير،
- هيكل لنظام إدارة المؤسسة.

- الهيكل الرئيسي للنموذج:

تتبلور فلسفة النموذج في أن العمليات هي الوسيلة التي تستثمرها المؤسسة لإطلاق طاقات وإمكانيات العاملين بها من اجل تحقيق النتائج، كما أن تحسين الأداء يمكن تحقيقه فقط عن طريق تحسين العمليات بواسطة مشاركة العاملين، وتتلخص فلسفة النموذج كالتالي:(حقق أداء أفضل من خلال إشراك جميع العاملين في التحسين المستمر للعمليات): ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم 02,

الشكل رقم 02: الهيكل البسيط للنموذج

المصدر: عفت ياسر عبد المجيد الشوا، درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية بمحافظات غزة لإدارة التميز في ضوء النموذج الأوروبي للتميزEFQM وسيل تطويرها. ص:24.

3.2. فوائد استخدام النموذج الأوروبي للتميزEFQM: إن نموذج التميز من شانه تمكين المنظمات من تحقيق مايلي (لارا ، 2014، صفحة 50):

– تقييم وضعهم خلال مسيرة التميز، من خلال مساعدتهم على تحديد نقاط القوة الرئيسية والثغرات وذلك في ضوء الرؤية والرسالة المحددتين.

– وضع مصطلحات مشتركة وطريقة تفكير حيال المنظمة تضمن تبادل الأفكار بفعالية سواء ضمن المنظمة الواحدة أو خارجها.

– دمج وتكامل المبادرات القائمة والمخطط لها، بما يضمن تجنب الازدواجية وتحديد الثغرات

- وضع هيكل أساسي لنظام إدارة المنظم

3. الدراسة التطبيقية

سيتم محاولة إسقاط الدراسة النظرية على كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي تبسة، بهدف معرفة الواقع والدور الذي بإمكان استخدام ممكنات النموذج الأوروبي للتميز أن يلعبه وهذا من أجل تحسين تقييم أداء المنظمات وتقليلها من الأعمال التقليدية وإتباع أساليب أكثر حداثة وتطورا.

1.3.منهجية الدراسة واختبار الفرضيات

1.1.3.المجتمع وعينة الدراسة يعرف المنهج بأنه الطريق أو هو الأسلوب الذي ينتهجه العالم في بحثه أو دراسة مشكلته للوصول إلى حلول لها أو إلى بعض النتائج (عبد الفتاح و عبد الرحمان ، 1997، صفحة 12). فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي على اعتبار أن هذا الأخير لا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات والتعرف على خصائص الظاهرة المدروسة للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة. وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها (محمد الصاوي، 1992، صفحة 30)

ويتكون مجتمع الدراسة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير البالغ عددهم110، ولغرض إتمام الدراسة تم اختيار عينة (زياد، 2001، صفحة 02) عشوائية من هذا المجتمع قدرت ب 55 أستاذ وأستاذة.

2.1.3.الاستمارة: تعرف الاستمارة على أنها:" وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع بحثي، وذلك عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من الأفراد، ويسمى الشخص الذي يقوم بملء الاستمارة بالمستجيب، ويتم توزيع استبيانات إما عن طريق البريد أو عبر الهاتف أو المقابلة الشخصية أو تسليم باليد للمستجيب على أن يتم أخذها بعد تعبئتها" (أحمد ح.، 2005، صفحة 181)، وتسمى أيضا ب(استبيان، استقصاء، استفتاء أو استطلاع الآراء) (وليد و خالد، 2009، صفحة 05).

ولانجاز هذه الاستمارة تم الاستعانة بعدة دراسات سابقة: دراسة (عفت ، 2016، صفحة 54)؛

شملت معايير الدراسة التي تم تقسيمها إلى خمسة محاور كما يلي وهذا وفق النموذج الأوروبي للتميز :

المحور الأول: القيادة، **المحور الثاني:** الاستراتيجية، **المحور الثالث:** الموارد البشرية، **المحور الرابع:** الشراكة والموارد، **المحور الخامس:** العمليات،

كما تم اختيار مقياس ليكرت (LIKERT) الخماسي لأنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداما وهذا لسهولة فهمه وتوازن درجاته، كما ستقابل كل فقرة من الفقرات المدرجة في محاور الاستمارة بقائمة تحمل الاستجابات الموضحة في الجدول بالإضافة إلى وجوب إعطاء لكل استجابة من الاستجابات درجات ليتم معالجتها وفقا لهذا المقياس وقد كانت على النحو التالي:

جدول رقم01: درجات مقياس ليكرت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(5) درجات	(4) درجات	(3)درجات	(2)درجات	(1) درجة

المصدر: *وليد عبد الرحمان خالد الفرا، تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي* ***SPSS*** *، الندوة العالمية للشباب الإسلامي،إدارة البرامج والشؤون الخارجية،دون ذكر البلد،2009، ص:7.*

وتم الحصول على المستويات من خلال حساب طول الفترة وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث تمثل 4 عدد المسافات(من1 إلى 2 مسافة، من2 إلى 3 مسافة، من 3 إلى 4 مسافة، من 4 إلى 5 مسافة)، و5 تمثل عدد الاختبارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي0.80.

-إذا كان المتوسط الحسابي من[1.00 – 1.80[فإن درجة التوفر تكون بدرجة ضعيفة جدا لدى عينة البحث(غير موافق بشدة)،

-إذا كان المتوسط الحسابي من[1.80 – 2.60[فإن درجة التوفر تكون بدرجة ضعيفة لدى عينة البحث(غيرموافق)،

-إذا كان المتوسط الحسابي من [2.60 – 3.40 [فإن درجة التوفر تكون بدرجة متوسطة لدى عينة البحث(محايد)،

-إذا كان المتوسط الحسابي من [3.40 – 4.20[فإن درجة التوفر تكون بدرجة كبيرة لدى عينة البحث(موافق)،

-إذا كان المتوسط الحسابي من [4.20–5.00] فإن درجة التوفر تكون بدرجة كبيرة جدا لدى عينة البحث(موافق بشدة).

وقد تم توزيع الاستمارات على عينة الدراسة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم02: توزيع الاستمارات عينة الدراسة واسترجاعها

	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات غير الصالحة	الاستمارات الصالحة
العينة	55	47	03	44

***المصدر**: بالاعتماد على الاستمارات المسترجعة من عينة الدراسة.*

يتضح من الجدول السابق العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة (55استمارة)، تم استرجاع منها 47 استمارة، وعند مراجعة إجابات أفراد العينة تبين أن (03استمارة) غير صالحة للتحليل، حيث بقيت 44 استمارة قابلة لتحليل والاختبار.

– **ثبات أداة الدراسة** Alpha de Cronbach : ويقصد بها إمكانية الحصول على نفس النتائج حتى لو تم إعادة توزيع الاستمارة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تم

التحقق من ثبات الاستمارة من خلال الاعتماد على اختبار الفاكرونباخ Alpha de Cronbach ، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية:

$$a = \frac{n}{n-1}\left[1 - \frac{\sum vi}{vt}\right]$$

N : يمثل عدد الأسئلة. Vi : يمثل التباين لأسئلة المحور. Vt : يمثل التباين في مجموع محاور الاستمارة.

وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم03: معامل ثبات أداة الدراسة "الفاكرونباخ"

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ Alpha de Cronbach	معامل الصدق Validity
1	القيادة	5	0.845	0.919
2	الإستراتيجية	5	0.751	0.866
3	الموارد البشرية	5	0.812	0.901
4	الشراكة والموارد	5	0.792	0.889
5	العمليات	5	0.868	0.931
	معامل جميع محاور الاستمارة	25	0.889	0.942.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV22

يتضح من الجدول رقم(03) أن قيم معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل أكبر من نسبة **60%** حيث بلغت (**0.889**) مما يدل على أنه إذا أعيد توزيع الاستمارات على نفس العينة فإن نسبة (**88.9%**) ستكون إجاباتهم نفس الإجابة الأولى، ومما يدل على أن أداة القياس صالحة ويمكننا من خلالها الحصول على بيانات موثوقة وصحيحة نسبة معامل الصدق حيث بلغت (**94.2%**) نتيجة عن الجذر التربيعي لمعامل الفاكرونباخ.

- **عرض تحليل نتائج الدراسة**

يستعرض هذا البحث التحليل الإحصائي لنتائج استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان، وعرض المؤشرات الإحصائية ونتائج تطبيق أدوات الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لكل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها كالأتي:

عرض تحليل البيانات الأساسية والتي تمثل استجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة الواردة في أداة الدراسة المتمثلة في الاستمارة، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج **spss$_{v20}$** .

الجدول رقم04 : المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري لمعايير ممكنات النموذج للتميز الأوروبي

الرقم	معايير الممكنات لنموذج التميز	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	رتبة الفقرة
1	القيادة	2.8	0.644	متوسط	4
2	الإستراتيجية	2.74	0.631	متوسط	5
3	الموارد البشرية	3.17	0.686	متوسط	1
4	الشراكة والموارد	2.82	0.643	متوسط	3
5	العمليات	2.85	0.710	متوسط	2

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spssv20

يتضح من الجدول رقم (04) حساب المتوسط الحسابي لمحور القيادة والذي قدرت قيمته بـــ (2.80)

يتضح من الجدول رقم (04) حساب المتوسط الحسابي لمحور القيادة والذي قدرت قيمته بـــ (2.80)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقراته ما بين (2.48-3.07)، بانحراف معياري إجمالي قدرت قيمته بـــ (0.644)، ما يدل على ضعف تشتت إجابات الأفراد، وحسب الوسط الفرضي الذي تقدر قيمته بـــــ(3)، مما يعني أن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على عبارات المحور الأول المتعلقة بالقيادة المستخدمة في المؤسسة، وسيتم تحليل مخرجات هذه النتائج كما يلي:

1- تحليل إجابات أفراد العينة نحو متغير القيادة

الجدول رقم 14: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري و معامل الاختلاف لكل عبارة من عبارات المحور الأول

رقم العبارة	الفقرة العمليات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب الفقرة
1	لدى الكلية رؤية ورسالة مكتوبة توجه خططها وبرامجها.	2.98	1.171	% 29.2	2
2	تشجع إدارة الكلية الأساليب الجديدة للعمل	3.07	1.246	% 40.5	1
3	تشارك القيادة الجامعية بفعالية في تطوير ومراجعة وتحسين النظم في الجامعة.	2.82	1.225	% 43.4	3
4	القيادة الجامعية قدوة المرؤوسين على مستوى السلوك والخلق الرفيع	2.48	1.045	% 42.1	5
5	يتم اختيار القيادات الجامعية وفق معايير واضحة.	2.66	1.033	% 38.8	4
	المتوسط العام للمحور	**2.80**	**0.644**	**23 %**	

المصدر: *إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج* ***spss$_{v20}$***

بالاعتماد على الجدول رقم (14) تم حساب المتوسط الحسابي لمحور القيادة والذي قدرت قيمته بـــ (2.80)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقراته مابين (2.48-3.07)، بانحراف معياري إجمالي قدرت قيمته بـــ (0.644)، ما يدل على توسط إجابات الأفراد، وحسب الوسط الفرضي الذي تقدر قيمته بـــــ(3)، مما يعني أن أفراد العينة يميلون إلى المحايدة على عبارات المحور الأول المتعلقة بالقيادة المستخدمة في المؤسسة، وسيتم تحليل مخرجات هذه النتائج كما يلي:

- نلاحظ مما سبق أن المتوسط الحسابي بلغ أعلى قيمة له(3.07) عند العبارة الثانية بانحراف معياري قدرت قيمته بـــ (1.246) ومعامل اختلاف بلغت قيمته بـــ (40.5%)،

ما يدل على تحايد إجابات أفراد العينة، وبما أن الوسط الفرضي يساوي(3) فإن النتائج تشير إلى أن مستوى تشجع إدارة الكلية الأساليب الجديدة للعمل متوسط.

-أما المتوسط الحسابي الذي جاء في المرتبة الثانية فقدرت قيمته بـــ (2.98) وبانحراف معياري قدرت قيمته بـــ(1.171) عند الفقرة رقم (1) ومعامل اختلاف بلغت قيمته (29.2%) مما يدل على أن إجابات أفراد العينة متوسطة، وبما أن الوسط الفرضي يساوي (3) فإن النتائج تشير إلى أن لدى الكلية رؤية ورسالة مكتوبة توجه خططها وبرامجها.

- حققت مشاركة القيادة الجامعية بفعالية في تطوير ومراجعة وتحسين النظم في الجامعة.المرتبة الثالثة وسطا حسابيا قدرت قيمته بـ (2.82) وبانحراف معياري قدرت قيمته بـ (1.225) وبلغت قيمة معامل الاختلاف (43.4%) عند العبارة رقم(3)، وبما أن الوسط الفرضي يساوي (3) يتضح أن الجامعة تشارك القيادة الجامعية بفعالية في تطوير ومراجعة وتحسين النظم في الجامعة.

-وأتى المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـــ (2.66) في المرتبة الرابعة بانحراف معياري(1.033) للعبارة رقم(5) وبمعامل اختلاف (38.8%) مما يوضح توسط إجابات أفراد العينة، لذلك يتم اختيار القيادات الجامعية وفق معايير واضحة.

-حققت العبارة الخامسة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدرت قيمته بـــــ (2.48) وبانحراف معياري (1.033) ومعامل اختلاف (38.8%) مما يدل على ان إجابات أفراد العينة متوسطة، وهذا يعني أن النتائج تشير إلى انه يتم اختيار القيادات الجامعية وفق معايير واضحة متوسطة.

-وأظهرت نتائج قائمة الفحص الخاصة بمعيار القيادة أن الجامعة قد حققت معدل مقداره 3من 5 ويشير هذا المعدل إلى أن الجامعة قد وصلت إلى مستوى التطبيق والتوثيق لفقرات معيار القيادة بنسبة 60%أي بفجوة مقدارها 40 % ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أهم نقاط القوة والضعف المبينة أدناه والمتعلقة بهذا المعيار، كما سيتم تحديد ابرز الفرص أمام الجامعة كي تستطيع الوصول إلى تحقيق كل ما يتعلق بالقيادة وفق النموذج الأوروبي للتميز على النحو الأتي:

أ-نقاط القوة: تشجع إدارة الكلية الأساليب الجديدة للعمل وتشارك القيادة الجامعية بفعالية في تطوير ومراجعة وتحسين النظم في الجامعة، كما انه يتم اختيار القيادات الجامعية وفق معايير واضحة.

ب-نقاط الضعف: يوجد ضعف في وجود رؤية ورسالة مكتوبة في الكلية توجه من خلالها خططها وبرامجها وكذلك ضعف في القيادة الجامعية التي قد تكون قدوة المرؤوسين على مستوى السلوك والخلق الرفيع.

ت-فرص التحسين:

-مراجعة مستوى الأداء والمهارات القيادية وتطويرها وتحليل نتائج المراجعة للاستفادة من الجوانب الايجابية لفرص التطوير وتوثيقها يسهل الرجوع إليه

-لابد من وجود جهود مبذولة كم قبل مدير الجامعة لتطوير الرؤيا والرسالة للجامعة فضلا عن وضع الأهداف لها

4- الخاتمة:

يعتبر نموذج المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة أحد الأطر الرئيسية لمساعدة المنظمات على تعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق التميز باعتباره أحد أهم معاييرها، كما يعد أداة مهمة لتقييم الوضع المهني داخل المنظمات.

وأظهرت نتائج قائمة الفحص الخاصة لمعايير الممكنات لهذا النموذج أن نسبة تطبيقه تراوحت مابين 40 % و60 % في المؤسسة محل الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدة نقاط، منها:

- **نقاط القوة:**

-يتم توفير الموارد المالية الكافية للجامعة من مصادر متنوعة.

- تقوم الجامعة بتوضيح العمليات الرئيسية بحيث يقوم كل عامل بدوره في أداء المهام الملقاة عليه وتشجع الجامعة على الإبداع الخلاق في جودة وتنوع الخدمات المقدمة بما في ذلك الاستفادة من التجارب الناجحة لوحدات أخرى كما ان العمليات الرئيسية في الجامعة تتسم بالوضوح للجميع وتؤخذ ملاحظات المستفيدين من خدمات الجامعة بعين الاعتبار في تطوير إجراءات تقديم الخدمات

-توفر الجامعة كافة الإجراءات للحفاظ على سلامة وأمان وبيئة العمل المناسبة، ويحقق نظام العمل في الجامعة تكافؤ الفرص للعاملين من حيث التوظيف والتطوير، وتطوير فرص التعليم المستمر وتفعيله للأفراد والفرق

- تشجع إدارة الكلية الأساليب الجديدة للعمل وتشارك القيادة الجامعية بفعالية في تطوير ومراجعة وتحسين النظم في الجامعة، كما انه يتم اختيار القيادات الجامعية وفق معايير واضحة.

- **فرص التحسين:**

-التوافق بين السياسات المالية للجامعة مع أهدافها.

-السعي في الحصول علىى اتفاقيات دولية لاكتساب الخبرات والمعارف المختلفة.

-لابد من الاعتماد نظم لإدارة العمليات والجودة في الجامعة ضمن مواصفات قياسية عالمية تدعم السياسة والاستراتيجية فيها

-العمل بخطة موارد بشرية تقوم على أساس معايير مهنية تتوافق مع أهداف الجامعة وتحقيقها.

-تحديد وتوفير الاحتياجات للموارد البشرية بما يلاءم طاقة الجامعة الاستيعابية.

-مراجعة مستوى الأداء والمهارات القيادية وتطويرها وتحليل نتائج المراجعة للاستفادة من الجوانب الايجابية لفرص التطوير وتوثيقها يسهل الرجوع إليه

-لابد من وجود جهود مبذولة كم قبل مدير الجامعة لتطوير الرؤيا والرسالة للجامعة فضلا عن وضع الأهداف لها

- **نقاط الضعف:** يوجد هناك ضعف في توافق السياسات المالية للجامعة مع أهدافها، وضعف ضئيل في استخدام العاملين الإداريين التقنية الحديثة في خدماتها مثل (الكمبيوتر، الوسائل الإيضاحية، شبكة الإنترنت، المختبرات. الخ. ويوجد نقص في تبادل الخبرات مع الجامعات المختلفة.

-يوجد ضعف ضئيل في الاستفادة من مؤشرات قياس الأداء في ترتيب أولويات الجامعة.

-يوجد ضعف في إفساح المجال أمام العاملين في الجامعة لتحقيق طموحاتهم وتشجيعهم على ذلك. كما أن هناك ضعف في الاتصال بالعاملين بهدف اطلاعهم على سياستها.

-يوجد ضعف في وجود رؤية ورسالة مكتوبة في الكلية توجه من خلالها خططها وبرامجها وكذلك ضعف في القيادة الجامعية التي قد تكون قدوة المرؤوسين على مستوى السلوك والخلق الرفيع.

5. قائمة المراجع:

1. محمد مبارك محمد الصاوي. البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته.القاهرة: المكتبة الأكاديمية. (1992).

2. أحمد ,ح .ا ..مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية .الأردن :دار وائل للنشر والتوزيع .(2005)

3. أحمد ,م ..إدارة الموارد البشرية .الإسكندرية :الدار الجامعية(1999) .

4. حسن لارا .. التقييم الذاتي للمستشفيات العامة باستخدام نموذج EFQM للتميز، دراسة حالة مستشفى الأسد الجامعي في اللاذقية. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.(2014).

5. زياد ,أ .ا ..مجتمع الدراسة والعينات .الأردن، :مديرية لواء البتراء.(2001)

6. عادل ,ح .,مؤيد ,س .ا ..إدارة الموارد البشرية "مدخل إستراتيجي .الأردن :جدار للكتاب العالمي.(2009)

7. عبد الحميد عارف عالية .. النموذج الأوروبي للجودة كمدخل لتطوير الأداء. المجلة العربية للإدارة(02)، 23-24. (2013)

8. عبد الرحيم الهيتي خالد . إدارة الموارد البشرية "مدخل استراتيجي". الأردن: دار وائل. (2003).

9. عبد الكريم عايشة . (بلا تاريخ). تقييم الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية(23)، 459.

10. عبدالرحمان وليد ، و الفرا خالد.. تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS . الندوة العالمية للشباب الإسلامي (صفحة 05). الاردن: إدارة البرامج والشؤون الخارجية. (2009)

11. فوزي أيوب الشيخ زيد ، و محمد ياسين الحديثي بسام . دور نظم المعلومات الإدارية في تقييم أداء الموظفين السنوي66. المجلة العراقي(03). (2019).

12. قدرى حسن محمد .. إدارة الأداء المتميز، الطبعة2015/2014،. الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة. (2015)

13. محمد العيسوي عبد الفتاح ، و محمد العيسوي عبد الرحمان . مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث. مصر: دار الراتب الجامعية. (1997).

14. ياسر عبد المجيد الشوا عفت .. درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية بمحافظات غزة لإدارة التمي. غزة: الجامعة الإسلامية، جامعة غزة. (2016)

نظام المعلومات المحاسبي (SIC) ودوره في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية.

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

Accounting information system (SIC) and its role in improving the efficiency of administrative decisions.

Study of a sample of economic enterprises in the wilaya of M'sila

ط.د.طـهـيري سفيان، جامعة المسيلة، sofiane.tahiri@univ-msila.dz

د.عــريــوة محــاد، جامعة المسيلة، mohad.arioua@univ-msila.dz

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية بالجزائر

تاريخ الاستلام:2020/04/06 تاريخ القبول:2020/05/16 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخـص: هدفت الدراسة الى استكشاف دور نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية بعد معالجة الإشكالية تم التوصل الى ان وجود نظام معلومات محاسبي فعال سيؤدي الى الرفع من فعالية القرارات في المؤسسة الاقتصادية، إضافة ان وجود نظام معلومات محاسبي في المؤسسة الاقتصادية سيعزز من كفاءة قرارات الإدارة العليا.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي (SIC)؛ اتخاذ القرارات؛ الكفاءة؛ الفعالية؛ المؤسسة الاقتصادية.

تصنيف JEL: M49، C44، H21، H29، D02

The study aimed to explore the role of the accounting information system in improving the efficiency of administrative décisions in the economic enterprise. After solving the problem, it was concluded that an effective (SIC) will lead to increased efficiency of decisions in the economic enterprise, in addition to the presence of an (SIC) in the economic enterprise which will improve the 'efficiency. Senior management decisions

Keyword : Accounting Information System ; Decision Making ; Efficiency ; Effectiveness ; Economic Enterprise.

JEL classification code : M49, C44, H21, H29, D02

المؤلف المرسل: د.عريوة محاد، mohad.arioua@univ-msila.dz

1. مقدمة:

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي أهمية بالغة في التعرف على الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة وعلاقات المؤسسة الاقتصادية مع عناصر بيئتها، كما لها دوراً مهماً في إدارة قطاع الأعمال والمؤسسات بشكل عام، وان من أهم أسباب وجود نظام للمعلومات المحاسبية وتطوره المستمر يساعد على توفر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات سواء لإدارة المؤسسة أم للأطراف الخارجية المعنية بهذه المعلومات ويعد نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم الانظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية أي تعزيز كفاءتها والتي تؤثر على الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسات الاقتصادية، ومن ذلك فالنظام المعلومات المحاسبي يرتبط بعلاقة وثيقة الصلة بالعمليات الإدارية المختلفة مما يسهم في ترشيد القرارات ويجعل العملية الإدارية أكثر فاعلية في تلبية احتياجات إدارة المؤسسة الاقتصادية، ورفع مستوى الأداء وتحسينه لتحقيق الأهداف.

اذن يمكن القول انه من الضروري والأكيد توفر نظام معلومات محاسبي فعال وكفء لتوجيه القرارات الإدارية في مؤسسات الأعمال ولمساعدة الإدارة في معالجة المشكلات والعراقيل التي تواجهها، وكذلك تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرار ذوي العلاقة والتي يكون لها دور ايجابي في دعم واستمرارية هذه المؤسسات، لا سيما مع تطور النظام المحاسبي في القرن الحادي والعشرين من خلال توسع معظم دول العالم بتطبيق المعايير الدولية واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

الاشكالية: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيس: **هل لنظام المعلومات المحاسبية دور فعال في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المؤسسات الاقتصادية؟**

ويتفرع منها الأسئلة التالية:

- هل هناك علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وفعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية؟
- هل هناك علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واسئلتها الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظام المعلومات المحاسبي وفعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية.
- توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظام المعلومات المحاسبي وتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات الادارية في المؤسسة الاقتصادية.

3.1. الهدف من الدراسة:

في ضوء تحديد مشكلة الدراسة واهميتها تتحدد اهداف الدراسة فيما يلي:

- ابراز طبيعة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي (SIC) وعملية اتخاذ القارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية.
- التوصل الى بعض النتائج والاقتراحات التي من شانها ان تساهم في فعالية نظام المعلومات المحاسبي (SIC) من اجل تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية

4.1. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة في تحديد دور نظام المعلومات المحاسبي (SIC) في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية، تم الاعتماد على جانبين لمنهجية الدراسة هما:

-الجانب النظري: ويعتمد على المنهج الاستنباطي بالاعتماد على مختلف مصادر البحث من الكتب والمجلات والدوريات ومواقع الانترنت وغيرها.

-الجانب الميداني: ويعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، وذلك بمحاولة اختبار مدى فعالية دور نظام المعلومات المحاسبي (SIC) في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية.

2. الإطار النظري:

1.2. نظام المعلومات (Information System):

يعتبر نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية، كما يعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من اجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم، ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية (Kieso, Jerry J. Wygandt, & T.D, 2001, p47):

-المدخلات (Inputs)، المعالجة (Processing)، المخرجات (Outputs)، الرقابة (control)

2.2. نظام المعلومات المحاسبي:

حضي نظام المعلومات المحاسبي بالكثير من التعاريف منها:

-عبارة عن شبكة الاتصال الرسمية التي تنتج تلقائيا المعلومات المقيدة التي تساعد المنفذين لتحقيق الأهداف الأساسية والفرعية المحددة مقدما من خلال المؤسسة (حفناوي، 2001، ص55)

-أحد مكونات تنظيم اداري في المؤسسة يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة (ستيفن و ماركس، 2002، ص25)، ومنه يمكن القول ان نظام المعلومات المحاسبي هو حجر الأساس والعنصر الذي له أهمية من نظام المعلومات الإداري والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة الاقتصادي.

3.2. اهداف النظام المعلومات المحاسبي:

يتمثل الهدف العام من نظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية، ولتحقيق الثقة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي أي التقارير المالية وجب الاعتماد على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، ومن الأهداف العامة لهذا النظام تحقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك من خلال انشاء نظام فعال للرقابة الداخلية والخارجية، واضافة الى ما سبق يمكن تحديد الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي وفق مما يلي (الدهراوي، 2003، ص331):

1.تشغيل البيانات

-تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة.

-تسجيل العمليات بواسطة الافراد المختصين.

-تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة.

-ارفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل.

2. توصيل المعلومات

– توصيل المعلومات للأطراف المهتمة.

– توصيل المعلومات في الوقت المناسب.

3.تحقيق الثقة بالبيانات

- التحقق من ان كل المعلومات تم تسجيله.
- التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية.
- الترحيل علة فترات دورية.
- التأكد من صحة الأرصدة.

4..تحقيق حماية الأصول

–تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال والحيازة لها.

– الفضل بين مهنتي مسك الدفاتر. المحاسبية وحيازة الأصول.

4.2.عناصر نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن تحديد عناصر نظام المعلومات المحاسبي في النقاط التالية (ميده، 2009، ص ص534–535): الأهداف **والخطط:** يطمح نظام المعلومات المحاسبي الى تحقيق الكثير من الأهداف تعكس القوة المحركة وراء النظام واعراضه.

- **قاعدة البيانات:** عادة يتم الاحتفاظ بقاعدة نظام المعلومات المحاسبي لغرض استرجاعها لاستخدامها فيما بعد، وهنا تستخدم وسائل التخزين المختلفة مثل الوثائق والسجلات والاقراص ووحدات التخزين، والمبتغى من عملية تخزين البيانات ليس وقرة البيانات الراكدة بكميات كبيرة وانما الزامية تحديث البينات المخزنة بشكل دوري لديمومة حداثتها.
- **المدخلات:** وهي عبارة عن البيانات التي يتم جمعها من المصادر الداخلية والخارجية، والتي تتعلق بأنشطة المنظمة ذات العلاقة، كالعمليات الإنتاجية والتسويقية والإدارية، إضافة الى البيانات الاقتصادية والاجتماعية وبذلك فان دور نظام المعلومات المحاسبي يتوسع ليشمل البيانات المحاسبية الغير تقليدية الأخرى لمساعدة المستفيدين منها باتخاذ القرارات.
- **العمليات:** وهي عملية تحويل البيانات عن طريق تسجيلها وتبويبها وترتيبها واجراء العمليات الحسابية عليها ثم عرضها بشكل معلومات تتفق مع الموقف او القرار المراد اتخاذه.

-**المخرجات:** ينتج النظام المحاسبي معلومات تقابل احتياجات مستخدميه، وتتمثل هذه المخرجات في القوائم المالية مثل الميزانية، جدول النتائج، جدول تدفقات الخزينة...الخ، كما انه ينتج معلومات غير تقليدية مثل مستويات الإنتاج الفعلي وتقارير وإحصائيات بطرائق بيانية مفهومة.

-**التغذية العكسية:** وهي عبارة عن مخرجات النظام او المعلومات الي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة النظام لاستخدامها كمدخلات من اجل تحسين مسار النظام وضمان تكييفه مع بيئته لتحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجية المؤسسة الاقتصادية.

-**المستخدمون:** وهو من تعاملون مع النظام ويستخدمون المعلومات التي ينتجها من داخل او خارج المؤسسة الاقتصادية كالإداريين والمسؤولين والهيئات الأخرى كالبنوك والضرائب والأجهزة الحكومية وغيرها.

5.2.نظام المعلومات اللازم لاتخاذ القارات الإدارية:

تعتبر عملية اتخاذ القرار العنصر الأساس في تسيير المؤسسة الاقتصادية، وهي تنقسم الى قسمين اساسين أولهما خاص بعملية التخطيط الاستراتيجي ومواجهة حالة عدم التأكد التي تحيط بالمؤسسة الاقتصادية في إطار نشاطها اليومي في بيئة الاعمال وهو ما يتطلب تحديد الأهداف والسياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها، وثانيهما فالمتعلق بالرقابة الإدارية وتقييم الأداء وهذا من اجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة الاقتصادية وتحقيق الأهداف المخطط لها.

- **مفهوم القرار الإداري:** يعرف القرار الإداري بانه المحور الأساسي في العملية الإدارية لان القرار الإداري هو ناتج العملية الإدارية وخلاصتها، وهو أيضا التصرف الأمثل والأكثر فعالية بين البدائل المقترحة والمتاحة لمتخذ القرار (رحيم، 1998، ص140).

- **عناصر القرار الإداري:** يمكن تلخيص هذه العناصر فيما يلي:

- القرارات البديلة والمتمثلة في مجموع البدائل المطروحة كحل للمشكلة.
- الظروف المحتملة الوقوع والتي تؤثر على البدائل المطروحة.
- النتائج المترتبة عن الاخذ بكل بديل مطروح.

- **المعلومات المحاسبية المتعلقة بعملية اتخاذ القرار:** حتى تكون المعلومات مجدية وفعالة في نظام المعلومات المحاسبي يجب ان تتصف بما يلي:

- ان تكون هذه المعلومات مناسبة للقيام بعملية الرقابة وقياس الأداء من خلال مقارنة ما تم إنجازه بما تم التخطيط اليه.
- ان يكون هذه المعلومات مناسبة لاتخاذ قرارات التقييم والتحسين.
- ان يكون لهذه المعلومات القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات.
- ان تساعد هذه المعلومان على الاستشراف وبالتالي اتخاد القرارات المناسبة.
- ان تكون هذه المعلومات صحيحة وموثوقة وواضحة ومحايدة وتقدم في الوقت المناسب لمتخذي القرار.

6.2.المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات على المستوى الإداري:

المعلومات المحاسبية والمكون الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي لها ارتباط وثيق واساسي بنوع القرار المراد اتخاذه وعلى أي مستوى اداري كذلك، كما ترتبط المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية كذلك بالمدى الزمني لهذه القرارات منها ما تحتاجه الإدارة على المدى القصير خصوصا تعلق بدورة الاستغلال، وعلى المدى المتوسط وما تعلق به، او على المدى الطويل وهو ما تعلق باستراتيجية المؤسسة، ومنه يمكن

التمييز بين نوع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القارات على المستوى في الجدول التالي (المجمع العربي، 2001، ص347):

جدول رقم (01): المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات على المستوى الإداري

نوع المعلومات	نوع القرار	المستفيد	مصدر المعلومات	درجة التعقيد	درجة الوضوح	الزمن	الاستخدام
المعلومات الاستراتيجية	قرار استراتيجي	الإدارة العليا	البيئة الخارجية البيئة الداخلية	معقدة	قليلة الوضوح	المستقبل	التخطيط الاستراتيجي صياغة وتطبيق الاستراتيجيات
المعلومات التكتيكية	قرار تكتيكي	الإدارة الوسطى	البيئة التنظيمية بالدرجة الاولى	اقل تعقيدا	واضحة نسبيا	الحاضر والمستقبل	تخطيط الأنشطة الوظيفية الرقابة الادارية
المعلومات التشغيلية	قرار عملياتي	الإدارة في الخط الاول	البيئة الداخلية	غير معقدة	واضحة	الحاضر	تنفيذ العمليات المبرمجة

جمعية المجمع العربي، المحاسبة الإدارية: المعلومات اللازمة للتخطيط، عمان، الأردن، 2001، ص347.

3. الجانب الميداني:

سنعمل في هذه الدراسة على تقديم وصفا لمنهجية البحث المتبعة والإجراءات الخاصة بإعداد هذه الدراسة إضافة الى تحليل البيانات واختبار الفرضيات المقترحة للإجابة على إشكالية الدراسة وهذا من اجل استخلاص نتائج وتوصيات الدراسة.

1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية التي تنشط على مستوى ولاية المسيلة، ولاختيار عينة الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل وذلك لكون مجتمع الدراسة في منطقة جغرافية محدودة واساسا من اجل الحصول على أكبر عدد ممكن من الاستمارات الصحيحة لتمثيل هذه المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، حيث تم توزيع 95 استمارة على عينة الدراسة المتمثلة في إطارات وموظفي الإدارة العليا في المؤسسات الاقتصادية والذين لهم علاقة بعملية اتخاذ القرار في هذه الأخيرة، ثم استرداد منها 88 استبانة صحيحة بنسبة تقدر بـ: 92.63% و7 استمارات تم الغائها أي بنسبة 7.36%.

2.3. أدوات جمع البيانات وتحليلها:

بما انه في منهجية البحث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، فوفقا لذلك تم تصميم استبانة لاستخدامها كأداة لجمع البيانات الأولية المختلفة عن عينة الدراسة وقد تم عرضها على التحكيم من طرف خبراء تحكيم أكاديميين، حتى تكون جاهزة للتوزيع على مختلف مفردات العينة المكونة كما ذكر سابقا من إطارات وموظفي الإدارة العليا والذين لهم علاقة بعملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية، حيث تم الاعتماد في تحليل بيانات الاستبيان من خلال برامج التحليل الاقتصادي (SPSS v24) ;على ادوات التحليل الاحصائي التالية:

- اختبار الفا كرو نباخ (alpha cronbach)
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار فرضيات الدراسة باستخدام t-test للعينة الواحدة (One simple t-teste).

وقد تم تقسيم الاستبيان المخصص لهذه الدراسة الى محورين اساسين يمثلان فرضيتي الدراسة من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة وهي كما يلي:

المحور الأول: يتكون من أحد عشر فقرة لدراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وفعالية عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، وقد احتوى هذا المحور على احدى عشر (11) سؤال.

المحور الثاني: يتكون من أحد عشر فقرة لدراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، وقد احتوى هذا المحور على احدى عشر (11) سؤال.

1.2.3. اختبار الفا كرو نباخ (alpha cronbach):

تم استخدام هده الطريقة من اجل دراسة ثبات الاستبيان على افراد العينة، حيث ان استعمال طريقة الفا كرو نباخ من اجل إيجاد معامل ثبات الاستبيان، حيث تم الحصول على معامل الفا لكل محور من محاور الاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): معاملات الثبات الفا كرو نباخ (alpha cronbach) لمحاور الدراسة.

المحور	عدد الفقرات	معامل alpha cronbach
توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظام المعلومات المحاسبي وفعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية.	**11**	**0.744**
توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظام المعلومات المحاسبي وتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات الادارية في المؤسسة الاقتصادية.	**11**	**0.875**

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (02) ان معاملات الثبات الفا كرو نباخ بالنسبة للمحور الأول قدر بـ: 0.744، اما بالنسبة للمحور الثاني قدر بـ: 0.875، وهو ما يدل على ان فقرات الاستبيان تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

2.2.3.تحليل فقرات الاستبيان (أسئلة المحاور) وفق اختبار (t) لعينة الواحدة:

تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Simple –t– test) لتحليل فقرات الاستبيان بالتركيز على أسئلة محوري الدراسة والتي تشكل الفرضيتين اللازمتين للجواب على السؤالين الفرعيين للإشكالية، وتمت الاستعانة بهذا الاختبار من اجل التحقق من الفرضيات والتي هي ممثلة في الأسئلة الرئيسية لحوري الدراسة، لذلك فقد تم استخدام الاختبار (t) للعينة الواحدة لفحص وجود فرق بين متوسط درجة افراد العينة حول فقرات المحور بالنسبة لمحوري الدراسة، وبين المتوسط الطبيعي المفترض والذي يساوي (3)، وهذا عندما حسبنا المتوسطات بالنسبة لكل أسئلة المحورين الاثنين فقد كان اصغر متوسط يقدر بـ(3.19) بالنسبة للمحور الأول و(3.17) للمحور الثاني، ولذلك وانطلاقا من حساب المتوسطات وعند اجراء الاختبار (One Sample –t– test) عند المتوسط الطبيعي المفترض والذي هو (3) فقد اشارت النتائج الى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرات من جهة والمتوسط الكلي لكل محور من محاور أسئلة الاستبيان مع المتوسط الطبيعي المفترض، إضافة الى مقارنة القيم المعنوية لإجابات افراد العينة في الجداول مع القيمة المعنوية او مستوى الدلالة (0,05)، وبالتالي كان التحليل على هذا الأساس بالنسبة لهذا الاختبار كما يلي.

- **تحليل فقرات المحور الأول: يؤدي نظام المعلومات المحاسبي على عملية اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة في المؤسسة الاقتصادية:**

جدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

الفقرات			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	X1	ت	11	54	09	8	6	3.91	0.725
		%	12.5	61.36	10.22	9.09	6.81		
2	X2	ت	9	44	8	22	5	3.65	0.831
		%	10.22	50	9.09	25	5.68		
3	X3	ت	2	61	3	15	7	3.77	0.902
		%	2.27	69.31	49.18	17.04	7.97		
4	X4	ت	9	47	13	14	5	3.37	0.701
		%	10.22	53.40	14.77	15.90	5.68		
5	X5	ت	12	42	9	16	9	3.81	0.695
		%	13.63	47.72	10.22	18.18	10.22		
6	X6	ت	2	46	13	18	9	3.94	0.812
		%	2.27	52.27	14,77	20.45	10.22		
7	X7	ت	0	48	17	12	11	3.52	0.832
		%	0	54.54	14.7	13.63	12.50		
8	X8	ت	2	52	7	19	8	3.69	0.747
		%	2.27	59.09	7.95	21.59	9.09		
9	X9	ت	3	57	6	11	11	3.75	0.767
		%	3.40	64.77	6.81	12.5	12.5		
10	X1	ت	0	61	5	13	9	3.19	0.809

	0	%	0	69.31	5.68	14.77	10.22		
11	X11	ت	4	57	4	13	10	3.22	0.741
		%	4.54	64.77	4.54	14.77	11.36		
المؤشر العام (%)			**5.75**	**58.80**	**13.54**	**16.62**	**9.29**	**3.62**	**0.778**

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول رقم (03) فانه يشير الى ان ما نسبته 58.80% من إجابات افراد العينة يوافقون على التأثير القوي لنظام المعلومات في فعالية القرارات الإدارية للإدارة العليا، بينما يتبين ان ما نسبته 16.62% من إجابات افراد عينة الدراسة على قلة التأثير وهي نسبة ضئيلة مقارنة بما سبق، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الاول والذي بلغ (3.62) وقيم الانحراف المعياري التي هي اقل من الواحد الصحيح بالنسبة لكل فقرات المحور وقد بلغ الانحراف المعياري العام (0.778)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية أي يؤدي نظام المعلومات المحاسبي على عملية اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة في المؤسسة الاقتصادية.

- **تحليل فقرات المحور الثاني: يعزز نظام المعلومات المحاسبي كفاءة اتخاذ القرارات الادارية في المؤسسة الاقتصادية:**

جدول رقم (04): تحليل فقرات المحور الثاني.

الفقـــــــــرات			**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
1	X12	ت	5	55	7	10	11	4.01	0.712
		%	5.68	62.5	7.95	11.36	12.5		
2	X13	ت	11	50	10	12	5	3.95	0.788
		%	12.5	56.81	11.36	13.63	5.68		

3	X14	ت	2	55	9	15	7	3.87	0.911
		%	2.27	62.5	10.22	17.04	7.97		
4	X15	ت	6	46	13	14	9	4.12	0.745
		%	6.81	52.27	14.77	15.90	10.22		
5	X16	ت	9	42	12	16	9	3.18	0.699
		%	10.22	47.72	13.63	18.18	10.22		
6	X17	ت	3	51	8	17	9	3.25	0.805
		%	3.40	57.95	9.08	20.45	10.22		
7	X18	ت	1	47	12	17	11	3.65	0.788
		%	1.13	53.40	13.63	19.31	12.50		
8	X19	ت	3	51	7	19	8	3.31	0.769
		%	3.40	57.95	7.95	21.59	9.09		
9	X20	ت	0	60	11	11	6	4.09	0.802
		%	0	68.18	12.5	12.5	6.81		
10	X21	ت	9	52	6	13	8	3.17	0.817
		%	10.22	59.09	6.81	14.77	9.09		
11	X22	ت	6	57	2	13	10	3.42	0.745
		%	6.81	64.77	2.27	14.77	11.36		
المؤشر العام (%)			**5.67**	**57.55**	**10.01**	**16.28**	**9.58**	**3.63**	**0.780**

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول رقم (04) فانه يشير الى ان ما نسبته 57.55% من إجابات افراد العينة يوافقون على التأثير القوي لكفاءة نظام المعلومات في تعزيز فعالية القرارات الإدارية للإدارة العليا، بينما يتبين ان ما نسبته 16.28% من إجابات افراد عينة الدراسة على قلة التأثير وهي نسبة ضئيلة مقارنة بما سبق، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات

المحور الاول والذي بلغ (3.63) وقيم الانحراف المعياري التي هي اقل من الواحد الصحيح بالنسبة لكل فقرات المحور حيث قدر الانحراف المعياري العام بـ: (0.780)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية أي يعزز نظام المعلومات المحاسبي كفاءة عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية.

3.2.3. اختبار فرضيات الدراسة:

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو اختبار الفرضيات المقترحة للإجابة على أسئلة إشكالية الدراسة وهذا من اجل التعرف على علاقات الارتباط والاثر الموجودة بين متغيراتها ومنه فانه تتم عملية التأكد هذه من خلال استعمال الأدوات والأساليب الإحصائية المناسبة لذلك وهي كما يلي:

1.دراسة علاقة الارتباط بين نظام المعلومات المحاسبي وفعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية:

تجيب فقرات هذا المحور على التساؤل المطروح في سؤال الإشكالية الأول حول وجود علاقة ارتباط معنوية بين نظام المعلومات المحاسبي وفعالية عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية وفقا للجدو ل التالي:

جدول رقم (05): العلاقة بين متغيري المحور الأول (الفرضية الأولى)

المحور الأول: العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
وفعالية عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.	88	3.62	0.778	13.275	0.871	0.000
قيمة t الجدولية: 2.01457، عند مستوى الدلالة: 0.05						

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

من خلال الجدول رقم (05) والذي يتبين لنا ان معامل الارتباط بين متغيري الفرضية يقدر بـ: 0.871 وهو معدل قريب من الواحد الصحيح أي انه بدل على وجود ارتباط قوي، أي وجود علاقة قوية بين المتغير الأول وهو نظلم المعلومات المحاسبي والمتغير الثاني والمتمثل في فعالية عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، وهو ما يؤكده بالنظر الى قيمة T المحسوبة التي تقدر بـ: 13.27 كانت أكبر من المحسوبة والتي تقدر بـ:2.014 عند مستوى الدلالة 0.05 اصافة الى ان قيمة احتمال الخطأ 0.000 اقل من مستوى الدلالة وهو ما يثبت العلاقة القوية بين متغيري الدراسة.

2.دراسة علاقة الارتباط بين نظام المعلومات المحاسبي وتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات الادارية في المؤسسة الاقتصادية: تجيب فقرات هذا المحور على التساؤل المطروح في سؤال الإشكالية الثاني حول وجود علاقة ارتباط معنوية بين نظام المعلومات المحاسبي وتعزيز كفاءة عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية وفقا للجدو ل التالي:

جدول رقم (06): العلاقة بين متغيري المحور الثاني (الفرضية الأولى)

المحور الأول: العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وفعالية عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	88	3.63	0.780	13.455	0.895	0.000
قيمة t الجدولية: 2.01457، عند مستوى الدلالة: 0.05						

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

من خلال الجدول رقة (06) والذي يتبين لنا ان معامل الارتباط بين متغيري الفرضية يقدر بـ: 0.895 وهو معدل قريب من الواحد الصحيح أي انه بدل على وجود ارتباط قوي، أي انه هناك علاقة قوية بين المتغير الأول وهو نظلم المعلومات المحاسبي والمتغير الثاني والمتمثل في تعزيز كفاءة عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، وهو ما يؤكده بالنظر

الى قيمة T المحسوبة التي تقدر بـ: 13.455 كانت أكبر من المحسوبة والتي تقدر بـ:2.01457 عند مستوى الدلالة 0.05 اصافة الى ان قيمة احتمال الخطأ 0.000 اقل من مستوى الدلالة وهو ما يثبت العلاقة القوية بين متغيري الدراسة.

خاتمة:

على ضوء ما جاء في هذه الدراسة يمكن القول ان نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من الأمور المهمة والفعالية في الإدارة العليا للمؤسسة الاقتصادية وهذا نظرا للدور الحيوي والذي تؤديه في بيئتها الاقتصادية، وهذا طبعا من خلال ما يتوفر لها من معلومات محاسبية ومالية تكون ملائمة وذات موثوقية حتى يتسنى لها الاعتماد عليها في تعزيز فعالية وكفاءة قرارتها المتخذة من اجل تحقيق أهدافها، وبعد ما تم عرضه من دراسة نظرية وتطبيقية او ميدانية فقد تم التوصل الى النتائج والتوصيات التالي ذكرها:

- **نتائج الدراسة:**

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من المؤسسات الاقتصادية تم التوصل الى النتائج التالية:

- تم التوصل الى انه هناك علاقة ارتباط قوية بين نظام المعلومات المحاسبي وفعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية، أي ان وجود نظام معلومات محاسبي فعال سيؤدي الى الرفع من فعالية القرارات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية حتى تساعد على الوصول الأهداف المثلى التي سطرتها الإدارة العليا.

- تم التوصل أيضا الى انه هناك علاقة ارتباط قوية بين الى ان هناك علاقة ارتباط قوي بين نظام المعلومات المحاسبي وتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات الادارية في المؤسسة الاقتصادية، أي ان وجود نظام معلومات محاسبي في المؤسسة الاقتصادية سيعزز من

كفاءة القرارات المتخذة في الإدارة العليا ويؤدي الى تحسن في الأداء الكلي للمؤسسة أي الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة من اجل ضمان تحقيق الأهداف المسطرة في الاستراتيجية المتبعة واستمرارية المؤسسة ونجاحها في ضل متغيرات البيئة الاقتصادية.

- يمكن استنتاج انه هناك بعض نقاط الضعف الممكن تحسينها في نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المؤسسات الاقتصادية من ناحية القيام بدورها في مختلف العمليات التخطيطية لاتخاذ القرارات التنفيذية والاستراتيجية.

- لنظام المعلومات المحاسبي مساهمة بالغة الأهمية وفعالة في اجراء التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجه ادرة المؤسسة، وقدرته على وضع البدائل المقترحة لمعالجتها.

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي المستخدم معايير ومؤشرات رقابية بالقدر الذي يساعد الإدارة العليا تحديد الانحرافات ومعالجتها.

- يعزز نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسة اقتصادية من خلال توفير احتياجات متخذي القرار في الإدارة العليا وذلك بمراعاة الثقة والملائمة في معلومات هذا النظام.

4. قائمة المراجع:

- المجمع العربي ,ج .(2001) .*المحاسبة الادارية :المعلومات اللازمة للتخطيط* .عمان، الاردن :مطابع الشمس .
- Kieso, E. D., Jerry J. Wygandt, & T.D, W. (2001). *Intermediate Accounting.* U.S.A: Tenth edition.
- أ.موسكوف ستيفن، و ج.سيمن ماركس. (2002). *نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات*. الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.
- رحيم ,ح .(1998) .*اساسيات الادارة* .عمان، الاردن :دار الحامد للنشر.
- كمال الدين الدهراوي. (2003). *نظم المعلومات المحاسبية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.
- محمد يوسف حفناوي. (2001). *نظام المعلومات المحاسبية*. الاردن: دار وائل للنشر.
- ميده ,ا .(2009) .العوامل المؤثرو في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، دراسة ميدانية للشركات الصناعية الاردنية .*مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*.535-534 ,

سياسة توزيع الأرباح وتقلب سعر السهم في عينة من الشركات المدرجة في السوق السعودي

Dividend policy and stock price volatility in the Saudi market

براني مختارية، جامعة معسكر، mokhtaria.berrani@univ-mascara.dz

حسيني إسحاق، جامعة معسكر، ishaq_zida@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/02/03 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة، إلى معرفة العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وتقلب سعر السهم في عينة من الشركات المدرجة في السوق السعودي، خلال الفترة 2008-2018، حيث شملت الدراسة 20 شركة. تم استخدام سعر السهم كمتغير تابع، نصيب السهم من التوزيعات النقدية كمتغير مستقل، متغير حقوق المساهمين، مجموع الديون وربحية السهم كمتغيرات تحكمية .وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين سياسة توزيع الأرباح وسعر السهم، وجود علاقة ايجابية بين ربحية السهم، مجموع الديون وسعر السهم، كما توصلت أيضا إلى وجود علاقة سلبية بين حقوق المساهمين وسعر السهم .

الكلمات المفتاحية: توزيع الأرباح؛ سعر السهم؛ ربحية السهم؛ السوق المالي السعودي.

تصنيف *JEL*: *G12، G32*

Abstract:

This study aims to study the relationship between the dividend policy and the stock price. A sample of companies listed in the Saudi Stock Exchange was used during the period 2008-2018, where the sample includes 20 companies.The stock price is the dependent variable, and the dividends per share is independent variable, the total equity and the total debt and earnings per share are control variables. The study found a significant positive effect of the dividends on the stock price. Besides, the positive effects of the earnings per share and total debt on the stock price. The total equity has a negative effect on the stock price.

Keywords: Dividend policy;Stock price; Stock earning;Saudi market.

JEL classification code: ***G12; G32***

المؤلف المرسل:حسيني إسحاق ishaq_zida@yahoo.fr

1. مقدمة :

يعتبر قرار الموازنة بين الأرباح المحتجزة والأرباح الموزعة من أصعب القرارات التي تواجه إدارة الشركة، لما لهذا القرار من تأثير مباشر على الشركة والمستثمر، بناءا على عدة عوامل منها السيولة المتوفرة، نسبة الأرباح السنوية، ديون الشركة وغيرها من العوامل الأخرى، فبالرغم من العديد من الدراسات (linter, 1956)، (Miller, Modigliani 1961)، (Gordon,1963)، (Angelo, 1996)، (El malkawi, 2007)، (El hussainey, 2009)، لا يزال تأثير سياسة توزيع الأرباح على ثروات المساهمين دون حل، حيث يجب أن يكون هدف الإدارة المالية هو اكتشاف سياسة توزيع مثالية تزيد من قيمة الشركة. (Thanwarat , 2012,p722).

وقد ظهرت في هذا الصدد ثلاث أراء عالجت سياسة توزيع الأرباح، أولها مبني على الحيادية حسب (Modigliani , Miller,1961)، حيث يرون أن سياسة توزيع الأرباح ليست لها أي علاقة وتأثير على القيمة السوقية لثروة المساهمين، في حين يرى البعض الآخر أمثال(Gordon) أن سياسة توزيع الأرباح تؤثر على القيمة السوقية للشركة، كما أن هناك اتجاه ثالث يرى أن سياسة توزيع الأرباح تعتبر من بين القرارات الإستراتيجية والهامة في المؤسسة ومن بين هذه النظريات : نظرية الوكالة، نظرية التفضيل الضريبي، نظرية الإشارة ونظرية الزبون، حيث قامت هذه النظريات على فرضيات تسمح لها بتبرير موقفها . ففي الواقع ليس هناك توافق في الآراء بأن هناك سياسة توزيع مثلى، حيث تبقى قرارات توزيع الأسهم غير واضحة إلى حد كبير ونظرا لتعقيد هذه المسألة فقد أشار إليها (Black , 1976) بلغز أرباح الأسهم "Dividend puzzle".(مصطفى، 2017، ص195).

إن تأثير سياسة توزيع الأرباح على أسعار الأسهم هو مسألة ذات أهمية كبيرة، ليس فقط بالنسبة لإدارة الشركة التي تقرر أي سياسة تتبعها ولكن أيضا بالنسبة للمستثمرين. (Merton Franco, 2014) .,فمن جانب المستثمرين، أكدت دراسات سابقة على أن أسعار الأسهم تتأثر ايجابيا بمقدار التوزيعات النقدية التي تقوم بها الشركات (Ofer ,Thakor , 1987, p). 365

ويعد السوق المالي السعودي من بين أهم الأسواق العربية من حيث تطور الأداء المالي له حسب التقارير السنوية للسوق المالي تداول، باعتباره يضم عددا معتبرا من الشركات المختلفة وفي شتى القطاعات، كما أنها في تزايد مستمر من سنة لأخرى.حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2018. بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية :

هل تؤثر سياسة توزيع الأرباح على سعر السهم في شركات المساهمة المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2018؟

ونسعى إلى اختبار الفرضيات التالية :

$H0_1$:توزيع الأرباح لا يؤثر على سعر السهم.$H0_2$: ربحية السهم لا تؤثر على سعر السهم.

$H0_3$:حقوق المساهمين لا تؤثر على سعر السهم.$H0_4$: الديون لا تؤثر على سعر السهم.

1.1 الدراسات السابقة :

دراسة أسامة علي شراب، 2006: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من صافي الأرباح، الأرباح النقدية الموزعة والأرباح المحتجزة، الأسهم في سوق فلسطين على شراء أسهم الشركات المدرجة التي تحقق أرباحا، خلال الفترة 1997-2005 وقد شملت عينة الدراسة 28 شركة مدرجة في السوق الفلسطيني.توصلت الدراسة إلى أن نصيب السهم من الأرباح يؤثر على سعر السهم السوقي وتأثير نصيب السهم من الأرباح النقدية الموزعة أكبر من نصيب السهم من الأرباح المحتجزة.

دراسة القتامي، 2010: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه الشركات تتداول أسهمها في السوق المالي السعودي في ممارسة إدارة الأرباح، أجريت الدراسة على 78 شركة مدرجة بالسوق المالي السعودي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، كذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه على إدارة الأرباح وأشارت النتائج أيضا لوجود تأثير لكلا من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

دراسة الكحلوت 2014 : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في شركات قطاع الخدمات المدرجة في سوق فلسطين، خلال الفترة 2007-2012، شملت عينة الدراسة 8 شركات.توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كلٍ من (ربحية السهم، معدل العائد على الأصول، السيولة النقدية للسهم، نمو الشركة، حجم الشركة، نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، عمر الشركة)ومبلغ التوزيعات النقدية للسهم، كذلك عدم وجود أثر للرفع المالي على مبلغ التوزيعات النقدية للسهم في الشركات الموزعة للأرباح.

دراسةHussaine,2011: الهدف من هذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وتغيرات أسعار الأسهم في سوق الأسهم في المملكة المتحدة، حيث قامت الدراسة بتحليل عينة من الشركات العامة المدرجة في السوق المالي للمملكة المتحدة خلال عشر سنوات (1998-2007).توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عائد توزيعات الأرباح وتغيرات أسعار الأسهم والعلاقة السلبية بين نسبة توزيع أرباح الأسهم وتغيرات سعر السهم.

دراسة Safian , Ali,2012 : تبحث هذه الدراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح علي تقلب أسعار الأسهم في بورصة ماليزيا خلال الفترة (2002-2011).توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية كبيرة بين عائد الأرباح وتقلب أسعار الأسهم في ماليزيا، كما تم العثور على علاقة إيجابية كبيرة بين الرافعة المالية وتقلب سعر السهم.

دراسة Al-Malkawi, Twaaish , Harery,2013: دراسة العوامل المحددة لاحتمالات دفع أرباح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة 2005-2011، شملت عينة الدراسة الشركات غير المالية وعددها 69 شركة. من بين النتائج المتوصل إليها، أن الشركات الكبيرة والمربحة تقوم بدفع توزيعات أرباح نقدية على عكس الشركات ذات الديون والمخاطر لا تقوم بتوزيع الأرباح، توصلت الدراسة أيضا إلى أن هيكل الملكية، فرص النمو، قابلية تحويل الأصول ليست محددات هامة لقرارات أرباح الشركات.

دراسة Sharif , Ali , Jan 2015: الهدف من الدراسة هو معرفة ما إذا كانت هناك أي علاقة بين سياسة توزيع الأرباح وأسعار الأسهم.حيث قامت الدراسة بتحليل 45 شركة غير مالية مدرجة في السوق الباكستاني، خلال الفترة 2001-2012، شملت الدراسة عدة متغيرات تمثلت في الأسهم الموزعة للسهم الواحد، نسبة الاستبقاء، الربح بعد الضرائب، ربحية السهم،

عائد الأسهم ،أسعار سوق الأسهم . توصلت الدراسة إلى أن توزيع الأرباح لكل سهم ونسبة الاحتفاظ بهما لا علاقة لهما مع أسعار سوق الأسهم، بينما نسبة توزيع أرباح الأسهم لها علاقة إيجابية مهمة مع أسعار الأسهم. الربح بعد الضريبة له علاقة ضئيلة بأسعار الأسهم، الأرباح لكل سهم لها علاقة إيجابية كبيرة بأسعار الأسهم، هناك علاقة سلبية مهمة بين العائد على الأسهم وأسعار الأسهم.

2.أدبيات الدراسة:

1.2. تعريف سياسة توزيع الأرباح: تتمثل سياسة توزيع الأرباح في اتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها و استثمارها للرفع من قيمة الشركة المستقبلية.تكون التوزيعات إما نقدا أو أسهم مجانية، وما يتبقى يسمى بالأرباح المحتجزة. (المصري، 2017 ، ص140).

– قرارات الأرباح هي من قرارات التمويل التي تؤثر على مقدار التوزيعات على المساهمين مقابل المبلغ الذي يتم احتجازه وإعادة استثماره.تشير سياسة توزيع الأرباح إلى السياسة التي تتبعها الشركة في تحديد التوزيعات للمساهمين مع مرور الوقت.(Baker,2009 , p3)

– تتعلق سياسة توزيع الأرباح بقرار تقسيم الأرباح الصافية للشركة ما بين أرباح موزعة على المساهمين وأرباح محتجزة بحيث يتم الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية في سبيل تعظيم سعر السهم.(مرعي، زكريا، 2013 ، ص287) .

2.2.العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح :هناك عوامل عديدة تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، نذكر منها بإيجاز ما يلي :

1.2.2.الفرص الاستثمارية المتاحة للشركة (Investment opportunities available to the company):تلجأ الشركات إلى التقليل من توزيعات الأرباح، كلما كانت أمام فرص استثمارية مربحة نظرا لتفضيل الإدارة تمويل الاستثمارات ذاتيا بدلا من اللجوء إلى التمويل الخارجي.(أبو ناصر، 2004 ، ص3).

2.2.2.العوامل القانونية (Legal factors): هناك عدة قواعد قانونية تؤثر على سياسة توزيع الأرباح منها ،إلزام الشركة بعدم توزيع أرباح ناتجة عن بيع الأصول الثابتة حماية للمالكين وحفاظا على أصول الشركة، إضافة إلى عدم توزيع أرباح من الأرباح المحتجزة من السنوات السابقة.(الظاهر،2011 ،ص23) .

3.2.2. حجم الأرباح (Volume of profits): إن ثبات معدل ربح الشركة نسبيا يمكن أن يؤدي بالشركة إلى توزيع نسبة عالية من الأرباح، لأنها تكون قادرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والعكس في حالة تذبذب الأرباح، فإن ذلك يدفع بالشركة إلى الاحتفاظ بجزء كبير من الأرباح، لعدم قدرتها على التنبؤ بالأرباح مستقبلا . (علي، 2017 ،ص46)

4.2.2.السيولة (Liquidity): توفر السيولة هو عنصر أساسي لإجراء التوزيعات النقدية، فكلما ارتفعت السيولة لدى الشركة زادت نسبة الأرباح الموزعة، كما تؤثر المرحلة العمرية للشركة على هذا العامل، فالمؤسسات التي تكون في مرحلة النمو تحتاج إلى سيولة كبيرة وبالتالي لا توزع أرباحا على المساهمين.(بوحادرة، 2012، ص120) .

5.2.2.حجم الشركة (Company size): تتميز الشركات الكبيرة بتوزيع نسب أرباح عالية على المساهمين، مقارنة بالشركات الصغيرة والجديدة التي تتميز باحتجاز نسبة كبيرة من الأرباح، نظرا لقدرتها المحدودة على الاقتراض والتمويل. (نادر، حيدر، 2015 ، ص155) .

6.2.2.قيود على عقود الدين(Restrictions on debt contracts): تتمثل في القيود التي تفرض على الشركة في حالة لجوئها إلى الدين، كتحديد نسبة توزيع الأرباح، أو حتى الطلب من الشركة بعدم توزيع أي أرباح حتى تقوم بسداد الديون المستحقة عليها جميعا وذلك من أجل حماية دائني الشركة . (أبو الرب، الظاهر، 2006 ، ص260) .

3.2.أنواع سياسة توزيع الأرباح :تتمثل فيما يلي

1.3.2.سياسة فائض التوزيعات (Residual dividend policy) :تعني دفع الشركة توزيعات أرباح للمساهمين من صافي ربحها بعد اقتطاع الأرباح المحتجزة المطلوب منها .

2.3.2. سياسة تعتمد نسبة توزيع ثابتة (Constant –payout-ration dividend policy):تتمثل في دفع الشركة توزيعات أرباح للمساهمين على شكل توزيعات نقدية، تكون ثابتة . تحسب بمقدار توزيع أرباح السهم الواحد على ربحية السهم الواحد .

3.3.2.سياسة توزيع أرباح منتظمة(Regular dividend Policy):تعتمد هذه السياسة على دفع مبالغ ثابتة، كتوزيعات أرباح خلال كل فترة يتم فيها اتخاذ قرار بتوزيع الأرباح وبما

أن التوزيعات للمساهمين ستكون ثابتة نسبيا، فإن هؤلاء المستثمرون يشعرون بدرجة عالية نسبيا من الثقة باستقرار وانتظام الأرباح مما ينعكس بالاستقرار النسبي في سعر السهم.

4.3.2.سياسة مبالغ منتظمة قليلة مع توزيعات أرباح غير اعتيادية (low regular and exta dividend Policy): تعتمدها الشركات التي تمر بحالة من تقلبات الأرباح الدورية، تكون التوزيعات عبارة عن دفعات ثابتة وقليلة، إلى جانب القيام بتوزيع أرباح أخرى إضافية في حالة تحقيق أرباح استثنائية في إحدى الفترات.(قشطة، 2017 ، ص24) .

4.2.نظريات سياسة توزيع الأرباح :

1.4.2. نظرية اللاصلة(عدم ملائمة التوزيعات): (Miller , Modigliani , 1961)، يعرفون ب (M, M)، حسب هذه النظرية فان نسبة توزيع الأرباح ليس لها أي تأثير على قيمة السهم، فهي لا تؤثر على ثروة المساهمين . حيث يجادل (M,M)بأن قيمة الشركة تحدد بقوة أصولها، أو بسياستها الاستثمارية وأن التصرف في الأرباح سواء بتوزيعها أو احتجازها لا يؤثر على قيمة الشركة . لهذه النظرية افتراضات تتمثل في: مثالية أسواق رأس المال وأن جميع المستثمرين عقلانيين، تكون المعلومات متاحة للجميع، بدون تكلفة، لا يوجد مستثمر يمكنه السيطرة على سعر الأوراق المالية، عدم وجود تكاليف التعويم على الأوراق المالية الصادرة عن الشركة، لا وجود للضرائب، سياسة استثمار ثابتة للشركة، اليقين التام من قبل كل مستثمر بالاستثمارات والأرباح المستقبلية للشركة. (James, Van, 2011 p311)

2.4.2 نظرية تفضيل الأرباح " عصفور في اليد" :(John linter , Mayron gordon)، حسب هذه النظرية فان مخاطر السهم تنخفض مع زيادة الأرباح الموزعة، حيث أن توزيعات الأرباح الحالية أقل مخاطرة من الأرباح الرأسمالية المستقبلية، معناه أن عصفور في اليد أفضل من اثنين على الشجرة، لذلك يفضل المساهمون توزيعات الأرباح وهم على استعداد لقبول أدنى عائد مطلوب.(Ehrhardt ,Engenef , p566)، من افتراضات هذه النظرية:

– عدم اليقين من حيث الأرباح في المستقبل.(Bezawada , Tati, 2017, p1236).

– تفضيل المساهمين للشركات ذات توزيعات الأرباح العالية بدرجة أكبر، لأن توزيعات الأرباح اقل مخاطرة من المكاسب الرأسمالية (Gordon, Shapiro, 1956)، (Gordon 1959).(Kilinçarslan , 2018, p78)

3.4.2. نظرية التفضيل الضريبي :حسب هذه النظرية، فإن المؤسسات عليها احتجاز نسبة أكبر من الأرباح، بالتالي فإن المستثمر يفضل احتجاز الأرباح على توزيعها، بسبب التفضيل الضريبي، حيث يرى باحثون مثل (Brennan , 1970)، (Miller, Scholes, 1978)، (John , Williams, 1985)، تأثير التفضيل الضريبي، الذي يفضل الأرباح الرأسمالية المستقبلية لخضوعها لمعدل ضريبة منخفض مقارنة بالتوزيعات الحالية ويشيرون إلى أن انخفاض نسبة التوزيعات النقدية سيؤدي إلى زيادة القيمة للمساهمين. (Hassonn , Train , Hao, 2016, p31)، فحسب دراسة (Ramaswamy, Lizemberger, 1979) ، فإن المستثمرون يفضلون الشركات التي توزع أرباح أقل لأسباب ضريبية (نسبة ضريبة منخفضة على الأرباح الرأسمالية مقارنة بالتوزيعات الحالية، تأجيل الضريبة إلى غاية بيع السهم مستقبلا) وأن الآثار المترتبة عن نظرية الأفضلية الضريبية هي زيادة أسعار أسهم الشركات عن طريق التقليل من الأرباح الموزعة.(Kazmierska, Waik , 2014, p474)، يمكن أن يطلق جوازا على هذه النظرية عصفور على الشجرة (محمد، 2010 ، ص20) .

4.4.2.نظرية تكلفة الوكالة:(Rozeff1,982)، (Easterbrook, 1984)،أظهر أصحاب هذه النظرية أن تكلفة الوكالة تنشأ عندما تخدم الإدارة مصالحها الخاصة بدلا من مصالح المساهمين وحسب هذه النظرية، فإن الشركات تقوم بتوزيع الأرباح للتقليل من تكاليف الوكالة. حيث يرى(Rozeff , 1982) بأن توزيعات الأرباح طريقة لمراقبة أداء الشركة وتعمل على تقليل تكاليف الوكالة، كما يسرد (Easterbrook, 1984) بعض الآليات التي من خلالها يمكن لتوزيعات الأرباح وما يترتب عليها من زيادة رأس المال التحكم في تكلفة الوكالة،خاصة إذا كانت الشركة تبحث عن التمويل ولجوئها إلى الاقتراض، فإنها ستدخل السوق للحصول على رأس مال جديد، أو إصدار أوراق مالية جديدة وبالتالي يتدخل خبراء البنوك الاستثمارية لدراسة الوضع المالي للشركة والتدقيق في القرارات المالية المتخذة من قبل المستثمرين، إضافة إلى أنه يتدخل كمراقب للمصلحة الجماعية للمساهمين وبالتالي التأثير على قرارات الإدارة سواء بالامتناع عن شراء إصدارات المؤسسة أو بيع أسهمها، في حين أنه إذا لم تكن هناك عملية تحقق من طرف خبير، فقد تكون توزيعات الأرباح إشارة غامضة لأنها لا تميز الشركات النامية عن شركات الاستثمار .(Amidu, 2007, p106) .

5.4.2. نظرية التدفق النقدي الحر:(jenson ,1986)، ترى هذه النظرية، أن المديرين الذين يتمتعون بتدفق نقدي كبير يمكنهم زيادة الأرباح، من خلال دفع مبالغ نقدية وإهدارها في مشاريع استثمارية منخفضة العائد، بمعنى أخر فإن زيادة التوزيعات قد تؤدي إلى تقليل مشاكل الوكالة للتدفقات النقدية. (Da Silva, Goergen , Rennboog ,2004, p45-46)

6.4.2.نظرية الإشارة : تفترض هذه النظرية، أن المديرين يستخدمون التغير في دفع توزيعات الأرباح لإيصال المعلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، للمستثمرين الخارجيين وحملة الأسهم والتخفيف من أوجه عدم التماثل في المعلومات بين المديرين والمالكين . (Raie ,Moradi , Eskender, 2012,p14)

7.4.2. نظرية تأثير العملاء من توزيع الأرباح : أشار Miller , Modigliani , (1961)إلى تأثير الزبون على سياسة توزيع الأرباح، فمن وجهة نظرهم أن المستثمرون يختارون الشركات على أساس تفضيل دفع الأرباح، كل نسبة دفع تميل إلى جذب فئة من المستثمرين أو العملاء، فبالنسبة لفئة المستثمرين الذين لا يحتاجون إلى سيولة فإنها تفضل الشركات التي لا تدفع توزيعات أرباح أو تلك التي تدفع نسبة منخفضة من التوزيعات وبالتالي تفضيل الأرباح الرأسمالية التي تخضع لمعدل ضريبة منخفض مقارنة بالمعدل المفروض على توزيعات الأرباح الحالية، في حين يميل المستثمرين في الحالة الأخرى إلى تفضيل توزيعات الأرباح للشركات وكلا الحالتين تؤثر على سعر السهم للشركة سواء بالانخفاض أو الارتفاع وهو ما يعني أن المستثمرين سيستثمرون في الشركات التي تتناسب سياسة توزيع أرباحها مع رغباتهم واحتياجاتهم الخاصة.(Bostanci , Kadioglu, Sayilgan, 2018,p3) .لقد أثبتت عدة دراسات أن بعض فئات المستثمرين قد يفضلون مستويات مختلفة من الأرباح بسبب مستويات الضرائب المختلفة، حيث استخدمت دراسة (Lawellen, Lease, Schlarbaun ,1976)، البيانات اللوحية(panel data) لتحليل الخصائص الديمغرافية ومكونات محافظ الأوراق المالية لمجموعة واسعة من المستثمرين الأفراد، ووفقا للنتائج فضل المستثمرون من القطاع الخاص المكاسب الرأسمالية طويلة الأجل تليها إيرادات الأرباح ثم مكاسب رأس المال قصيرة الأجل .(Gupta ,Dogra , Vashisht, 2011, p16)

5.2.سياسة توزيع الأرباح وأسعار الأسهم :قبل التطرق إلى العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وسعر السهم، سنتطرق إلى مفهوم السهم أولا.

1.5.2. تعريف السهم :هو صك يثبت ملكية المساهم، حيث يقسم رأس مال الشركة عند تأسيسها إلى أجزاء يمثل كل جزء منها سهما.يكون لهذا السهم قيمة اسمية، قيمة إصدار، قيمة دفترية، قيمة حقيقية، قيمة سوقية وقيمة تصفية.(بن سليمان، 2005 ، ص114) .

أ.القيمة الاسمية(Par value):هي قيمة السهم عند إصداره أول مرة في عقد التأسيس، تحدد حصة السهم الواجب في ملكية الشركة.(بوكساني، 2006 ، ص54) .

ب. قيمة الإصدار(Version value) : يقصد بها القيمة التي يصدر بها السهم وغالبا ما تكون مساوية للقيمة الاسمية.(الخليل بدون ذكر السنة ، ص61) .

ج.القيمة الدفترية(Book value): تحسب بالفرق بين جميع أصول الشركة وبين التزاماتها، ثم يجري تقسيم الناتج على عدد الأسهم العادية.(بوكساني، 2006 ،ص55) .

د.القيمة الحقيقية(The real value): عبارة عن العائد المتوقع تحقيقه، يتمثل العائد بالتوزيعات النقدية والأرباح الرأسمالية التي يحققها المستثمر.(جابو، 2012 ، ص15) .

هـ.القيمة السوقية(Market value): هي القيمة التي يباع بها السهم في سوق رؤوس الأموال وهي تتغير بحسب حالة العرض والطلب.(بن سليمان، 2010 ،ص 114) .

و.قيمة التصفية(Filter value): تتمثل في حصة السهم من قيمة موجودات الشركة بعد تصفيتها.(سمية، 2010 ، ص11).

5.2 .2 العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وأسعار الأسهم :تعتبر سياسة توزيع الأرباح من أهم السياسات التمويلية في الشركة، لما لها من أثر على المساهمين وانعكاسات على سعر السهم، حيث يتأثر هذا الأخير بمعدل النمو للشركة الذي بدوره يتأثر بسياسة توزيع الأرباح من خلال نسبة الأرباح المحتجزة وإعادة استثمارها مستقبلا، مما ينعكس بالارتفاع في سعر السهم والعكس صحيح . حيث تسعى الشركة إلى تحقيق التوازن بين نسبة التوزيع وبين معدل النمو للأرباح، لأن هدف المستثمرين هو الاستفادة في كلا الحالتين، سواء بالحصول على توزيعات الأرباح الدورية أو الاستفادة من الأرباح الرأسمالية. (قوشقجي، 2018 ،ص14)

اقترح(Khan et ,2011)، أن قرار توزيع الأرباح هو أهم قرار يمكن أن يتخذه المديرين، لأنه يؤثر على تعظيم ثروة المساهمين من خلال السياسة المتبعة للشركة، لذلك يتعين على الشركات تحقيق التوازن بين نسبة التوزيع ونسبة الاحتجاز. (Mulafare,Jahfer,

(2016,p98، فالشركات تشارك المستثمرين في الأرباح التي تحققها، سواء من خلال التوزيعات النقدية أو من خلال إعادة استثمار الأرباح المحتجزة مما يرفع أسعار الأسهم، حيث أن زيادة الأرباح يؤدي إلى زيادة التوزيعات وقد يفضل المستثمر إعادة استثمار التوزيعات النقدية، وبذلك يكون مهتما بقيمة السهم أكثر من العائد الجاري.

3.منهجية الدراسة :

يحاول هذا البحث تحليل سياسة توزيع الأرباح في عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2018 (قطاع البنوك و التأمينات)، من خلال الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في (الربح الموزع للسهم الواحد "قيمة التوزيع ") كمتغير مستقل، و (سعر السهم) كمتغير تابع، إضافة إلى متغيرات التحكم المتمثلة في ربحية السهم، حقوق المساهمين، مجموع الديون.

سنقوم في دراستنا بتحليل المعطيات لعينة من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي والمتكونة من 20 شركة (10 بنوك و 10 شركات تأمين)والتي تم الحصول عليها من مختلف التقارير السنوية، من موقع تداول، موقع أرقام وغيرها . حيث تتم معالجة هذه المعطيات من خلال استخدام نموذج البيانات اللوحية (Panel Data) وهي عبارة عن بيانات يتم جمعها في نقاط زمنية مختلفة، من أمثلتها الدراسة الاستقصائية لبيانات المستهلكين والمنظمات في نقاط زمنية مختلفة، عادة ما يتم اختبار البيانات اللوحية، باستخدام نماذج التأثير الثابت والتأثير العشوائي لتحليل الانحدار.من أجل الحصول على نموذج العلاقة محل الدراسة . (Sharif, Ali, Jan,2015 , p55)

1.3 متغيرات الدراسة :

- **سعر السهم** : يمثل سعر الإغلاق في نهاية السنة .
- **الربح الموزع للسهم الواحد** : حاصل التوزيعات النقدية للأرباح إلى عدد الأسهم العادية.
- **ربحية السهم** : يمثل نصيب السهم العادي من الأرباح الصافية للمؤسسة.
- **حقوق المساهمين** : هي إجمالي أصول الشركة مطروحا منها إجمالي الخصوم. تمثل حقوق الملكية القيمة الصافية للشركة أو المبلغ الذي سيتم إعادته للمساهمين إذا تم تصفية جميع أصول الشركة وسداد جميع ديونها.
- **مجموع الديون:** وهي عبارة عن مجموع القروض خلال السنة .

2.3 نظرة عامة على السوق المالي السعودي

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الشركات في تزايد مستمر وتحسن ملحوظ خلال الفترة2008-2018 وهذا راجع إلى تطور السوق المالي السعودي وانفتاحه عل العالم، إضافة إلى زيادة عدد المستثمرين الأجانب.

من خلال الجدول نلاحظ تحسن وارتفاع في القيمة السوقية خلال سنوات 2008-2009-2010 وهذا راجع لعدة أسباب منها ازدياد عدد شركات المساهمة في السوق السعودي، الذي أدى إلى زيادة عدد المستثمرين، ثم بدأ بالانخفاض سنة2011، حيث بلغت القيمة السوقية 1270.84 مقابل 1325.39 سنة 2010 وبنسبة انخفاض بلغت 4.12 % .

الجدول 1 : عدد الشركات المدرجة و القيمة السوقية و مؤشر التداول للسوق السعودي

السنة	عدد الشركات	القيمة السوقية(مليار ريال)	المؤشر العام
2008	126	924.53	4802.99
2009	135	1195.51	6121.76
2010	146	1325.39	6620.75
2011	150	1270.84	6417.73
2012	158	1400.34	6801.22
2013	163	1752.86	8535.60
2014	169	1812.89	8333.30
2015	171	1579.06	6911.76
2016	176	1681.95	7210.43
2017	179	1689.60	7226.32
2018	190	1858.95	7826.73

المصدر : التقارير السنوية للسوق المالي السعودي تداول

ابتداءا من سنوات 2012-2013-2014 بدأ المؤشر في الارتفاع نتيجة لطرح أسهم جديدة مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم ب 10.19 % و 25.17%خلال 2012-2013 على التوالي، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة 1.40034 مليار ريال و 1.470000 مليار ريال لسنتي 2012، 2013 على التوالي، وفقا للتقارير السنوية للسوق السعودية " تداول " . ثم بدا

في الانخفاض بدءا من سنة 2015 بنسبة انخفاض 12.90 %، وذلك لعدة أسباب أبرزها انخفاض أسعار البترول، باعتبار أن السعودية أحد أكبر الدول المنتجة للنفط . ثم بدء في الارتفاع تدريجيا، حيث كانت القيمة السوقية 1681.95 سنة 2016 لترتفع بارتفاع طفيف سنة 2017 ب 0.45%، بينما كان هناك تحسن ملحوظ سنة 2018 بنسبة 10.02% .

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر تداول الأسهم خلال سنة 2008 إلى سنة 2018، كان متذبذبا فتارة ينخفض وتارة يرتفع، حيث كانت أعلى نسبة له سنة 2009 ب 27.46 %، بينما كانت أقل نسبة له سنة 2015 بنسبة انخفاض قدرت ب :17.06 %وكان ذلك بسبب تأثر الاقتصاد السعودي بانخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية .

4. النتائج ومناقشتها :

1.4 الوصف الإحصائي للدراسة : يعرض الجدول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، المتمثلة في سعر السهم، الربح الموزع للسهم الواحد أو قيمة التوزيع للسهم، ربحية السهم الواحد، مجموع الديون، حقوق المساهمين.

الجدول 2 : الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

	سعر السهم	ربحية السهم	حقوق الملكية	توزيعات	مجموع الديون
الوسط الحسابي	30.51268	1.692282	1.09E+10	0.519818	2.50E+15
الوسيط	25.20000	1.505000	3.05E+09	0.000000	1.90E+09
أعلى قيمة	168.9100	8.070000	5.58E+10	5.000000	2.34E+16
أدنى قيمة	6.030000	9.700000	22000000	0.000000	0.000000
الانحراف المعياري	21.41103	2.311442	1.36E+10	0.766101	5.58E+15
الالتواء	2.558124	0.428651	1.164016	2.325267	2.094589
التفلطح	12.61501	5.931494	3.302424	10.47533	6.302214
المجموع	6712.790	372.3020	2.40E+12	114.3600	5.50E+17
المشاهدة	220	220	220	220	220

بالنسبة للمتغير التابع والذي يمثل سعر السهم لنهاية الفترة وجدنا المتوسط بقيمة 30.51268 وانحراف معياري قدره 21.41103 . أما بالنسبة للمتغير المستقل والمتمثل في متغير الربح الموزع للسهم الواحد (أو قيمة التوزيعات للأرباح النقدية) فقد كان المتوسط 0.519818، بينما كان الانحراف معياري 0.766101.

وفيما يخص متغيرات التحكم والمتمثلة في ربحية السهم، حقوق الملكية، المديونية فقد كان المتوسط 1.692282، 1.09E+10، 2.50E+15على التوالي، في حين كان الانحراف المعياري 2.311442، 1.36E+10، 5.58E+15 على التوالي .أما نسبة المشاهدة فقد قدرت ب 220 مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة .

2.4 قياس استقرارية المتغيرات :

سوف يتم قياس إستقرارية المتغيرات على مجموعة من الاختبارات، حيث سوف نعتمد على اختبارLevin , Lin & Chut، اختبار Pesaran، اختبار ADF - Fisher Chi-square. وتكون فرضية النفيH0:السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

تشير نتائج التحليل إلى أن القيمة الاحتمالية لمتغير الربح الموزع للسهم الواحد أقل من القيمة المعنوية المعمول بها والمتمثلة في 0,05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية، ونستنتج انه لا يوجد جذور وحدة والسلسلة مستقرة عند المستوى.

الجدول3: إستقراريةالمتغيرات

	L LC	IPSW-stat	ADF	PP
الربح الموزع للسهم الواحد	-18.6079 (0.0000)	-10.4722 (0.0000)	160.779 (0.0000)	167.283 (0.0000)
سعر السهم	-19.6048 (0.0000)	-10.0646 (0.0000)	150.518 (0.0000)	144.674 (0.0000)
ربحية السهم	-12.5790 (0.0000)	-8.23697 (0.0000)	135.941 (0.0000)	168.091 (0.0000)
حقوق الملكية	-23.1338 (0.0000)	-10.5091 (0.0000)	122.464 (0.0000)	107.992 (0.0000)
مجموع الديون	-170.945 (0.0000)	-42.5230 (0.0000)	105.247 (0.0000)	114.103 (0.0000)

تشير نتائج التحليل إلى أن القيمة الاحتمالية لمتغير سعر السهم أقل من القيمة المعنوية المعمول بها والمتمثلة في 0,05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية، ونستنتج انه لا يوجد جذور وحدة والسلسلة مستقرة عند المستوى.

تشير نتائج التحليل إلى أن القيمة الاحتمالية لمتغير ربحية السهم أقل من القيمة المعنوية المعمول بها والمتمثلة في 0,05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية ونستنتج انه لا يوجد جذور وحدة والسلسلة مستقرة عند المستوى.

تشير نتائج التحليل إلى أن القيمة الاحتمالية لمتغير حقوق الملكية أقل من القيمة المعنوية المعمول بها والمتمثلة في 0,05، بالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية ونستنتج انه لا يوجد جذور وحدة والسلسلة مستقرة عند المستوى.

تشير نتائج التحليل إلى أن القيمة الاحتمالية لمتغير مجموع الديون أقل من القيمة المعنوية المعمول بها والمتمثلة في 0,05، بالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية ونستنتج انه لا يوجد جذور وحدة والسلسلة مستقرة عند المستوى.

3.4 اختبارHausman:

لتحديد الأثر قمنا باختبار Hausman للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وذلك وفق الفرضية H0:نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

الجدول4 :اختبار Hausman لتحديد الأثر

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.060546	4	0.0394

تشير نتائج هذا الاختبار أن القيمة المحسوبة بلغت 10.060546 والقيمة الاحتمالية 0,0394 وهي أصغر من القيمة المعنوية المعمول بها والمتمثلة في 0,05، بالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 وأن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة .

4.4 تقدير النموذج :

أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R –Square) بلغ 0.494795، أي أن التغيرات تفسر ب 49.47 %من متغيرات الدراسة و هي معنوية، أما القيمة الباقية 50.53% تعود إلى عوامل أخرى .

الجدول5: نموذج التأثيرات الثابتة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.52723	1.110214	19.39017	0.0000
DEVIS	11.22133	3.418680	3.282358	0.0012
PROFS	3.659286	1.561687	2.343162	0.0201
EQUIT	-4.55E-10	1.57E-10	-2.887975	0.0043
DEPT	7.65E-16	2.34E-16	3.272309	0.0013
R-squared	0.494795		F-statistic	8.346137
AdjustedR	0.435510		Prob(F-statistic)	0.000000
Durbin-Watson	1.958116			

5.4 نتائج اختبار الفرضيات :

حسب نتائج التحليل الإحصائي يظهر أن سياسة توزيع الأرباح DEVIS تؤثر على سعر السهم وذلك من خلال العلاقة الايجابية بينهما والمتمثلة في القيمة الموجبة المقدرة ب 11.22133، أي أن التغير بقيمة 11.22133 في سعر السهم ناتج عن التغير في نصيب السهم من التوزيعات النقدية للأرباح أما فيما يخص اختبار t فإن :α =5 % (أي 0.05)، قيمة الاحتمال = 0.0012، إذن α>prob . بينما بلغت القيمة المحسوبة لاختبار F 8.346137 والاحتمال المقابل لها 0.000000، إذنα>prob ، وبالتالي من خلال النتائج نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه سياسة توزيع الأرباح لا تؤثر على سعر السهم . ونقبل الفرضية البديلة .

حسب نتائج التحليل الإحصائي يظهر أن هناك تأثير بين ربحية السهم PROFS وسعر السهم وذلك من خلال العلاقة الايجابية بينهما والمتمثلة في القيمة الموجبة المقدرة ب 3.659286، أي أن التغير بقيمة 3.659286 في سعر السهم ناتج عن التغير في ربحية السهم. أما فيما يخص اختبار t فإن :α =5 % (أي 0.05)، قيمة الاحتمال = 0.0201، إذن α>prob . بينما بلغت القيمة المحسوبة لاختبار F 8.346137 والاحتمال المقابل لها 0.000000، إذنα>prob . بناءا على هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن ربحية السهم لا تؤثر على سعر السهم . ونقبل الفرضية البديلة .

حسب نتائج التحليل الإحصائي يظهر أن هناك تأثير بين حقوق المساهمين EQUIT وسعر السهم وذلك من خلال العلاقة السلبية بينهما والمتمثلة في القيمة السالبة والمقدرة ب (4.55E-10)، أي أن التغير بقيمة (4.55E-10) في سعر السهم ناتج عن التغير في حقوق المساهمين.

أما فيما يخص اختبار t فإن :α =5 % (أي 0.05)، وقيمة الاحتمال = 0.0043، إذن α>prob . بينما بلغت القيمة المحسوبة لاختبار F 8.346137 والاحتمال المقابل لها 0.000000، إذنα>prob . بناءا على هذه النتائج، فإننا نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن حقوق المساهمين لا تؤثر على سعر السهم . ونقبل الفرضية البديلة .

حسب نتائج التحليل الإحصائي يظهر أن هناك تأثير بين مجموع الديون DEPT وسعر السهم وذلك من خلال العلاقة الايجابية بينهما والمتمثلة في القيمة الموجبة والمقدرة ب7.65E-16أي أن التغير بقيمة (7.65E-16) في سعر السهم ناتج عن التغير في حقوق المساهمين.

أما فيما يخص اختبار tفإن :α =5 % (أي 0.05)، قيمة الاحتمال = 0.0013، إذن α>prob . بينما بلغت القيمة المحسوبة لاختبار F 8.346137 والاحتمال المقابل لها 0.000000، إذنα>prob . بناءا على هذه النتائج، فإننا نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مجموع الديون لا تؤثر على سعر السهم . ونقبل الفرضية البديلة .

من خلال قيمة F في الدراسة والمقدرة ب 0.000000 وهي أقل من القيمة المعنوية المعمول بها (5 %)، يتضح لنا أن النموذج المقدر معنوي إحصائيا. أما بالنسبة لاختبار Durbin Watson: فقد بلغت قيمته 1.95 وهي قريبة من 2، بالتالي لا يوجد ارتباط تلقائي في العينة.

6.4تفسير النتائج :

حسب التحليل الإحصائي، فإن سعر السهم يتأثر بصورة أكبر بسياسة توزيع الأرباح (11.22133)، بينما يتأثر بصورة أقل بربحية السهم (3.659286)، بالتالي فإن توزيعات الأرباح تؤثر على سعر السهم، فكلما زادت توزيعات الأرباح زادت قيمة السهم، كما أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل(أي بين قيمة التوزيع النقدي للسهم وسعر السهم) وهذا ما يتفق مع دراسة .Rachim , Allen , 1996. و وجود علاقة ايجابية بين سياسة توزيع الأرباح وسعر السهم، على عكس دراسةKhaled Hussainey 2011 و دراسة Basken 1989 التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بينهما ،توصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة ايجابية بين سعر السهم وربحية السهم، حيث أن ربحية السهم تعد محددا لسعر السهم وارتفاع سعر السهم راجع إلى مدى تحقيق الشركة للأرباح، التغيرات في الأرباح تؤدي إلى تقلبات في أسعار الأسهم وأن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع ومتغيرات التحكم، ما عدا حقوق المساهمين . من خلال نتائج الدراسة يتبين لنا أن المستثمرين في السوق السعودي يهتمون بتوزيعات الأرباح بدلا من الربح المستقبلي، وهذا ما يتفق مع نموذج Gordon والمتعلق بتفضيل المستثمرين لتوزيعات الأرباح بدلا من الربح الرأسمالي.

5. الخاتمة :

كان الهدف من هذه الدراسة اختبار العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وتقلب سعر السهم، خلال الفترة 2008-2018، لعينة مكونة من 20 شركة مالية وغير مالية مدرجة بالسوق المالي السعودي، كما درس العلاقة بين سعر السهم والمتغيرات الأخرى المتمثلة في ربحية السهم، حقوق الملكية، مجموع الديون .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود تأثير لسياسة توزيع الأرباح على سعر السهم، إضافة إلى تأثير متغيرات أخرى تمثلت في ربحية السهم، مجموع الديون، حقوق المساهمين، وجود علاقة ايجابية بين التوزيعات النقدية للأرباح وسعر السهم، وجود علاقة ايجابية بين ربحية السهم وسعر السهم، وجود علاقة ايجابية بين مجموع الديون وسعر السهم، كما توصلت أيضا إلى وجود علاقة سلبية بين حقوق المساهمين وسعر السهم .

من خلال نتائج هذه الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

تطوير الدراسة من خلال إعادة إجرائها على عينة أخرى وتوسيع العينة لتشمل عدة قطاعات للوصول إلى نتائج أكثر وضوح ودقة ، إضافة متغيرات أخرى للدراسة ، زيادة فترة الدراسة (عدد سنوات الدراسة) ، تحليل البيانات نصف سنوية أو ربعية بدلا من السنوية ، تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال كل سنة أو ربع سنة ومقارنتها ببعضها البعض

6. المراجع :

1.أبو الرب ن، و الظاهر م. (2006). أثر قرار توزيع الأرباح على سعر السهم وحجم التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. *مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات*(28)، 260-290.

2.أبو ناصر م. (2004). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح النقدية. *مجلة البحوث الحاكمة، كلية الأعمال، جامعة الأردن، 02*(03)، 3-20.

3.الخليل أ. (2005). *الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي. السعودية.* السعودية : دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

4.السوق المالية السعودية. (03 فبراير, 2020). *السوق المالية السعودية*. تم الاسترداد من موقع تداول: sa.www.tadawul . com

5.بن سليمان م. (2005). *أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة*. الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.

6.بن سليمان م. (2010). *الأسواق المالية من منظور إسلامي*. جدة: مركز النشر العلمي.

7.بوحادرة ع. (2012). أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة – دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم " دراسة حالة". *(أطروحة ماجستير)*. *جامعة قسنطينة*. قسنطينة.

8.بوكساني ر. (2006). معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها. *(أطروحة دكتوراة)*. *جامعة الجزائر*. الجزائر.

9.سمية ب. (قسنطينة). أثر التضخم على عوائد الأسهم " دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996- 2006. *(أطروحة ماجستير)*. *جامعة قسنطينة*. قسنطينة.

10.علي أسود ج. (2017). أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق. *(أطروحة ماجستير)*. *جامعة النيلين*. مصر.

11.قشطة ح. (2017). أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار وقيم تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. *(أطروحة ماجستير)*. *جامعة غزة*. غزة.

12.قوشقجي ن. (2018). أثر محددات سياسة توزيع أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وأثرها في القيمة السوقية للأسهم. *مجلة جامعة البعث*، *2*(3)، 14.

13.محمد ز. (2010). أثر الاكتتاب العام عل سياسة توزيع الأرباح. *مجلة الباحث*(8)، 20-45.

14.مرعي ع، و زكريا ن. (2013). أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم ، "دراسة ميدانية". *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، *53*(5)، 280-298.

15. مصطفى ص. (2017). العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم ،دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصات الخليج. *أطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان*. تلمسان.

16. موقع أرقام. (7 يناير , 2020). تم الاسترداد من موقع أرقام: www.argaam.com

17. نادر ن، و حيدر و. (2015). العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح النقدية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأسواق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37*(3)، 155-170.

18. Allen Dave E ،و Rachim V .(2010) .Dividend policy and stock price volatility: Australian evidence .*Journal Applied Financial Economics*.192-174 ،(2)*6* ،

19. Amidu M .(2007) .How does dividend affect performance of the firm on ghanatock exchange ? *Investement Management and Financial Innovation*.125-104 ،(2)*4* ،

20. Baker K .(2009) .*Dividends and dividend policy* .united states of America :Kolb series in finance.

21. Bezawada B ،و Tati Ravi K .(2017) .Dividend policy and firm valuation – A study of Indian electrical equipement manufacturing industry .*Theoretical Economics Letters* ،(7) .1245-1233

22. Bostanci F ،Kadioglu E ،Sayilgan G .(2018) .Diterminants of dividend payout decisions : Adynamic panel data analysis of turkish stock market .*Internnational Journal of Financial Studies*.20-03 ،

23. Da silva L ،Goergen M ،و Rennboog L) .oxford university press Inc .(*Dividend policy and corporate governance* .New york: oxford university press Inc.

24. Gupta S ،و BandVashisht A .(2011) .An emprical study on relationship between dividend and value of firm in Indian engineering industry .*Ims Manthan*.30-10 ،(2)*71* ،

25. Hassonn A ،Tran H ،و Hao q .(2016) .the determinants of corporate dividend policy : Evidence from palestine .*Journal of Finance and Investement Analysis*.40-28 ،(4)*5* ،

26. Ilyas S ،Adnan A و، Farzand A .(2015) .Effect of Dividend Policy on Stock Prices .*Journal of Management Info*- 55 ،(1)*6* ، .85
27. Jahfer A و، Mulafara A .(2016) .Dividend policy and share price volatility: evidence from Colombo stock market .*Journal Managerial and Financial Accounting*.119-96 ،(2)*8* ،
28. James C .(2002) .*Financial management and policy* .(الإصدار 12) India: Pearson Education.
29. Kazmierska B و، Waik J .(2014) .diterminants of dividend policy : Evidence from polish listed companies .*global conference on business economics management and tourism*.
30. Kilinçarslan E .(2018) .the factors determining the dividend policy of financial firms listed on the borsa Istanbul .*Journal Review of Socialeconomic and Administrative Studies* ،(1)*32* ، .90-75
31. Ofer A و، Thakor V .(1987) .A theory of stock price resopuses to alternative corporate cash disbursement mettodes :stock repurchases and dividends .*Journal of Finance*.380-365 ،(6)
32. Raei R ،Moradi M و، Eskender H .(2012) .Do dividend policies signal corporate opirating characteristics .*Journalofapplied Finance and Banking*.30-11 ،(4)*2* ،
33. Thanswarat S .(2012) .Impact of dividend annonncement on stockreturn .*the 2012international (spring) , coference on asia pacific business innovation and technology management*.

أهمية نظم المعلومات الإدارية في تحسين عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، دراسة حالة شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق- باتنة.

The importance of management information systems in improving the decision-making process within the organization, case study of the Company SERO-EST of Batna

هارون العشي، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، haroun.lachi@univ-batna.dz

فايزة بوراس، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، faiza.bouras@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام:2020/02/16 تاريخ القبول: 2020/06/14 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين عملية اتخاذ القرار بشركة SERO-EST لولاية باتنة، وللوصول إلى هذا الهدف تم توزيع 40 استبانة على أفراد عينة الدراسة، وبعد تحليل الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تم التوصل إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية لدور نظم المعلومات الإدارية في تحسين عملية اتخاذ القرار بالشركة محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة مواكبة التطور في نظم وتكنولوجيا المعلومات.

الكلمات المفتاحية : نظم معلومات إدارية؛ اتخاذ القرار؛ شركة SERO-EST باتنة.

تصنيف *JEL*: C_{12}، D_7، M_{15}.

Abstract: The study aims to identify the role of management information systems in improving the decision-making process of the company SERO-EST of Batna, to reach this goal 40 questionnaires were distributed, after analysis and to test the validity of the hypotheses, It was concluded that there is a statistically significant relationship between the study variables in the company above. The study reached a set of recommendations namely: the need to abreast of developments in information systems and technology.

keyword: Management Information Systems; Decision Making; Company SERO-EST of Batna.

JEL classification code: C_{12}, D_7, M_{15}.

المؤلف المرسل: هارون العشي، الإيميل: haroun.lachi@univ-batna.dz

1. مقدمة:

لقد واجهت الادارة في العصر الحديث حالة من التحدي، نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية في جميع الميادين، وما نجم عن ذلك من تعقد مهمات الإدارة ومتطلبات أدائها عليه، فإن الوسائل التقليدية لم تعد قادرة على تحقيق أهداف المنظمة، التي تستلزم قرارات سديدة في مجال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، إذ أن عملية اتخاذ القرار أصبحت جوهر العملية الإدارية، ووسيلتها الأساسية في تحقيق أهداف المنظمة، حيث أنها تعتبر عاملا مشترك بين كل الوظائف الإدارية والهيكل التنظيمي للمنظمة، ومن هنا بات حتما على المسيرين التركيز على أسس وأساليب اتخاذ القرارات.

إن التطور التكنولوجي الذي شهدته المنظمات في هذا العصر، وكذا كبر المؤسسات وتوسعها كلها عوامل جعلت من مهمة اتخاذ القرارات في المؤسسة الحديثة أكثر صعوبة وزادت من عبئ العمل والمسؤولية، فالتقدم التكنولوجي خلق نوعين من التسارع ما صاحبه تطور في وسائل وأساليب الاتصال ونقل المعلومة، وبتزايد حدة المنافسة أصبحت المنظمات مجبرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة حتى تتمكن من الاستمرار، مما يتطلب توفير معلومة حديثة تزيد من فعالية تزويد الإدارات بالمعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب، وباستخدام قنوات اتصال مناسبة وبأقل تكلفة هو من أولويات متخذ القرار اليوم، كما أن مواجهة الكم الهائل من البيانات والمعلومات المتداولة في المؤسسة، جعل من الضروري اعتماد أنظمة معلومات تكفل السيطرة على هذا الحجم تخزينا، معالجة ونشرا، مما يكفل توافر جميع البيانات والمعلومات لمختلف المستويات الإدارية، حتى تستطيع تحسين أدائها وتزيد من فعالية قراراتها، بحيث أصبح من المطلوب أن تتوفر لدى المدير كل المعلومات والحقائق، التي تسهل له اتخاذ قرارات فعالة.

1.1 إشكالية الدراسة:

ازدادت حاجة الدول النامية في القرن الواحد والعشرين إلى تطوير نظام معلوماتها، وذلك لتطوير أساليب اتخاذ القرارات، من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة، مما أدى إلى تفسير مفهوم نظم المعلومات الإدارية، حيث أصبحت المعلومات الأساس الحقيقي

الذي تعتمد عليه المنظمات في ممارسة العمليات الخاصة بها، انطلاقا مما سبق تكمن إشكالية البحث في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين عمليات اتخاذ القرارات في شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق: SERO-EST؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الجوانب النظرية لكل من: نظم المعلومات الإدارية واتخاذ القرار؟
- هل تهتم شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق: SERO-EST بتطوير نظام المعلومات الإدارية وعملية اتخاذ القرار؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تكنولوجيا المعلومات وعملية اتخاذ القرار في شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق: SERO-EST؟

2.1 فرضيات الدراسة:

لأجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تحوز شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق: SERO-EST على المقومات الأساسية لبناء نظام معلومات إداري فعال؛
- **الفرضية الثانية:** تولي شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق: SERO-EST أهمية كبيرة لتحسين نظام اتخاذ قراراتها؛
- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية وعملية اتخاذ القرار في شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق: SERO-EST.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على مصطلحي نظم المعلومات الإدارية واتخاذ القرار؛
- معرفة مدى مساهمة نظم المعلومات الإدارية في تحسين اتخاذ القرار؛
- معرفة مستوى استخدام التكنولوجيا في الشركة محل الدراسة؛
- التعرف على واقع تطبيق وممارسة عملية اتخاذ القرار في الشركة محل الدراسة.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- اتخاذ القرارات ناجحة وفعالة في المنظمة؛
- حاجة المؤسسات الجزائرية لكل من نظم المعلومات الإدارية، وعملية اتخاذ القرارات نظرا لأهميتها؛
- تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية؛
- تمثل المعلومات الإدارية عنصرا هاما ومورد استراتيجي تعتمد عليه المنظمات في اتخاذ قراراتها.

5.1 منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، وبحث مدى صحة أو خطأ الفرضيات، تم اعتماد المنهج الاستقرائي الاستنباطي لدراسة نظم المعلومات الإدارية ودورها في تحسين اتخاذ القرارات داخل المؤسسة دراسة حالة شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق– باتنة، من خلال استنباط واستنتاج معلومات من الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بغرض الاستفادة منها في صياغة الجانب النظري للدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتم استقراء وتعميم النتائج، وذلك بالتطرق إلى دراسة حالة شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق– باتنة، عن طريق استخدام برنامجي: *Excel* و *Spssv23* لإجراء الاختبارات اللازمة، واستخراج النتائج.

6.1 هيكل الدراسة:

تم تقسيم ورقة البحث إلى ثلاثة أجزاء، جزئين نظريين وجزء تطبيقي، حيث سيتم التطرق في الجزء الأول إلى إعطاء نظرة عامة حول نظم المعلومات الإدارية وتطبيقاتها ومختلف جوانبها، أما الجزء الثاني سنتعرض فيه إلى الإطار النظري لاتخاذ القرار، في حين خصص الجزء الثالث لدراسة حالة دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين اتخاذ القرار في شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق: SERO-EST.

2. ماهية نظم المعلومات الادارية:

تعتبر نظم المعلومات الإدارية المحاولة التي قدمها المنشغلون بنظم المعلومات لتزويد المديرين وغيرهم من صناع القرار بما يحتاجونه من معلومات لكي يؤدون عملهم بكفاءة وفعالية، كما أنها تستخدم على مستوى الإدارة الوسطى، وهي بذلك توفر قدر من المعلومات يمكن أن تساعد صناع القرارات الرئيسية من خلال ما تقدمه من تقارير دورية، وسوف يتم التطرق في هذا الجزء الأول إلى مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات الإدارية.

1.2 مفهوم نظم المعلومات الإدارية:

تعريف kennevan 1970 فقد عرف كينفان نظم المعلومات الإدارية بأنها: "مجموعة منظمة من الوسائل التي توفر معلومات عن الماضي و الحاضر و التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالعمليات الداخلية و المخابرات الخارجية للمنظمة، التي تدعم الوظائف التخطيط و الرقابة و العمليات في المنظمة من خلال توفير معلومات في التوقيت المناسب لصنع القرار". (أحمد حسن، 2008، ص 178)

تعريف شامل: التكوين الهيكلي المتكامل و المتفاعل من الآلات و المعدات و البرامج و القواعد و القوى العاملة، الذي يكفل تحصيل و معالجة البيانات لأجل توفير المعلومات الضرورية بالوقت المناسب و التكلفة و الكمية المناسبة لحل المشكلات و صنع القرارات.

2.2 وظائف و مكونات نظم المعلومات الإدارية:

أ. وظائف نظم المعلومات الإدارية:

يمكن إجمال أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة المسئولة عن نظم المعلومات في المنظمة كما يلي:

– تجميع البيانات من مختلف الإدارات و الأنشطة في المنظمة، بإضافة إلى جمع البيانات عن البيئة الخارجية التي تعمل بها المنظمة؛

– إعداد التعليمات الخاصة بتشغيل هذه البيانات أي القيام بوضع الإجراءات و برامج تشغيل اللازمة و تتحدد التعليمات أو الأوامر الخاصة بتشغيل البيانات في ضوء الاعتبارات الآتية:

- **الاستخدام:** حيث يتم تحديد الشخص أو الجهة التي تستخدم المعلومات كما يمكن تحديد مواصفات المعلومات المطلوبة؛

- **الخبرات المتخصصة:** و تشمل الخبرات في مجالات المحاسبة و الإدارة و الاقتصاد و الهندسة و غيرها؛
- **تكنولوجيا المعلومات:** أي تحديد الطريقة الملائمة لتشغيل البيانات، سواء كانت يدوية أو شبه الكترونية.

كما تشمل الوظيفة الثالثة: تجميع و تحليل و تبويب و تلخيص البيانات، وتعكس هذه الخطوة عملية معالجة و تشغيل البيانات، أي أنها الوظيفة الفنية لنظام المعلومات الإدارية.

– تقسيم و تصنيف المعلومات في ملفات و تشمل هذه الوظيفة حفظ و تخزين البيانات على مختلف وسائل الحفظ حتى يمكن استرجاعها في الوقت المناسب استخراج المعلومات طبقا لحاجة مستخدميها و تمثل هذه الوظيفة جانب المخرجات في نظام المعلومات الإدارية،

– توصيل المعلومات إلى مستخدميها هذه الوظيفة تمثل الهدف النهائي من نظام المعلومات الإدارية، فيتم تزويد المديرين بالمعلومات اللازمة لهم، ثم بعد ذلك يتم التعرف على مدى جودة هذه المعلومات أو ما يسمى: "باسترجاع النتائج". (سيد محمد، 2011، ص ص 190-191)

ب. مكونات نظم المعلومات الإدارية

تقسم مكونات نظم المعلومات الإدارية إلى خمسة مكونات رئيسية:

– **الأجهزة hardware:** يفترض في أي نظام معلوماتي أن يكون مكونا من حاسوب على الأقل، وإن نظام الحاسوب يمكن أن يكون حاسوبا شخصيا أو متوسط الحجم أو كبير الحجم أو شبكة من الحواسيب المتنوعة؛

– **البرمجيات software:** هي الأنظمة التي تشغل الأجهزة و البيانات و المعلومات و المعارف و تحدد العمليات التي ستؤديها الأجهزة وهناك نوعان:

- **برمجيات النظم system software:** هي البرامج التي تشغل الحاسوب و تجعله قادرا على تنفيذ العمليات مثل: ترتيب العمليات و استرجعها من الذاكرة؛
- **برمجيات التطبيق application software:** هي التي تقوم بتشغيل بيانات المنظمة مثل: برامج الأجور و المحاسبة و برامج التصنيع و التنبؤ. (قاسم، 2013، ص 42)

- **قواعد البيانات data base:** قاعدة البيانات هي المخزن أو الوعاء الذي يحتوي على البيانات التي تصف كل العمليات والأحداث الجارية في المنظمة بكل التفاصيل المهمة الخاصة بنشاطها، على شكل ملفات هذه القاعدة قد تكون ورقية في النظام اليدوي أو مسجلة الكترونيا في النظام الآلي، وتكون وظيفة نظم المعلومات هي تحويل هذه البيانات إلى معلومات، لذلك لا يمكن لأي نظام معلومات أو مكونات حاسوبية أن تعمل دون بيانات؛

- **الإجراءات:** كافة الخطوات و التعليمات الواجب إتباعها لإنجاز العمليات الحاسوبية كافة، فمن متطلبات نظام المعلومات تحديد أساليب جمع المعلومات و تصنيفها و فهرستها و ترتيبها و تخزينها، بالإضافة إلى تحديد لوائح حفظ و إتلاف الوثائق و معايير تقسيم المعلومات و أنواع التقارير؛ (الوادعية، 2015، ص 56)

- **الأشخاص personnel:** فأي نظام مهما بلغت درجة المكننة و الآلية فيه لا بد و أن يلعب الأفراد دورا أساسيا فيه بصفته المشرف و المسيطر على عناصر النظام كافة. (جواني، 2016، ص 16)

3.2 خصائص و أهمية نظم المعلومات الإدارية:

أ. خصائص نظم المعلومات الإدارية:

-تدعم نظم المعلومات الإدارية القرارات الهيكلية و شبه الهيكلية و مستوى الرقابة الإداري و التشغيل كما تفيد لأغراض التخطيط لمستوى الإدارة العليا

- تعتبر نظم المعلومات الإدارية مفيدة لاتخاذ القرارات باعتماد على البيانات الحالية و الماضية؛

- تعتبر نظم المعلومات موجه لخدمة الرقابة و تقديم التقارير و هي مخصصة لتقدم تقارير عن العمليات الحالية القائمة و بالتالي تساعد في الرقابة اليومية على الأنشطة؛

- تعتبر نظم المعلومات الإدارية قليلة المرونة نسبيا؛

- تعتمد نظم المعلومات الإدارية على احتياجات معروفة و مستقرة للمعلومات؛

- تعتمد على المعلومات القائمة و تدفق للمعلومات الداخلة للمنظمة أكثر من المعلومات الخارجة؛

– تتطلب نظم المعلومات الإدارية عملية طويلة نسبيا من التعميم و التحليل. (بكري و سلطان، 2011، ص ص 54–55)

ب. أهمية نظم المعلومات الإدارية:

حتى عهد قريب لم تكن هناك نظرة إلى نظم المعلومات على أنها تمثل احد الأصول الهامة في المنظمة أو المنشاة و كانت عبارة عن فن شخصي و لا تخرج عن حدود المنظمة و لكن اليوم أصبح الوضع مختلف حيث أصبح هناك إدراك ووعي متزايد بأهمية أنظمة المعلومات الإدارية و ذلك لزيادة التخصص في العمل و ظهور أساليب جديدة في اتخاذ القرارات و الاتجاه نحو المركزية في اتخاذ القرار فتظهر أهمية نظم المعلومات الإدارية فيما يلي :

– تقديم المعلومات إلى المستويات الإدارية المختلفة؛

– تقديم المعلومات إلى الأقسام المختلفة بغية إصدار تقارير سواء كانت تجميعية أو تفصيلية أو عن أنشطة المنظمة؛

– مساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات ناجعة و فعالة و صائبة، من خلال تهيئة المعلومات في الوقت المناسب؛

– تقديم تقارير تفصيلية شهرية أو فصلية أو سنوية عن نشاطات المنظمة؛

– المساعدة في تقييم نشاطات المنظمة و تقييم النتائج بغية تصحيح الانحرافات؛ (جمعة صالح النجار، 2009، ص 63)

– توفير المعلومات للإدارة و تهيئتها في الوقت المناسب لمساعدتها و تحفيزها على اتخاذ القرار الفعال و الصحيح، و استغلال مصادر المعلومات و مواردها داخل المؤسسة و إحكام السيطرة على المعلومات الواردة جميعها؛

– القدرة على تبادل و تشارك المعلومات و التحاور عبر الشبكات و الاتصالات داخل المنظمة و خارجها؛

– القدرة على حفظ و تخزين جميع المعلومات التي تتعامل بها المنظمة و معالجتها و إمكانية استرجاعها بالشكل و الوقت و الحجم الذي يخدم المستفيد النهائي.

– القدرة على التخطيط و التنبؤ للمستقبل ضمن احتمالات مدروسة و اقتراح بدائل في حالة و جود خلل في تنفيذ الخطط و توقع احتياجات المنظمة المستقبلية الكفيلة بتحقيق الأهداف. (سيد محمد، نظم المعلومات الادارية– الاساسيات والتطبيقات الادارية، 2011، ص 181)

3. أساسيات حول عملية اتخاذ القرار:

تعتبر الحياة سلسلة من القرارات التي يتخذها الفرد من أجل التكيف مع البيئة المحيطة به والموقف الذي يمر به، لهذا فشخصية الفرد تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات، فهناك من القرارات ما هو قصير المدى، وما هو طويل المدى. فبعض القرارات يتخذها الفرد مرة واحدة في حياته، والبعض الآخر يتكرر اتخاذها عدة مرات في حياته، وهناك من القرارات ما يحتاج إلى معلومات وفيرة ومعمقة، أو استشارة وتفكير وإيجاد عدة بدائل، لذا خصصنا هذا الجزء الثاني للتطرق لمفاهيم أساسية حول عملية اتخاذ القرار.

1.3 تعريف اتخاذ القرار:

يعرف "برنارد" عملية اتخاذ القرار بأنها: "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا يكون في الغالب استجابات اتوماتيكية أو رد فعل مباشر". (كنعان، 2007، ص 83)

أما بالنسبة للقصبي، فإن عملية اتخاذ القرار هي: "أسلوب معرفي لمعالجة المشكلات والمواقف عن طريق توفير المعلومات الكافية لاختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة في سبيل تحقيق الهدف". (المنصور، 2015، ص 61)

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا القول بأن عملية اتخاذ القرار هي: "عملية ديناميكية، حيث تختص بالكشف عن الجوانب التي تستدعي الاهتمام وتستدعي التركيز عليها في التنفيذ، واختيار إجراء العمل المناسب والأفضل من غيره من الإجراءات، وينتج عن هذه العملية اتخاذ القرار، أي الارتباط والالتزام ببديل معين من بديلين". (حنفي و الصحن، 1991، ص 150)

2.3 أهمية عملية اتخاذ القرار:

تتدرج عملية اتخاذ القرار باختلاف المستويات التي تحويها، وهي:

أ. **على مستوى الفرد:** تبرز أهمية اتخاذ القرار من خلال العديد من القرارات التي يتخذها الفرد في حياته اليومية التي يتأثر بها ويؤثر بها على الآخرين؛

ب. على مستوى الجماعات الصغيرة: تبرز هنا الأهمية من خلال التأثير على سلوك الفرد عضو المجموعة الصغيرة بسلوك الأفراد أعضاء الجماعات الإنسانية التي ينضم إليها؛

ج. على مستوى المنظمة: هنا أهمية اتخاذ القرار تزداد بازدياد درجة تعقيد المنظمة، نتيجة حجمها وانفتاحها على البيئات المختلفة، وسرعة التغيرات التي أصبحت تتميز بالحركة المستمرة، ويرجع سبب أهمية اتخاذ القرار إلى أنها تتأثر وتؤثر على الأفراد والجماعات داخل التنظيم وخارجه، بالتالي تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ككل؛

د. على المستوى العلمي والعملي: لأهمية اتخاذ القرارات أثر كبير في حياة المنظمات، حيث يرتبط موضوع اتخاذ القرارات بإجراء العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة، كما يرتبط بالسلوك التنظيمي، فقد أعطت ممارسة اتخاذ القرارات تركيزا للأهمية النظرية والاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة باتخاذ القرارات. (كاسر نصر، 2006، ص 5-6)

3.3 تأثير نظم المعلومات الإدارية على اتخاذ القرار:

إن نظم المعلومات الإدارية تساهم في حل المشكلات بطرقتين، الأولى توفر معلومات عن أعمال المنظمة ككل، والثانية تساهم بشكل مبدئي في التعرف على المشكلات وفهمها، فنظم المعلومات الإدارية بما تحققه من تكامل بين نظم المعلومات الوظيفية المختلفة، يتوافر لديها أساس من المعلومات يغطي أعمال المنظمة، بذلك فإن نظم المعلومات الإدارية توفر للمديرين المعلومات التي يحتاجونها والتي تمكنهم من التعرف على المشكلات والمساعدة على فهمها، فمن خلال هذه المعلومات يمكن للمدير أن يتعرف على المشكلة ويحدد حجمها ومكانها والعوامل المسببة لها، وهي كلها أمور ضرورية للتوصل للحل. (مناصرية ، 2004، ص 151)

فنظم المعلومات الإدارية تمثل بنية وظيفية وتقنية متكاملة من النظم الفرعية للمعلومات، التي تعمل كنسيج متكامل مع البنية التنظيمية، وذلك من أجل تلبية احتياجات المستويات الإدارية المختلفة، من المعلومات التي تختلف كما ونوعا فتدعم عملية اتخاذ القرار، من خلال تقديم تقارير حول المشكلة المراد حلها، وتقديم نماذج من شأنها مساعدة متخذ القرار في دراسة مختلف البدائل واختيار البديل الأفضل. (مرغني، 2014، ص 93)

4. عرض وتحليل النتائج:

لقد تطرقنا في الجزئين السابقين إلى مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات الإدارية وأساسيات حول عملية اتخاذ القرار، أما في هذا الجزء الثالث فإن الهدف من ورائه هو معرفة مدى تطابق الجانب النظري لما تطرقنا له بالدراسة، مع واقع نظم المعلومات الإدارية ودورها في تحسين اتخاذ القرار في شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق SERO-EST باتنة؛ وسوف يتم التطرق في هذا الجزء إلى النقاط التالية:

1.4 عينة و مجتمع الدراسة: قمنا بتحديد مجتمع الدراسة من خلال إجراء مسح شامل لإدارة شركة الدراسات و إنجاز الأعمال الفنية للشرق SERO-EST باتنة، وقد تم اختيار هذه الفئة تحديدا لأنها تمثل المجتمع المناسب الذي تتوفر فيه متطلبات الدراسة، من كونهم يمتلكون الخبرات والمعارف والمهارات التي تطلبها الكفاءة، وبما أنه يتعذر على الدراسة أن تشمل جميع أفراد المجتمع المستهدف فقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية قدرت بـ: 40 عامل.

2.4 أداة الدراسة: بناءً على طبيعة المعلومات المراد جمعها و على المنهج المتبع في الدراسة، تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لهذه الدراسة، وقد تم تصميمه بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث التي ساهمت في تصميم الاستبانة ليقدم إلى موظفي شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق SERO-EST بولاية باتنة في صورته النهائية .

3.4 ثبات أداة الدراسة: لقياس مدى توفر الثبات بين الإجابات على أسئلة الاستبانة ، تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ **(alpha cronbach)** ويشير الثبات إلى إمكانية الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة تطبيق الأداة على نفس المستجوبين ، وفيما يلي النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 1: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الاول: نظم المعلومات الادارية	9	0.968
المحور الثاني: اتخاذ القرار	10	0.926
الاجمالية	19	0.949

المصدر: *من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات برنامج: Spssv25.*

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(1) تبين أن معامل ألفا كرونباخ للمتغيرين جيدة لهذه الاستبانة وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة من صحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج واختبار الفرضيات .

4.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: يعتبر اختبار توزيع بيانات أفراد العينة اختبار هام حيث لذلك يجب تحديد ما إذا كانت بيانات أفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

جدول 2: اختبار التوزيع الطبيعي (KOLMOGOROV-SMIRNOV)

اسم المحور	قيمة(K-S)	مستوى المعنوية SIG
نظم المعلومات الإدارية	0.075	0.20
اتخاذ القرار	0.162	0.010

المصدر: *من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات برنامج: Spssv25.*

من خلال الجدول السابق، يتبين أن بيانات المحور الثاني (اتخاذ القرار) لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن الدالة المعنوية 0.01 أقل من 0.05 و لكن هذا لا يؤثر على اختبار t-test للعينة الواحدة لأن حجم العينة أكبر من: 30، في حين تتبع بيانات المحور الأول (نظم المعلومات الإدارية) التوزيع الطبيعي لأن مستوى المعنوية: 0.20 وهي أكبر من: 0.05 و من ثم يتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية.

5.4 اختبار صحة فرضيات الدراسة:

يتناول هذا العنصر عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة

- اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

- ✓ H_0: لا تحوز شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق SERO EST على المقومات الأساسية لبناء نظام معلومات إداري فعال.
- ✓ H_1: تحوز شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق SERO EST على المقومات الأساسية لبناء نظام معلومات إداري فعال.

و لاختبار صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار One simple t test

جدول 3: نتائج اختبار t-test لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى

TEST VALUE = 0			
نظم المعلومات الإدارية	t الجدولية	tالمحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب SIG
	1.684	23.006	0.00

المصدر: *من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات برنامج:Spssv25.*

تبين المخرجات أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 23.006 و هي أكبر من t الجدولية و التي تساوي: 1.684، بالتالي يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة تحوز الشركة على المقومات الأساسية لبناء نظام معلومات إداري فعال .

- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

- ✓ H_0: لا تولي شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق SERO EST أهمية كبيرة لتحسين نظام اتخاذ قراراتها.
- ✓ H_1: تولي شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق SERO EST أهمية كبيرة لتحسين نظام اتخاذ قراراتها.

جدول 4: نتائج اختبار t-test لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية

TEST VALUE = 0			
اتخاذ القرار	**t الجدولية**	**tالمحسوبة**	**مستوى الدلالة المحسوب SIG**
	1.684	27.006	0.00

المصدر: *من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات برنامج: Spssv25.*

تبين المخرجات أعلاه أن قيم **t** المحسوبة 27.006 أكبر من قيمتها الجدولية و التي تساوي: 1.684، بالتالي يمكننا رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة: "تولي شركة الدراسات و إنجاز الأعمال الفنية للشرق SERO EST أهمية كبيرة لتحسين نظام اتخاذ قراراتها.

- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين نظم المعلومات الإدارية واتخاذ القرار بالشركة، قمنا باستخدام معامل الارتباط لقياس قوة اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في نظام المعلومات الإدارية و المتغير التابع له اتخاذ القرار.

- ✓ H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية و عملية اتخاذ القرار بالشركة الدراسات وانجاز الأعمال الفنية للشرق SERO EST باتنة.
- ✓ H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية وعملية اتخاذ القرار بالشركة الدراسات وانجاز الأعمال الفنية للشرق SERO EST باتنة.

الجدول 5: نتائج معامل الارتباط للعلاقة بين نظم المعلومات الإدارية وعملية اتخاذ القرار

مستوى الدلالة	**الارتباط**	**نتيجة الفرضية العدمية**
0.00	0.633	مرفوض

المصدر: *من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات برنامج: Spssv25.*

تبين من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط تساوي إلى: 0.633، وبما أن مستوى الدلالة يساوي: 0.00 وهو أقل من: 0.05 مستوى الدلالة المعتمد، فإننا نرفض فرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تقر: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية و عملية اتخاذ القرار لشركة الدراسات و انجاز الأعمال الفنية للشرق SERO EST عند مستوى الدلالة الإحصائية: 0.05**".

6.4. تفسير نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ بعد اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، والتي تنص على أن: **شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق- باتنة، تحوز على المقومات الأساسية لبناء نظام معلومات إداري فعال**، وذلك باستخدام اختبار One simple t test، تبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، أي أن هذه الفرضية صحيحة بالتالي يمكن قبولها، معناه أن للشركة نظام معلومات إداري فعال نظرا لدقة المعطيات وموضوعيتها ووصولها بسرعة من الرؤساء إلى المرؤوسين.
- ✓ عند اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أن: **شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق- باتنة، تولي أهمية كبية لتحسين نظام اتخاذ قراراتها**، وذلك باستخدام اختبار One simple t test، تبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، أي أن هذه الفرضية صحيحة بالتالي يمكن قبولها، معناه أن الشركة تهتم بتحسين نظام اتخاذ قراراتها في الوقت المناسب بالاعتماد على المعلومات المتوفرة لديها حول الموضوع.
- ✓ بعد اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على أنه: **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات الادارية واتخاذ القرارات بشركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق- باتنة**، وذلك باستخدام معامل الارتباط، تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.633 بمستوى الدلالة يساوي 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، أي أن هذه الفرضية صحيحة بالتالي يمكن قبولها، معناه أن للشركة نظام معلومات إداري فعال يساهم في اتخاذ قرارات جيدة في الوقت المناسب لمواجهة أي تطورات طارئة.

5. خاتمـــــــــــة:

من خلال هذه الدراسة قمنا بالبحث في دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين عملية اتخاذ القرار، كما تم التعرف على واقعه وضرورته في شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق لولاية باتنة، والتي كانت محل الدراسة الميدانية التي قمنا بها من أجل إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، وكان الغرض هو الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1.5 النتائج

أ. النتائج النظرية:

- الحصول على المعلومة في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة يسمح للمسير بترشيد أنشطته.
- إدراك أهمية توفير نظام معلومات فعال من أجل التحكم في سيرورة عملية اتخاذ القرار والتقليل من الجهد والوقت؛
- يساعد نظم المعلومات الادارية على تحسين جودة المعلومة مما يساعد على اتخاذ القرار؛
- إشراك العاملين في عملية اتخاذ القرار ينمي قدرتهم ويعزز الثقة بينهم وبين إدارتهم.

ب. نتائج الدراسة الميدانية:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج وفق سياق معرفي ومنهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة، وتلك النتائج التي تم تقديمها بعدما تم اختبار صحة الفرضيات المقدمة سابقا والمتمثلة في:

- تهتم الشركة محل الدراسة بتوظيف الإطارات ذوي المؤهلات الجامعية استجابة لشروط قانون الوظيف العمومي الجزائري.
- حرص الشركة محل الدراسة على تكليف الإطارات الشابة بالمسؤوليات الإدارية ، لقدرتهم على اكتساب المهارات والخبرات بسرعة أكبر؛

– تمتلك الشركة محل الدراسة نظم معلومات يزيد من قدرة موظفيها على اتخاذ القرار، وتحرص على توفير جميع المعلومات المتعلقة حول المشكل لضمان رضا المسؤولين حول القرارات المتخذة والإلمام بجوانب المشكلة؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية وعملية اتخاذ القرار في شركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق لولاية باتنة؛

– أشارت نتائج الفرضية الثالثة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإدارية في تحسين عملية اتخاذ القرار بشركة الدراسات وإنجاز الأعمال الفنية للشرق لولاية باتنة عند مستوى دلالة: a=0.05%.

2.5 الاقتراحات

بناءً على ما سبق نستطيع الخروج بالاقتراحات التالية:

– السعي وراء مواكبة التطور في نظم و تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركة من خلال التزود بتجهيزات و برامج أكثر تطورا؛

– العمل على التدريب المكثف و المستمر لعمال الشركة لزيادة فعاليتهم في تخاذ القرار؛

– استحداث مصلحة مختصة في أنظمة المعلومات وذلك باعتماد على عدد من المحللين المختصين.

6. قائمة المراجع:

أسماء جواني. (2016). *دور نظم المعلومات الادارية في صنع القرار الاداري*. أم البواقي: جامعة أم البواقي.

اسماعيل مناصرية . (2004). *دور نظم المعلومات الادارية في الرفع من فعالية اتخاذ القرارات الادارية*. المسيلة: جامعة المسيلة.

بلقاسم مرغني. (2014). *نظام المعلومات الادارية ودوره في اتخاذ القرار*. ورقلة: جامعة ورقلة.

جاد سيد محمد. (2011). *نظم المعلومات الادارية*. السويس: كلية التجارة جامعة السويس.

جاد سيد محمد. (2011). *نظم المعلومات الادارية- الاساسيات والتطبيقات الادارية*. السويس: كلية التجارة جامعة السويس.

زينة المنصور. (2015). *الذكاء وعلاقته بمهارة اتخاذ القرار*. دمشق: كلية التربية جامعة دمشق.

عبد الغفار حنفي، و محمد فريد الصحن. (1991). *إدارة الأعمال*. عمان: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

فايز جمعة صالح النجار. (2009). *نظم المعلومات الادارية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
محروس كاسر نصر. (2006). *الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادارية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
محمد أحمد حسن. (2008). *نظم المعلومات الادارية*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
محمد بكري، و سونيا سلطان. (2011). *نظم المعلومات الادارية*. الاسكندرية: الدار الجامعية الابراهيمية.
محمد سميح محمد الوادعية. (2015). *علاقة نظم المعلومات بجودة القرارات الادارية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
محمد قاسم. (2013). *الادارة المعلوماتية*. عمان: عالم الكتاب الحديث.
نواف كنعان. (2007). *اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

قياس تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي باستخدام مؤشر ROA

-بالتطبيق على عينة من شركات التأمين التكافلي العاملة في العالم العربي-

Measure the impact of corporate governance on the financial performance of Takaful insurance companies using the ROA index

الياس بدوي، جامعة ورقلة، bedoui.ilyess@gmail.com

سميرة جوادي، جامعة ورقلة، s.djouadi24@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/02 تاريخ القبول: 2020/05/16 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي من خلال دراسة قياسية لـ 40 شركة تأمين تكافلي عاملة في سوق التأمين لكل من السعودية، الإمارات، الأردن والجزائر للفترة 2010-2017 باستخدام نماذج البانل، وقد تم أخذ حجم وتركيبة واستقلالية مجلس الإدارة، تركز الملكية، عدد الاجتماعات والهيئة الشرعية كمؤشرات للحوكمة، وتوصلت الدراسة أنه توجد علاقة بين خصائص الحوكمة والعائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التأمين التكافلي، الأداء المالي، مجلس الإدارة.

تصنيف *JEL: C33، G22*

Abstract:

The study aimed to investigate the relationship between corporate governance and the financial performance through a standard study of 40 companies operating in the insurance market for KSA, UAE, Jordan and Algeria in the period 2010-2017 using the panel models. Size, composition and independence were taken. Board of Directors, concentration of ownership, number of meetings, Sharia Board and as indicators of governance. The study found that there is a relationship between the characteristics of governance and the return on equity.

keyword: Governance, Takaful Insurance, Financial Performance, Board of Directors.

JEL classification code: *C33، G22*

المؤلف المرسل: سميرة جوادي، الإيميل: s.djouadi24@gmail.com

1. مقدمة:

أصبحت حوكمة الشركات Corporate Governance من الموضوعات الهامة لدى كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات خاصة في الدول المتقدمة، بداية بالانهيارات المالية في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية سنة 1997، إلى سلسلة اكتشافات لتلاعب الشركات في قوائمها المالية من أبرزها فضيحة شركة Enron في2001، Inc) WorldCom Incorporated) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002،Parmalat في إيطاليا، Maxwell في المملكة المتحدة و Daewoo في كوريا.

من جهة أخرى تعد شركات التأمين التكافلي من السمات المميزة والمكملة لمنظومة المؤسسات المالية الإسلامية، لذا وجب الاهتمام أكثر بنظام المراقبة والإشراف فيها لتعزيز نموها وأدائها المالي، ويعتبر تطبيق نظم حوكمة الشركات السبيل الأنجع لتحقيق ذلك. وبناء على ذلك وجب معرفة مدى تأثير قواعد وآليات الحوكمة المطبقة بشركات التأمين التكافلي على أداءها المالي، ومنه يمكن طرح الإشكال التالي:

هل يؤثر تطبيق حوكمة الشركات على معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين التكافلي العاملة في العالم العربي؟

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التأكيد على أهمية تطبيق نظم الحوكمة الجيدة لدى شركات التأمين التكافلي؛
- معرفة طبيعة العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات ومؤشر الأداء المالي ممثلا بمعدل العائد على حقوق الملكية في شركات التأمين التكافلي العاملة في العالم العربي.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة المتعلقة بتحديد طبيعة العلاقة بين الحوكمة وأداء الشركات ونجد أن معظمها توصلت إلى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والياتها خاصة منها ما تعلق بخصائص مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات، بالرغم من أن هذه العلاقة تباين أثرها من حيث طبيعة المتغيرات من جهة وكذلك طبيعة عمل الشركات محل الدراسة والبيئة العاملة فيها

من جهة أخرى. حيث تؤكد الدراسات السابقة أن الشركات التي تمتلك نظم جيدة للحوكمة تحقق معدلات عائد أعلى من مثيلاتها وتتفق جل الدراسات على أنه لا يكفي فقط الالتزام بإجراءات وقواعد ومبادئ الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات الإشرافية بل يجب على شركات التأمين أن تعمل على تطوير آليات ومبادئ تتماشى وخصوصية أعمالها، وهو ما نادت به دراسة كل من (عبد الصادق و حنفي محمود، 2009) ,tornyeva & wereko) (2012 (قبلي، 2017) (حمدان واخرون، 2013) إلا أنها في نفس الوقت تؤكد على أن هناك عوامل أخرى غير حوكمة الشركات الجيدة من شأنها أن تعمل على تحسين الأداء المالي والتي من أبرزها البيئة الاجتماعية، القانونية، الاقتصادية والسياسية. حيث توجد عوامل قد يكون لها التأثير الأكبر على سياسة وأداء الشركات من بينها القوانين الحكومية، سياسة الضرائب والأزمات الاقتصادية–خاصة أزمات الطاقة–، وهو نفس الأمر بالنسبة لدراسة (حمدي، 2017) الذي يؤكد على أن تطبيق مستوى جيد من الحوكمة خاصة ما تعلق بخصائص مجلس الإدارة سينعكس بالضرورة على أداء ونشاط شركات التأمين. في حين ترى دراسة (gardachew, 2015)أن تأثير آليات الحوكمة على أداء شركات التأمين ضئيل نوعا ما على اعتبار خضوع مثل هذه الشركات إلى إشراف السلطات التنظيمية، وبالتالي فان مرونة مجلس الإدارة في قراراته وسياساته تكون محدودة أما دراسة (ebere, 2016) فترى أن آليات الحوكمة تؤثر بشكل عام على الأداء المالي لشركات التأمين إلا أن هذا الأثر تختلف طبيعته من مؤشر إلى آخر.

أما بخصوص خصائص مجلس الإدارة فقد أكدت دراسة (ebere، 2016) على العلاقة الايجابية بين كل من حجم مجلس الإدارة واستقلاليته والعائد على السهم وأيضا على وجود علاقة ايجابية بين حجم مجلس الإدارة ومعدل العائد على حقوق المساهمين ROE ومعدل العائد على الأصول ROA ولكن في حدود معينة كضمان اكبر قدر من الأعضاء المؤهلين وذوي الخبرة وهو ما يتطابق مع ما توصلت إليه دراسة(najjar, 2012) في حين يرى (tornyeva & wereko, 2012) أن حجم مجلس الإدارة الكبير يرتبط ايجابيا مع الأداء المالي لشركات التأمين، مع التأكيد على استقلاليته لضمان التنوع من جهة، والكفاءة من جهة أخرى وذلك لإعطاء التوجه الاستراتيجي للشركة وتعزيز أجهزة الرقابة. وعلى النقيض من ذلك

يرى كل من (wanyama & olweny, 2013) (happy, 2017) في أن حجم مجلس الإدارة يؤثر سلبا على أداء شركات التامين، إلا أن طبيعة تكوين وتركيبة مجلس الإدارة من الممكن أن تلعب دورا مهما في التأثير على الأداء إذا تم توفر الخبرة والمهارة الكافية لدى أعضاء مجلس الإدارة مع ضرورة توفر الخبرة والمعرفة الكافيتين في مجال الحوكمة لدى الإدارة العليا للوصول إلى مستويات جيدة من تطبيق الحوكمة، إلا أن دراسة (datta, 2018) ترى أن هناك علاقة عكسية بين تركيبة مجلس الإدارة والعائد على حقوق المساهمين، أما بالنسبة لـ (حمدي، 2017) فقد توصل إلى عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على الأداء العام لشركات التأمين.

2. تطبيق نظام الحوكمة في شركات التأمين التكافلي

تعبّر حوكمة شركات التأمين التكافلي عن مجموعة الضوابط التي تنظم العلاقة بين حملة الأسهم، مجلس المدراء، الإدارة التنفيذية، والمشتركين بما يحفظ مصالحهم بطريقة عادلة في إطار الشفافية، المسؤولية، الاستقلالية، والمبادئ الشرعية الإسلامية والقيم المهنية، والتي من شأنها أن تعمل على تفعيل وتوسيع دور مجلس الإدارة في المراقبة والإشراف إلى جانب تعزيز ثقة المشتركين في شركة التكافل، والتقليل من مشكل الوكالة المتمثل في تعارض المصالح بين أطراف العملية التأميني

1.2. مفهوم الحوكمة

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت لمصطلح Corporate Governance أما الترجمة العلمية المتفق عليها لهذا المصطلح هي: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، بحيث وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (The (OECD Organization for Economic Co-operation and Development على أنها: "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة، المساهمين وأصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، والهيكل الذي يتم من خلاله وضع الأهداف ووسائل تحقيقها والرقابة عليها" (freeland, 2007)

2.2 مفهوم التأمين التكافلي

بدأ التطبيق الفعلي لنظام التأمين التكافلي بعد صدور قرار أسبوع الفقه الإسلامي الثاني المنعقد بدمشق سنة1961، ومؤتمر مجمع البحوث العلمية السابع بالأزهر سنة 1976، وقرار هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني، واعتبرت هذه الفترة نقلة نوعية وحقيقية للفكر الاقتصادي الإسلامي من المجال النظري إلى المجال العملي، من خلال المباحثات وتداول الآراء في المجامع الفقهية والندوات والمؤتمرات العالمية حول شرعية التأمين التجاري، مما استدعى إيجاد البديل الشرعي له، وذلك بإنشاء شركات تأمين إسلامية تقوم مقام التأمين التجاري التقليدي (حمدي، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق –دراسة بعض التجارب الدولية، 2012، ص46).

وقد عرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية في المعيار رقم 26 التأمين التكافلي على أنه: "اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه لأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن عنها، وذلك طبقا للوائح والوثائق، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق. (ناصر، 2009، ص12)

3.2 خصوصية حوكمة شركات التأمين التكافلي

يتميز نظام الحوكمة في شركات التأمين التكافلي بضرورة توفر العناصر الأساسية التالية: (فلاق، 2015، ص156)

1. المشروعية: يقصد بها ضرورة التزام شركات التأمين التكافلي بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية عند وضع إطار حوكمة شركات التأمين التكافلي؛
2. الانضباط: أي ضرورة إتباع السلوك الأخلاقي الصحيح وفق ميثاق القيم والأخلاقيات المهنية؛
3. الشفافية: وتعني الإفصاح عن المعلومات اللازمة لكل الأطراف بما يساعد في رقابة نشاط تلك الشركات ويلبي حاجات جميع الأطراف؛

4. الاستقلالية: يقصد بها ضمان عدم وجود تأثيرات على الإدارة أو الجهات الرقابية في أداء دورها؛
5. العدالة: تعنى احترام حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة؛
6. المسؤولية والمساءلة: وتعني مسؤولية مجلس الإدارة أمام جميع الأطراف ذات المصلحة في شركة التأمين التكافلي ومنها المسؤولية الاجتماعية والبيئية والأخلاقية، وقابلية الإدارة للمساءلة عن نتائج أعمالها، وربط مدى التزامها بوضع نظام فعال للعقوبات والجزاءات وتطبيقه على جميع الأطراف.

4.2 متطلبات حوكمة شركات التأمين التكافلي

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها موضوع التأمين التكافلي في الاقتصاديات الإسلامية وما يمكن أن تلعبه هذه الشركات من دور فعال في المجتمع من خلال بث الأمان والطمأنينة والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وجهت آليات ومبادئ الحوكمة لشركات التأمين التكافلي لمراقبة ثلاث قضايا أساسية تتمثل في: (أحمد، 2012، ص21)

- مراقبة نشاط الشركة لضمان سلامة تطبيق الإدارة لقواعد وآليات التأمين التكافلي؛
- وضع قواعد لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كافة التطبيقات من جهة وجمع الأموال ودفع التعويضات أو استثمار الأموال من جهة أخرى؛
- وضع نظم للإفصاح بشفافية عن كيفية الأداء وعرض النتائج الختامية لأعمال التأمين التكافلي في إطار القواعد الشرعية والأخلاقيات الإسلامية.

كما تستلزم الحوكمة في الممارسة العملية في شركات التأمين التكافلي في: (أحمد، 2012، ص21)

- وضع نظام للتدقيق في سلامة الحسابات المالية التأمينية ولصرف التعويضات ولقواعد وآليات العمليات الاستثمارية التي تقوم بها الشركة كنشاط موازي مساعد لنشاط التأمين؛
- تكليف الإدارة العليا بإعداد تقارير مفصلة عن الأداء الفعلي للنشاط لعرضها على المساهمين والذين يقومون بتعيين مستشار فني لحضور عرض هذه التقارير ومناقشتها في الجمعية العمومية للتأكد من سلامتها وشفافيتها؛

- التأكيد على المبادئ الإسلامية لنشاط التأمين التكافلي والضمانات الشرعية، ولا يكفي تعيين هيئة للرقابة الشرعية من داخل لشركة بل يلزم تعيين مراقب شرعي خارجي للتدقيق والتأكيد على التزام الشركة بالأطر الشرعية، مع تكليف كل منهما بوضع تقرير سنوي مفصل للعرض على الجمعية العمومية للمساهمين للتأكيد على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية.

5.2 المبادئ الإرشادية لحوكمة شركات التأمين التكافلي

تبنى مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ووثيقة لجنة بازل حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" وبنى عليهما مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها إدارة المؤسسة المالية الإسلامية اتجاه أصحاب المصالح. وأصدر معياراً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ديسمبر2006، تحت ما يسمى بـ المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وألزم هذا المعيار المؤسسات المالية الإسلامية إما أن تؤكد التزامها بنصوص هذه المبادئ الإرشادية أو تعطي شرحاً واضحاً لأصحاب المصالح عن أسباب عدم التزامها بهذه المبادئ، وتتلخص هذه المبادئ في: (دار المراجعة الشرعية، 2007، ص25)

المبدأ الأول: يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتجاه مختلف أصحاب المصالح.

المبدأ الثاني: يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية يستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا، وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

المبدأ الثالث: يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.

المبدأ الرابع: يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار إضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم العوائد.

المبدأ الخامس: يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، والالتزام بتطبيق الفتاوى ومراقبة مدى الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.

المبدأ السادس: يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة، وأن تتيح للجمهور الاطلاع على هذه الأحكام والمبادئ.

المبدأ السابع: يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توفير المعلومات الأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفى الوقت المناسب.

3. تطبيق نظام الحوكمة وعلاقته بأداء الشركات

هناك مجموعة من الأسباب تفسر وجود علاقة بين الشركات التي تطبق نظم الحوكمة والأداء المتميز لها –على الرغم من أنه لا يمكن الجزم في تفسير سبب هذه العلاقة – ويمكن إيجازها في: (بن عمر، 2017، ص232)

- حوكمة الشركات عبارة عن انعكاس لنوعية الإدارة، فالإدارة ذات المستويات عالية الكفاءة هي التي تهتم بالمراجعات والتوازنات، والمحاسبة عن الأداء ورفع مستوى الأداء التشغيلي؛
- تجنب المستثمرون الأسهم والأسواق التي تضعف فيها نظم حوكمة الشركات، سواء في الأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية، وفي ظل عدم وجود ملامح جيدة للحوكمة يلجأ المستثمرون إلى مديري صناديق الاستثمار لتنويع المخاطر للتغلب على ضعف الحوكمة؛

- أصبحت الحوكمة في حد ذاتها معيارا استثماريا بالغ الأهمية مع اتجاه الكثير من الدول في أوروبا وآسيا إلى إصدار تصنيف للشركات في ضوء التزامها بمبادئ الحوكمة المعتمدة لديها؛
- احتلال الشركات الكبرى موقع متميز في ترتيبها من حيث تطبيقها للحوكمة، مما يدفع الشركات على اختلاف حجمها إلى الأخذ بمتطلبات الحوكمة لجذب الاستثمارات، وتخفيض تكلفة رأس المال، ومما لا شك فيه يتطلب تحسين الأداء تحسين أسلوب وطريقة التقدير وتقييم هذا الأداء؛
- الدور الفعال للجان المراجعة لاتصافها بالاستقلالية والخبرة، والابتعاد عن التحيز يجعل هناك ضوابط للارتقاء بالأداء ويعزز التفاعل الايجابي للجنة المراجعة مع عمل المحاسبين والمراجعين الداخليين والخارجيين؛
- ارتباط الحوكمة بتطبيق معايير للمحاسبة الدولية، التي تكفل ضوابط الأداء الفني والمالي، وما يمكن أن يتصل بها من جوانب إدارية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الرقابة وتطوير الأداء.

وترى الكثير من الدراسات النظرية أن الممارسة السليمة للحوكمة تساعد الشركات على جذب الاستثمارات ودعم الأداء والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال: (venanzi , 2010 ,p39)

- التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، فالحوكمة تساهم في الحد من الفساد الذي يؤدي إلى تآكل القدرة التنافسية للشركة؛
- تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة المديرين ومجلس إدارة الشركة على تطوير استراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ القرارات بناء على أسس سليمة، ومنه تحسين كفاءة أداء الشركة؛
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين وبالتالي منع حدوث الأزمات المصرفية.

4. تقدير تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي باستخدام مؤشر ROE

1.4 منهجية الدراسة

سنحاول فيما يلي توضيح الإجراءات والأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية لأثر خصائص حوكمة الشركات على مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي، من خلال عرض عينة وفترة الدراسة، وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وفرضيات وخطوات الدراسة

2.4 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين التكافلي العاملة في كل من سوق التامين السعودي، الإماراتي، الأردني والجزائري، والبالغ عددها 35 شركة في السعودية، 12 شركة في الإمارات، شركتين (02) في الأردن، وشركة واحدة في الجزائر. أما عينة الدراسة فتضمنت الشركات التي استوفت توفر شرط بياناتها المالية خلال الفترة 2010-2017 بمجموع 40 شركة منها 29 شركة في السعودية، 8 شركات في الإمارات، شركتين في الأردن، شركة في الجزائر

3.4 فترة الدراسة

شملت الدراسة الحالية فترة 8 سنوات تمتد من 2010-2017 لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة، وقد تم اختيارها بناءا على المعطيات والبيانات المتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية وتقارير مجلس الإدارة لشركات التأمين التكافلي.

4.4 متغيرات الدراسة

يمكن توضيح متغيرات الدراسة حسب الجدول رقم 1

الجدول 1: متغيرات الدراسة

اسم المتغير	الرمز	طريقة القياس
المتغيرات التابعة (أداء الشركات)		
العائد على حقوق الملكية	ROE	صافي الربح / مجموع حقوق الملكية
المتغيرات المستقلة (حوكمة الشركات)		
تركيبة مجلس الإدارة	IndepB	يعبر عن عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، يجب أن يتكون مجلس الإدارة من % 50 من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين، في حال تحقق المبدأ تعطى الرقم (1) وإلا تعطى الرقم (0)
حجم مجلس الإدارة	SBoard	ويعبر عن عدد المديرين في المجلس، يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن 7 ولا يزيد عن 13 عضو، فإذا حققت الشركة هذا المبدأ تعطى الرقم (1) وإلا تعطى الرقم (0).
استقلالية مجلس الادارة	ChCSEO	يجب أن يكون هناك فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، في حال تحقق المبدأ تعطى الرقم (1) وإلا تعطى الرقم (0)
لجان المجلس	CBD	عدد اللجان في مجلس الإدارة
ملكية أكبر ثلاث مساهمين	OThLSh	يجب ألا تزيد ملكية المديرون بأسهم الشركة عن % 50 من الأسهم المصدرة، في حال تحقق المبدأ تعطى الشركة الرقم (1) وإلا تعطى الرقم(0)
حجم هيئة الرقابة الشرعية	SSB	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
نسبة ملكية أكبر مساهم	OLSH	يجب أن لا تفوق ملكية اكبر مساهم عن 20% إذا تحقق هذا الشرط تعطى الشركة الرقم (1) وإلا تعطى الرقم (0)
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	MBardD	يقاس بعدد اجتماعات التي يعقدها مجلس الإدارة خلال السنة
اجتماعات لجنة المراجعة	ACM	يقاس بعدد اجتماعات التي تعقدها لجنة المراجعة خلال السنة
حجم الشركة	SZE	لوغاريتم مجموع الأصول

* تم اعتماد متغيرات الدراسة بالاعتماد على مجموع الدراسات السابقة

سنحاول تقدير نموذج أثر تطبيق حوكمة شركات على العائد على المساهمين (ROE) من خلال نماذج بانل، ويأخذ النموذج المراد تقديره صياغة أن العائد على المساهمين دالة في توليفة من مؤشرات حوكمة الشركات، كما يلي:

ROE=*f* (Sbaord, IndepB, ChCSEO, CBD, OThLSh, OLSH, MBardD, ACM, SSB, SZE)

أولا: تقدير معلمات النموذج

تم تقدير معلمات النموذج المدروس باستخدام نماذج بيانات بانل الثلاثة، وهي؛ نموذج الانحدار التجميعي **(PRM)**، نموذج الآثار الثابتة **(FEM)**، نموذج الآثار العشوائية **(REM)**، وكانت النتائج كالتالي: **(الملحق رقم: 1)**

الجدول 2: نتائج تقدير تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي باستخدام مؤشر ROE

المتغيرات المستقلة	نموذج الانحدار التجميعي PRM			نموذج التأثيرات الثابتة FEM			نموذج التأثيرات العشوائية REM		
	Coefficient	T-stat	Prob	Coefficient	T-stat	Prob	Coefficient	T-stat	Prob
C	−25.06	−3.85	0.00	−34.59	−2.70	0.00	−27.19	−5.18	0.840
Sbaord	−0.09	−0.18	0.85	0.31	0.36	0.71	0.10	0.16	0.87
IndepB	0.36	0.49	0.61	0.23	0.16	0.86	0.62	0.59	0.55
ChCSEO	4.58	2.02	0.04	-5.28	-0.82	0.41	2.05	0.57	0.57
CBD	1.91	2.22	0.02	3.24	2.77	0.00	2.44	2.45	0.01
OThLSh	7.46	4.03	0.00	6.26	1.84	0.06	70.07	2.86	0.00
OLSH	-9.56	-5.66	0.00	-3.04	-0.80	0.42	-7.94	-3.24	0.00
MBardD	0.77	1.80	0.07	-0.07	-0.15	0.87	0.23	0.55	0.58
ACM	0.08	0.33	0.73	-0.33	-1.26	0.20	-0.26	-1.10	0.27
SSB	0.31	0.55	0.57	-1.78	-0.89	0.37	0.17	0.19	0.84
SZE	0.74	3.33	0.00	2.12	3.49	0.00	1.15	3.27	0.00
معامل التحديد R^2	**0.12**			**0.48**			**0.08**		
F−statistic	**4.51**			**5.26**			**2.72**		
Prob(F-statistic)	**0.00**			**0.00**			**0.00**		
Durbin-Watson stat	**0.84**			**1.42**			**1.20**		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

قبل إجراء الاختبارات الإحصائية للمفاضلة بين النماذج الثلاثة، نلاحظ أن هناك بعض المتغيرات معلمتها غير معنوية، وقد يعود ذلك إلى مشكلة التعدد الخطي أو الارتباط الذاتي بين المتغيرات المفسرة، كما قد لا يكون هناك تأثير لهذه المتغيرات.

ثانيا: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال الأسلوبين: اختبار فيشر المقيد واختبار **Hausman**.

1- اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي الآثار الثابتة

من أجل المفاضلة بين PRM وFEM سوف نقوم بإجراء اختبار فيشر المقيد، حيث سنختبر إحدى الفرضيتين التاليتين:

- ❖ H0: نموذج الانحدار التجميعي؛
- ❖ H1: نموذج الآثار الثابتة.

والجدول 3 يوضح لنا نتائج الاختبار:

الجدول 3: اختبار المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي الآثار الثابتة لمؤشر ROE

Redundant Fixed Effects Tests Equation: ROE01 Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.883343	(39,270)	0.0000
Cross-section Chi-square	170.810604	39	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول 3 نلاحظ أن نتيجة اختبار فيشر المقيد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، ومنه نرفض فرضية العدم وبالتالي نموذج **الآثار الثابتة** هو النموذج الملائم للبيانات المدروسة.

2- اختبار المفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية

من أجل المفاضلة بين FEM وREM سوف نقوم بإجراء اختبار **Hausman**، حيث سنختبر إحدى الفرضيتين التاليتين:

- H0: نموذج الآثار العشوائية؛
- H1: نموذج الآثار الثابتة.

والجدول رقم 4 يوضح لنا نتائج الاختبار:

الجدول رقم 4: اختبار المفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية لمؤشر ROE

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: ROE01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	15.734755	10	0.1075

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم 3-18 نلاحظ أن نتيجة اختبار كاي مربع **ليست** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم وبالتالي نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم للبيانات المدروسة.

ثالثا: تحليل نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية

اعتمادا على الجدول رقم 2 وبناء على نتائج النموذج الأفضل للدراسة REM فيما يخص تحليل المتغيرات المؤثرة في مؤشر العائد على المساهمين

- معامل التحديد R^2 كان 0.08، أي أن 8% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المفسرة، وهو ما أكده النموذج بوجود أربع متغيرات فقط تفسر التغيرات الحاصلة في العائد على المساهمين. وقد كانت نتائج أثر خصائص حوكمة الشركات على مؤشر الأداء المالي الممثل بمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) كالتالي:

- **لجان المجلس (CBD)**: ذات تأثير طردي ومعنوي إحصائيا عند مستوى دلالة 5%، إذ كلما ارتفع حجم لجان المجلس بوحدة واحدة ارتفع حجم العائد على المساهمين بـ 2.44 وحدة.

حيث يعمل مجلس إدارة شركات التأمين التكافلي على تشكيل لجان كل منها متخصصة في مجال (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمراجعة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الاستثمار) ويضمن وجود هذه اللجان وتعددها التقسيم الجيد للمهام حسب اختصاص كل لجنة وبالتالي ضمان كفاءة عملية التسيير داخل شركات التأمين التكافلي.

- **تركز الملكية (OThLSh)**: ذات تأثير طردي ومعنوي إحصائيا عند مستوى دلالة 5%، إذ كلما ارتفع تركز الملكية بوحدة واحدة ارتفع حجم العائد على المساهمين بـ 7.07 وحدة.

وهو ما يظهر خاصة في ظل ضعف التشريعات وبالتالي فان تركز الملكية في شركات التأمين التكافلي العاملة في سوق التأمين العربي سيساعد في الحفاظ على مصالح المساهمين، كما أن كبار المساهمين سيعملون على زيادة فعالية الرقابة والاهتمام أكثر بنوعية الاستثمارات خاصة في الأجل الطويل، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة كانت متناقضة مع ما توصل إليه (najjar, 2012) في دراسته.

- **نسبة ملكية أكبر مساهم أقل من 20% (OLSH)**: ذات تأثير عكسي ومعنوي إحصائيا عند مستوى دلالة 5%، إذ كلما ارتفعت نسبة ملكية أكبر مساهم بوحدة واحدة انخفض حجم العائد على المساهمين بـ 7.94 وحدة.

وتعبر هذه النتيجة عن التناقض الحاصل بينها وبين ما سبق التوصل إليه، إذ أن تركز الملكية لدى شخص واحد بأكبر من 20% سينعكس سلبا على قرارات الشركة خاصة في ظل الاستحواذ على الجزء الأكبر من أسهم الشركة، كما أن أكبر مساهم سيعمل على توجيه الاستثمارات في الأوجه التي تضمن تعظيم الفوائد في الأجل القصير وبالتالي التناقض مع استراتيجيات وسياسات الشركة في الأجل الطويل.

- **حجم شركات التأمين التكافلي (SZE)**: ذات تأثير طردي ومعنوي إحصائيا عند مستوى دلالة 5%، إذ كلما زاد عدد شركات التأمين التكافلي بوحدة واحدة تغير حجم العائد على الأصول بـ 1.15 وحدة.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من (قباجة، 2008) ودراسة (najjar, 2012) على أن حجم الشركة يلعبا دورا في تحسين معدل العائد على الأصول.

- أما بالنسبة **لحجم مجلس الإدارة (SBoard)** فقد أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الادارة والمتغير التابع للأداء المالي المتمثل في العائد على حقوق الملكية.

وهو ما يتفق مع نتائج (حمدي، 2017) (Zahroh and Hamidah, 2017)، على عكس دراسة (Nibedita Datta, 2018) أن هناك علاقة ايجابية بين حجم مجلس الإدارة واجتماعاته أما (najjar, 2012) فيرى أن هناك علاقة ايجابية بين حجم مجلس الإدارة والعائد على الأصول.

- بالنسبة **لتركيبة مجلس الإدارة (IndepB)** تم التوصل إلى عدم وجود أثر معنوي وبالتالي فان تركيبة مجلس الإدارة من حيث عدد الأعضاء المستقلين لا تؤثر على الأداء المالي ممثلا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (علام، 2009)، ومتناقضة مع نتائج دراسة كل من (Zahroh and Hamidah, 2017)(Nibedita Datta, 2018) (Gardachew, 2015) (حمدان، 2016) أن هناك تأثير سلبي لاستقلالية مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق المساهمين.

- أما فيما يخص مؤشر **استقلالية مجلس الإدارة (ChCSEO)** فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي لخاصية الفصل بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ممثلا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

وتتفق في ذلك هذه النتائج مع ما توصل إليه كل من (najjar, 2012) Aik leng, (2004) على عكس نتائج دراسة (علام، 2009) الذي توصل إلى وجود تأثير عكسي لازدواجية العضو المنتدب على العائد على حقوق الملكية

- بالنسبة **لعدد اجتماعات لجنة المراجعة (ACM)** فتوصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة معنوية لتواتر اجتماعات لجنة المراجعة على معدل العائد على حقوق الملكية.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في دراسة (Nibedita Datta, 2018)، متناقضة في ذلك مع نتائج دراسة (Zahroh and Hamidah, 2017) التي ترى انه لخصائص لجنة المراجعة تؤثر سلبا على مؤشر العائد على حقوق الملكية

- أما فيما يخص **اجتماعات مجلس الإدارة (MBardD)** فتم التوصل إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتواتر اجتماعات مجلس الإدارة على مؤشر العائد على حقوق الملكية
- ❖ أما بخصوص قيمة فيشر فهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 10% ما يثبت صحة الفرضية الثانية، بوجود علاقة تأثير بين خصائص حوكمة الشركات والأداء المالي ممثلا بمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة كل من (najeeb haider and all, 2015) (قباجة، 2008) (and caylor, 2004brown) (Gompers and all, 2003)، حيث:

يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات التأمين التكافلي.

5. الخاتمة

من خلال التطرق إلى موضوع حوكمة الشركات وتطبيقاتها في شركات التأمين التكافلي يمكن إيجاز أهم النتائج المستخلصة في النقاط التالية:

- تظهر شركات التأمين التكافلي اختلافا بسيطا في تطبيقها لنظم الحوكمة من خلال إدراج لجنة الهيئة الشرعية ضمن هيكلتها والتي تختص أساسا في فحص مشروعية المعاملات مالية.
- لا تظهر نظم حوكمة الشركات المطبقة نموذجا محددا لتطبيقه في كافة الشركات على حد سواء خاصة ما تعلق بحجم مجلس الإدارة الأمثل ونسبة الأعضاء المستقلين على مستوى مجلس الإدارة.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات ككل والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي ممثلا بمؤشر العائد على حقوق الملكية بالرغم من أن مستوى التأثير ضعيف
- توجد علاقة بين تعدد اللجان المشكلة من طرف مجلس الإدارة والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي مثلا بمؤشر العائد على حقوق الملكية والتي كانت لدى جميع الشركات

تتراوح مابين 4 و5 لجان وهي اللجنة التنفيذية، لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيحات، لجنة المكافآت.

توجد علاقة ايجابية بين ملكية المديرين المسجلة على مستوى شركات التأمين التكافلي ومعدل العائد على حقوق المساهمين، على اعتبار انه كلما كان هناك تركز أكثر للملكية انعكس ذلك إيجابا على عائد المساهمين، على اعتبار أن القرارات المتعلقة بمصلحة المساهمين ستكون بيد أكبر المديرين ملكية وبالتالي ضمان الحصول على أرباح الشركة.

6. قائمة المراجع:

- datta, n. (2018). Impact of Corporate Governance on Financial Performance: A Study on DSE listed Insurance Companies in Bangladesh. *global journal of management and business research, 18*(2).
- ebere, c. (2016). corporate governance system and financial performance of quoted insurance companies in Nigeria. *international journal of business and law research, 4*.
- freeland, c. (2007). basel committee guidance on corporate governance for banks. *Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development.* cairo.
- gardachew, f. (2015). Corporate Governance on Financial Performance of Insurance Industry. *corporate ownership and control, 13*(1).
- happy, i. (2017). Effect of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance of Insurance Companies in Nigeria. *journal of finance and accounting, 5*(3).
- najjar, n. (2012). the impact ofcorporate governance on the insurance firms performance in bahrain. *international journal of learning and devlopment, 2*(2).
- tornyeva, k., & wereko, t. (2012). Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from the Insurance Sector of Ghana. *european journal of business and management, 4*(13).
- venanzi , d. (2010). financial performance measures and value creation. 39. roma-italy.

- wanyama, d., & olweny, t. (2013). Effects of Corporate Governance on Financial Performance of Listed Insurance Firms in Kenya. *public policy and administration research, 3*(4).
- أحمد, ع .(2012) .التأمين التعاوني الإسلامي – مفهومه وضوابطه الاقتصادية في إطار الشريعة .-*الدورة العشرون لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي* .(p. 21)وهران: منظمة التعاون الإسلامي.
- أسامة سعيد عبد الصادق، و أسامة حنفي محمود. (2009). حوكمة أداء شركات التأمين مدخل متكامل لأداء استراتيجي متوازن. *المجلة العلمية*(2).
- بن عمر, م .(2017) .دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة- دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال للفترة 2008-2013-، .232 . ورقلة, جامعة قاصدي مرباح, الجزائر.
- حمدي, م .(2012) .نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق –دراسة بعض التجارب الدولية .46 .الشلف, جامعة حسيبة بن بوعلي, الجزائر.
- حمدي, م .(2017) .دور تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم نشاط شركات التأمين التعاوني- دراسة بعض التجارب العربية .-الشبف, جامعة حسيبة بن بوعلي, الجزائر.
- دار المراجعة الشرعية .(2007) .الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية .*مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية-البنوك- شركات التأمين- شركات الوساطة* .(p. 25) ,-الرياض.
- علام محمد حمدان، عبد المطلب السرطاوي ، و رائد جبر. (2013). أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي، وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية، المجلة العربية للعلوم الإدارية. *المجلة العربية للعلوم الادارية، 20*(2).
- فلاق, ص .(2015) .متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي-تجارب عربية .156 .-الشلف, جامعة حسيبة بن بوعلي, الجزائر.
- ناصر, ع .(2009) .تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني .*ملتقى التامين التعاوني* .(p. .(12الرياض: الهيئة الاسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل.
- نبيل قبلي. (2017). دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الاداء المالي لشركات التامين-دراسة حالة- الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

7. الملاحق:

الملحق1: نتائج تقدير تأثير تطبيق حوكمة الشركات على العائد على المساهمين:

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 07/15/19 Time: 23:11
Sample: 2010 2017
Periods included: 8
Cross-sections included: 40
Total panel (balanced) observations: 320

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-25.06597	6.495793	-3.858800	0.0001
SBOARD	-0.091087	0.489687	-0.186012	0.8526
INDEPB	0.364741	0.731829	0.498397	0.6186
CHCSEO	4.576687	2.263183	2.022235	0.0440
CBD	1.914033	0.860561	2.224170	0.0269
OTHLSH	7.459708	1.851934	4.028082	0.0001
OLSH	-9.561058	1.686632	-5.668728	0.0000
MBARDD	0.772948	0.430332	1.796167	0.0734
ACM	0.083250	0.246703	0.337452	0.7360
SSB	0.312476	0.558137	0.559856	0.5760
SZE	0.743743	0.222965	3.335690	0.0010

R-squared	0.127584	Mean dependent var	5.105653
Adjusted R-squared	0.099050	S.D. dependent var	12.09583
S.E. of regression	11.47925	Akaike info criterion	7.752730
Sum squared resid	40717.94	Schwarz criterion	7.882266
Log likelihood	-1229.437	Hannan-Quinn criter.	7.804458
F-statistic	4.518878	Durbin-Watson stat	0.848798
Prob(F-statistic)	0.000006		

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 07/15/19 Time: 23:13
Sample: 2010 2017
Periods included: 8
Cross-sections included: 40
Total panel (balanced) observations: 320

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-34.58980	12.77299	-2.708043	0.0072
SBOARD	0.310152	0.859923	0.360674	0.7186
INDEPB	0.234717	1.408961	0.166589	0.8678
CHCSEO	-5.286212	6.470257	-0.817002	0.4146
CBD	3.241457	1.170113	2.770209	0.0060
OTHLSH	6.269119	3.391957	1.848230	0.0657
OLSH	-3.048799	3.798888	-0.802550	0.4229
MBARDD	-0.070908	0.464795	-0.152557	0.8789
ACM	-0.331683	0.262209	-1.264959	0.2070
SSB	-1.782597	1.991559	-0.895076	0.3715
SZE	2.126538	0.608599	3.494150	0.0006

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.488431	Mean dependent var	5.105653
Adjusted R-squared	0.395590	S.D. dependent var	12.09583
S.E. of regression	9.403759	Akaike info criterion	7.462697
Sum squared resid	23876.29	Schwarz criterion	8.051497
Log likelihood	-1144.032	Hannan-Quinn criter.	7.697816
F-statistic	5.260971	Durbin-Watson stat	1.422495
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي BREXIT

رؤية استشرافية للعلاقات الاقتصادية البريطانية – الأوروبية

Brexit: a forward-looking vision for British-European economic relations

دهينة مجدولين، جامعة محمد خيضر بسكرة، majdouline.dehina@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/12 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ النشر: 2020/06/20

ملخص: بعد ظهور نتائج الاستفتاء الشعبي البريطاني بتاريخ 23 جوان 2016، برزت تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشكل واضح على المدى القصير، وبغموض كبير في شكل العلاقات الاقتصادية مستقبلا .

لذلك جاءت هذه الدراسة تستعرض التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي على العلاقات الاقتصادية بينهما، وهي تهدف إلى التعرف على جوانب السياسات العامة والاقتصادية الأكثر تأثرا من خلال فهم التساؤلات التي يثيرها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الأوروبي– المملكة المتحدة – البركسيت

تصنيف JEL : F15, F02,F1

Abstract: After the results of the British popular referendum of June 23, 2016, the implications of Britain's exit from the European Union for each of them became clear in the short term on the one hand, and on the other hand, great ambiguity dominated the form of future economic relations.

In this regard, this study examines the possible consequences of the UK's decision to leave the European Union on their economic relations with each other. It aims to identify the aspects of general and economic policies most affected by understanding the questions raised by the exit of the United Kingdom from the European Union.

Keywords: European Union, United Kingdom, Brexit

JEL classification code : F15, F02,F1

المؤلف المرسل: دهينة مجدولين ، الإيميل: majdouline.dehina@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

لطالما اعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، حيث تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي و النقدي، لكن قرار بريطانيا في الانسحاب من هذا التكتل ؛والذي جاء في 23 جوان 2016 باستفتاء شعبي وضع مستقبل نموذج الاندماج الدولي موضوع تساؤل كبير، كما وضع صناع القرار والمؤسسات الأوروبية أمام واقع جديد يتطلب إعادة النظر في أسباب التراجع عن فكرة الاندماج الأوروبية والعودة للاحتماء بالدولة الوطنية، مما يهدد بتداعيات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه.

1.1 **إشكالية الدراسة:** ماهي أسباب الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي؟ وما هي تداعيات هذا الانسحاب على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي؟

2.1 **فرضيات الدراسة** : تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين مفادها؛

- قرار الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي ليس وليد الأحداث الأخيرة من أزمات اقتصادية بل هو نتيجة لتراكمات تاريخية
- الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي لن يكون لصالح بريطانيا

3.1 **أهمية وأهداف الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقا من السعي لكشف مبررات سعي بريطانيا للتحرر من الاتحاد الاوروبي رغم المكاسب الكبيرة التي كانت تحققها وهي عضو في هذا التكتل القوي عالميا، والبحث في مستقبلها بعيدا عن الامتيازات التي كانت تحوزها في ظله.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم تحليل للعواقب المترتبة عن BREXIT على مستوى المعيشة والتجارة في بريطانيا، وذلك باستعراض مجموعة من السيناريوهات منها التفاؤلية ومنها التشاؤمية لبريطانيا، وكذلك النظر في آثارها على الاتحاد الأوروبي.

4.1 المنهج المتبع : نظرا لطبيعة الدراسة التي تقوم على حالة اللايقين في كثير من الجوانب تم اعتماد المنهج التاريخي من خلال الوقوف على أحداث الماضي والاستفادة

منها في تحليل العلاقات الحالية والمستقبلية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، كما تم استخدام المنهج الوصفي لتفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والأبعاد المرتبطة به والنظر في العلاقات المتوقعة بعد الانسحاب البريطاني.

5.1 تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محور أساسية كالآتي:

- الاتحاد الأوروبي وتاريخ العلاقات البريطانية- الأوروبية
- أسباب وخطوات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
- آثار BREXIT على كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي
- السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الاقتصادية البريطانية- الأوروبية بعد الBREXIT

2. الاتحاد الأوروبي وتاريخ العلاقات البريطانية- الأوروبية

1.2 نشأة الاتحاد الأوروبي: تعتبر نهاية الحرب العالمية الثانية البداية الفعلية للوحدة الأوروبية بعد أن أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاعا سيئة، فقد دمر اقتصادها نتيجة الحرب وتمزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية والسيطرة السوفييتية على الأجزاء الشرقية، وكذلك وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية، وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الذي أدى إلى الحد من حجم التجارة الخارجية، وبدأت أوروبا في البحث عن حلول للخروج من هذا المأزق (أبو شرار، 2010، صفحة 402)، فوجدت أن الحل يكمن بالسير في الطريق تجاه التكامل الاقتصادي بين البلدان الأوروبية على أساس أن الروابط الاقتصادية بين الدول تخفف النزاعات وأنه بتقويتها تخفف آثار الحرب و تزول وبالفعل تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي عام 1946 لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال، وتعجيل انتعاش أوروبا الغربية.

1.1.2 الاتحاد الأوروبي: مر الاتحاد الأوروبي بعدة مراحل ومحطات تاريخية لعبت دورا هاما في تشكيله وكان أبرزها عام 1948 تأسيس اتحاد البنلوكس BENELUX الذي كان نتيجة

له أن وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، هولندا و لوكسمبورغ عام 1951 معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هتين السلعتين الاستراتيجيتين. وابتداء من الخمسينيات تفككت بسرعة القيود داخل منظمة التعاون الاقتصادي، ونمت البلدان الأوروبية على أهمية التعاون الوثيق في التجارة والمسائل الاقتصادية.

هذه الدول الست قامت لاحقا بتطوير التعاون فيما بينها إلى أبعد الحدود وذلك بالتوقيع على معاهدتين في روما عام 1957، الأولى تتعلق بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC والتي عرفت باسم السوق الأوروبية المشتركة ، وتتعلق الثانية بتشكيل وكالة الطاقة النووية الأوروبية EURATOM للأبحاث المشتركة والتعاون والإدارة في مجال الطاقة النووية.

وفي عام 1968 قامت الجماعة الأوروبية بإقامة اتحاد جمركي بين أعضائها، بمقتضاه تطبيق تعرفة جمركية موحدة على الواردات وإلغاء جميع أنواع الضرائب والعوائق أمام التجارة بين الدول الأعضاء وإزالة كافة القيود على حركة العمل ورأس المال وتبني سياسة مشتركة في مجال الزراعة والنقل. وزاد عدد أعضاء الجماعة الأوروبية من 06 أعضاء عام 1957 إلى 15 عضوا عام 1995، حيث انضمت عام 1973 إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية كل من الدنمارك، ايرلندا، المملكة المتحدة ، وانضمت اليونان عام 1981، وكذلك اسبانيا والبرتغال عام 1986، أين تم اعتماد القانون الأوروبي الموحد بالاضافة إلى الانتهاء من السوق الأوروبية المشتركة ليتم بحلول عام عام 1992 تغيير اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى **الاتحاد الأوروبي**، بالإضافة إلى تحديد بعض الأهداف الأخرى كالاتحاد النقدي، والمواطنة الأوروبية، اضافة لتحديد سياسات مشتركة جديدة بما فيها السياسة الخارجية والأمنية والتعاون في قضايا الأمن الداخلي، وفق معاهدة ماستريخت.

عام 1995 انضمت للاتحاد الأوروبي كل من النمسا وفنلندا والسويد ، وتلتها عام 2004 عشر دول من دول أوروبا الشرقية (قبرص، استونيا، المجر، لاتفيا، مالطا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا)، ثم التحقت كرواتيا عام 2013 لتصبح الدولة العضو الثامنة والعشرون في الاتحاد الأوروبي.

2.1.2 الاتحاد النقدي الأوروبي: تم الانتقال عام 1998 إلى الاتحاد النقدي الأوروبي للدول التي استكملت متطلباته عبر ثلاث مراحل (رميدي، 2006-2007، صفحة 55) ؛

- **المرحلة الأولى (ماي 1998- جانفي 1999)**؛ تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء باليورو، وهي الدول التي استكملت شروط الانضمام، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، كما قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية، والتصديق على تشريعات التحول إلى اليورو، ومن ثم اتخاذ الترتيبات الخاصةبسك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو.

- **المرحلة الثانية (جانفي 1999 – جانفي 2002)**؛ في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو، وتحديد سعر التبادل بين بين اليورو والعملات المشاركة فيه، وهنا استخدم اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول، وتم استخدام هذه الوحدة الحسابية في تسوية المعاملات بين البنوك وفي البورصة، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه الفترة باليورو خاصة منها تلك التي تستحق بعد جانفي 2002، بعدها تم التحول بصورة جزئية إلى اليورو وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج، حيث أمكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية دون أي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام اليورو.

- المرحلة الثالثة (جانفي 2002- جوان 2002)؛ تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، وسحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو.

3.1.2 هياكل الاتحاد الاوروبي: من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية والحصول على تماسك سياسي أكبر، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة، سميت بمؤسسات صنع القرار وهي كالتالي:

- مفوضية الاتحاد الأوروبي: هي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي تقترح القوانين والقواعد الجديدة، وتساهم كل دولة من الاتحاد الأوروبي بمفوض يمكن أن يحتل منصبه بعد موافقة البرلمان الأوروبي لمدة خمس سنوات.

– االبرلمان الأوروبي: هو المؤسسة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي المنتخبة مباشرة من قبل مواطني دول الاتحاد الأروبي لفترة ولاية مدتها 05 سنوات. ويمثل البرلمانيون شعوبهم الذين انتخبوهم والأحزاب،أي أن كل واحد منهم يمثل دولته، ومن مهامه مراقبة عمل مفوضية الاتحاد الأوروبي والتدقيق عليها للتأكد من أنها تمارس أعمالها بصورة مرضية، وإلا يمكن التصويت بإقالتها بما يسمى بحجب الثقة.

– مجلس الاتحاد الأوروبي: هو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع ثلاث مرات في السنة ويحدد التوجيه السياسي للاتحاد الأوروبي.

– محكمة العدل الأوروبية: وهي جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد وذلك بتفسير القوانين وفض المنازعات بين الأطراف المختلفة وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف في الاتحاد الأوروبي.

– ديوان المحاسبات: وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد، حيث تدفع كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي رسم العضوية الذي يتألف من دخل الجمارك وضريبة القيمة المضافة ورسم يحسب على أساس مجموع الدخل الوطني الصافي الشامل، تدفع الدول الأعضاء رسوم مختلفة على أساس ظروفها، وتناقش مفوضية الاتحاد الأوروبي الميزانية وكيفية استخدام أموال الاتحاد الأوروبي.

2.2 أسباب تأخر انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي

تميزت العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بعدم الارتياح المتبادل، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى الاقتصادية والسياسية بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، خاصة بينها وبين كل من فرنسا وألمانيا خاصة منها الاختلاف حول مفهوم التحالف السياسي وتحديد المدى الذي يمكن ان تمتزج فيه السياسات القومية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، صفحة 1). فتاريخ العلاقات البريطانية الأوروبية كان مليئا بالصراعات بين دولة تقدس مفهوم السيادة والهوية الوطنية وبين مجموعة من الدول تطمح إلى إرساء نظام فيدرالي يسير نحو الاندماج أكثر فأكثر، وتعتبر بريطانيا أول الدول

التي دعت إلى الوحدة الأوروبية عام 1950، ولكن بسبب المساس بسيادتها اختارت عدم الانضمام إلى هذا المشروع إلى غاية 1973.

إن مشكلة بريطانيا الكبرى هي اقتصادية، فاعتبارا من الخمسينيات بدأ ركود الاقتصاد الانجليزي، حيث عرفت المملكة المتحدة موجة تضخمية قوية وبطالة ضخمة، ويعود ذلك الوضع لعدة أسباب منها عدم كفاية الاستثمارات والتجهيزات وقلة الإنتاج التي غالبا ما كانت ترتبط بالروح المحافظة للنقابات مما أدى الى صراعات اجتماعية خطيرة، ثم تسبب تفكك الحياة الاقتصادية للكومنولث بضربة قاسية للاقتصاد البريطاني.

استهانت المملكة المتحدة على امتداد الخمسينيات ببدايات البناء الأوروبي، وفضلت تعزيز روابطها مع دول الكومنولث ، وفي سنة 1950 رفضت اقتراحا جديدا بدخول المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ، وفي سنة 1957، بعد رفض انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لجأت لندن إلى المنافسة فأقامت المنظمة الأوروبية للتبادل الحر، وكان لذلك فشلا ذريعا مما دفع بها إلى العودة من جديد لتطرق باب أوروبا اعتبارا من سنة 1962، وكانت فرنسا آنذاك حذرة منها لأنها كانت تفضل الساحة الواسعة على القارة، لكن باقي الأوروبيين كانوا يفضلون دخول بريطانيا الأمر الذي صعب فهمه، وهم يدافعون عن قضايا تتجاوز المصلحة الذاتية إلى المصلحة الأوروبية، في حين كانت بريطانيا العظمى تعادي ذلك بعمق ومع ذلك فقد أعلن **شارل ديغول** في جانفي 1963 إقفال باب السوق المشتركة أمامها، بسبب الشروط المستهجنة التي وضعتها، وكذلك بسبب السياسة الأطلسية للحكومة البريطانية (غربي، 2018، صفحة 95).

تأخر دخول بريطانيا إلى السوق حتى عام 1973، وأدت السنوات العشر الاضافية من العزلة البارزة إلى تفاقم الوضع في بريطانيا العظمى تجاه شركائها الأوروبيين، في حين حققت الصناعة الفرنسية تقدما بوتيرة 06 % سنويا بين سنتي 1960 و 1970، وتطورت الصناعة الألمانية بوتيرة 5.5 % بينما الصناعة البريطانية بنسبة 02 %.

بعد استقالة ديغول سنة 1969 أصبحت السياسة الفرنسية أكثر براغماتية ، وكانت بريطانيا والدانمارك وايرلندا والنرويج مازالت تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد وافق الرئيس الفرنسي الجديد "جورج بومبيدو" على ذلك شريطة الموافقة على تمويل السياسة

الزراعية المشتركة،إضافة إلى التعمق في اتحاد اوروبي نقدي وتنسيق السياسة الخارجية، وفي سنة 1973 انضمت كل من بريطانيا ايرلندا والدنمارك.

3. أسباب وخطوات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي BREXIT

1.3 آليات ونظام الخروج من الاتحاد الأوروبي

قبل معاهدة لشبونة – الموقعة سنة 2007 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2009– لم يكن هناك أي آلية لخروج أي دولة من الاتحاد الأوروبي(BBC, 2017) ، إلى أن تم ادراج المادة 50 من معاهدة لشبونة في بند الانسحاب ، وهي تحدد سبل انسحاب احدى الدول من الاتحاد الأوروبي وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها.

ويترتب على الدولة المنسحبة من الاتحاد الأوروبي ما يلي (قاسمية، 2019):

- التفاوض بشأن " اتفاق الانسحاب" يقره مجلس الاتحاد الأوروبي بعدد اعضائه الثمانية والعشرين، بالأغلبية المؤهلة، بعد موافقة البرلمان الأوروبي وذلك بعد إخطار الدولة المنسحبة للاتحاد بعزمها مغادرته.
- ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المنسحبة اعتبارا من تاريخ دخول" اتفاق الانسحاب" حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الاتحاد رسميا قرار الانسحاب إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء، وبوسع الاتحاد والدولة المنسحبة منه أن يقررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الاتحاد الأوروبي على ذلك بالاجماع.
- يجب أن يتفاوض الاتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها، مع الوضع في الاعتبار البحث عن إطار لعلاقتها المستقبلية بالاتحاد.
- لايحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها والتي يجريها الاتحاد بشأن انسحابها.
- إذا أرادت الدولة المنسحبة من الاتحاد الانضمام مجددا إليه، فإن طلبها يخضع لنفس الاجراءات المنصوص عليها في المادة 49 من معاهدة لشبونة.

هذه المادة المؤلفة من 05 فقرات قصيرة نسبيا لا تعطي إلا تفاصيل قليلة ملموسة حول الطريقة التي ينظم فيها الخروج، خاصة أنه لم يطبق على أي دولة إلا بعدما طلبت بريطانيا الانسحاب فكانت أول دولة تقرر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

2.3. أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

1.2.3 أسباب الدعوة لاستفتاء الخروج أو عدم الخروج من الاتحاد الأوروبي:

منذ انضمام بريطانيا إلى عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1973، وعلاقتها بأوروبا محل خلاف بين الحين والآخر ففي عام 1957 دعت حكومة حزب العمال الحاكمة الى استفتاء على عضوية المملكة المتحدة ونتج عنه الموافقة على البقاء في الاتحاد بنسبة 67 بالمئة. وفي عام 1983 سعى حزب العمال إلى الفوز بالانتخابات العامة على أجندة الخروج من الجماعة الأوروبية ولكن نتج عن الانتخابات فوز حزب المحافظين بقيادة "مارجريت تاتشر".

في التسعينيات انقسمت حكومة حزب المحافظين بقيادة "جون ماجور" حول اتفاقية ماستريخت ما بين المشككين تجاه اوروبا والمؤيدين لها، أدى هذا الصراع في النهاية إلى ضعف شعبية الحزب وخسارته في الانتخابات. وأخيرا مع عام 2010 انقسم حزب المحافظين مجددا وحكومته بقيادة دافيد كاميرون الذي وعد في حال نجاح حزبه في الانتخابات أنه سيقوم باستفتاء جديد حول علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي وهو ما نفذه بالفعل –مراهنا على نفس النتيجة السابقة– في جوان 2016 (اسماعيل، 2018، صفحة 31)، وقد كانت المفاجأة بعد الاستفتاء بأن النتيجة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة تقترب من 52 بالمئة ، فكانت بذلك صدمة له ولم يكن أمامه إلا خيار اعلان استقالته من رئاسة الوزراء، وتولي تيريزا ماي رئاسة الوزراء يوم 13 جويلية 2016 (اسماعيل، 2018، صفحة 31).

2.2.3 أسباب التصويت لمصلحة خروج بريطانيا في استفتاء يونيو 2016

لم تقتصر أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في أسباب اقتصادية وسياسية فقط، بل كان للعامل الهوياتي دورا كبيرا في ذلك؛ فبريطانيا التي رفضت الانضمام لمنطقة اليورو وتشبثت بعملتها الوطنية والتي لم تقبل الدخول في اتفاقية منطقة الحدود المفتوحة بين دول

أوروبا "شنغن"، كانت قد سبقت فرنسا ب 600 سنة في اتخاذ عملة وطنية موحدة وسبقت ألمانيا وايطاليا بقرن كامل، ولم يحدث منذ 1300 سنة أن استبدلت بريطانيا الجنيه الاسترليني أو غيرت فيه، هذه العراقة هي التي جعلت البريطانيين يرفضون استبدال عملتهم المحلية بعملة أجنبية لا تحمل شيئا من رموزهم الوطنية، هذا ما قد يهدد الهوية والسمات الثقافية البريطانية ويؤدي إلى زوالها، لذلك فهي تتحفظ عن كل ما يمس هويتها الخاصة (الأحمدي، 2002).

وفي الجانب الاقتصادي، نجد أن الاقتصادات الكبرى خلال العقد المنصرم عاشت أزمة مالية واقتصادية ثقيلة مازالت تبعاتها تؤثر على طريقة تعامل المؤسسات الكبرى وراسمي السياسات المالية حول العالم حيث شابها الكثير من عدم الكفاءة، فالاتحاد الأوروبي فشل من خلال البنك المركزي الأوروبي في حل معظلات هيكلية في الاقتصاديات الأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا إلى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في خفض معدلات التضخم.

كما يعتبر فشل الاتحاد الأوروبي في حل مشاكل الدول الصغيرة (بولندا، قبرص ، هنغاريا واليونان) وتمكينها من تحقيق معدلات نمو اقتصادية تنتشلها من الأزمة، سببا في دفع أعداد كبيرة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في أوروبا الغربية الغنية، خاصة منها بريطانيا التي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي عام 2015 وفقا للناتج المحلي الاجمالي، وتساهم بنسبة 17.6 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا التي تستحوذ 20.72 % وتسبق فرنسا التي تساهم بنسبة 14.9 % من الناتج الاسمي للاتحاد الأوروبي(eurostat database, 2019) . هذه الفروقات في الناتج المحلي بين دول الاتحاد الأوروبي كانت سببا رئيسيا في خلق النزاعات بين دول الاتحاد الأوروبي فمعدلات النمو بينها لم تكن متوازنة مما جعل الكثير من الدول تتملص من التزاماتها تجاه مشكلة سداد ديون الدول الضعيفة تحت شعار " **لماذا علينا أن ندفع لدول لا تنتج؟**" (الركابي، 2019).كما يعتبر التخوف من من سيطرة دول منطقة اليورو ال17 على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي سببا لقرار بريطانيا في الانسحاب خاصة وأنها ليست عضوا في الاتحاد النقدي الذي سبب ضعفا في تنافسية الاتحاد الأوروبي نتيجة أزمة قروض منطقة اليورو التي شلت الاقتصاد الأوروبي.

كما تعد قضية الهجرة العامل الأهم للتصويت لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي، في ظل عدم الرضا عن زيادة أعداد المهاجرين، خاصة من وسط أوروبا بعد توسع الاتحاد الأوروبي شرقا في عامي 2004 و 2007، وذلك في ظل عدم قدرة أي من المسؤولين على التعامل مع الرأي العام الرافض للضغط الذي تشكله الهجرة على سوق العمل والخدمات العامة، وقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2015 حوالي 1.8 مليون مهاجر (رولان، 2016)، وأمام الآراء التي لاترى الجانب الانساني من المهاجرين ، أصبح المهاجرون يشكلون تهديدا أمنيا واقتصاديا وديموغرافيا نتيجة صعوبة التحكم فيها خاصة أن تجربة مشروعات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية فشلت في تحقيق الهدف منها، وهي لم تؤد إلا لتغيير طرق الهجرة وليس وقفها (قوراري، 2017، صفحة 460)، وقد اعتبرت الهجرة وسيلة يتسلل بواسطتها الارهابيون إلى الداخل والدليل على ذلك كثرة الأحداث المرتبطة بالارهاب في أوروبا خاصة عامي 2015 و 2016، والتي لم تسلم منها بريطانيا في ديسمبر 2015.

4. آثار BREXIT على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي

اختلفت الآراء ووجهات النظر من كلا الطرفين (بريطانيا و الاتحاد الأوروبي) حول الآثار السلبية على الاقتصادين، خاصة وأن بريطانيا تحتل مكانة متقدمة على مستوى العالم في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية.

1.4. آثار BREXIT على بريطانيا:

لن يكون حال بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي كحال بقائها، بل هناك العديد من التغيرات التي سيمسها التغيير، ويمكن التطرق إلى أهم العواقب من خلال النقاط الآتية:

1.1.4 **الآثار على النمو الاقتصادي**؛ إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر عاملا مباشرا يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الارباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة وفقدان مزايا منطقة التبادل الحر بانخفاض حجم مبادلاتها التجارة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو التي وقعت معه اتفاقيات تجارية بسبب خضوع صادراتها إلى الرسوم الجمركية، مما يؤثر عى تراجع الناتج المحلي الاجمالي، إضافة إلى عدم الاستفادة مما يوفره الاندماج الاقتصادي مع فرص تدفق رؤوس

الأموال وارتفاع حجم الاستثمار الخارجي المباشر وماله من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية (تمرابط، 2017، صفحة 442).

2.1.4 فيما يخص الآثار على التجارة، تمثل الصادرات البريطانية حوالي 20 % من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الخارج (دون احتساب الصادرات البينية بين دول الاتحاد نفسها)، بينما تشكل دول الاتحاد الاوروبي سوقا ل 50 % من الصادرات البريطانية. ومن المعروف أنه لاتوجد تعرفة جمركية على حركة مرور البضائع والمبيعات بين دول الاتحاد الأوروبي، لكن بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحتمل ان تقل الأنشطة التجارية والمالية بصفة كبيرة، من خلال فقدان حقوق جوازات السفر على مستوى الاتحاد الأوروبي،أو حق الشركات في العمل دون عوائق في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يكون لتراجع التجارة والأنشطة المالية تأثير سلبي على اقتصاد بريطانيا، مع تأثيرات غير مباشرة على اقتصادات الاتحاد الأوروبي، كما أن فقدان التدفقات الرأسمالية من شأنه أن يعقد جهود بريطانيا لتمويل عجز الحساب الجاري لديها (علة، 2018، صفحة 365).

3.1.4 الآثار على العملة، فور إعلان نتائج الاستفتاء تعرض الجنيه الاسترليني لهزة عنيفة حيث انخفضت قيمته بنسبة 10 % وهي أكبر نسبة انخفاض تسجل منذ عام 1985، وفي المقابل انخفضت قيمة اليورو وذلك بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. ويتوقع أن يستمر الانخفاض طالما تعيش بريطانيا حالة عدم استقرار في اقتصادها.

4.1.4 الآثار على فرص العمل والهجرة الأوروبية إلى بريطانيا، يعتبر موضوع الهجرة أحد أهم اسباب مطالبة بريطانيا بخروجها من الاتحاد الأوروبي، وهو ما سينعكس ايجابا على الاقتصاد المحلي بسبب توقعات في توافر مناصب عمل في قطاعات معينة، وانخفاض معدل التضخم في ايجارات المساكن وأسعارها، لكن مع توقعات بنقص الايدي العاملة في بعض المجالات المختصة مثل القطاع الصحي مما يؤدي الى زيادة في مستوى الأجور.أما بالنسبة للقطاعات المرتبطة بالتجارة والاستثمار مع دول الاتحاد الأوروبي فإنها ستشهد ازديادا في معدلات البطالة منها قطاع السيارات والقطاع المصرفي المالي، ورغم أن عدد الوظائف المرتبطة بالتجارة والاستثمار مع دول الاتحاد تبلغ 03 ملايين وظيفة إلا أنه لا يتوقع خسارتها

كلها بسبب عدم ارتباطها جميعا ببقاء بريطانيا داخل منظومة الاتحاد (مركز الامارات للسياسات، 2016).

5.1.4 الآثار على الوحدة الاقليمية للملكة المتحدة(بريطانيا وايرلندا الشمالية)، فاستفتاء 23 جوان 2016 الذي اسفرت نتيجته النهائية عن التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي كان متباينا في نسب التصويت بين اقاليم المملكة المتحدة ،حيث صوتت اسكتلندا بنسبة 62%، لندن بنسبة 60% و ايرلندا الشمالية بنسبة 56 %، في حين وافقت كل من ويلز بنسبة 53 % وانجلترا بنسبة 53 % ، وهو ما يثير الانتباه إلى أن المشكلة الحدودية بين ايرلندا وبريطانيا التي يمكن أن تنبئ بتبعات سياسية وبحرب أهلية أخرى مفادها روج التحام ايرلندا الشمالية بايرلندا التي تعتبر عضوا في الاتحاد الاوروبي.

2.4. آثار BREXIT على الاتحاد الأوروبي:

إن تصور واقع الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه يبقى رهينا لموعد الخروج الفعلي والترتيبات المستقبلية بين الاتحاد وبريطانيا، خاصة أن العلاقة بين الطرفين متشابكة لحد كبير، لكن يرجح أن تكون آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كبيرة على الرغم من محاولات احتوائها، فمع خروجها سيفقد الاتحاد الأوروبي 12.5% من سكانه، وقرابة 14 % من قوته الاقتصادية وهي نسبة مساهمة بريطانيا في الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي (Oliver, 2016) ، فمساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي قدرت ب 8.5 بليون يورو سنة 2015، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تاثير مهم في الأمن الأوروبي. أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، فإن خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد، إذ أن خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 37 مقعدا في البرلمان الأوروبي وهو ما يمثل نسبة 8.5 % من الوزن النسبي للأصوات، مما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلا أكبر في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا، فرنسا و إيطاليا). كما أن غياب بريطانيا كدولة عضو في منطقة اليورو سيغير من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (19 دولة، والدول غير الأعضاء في منطقة اليورو (08 دول)، لمصلحة التركيز

أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل خاصة في ظل توقع ظهور حركات مناهضة للوحدة الأوروبية داخل الدول الأعضاء ,Freudenstein) .Dera, & Aggelos, 2015)

5. السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الاقتصادية البريطانية – الأوروبية بعد BREXIT

يتوقف مستقبل العلاقات الاقتصادية البريطانية الأوروبية على الاتفاق الذي سيتم التوصل اليه مع الاتحاد الأوروبي، ووفقا لتقرير الخزانة البريطانية هناك ثلاث سيناريوهات أساسية للعلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث يحتمل:

- استمرار عضوية المملكة المتحدة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية مثل النرويج و التي ليست عضوا في الاتحاد.
- التفاوض على اتفاقية تجارة ثنائية مثل الاتفاقيات القائمة بين الاتحاد الأوروبي وسويسرا أو تركيا أو كندا
- عدم ابرام أي اتفاقيات ومن ثم الاحتكام لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

إن تحليل هذه البدائل يركز بشكل كبير على درجة الوصول إلى السوق الموحدة ومعرفة القواعد الاقتصادية والالتزامات المتعلقة بها، خاصة من حيث المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي وتطبيق التشريعات ومستوى التأثير على البيئة القانونية التجارية وهو ما يتضح من خلال السيناريوهات أو الخيارات التي يمكن أن تمثل الشكل المستقبلي للعلاقات بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

1.5 سيناريو المنطقة الاقتصادية الأوروبية (التجربة النرويجية)

يكون بتمكين الوصول الى السوق المشتركة، و فيها يتم الغاء الرسوم الجمركيةعلى البضائع باستثناء بعض المنتجات الزراعية والسمكية تغطية جزئية للأنشطة الزراعية والسمكية وصيد الأسماك، ويستفاد من جواز سفر أوروبي لكن بدون وجود اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي ودون الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للالتزامات فتتمثل في تطبيق معظم قواعد الاتحاد الأوروبي بما في ذلك المتعلقة بالمنتجات، حرية تنقل الأشخاص، البيئة، الطاقة، المناخ، والسياسة الاجتماعية إضافة إلى المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وهي مساهمة من أجل تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وفي هذه الحالة يكون تأثيرها جد محدود على قواعد الاتحاد الأوروبي.

2.5 سيناريو اتفاقية التجارة الحرة

يتجلى هذا السيناريو من خلال ثلاث تجارب تتمثل في التجربة السويسرية، التجربة التركية والتجربة الكندية وهو ما نوضحه في الآتي:

1.2.5 التجربة السويسرية: تتمثل في إمكانية الوصول إلى السوق المشتركة من خلال عدم فرض رسوم جمركية على البضائع باستثناء بعض المنتجات الزراعية، وتخفيض الحواجز الجمركية في القطاعات التي تغطيها الاتفاقيات الملزمة لسويسرا بالاتحاد الاوروبي.اضافة لعدم وجود اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي و عدم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي، كما يتم تطبيق القواعد الأوروبية في القطاعات التي تغطيها الاتفاقيات الملزمة لسويسرا بالاتحاد الأوروبي وتلك الخاصة بحرية تنقل الأفراد، وتكون المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي للتخفيف من التباينات الاقتصادية والاجتماعية مع الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي ، وفي هذه الحالة لايكون هناك تأثير لبريطانيا على قواعد الاتحاد الأوروبي.

2.2.5 التجربة التركية: ويكون ذلك من خلال الوصول إلى السوق المشتركة مع إلغاء الرسوم على السلع والمنتجات الزراعية المصنعة، و عدم وجود اتفاق محدد على الخدمات بما في ذلك المالية، حيث الرسوم الجمركية مشتركة على البلدان النامية، وغياب التكاليف الادارية خاصة المتعلقة بالضوابط الجمركية على واردات السلع المصنعة، اضافة لعدم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي.

وفيما يخص الالتزامات فهي تقوم تطبيق معايير مكافئة لتلك الموجودة في مناطق السوق المشتركة مع عدم المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وليس لها تأثير على قواعد الاتحاد الأوروبي.

3.2.5 التجربة الكندية: ويكون ذلك بالوصول إلى السوق المشتركة مع عدم وجود تعريفات على البضائع باستثناء بعض المنتجات الزراعية والتخلص التدريجي من التعريفات في بعض القطاعات الرئيسية مثل قطاع السيارات ، اضافة إلى التحرير الجزئي للخدمات وعدم الحصول على جواز سفر أوروبي ، مع غياب اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي و عدم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي.

وفيما يخص الالتزامات، فهي تتمثل في احترام المعايير الأوروبية للمنتجات المستوردة ، مع عدم المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، أما فيما يخص التأثير، فهي لا تؤثر على تطوير قواعد الاتحاد الأوروبي

3.5. سيناريو منظمة التجارة العالمية

يتمثل في الوصول إلى السوق المشتركة، بتطبيق رسوم جمركية على الواردات ، وعدم الحصول على جواز سفر أوروبي، وعدم وجود اتحاد جمركي، وبدون الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للالتزامات فتتمثل في احترام المعايير الأوروبية للمنتجات المستوردة، وهي لا تساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي ، كما أنها لا تؤثر على تطوير قواعد الاتحاد الأوروبي

6. نتائج الدراسة

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق سيحدث الكثير من العراقيل خاصة على مستوى الحدود بين بريطانيا والدول الأوروبية، حيث ستشهد شبكة التوريد تأخرا في وقت ايصال السلع، كما سيكون هناك ضغطا على المعبر الحدودي من أجل فحص السلع وتسجيلها، ناهيك عن الرسوم الجمركية التي ستفرض على الكثير من السلع مثل لحوم الأبقار

والغنم، والسيارات بتكاليف باهضة لا يستطيع الأفراد تحملها، مما يدفع المواطن الى الاحجام عن الشراء والتوجه لسلع أخرى،وهوما سيحمل الكثير من الشركات خسارة لزبائنها وأسواقها، حتى إن بعض الدول بدأت تساوم بريطانيا على الرضوخ لشروطها التجارية، فاليابان مثلا بدأت تتشدد في بعض الشروط لتخرج من السوق البريطانية، والولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفاوض بريطانيا على بيعها اللحوم المهدرجة.

لقد حاولت الحكومة البريطانية أن تعزز الثقة في الجنيه الاسترليني من خلال دعم المصارف وجولات المحادثات التجارية التي قام بها وزير التجارة مع الدول المجاورة لها، خاصة وأن بريطانيا ملتزمة بمبالغ مالية تقدر ب 38 مليار و 700 مليون جنيه استرليني ، منها مشاريع التزمت بانجازها ولم تحدث بعد، ومنها مساهمات في مشاريع تمتد لسنة 2020 (شبكات طرق وجسور ..) مما يتطلب ايجاد طرق فعالة للتسوية المالية.

7. خاتمة

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والذي وثق بتاريخ 31 جانفي 2020، كان أول خسارة في تاريخ الاتحاد الأوروبي بعد 47 عاما.

لقد قضت المملكة المتحدة عدة سنوات تفاوض حول شروط انفصالها من الاتحاد الأوروبي، إلا أنها ستبقى خاضعة لقانونه ومحكمة العدل الأوروبية حتى انتهاء المرحلة الانتقالية؛ هذه المرحلة قد تطرح أيضا العديد من السيناريوهات الجديدة والمحتملة فيما يخص العلاقات التجارية بين الطرفين، وهو الواقع الجديد الذي سيغير الهوية الأوروبية التي كانت إلى حد كبير نموذجا للاندماج الدولي الأكثر نجاحا على الاطلاق.

إن بريطانيا تأمل كثيرا في الاستفادة في من استفرادها باتخاذ القرارات الاقتصادية مع الدول التي ترى أنها تخدم مصالحها التجارية والاقتصادية دون تدخل شروط الاتحاد الأوروبي خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها لن تجد سهولة كبيرة للتعايش مع هذا الوضع الجديد، فهي ستكون في المستقبل أمام هوية جديدة تختلف تماما عن ما كانت عليه قبل وخلال الانضمام للاتحاد الأوروبي في ظل الانقسامات التي يشهدها الرأي العام البريطاني تجاه البركست من جهة ومع التساؤلات التي تثيرها اسكتلندا وايرلندا الشمالية التي تهدد كيانها كمملكة.

8. قائمة المراجع

المؤلفات:

1. علي عبد الفتاح أبو شرار. (2010). الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات. تأليف علي عبد الفتاح أبو شرار، *الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات* (المجلد 2). الأردن: دار المسيرة.
2. محمد صادق اسماعيل. (2018). ماذا تعرف عن البركست ؟ BREXIT. دار العربي للنشر.
3. هيبة غربي. (2018). تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي. برلين، ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

المقالات :

4. ايمان تمرابط. (جانفي, 2017). رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.
5. جمال قاسمية. (جانفي, 2019). العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نموذجا). *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسة*(15).
6. سارة قوراري. (2017). دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*(10).
7. صادق الركابي. (2019). تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الوضع الداخلي للمملكة المتحدة. *مؤسسة الحوار الانساني*. لندن.
8. عبد الوهاب رميدي. (2006-2007). *التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة –*. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر .
9. محمد علة. (01 04, 2018). الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.

مواقع الأنترنت:

10. BBC. (20 03, 2017). *بركسيت : ما الذي تعنيه المادة 50 من معاهدة لشبونة*. تم الاسترداد من http://www.bbc.com/arabic/word-39328654

11. eurostat database.(2019 ,06 12) . *https://ec.europa.eu/eurostat/data/database* . تم الاسترداد من eurostat your key to european statistics:https://ec.europa.eu/eurostat/data/database

12. Roland Freudenstein ،Eoin Dera و ،Aggelo Aggelos) .june, 2015 .(*brexit in focus: six ways it will fundamentally change the EU* , من ، 2019 30 07, تاريخ الاسترداد . https://www.martenscentre.eu/publications/brexit-six-ways-it-will-fundamentally-change-eu

13. Tim Oliver .(2016) .*a european union without the kingdom the geopolitics of british exit from the EU* ,12 2019 تاريخ الاسترداد . 02The london school of economics and political science: من ، https://medium.com/@lseideas/a-european-union-without-the-united-kingdom-the-geopolitics-of-a-british-exit-from-the-eu-6cd3c1a87e7c#.yv3pbz7gp

14. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (جوان , 2016). *تقدير موقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية*. (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المحرر) تاريخ الاسترداد 03 07, 2019، من www.dohainstitute.org

15. فهد عامر الأحمدي. (2002). *إمبراطورية اليورو*. تاريخ الاسترداد 28 07, 2019، من جريدة الرياض الالكترونية: http://www.alriyadh.com/29907

16. مرعب رولان. (تشرين الاول, 2016). *تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها*. تاريخ الاسترداد 31 جويلية , 2019، من مجلة الدفاع اللبناني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/

17. مركز الامارات للسياسات. (26 جوان, 2016). *التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي*. تاريخ الاسترداد 15 09, 2019، من مركز الامارات للسياسات: www.epc.ae

قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

Measuring the Impact of Foreign Direct Investment on Economic Diversification in Algeria during the Period 2000-2018

ميلود بوعبيد، جامعة الحاج لخضر- باتنة1، miloud.bouabid@univ-batna.dz

أمحمد بن البار، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، m'hamed.benelbar@uni-msila.dz

تاريخ الاستلام:2020/04/08 تاريخ القبول:2020/06/04 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وتم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج (ARDL) ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، وعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك ؛ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

تصنيف JEL : C22،P33.

Abstract: This study aimed to study This paper aimed to measuring the impact of foreign direct investment on economic diversification by using annual data in Algeria during 2000- 2018, we used the latest statistical methods have been modern in time series of estimation of the model (ARDL), The Most Important Findings of this study: is no equilibrium relationship between foreign direct investment and economic diversification in the long run, and the absence of a causal relationship between the two variables.

.**keyword**: : Economic diversification; FDI; Co-integration; ARDL

JEL classification code : C22, P33.

المؤلف المرسل: ميلود بوعبيد، miloud.bouabid@univ-batna.dz

1. مقدمة:

إن تنويع القاعدة الاقتصادية للدول النامية يبقى من الأهداف الرئيسية لعملية التنمية لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الاختلالات الكبيرة لاقتصاداتها الناجمة عن اعتمادها على الريع كمصدر وحيد للإيرادات وفي مقدمته النفط. ومعلوم أن تحقيق التنويع الاقتصادي وفي مصادر الدخل من بين الأهداف التي تسعى إلى بلوغه الدول النامية من خلال برامج التحرير الاقتصادي، وفتح مجالات الاستثمار أمام المستثمرين الأجانب.

واعتقادا من الجزائر بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سبيل لدعم تنوع اقتصادها، كون الاعتماد على قطاع المحروقات بوصفه مصدرا رئيسيا للدخل غير مجدي في المستقبل، نهجت الجزائر استراتيجية لتنويع ولتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال فتح عهد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انتهاج سياسة استثمارية جديدة تجلت أساسا في قوانين الاستثمار المختلفة والتي تحمل في طياتها عدّة إجراءات كانت تصب في مجملها في تهيئة مناخ استثمار محفز وملائم لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر.

إشكالية الدراسة:

من الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

1. ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
2. ما هي طبيعة العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ؟
3. كيف يتأثر مؤشر التنويع الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

لدراسة إشكالية الموضوع قمنا بوضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:

1. وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنويع الاقتصادي، خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر، بإتباع أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي القياسي لتبيان الأثر، وذلك على ضوء بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

1. إبراز العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
2. تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
3. إبراز دور الأساليب الكمية في دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري؛
- الإطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة (2000-2018).

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع نستخدم الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، وللوصول إلى نتائج من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، وسيتم الاستعانة ببرنامجE-views.10 لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

2. مفاهيم وعموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار). ولأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم. وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار،

حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم للشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع (خضر، 2004، صفحة 04).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمارا عابرا للحدود يقوم به مقيم في بلد ما (المستثمر المباشر) بهدف اكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة ما (مؤسسة الاستثمار المباشر) مقيمة في بلد آخر غير بلد المستثمر المباشر. وحسب هذا التعريف، فإن مصطلح المصلحة الدائمة يستلزم ضرورة وجود علاقة طويلة المدى، ينبغي على المستثمر المقيم امتلاك على الأقل 10 % من حقوق التصويت في مؤسسة مقيمة في بلد آخر (OECD, 2008, p. 17).

2.2.أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم يظل الاستثمار الأجنبي المباشر على صورته الكلاسيكية، بل ظهرت عدّة أشكال له، والتي كانت سببا في ارتفاع وتيرة الاستثمارات العالمية. وعلى هذا الأساس ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور استراتيجيات الأعمال وكيفية دخوله إلى الدولة المضيفة إلى نوعين هما: الاستثمارات الجديدة، واستثمارات الدمج والتملك.

- **الاستثمارات الجديدة Green field**: في هذا النوع من الاستثمارات، تقوم الشركة الأجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق فتح وحدة إنتاجية، أو عدة وحدات إنتاجية جديدة مملوكة بنسبة 100% من طرف الشركة الأم. ولا تقتصر الاستثمارات الجديدة على إنشاء وحدات الإنتاج فحسب، بل تمتد إلى وحدات التركيب، والبحث والتطوير، والتوزيع (Mouhoub, 2006, p. 9)

- **عمليات الدمج والتملك Acquisitions-Mergers**: كان النمط السائد قبل الحرب العالمية الثانية هو الاستثمارات الجديدة، ومع نهاية الحرب من جهة، ونمو الشركات الأمريكية من جهة أخرى، برزت أشكال جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل أبرز هذه الأشكال عمليات الدمج والتملك، وعرفت هذه الظاهرة توسعا لا مثيل لها لاسيما في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن تتم هذه العملية عن طريق اتفاق مباشر بين الأطراف، أو عن طريق المزاد العلني، أو من خلال شراء أسهم الشركة المحلية في السوق المالية (Hellman, 1974, p. 72).

3.2 . أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

قدرت التدفقات المالية الخارجية العالمية إلى الاقتصادات النامية بما مجموعه 1400مليار دولار في عام 2016 بعد أن كانت قد وصلت إلى أكثر 2000 مليار دولار في عام 2010 (UNCTAD, 2017, p. 8) . وتظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل التدفقات الأكبر والأقل تقلبا من بين جميع التدفقات المالية الخارجية إلى البلدان النامية مثلما يبرزه الشكل الآتي: (الأونكتاد، 2017، صفحة 9) .

الشكل 1: التمويل الإنمائي الخارجي للاقتصادات النامية خلال الفترة 2007-2015 (مليار دولار)

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2017، ص.9 .

ويقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان على اختلاف مستوياتها وهياكلها الإنتاجية من خلال تأثيراته على العديد من المتغيرات والمجالات الاقتصادية. وفيما يلي أبرز المكاسب والمنافع التي يمكن أن تعود

على اقتصادات الدول من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الاستثمار، 2019، صفحة 89).

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية، وخصوصا للاقتصادات التي تعاني من فجوات تمويلية بسبب ضعف الادخار المحلي وعدم قدرته على مسايرة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشروعات، لاسيما وأنه يعد بديلا أقل كلفة وعبئا مقارنة بالاستدانة الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصادات النامية.
- فتح المجال لدخول عدد كبير من المستثمرين من مختلف الدول، بما يؤدي لسد العجز في عنصر التنظيم الذي يقوم بدور محوري في عملية التنمية.
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع القاعدة الإنتاجية والخدمية الاقتصاد، وعدم الاعتماد على موارد محدودة للدخل.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير المزيد من فرص العمل ومواجهة تحديات البطالة، لاسيما في حالة الاستثمارات الجديدة Green Field.
- المساعدة في تحسين كفاءة عنصر العمل ورفع إنتاجيته من خلال تنمية وتدريب الكفاءات البشرية وتأهيلها.
- يسهم في حصول الدولة المستقبلة على التكنولوجيا الحديثة التي تعد أهم العناصر اللازمة لتسريع التنمية.
- تسويق الاقتصاد المحلي بشكل عام بمختلف قطاعاته وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية السلعية والخدمية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مؤشرات الأداء الخارجي الاقتصاد، ولا سيما ميزان المدفوعات والميزان التجاري، خاصة إذا ما تركزت الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير أو لتلبية الطلب المحلي من المنتجات والخدمات التي يتم استيرادها في وقت سابق.

3. ماهية التنويع الاقتصادي:

1.3. مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والتحول إلى تنويع القاعدة الصناعية والزراعية والخدمية، وخلق قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد سليم يحقق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

ويعرف كذلك على أنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة كمزايدة تشارك في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج أو تنويع مصادر الإيرادات، أو تنويع الأسواق الداخلية أو الخارجية (مكي و مرزوق عاطف لافي، 2017، صفحة 56).

2.3. أهمية التنويع الاقتصادي:

إن التنوع الاقتصادي يعد ضرورة لا بد منها في ظل الحاجة إلى تنوع الموارد الاقتصادية بعيدا عن النفط، وخاصة أن هذا القطاع أثبت عدم قدرته على تأسيس روابط أمامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى أو توظيف فرص عمل تتناسب مع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. لذا فإن هذا التنوع يعتبر مدخلا فاعلا لتعميق الفرص المتاحة أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية مع تزايد فرص القطاعات الأخرى من صناعية وتجارية وخدمية باعتبارها الركائز الأساسية لتوسيع الفرص المتاحة. ويؤدي التنوع الاقتصادي إلى مجموعة من الآثار أبرزها (ياسين و أحمد، 2017، الصفحات 378-379)

- التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي نتيجة الاعتماد على مورد واحد؛
- زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي؛
- تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقوية الروابط بينها؛
- استيعاب رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته.

3.3. مؤشر قياس التنويع الاقتصادي:

إن اكثر الصيغ شيوعاً في قياس التنوع الاقتصادي هو معامل هيرفندال–هيرشمان – Herfindahl Hirshman ، والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة او التركيب البنيوي تارة اخرى وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة. ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، إذ صمم أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات من القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين .كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير (محمدالخفاجي، 2018، صفحة 38).

ويعرف معامل هيرفندال – هيرشمان بالصيغة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن xi : تمثل قيمة المتغير في النشاط.

Ni تمثل عدد النشاطات.

X تمثل قيمة المتغير في كافة النشاطات.

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصفر ، أي ($0 < H > 1$) فإذا كانت قيمة المعامل تساوي واحد فإن التنويع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد مرتكزا على نشاط واحد فقط . أما إذا كانت قيمة المعامل تساوي صفراً فإن ذلك يؤشر على وجود تنوع تام في الاقتصاد. وعليه فإن القيم المنخفضة لمعامل هيرفندال تدل على القدرة العالية للاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على العدد الأكبر من القطاعات الاقتصادية وعلى العكس من ذلك في حالة القيم المرتفعة للمعامل.

4. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

شهدت التدفقات الاستثمارية الأجنبية منحنى تصاعديا ابتداء من سنة 2000 مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000، 2018)

(الوحدة: مليون دولار)

السنـــوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	280.1	1113.1	1065	638	882	1145.3	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8
السنـــوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2301.2	2580	1499.5	1696.9	1506.7	-584.4	1637	1232.3	1506.3	

Source: UNCTAD, World Investment Report 2019, http://unctad.org/wir or http://unctad.org/fdistatistics.

يتضح من خلال أرقام الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفع من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1113.1 مليون دولار عام 2001، وهو ما يعني نموًّا قدره أربع مرّات ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية ، بالإضافة إلى العقود المبرمة بين شركة سوناطراك والعديد من الشركات البترولية الأجنبية.

ورغم التراجع المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2002 إلى 1065 مليون دولار، إلا أن هذا الرقم يبقى الأكبر في دول شمال إفريقيا مما جعل الجزائر تحتل في تلك السنة المركز الأول على مستوى المغرب العربي والمركز الثالث إفريقيا. وشهدت تلك التدفقات عام 2003 انخفاضًا ثانيًا بنسبة 40 % مقارنة بسنة 2002، ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض المشاريع في قطاع الطاقة.

وشهد عام 2004 توسّعا للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم ليصل إلى 882 مليون دولار. وأهم أسباب هذا التوسع يعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، إلى جانب خوصصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD لصالح شركة هنكل HENKEL الألمانية. واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى

1888.2 مليون دولار عام 2006، وهذا يعود إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب بالخصوص، من خلال الاعتماد على هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم، يضاف إلى ذلك الإجراءات التسهيلية بموجب الأمر الصادر سنة 2006 والمتمم للأمر الصادر في 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات.

ويبدو أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالنظر إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الفترة 2008-2009، أين سجلت رقما قياسيا وصل إلى 2753.8 مليون دولار، وهو رقم لم تعرفه الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الاقتصاد العالمي. وقد استهدفت هذه التدفقات قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيتين اللتين قدّر حجم استثماراتهما بـ 1.436 مليار أورو.

وعرفت سنة 2012 انخفاضًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، حيث كانت التدفقات في حدود 1499.5 مليون دولار بعدما كانت 2580 مليون دولار عام 2011، وكان نتيجة لبداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب في أي مشروع في الجزائر بـ 49 % كحدّ أقصى مقابل 51 % من رأس مال الشركة لصالح الطرف الجزائري. بينما سجلت قفزة نوعية عام 2013 لتصل إلى1696.9مليون دولار، ويرجع ذلك إلى دخول العديد من الشركات الأجنبية السوق الجزائرية للاستثمار في قطاعات اقتصادية عدّة.

ولقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى 1506.7 مليار دولار عام 2014، لتسجل سقوطا حرًّا عام 2015 حيث بلغت -584.4 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول التي أثرت بشكل على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي نجم عنه تخوف لدى المستثمرين الأجانب من القيام بالاستثمار، بالإضافة إلى استمرار العمل بقاعدة 51/49 الذي انعكس سلبا على التدفقات الاستثمارية في الجزائر.

وعرفت سنة 2016 انتعاشا للتدفقات الاستثمارية في الجزائر لتبلغ 1637 مليون دولار، ويعزى ذلك للتحسن في السياسات الاستثمارية، والانتعاش الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي (UNCTAD, 2017, p. 46)، كما وضعت قانونا جديدا الاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للاستثمار. وعلى الرغم من الاستثمارات التي قامت بها

مجموعة الاتصالات الصينية "هواوي" والجنوب كورية "سامسونغ" التي فتحت مصنعها الاول في تركيب الهواتف النقالة في الجزائر، إلا أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر في سنة 2017 قد عرفت تراجعا إلى 1232.3 مليون دولار بنسبة 26 % مقارنة بسنة 2016 (UNCTAD, 2018, p. 57) . وارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر سنة 2018 بمجموع 1506.3 مليون دولار، وذلك بفضل الاستثمار في قطاعات النفط و الغاز والسيارات. وسجل قطاع السيارات، الذي ساهم في الارتفاع المحقق سنة 2018، الدخول في الخدمة لمصنع التركيب للمصنّع الصيني " BAIC INTERNATIONAL" والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار. (UNCTAD, 2019, p. 37) .

5. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018:

1.5. نموذج الدراسة

يمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي: $DI = f(FDI, u)$

$$DI = \beta_0 + \beta_1 FDI_{1i} + u_i$$

حيث أن:

DI: مؤشر التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز الصادرات)

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

u_i : الخطأ العشوائي.

β_0 : تمثل الحد الثابت، β_1 : تمثل معامل استجابة المتغير التابع للمتغير التفسيري.

2.5. اختبار استقرار بيانات الدراسة:

فيما يلي نتائج التطبيق العملي لاختبار الاستقرار من عدمه بالتطبيق على بيانات متغيرات الدراسة (مؤشر التنويع الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال الفترة 2000-2018. وقبل الشروع في تقدير النموذج ، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regressions) (Cadoret, Catherine , Franck, Nadine , & Steven , 2004, p. 319)، حيث يشير هذا

المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة R^2، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

ولاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة(unit root test) ، لديكي فوللر (BORBONNAIS & TERRAZA, 2004, pp. 378-379) (DickeyandFuller:1979(DF)) وديكي فوللر الموسع (ADF)، (Augmented Dickey-Fuller test)، واختبار فليب-بيرون(PP).

1.2.5. اختباري ديكي فوللر الموسع:

نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع(Augmented Dicky –Fuller,1981) واختبار فيلبس- بيرون (Phillips and Perron,1988) بالتطبيق على متغيري الدراسة.

الجدول 3: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيري الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		DI	FDI
With Constant	t-Statistic	-1.8571	-2.9430
	Prob.	***0.3432***	***0.0600***
		n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4921	-4.2525
	Prob.	***0.7938***	***0.0181***
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4380	-1.1740
	Prob.	***0.5102***	***0.2096***
		n0	n0
At First Difference			
		d(DI)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-4.7422	-6.3980
	Prob.	***0.0019***	***0.0001***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8065	-6.0670

	Prob.	***0.0071***	***0.0008***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8868	-6.5660
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***
		***	***
Notes:			
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant			
b: Lag Length based on SIC			
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

من خلال الجدول ، يتضح عدم سكون متغير التنويع الاقتصادي DI في المستوي، في حين وصل لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية1% و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول له in the 1st difference stationary، نستنتج من ذلك أن متغير التنويع الاقتصادي DI متكامل من الدرجة الأولى، أي CI~(1)، في حين سكون متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المستوي، نستنتج من ذلك أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI متكامل من الدرجة صفر أي CI~(0).

2.2.5. اختباري فيليبس- فيرون:

نتائج اختبار فيلبس- بيرون (Phillips and Perron,1988) بالتطبيق على متغيري الدراسة.

الجدول 4: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيري الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		DI	FDI
With Constant	t-Statistic	-1.8571	-3.0001
	Prob.	***0.3432***	***0.0539***
		n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4921	-4.2177
	Prob.	***0.7938***	***0.0193***
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4723	-0.7611
	Prob.	***0.4965***	***0.3724***

		n0	n0
At First Difference			
		d(DI)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-4.7422	-7.3828
	Prob.	***0.0019***	***0.0000***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8495	-6.9536
	Prob.	***0.0066***	***0.0002***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8868	-7.3626
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***
		***	***
Notes:			
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant			
b: Lag Length based on SIC			
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

من خلال الجدول ، يتضح عدم سكون متغير التنويع الاقتصادي DI في المستوي، في حين وصل لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية1% و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول له in the 1st difference stationary، نستنتج من ذلك أن متغير التنويع الاقتصادي DI متكامل من الدرجة الأولى، أي CI~(1)، في حين سكون متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المستوي، نستنتج من ذلك أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI متكامل من الدرجة صفر أي CI~(0).

3.5. اختبار استقرار بيانات الدراسة:

على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر أي(0)CI~ أو من الدرجة الأولى أي(1)CI~، أو متكاملة بشكل مشترك، فإنه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية(2)CI~. وتم التوصل إلى أن المتغيرين متكاملين من الدرجة الصفر والدرجة الأولى. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري النموذج.

1.3.5 . تحديد فترة الإبطاء المثلي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة(UECM):

لتحديد فترة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد،نستخدم ثلاثة من معايير اختيار فترة الإبطاء، وهذه المعايير هي: (FPE)،(LogL)،(LR)،(HQC)،(AIC)،(SBC)، (HQC) بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 5: نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج (UECM)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DI FDI						
Exogenous variables: C						
Date: 03/25/20 Time: 08:01						
Sample: 2000 2018						
Included observations: 15						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	18.67664	NA	0.000371	-2.223552	-2.129145	-2.224558
1	**27.78638**	**14.57559***	**0.000190***	**-2.904851***	**-2.621631***	**-2.907868***
2	29.64367	2.476380	0.000263	-2.619156	-2.147122	-2.624184
3	30.23805	0.634005	0.000460	-2.165073	-1.504226	-2.172112
4	33.87730	2.911405	0.000599	-2.116974	-1.267313	-2.126024
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

من خلال الجدول ، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي P=1 حسب المعايير المشار إليها، وبإجراء هذا الإبطاء، تم إجراء عدة محاولات للصياغة الرياضية لنتائج التقدير. ويلاحظ أن النموذج المستخدم هو(ARDL)(1,0)، والشكل رقم 2 والجدول رقم 6، يظهر التفوق النسبي للنموذج المختار من بين النماذج المختارة.

الشكل2 : التفوق النسبي لنموذج ARDL

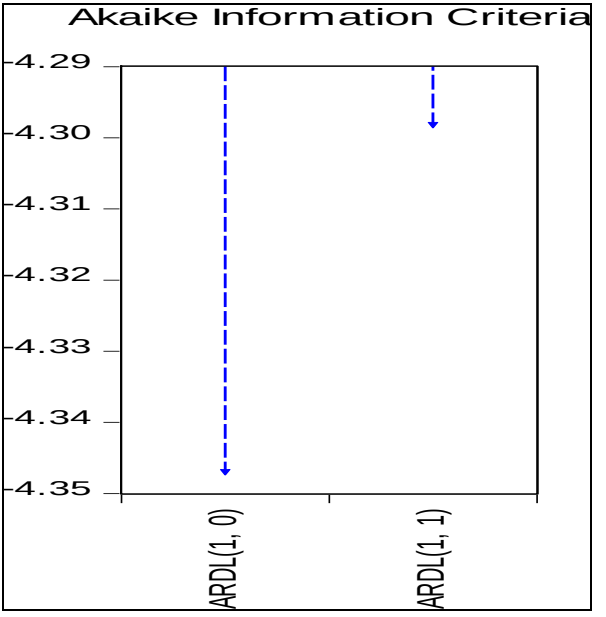

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

الجدول 6: نتائج أفضل نموذج حسب معيارAIC

Model Selection Criteria Table						
Dependent Variable: DI						
Date: 03/25/20 Time: 08:25						
Sample: 2000 2018						
Included observations: 18						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
2	42.122677	-4.346964	-4.198569	-4.326502	0.500038	ARDL(1, 0)
1	42.683393	-4.298155	-4.100294	-4.270873	0.496682	ARDL(1, 1)

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

2.3.5 . اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

لكي نؤكد التكامل المشترك أو العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نلجأ إلى استخدام منهج اختبار الحدود، ونتوصل إلى إحصائية (F) وتقارن مع الحدود العليا والدنيا لبيسران ، فإذا كانت إحصائية (F) اكبر من الحدود العليا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، أما إذا كانت إحصائية (F) اقل من الحدود الدنيا نقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة, وإذا كانت إحصائية (F) تقع بين الحدود العليا والدنيا لبيسران فالنتائج تكون غير محسومة.

ويوضح الجدول رقم 7 نتائج اختبار الحدود ويتبين أن قيمة (F) أقل من الحدود العليا لبيسران عند مستوى معنوية (1%، 2.5%،5%،10%) مما يؤكد على عدم وجود التكامل المشترك أو العلاقة طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه لا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول 7 : اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	1.137344	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

6. اختبار سببية جرانجر بين متغيري الدراسة:

في هذا الاختبار، نقوم بدراسة علاقة السببية بدءا من الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مؤشر التنويع الاقتصادي. في الجدول رقم 8 نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 5% وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب مؤشر التنويع الاقتصادي. بالنسبة للسببية من مؤشر التنويع الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، فان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F اكبر من 5% ، مما يعني أن مؤشر التنويع الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر. مما سبق يتبين أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين. وبالتالي

يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنويع الاقتصادي لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وهو ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا بأتباع أسلوب اختبار الحدود للتكامل المشترك. وتفسير ذلك هو أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب، يضاف إلى ذلك أن معظمها تتمركز في قطاعات محدودة على غرار قطاع المحروقات.

الجدول 8: اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 03/25/20 Time: 08:10			
Sample: 2000 2018			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FDI does not Granger Cause DI	18	0.99233	0.3350
DI does not Granger Cause FDI		2.93341	0.1074

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.

7. الخاتمة:

ركزت الدراسة في مجملها على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018. ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد علي استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Testing Approach to Cointegration المقترح من قبل Pesaran et al(2001)، ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)Approach، واختبار السببية.

وتوصلت هذه الدراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في الجزائر إلى جملة من النتائج، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- إن توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ينحصر في قطاعات محدودة جدًّا، على غرار قطاع المحروقات الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه. كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى.

– دل اختبار منهج الحدود علي عدم وجود تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنويع الاقتصادي، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وبالتالي لا يمكن المرور إلي نموذج تصحيح الخطأ لتبيان العلاقة قصيرة الأجل؛

– ودلت أيضا نتائج اختبار سببية جرانجر عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنويع الاقتصادي، ويعزى ذلك إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب، علاوة على ذلك فإن معظمها تتمركز في قطاعات محدودة على غرار قطاع المحروقات.

8. قائمة المراجع:

1.8 . المراجع العربية:

- أحمد جاسم محمد الخفاجي. (2018). التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد (114).
- الأونكتاد. (2017). تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار والاقتصاد الرقمي. نيويورك.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2019). تقرير مناخ الاستثمار لعام 2019. الكويت.
- حسن خضر. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا–. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- حمزة عباس مكي، و مرزوق عاطف لافي. (2017). التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية(31).
- فهد أيسر ياسين، و محمد أحمد. (2017). أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2003–2014. مجلة جامعة التنمية البشرية(3).

2.8 المراجع الأجنبية:

- BORBONNAIS, R., & TERRAZA, M. (2004). *L'Analyse des Séries Temporelles en Economie*. Paris: PUF.
- Cadoret, I., Catherine , B., Franck, M., Nadine , H., & Steven , T. (2004). *Econometrie Appliquée.* Bruxelles: Edition De Boeck.
- Hellman, R. (1974). *Puissances et Limites des Multinationles.* France: Mame.
- Mouhoub, E. m. (2006). *Mondialisation et Délocalisation des Entreprises.* Paris: Edition la Découverte.
- OECD. (2008). *Benchmark of Definition of FDI.* PARIS: OECD.
- UNCTAD. (2017). *World Investment Report 2017: Investment and the Digital Economy*. New York.
- UNCTAD. (2018). *World Investment Report 2018 : Investment and New Industrial Policies,*. New York.
- UNCTAD. (2019). *World Investment Report 2019: Special Economic Zones.* New York.

دراسة تأثير أبعاد جودة الخدمة السياحية على ترقية الوكالات السياحية الجزائرية (دراسة حالة الوكالات السياحية بوهران)

Study Of The Impact Of The Quality Of Tourism Service On The Promotion Of Algerian Tourism Agencies (Case Study Of Tourism Agencies In Oran)

مساوي مباركة، جامعة مستغانم،mebarkamoussaoui73@gmail.com

قارة ابتسام ، المركز الجامعي –غليزان، ibtissem.kara@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/30 تاريخ القبول:2019/12/10 تاريخ النشر :2020/06/29

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة بين أبعاد جودة الخدمة السياحية و ترقية المؤسسات السياحية الجزائرية، من خلال تحليل 60 استبانة، وزعت على الوكالات السياحية على مستوى ولاية وهران باستخدام برنامج SPSSالإصدار 20 الذي سمح لنا باختبار الفرضيات المقترحة والتي توصلنا من خلالها إلى وجود علاقة ارتباطية طردية و قوية بين كل بعد من أبعاد جودة الخدمة السياحية و ترقية الوكالات السياحية.

الكلمات المفتاحية: الجودة، الجودة الشاملة، الخدمة السياحية،أبعاد الجودة.

تصنيف jel: M310 ; L15

Abstract

The aim of this study is to clarify the relationship between the dimensions of the quality of tourism service and the promotion of Algerian tourism institutions, through the analysis of 60 resolutions, distributed at the level of The State of Oran using SPSS version 20 which allowed us to test the proposed hypotheses through which we found a strong and direct correlation between each dimension of the quality of the tourist service and the promotion of tourism agencies.

Keywords: quality, total quality, tourism service,dimensions of quality.

Jel classification : M310 ; L15

مساوي مباركة **mebarkamoussaoui73@gmail.com**

1. مقدمة:

لقد توسع مفهوم الجودة بتطبيقه على المؤسسات الخدمية بعدما كان يحتكر على الأنشطة الإنتاجية فقط، وأدت التغيرات السريعة والمتلاحقة إلى زيادة اهتمام المؤسسات بالجودة والتميز كسلاح استراتيجي للحصول على ميزات تنافسية تضمن بقاءها في السوق خاصة في ظل ما تعانيه المؤسسات السياحية الجزائرية خلال مزاولة نشاطاتها من منافسة قوية جعلتها تفكر كثيرا في إيجاد استراتيجيات لمواجهة هذا النوع من المنافسات.

من خلال هذه المقدمة ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين أبعاد جودة الخدمة السياحية و ترقية الوكالات السياحية الجزائرية؟

و من أجل الإلمام بكل جوانب الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة التالية:

- ✓ كيف تعرف أبعاد جودة الخدمة السياحية ؟
- ✓ هل هناك علاقة بين أبعاد جودة الخدمة السياحية و ترقية الوكالات السياحية ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تختلف الأبعاد التي يعتمد عليها موظفو الوكالات السياحية لولاية وهران في أهميتها عند تقديم آرائهم حول علاقة الترقية السياحية بأبعاد جودة الخدمة السياحية للوكالات.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط دالة احصائيا بين كل بعد من أبعاد جودة الخدمة السياحية و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران.

أهداف الدراسة:

1- محاولة التعرف على واقع المؤسسات السياحية الجزائرية و جودة خدماتها

2- توضيح العلاقة بين الجودة و ترقية الوكالات السياحية.

الدراسات السابقة:

1. عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ،(الجزائر)،2006، أكد الباحث في دراسته على ضرورة تحسين أداء النشاطات المصرفية و الرفع من جودة خدماتها ، فجودة الخدمة هي أساس ثقة العميل، و بالتالي تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بالتفوق على أداء مسؤولي بعض البنوك.
2. صالح عمرو كرامة، **أثر التسويق الداخلي وجودة الخدمات في رضا الزبائن، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف اليمنية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2006، حاول الباحث إبراز واقع تطبيق التسويق الداخلي في المصارف اليمنية، توصل الباحث خلال دراسته إلى أن سياسة التسويق الداخلي بكل مكوناته من دواعي تفكير جميع المؤسسات بما فيها المصارف و ذلك لضمان رضا العملاء الذي يعتبر خطوة مهمة للغاية، تنعكس مباشرة على المؤسسة المصرفية وبالتالي زيادة الأرباح.

2.الإطار النظري للجودة الشاملة:

1.2. مفاهيم متعلقة بالجودة:

للجودة معان كثيرة وقد يختلف مفهومها من شخص لآخر، و ليس بالضرورة أن تعني الأفضل أو الأحسن، فالجودة بالنسبة للمصمم تتعلق بالتوصل إلى المواصفات الغنية التي تمكنه من تصنيع المنتج على نحو يؤدي معه الغرض المنشود منه وبأقل كلفة ممكنة، أما بالنسبة

للمستهلك فإن الجودة تعني الشكل النهائي للمنتج وسعره ومدى الثقة به (**Reliability**) عند الاستعمال. (العالم، 2011، صفحة 27)

عرفت المنظمة الدولية للتقييس (**ISO**) الجودة بأنها " الدرجة التي تشبع فيها الحاجات والتوقعات الظاهرية والضمنية من خلال الخصائص الرئيسية المحددة مسبقا، وتؤكد على ضرورة تحديد تلك الحاجات والتوقعات وكيفيات إشباعها.(revans, 2003, p. 09)

كما يعرّف " قاموس أكسفورد الأمريكي " الجودة عل أنّها: " درجة أو مستوى من التمييز" (النعيمي، 2004، صفحة 31).

1.2.مفهوم إدارة الجودة الشاملة وأهميتها:

1.1.2.مفهوم إدارة الجودة الشاملة: سوف نتطرق إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة كمايلي:

عرفها johblonski على أنها:"شكل تعاوني لأداء الأعمال من خلال تحريك المواهب و القدرات لكل من العاملين والإدارة لتحسين الإنتاج و الجودة بشكل مستمر، مستخدمة فرق العمل من خلال المقومات الأساسية للنجاح في المؤسسة ". (عيشاوي، 2006، صفحة 09)

عرفها Tunks بأنها:" التزام وتعهد كل من الإدارة و العاملين بترشيد الأعمال بحيث تلبي بصورة متناسقة توقعات المستفيد أو ما يفوقها." (خضير، 2007، صفحة 31)

عرفها (Robbins & Coulter)على أنها:"فلسفة إدارية موجهة على أساس التحسين المستمر و الاستجابة لاحتياجات وتوقعات الزبون." (عبدالقادرالحوري، 2008، صفحة 150)

تعرفهاهيئة المواصفات البريطانية BSL أنها مجموعة الصفات و ملامح و خواص المنتج أو الخدمة التي تحمل نفسها عبء إرضاء الاحتياجات الملحة و الضرورية. (الربيعي، 2014، صفحة 20)

2.1.2.أهمية إدارة الجودة الشاملة: إن لإدارة الجودة الشاملة أهمية في المنظمات و تكمن هده الأهمية فيما يلي: (الرحمن، 2008، صفحة 178)

- زيادة الإنتاجية و تخفيض التكلفة؛
- تحقيق رضا العميل، وتقديم أحسن وأفضل المنتجات له؛
- تحسين عملية الاتصال بين مختلف المستويات، و زيادة الثقة بين الأفراد؛
- تمكين العاملين من القيام بعملية مراجعة وتقييم للأداء بشكل مستمر؛
- منهج شامل لتغيير بعيد عن النظام التقليدي المطبق في شكل إجراءات وقرارات.

3.الخدمة السياحية و أبعاد جودة الخدمة السياحية:

1.3. الخدمة السياحية و جودتها:

عرف (الطائي) **الخدمة السياحية** على أنّها "عبارة عن تشكيلة أو مزيج من الخدمات الملموسة وغير الملموسة المطروحة في السوق السياحي لغرض إشباع حاجات ورغبات السياح في لحظة جاهزيتها وتشتمل بالإضافة إلى الأشخاص الذين يقدمون الخدمات، الأماكن، النشاطات، والتسهيلات والقيم أو مزيجا مما سبق". (الطائي، 2003، صفحة 130)

تعرف منظمة السياحة العالمية الجودة السياحية بأنها " نتيجة لعملية تتضمن تلبية جميع احتياجات المستهلك ومتطلباته وتوقعاته المشروعة من المنتجات والخدمات بسعر مقبول، بحيث تكون مطابقة مع الشروط التعاقدية المتفق عليها ومحددات الجودة المشمولة بذلك، مثل السلامة والأمن والصحة والنظافة العامتين ، وسهولة الوصول ، والشفافية، والأصالة، وتجانس النشاط السياحي المعني مع بيئته البشرية والطبيعية ". (القاضي، 2004، صفحة 01).

حسب (Gronroos) فإن جودة الخدمة السياحية تمثل معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات الزبائن لهذه الخدمة، أو أنها الفرق بين توقعات الزبائن للخدمة وإدراكاتهم للأداء الفعلي لها.(morin, 1993, p. 78)

تعرف الخدمات السياحية على أنها: "مزيج من العناصر المادية والمعنوية، التي تهتم بتقديم المكونات الأساسية للعرض السياحي، بغرض إشباع حاجات ورغبات المستهلك في الميدان السياحي بمساهمة مجموعة من العناصر: النقل، الإطعام، الأنشطة الثقافية والأمن". (شليغم و جلولي، 2017، صفحة 197)

بناءا على ما سبق، و إذا كان لابد من قبول تعاريف محددة للجودة فإن التعريف القائد أي الذي يحدد الاتجاه و الهدف الذي تتبناه الإدارة العليا هو التعريف الذي يستند إلى وجهة نظر الزبون أي درجة التميز في الخدمة التي يشعر بها الزبون. (صالح، 2010، صفحة 92).

.2.3 أبعاد جودة الخدمة السياحية:

إن الأعمال التجريبية المنجزة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف (Zeithmal) و زملائه سنة 1985 و تلك المنجزة في فرنسا من طرف (Eiglier,Langeard) سنة 1987

سمحت بتطبيق عشر عوامل محددة لإدراكات جودة الخدمة و التي تم اكتشافها من طرف Parasuraman و آخرون و هي كالتالي: (مزيو، 2012، الصفحات 258-256)

1- المهارة (compétence): و تكون بامتلاك المؤسسة للمعرفة، الوسائل، المعارف التطبيقية(savoir faire)، و كل الطاقات اللازمة لتقديم الخدمة، و هذا الجانب يتعلق باحترافية المؤسسة و أفرادها الذين على اتصال مباشر بالعملاء؛

2- الموثوقية(الالتزام) Fiabilité:تعني أن أداء الخدمة يكون بشكل منتظم، و بمستوى ثابت في كل وقت و في أي مكان، و المؤسسة تعمل على الالتزام بوعودها التي قدمتها لعملائها؛

3- الاستجابة (Réactivité): أي الاستعداد للإجابة بشكل سريع، في أي وقت و في أي مكان لطلبات العملاء؛

4- إيصال الخدمة (Accessibilité): و يرتبط الأمر بالجانبين المادي و النفسي، و سهولة الوصول إلى مقدم الخدمة، و كذلك الاتصال السهل و المريح معه؛

5- التفهم(Compréhension): على المؤسسة فهم الحاجات الخاصة بالعميل و أن تحاول التأقلم قدر الإمكان معها؛

6- الاتصال (Communication): تحرص المؤسسة على إعلام عملائها بما يحتويه عرض خدماتها، و ذلك بلغة سهلة الفهم و ملائمة لكل فئة من العملاء؛

7- المصداقية(Crédibilité): سمعة المؤسسة، ضمان جانب الجدية و النزاهة؛

8- الأمان(Sécurité): بأن يكون العميل بعيدا عن المخاطر(مادية أم مالية أم معنوية)؛

9- اللباقة(Courtoisie): و يتعلق الأمر بلباقة مقدمي الخدمة و الاعتبار الذي يولونه للعملاء؛

10- الجانب الملموس(Tangibilité):إن الميزة الأساسية التي تميز الخدمة أنها غير ملموسة، و هذا الجانب يؤثر كثيرا في القدرة على إقناع العميل بها، لذلك تلجأ المؤسسة لإضافة ما هو ملموس لأنه يعتبر أكثر أمانا بالنسبة للعميل.

4.دراسة تأثير أبعاد جودة الخدمة السياحية على ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

1.4.الاجراءات المنهجية المعتمدة في تطبيق الدراسة الميدانية:

1.1.4 تحديد مجتمع الدراسة:

تم اختيار موظفي الوكالات السياحية لولاية وهران كمجتمع للدراسة.

1.1.4. 2 تحديد عينة الدراسة: تم الاقتصار في هذه الدراسة على موظفي 40 وكالة من الوكالات السياحية لولاية وهران.

3.1.4 تحديد حجم العينة:

تم توزيع 90 استبانة على موظفي الوكالات السياحية البالغ عددها 40 وكالة، حيث تم في الأخير استرداد 60 استبانة صالحة للاستعمال مع استبعاد 25 استبيان لعدم الجدية في الإجابة و عدم استرداد 05 استبيانات نظرا لانشغالات بعض الموظفين. (جدول رقم 01)

الجدول (1): يوضح عينة الدراسة موظفي الوكالات السياحية لولاية وهران

عدد الاستبانات	الموزعة	المستردة	المستردة غير الصالحة	المستردة الصالحة
المجموع	90	85	25	60
النسبة المئوية	%100	%94.44	%27.77	%66.66

المصدر: إعداد الباحثتين، اعتمادا على الاستبيان

2.4. أسلوب جمع البيانات و أدوات التحليل الاحصائي

1.2.4 **الاستبيان:** قمنا بتصميم استبيان البحث حسب فقرات نموذج SERVPERF المتعلقة بجودة الخدمة المدركة، وقد تم اختيار خمس أبعاد أساسية للجودة المتمثلة في الالتزام، الاستجابة، المهارة، الجمالية و المصداقية و هذا تناسبا مع طبيعة عمل الوكالات السياحية.

- **قياس ثبات الاستبيان:** بلغت قيمة معامل "ألفا كرونباخ" للاستبيان مستوى 0,612 و هي قيمة متواضعة ذات دلالة احصائية تمثل الحد الأدنى المقبول والتي تشير إلى درجة ثبات الإجابات عن الفقرات.
- **قياس صدق الاستبيان:** من خلال الجذر التربيعي لقيمة ثبات الاستبيان أي:

ألفا كرونباخ $=\sqrt{0,612}=0,78$ ، و هي قيمة مقبولة و من هنا تأكدنا من صلاحية أداة الدراسة وجاهزيتها للاستعمال في الدراسة الأساسية.

2.2.4 أدوات التحليل الإحصائي:

المتوسطات الحسابية لمعرفة درجة موافقة موظفي الوكالات السياحية على مساهمة كل بعد من أبعاد الجودة في تحقيق الترقية السياحية للوكالات، كما تم استخدام الانحراف المعياري لقياس درجة التشتت لقيم آراء الموظفين عن المتوسط الحسابي.

3.4. تحليل البيانات المتعلقة بآراء الموظفين حول أبعاد جودة الخدمة السياحية المساهمة في تحقيق ترقية الوكالات السياحية

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن 73.33 % من أفراد عينة الدراسة كانت درجة تقييمهم لترقية الوكالات السياحية عن طريق أبعاد جودة الخدمة السياحية كبيرة، و نسبة 25 % من أفراد عينة الدراسة كان مستوى تقييمهم حول الترقية بين المتوسط و المنخفض، بينما نسبة 1.67% من أفراد العينة فإن مستوى تقييمهم للترقية منخفض جدا، من خلال النسب المتحصل عليها نستنتج أن درجة الترقية بتوفر أبعاد جودة الخدمة السياحية هي فوق المتوسط أي (قريبة من العالية) و هذا ما يمكن تأكيده عن طريق المتوسط الحسابي الذي قدر بـ

3.8833 المنحصر ضمن المجال (3.5-4)، كما يدل عليه تدني قيمة الانحراف المعياري و الموضح في الجدول بقيمة 0.43631.

الجدول (2): التوزيع التكراري و النسبي لإجابات أفراد العينة تبعا لترقية الوكالات السياحية عن طريق الأبعاد الخمس لجودة الخدمة السياحية

درجة الترقية	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	1	2	3	4	5			
التكرار	1	6	9	24	20	60	3.8833	0.43631
النسبة المئوية	%1.67	%10	%15	%40	%33.33	%100		

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss

5.النتائج واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تختلف الأبعاد التي يعتمد عليها موظفو الوكالات السياحية لولاية وهران في أهميتها عند تقديم آرائهم حول علاقة الترقية السياحية بأبعاد جودة الخدمة السياحية للوكالات.

الجدول رقم (3): ترتيب أبعاد جودة الخدمة السياحية

الترتيب	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الجمالية	4.033	0.551	عالية
2	المهارة	3.787	0.671	قريبة من العالية
3	الاستجابة	3.722	0.791	قريبة من العالية

4	الالتزام	3.241	0.894	متوسطة
5	المصداقية	4.195	1.837	عالية

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss

يوضح الجدول أعلاه أن مؤشر الجمالية هو أكثر الأبعاد توفرا في الجودة السياحية للوكالات و ذلك بمتوسط حسابي قدره 4.033 و انحراف معياري 0.551، يأتي بعد ذلك مؤشر المهارة بمتوسط حسابي مقداره 3.787 و انحراف معياري 0.671 ،

أما مؤشر الاستجابة يأخذ المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.722 و انحراف معياري 0.791، يتصنف المتوسطين الحسابيين للمهارة و الاستجابة ضمن المجال (3.5-4) و هذا يدل على توفير مؤشري المهارة و الاستجابة بدرجة موافقة قريبة من العالية، و يأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة مؤشر الالتزام بمتوسط حسابي 3.241 و انحراف معياري 0.894 الذي يعكس درجة الموافقة المتوسطة من طرف أفراد عينة الدراسة على مساهمة هذا البعد في ترقية الوكالات السياحية.أما مؤشر المصداقية يأتي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره 4.195و انحراف معياري 1.837. من خلال النتائج المتحصل عليها يتضح أن المعايير التي يعتمد عليها موظفو وكالات السياحة و الأسفار لولاية وهران تختلف من حيث أهميتها عند تقييمهم لأبعاد جودة الخدمة السياحية، و منه نقول أن الفرضية الأولى **محققة الى حدما.**

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط دالة احصائيا بين كل بعد من أبعاد جودة الخدمة السياحية و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران والفرضيات التي سوف يتم اختبارها هي الفرضيات الصفرية المعبر عنها بالصيغ التالية:

$H_0$1: لا توجد علاقة ارتباط بين الالتزام و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

$H_0$2: لا توجد علاقة ارتباط بين الاستجابة و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

H_{03}: لا توجد علاقة ارتباط بين المهارة و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

H_{04}: لا توجد علاقة ارتباط بين الجمالية و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

H_{05}: لا توجد علاقة ارتباط بين المصداقية و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

من أجل تحليل و معرفة مدلولية الانحدار الخطي المتعدد، سوف نقوم بحساب معاملات النموذج لكل متغير مستقل على حدى، و حساب معاملات الارتباط و التحديد.

الجدول(4):نتائج اختبار الفرضيات على معاملات معادلة الانحدار الخطي المتعدد

المقدرات	المعاملات	تقدير المعاملات	قيمة الانحراف المعياري للمعاملات	$T=b_j \div s(b_j)$; $b_o \div S(bo)$	مستوى الدلالة T
الثابث	b_0	2.554	1.355	1.884	0.000
الالتزام	b_1	0.242	0.111	2.182	0.000
الاستجابة	b_2	0.063	0.075	0.842	0.000
المهارة	b_3	0.563	0.128	4.388	0.000
الجمالية	b_4	0.189	0.224	0.843	0.000
المصداقية	b_5	0.184	0.156	1.183	0.000

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss

اختبار H_{01}:لا توجد علاقة ارتباط بين الالتزام و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

لاختبار هذه الفرضية قمنا بدراسة العلاقة بين بعد الالتزام كمتغير مستقل و ترقية الوكالات السياحية كمتغير تابع حيث تحصلنا على النتائج التالية:

$\check{Y}_i = 0.242\ x_i1$

$R^{2\ =0.924}$

$R=0.961$

$T_{cal}=2.182$

$T_{tab}=0.340$

1- معامل الارتباط R:

R=96.10% معناه أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معيار الالتزام و ترقية الوكالات السياحية و هذا الارتباط طردي لأن قيمة R موجبة و قوي لأنه قريب من الـ 1 الصحيح، فكلما زادت جودة معيار الالتزام زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح.

2- معامل التحديد R^2:

$R^{2=92.40\%}$ تدل على أن معيار الالتزام يفسر حوالي 92.40 % من الاختلافات في الترقية و النسبة المتبقية 7.6% ترجع للأخطاء العشوائية.

3- اختبار احصائية ستودنتT:

بالاعتماد على الجدول رقم(4) سوف يتم اختبار معالم النموذج بصورة منفصلة على بعضها البعض حيث تمت صياغة فرضية العدم $H_0{}_1$ و الفرضية البديلة $H_1{}_1$ كما يلي:

أي لا توجد علاقة $H_o : B1=0_1$

أي توجد علاقة $B1: \ 0\neq H_1{}_1$

يتم رفض $H_0{}_1$ عند مستوى معنوية (α=5%) إذا كان $T_{cal} > T_{tab}$ ، وبما أن T^c =2.182 و هي أكبر من القيمة الجدولية المساوية لـ 0.340 فإننا نرفض $H_o{}_1$ و نقبل $H_1{}_1$ و التي تنص على وجود علاقة ارتباط دالة احصائيا بين معيار الالتزام و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران.

اختبار $H_0{}_2$: لا توجد علاقة ارتباط بين الاستجابة و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

لاختبار هذه الفرضية قمنا بدراسة العلاقة بين بعد الاستجابة كمتغير مستقل وترقية الوكالات السياحية كمتغير تابع حيث تحصلنا على النتائج التالية:

$\check{Y}_i = 0.063\ x_i\ 2$

$R^{2\ =0.864}$

$R=0.93$

$T_{cal}=0.842$

$T_{tab}=0.340$

1- معامل الارتباط R:

R=93% معناه أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معيار الاستجابة و ترقية الوكالات السياحية و هذا الارتباط طردي لأن قيمة R موجبة و قوي لأنه قريب من الـ 1 الصحيح، فكلما زادت جودة معيار الاستجابة زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح.

2- معامل التحديد R^2:

$R^{2=86.40\%}$ تدل على أن معيار الاستجابة يفسر حوالي86.40 % من الاختلافات في الترقية و النسبة المتبقية 13.60% ترجع للأخطاء العشوائية.

3- اختبار احصائية ستودنتT:

بالاعتماد على الجدول رقم(4) سوف يتم اختبار معالم النموذج بصورة منفصلة على بعضها البعض حيث تمت صياغة فرضية العدم $H_0{}_2$ و الفرضية البديلة $H_1{}_2$ كما يلي:

$H_0{}_2$: B1=0 أي لا توجد علاقة

$H_1{}_2$:B1≠0 أي توجد علاقة

يتم رفض $H_0{}_2$ عند مستوى معنوية (α=5%) إذا كان $T^c > T^t$

بما أن T^c =0.842 و هي أكبر من القيمة الجدولية المساوية لـ 0.340 فإننا نرفض $H_0{}_2$ و نقبل $H_1{}_2$ و التي تنص على وجود علاقة ارتباط دالة احصائيا بين معيارالاستجابة و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران.

اختبار $H_0{}_3$: لا توجد علاقة ارتباط بين المهارة و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

لاختبار هذه الفرضية قمنا بدراسة العلاقة بين بعد المهارة كمتغير مستقل و ترقية الوكالات السياحية كمتغير تابع حيث تحصلنا على النتائج التالية:

$\check{Y}_i = 0.563\ x_i\ 3$

$R^{2\ =0.750}$

$R=0.866$

$T_{cal}=4.388$

$T_{tab}=0.340$

1- معامل الارتباط R:

R=86.60% معناه أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معيار المهارة و ترقية الوكالات السياحية و هذا الارتباط طردي لأن قيمة R موجبة و قوي لأنه قريب من الـ 1 الصحيح، فكلما زادت جودة معيار المهارة زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح.

2- معامل التحديد R^2:

$R^{2=75\%}$ تدل على أن معيار **الاستجابة** يفسر حوالي 75 % من الاختلافات في الترقية و النسبة المتبقية 25% ترجع للأخطاء العشوائية.

3- اختبار احصائية ستودنتT:

بالاعتماد على الجدول رقم(4) سوف يتم اختبار معالم النموذج بصورة منفصلة على بعضها البعض تمت صياغة فرضية العدم $H_0{}_3$ و الفرضية البديلة $H_1{}_3$ كما يلي:

$H_o{}_3$: B1=0 أي لا توجد علاقة

$H_1{}_3$:B1≠0 أي توجد علاقة

يتم رفض $H_0{}_3$عند مستوى معنوية (α=5%) إذا كان $T^c > T^t$

بما أن T^c =4.388 و هي أكبر من القيمة الجدولية المساوية لـ 0.340 فإننا نرفض $H_o{}_3$ و نقبل $H_1{}_3$ و التي تنص على وجود علاقة ارتباط دالة احصائيا بين معيار المهارة و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران.

اختبار $H_0{}_4$: لا توجد علاقة ارتباط بين الجمالية و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

لاختبار هذه الفرضية قمنا بدراسة العلاقة بين بعد الجمالية كمتغير مستقل و ترقية الوكالات السياحية كمتغير تابع حيث تحصلنا على النتائج التالية:

$\check{Y}_i = 0.189\ x_i4$

$R^{2\ =0.883}$

$R=0.94$

$T_{cal}=0.840$

$T_{tab}=0.340$

1- معامل الارتباط R:

R=94% معناه أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معيار الجمالية و ترقية الوكالات السياحية و هذا الارتباط طردي لأن قيمة R موجبة و قوي لأنه قريب من الـ 1 الصحيح، فكلما زادت جودة معيار الجمالية زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح.

2- معامل التحديد R^2:

$R^{2=88.30\%}$ تدل على أن معيار الجمالية يفسر حوالي 88.30 % من الاختلافات في الترقية و النسبة المتبقية 11.70% ترجع للأخطاء العشوائية.

3- اختبار احصائية ستودنتT:

بالاعتماد على الجدول رقم(4) سوف يتم اختبار معالم النموذج بصورة منفصلة على بعضها البعض تمت صياغة فرضية العدم $H_0{}_4$ و الفرضية البديلة $H_1{}_4$ كما يلي:

$H_0{}_4$: B1=0 أي لا توجد علاقة

$H_1{}_4$:B1≠0 أي توجد علاقة

يتم رفض $H_0{}_4$ عند مستوى معنوية (α=5%) إذا كان $T^c > T^t$

بما أن T^c =0.840 و هي أكبر من القيمة الجدولية المساوية لـ 0.340 فإننا نرفض $H_0{}_4$ و نقبل $H_1{}_4$ و التي تنص على وجود علاقة ارتباط دالة احصائيا بين معيار الجمالية و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران.

اختبار $H_0{}_5$: لا توجد علاقة ارتباط بين المصداقية و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران

لاختبار هذه الفرضية قمنا بدراسة العلاقة بين بعد المصداقية كمتغير مستقل و ترقية الوكالات السياحية كمتغير تابع حيث تحصلنا على النتائج التالية:

$\check{Y}_i = 0.184\ x_i5$

$R^{2\ =0.976}$

$R=0.987$

$T_{cal}=1.183$

$T_{tab}=0.340$

1- معامل الارتباط R:

R=98.70% معناه أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معيار المصداقية و ترقية الوكالات السياحية و هذا الارتباط طردي لأن قيمة R موجبة و قوي لأنه قريب من الـ 1 الصحيح، فكلما زادت جودة معيار المصداقية زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح.

2- معامل التحديد R^2:

$R^{2=97.60\%}$ تدل على أن معيار المصداقية يفسر حوالي 97.60% من الاختلافات في الترقية و النسبة المتبقية2.4% ترجع للأخطاء العشوائية.

3- اختبار احصائية ستودنتT:

بالاعتماد على الجدول رقم(4) سوف يتم اختبار معالم النموذج بصورة منفصلة على بعضها البعض تمت صياغة فرضية العدم H_05 و الفرضية البديلة H_15 كما يلي:

H_05 : B1=0 أي لا توجد علاقة

H_15 :B1≠0 أي توجد علاقة

يتم رفض H_05 عند مستوى معنوية (α=5%) إذا كان $T^c > T^t$

بما أن T^c =1.183 و هي أكبر من القيمة الجدولية المساوية لـ 0.340 فإننا نرفض H_05 و نقبل H_15 و التي تنص على وجود علاقة ارتباط دالة احصائيا بين معيار المصداقية و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران.

من خلال النتائج المتحصل عليها يتضح أن هناك علاقة ارتباط دالة احصائيا بين كل بعد من أبعاد جودة الخدمة السياحية و ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران، ومنه نقول أن الفرضية الثالثة **صحيحة**.

6.الخاتمة:

من خلال اختبار الفرضيات توصلنا للنتائج التالية:

- ✓ مع زيادة اهتمام وكالات السياحة و الأسفار بالتطبيق الفعال لأبعاد جودة الخدمة السياحية تزيد درجة ترقيتها و العكس صحيح.
- ✓ تساهم البرامج التدريبية للموظفين على الحفاظ على مستوى الجودة المطلوب في كل مرة يتم تقديم فيها الخدمات السياحية؛
- ✓ وجود علاقة تأثير إحصائي لأبعاد جودة الخدمات السياحية على ترقية الوكالات السياحية لولاية وهران.
- ✓ مؤشر الجمالية هو أكثر الأبعاد توفرا في الجودة السياحية للوكالات.
- ✓ يوجد علاقة ارتباط قوية بين معيار الالتزام وترقية الوكالات السياحية، فكلما زادت جودة الالتزام زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح؛
- ✓ يوجد علاقة ارتباط قوية بين معيار الاستجابة و ترقية الوكالات السياحية، فكلما زادت جودة معيار الاستجابة زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح؛
- ✓ يوجد علاقة ارتباط قوية بين معيار المهارة و ترقية الوكالات السياحية، فكلما زادت جودة معيار المهارة زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح؛
- ✓ يوجد علاقة ارتباط قوية بين معيار الجمالية و ترقية الوكالات السياحية، فكلما زادت جودة معيار الجمالية زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح؛
- ✓ يوجد علاقة ارتباط قوية بين معيار المصداقية و ترقية الوكالات السياحية، فكلما زادت جودة معيار المصداقية زادت ترقية الوكالات السياحية و العكس صحيح.

التوصيات: بعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها نقدم الاقتراحات و التوصيات التالية:

- ✓ وجوب التحلي باللياقة الأدبية في التعامل مع العملاء، محليين كانوا أم أجانب، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بالاختيار الدقيق لأشخاص اعتمادا على معايير موضوعية.
- ✓ تصميم وتأكيد الجودة ونظام الجودة الشاملة وتبني معايير الإيزو للوصول إلى درجات ترقية عالية.
- ✓ الانفتاح على التجارب العالمية في مجال الجودة في الدول المتقدمة عموما و العربية خصوصا للاستفادة من تطبيقها و من أبرزها جوائز الجودة العالمية.
- ✓ وضع إستراتيجيات سياحية ترتكز على المنطق وتنبثق من واقع الجزائر وتنفتح على الثقافات السياحية في العالم تأخذ أحسنها وتترك أسوأها.

7.قائمة المراجع :

1) guy morin) .mars, .(analyse de la qualité dans les services touristiques, expérimentation d'un outil d'évaluation dans le cas d'un hôtel .*mémoire de MAITRISE EN GESTION DES PETITES ET MOYENNES ORGANISATION* ، chicoutimi ،canada: université de quebec. 1993.

2) james revans .*total quality: management, organization and strategy* .usa: u.s.a: south-western(2003) . .

3) احمد بن عيشاوي. معايير ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات الخدماتية. *مجلة الباحث* ، *04* (04)، 16-07. (2006).

4) ألفة مزيو. الجودة المدركة للخدمة. *مجلة الاقتصاديات المالية، البنكية وإدارة الأعمال* ، *1* (1)، 265-255. (2012).

5) بن عنتر عبد الرحمن.. إدارة الجودة الشاملة كتوجه تنافسي في المنظمات المعاصرة. *مجلة الباحث* ، الصفحات 183-175. (2008)

6) بوعبد الله صالح. قياس أبعاد جودة الخدمة (دراسة تطبيقية على بريد الجزائر). *مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير* ، *10* (10)، 108-89. (2010).

7) حميد عبد النبي الطائي. *مدخل للسياحة والسفر والطيران*. الاردن: الوراق. (2003).

8) سعد بن عبد الرحمن القاضي. الرؤية المستقبلية لنظم ضمان الجودة في السياحة. *ملتقى الجودة في صناعة السياحة*. أبها، المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للسياحة. (2004).

9) عناية محمد خضير. واقع معرفة وتطبيق إدارة الجودةالشاملة في مديريات التربية والتعليم الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها. نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين. (2007).

10) غنية شليغم، و رضا سيف الدين جلولي. التوجهات التسويقية الحديثة في إدارة السياحة ودورها في تطوير وتحسين أداء الخدمات السياحية: التسويق السياحي الإلكتروني نموذجا. *مجلة الجزائرية الأمن والتنمية ، 6* (1)، 207-191. (2017).

11) فالح عبدالقادرالحوري.. تشخيص واقع تطبيق إدارةالجودةالشاملة في المستشفيات الأردنية (دراسة ميدانية على عينة من المستشفيات الخاصة). *مجلة البصائر ، 12* (01)، الصفحات 182-141. (2008).

12) فتحي أحمد يحي العالم.. *نظام إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية (دراسة علمية تطبيقية)*. الاردن: دار اليازوري. (2011)

13) محمد عب العال النعيمي. *إدارةالجودة المعاصرة (مقدمة في إدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات*. الاردن: اليازوري. (2004).

14) محمود داود الربيعي. *إدارة الجودة الشاملة في التربية و التعليم*. لبنان: دار الكتب العلمية. (2014).

سياسة التوظيف بين التحديات والحلول " ولاية بسكرة أنموذجا "

Employment policy between challenges and solutions "Biskra state as a model"

خالد الوافي، جامعة الجزائر، khaled.louafi1@hotmail.fr

جوهرة أقطي، جامعة بسكرة، djouhara.agti@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2020/02/22 تاريخ القبول:2020/05/09 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص:

تعالج الدراسة موضوع التوظيف في ولاية بسكرة في الفترة 2014 إلى جوان 2019 من خلال تبيان واقعه في الولاية، فتم إبراز ذلك بواسطة إحصائيات وجداول مقدمة من الوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، كما تطرق الباحثان إلى بعض المقومات خاصة الاقتصادية منها والتي تشهد تنوع قد يساعد في طرح الكثير من عروض العمل في الولاية. بينت النتائج الدور الكبير الذي تلعبه الوكالة الولائية للتشغيل باعتبارها الطريق القانوني وحلقة الوصل بين المؤسسات وطالبي العمل، حيث أظهرت الإحصائيات أرقام مقبولة تقترب من الرضا.

الكلمات المفتاحية : توظيف؛ الوكالة الولائية للتشغيل؛ مقومات اقتصادية؛

تصنيف JEL : J08، J21

Abstract:

The Study addresses the issue of employment in the state of Biskra between 2014 to June 2019, by clarifying its reality in the state. This was highlighted by statistics provided by the state employment agency in Biskra. Also the researchers discussed some of the fundamentals, especially the economics ones, which record a diversity that may help in puting forth many job offers. The results indicated the effective role of the state employment agency as the legal path and link tool, according to what the statistics showed in term of acceptable numbers.

keyword: Employment; State employment agency; Economic fundamentals.

JEL classification code : J08, J21

المؤلف المرسل: د. جوهرة أقطي، djouhara07@yahoo.com

1. مقدمة:

بعد الإجراءات العديدة التي اتخذتها الجزائر من أجل ترقية التشغيل من خلال جملة من الآليات مثل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية للتشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، عرفت نسب التوظيف زيادة ملحوظة إذ تراجعت نسب البطالة خلال السنوات العشرة بعد هذه الإجراءات إلى أكثر من 20%، لكن بعيدا عن ما رمت إليه هذه البرامج من تشغيل ذاتي فإن إشكالية التوظيف أو التشغيل لا تزال مطروحة. إن عدم توفر الإحصائيات المستحدثة هو ما يعيق تقديم تحليل دقيق لسياسة التوظيف في بلد ما. لذلك سيتم من خلال هذه الدراسة التركيز على ولاية بسكرة.

تحاول الدراسة الحالية الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: كيف أثرت المقومات الاقتصادية والتشريعية في ولاية بسكرة في تعزيز سياسة التوظيف بالولاية؟

للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة سيتم عرض الإحصائيات المتعلقة بكل من عروض العمل المتوفرة وطلبات العمل والتنصيبات المحققة في الولاية سواء عن طريق الوكالة الولائية للتشغيل باعتبارها الطريق القانوني الأول نحو التوظيف، أو خارج هذا الجهاز، ثم يتم بعدها تناول أهم المقومات الاقتصادية في مختلف القطاعات مثل الفلاحة والسياحة والبناء التي تتوفر في ولاية بسكرة، كما سيتم أخيرا مناقشة عوائق ومن ثم الحلول المقترحة في مجال تطوير سياسة التوظيف في الولاية.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة الحالية إلى توضيح واقع التشغيل والتوظيف في ولاية بسكرة في السنوات الأخيرة، مع تسليط الضوء على أهم مقومات التشغيل في الولاية، ومن ثم تحليل تحديات التوظيف والحلول المناسبة بحسب المقومات التي تتوفر عليها الولاية.

- **الدراسات السابقة:**

أكدت دراسة (دحماني، 2013) من خلال تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بحجم الإنفاق الحكومي، وكذا استحواذ قطاع التجارة كالخدمات على أكثر من 50% من مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2000-2011.

ويرى الباحث أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في خلق مناصب الشغل (نمو بدون تشغيل)، وكذا غياب علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل خلال الفترة 1990-2010 بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم العمالة.

واهتم (جباري، 2015) بدراسة سياسة التشغيل التي اعتمدت عليها الجزائر خلال الفترة 2001-2012 من خلال دراسة سوق العمل وكذا وضعية التشغيل وترتيبات مكافحة البطالة بها، مع تبيان آثارها على واقع التنمية المستدامة/ من خلال تناول مختلف آليات وبرامج التشغيل في الجزائر وتحليل مدى ملاءمتها لمتطلبات الاستدامة. أكدت الدراسة أن القوى العاملة المشتغلة في الجزائر عرفت ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، أين انتقلت من أكثر من ستة ملايين مشتغل سنة 2001 إلى أكثر من عشرة ملايين مشتغل سنة 2012 من مجموع القوى النشطة اقتصاديا، وهذا بسبب برامج التشغيل المعتمدة خلال تلك الفترة، وكذا البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر منذ سنة 2001. كما أكدت الدراسة أن القطاع الخاص والمختلط في الجزائر يشغّل أكبر عدد من اليد العاملة على حساب القطاع العام. كما أن القطاع غير الرسمي في الجزائر، ساهم في التقليل من حدة البطالة والفقر، حيث أنه خلال الفترة من 2000-2007 ساهم في استحداث 150 ألف منصب شغل جديد كل عام، أي ما يعادل 45% من مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة.

حاول (العكايشي و الجناحي، 2016) تحليل تحديات التوظيف في العرق في الفترة ما بين 2003-2012، إذ أكد وجود العديد من هذه التحديات أهمها:عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي ومن ثم الاجتماعي والاقتصادي، غياب إستراتيجية وطنية شاملة للتوظيف، عدم إسهام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في رسم السياسات الاقتصادية، اعتمدا الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي وتراجع الأنشطة الأخرى المولدة لفرص العمل مع محدودية مساهمة المؤسسات الخاصة في خلق فرص العمل.

كما حاولت دراسة (Boateng & Ewusi, 2013) تحليل سياسة التوظيف في غانا من خلال تتبع الإحصائيات المتوفرة بين سنتي 2000 و 2010. توصلت الدراسة إلى أن معدل النمو السنوي للتوظيف في غانا خلال الفترة المذكورة مقدر بـ 3.27%، وأن أغلب المناصب المستحدثة كانت في القطاع غير الرسمي، قدمت الدراسة أهم تحديات التوظيف من جانب

العرض إذ تناولت قضية التشغيل في الأعمال الأقل نوعية التي تشغل أغلب نسب التوظيف في البلد، وأرجعت السبب إلى نقص المستوى التعليمي ونوعيته في غانا، إضافة إلى عدم التوافق بين مهارات الأفراد ووظائفهم أو حتى بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل. كما لم تهمل الدراسة تحديات التوظيف من جانب الطلب خاصة فيما يتعلق ببطئ النمو الاقتصادي في غانا وفشله للتحول نحو العمل اللائق، المربح، والمنتج، إذ يكثر عدد العمال في قطاعات التعدين والمالية والخدمات الأخرى مقارنة بقلة التوظيف في قطاعي الصناعة والزراعة.

ركزت دراسة (Card & Krueger, 1994) عن علاقة الأجر بالتوظيف. اعتمدت الدراسة على التوظيف في مجال الغذاء في كل من نيوجيرسي وبنسلفانيا وذلك سنة 1992، حيث تم مسح 410 مطعم للوجبات السرعة في نيوجيرسي وشرق بنسلفانيا قبل وبعد رفع الحد الأدنى للأجور. وتوصلت الدراسة أنه لا يوجد أي مؤشر إلى أن زيادة الحد الأدنى من الأجر يؤدي إلى زيادة نسبة التوظيف في نيوجيرسي وهي النتيجة التي يصعب تفسيرها، بينما زيادة الحد الأدنى للأجور أدى إلى زيادة التوظيف في مجال الغذاء في بنسلفانيا.

2. الإطار النظري للتوظيف:

1.2. تعريف سياسة التوظيف وأهدافها:

عرف المكتب الدولي للعمل (BIT) سياسة التشغيل على أنها "رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنه يشير إلى مجموعة من التدخلات متعددة الأبعاد والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المحددة للشغل في بلد معين" (جباري، 2015، صفحة 42).

وتمثل عملية التوظيف بالنسبة لأي منظمة وسيلة لملء المناصب الشاغرة من خلال تحديد الموارد البشرية المطلوبة، البحث عنها وجذبها، فحصها، المفاضلة بينها، ثم تعيين المناسب منها. ويعد التوظيف المباشر من المصادر الخارجية إحدى أهم أنواع التوظيف المتاح لدى المنظمات (Gusdorf, 2008).

يرى (العكايشي و الجناحي، 2016، صفحة 56) أن إتباع الدولة لسياسة معينة من التوظيف يحقق مجموعة من الأهداف هي:

– تعيين عاملين من ذوي المهارات.

– التأكد من أن العاملين المعنيين في الوظائف مؤهلين لتنفيذ الواجبات المكلفين بها من حيث التأهيل العلمي والمهني المناسب من خلال تقييم أداءهم.

– العمل على إجراءات توظيف عادلة وفعالة.

– تحدد قوانين وتشريعات العمل ولاسيما من الإطار القانوني، وتكون بيد الدولة.

– مشاركة جميع الأطراف في سياسة التوظيف كالدولة والبرلمان والأحزاب، والقطاع الخاص.

2.2. أنواع سياسة التوظيف:

تنقسم سياسة التوظيف إلى نوعين هما (جباري، 2015، صفحة 44):

سياسة التوظيف النشطة أو الإيجابية: وهي كل الإجراءات والسياسات التي تعمل على خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وعلى تكييف اليد العاملة بحسب حاجة الاقتصاد.

سياسة التوظيف السلبية: تعمل هذه السياسة حسب حاجة سوق العمل، والتخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة، ون بين الإجراءات المتبعة تعويضات البطالة والتقاعد المسبق.

3.2. الإجراءات الاقتصادية المشجعة لسياسة التوظيف:

لخصت (المهدي، 2007، الصفحات 138-140) الإجراءات الاقتصادية الداعمة لسياسة التوظيف وتوفير فرص العمل كما يلي:

أ. تنشيط جانب الطلب في سوق العمل.

ب. تحسين كفاءة جانب العرض: وتتضمن كل من التدريب والتعليم.

ج. تحسين خدمات التشغيل وتطوير نظم معلومات سوق العمل.

د. تقديم إعانات مالية للمتعطلين وأصحاب الأعمال والمؤسسات.

هـ. زيادة مرونة سوق العمل من خلال خفض القيود (مثل تخفيض تكاليف فصل العمالة غير الماهرة، تخفيض القيود المفروضة على عدد ساعات العمل...الخ).

و. الاستقرار الوظيفي: إذ تمثل عقود العمل المؤقتة سبب في عدم الاستقرار الوظيفي.

3. واقع التوظيف بولاية بسكرة حتى ماي 2019

من أجل الوقوف على واقع التوظيف بولاية بسكرة، يمكننا الاعتماد على الوكالة الولائية للتشغيل باعتبارها المسؤولة الأولى عن عمليات التوظيف بالولاية.

1.3. تقديم الوكالة الولائية للتشغيل :

أنشئت مديرية التشغيل الولائية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-50 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1422 الموافق 21 يناير لسنة 2002، يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية. وتكلف مديرية التشغيل بالمهام الآتية:

أ. في مجال ترقية التشغيل:

– تنفيذ سياسة ترقية التشغيل على المستوى المحلي ومساعدة الجماعات المحلية في إنجاز برامجها الهادفة إلى تنمية إمكانات التشغيل بها.

– دراسة جميع كيفيات تطوير سياسات ترقية التشغيل البديلة والملائمة لخصوصيات الولاية.

– التقييم المنتظم لحالة تنفيذ مختلف برامج ترقية التشغيل التي يبادر بها القطاع والقيام عند الاقتضاء بتكييفها الضروري. وتطوير هندسة التشغيل ووضع بنوك معطيات محلية تساعد على تنمية التشغيل.

– دراسة أو اقتراح التدابير الرامية إلى تقليص كلفة التشغيل وتوجيه مساعدات الدولة نحو توسيع فرص التشغيل. وتقييم برامج ترقية التشغيل وإثرائها وتعزيزها. والقيام بأي تحقيق أو دراسة ضرورية لتنمية البرامج البديلة الخاصة بترقية التشغيل، أو تكليف من يقوم بذلك.

ب. في مجال تنظيم التشغيل:

– تشجيع تنمية التشغيل عن طريق أعمال واقتراح تدابير تسمح بتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل بالاتصال مع الشركاء المعنيين.

– المساهمة بالاتصال مع المؤسسات المعنية في تعزيز التوافق بين السياسات العمومية الخاصة بالتشغيل وبالتكوين. وضع آليات المساعدة التقنية والاستشارة لمبادرات تنمية التشغيل المحلية. ومعرفة توجهات التشغيل على المستوى المحلي وتحديد القطاعات التي قد توفره.

– جمع كل المعطيات الإحصائية الخاصة بسوق العمل واستغلالها وتحليلها، وبهذه الصفة تجمع مديرية التشغيل في الولاية من جميع المؤسسات والمتدخلين في مجال التشغيل، كل المعلومات الضرورية لأداء أعمالها.

ج. في مجال المحافظة على التشغيل وحركة اليد العاملة :

– السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمحافظة على التشغيل.

– الحث على جميع المبادرات الهادفة إلى المحافظة على التشغيل وتشجيعها. تأطير التحرك الجغرافي والمهني لليد العاملة ومتابعة وتشجيع التعويض مابين الولايات وما بين القطاعات في نشاطات التوظيف قصد رفع مستوى تحقيق عروض التشغيل إلى أقصى حد.

– السهر على احترام وتطبيق التشريع والتنظيم في مجال توظيف الأجانب وإعداد بطاقات وحصائل دورية مرتبطة بها.

* بالإضافة إلى المهام المذكورة، تكلف مديرية التشغيل في الولاية بمتابعة نشاطات قطاع العمل والضمان الاجتماعي على المستوى المحلي، وجمع المعلومات المتعلقة بالقطاع، والسهر على تطبيق التوجيهات الواردة من الإدارة المركزية.

تضم مديرية التشغيل في الولاية خمس مصالح هي، مصلحة تنظيم التشغيل وتسيير سوق العمل، مصلحة الإحصائيات والتقييم والتلخيص، مصلحة الإدارة العامة والميزانية، ومصلحة ترقية التشغيل والإدماج المهني، حيث تشرف مديرية التشغيل بالولاية على تنفيذ جهاز المساعدة DAIP. ويوضح الجدول الموالي تركيبة الموارد البشرية بالوكالات عبر ولاية بسكرة:

الجدول رقم (01) : التركيبة البشرية للوكالات الولائية للتشغيل لولاية بسكرة

الوكالة	إطار سامي	إطار	عون تحكم	عون تنفيذ	المجموع
	العدد	العدد	العدد	العدد	
الوكالة الولائية للتشغيل بسكرة	06	06	03	03	18
الوكالة المحلية للتشغيل بسكرة	03	11	03	05	22
الوكالة المحلية للتشغيل أولاد جلال	05	06	04	03	18
الوكالة المحلية للتشغيل طولقة	04	32	03	02	12
وكالة المحلية للتشغيل زريبة الوادي	04	04	02	02	12

الوكالة المحلية للتشغيل القنطـرة	02	07	02	02	13
المجمـوع	24	37	17	17	95
المجموع الكلي	95				

المصدر : مصلحة الإعلام الآلي للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يبين الجدول رقم 01 التركيبة البشرية لمختلف الوكالات الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، حيث نلاحظ اعتماد الوكالات على الإطارات في التسيير بمعنى تعيين أفراد حاملي الشهادات الجامعية في مناصب تسييرية بمجموع 61 من 95 وهي نسبة لابأس بها، هدفها تحسين فعالية التوظيف والتماشي مع متطلباته .

د. **الاختصاص الإقليمي للوكالة الولائية للتشغيل :**

يمكن إيجاز الاختصاص الإقليمي للوكالة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02) : الاختصاص الإقليمي للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة

الوكالات	الدوائر	البلديات	العدد	
			الدوائر	البلديات
و المحلية للتشغيل بسكرة	بسكرة، سيدي عقبة، اورلال، مشونش.	بسكرة، الحاجب، سيدي عقبة، الحوش، شتمة، اورلال، اوماش، امليلي، مشونش	04	09
و المحلية للتشغيل أولاد جلال	اولاد جلال، سيدي خالد .	اولاد جلال، الدوسن، الشعيبة، سيدي خالد, البسباس، رأس الميعاد .	02	06
و المحلية للتشغيل طولقة	طولقة، اورلال، فوغالة .	طولقة، بوشقرون، برج بن عزوز، ليوة، امخادمة، لغروس، فوغالة، ليشانة .	03	07
و المحلية للتشغيل القنطرة	القنطرة، جمورة، لوطاية	القنطرة، ع زعطوط، جمورة، برانيس، لوطاية.	03	05
و المحلية للتشغيل زريبة الوادي	زريبة الوادي .	ز الوادي، مزيرعة، الفيض، خ سيدي ناجي، عين الناقة .	01	05
المجمـوع			**13**	**32**

المصدر : مصلحة الإعلام الآلي للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يوضح الجدول أعلاه جميع الدوائر والبلديات التي تتدرج تحت اختصاص الوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة ، حيث نلاحظ تواجد الوكالة في كل المناطق التي تشهد كثافة سكانية.

2.3. تطور سوق الشغل في ولاية خلال السنوات (2014 إلى جوان 2019):

يمكن تتبع تطور سوق الشغل في ولاية بسكرة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (03) : سوق الشغل في ولاية بسكرة خلال السنوات (2014 إلى جوان 2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	جوان 2019
عروض العمل	10686	10491	9611	8652	7658	3870
طالبي العمل	34783	38461	35179	36322	36542	13652
التنصيبات المحققة	7342	8223	7190	7036	6725	2522

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع عدد طالبي العمل، فيما شهدت عروض العمل المقدمة انخفاض متباين خلال سنوات 2014، 2015، 2016. وشهدت التنصيبات المحققة استقرار نوعا ما، وذلك راجع لاستفادة الولاية من عدة استثمارات اقتصادية خاصة في قطاعي الصناعة و الخدمات (وعاء الشقة لإنتاج الكهرباء، صناعة الإسمنت والأجور وصناعة الأغذية...الخ)، بينما سجلت أقل قيمة سنة 2019 بـ 2522، ويفسر ذلك للكساد الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي شهدته الجزائر في هذه الفترة.

3.3. وضعيـة سوق الشغل لولايـة بسكـرة: يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (04) : وضعيـة سوق الشغل لولايـة بسكـرة لسنتي 2018 و 2019

طلبات العمل المسجلة	طلبات العمل المتوفرة
سنة 2018 إلى غاية 30 جوان 2019	نهاية 2018
13652	25622
2522	التنصيبات خارج الجهاز إلى غاية 30 جوان 2019
136	التنصيبات في إطار عروض العمل المدعمة CTA لسنة 2019 (إلى غاية 30 جوان)
طلبات العمل المتوفرة إلى غاية 30 جوان 2019	
17718	

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يبين الجدول السابق الوضعية العامة لسوق الشغل لولاية بسكرة لسنة 2018 حتى جوان 2019، من خلال توضيح طلبات العمل المتوفرة سواء كانت كلاسيكية أو مدعمة، مقارنة مع طلبات العمل المسجلة في نفس الفترة حيث سجلت هذه الأخيرة 13652، بينما تم تعيين 2522 نظام قديم، و 136 تعيين في إطار عروض العمل المدعمة، فيما سجلت طلبات العمل المتوفرة الإجمالية 17718 إلى غاية جوان 2019 .

وفيما يلي توضيح لتوزيع الطلبات المسجلة حسب المستوى لسنة 2019:

الجدول رقم (05): توزيع طلبات التوظيف المسجلة لسنة 2019

الجنس / المستوى التأهيلي	النسبة	المجموع	أنثى	ذكر
بدون مستوي	%61	8335	1273	7062
حاملي شهادات التكوين المهني	%17	2374	455	1919
حاملي الشهادات الجامعية	%22	2943	1456	1487
المجموع	%100	13652	3184	10468

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يوضح الجدول أعلاه أن المجموع العام لطلبات التوظيف قدر بـ 10468 طلب مسجل كان بدون مستوى حصة الأسد بـ 8335 مسجل موزع على 7062 ذكر و 1273 إناث، ويفسر ذلك الخروج المبكر من مقاعد الدراسة لفئة كبيرة من المجتمع خاصة فئة الذكور من خلال توجهها إلى الحياة العملية، خاصة في مجال الحراسة والأعمال الشاقة، كما نلاحظ عدد الطلبات المسجلة لمستوى حاملي شهادات التكوين المهني لفئة الإناث قليلة ويفسر ذلك عزوف الإناث من التنقل إلى التكوين والاكتفاء بالمكوث بالمنزل، عكس حاملات الشهادات.

4.3. مقارنة عروض العمل مع التنصيبات المحققة: يوضحا الجدول الموالي:

الجدول رقم (06) : مقارنة التنصيبات مع عروض العمل

الفترة	عروض العمل	التنصيبات	نسبة الرضا
إلى غاية 30 جوان 2019	3870	2522	%65

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يبين الجدول رقم (06) مقارنة التنصيبات مع مجموع عروض العمل المقدمة، حيث بلغت هذه الأخيرة 3870 حتى جوان 2019، وقامت الوكالة بتنصيب 2522 في نفس الفترة ما حقق 65% نسبة رضا وهي نسبة مقبولة ومحفزة لتقديم مجهودات أكثر لتحقيق أكبر عدد من عروض العمل، من خلال تقوية الاقتصاد وتفعيل إستراتيجية أكثر دقة للتوظيف.

كما يعرض الجدول الموالي التنصيبات المحققة خارج الجهاز:

الجدول رقم (07) : توزيعات التنصيبات المحققة حسب مدة عقد العمل خارج الجهاز

المدة / الفترة	دائمة	مؤقتة	المجموع
إلى غاية 30 جوان 2019	09	2513	2522

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يبين الجدول السابق مجموع التنصيبات المحققة خارج الجهاز حسب مدة العقد، حيث نسجل 2522 تنصيب في سنة 2019 حتى جوان، كانت للتنصيبات المؤقتة الحصة الأكبر بـ 2513 ، بينما 9 خاصة بالتنصيبات الدائمة، ما يدل على أن جل التنصيبات خارج الجهاز تتم وفق النظام المؤقت، ويكون ذلك خاصة في المؤسسات الخاصة أو المختلطة.

5.3. عروض العمل والتنصيبات المحققة من سنة 2018 إلى 30 جوان 2019:

أ. **عروض العمل:** يوضح الجدول الموالي عروض العمل خلال سنتي 2018 و2019:

الجدول رقم (08): عروض العمل بين سنتي 2018 و 2019

القطاع القانوني / السنة	خاص أجنبي	خاص وطني	عمومي	المجموع
خلال سنة 2018	699	5848	1111	7658
إلى غاية 30 جوان 2019	175	3149	546	3870

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يمثل الجدول رقم (08) أرقام إحصائية حول عروض العمل المقدمة لسنة 2018 و 2019 حتى نهاية جوان حسب طبيعة المؤسسة، فنلاحظ أن أكبر حصة للعروض كانت في

المؤسسات الخاصة الوطنية أين سجلت 5845 عرض عمل سنة 2018 من أصل 7658، وهي نسبة مرتفعة وذلك راجع إلى بداية انطلاق في الخدمة لعدد كبير من المؤسسات الخاصة في ولاية بسكرة خاصة في المناطق الصناعية الجديدة، ونسجل نسبة منخفضة في الخاص الأجنبي لكل من السنتين، ويعود ذلك لاعتماد هذه المؤسسات الأجنبية على اليد العاملة الأجنبية خاصة الصينية أو الإفريقية، بينما سجل القطاع العمومي نسب حصص متوسطة، ويرجع ذلك لاكتفاء هذا القطاع بالعمالة، كما أن معظم المؤسسات العمومية لم تشهد أي تطوير أو توسيع .

ب. **التنصيبات:** يوضح الجدول الموالي تنصيبات العمل خلال سنتي 2018 و2019:

الجدول رقم (09) : التنصيبات خلال سنتي 2018 و 2019

القطاع القانوني / السنة	عمومي	خاص وطني	خاص أجنبي	دائم	مؤقت	ذكور	إناث	المجموع
سنة 2018	1007	5265	453	64	6661	5662	1063	6725
30 جوان 2019	293	2132	97	09	2513	2112	410	2522

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يبين الجدول رقم (09) التنصيبات المحققة لسنتي 2018 و 2019، حسب بعض المتغيرات كالطبيعة القانونية للمؤسسة والمدة الزمنية وطبيعة الجنس، حيث سجلت أعلى حصة تنصيب في القطاع الخاص الوطني بمجموع 5265 سنة 2018 من أصل 6725 تنصيب، قسمت بين 6661 مؤقت و 64 بنظام دائم ، كانت لحصة الذكور النصيب الأكبر بمجموع 5662 ذكور، ويرجع ذلك إلى عدم ميول الإناث للعمل في القطاع الخاص نظرا لعدة اعتبارات ثقافية واجتماعية عكس الرجال الذين يقصدون مثل هذه القطاعات رغبة في كسب الكثير من الأموال، وسجلت سنة 2019 حتى جوان حصص تنصيب أقل نوعا ما من سنة 2018.

6.3. التكوين بالموقع:

في الجدول الموالي يتم عرض عدد مناصب العمل بعد التكوين في مجموعة مؤسسات بولاية بسكرة:

الجدول رقم (10): التكوين بالموقع ثم التنصيب

المؤسسات	المناصب	المؤسسات	المناصب
Petrojet	32	General Electriqueb Epf Snc	13
Sarl Electro tharwat	3	Hyundai Engieering Co Ltd	11
Ciments lafarge souakri	18	Sarl Briquetrie Zibane	10
Cilas Spa	365	Cbmi Construction	7
Sarl Bisco Fruits	80	Sarl Quartz Btph	5
Spa Biskria Cimentrie	54	Sarl Sasko Industrie	3
Sarl Mbtm	17	Sarl Dong Myeong	2
Sarl Clinique Errazi	10	**Total**	621

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يوضح الجدول السابق جميع المؤسسات التي تنشط في ولاية بسكرة التي قامت بتنصيبات بعد تكوينات، وهي أحد الإستراتيجيات الهامة التي تعتمد التكوين قبل التعيين، وبالتالي خلق مناصب توظيف لها أكثر فعالية.

7.3. إجمالي التنصيبات المحققة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني وكذا خارج الجهاز ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 30 جوان 2019:

يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): التنصيبات المحققة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني وخارج الجهاز ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 30 جوان 2019

التنصيبات			
كلاسيكي	مدعم CTA	المساعدة والإدماج DAIP	**المجموع العام**
65131	4348	34172	**103651**

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019

يوضح الجدول رقم 12 جميع التنصيبات المحققة ابتداء من 2009 حتى جوان 2019 حيث بلغت مجموع التنصيبات 103651، كانت للتنصيبات الكلاسيكية الحصة الأكبر بـ 65131،

تليها تنصيبات الجهاز المساعد على الإدماج يتكفل بها القطاع الخاص بـ 34172، بينما حققت تنصيبات عقود العمل المدعمة 4348 تنصيب.

4. العوامل المساعدة في عملية التوظيف:

توجد العديد من العوامل المؤثرة والتي تساعد بشكل كبير في خلق مناصب شغل في الجزائر عموما وولاية بسكرة خصوصا سواء كانت دائمة أو مؤقتة، ومن بينها ما يأتي:

1.4. الوضع الاقتصادي:

تؤثر الظروف الاقتصادية بصفة مباشرة في عملية التوظيف، بحيث يساهم التطور الصناعي في توسيع نشاطات المؤسسات وإنتاجها (الشاوي، 1999، صفحة 12).

تتميز ولاية بسكرة بمجموعة من المقومات الاقتصادية التي تساعد في خلق مناصب الشغل، فهي مقومات تمثل تنوع اقتصادي قادر على طرح العديد من الوظائف وعلى جميع المستويات، فتعدد المصادر يتيح لوكالة التشغيل الكثير من الفرص السانحة للتوظيف كون الجانب الصناعي أو الفلاحي والخدماتي ميادين متنوعة وتحتاج إلى تنوع في اليد العاملة، وسنبين المقومات فيما سيأتي:

أ. **المقومات الصناعية لولاية بسكرة:**

تتمتع الولاية بنسيج صناعي متنوع وذلك لاحتوائها على 07 شركات عمومية و63 مؤسسة خاصة إضافة إلى 26 منجم ويتمثل النسيج الصناعي للولاية في صناعة المواد الغذائية وأعلاف الحيوانات، صناعة مواد البناء وصناعة الكابلات الكهربائية، صناعة الخشب والورق والطبع والصناعات اليدوية والحرفية كالنسيج والطرز. يشمل هذا القطاع مجموعة من المنتجات أهمها: الآجر الأحمر، صناعة الكوابل الكهربائية، الصناعات الغذائية، الدقيق، النسيج، الخشب والورق وصناعة مواد البناء والصناعة المختلفة إضافة إلى منتجات الصناعة التقليدية كالفخار (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية في ولاية بسكرة).

ب. **المقومات الفلاحية:**

تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة، فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع وبكرة المنتوج الفلاحي وتتمثل الثروة الفلاحية الأساسية بالولاية هي النخيل تتواجد غالبيتها في

منطقة الزاب الغربي(دوائر طولقة، فوغالة، أورلال) كما تختص الجهة الشرقية من الولاية(دوائر سيدي عقبة، زريبة الوادي) بالزارعات الحلقية (فول، بطيخ، طماطم...) أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة إلي المنتجات الفصلية بعض المنتجات الحمضية(مشمش، تفاح...) (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية في ولاية بسكرة).

ج. **المقومات السياحية:**

تعتبر ولاية بسكرة منطقة سياحية معروفة منذ القدم، لتوفرها علي الجذب السياحي من جهة وكذا كونها منطقة عبور من الشمال نحو الجنوب عبر بوابتها الجميلة المتمثلة في فج القنطرة من جهة أخرى، فبحكم هذا الموقع الجغرافي المتميز وتاريخها الحافل بالمآثر والمتنوع بتنوع الحضارات التي مرت على المنطقة، يضاف إليها المؤهلات السياحية التي تزخر بها، سواء تلك الطبيعية أو تلك المحدث من طرف الإنسان والتي تجسد تاريخ إنساني وحضاري هام (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية في ولاية بسكرة).

د. مقومات قطاع البناء والأشغال العمومية:

يحظى قطاع البناء والأشغال العمومية باهتمام كبير من طرف الدولة في السنوات الأخيرة بفضل المشايع المتنوعة (السكن وتوسيع شبكة الطرقات) مما جعله يتطلب يد عاملة وينصب عمال بنسبة 26% سنويا (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية في ولاية بسكرة).

مما سبق ومن خلال المقومات التي تزخر بها ولاية بسكرة، يمكن استخلاص النقاط الآتية:

– بفضل موقعها الإستراتيجي، تسعى ولاية بسكرة إلى تقوية نسيجها الصناعي، حيث تحوز على ثلاثة مناطق صناعية آخرها الشقة بأوماش والتي تحتوي على العديد من الشركات، الهدف من ذلك توفير مناصب الشغل، وخلق الثروة، ما يساعد سكان بلدية أوماش وما جاورها على الاستفادة من هذه المؤسسات وتوظيف أكبر عدد ممكن.

– بفضل تنوعها الثقافي ومناظرها الخلابة تستقطب الولاية عدد من السائحين المحليين والأجنبيين، غير أن ذلك يعتبر ضعيف جدا بالنظر للمقومات التي تحوزها الولاية في هذا المجال.

ويوضح الجدول الموالي طلبات التوظيف في مجموعة من القطاعات بالولاية:

جدول رقم (13): احتياجات التوظيف بمختلف القطاعات في ولاية بسكرة لسنة 2018

القطاع القانوني	الفلاحة	البناء و الأشغال	الصناعة	الخدمات	المجموع
مختلط	0%	0%	100%	0%	100%
خاص أجنبي	0%	75%	0%	25%	100%
خاص وطني	0%	22%	51%	27%	100%
عام	6%	12%	24%	58%	100%

المصدر : مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019.

يبين الجدول السابق المؤسسات التي قامت بالتعبير عن حاجتها في توظيف مستخدمين خلال 12 شهرا السابقة و القطاع المستفيد من التوظيف قطاع الصناعة بالدرجة الأولى وهذا لما تعرفه الولاية من نسيج صناعي متنوع تزخر به الولاية حيث يمس قطاع الصناعة مجموعة من المنتجات أهمها صناعة مواد البناء، الصناعات الغذائية، الدقيق، الطرز والنسيج والصناعات التقليدية والخشب والورق والطباعة، والولاية من ضمن الولايات التي استفادت من مشروع إنجاز منطقة صناعية ببلدية أماش بمساحة إجمالية قدرها بـ200 هكتار مخصصة لاستعاب المشاريع الاستثمارية على مستوى الولاية.

أما قطاع الخدمات الذي بدوره عزز بمشاريع تنموية خاصة في السياحة التي استفادت من عدة عمليات أهمها:

– عمليات تجديد وإعادة تهيئة المواقع السياحية القديمة كالقصور والمداشر التي تعد كنوزا تاريخية.

–إعداد مخطط ترقوي سياحي لكامل تراب الولاية.

– تهيئة الينابيع الحموية غير مستعملة المنتشرة عبر الولاية (دائرة القنطرة ودائرة بسكرة).

– بخصوص قطاع البناء والأشغال العمومية فهو يعرف تذبذب خاصة في الفترة الراهنة.

2.4. التقدم التكنولوجي:

إن التطور التكنولوجي الذي عرفته المؤسسات في شتى المجالات له تأثير كبير على عملية توظيف الموارد البشرية، حيث يشكل التطور التكنولوجي مجموعة من الصعوبات والتعقيدات التي من شأنها إعاقة عملية التوظيف أو العكس، لاسيما في الحصول على فرد

مؤهل للتحكم في هذه التكنولوجيا، لهذا على المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار هذا التطور على مستوى التكنولوجيا عند توجهها لعملية التوظيف، لأن إدخال التكنولوجيا واستخدام الآلات وإتباع طرق إنتاج متطورة تؤثر بطبيعة الحال على عدد ونوعية الوظائف المطلوبة (الباقي، 2002، صفحة 17).

3.4. التشريعات القانونية:

تؤثر القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة على سياسة إدارة الموارد البشرية، فمن خلال التشريعات القانونية تسطر المؤسسات سياساتها والإجراءات التي يتم بها توظيف الأفراد، فهي تتعلق بالسن، الجنس والجنسية، والتشريع الجزائري أعطى لعملية التوظيف مكانة هامة كونها تمس مباشرة في الحفاظ على السلم الاجتماعي، ووضع شروط خاصة لذلك، وهذا ما تؤكده المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 59/85 المؤرخ في 23 مارس 1985، لا يحق لأحد أن يوظف إلا إذا توفرت فيه شروط التوظيف. كما أكدت المادة 34 من هذا المرسوم أن عملية التوظيف تجرى حسب عدة طرق والمتمثلة في المسابقة على أساس الاختبارات، المسابقة على أساس الشهادات، والامتحانات والاختبارات المهنية.

4.4. المتغير الثقافي:

نجد أن ولاية بسكرة كغيرها من المدن الجزائرية والعربية تسودها مجموعة من القيم والعادات والتقاليد، هذه الأخيرة تؤثر على نشاطات ووظائف المؤسسة وكذا على عمليات التوظيف، حيث لما تقوم المؤسسة بطلب اليد العاملة يجب عليها أن تراعي وتحترم العادات والقيم السائدة في تلك المنطقة، فعلى سبيل المثال " في المجتمعات العربية تسودها بعض التقاليد كتخصص أعمال معينة بالرجال بدل النساء " وبالتالي هناك عوامل يجب أن تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار خاصة في تحديد سياستها التوظيفية (عقيلي، 2008، صفحة 283).

5. معوقات التوظيف في ولاية بسكرة: يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- نقص بعض الكفاءات المتخصصة في مجالات محددة.
- عدم توفر التخصصات المطلوبة بالقدر الكافي.
- نوع العمل غير محفز لإثبات الذات.
- التوظيف بالمحاباة والطرق غيرا لقانونية.

- اكتفاء المؤسسات بوضعها الحالي وامتناعها عن التطور أو التوسع.

6. الإجراءات المتخذة للتغلب على هذه المعوقات: يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- تحسين البرامج التعليمية وجعلها تتماشى مع متطلبات سوق التشغيل.
- زيادة ساعات العمل لتغطية العجز.
- تعليم الشباب وإكسابهم الخبرة اللازمة.
- تكوين داخلي فعّال للموظفين .

7. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما تم تحليل مجموعة من الإحصائيات المقدمة من الوكالة الولائية للتشغيل ببسكرة.

8. نتائج الدراسة:

من خلال الجداول والإحصائيات السابقة يمكن استنتاج عدة نقاط، نبرزها فيما يأتي:

– تقوم الوكالة الولائية للتشغيل بدور هام ومفصلي في عملية التوظيف.

– إشراف الوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة على معظم التنصيبات، مما يؤكد فعاليتها واعتمادها إستراتيجية واضحة للقضاء على البطالة وضمان عروض توظيف لأكبر عدد ممكن.

– تتوفر الولاية على فرص عمل معتبرة لمختلف الشرائح المتخصصين منهم أو غير ذلك، ولعل أكثر هذه الفرص تجتمع في القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية. لما يزخر به إقليم الولاية من مؤسسات صناعية وورشات البناء.

– تتوفر الولاية على إمكانات وموارد متنوعة، ما يمكنها من إقامة تنمية مستدامة تكون قادرة على القضاء على البطالة وتحقيق الرفاهية لمواطني الولاية، بفضل المناخ الصناعي والزراعي الذي يشجع على ذلك.

– وجود توظيف مستمر دليل على وجود إستراتيجية توظيف لمؤسسات قائمة أو خلق مؤسسات جديدة، ما يؤكد وجود تنمية في الولاية، وبالتالي المساهمة في التخفيف من الآفات الاجتماعية، خاصة البطالة.

– التركيز على القطاع الزراعي أكثر باعتبار الولاية قطب زراعي هام، إضافة إلى إمكانية توظيف عدد كبير من الأيدي العاملة دون مستوى تعليمي عالي.

9. الخـاتمــة:

في ظل الأزمات التي تعيشها البلاد في هذه الفترة، يتوجب علينا انتهاج سياسة توظيف فعالة تساهم في تقليل البطالة وتقريب عروض العمل الخاصة بالمؤسسات لشريحة كبيرة من المواطنين، من خلال الاعتناء أكثر بالمصالح المكلفة بعملية التوظيف وفي مقدمتها الوكالة الولائية للتشغيل، حيث تمثل الإطار القانوني لكل عمليات التوظيف، والابتعاد عن السوق غير المنظم أين تهضم حقوق الموظفين.

لا يمكن الاعتماد على القطاعات ذات القيمة أو المنتجة فقط، بل يجب أيضا ابتكار آليات وطرق تكون قادرة على تدعيم عروض العمل من خلال إدخال التكنولوجيا والرقمنة كالتجارة الإلكترونية ما يخلق الكثير من مناصب العمل وقد تكون هذه الأخيرة في المنازل فهي أعمال لا تستوجب هيكل ومباني بل أفكار ومعارف .

التوصيات:

– وضع بطاقية وطنية للبطالين، من خلال استعمال التكنولوجيا وفوائدها في التحري والبحث عن البطالين الحقيقيين.

– الاكتفاء بشغل وظيفة واحدة، والإكثار من خرجات المراقبة.

– البحث عن آليات أخرى للتشغيل والتخفيف من البطالة التي تعاني منها الولاية، بتشجيع الأعمال المنزلية ذات القيمة، خاصة لدى العائلات التي تعاني من الفقر.

– البحث عن مصادر أخرى للتوظيف غير التقليدية .

– استحداث طرق إبداعية للتوظيف تكون بمثابة حل للكثير من المشاكل التي تعترض التوظيف.

10.قائمة المراجع:

1. David Card و، Alan, B Krueger .(1994) .Minimum Wages and Employment .:*THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW, Vol 84, No 4* .
2. Myrna L. Gusdorf .(2008) .Recruitment and Selection: Hiring the Right Person .*Society for Human Resource Managemen*.

3. William Baah Boateng ،Kodwo Ewusi. (2013). Employment: Policies and Options, Ch 8 .*OPTIONS FOR GHANA'S ECONOMIC DEVELOPMENT* .GHANA: INSTITUTE OF STATISTICAL SOCIAL AND ECONOMIC RESEARCH (ISSER), UNIVERSITY OF GHANA.
4. شكري مدلس. (2018). آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين 2000-2014. *رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة* . الجزائر.
5. صاحب نعمة العكايشي، و رائد جواد كاظم الجناحي. (2016). سياسة التوظيف في العرق للفترة من (2003 إلى 2012) إشكاليات وتحديات. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 38* .
6. صلاح الدين عبد الباقي. (2002). *الإتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية*. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع.
7. صلاح الشاوي. (1999). *إدارة الأفراد العلاقات الإنسانية*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
8. عالية المهدي. (2007). *ظاهرة البطالة: الأزمة والعلاج*. بيروت: الأكادمية العربية للعلوم وآخرون الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد 4، الدار العربية للعلوم ناشرون.
9. عبد الرزاق جباري. (2015). آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012. *مذكرة غير منشورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطارة مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1* . الجزائر.
10. عمر وصفي عقيلي. (2008). *إدارة الموارد البشرية ، بعد استراتيجي ، ط1*. عمان ، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
11. محمد أدريوش دحماني. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل). *أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان* . الجزائر.
12. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية في ولاية بسكرة.
13. مصلحة الإحصاء للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019.
14. مصلحة الإعلام الآلي للوكالة الولائية للتشغيل لولاية بسكرة، 2019.

مزايا ومحددات تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات

Advantages and Determinants of applying environmental accounting in companies

سارة بوجمعة، جامعة محمد خيضر بسكرة، sara_boudjemaa1100@yahoo.fr

محمد رمزي جودي، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ramzi.djoudi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2020/04/07 تاريخ القبول:2020/05/27 تاريخ النشر :2020/06/29

الملخص: يتناول هذا البحث موضوع المحاسبة البيئية، حيث يهدف إلى التعريف بها وبيان كيفية قياس عناصرها المحاسبية والإفصاح عنهم في القوائم المالية، كما يهدف هذا البحث إلى إبراز مزايا ومحددات تطبيقها في الشركات. من خلال هذا البحث توصلنا إلى نتائج منها أن للمحاسبة البيئية مزايا منها أن بياناتها تساهم في تحسين جودة القوائم المالية، وتقييم الأداء البيئي وتحسينه. هذا البحث خلص إلى أن هناك محددات تعيق عملية تطبيق المحاسبة البيئية، لذا نقترح وضع حسابات خاصة بالمحاسبة البيئية، وإدراج قائمة مالية خاصة بالتقرير عن الأداء البيئي فقط.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة البيئية، الأداء البيئي، الإفصاح المحاسبي البيئي.

تصنيف **JEL: M41;M49;F64**

Abstract:

The purpose of this research paper is to deal with the subject of environmental accounting, so that it aims to introduce it and find out how to measure its accounting elements and show them in the financial statements, this research also aims to cast the light on the advantages and limitations of their application in companies. Through this research, we reached results, including that environmental accounting has advantages, including that its data contribute to improving the quality of financial statements, and assessing and improving environmental performance. This research concluded that there are limitations that stem the application of environmental accounting, so we suggest setting up special accounts for environmental accounting, and integrate a financial list for the report on environmental performance.

Key words: Environmental Accounting, Environmental Performance, Environmental Accounting Disclosure.

JEL classification code : M41;M49;F64.

المؤلف المرسل: جودي محمد رمزي، ramzi.djoudi@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تولي الشركات العديد من الشركات اهتمام كبير ببعدها البيئي ضمن نشاطها، وذلك لأسباب منها أن العديد من المنظمات والجمعيات تنادي بضرورة مراعاة الشركات لهذا البعد، وإدماجه ضمن نشاطها وأهدافها، إضافة إلى أن الشركات التي تؤمن فعلا بفلسفة الأعمال عليها أن تعلم بأن نشاطها لا يرتبط بتحقيق الربح فقط، بل المساهمة بشكل ايجابي في تحقيق حاجات المجتمع وبما يؤمن الحماية لها بنفس الوقت، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفي المحافظة على بيئتها سواء الداخلية أو الخارجية.

ضمن هذا تعمل الشركات على تطبيق كل ما من شأنه أن يساهم في تحسين بعدها البيئي، من ذلك دمج هذا المفهوم ضمن نشاطها بالدرجة الأولى، والعمل على اقتناء وإستخدام مواد أولية بطريقة عقلانية واقتنائها لأصول ليس لها آثار سلبية عليها وعلى محيطها وتخصيص مبالغ مالية للمساهمة في حماية المجتمع، وفي معالجة المشكلات التي تتسبب فيها، وبالمقابل تتحصل على مزايا وإيرادات ناتجة عن التزامها بالبعد البيئي، أو ناتجة عن تسويقها لمنتجات خضراء صديقة للبيئة يفضلها المستهلكون.

نتيجة لتبنيها للبعد البيئي تحتاج الشركات لمعرفة قيمة التدفقات المرتبطة به، وبهدف معرفة ذلك تعمل الشركات على تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية الذي يمكن من قياس قيمة العناصر المحاسبية البيئية والتقرير عنها ضمن مختلف قوائمها المالية لإستخدامها في اتخاذ العديد من القرارات، حيث أن هذه البيانات تساهم في تحقيق العديد من المزايا منها ما هو على المستوى الجزئي ومنها ما هو على المستوى الكلي، لذا يعمل المحاسبون على تطبيقها إلا أن هناك محددات تعيق عملية تطبيقها.

إشكالية البحث: ضمن هذا البحث سنجيب على السؤال التالي: ما هي المزايا التي يمكن أن تحققها الشركات من خلال تطبيقها للمحاسبة البيئية؟ وما هي محددات تطبيقها في الشركات؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- التعريف بالمحاسبة البيئية، وعرض أهمية المحاسبة البيئية و أهدافها؛
- تعريف العناصر المحاسبية البيئية وإبراز كيفية قياسها وطرق الإفصاح عنها؛
- عرض مزايا ومحددات تطبيق المحاسبة البيئية.

منهجية البحث: ضمن هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنقوم بالتعريف بالمحاسبة البيئية، عرض أهداف وأهمية هذا النوع من المحاسبة، كيفية قياس العناصر المحاسبية البيئية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية، مزايا ومحددات تطبيقها، وللإحاطة بهذا الموضوع اعتمدنا على الكتب والمجلات العلمية المحكمة وكذا على الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة: لإعداد هذا البحث تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة منها:

– دراسة بوحفص رواني(2018) المراجعة البيئية وسبل تطبيقها في الجزائر على ضوء التجارب الدولية. توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى نتائج منها: أن المؤسسة الاقتصادية تستعين بالمراجعة البيئية الداخلية وذلك لتقييم أدائها البيئي وإدارة مخاطرها الصحية والوقائية والبيئية وذلك من اجل استمرار التواجد في السوق.

– دراسة يحيى جمال اللولو، (2016)، مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العامة في قطاع غزة. توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى نتائج منها: عدم توفر الوعي البيئي لدى الإدارة العليا في الشركات الصناعية بالشكل الكافي لتطبيق محاسبة التكاليف البيئية.

– دراسة لعبيدي مهاوات(2015)، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي. توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى نتائج منها أن: وجود علاقة ارتباط بين أهمية الوعي لدى المسئولين بضرورة القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية.

– دراسة منى عبد الله حمد (2014)، أثر قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في رفع كفاءة الأداء البيئي، توصل الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى نتائج منها: أن المنشآت تقوم بقياس بعض التكاليف البيئية والإفصاح عنها، ولكن بشكل غير منفصل عن باقي التكاليف الأخرى.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أن هذه الدراسة تتناول المحاسبة البيئية بشكل عام، بمعنى الاهتمام بجميع العناصر المحاسبية ذات العلاقة بالبيئة، من خلال التطرق للأصول والخصوم والإيرادات والتكاليف البيئية، وكذا إبراز الهدف من التقرير عن هذه العناصر ضمن مختلف القوائم المالية، إضافة إلى مزايا ومحددات تطبيق هذه المحاسبة في الشركات.

2. المحاسبة البيئية مكوناتها ومستوياتها:

في البداية نشير إلى أن هناك تسميات أخرى لهذا النوع من المحاسبة، حيث تسمى بالمحاسبة الخضراء، والمحاسبة الايكولوجية، المحاسبة الاجتماعية...؛ بدأ الاهتمام بهذا النوع من المحاسبة نتيجة زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية، وكذا نتيجة لظهور القوانين التي تنادي بضرورة إهتمام الشركات بالبيئة، وتحمل الشركات لمبالغ مالية معتبر نتيجة مراعاتها الجانب البيئي، ضمن هذا تنادي العديد من الجهات بضرورة قياس التدفقات النقدية الخاصة بالبعد البيئي والتقرير عنها ضمن مختلف القوائم المالية.

1.2تعريف المحاسبة البيئية: تعرف المحاسبة البيئية على أنها:

- نظام لإنتاج معلومات عن الأداء البيئي للشركة تفيد أصحاب المصلحة باتخاذ القرارات، وأن هذه المحاسبة تعد استجابة مرضية لحاجة أصحاب المصلحة في الشركة إلى معلومات ذات بعد بيئي من ناحية، وتجاوبا مع آثار التشريعات على نشاط التنظيم من ناحية أخرى. (ابراهيم، 2013، صفحة 258)

- وبأنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات التي تتعلق بالأنشطة البيئية للشركات ذات التأثير البيئي إلى الأطراف المعنية والمجتمع بشكل يمكن من الرقابة عليها وتقويم أدائها البيئي. (سلمان، 2014، صفحة 438)

- كما تعرف بأنها عملية تحديد وقياس نقدي لقيمة الأضرار البيئية التي تسببها شركة معينة للبيئة المحيطة بها، نتيجة لعمليات التشغيل أو التصنيع التي تمارسها، أو نتيجة لقيامها بإنتاج سلعة تضر بالبيئة عند استهلاكها، ومن ثم القيام بعملية المعالجة المحاسبية لقيمة تلك الأضرار والإبلاغ عنها في القوائم المالية. (علي، صفحة 529)

- وفي تعريف آخر المحاسبة البيئية هي تحديد، وقياس، وتخصيص للتكاليف البيئية، سواء الداخلية أو الخارجية أو كليهما، بهدف توفير معلومات للمستخدمين الداخليين والخارجيين. (نجم، 2011، صفحة 11)

من التعاريف السابقة يمكن القول أن المحاسبة البيئية هي:

– نظام لتسجيل التدفقات النقدية التي تقوم بها الشركة والمرتبطة بالبعد البيئي؛

– نظام خدمي لقياس حجم التدفقات النقدية التي تتم بالشركة نتيجة لتبنيها البعد البيئي في نشاطها؛

– نظام للتقرير عن معلومات وبيانات ذات طابع بيئي يساعد الإدارة والأطراف المسؤولة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.

من خلال التعاريف السابقة كذلك نلاحظ أن جلها ركز على احد العناصر المحاسبية فقط وهي التكاليف، إلا أن المحاسبة البيئية تهتم بجميع العناصر المحاسبية الأخرى والمتمثلة في الاصول والخصوم وكذا الايرادات، بمعنى أن المحاسبة البيئية لا تهتم بالتكاليف فقط.

وضمن هذا فالمحاسبة البيئية هو ذلك النظام الذي يهتم بتقييد كل التدفقات النقدية التي تقوم بها الشركة والمرتبطة ببعدها البيئي، من أصول وخصوم وإيرادات وتكاليف، والتقرير عنها لكل من له علاقة واهتمام بالشركة لإستخدامها في اتخاذ مختلف القرارات المرتبط بالجانب البيئي.

2.2 مكونات المحاسبة البيئية: تتضمن المحاسبة البيئية كل ما يتعلق بالبيئة سواء من الناحية المالية، التدقيق، إعداد التقارير، المحاسبة الإدارية، الأصول والمنتجات والمواد الأولية وعناصر أخرى، وفيمايلي نتناول تعريف البعض منها: (يحي، 2016، الصفحات 31-32)

1.2.2 المحاسبة المالية البيئية: وهي أحد أساليب المحاسبة التي تهدف إلى الإفصاح عن البعد البيئي في القوائم المالية المنشورة في نهاية الفترة المالية.

2.2.2 المحاسبة الإدارية البيئية: وهي أحد أساليب المحاسبة الإدارية، حيث عرفت على أنها نظام معلومات مالي وإداري في آن واحد يقوم بتحديد المعلومات المتعلقة بالبيئة وجمعها وتقديرها وتحميلها، بهدف اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وتحسين الأداء البيئي والمالي للمؤسسة.

3.2.2 محاسبة التكاليف البيئية: ويتم التركيز في هذا الأسلوب من أساليب المحاسبة على التكاليف التي تنشأ نتيجة قياس ورقابة وتصحيح آثار الأنشطة الناتجة عن اتخاذ قرارات لها آثار سلبية على البيئة.

4.2.2 المحاسبة البيئية المحلية: يستخدم هذا المصطلح عاد للإشارة إلى عملية إعداد الحسابات على أساس البيانات المادية فقط دون الأساس النقدي، ويعبر ذلك عن نوع من أنواع المحاسبة البيئية التي تكرس على محاسبة الموارد الطبيعية على مستوى الإدارة المحلية بهدف تقييم دورة حياة الموجودات المادية.

5.2.2 محاسبة الموارد الطبيعية: عرف هذا المصطلح في المحاسبة بعد إدراج البعد البيئي في نظام الحسابات القومية، حيث تم التركيز فيه على الموجودات الطبيعية، وذلك بهدف الحصول على مؤشرات اقتصادية معدلة كما في مؤشرات الدخل القومي البيئي.

6.2.2 المراجعة البيئية: تعرف المراجعة البيئية على أنها مجموعة من الاجراءات يقوم بها المراجع للتأكد من مدى التزام الشركة بالبعد البيئي في نشاطها، وأن النشاط الذي تقوم به الشركة ليس له آثار سلبية على بيئتها.

7.2.2 الإفصاح البيئي: وهو الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع الشركات إعلام المجتمع بأطرافه المتعددة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضمون البيئي، وتعد القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك. (بن عمارة، 2011، صفحة 275)

3.2 مستويات تطبيق المحاسبة البيئية: يتم تطبيق المحاسبة البيئية على ثلاث مستويات، تتمثل هذه المستويات في: (الدوسري، 2011، الصفحات 25-26)

1.3.2 المحاسبة البيئية على مستوى الوطن: في هذا المستوى يتم التركيز على قياس التنمية المستدامة، إذ أن تفاقم المشكلات البيئية أدى إلى وجود حاجة لمؤشرات تختص بقياس الحالة الصحية ومعدلات النمو والتقدم الاقتصادي، مثل المفهوم المتعلق بقياس التنمية البشرية والحفاظ على مصادر رأس المال البشري والمادي والطبيعي، بإعتباره الضمان لاستمرار التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية، وقد انعكس هذا المفهوم على علم المحاسبة، ونتج عن المحاسبة الوطنية التي تتمثل في المؤشرات الخضراء أو المعدلة بيئيا مثل الدخل الوطني المعدل بيئيا أو الناتج الوطني المعدل بيئيا وهي مؤشرات أكثر موضوعية في الحكم على معدلات النمو وأداء الاقتصاديات المختلفة، وكذلك عند مقارنة أداء بعض الدول مع بعضها.

2.3.2 المحاسبة البيئية على المستوى القطاعي: أما في هذا المستوى فيتم التركيز على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة بناءا على مدى مراعاة هذه القطاعات للجوانب والاعتبارات البيئية، وخاصة تلك القطاعات التي تعمل على استنزاف الموارد البيئية، كقطاعات الصناعات النفطية التي تعد قطاعات تهدر رأس المال الطبيعي، مما يهدد استمرارية القطاع ومساهمته في التنمية.

3.3.2 المحاسبة البيئية على مستوى الشركة: يتم التركيز في هذا المستوى على الأطراف الخارجية والداخلية التي تهتم بمؤشرات قياس أداء الشركة، وتتمثل هذه الأطراف بالمقرضين والمستثمرين وإدارة الشركة، إذ أن الربح لم يعد مؤشرا على جودة الأداء، بل أصبح لزاما على الشركات تطوير الأنظمة المحاسبية المعمول بها لتصبح قادرة على التعامل مع القضايا البيئية، وذلك من خلال السير في اتجاهين الأول منهما هو اتجاه المحاسبة المالية والإدارية والتكاليف، والاتجاه الآخر يتم من خلال معالجة المعلومات المرتبطة بالبيئة من خلال نظام للمحاسبة البيئية الذي يطبق داخليا وخارجيا وعلى كافة المستويات.

نشير إلى أن الهيئات المهتمة بالبعد البيئي تولي أهمية كبيرة بالمحاسبة البيئية على مستوى الشركة، لإعتبارات منها أن الشركات الصناعية هي التي تزود المحاسبة على مستوى القطاع بكل المعلومات عن قيمة التدفقات البيئية للمواد الأولية المستهلكة، قيمة التأثيرات البيئية، قيمة الأصول البيئية وغيرها من العناصر المحاسبية الأخرى، وذلك كله من خلال النظام المحاسبي البيئي الذي يعمل على تقييد كل التدفقات النقدية والتقرير عنها.

3. دوافع الاهتمام بالمحاسبة البيئية: نتيجة للاهتمام المتزايد من طرف التنظيمات الحكومية والدولية والهيئات المهنية والأكاديمية بالبعد البيئي تم إدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام للمحاسبة، وقد تزايد الاهتمام بالمحاسبة البيئية نتيجة لعوامل ساهمت في وجودها وفي زيادة الاهتمام بها أهمها:

- الاهتمام الكبير للمنظمات الدولية بإدارة التنمية المستدامة وعلى سبيل المثال الهيئة العامة للأمم المتحدة، والتي نتج عنها عدة إصدارات تركزت حول تشجيع وتدعيم دور الأجهزة الحكومية في تطبيق نظم المحاسبة البيئية، وتحديد مفاهيم المحاسبة البيئية بالاضافة إلى وضع إجراءات لنظم المحاسبة البيئية؛ (السيد، 2005، الصفحات 40-41)

- الزيادة الكبيرة في النفقات البيئية سواء كانت نفقات رأسمالية أو نفقات تشغيلية والحاجة الماسة لقياس هذه النفقات والتقرير عنها؛

- ضرورة تضمين التقارير والقوائم المالية بالأنشطة البيئية، مما يؤدي إلى إضفاء الثقة في البيانات المحاسبية، إضافة إلى تلبية حاجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية، والإسهام في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي، والذي يفيد في

الحصول على المؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للمؤسسات؛ (يحي، 2016، صفحة 33)

– الحاجة المتزايدة للبيانات المالية الخاصة بالأداء البيئي من قبل مختلف الجهات كالحكومة، المستثمرين، المقرضين، البنوك، والمنظمات غير الحكومية لأن عدم توفر مثل هذه البيانات يساعد بعض الشركات غير الملتزمة على تلويث البيئة وإتلاف الموارد الطبيعية، (حمد، 2014، صفحة 37) هذا من جهة وكاستجابة للضغوطات المختلفة الممارسة على الشركات من جهة أخرى، حيث أظهر الكثير من أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين اهتماما متزايدا بالأداء البيئي، الأمر الذي ولد ضغوطا بيئية على الشركات.

– أن تطبيق المحاسبة البيئية ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها إعداد بيانات المبيعات والتكاليف الإجمالية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة مالية، مما يؤدي إلى متابعة إدارة الشركة لتطوير وتغيير تلك النفقات من مدة لأخرى واتخاذ القرارات التي من شأنها تحقق فعاليتها. (السيد، 2005، الصفحات 41–42)

4. أهمية المحاسبة البيئية وأهدافها:

1.4 أهمية المحاسبة البيئية: تكتسي المحاسبة البيئية أهمية بالغة جعلت الشركات تسعى جاهدة لتطبيقها، وإعداد تقارير وقوائم بيئية خاصة بها، تتمثل أهمية المحاسبة البيئية في:

– توفير بيانات محاسبية كمية مالية للعمليات والأنشطة البيئية مما يمكن أجهزة الدولة ونظمها من تحديد الالتزامات المالية اللازمة لتحقيق الإدارة المثلى للبيئة والتعبير عن الآثار السلبية والإيجابية للبيئة في شكل نقدي وإعادة تقويم إستراتيجية المحاسبة وممارسات الإدارة.

– تخفيض الضغوط البيئية الناتجة عن الإسراف المتسارع في استهلاك الموارد الطبيعية وذلك عن طريق إعداد بيانات محاسبية في شكل وحدات توضح كميات الموارد الناتجة والتي يمكن الحد من استخدامها بغرض تخفيض الضغوط على البيئة ومنع الأضرار التي تؤدي إلى تلوثها أو الحد منها.

– تقليل المخاطر البيئية على الشركات بسبب ردود الأفعال الرسمية والشعبية، مثل اتجاهات تخفيض استهلاك سلع معينة غير مرغوب بها قد ينجم عنها آثار سلبية على

المجتمع، وتشجيع أنشطة معينة أقل إضرارا وأكثر فائدة لحماية البيئة من التلوث. (الياسري فاضل، 2007، صفحة 481)

- تشجيع الشركة على إحداث تغير في العمليات الإنتاجية أو إعادة تصميم المنتجات وتصنيعها بطريقة لا تسبب أضرارا للبيئة. (علي، صفحة 529)

2.4 أهداف المحاسبة البيئية: أثبتت العديد من الدراسات أن وجود نظام للمحاسبة البيئية في المؤسسة يساعد المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف والتي من بينها:

- إعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة مالية، مما يؤدي إلى متابعة الشركة لتطوير هذه الايرادات والنفقات من فترة إلى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة، وإظهار المنافع التي حققتها الشركة خلال كل فترة، والناتجة عن تطبيق نظام الإدارة البيئية؛

- تصميم أشكال جديدة من النظم المحاسبية ونظم المعلومات ونظم التحكم المالية وغير المالية، لتشجيع عمل الإدارة البيئية. (جرموني، 2015، صفحة 51)

- إعداد تقارير التلوث البيئي على المستوى الكلي من أجل الحصول على المؤشرات التي تساعد في الرقابة ومتابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة والعمل على إجراء الدراسات اللازمة لتخفيضه وتوفير الإعتمادات المالية.

- تساعد الأجهزة التخطيطية في الدولة من خلال ما توافره تقارير المحاسبة من معلومات توضح الأرصدة المتاحة من الموارد الطبيعية من تاريخ معين مما يمكن الأجهزة من تخصيص هذه الموارد بين الاستعمالات المختلفة لتحقيق أكبر عائد ممكن. (سلمان، 2014، صفحة 439)

5. قياس العناصر المحاسبية البيئية والإفصاح عنها: من خلال نظام المحاسبة البيئية يقوم المحاسب بتسجيل العمليات التي قامت بها الشركة والمرتبطة بأدائها البيئي معتمدا في ذلك عناصر محاسبية بيئية خاصة بالإيرادات أو التكاليف أو الأصول أو الإلتزامات ثم التقرير عنها.

1.5 العناصر المحاسبية البيئية: تعرف هذه العناصر المحاسبية البيئية بـ:

1.1.5 التكاليف البيئية: أغلب الدراسات التي تم الاعتماد عليها، تم ملاحظة أن أغلبها تركز على التكاليف البيئية فقط دون التركيز على العناصر المحاسبية الأخرى، والسبب في

ذلك أن الشركات تعمل على إنفاق مبالغ مالية معتبرة في سبيل تحقيق بعدها البيئي، ضمن هذا تعرف التكاليف البيئية بأنها التكاليف التي تتعلق بالتدهور الفعلي أو المحتمل للموارد الطبيعية والبيئية الناشئ عن الأنشطة الاقتصادية. (ناصر و الخفاف، 2012، صفحة 70)

2.1.5 الإيرادات البيئية: تعرف الايرادات البيئية بأنها كل ما يعود على الشركة ذاتها من خلال القيام بالأنشطة لها آثار ايجابية على البيئية، تتمثل هذه الايرادات في:

- قيمة الزيادة في كمية المبيعات مقومة بسعر السوق والتي ترجع إلى زيادة الطلب على منتجات الشركة والناتجة عن الالتزام بإنتاج منتجات صديقة للبيئة؛
- قيمة التخفيض في تكاليف المواد الخام الناتجة عن استخدام مواد أقل ضررا بالبيئة، وكذلك التخفيض في تكاليف الطاقة نتيجة استخدام مصادر طاقة أقل تلوثا بيئيا؛
- قيمة التخفيض في علاج العاملين نتيجة الالتزام بأنشطة التوافق البيئي؛
- قيمة التخفيض في تكاليف التعويضات التي تتحملها الشركة نتيجة الحد من الانبعاث.

كما يضاف لها قيمة المزايا النقدية التي تتحصل عليها الشركة من طرف الجمعيات أو من طرف الدولة نتيجة التزامها بالبعد البيئي.

3.1.5 الأصول البيئية: وتسمى بالأصول الخضراء، فهي تتمثل في الموجودات التي تمتلكها الشركة من أجل المحافظة على البيئة ضمن برامجها البيئية الاختيارية، وتتمثل بالأجهزة والمعدات التي يوجدها الإنسان ضمن برامج حماية البيئة وتكون ثابتة أو متداولة. (الروانق و آخرون، 2019، صفحة 67) كما تعبر الأصول البيئية عن النفقات البيئية التي يتحقق الاستفادة منها لأكثر من فترة محاسبية واحدة، وكأمثلة على ذلك الآلات والمعدات البيئية، ونظم معالجة عناصر التلوث البيئي ووحدات معالجة وإعادة تدوير المخلفات الصلبة. (السيد، 2005، صفحة 53) نشير إلى أن هناك مفهوم آخر للأصول البيئية هي تلك الاصول الطبيعية وليست الإقتصادية، ولا يمكن استخدامها في العملية الإنتاجية مباشرة إلا بعد تأهيلها اصطناعيا.

4.1.5 الالتزامات البيئية: تعرف الالتزامات البيئية بأنها قيمة ما تتعهد وتلتزم الشركة بسداده في المستقبل لإصلاح ومعالجة الأضرار البيئية التي تسببت في حدوثها والناشئة عن عملياتها الصناعية والإنتاجية (نتيجة تلوث مياه الأنهار والبحار وعدم التزام تلك الشركات بمنع وتخفيض معدلات التلوث البيئي الناتجة عن أنشطتها). (السيد، 2005، صفحة 55)

يميز البعض بين المطلوب البيئي والمطلوب البيئي المحتمل من زاوية أن أولهما يمثل التزاما قانونيا يقع على ذمة الشركة نظير الماضي والآتي من عمليات إنتاج مادة معينة واستخدامها أو التخلص الفعلي والمزعم منها أو أنه ذلك الالتزام الذي ينجم عن ممارسة الشركة لأنشطة يترتب عليها آثار ضارة بالبيئة. أما ثانيهما فإنه التزام قانوني محتمل يقع على ذمة الشركة يتمثل في إنفاق مستقبلي نظير الآتي والمقبل من عمليات إنتاج مادة معينة أو استخدامها أو التخلص الفعلي والمزعم منها أو أن ذلك ينتج عن ممارسة الشركة لأنشطة يترتب عليها آثار ضارة بالبيئة. (جبار، 2011، صفحة 57)

2.5 قياس العناصر المحاسبية البيئية: يعرف القياس المحاسبي البيئي بأنه تحديد قيم لجميع عناصر التكاليف المتولدة عن التزام الشركة بمسؤوليات اجتماعية وبيئية معينة، سواء كان هذا الالتزام بمحض اختيارها أو قصرا بموجب القانون. (شحادة، 2010، صفحة 283)

اذا القياس المحاسبي البيئي هو التعبير عن الأحداث والمنافع البيئية للشركة في لحظة زمنية معينة بشكل كمي أو مالي، تقريبا تتم عملية القياس مثلما يتم قياس العناصر المحاسبية وفق المحاسبة المالية.

1.2.5 القياس المحاسبي للأصول البيئية: تعبر الأصول البيئية عن النفقات البيئية التي يتحقق الاستفادة منها لأكثر من فترة محاسبية واحدة، وكأمثلة على ذلك الآلات والمعدات البيئية، وحدات معالجة وإعادة تدوير المخلفات الصلبة. (السيد، 2005، صفحة 53).

إن عملية قياس تكلفة الأصول البيئية لا تختلف عن عملية قياس الأصول الثابتة، والتي تشمل نوعين من الأصول هما: (الياسري فاضل، 2007، صفحة 483)

أ. أصل يعتبر صالحا للاستخدام بمجرد شرائه ونقله إلى المكان المناسب للعمليات التشغيلية للشركة، ولذلك فإن تكلفته هي عبارة عن سعر شرائه وفقا لفاتورة الشراء مضافا إليها تكاليف النقل والتأمين والإعداد وغيرها.

ب. أصل عند شرائه ونقله إلى المكان المخصص له، فإنه يحتاج إلى النفقات الضرورية واللازمة لعملية تشغيله، وعليه فإن تكلفة هذا الأصل تكون شاملة لسعر الشراء مضافا إليها كافة النفقات اللازمة والضرورية لعملية التشغيل التي تعالج على أنها جزء من تكلفة الأصل مثل مصاريف النقل، ومصاريف التجريب، ومصاريف التجميع والتركيب والفحص وغيرها.

وإذا اعتبرنا الأصل البيئي كإضافة تحسينية لأصل ثابت آخر فهنا يعتبر جزءا من تكلفة الأصل الأخير ولا يعالج بمفرده كأصل مستقل بعد اعتبار الأصل البيئي أصل ثابت يضاف إلى أصول الشركة ويتم تكوين قسط اهتلاك له ويعتبر قسط الاهتلاك من تكاليف الفترة. (ابراهيم، 2013، صفحة 166)

أما بالنسبة للمخزونات التالف أو التقادم بيئيا، حيث قد يحدث تلف في المخزون نتيجة انتشار الانبعاثات البيئية داخل الشركة مما قد يؤثر على تغيير المكونات الرئيسية البيئية الفنية لوحدات المخزون، ما قد يجعلها غير صالحة للاستخدام أو قد تصبح متقادمة. ويتم قياس ذلك المخزون ومعالجته محاسبيا على اعتبار أنه خسائر بيئية تظهر في قائمة الدخل، ويتم تخفيض قيمة المخزون الظاهر بقائمة المركز المالي بتلك الخسائر البيئية. (السيد، 2005، صفحة 54)

2.2.5 المصروفات البيئية: وهي المصاريف التي تتحملها الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر والناتجة عن التزامها بالبعد البيئي. يتم قياس هذه المصاريف بالتكلفة الفعلية، ويتم تحميلها للفترة المحاسبية ذات الصلة المباشرة بها.

3.2.5 الالتزامات البيئية: الالتزامات البيئية هي قيمة ما تتعهد وتلتزم الشركة بسداده في المستقبل لإصلاح ومعالجة الأضرار البيئية التي تسببت في حدوثها.

نشير إلى أنه يمكن التمييز بين نوعين من الالتزامات، الالتزام البيئي الحالي والالتزام البيئي المحتمل، بالنسبة للالتزام البيئي الحالي فيقيم بقيمة تكاليف العناصر التي تقابله، أما الثاني فهو التزام قانوني محتمل مستقبلا، بالنسبة للالتزامات المستقبلية فيتم قياسها بالقيمة العادلة. (الهاشمي و آخرون، 2017، صفحة 1172)

4.2.5 الايرادات البيئية: تتضمن جميع إيرادات الشركة الناتجة عن أنشطتها التي تراعي البعد البيئي، تشمل الايرادات البيئية على عدد من البنود منها:الايرادات الناتجة عن بيع المخلفات؛ إيرادات التدوير للمنتجات المستهلكة؛ إيرادات إعادة تصنيع المخلفات؛ الجوائز والمكافئات الناتجة عن الالتزام بحماية البيئة.

6. أهداف الإفصاح المحاسبي البيئي:

يكتسب الإفصاح المحاسبي البيئي أهمية كبيرة بالنسبة للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة والذين يمثلون بالدرجة الأولى مستخدمي القوائم المالية للاعتماد عليها في اتخاذ

مختلف قراراتهم، خاصة تلك القرارات المرتبطة بالجانب البيئي، حيث في ظل ما يشهده محيط المؤسسة من تغيرات تطالب هذه الأطراف بالمزيد من الإفصاح عن مختلف المعلومات المحاسبية الخاصة بالأداء البيئي. (ايمن عبد الله، 2017، صفحة 139)

يعرف الإفصاح المحاسبي البيئي على أنه العملية التي بمقتضاها يتم عرض المعلومات الخاصة بالالتزامات البيئية والناتجة عن ممارسة الشركة لأنشطتها اليومية، وبيان مدى استجابة الشركة لهذه الالتزامات حتى يتمكن أصحاب المصالح المختلفة من الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء. (القيسي، 2011، صفحة 90)

إذا الإفصاح المحاسبي البيئي هو تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية بإضافة البعد البيئي لهذه للقوائم وتضمينها معلومات عن تأثير نشاط الشركة على البيئة المحيطة بها مثل المصاريف الرأسمالية والتشغيلية البيئية، والإصابات والأضرار التي يتعرض لها الأفراد والممتلكات، والعقوبات نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح في مجال البيئة، وكذا الايرادات والمزايا التي تحصلت عليها الشركة نتيجة التزامه بالبعد البيئي.

وعند القيام بعملية الإفصاح المحاسبي البيئي يتم الإختيار بين أحد الاتجاهين الأساسيين التاليين: (حنان، 2003، صفحة 274)

1.6 الاتجاه الأول: الدمج: يتم في هذا الاتجاه دمج معلومات المحاسبة البيئية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ويمكن تقسيم الصور التي تمثل هذا الاتجاه إلى ثلاث مجموعات هي: (ابراهيم، 2013، الصفحات 186-187)

- التقارير الوصفية: يمتاز هذا النوع من التقارير بالبساطة وسهولة الإعداد، حيث يتضمن سردا وصفيا للأنشطة التي قامت بها الشركة.

- التقارير التي تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع: ويرى رواد هذه الطريقة ضرورة إعداد مثل هذه التقارير بشكل دوري، وبشكل ينسجم مع القوائم المالية التي تعدها الشركة مما يوفر معلومات متكاملة لكافة الأطراف التي تحتاجها وبصورة توضح مدى تحمل الشركة لمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع.

– التقارير التي تفصح عن التكاليف البيئية فقط: وتعتبر هذه المجموعة من التقارير أكثر تحليلا من سابقتها للأنشطة البيئية التي تتضمن التكاليف البيئية فقط.

الاتجاه الثاني: الفصل: ويتم في هذا الاتجاه عرض معلومات المحاسبة البيئية في قوائم مستقلة مع الإبقاء على قوائم المحاسبة المالية في شكلها ومضمونها التقليدي.

2.6 أهداف الإفصاح البيئي: تهدف الشركة من خلال قيامها بالإفصاح البيئي إلى: (السيد، 2005، الصفحات 58–59)

– إعلام المساهمين بحجم الإنفاق على الانشطة البيئية ومدى تطور تلك الإنفاق من مدة إلى أخرى، مما قد يعكس صورة واضحة عن تحديد حجم المخاطر البيئية المستقبلية للشركة؛

– ترشيد الإنفاق البيئي ومعاونة الإدارة على اتخاذ القرارات الإدارية لتحقيق التوازن بين الاداء الاقتصادي والإداري والاجتماعي والبيئي؛

– تمكين الجهات والأجهزة الخارجية التي تقوم بالرقابة على الانشطة البيئية من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من متابعة الاداء البيئي للشركات المختلفة أو تقييم الالتزامات البيئية المؤثرة على مركزها المالي الحالي والمستقبلي؛

– أن للبيانات المحاسبية البيئية والايكولوجية آثار على المستثمرين وقراراتهم المرتبطة بأسهم الشركات في البورصة، من هنا يتعين الإفصاح عن تلك المعلومات.

7. مزايا المحاسبة البيئية ومحددات تطبيقها:

1.7 مزايا تطبيق المحاسبة البيئية: يساهم تطبيق الشركات للمحاسبة البيئية في تحقيق العديد من المزايا منها:

1.1.7 تحقيق جودة القوائم المالية: لتحقيق جودة القوائم المالية يجب أن تتصف هذه الأخيرة بمجموعة من الخصائص الضرورية المطلوبة من قبل المستفيدين في الحالة التي تستخدم فيها والتي تجعل منها ملائمة لحاجات مختلف المستفيدين، (الطائي و رأفت، 2012، صفحة 147)، فالمنفعة المرجوة من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تتحقق شرط توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملاءمة والثقة أو إمكانية الاعتماد على المعلومات، وإذا فقدت المعلومات أيا من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين. (رضوان، 2006، صفحة 199) وبهدف تحقيق هذه الجودة يعمل

المحاسبين على تضمين القوائم المالية كل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تساهم في اتخاذ مختلف القرارات.

إن وجود نظام للمحاسبة البيئية في المؤسسة يسمح بتوفير بيانات عن مختلف التكاليف البيئية التي أنفقتها المؤسسة والإيرادات التي تحصلت عليها من خلال مراعاتها للجانب البيئي في نشاطها، كذلك قيمة الاصول البيئية التي تم اقتنائها وقيمة الديون التي تحملتها المؤسسة والناتجة عن الالتزام بالبعد البيئي، بمعنى أن هذه المحاسبة توفر بيانات إضافية وتوضيحية عن قيمة التدفقات الحاصلة في المؤسسة والمتعلقة بالجانب البيئي، أي توفير هذه البيانات سيساهم في تحقيق جودة القوائم المالية.

2.1.7 تقييم الأداء البيئي و تحسينه: يعرف الاداء البيئي على أنه كل النشاطات التي تقوم بها الشركة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاطات الشركة الإنتاجية أو الخدمية أو التخفيف منها (حمد، 2014، صفحة 18).

تعمل العديد من الشركات على تحسين أدائها البيئي بهدف تحقيق مزايا، وبهدف تحسين أدائها البيئي تعمل الشركات على تقييمه، تعتبر عملية التقييم بمثابة أسلوب يهدف إلى تحديد وقياس وتحليل وتتبع تكاليف ومنافع الأنشطة والبرامج البيئية التي تقوم بها الشركات لحماية البيئة من أضرار نشاطها، وذلك في ضوء مجموعة من الأهداف والمتطلبات والمعايير والمؤشرات البيئية بهدف دعم وترشيد القرارات المختلفة بشأن تحسين وتطوير أدائها البيئي بالإضافة إلى خدمة أهداف الأطراف أصحاب المصالح. (لعبيدي، 2015، صفحة 126)

ولتقييم أدائها البيئي تعتمد الشركة في ذلك على مجموعة من البيانات والمعلومات التي تتحصل عليها من مختلف مصالحها والتي من بينها مصلحة المحاسبة والمالية، حيث توفر هذه المصلحة من خلال النظام المحاسبي البيئي تقارير تتضمن بيانات خاصة بقيمة المقتنيات من الأصول التي لها آثار ايجابية على البيئة، وكذا قيمة المصاريف السنوية التي تنفق بهدف إصلاح الأضرار التي ساهمت فيها الشركة، كما توفر هذه المحاسبة بيانات بقيمة زيادات الايرادات التي تحصلت عليها الشركة من خلال مراعاة الجانب البيئي، كذلك قيمة الهدايا والجوائز التي تحصلت عليها الشركة من خلال تقديمها لمنتجات صديقة للبيئة.

3.1.7 المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: تعرف التنمية المستدامة بأنها صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية المورد لرفاهية الأجيال التالية (سمير، 2017، صفحة 76). وقد ظهر هذا المفهوم نتيجة الإستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية من طرف الدول والشركات من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة ما تنتجه هذه الشركات من ملوثات ونفايات صلبة تؤثر بشكل مباشر في البيئة، لذا ظهرت العديد من الجمعيات والمنظمات التي تنادي بضرورة المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من هذه الموارد، بمعنى أنه على الشركات أن تساهم في تحقيق مفهوم التنمية المستدامة بطريقة أو بأخرى.

تحتاج الهيئات المعنية بتحقيق التنمية المستدامة إلى معلومات حول قيمة المواد الأولية التي تم استهلاكها، كثافة استهلاك هذه المواد، قيمة الأصول الخضراء المقتناة من طرف الشركة، قيمة المصاريف التي تمت في سبيل معالجة الآثار السلبية للبيئة والتي ساهمت فيها الشركة بطريقة أو بأخرى، وهذا كله بهدف تقييم الضغط على البيئة وتقدير البدائل المطروحة لتخفيف هذا الضغط، وكذا تقييم التأثير الاقتصادي للتشريعات والضرائب البيئية وأثرها في تخفيف حدة التلوث. جميع هذه المعلومات وأخرى يوفرها نظام المحاسبة البيئية، الذي يعمل على إعداد تقارير تتضمن قيمة الأصول الخضراء، قيمة المواد والطاقة المستهلكة، قيمة الإنتاج من النفايات والملوثات، وكثافة استخدام المواد، قيمة النفقات الخاصة بحماية البيئة والتي من بينها الضرائب البيئية، ونفقات علاج الأضرار البيئية.

4.1.7القيام بالمراجعة البيئية: يعرف التدقيق البيئي على أنه المنهج الخاص بمراجعة السياسات والبرامج والأنشطة البيئية الذي يشمل المراجعة المالية ومراجعة كفاءة واقتصاد وفعالية هذه السياسات والبرامج والأنشطة لفحص مدى الالتزام الفعلي بتطبيق القوانين واللوائح التي تحكم الأنشطة والبرامج البيئية بالجهة محل المراجعة، والتأكد من سلامة التصرفات المالية وإبداء الرأي في صحة ودقة البيانات الخاصة بها ومدى الكفاءة والاقتصاد والفاعلية في تحقيق السياسات والبرامج والأنشطة البيئية وإعداد تقرير بذلك. (السيد، 2005، صفحة 138).

أي أن هذا النوع من التدقيق يهدف إلى الرقابة على الانشطة البيئية من خلال التقييم الدوري والمنظم لمدى كفاءة واهتمام الإدارة بنظام الإدارة البيئية، والتحقق من أن الإفصاح عن الأمور البيئية تم بالشكل الملاءم، تحديد آثار العمليات والمنتجات والخدمات على البيئة. كل هذا ليس بإمكان المدقق القيام به بالشكل الملائم دون وجود المحاسبة البيئية، بمعنى وحتى يتأكد المراجع من مدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية يحتاج إلى بيانات ومعلومات توضح ذلك، تهدف المحاسبة البيئية إلى توفير قوائم مالية للمدقق البيئي تتضمن بيانات، معلومات وملاحظات وملاحق عن مدى التزام الشركة بالبعد البيئي ضمن نشاطها، أي أن المحاسبة البيئية توفر معلومات للمدقق تساعده في تدقيق الاداء البيئي للمؤسسة.

2.7 محددات تطبيق المحاسبة البيئية: بهدف الاستفادة من مزايا تطبيق المحاسبة البيئة يسعى محاسبو الشركات لتطبيقها إلا أن هناك مجموعة من المحددات تعيق عملهم منها:

- ضعف توعية المحاسبين بأهمية تطبيق المحاسبة البيئية، إضافة لقلة البرامج التعليمية والتكوينية للتعريف بمتطلبات المحاسبة البيئية، زد على ذلك عدم وجود معايير محاسبية محلية ملزمة بإتباع المحاسبة البيئية داخل البلد؛

- نظرا لتداخل التكاليف يجد المحاسب صعوبة في قياس التكاليف البيئية وفصلها عن التكاليف الإجمالية للنشاط، وفي المقابل نجد العوائد المالية المتوقعة من المحاسبة البيئية أقل من تكاليف القيام بها؛

- صعوبات ناتجة عن عملية قياس التكاليف البيئية بسبب صعوبة حصر أنواع الأضرار البيئية التي سببتها الشركة، ففي بعض الحالات هناك أضرار تصيب النبات أو الحيوان أو حتى المباني يصعب تحديد مصدر التلوث الذي يسبب الضرر أو نوعه والذي يحدث نتيجة تفاعل عدة أنواع من التلوث، وذلك كما في حالة تلويث مياه الأنهار بإلقاء النفايات أو بتصريف مياه المصانع؛

- صعوبة حصر عناصر التكاليف البيئية: والمشكلة تنبع من أن الالتزام البيئي للشركة وهو النشاط المولد لواقعة الإنفاق والمتسبب في حدوث عناصر التكاليف البيئية هو في حد ذاته مفهوم غير محدد ولم يتفق على أبعاده بشكل قاطع من وجهة النظر العلمية ولا شك أن عدم القدرة على الوصول إلى إتفاق محدد حول ماهية الالتزام البيئي وحقيقة عناصره إنما يعني

تلقائيا عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف البيئية المتولدة عنه وقياسها والتقرير عنها بشكل دقيق؛

- صعوبات في التقييم المحاسبي للأصول البيئية: لاسيما وحدات المعالجة التكنولوجية لعناصر التلوث البيئي التي يتم إضافتها في نهاية خط الإنتاج، إذ ليس هناك فصل بين وحدات المعالجة التكنولوجية ووحدات الخط الإنتاجي ككل. (القيسي، 2011، صفحة 89).

الخاتمة:

تشجع العديد من الجهات التي لها علاقة بالشركة بضرورة تبني هذه الأخيرة مفهوم المحاسبة البيئية ضمن نظامها المحاسبي، حيث تساهم هذه المحاسبة في قياس قيمة التدفقات النقدية التي تمت بالشركة والمتعلقة بالجانب البيئي لها والتقرير عنها، كما أن لهذا النوع من المحاسبة العديد من المزايا منها: تحسين الاداء البيئي للشركة، القيام بالمراجعة البيئية، تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التقارير التي يتم الإفصاح وما تتضمنه من بيانات لها علاقة بالبيئة.

لكن بالرغم من المزايا التي تحققها المحاسبة البيئة إلا أن هناك بعض المحددات تعيق عملية تطبيقها منها تداخل بعض العناصر المحاسبية فيما بينها خاصة ما يتعلق بالتكاليف، إضافة إلى عدم إمكانية قياس المعلومات البيئية الخاصة بالتلوث مثلا وتحويلها إلى بيانات مالية. لذا في نهاية هذا البحث نقترح على الهيئات المحاسبية:

- وضع حسابات خاصة بالتسجيل المحاسبي للتدفقات النقدية ذات الطابع البيئي؛
- إدراج قائمة مالية تتضمن بيانات عن الاداء البيئي للشركة ضمن مختلف قوائمها الختامية؛
- وضع معايير يعتمد عليها في فصل العناصر المحاسبية البيئية عن بعضها البعض.

قائمة المراجع:

الكتب:

-إبراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي، (الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013)؛
-أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، (مصر، دار الجامعية، 2005)؛
-رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، (عمان، دار وائل، 2006)؛
-رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، (عمان، دار وائل، 2003)؛

-أيمن عبد الله محمد أبو بكر، نظرية المحاسبة مدخل معاصر، (لبنان، دار الكتاب الجامعي، 2017)؛

-محمد آل فرج الطائي ورأفت سلامة محمود سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان، دار وائل، 2012)؛

المقالات:

-علي خلف سلمان الركابي، استجابة المحاسبة للمحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014؛

-عادل حسين علي، التكاليف البيئية ودورها في تحسين المعلومات المحاسبية المقدمة لاتخاذ القرارات دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأنبار، مجلة دنانير، العدد 8، دون سنة نشر؛

- خولة حسين حمدان، نجم عبد الصاحب، التأثيرات البيئية لنشاط الوحدات الاقتصادية وانعكاساتها على المحاسبة والاقتصاد، مجلة المنصور، العدد15، 2011؛

- محمد فاضل نعمة الياسري، المحاسبة البيئية ودورها في الحفاظ على البيئة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 5، العدد4، 2007؛

- طه ناصر عليوي، هيثم هاشم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، السنة 35، العدد92، 2012؛

- اسماء الهاشمي وآخرون، متطلبات القياس والافصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، الكوفة، العراق، 2017؛

-عبد الرزاق قاسم شحادة، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 1، 2010؛

-فاضل نعمة الياسري، المحاسبة البيئية ودورها في الحفاظ على البيئة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 5، العدد 4، 2007؛

-عبد الزهراء سلمان الروانق، وآخرون، أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية وتأثيرها على استدامة الموجودات البيئية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 17، العدد 3، 2019؛

-إيناس عبد الرحمان القيسي، دور المحاسبة البيئية في حماية البيئة والمجتمع، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 12، 2011؛

المداخلات:

-جبار بوكثير، بسمة مناخ، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/ 07 ديسمبر 2017، جامعة الوادي، الجزائر؛

-نوال بن عمارة، المحاسبة عن الأداء البيئي الآفاق والمعوقات، الملتقى الدولي الثاني نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، الجزائر؛

الرسائل والأطروحات:

-منى عبد الله حمد، (2014) أثر قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في رفع كفاءة الأداء البيئي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا؛

-أسماء جرموني، (2015) دور محاسبة التكاليف البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية، أطروحة دكتوراه، بسكرة، الجزائر؛

-مهاوات لعبيدي،(2015) القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، أطروحة دكتوراه، بسكرة، الجزائر؛

-ولد باحمو سمير (2017)، دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، أدرار، الجزائر؛

-عبد الله منى حمد، (2014) أثر قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في رفع كفاءة الأداء البيئي، رسالة ماجستير، دمشق، سوريا؛

-يحي جمال اللولو، (2016) مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين؛

-منصور عبد الهادي الدوسري، (2011) أهمية المحاسبة البيئية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، رسالة ماجستير، الأردن.

دور قائمة التدفقات النقدية للخزينة كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E G T B).

The role of the cash flow statement for treasury as one of out put of the accounting information system in developing the financial performance of the economic institution of biskra (E G T B).

هلا يلي إسلام، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، islam.helaili@univ-biskra.dz

أحمد قايد نور الدين، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، n.gaid@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2020/02/07 تاريخ القبول:2020/05/16 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء وصولا لتطويره، وعليه قمنا بدراسة نظرية وصولا للدراسة التطبيقية التي من خلالها قمنا بحساب المؤشرات المشتقة من ذات القائمة وتحليلها، والنتيجة كانت موضحة للدور المهم للقائمة في تغطيها لنقص الموجود في القوائم الأخرى وهذا لما تستطيع هذه القائمة من دراسته من خلال معرفة مدي قدرة المؤسسة على توليد النقدية وتقييم سيولتها وجودة الربحية والسياسات المالية لها، وهو ما يقود المؤسسة إلي التقييم ومنه تطوير أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية ؛ قائمة التدفقات النقدية؛ تطوير الأداء المالي؛

تصنيف *JEL : C44، D83، M30، L49، O10.*

Abstract: The study aims to clarify the importance of using the indicators derived from the cash flow list to assess performance and its development, so we studied the theory up to the applied study that enabled us to calculate and analyze indicators from the same list, and the result indicated the important role of the list in covering the shortage in other lists and this is its ability To study and know the extent of the institution's ability to generate cash and evaluate its liquidity, its profitability quality and its financial policies, which leads the institution to evaluate and develop its financial performance.

.**keyword**: Accounting information system; Statement of Cash Flows; Financial performance development;

JEL classification code *: C44, D83, M30, L49, O10*.

المؤلف المرسل: أحمد قايد نور الدين، الإيميل: n.gaid@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وهي تعمل على تزويد جميع مستخدمي هذه المخرجات بمعلومات محاسبية ذات خصائص نوعية وذلك من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومن أهم هذه المخرجات نجد قائمة التدفقات النقدية حيث تزيد هذه القائمة من فعالية نظام المعلومات المحاسبية إذ توفر مستوي مناسب من الإفصاح من جهة وتزود العديد من الأطراف بالمعلومات حول النقدية من جهة أخري ومن أهم هذه المعلومات قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها المستقبلية عن طرق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من خلال التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية.

1.1 طرح التساؤل الرئيسي: ونحاول في هذه الدراسة التطرق إلي قائمة التدفقات النقدية للخزينة من خلال اختبار قدرة المؤشرات المالية المشتقة منها على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على جميع نقاط القوة والضعف التي تقود المؤسسة إلي تطوير أدائها المالي في المستقبل، ومن هنا سعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي الأتي:

ما دور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

2.1 أسئلة الدراسة: وللإجابة على التساؤل الرئيس نطرح الأسئلة الفرعية التالية.

أ.ما هي أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع باقي القوائم المالية؟

ب.كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

ت. هل ساهمة قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة محل الدراسة في تطوير الأداء المالي لها؟

3.1 فرضيات الدراسة: وعليه ننطلق من الفرضية التالية.

أ. تقودنا المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخزينة إلي تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

4.1 أهداف الدراسة: تسعي هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية.

أ. التعريف بقائمة التدفقات النقدية للخزينة كإحدى المخرجات الهامة لنظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.

ب.التعريف بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخزينة ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ت.أهمية المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخزينة والمستخدمة في تقييم الأداء المالي في توجيه المؤسسة نحوا تطوير أداءها المالي.

5.1منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها اعتمدت الدراسة على الدراسة النظرية من خلال تحليل الدراسات السابقة والمصادر من كتب ودوريات وبحوث وغيرها من الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم إجراء دراسة تطبيقية بغرض اختبار قدرة المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وصولاً إلى التوصيات المناسبة التي تقود نحوا تطوير الأداء المالي.

6.1الدراسات السابقة: وللإلمام بجميع جوانب الموضوع انطلقنا من الدراسة السابقة التالية.

أ.دراسة حسين أحمد دحدوح: **دراسة تحليلية للمحتوي المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية** 2008، تهدف هذه الدراسة إلي معرفة أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبيان الأثر الناتج من إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وغير المباشرة في ملائمة المعلومات التي تقدمها هذه القائمة في اتخاذ القرارات.

2. ماهية الأداء المالي: وسيتم التطرق إلي الأداء المالي في العناصر التالية.

1.2 تعريف الأداء المالي. ومن التعريفات التي قدمت للأداء المالي من خلال الأدبيات نجد ما يلي.

أ. التعريف الأول: ويعرف الأداء المالي بأنه " تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها، كما يساعد أيضا على اتخاذ القرارات المالية و التسييرية الملائمة، و ذلك بناء على مجموعة من المؤشرات المالية". (خيضر و بورنيسة، 2018، الصفحة 154)

ب. التعريف الثاني: وكذلك يعرف الأداء المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مؤسسة اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخري لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات". (فوزي و التجاني، 2015، الصفحات 30-31)

2.2 أهداف الأداء المالي. ويمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأداء المالي في الأتي:

أ. تحقيق الأرباح: إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيدة لها، فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطى احتياجاتها ويضمن المكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة. (الحسني، 2013، الصفحة 234)

ب. التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة فالعجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض. (توفيق، 1986، الصفحة 21)

ت. تحقيق المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، وكمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل (الرأس المالي الاقتصادي والرأس المال المالي) على تحقيق النتيجة. (العامري، 2007، الصفحة 602)

ث. السيولة واليسر المالي: تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية و اللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية و المستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة إلى بلوغ مستوى اليسر المالي، فالمؤسسة التي تدير السيولة و اليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح و الاحتفاظ بها.(حنفي، 2005، الصفحة55)

3.2 تقييم الأداء المالي: وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة التي تساهم في عملية نمو واستمرار وتطوير نشاط المؤسسة المالي، حيث نجد أن المعلومات المحاسبية تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات المالية، لما تقدمه من معلومات وبيانات مالية تعكس الوقائع المالية للمؤسسة المستخدمة في تقيم أدائها المالي، وعليه وجب التحدث عن عملية التقييم حيث أن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة وعليه نتطرق إلي تعريف تقييم الأداء المالي من خلال ما اطلعنا عليه من أدبيات حيث يعرف بأنه " تقديم حكما (judgement) ذو قيمة (of value) على إدارة الموارد الطبيعية والمادية و المالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وبمعني أخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا ". (جمعة، 2000 ،الصفحة 38)

3. مخرجات نظام المعلومات المحاسبية: وقبل التحدث عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وجب لنا التطرق إلي تعريف نظام المعلومات المحاسبية أولا حيث يعرف بأنه " أحد مكونات التنظيم الإداري ويختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلي الأطراف الخارجية والداخلية من خلال التقارير والقوائم المالية لاتخاذ القرارات المناسبة ". (موسكوف و مارك،2002، الصفحة 25)

وبالحديث عن القوائم المالية فنجدها هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية وتتمثل في مجموعة من القوائم التي تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة، ولقد حددت المادة 25 من قانون 07-11 من النظام المحاسبي المالي أنه على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيقها لهذا النظام أنها ملزمة بإعداد قوائم مالية سنوية. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحة22)

وقد حدد النظام المحاسبي المالي القوائم المالية بخمسة قوائم يتم إنتاجها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية وهي كتالي الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية للخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويقدم معلومات مكملة للميزانية و حسابات النتائج. (الجريدة الرسمية،2009، الصفحة 22)

4.ماهية تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. يعتبر التحليل المالي أداءة لاستخلاص المعلومات المالية من واقع البيانات المتوفرة بالقوائم المالية على وجه الخصوص بهدف التعرف على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر والتنبؤ بأدائها في المستقبل وهذا من أجل مساعدة إدارة المؤسسة والمستثمرين وغيرهم على اتخاذ القرارات، المالية ويمكن التطرق إلي التحليل المالي من خلال التعاريف التي تناولتها أدبيات هذا الموضوع وهي كتالي.

أ. **التعريف الأول:** حيث يعرف التحليل المالي بأنه " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة عليها وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق منها مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أدائها وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة " . (محمد، 2005، الصفحة12)

ب.التعريف الثاني: ويعرف أيضا بأنه " دراسة نموذجية باستعمال أدوات تقنية ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية والحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها". (العالية، 2018 ، الصفحة 168)

5. جدول التدفقات النقدية للخزينة كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:

يعرف جدول التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المادة (1.240) من القانون 07-11 بأنه جدول يهدف إلي إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدي قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، و يقدم جدول التدفقات النقدية مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) هذا ما جاءت به المادة (2.240) من القانون 07-11 التي تتضمن ما يلي. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحة 26)

أ. التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

ب.التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

ت.التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل(أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)

ث.تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلي سنة مالية أخري في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

ويقدم جدول تدفقات الخزينة إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وذلك كما يلي. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحة 26)

أ. الطريقة المباشرة: تتمثل في.

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية قصد إبراز تدفق مالي صافي.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلي النتيجة قبل ضريبة الفترة المالية المقصودة.

ب. الطريقة الغير مباشرة: وتتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان.

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة(اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، الموردين)
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) تقدم كل على حدي.

6. المؤشرات المالية المشتقة من جدول التدفقات النقدية للخزينة. توجد العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن استخراجها من جدول التدفقات النقدية للخزينة بغرض التحليل، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب أغراض المحللين الماليين لذلك يجب على المحلل المالي اختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه، كما تجدر الإشارة إلي أن هذه النسب والمؤشرات المالية والتي تم استنتاجها من جدول التدفقات النقدية للخزينة يمكن توزيعها

وتصنيفها إلي كتل متجانسة وذلك لقياس النقدية المتاحة، قياس جودة الأرباح، قياس السيولة، وقياس مؤشرات تقييم سياسات التمويل وهي كما يلي. (شنوف، 2014، الصفحات 183-191)

1.6 مؤشر التدفق النقدي المتاح: ويحسب وفق العلاقة التالية.

التدفق النقدي المتاح= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها، أما إذا كان التدفق المتاح سالبا فهذا يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى

2.6 مؤشرات تقييم جودة الأرباح: ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة واستخداماتها لتقييم ربحية المؤسسة ما يلي .

أ. نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي. وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية.

= التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي/ الاحتياجات النقدية الأساسية.

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي: (مطر، 2006، الصفحة 162)

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، مدفوعات أعباء الديون، الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية، سداد الديون المستحقة خلال العام.

ب. نسبة النقدية من النشاط التشغيلي: وتحسب وفق العلاقة التالية.

= صافي التدفق النقدي التشغيلي/ صافي الدخل

وتوضح هذه النسبة مدي مقدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ت. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي. وتحسب وفق العلاقة التالية.

= صافي التدفق النقدي التشغيلي/مجموع الأصول.

وتوضح هذه النسبة مدي مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ث. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي المبيعات. ويحسب وفق العلاقة التالية.

= إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في النشاط التشغيلي /صافي المبيعات.

وتعكس هذه النسبة مدي كفاءة سياسات الإئتمان في تحصيل النقدية.

ج. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلي حقوق الملكية: وتحسب وفق العلاقة التالية. **= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ حقوق الملكية**

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية أو الأموال الخاصة من التدفقات النقدية وهذا يدل على مستوي الكفاءة لدي المؤسسة في توليد النقدية من خلال أموالها الخاصة.

3.6 مؤشرات تقييم السيولة: ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة واستعمالها لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي.

أ. نسبة تغطية النقدية: وتحسب وفق العلاقة التالية.

= صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة الضرورية للأنشطة التمويلية والاستثمارية ما يلي. (مطر، 2006، الصفحة 164)

الديون والقروض المستحقة الدفع، الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار الرأسمالية، المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة، توزيعات الأرباح.

وتشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها ومدي الحاجة إلي التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

ب. نسبة كفاية التدفق النقدي: وتحسب وفق العلاقة التالية.

= صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة.

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية.

ت. نسبة التدفق النقدي الحر: وتحسب وفق العلاقة التالية.

= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية – (الإنفاق الرأس مالي + توزيعات الأرباح)

✓ الإنفاق الرأس مالي= المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية + المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية.

✓ توزيعات الأرباح = الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

حيث أن هذا المقياس يبين مدي المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات وشراء الاستثمارات دون الرجوع إلي مصادر خارجية.

4.6مؤشرات تقييم سياسات التمويل: و أهم نسب تقييم سياسة التمويل في المؤسسة ما يلي.

أ. نسبة التوزيعات النقدية: وتحسب وفق العلاقة التالية.

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين.

وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، ومدي قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح ومدي استمرار واستقرار هذه السياسة من فترة إلي أخري.

ب. نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات: وتحسب وفق العلاقة التالية.

= التحصيلات المتأتية من القروض/ التدفقات النقدية التشغيلية الداخلية.

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

ت. نسبة الإنفاق الرأسمالي: وتحسب وفق العلاقة التالية.

= الإنفاق الرأس مالي الحقيقي (الزيادة في الأصول الثابة)/ التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم.

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرون والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أمولهم كما تعكس أيضا مدي نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة موائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل. (مطر، 2006، الصفحات 165- 166)

7. عرض جدول التدفقات النقدية للخزينة للفترة 2016 / 2018 ودراسة مؤشراته المالية.

من خلال قراءة البيانات والمعلومات التي يتضمنها جدول التدفقات النقدية للخزينة يمكن الاعتماد على الفكرة التي تؤيد الإفصاح من خلال التدفقات النقدية للخزينة لأنه يجيب على مجموعة من التساؤلات والتي غالبا ما تفشل القوائم المالية الأخرى في الإجابة عنها كون قائمة تدفقات الخزينة تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر وهو ما يزود مستخدمي القوائم المالية بقدرة المؤسسة على توليد النقدية واحتياجات المؤسسة من هذه النقدية وبما أن قائمة تدفقات الخزينة تمثل أحد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، و التي يمكن على أساسها استخراج مختلف المؤشرات المالية المساعدة على اتخاذ القرارات المالية.

وفي دراستنا هذه سنحاول دراسة جدول تدفقات النقدية للخزينة المعد بالطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي وذلك لفترة ثلاثة سنوات المتتالية الأخيرة ووفق الجدول التالي.

الجدول رقم 01: تطورات جدول التدفقات النقدية للخزينة للمؤسسة للفترة 2018/2016

البيان	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	821116199.30	981601820.75	791718807.28
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	668888279.74	1206686042.79	748561805.74
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	0	0	0
الضرائب عن النتائج المدفوعة	23128779.00	16053019.00	5551694.00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية	**129099140.56**	**-241137241.04**	37605307.54
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية(يجب توضيحها)	0	0	-41163.60
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (1)	**129099140.56**	**-241137241.04**	**37564143.94**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	31565131.09	205608869.07	38610213.97
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	524000.00	0	1319394.00
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	340000000.00	170000000.00	384500000.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية	270000000.00	400000000.00	240000000.00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	10900681.63	13760842.45	9047222.22
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	0	0	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(2)	**-90140449.46**	**38151973.38**	**172743597.75**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	0	0	
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	50000000.00	40000000.00	15000000.00
التحصيلات المتأتية من القروض	12198767.00	355194003.55	13982058.23
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		0	24381.20
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل(3)	**-37801233.00**	**315194003.55**	**-1042322.97**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	0	0	
تغير أموال الخزينة في الفترة(1+2+3)	**1157458.10**	**112208735.89**	**-136221776.78**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	**252806914.44**	**253964372.54**	**366173108.43**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	**253964372.54**	**366173108.43**	**229024415.08**
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**1157458.10**	**112208735.89**	**-137148693.35**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية قبل الضرائب	**-134668844.27**	**66165069.66**	**-107055191.39**

(وحدة القياس دج)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة.

ومن أجل تحليل المحتوي المعلوماتي لجدول التدفقات النقدية للخزينة نقوم بالتحليل المالي للوضعية المالية للمؤسسة باستخدام المؤشرات المالية المشتقة من ذات القائمة للحصول على صورة أوضح عن تطورات نقدية المؤسسة.

الجدول رقم 02: التطورات الحاصلة لمؤشرات جدول التدفقات النقدية للخزينة للفترة 2018/2016

رقم المؤشر	اسم المؤشر المالي	قانون الحساب	2016	2017	2018
			النسبة أو القيمة	النسبة أو القيمة	النسبة أو القيمة
01	التدفق النقدي المتاح	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية – صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	219239590	279289214.4 -	-135179453.8
02	نسبة تغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الإستثمارية والتمويلية	0.34	-0.64	0.08
03	نسبة كفاية التدفق النقدي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الالتزامات المتداولة	1.12	-1.95	0.20
04	التدفق النقدي الحر	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية – (الإنفاق الرأس مالي + توزيعات الأرباح)	-292465990.6	-656746110	-400546070
05	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الاحتياجات النقدية الأساسية	0.77	0.61	0.67
06	مؤشر النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ صافي الدخل	1.19	-4.36	-1.22
07	العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ صافي المبيعات	1.14	1.64	1.45
08	العائد على الموجودات من التدفق النقدي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي الموجودات	0.05	-0.08	0.01
09	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلي حقوق الملكية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ حقوق الملكية	0.06	-0.11	0.01
10	نسبة تغطية التوزيعات النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ التوزيعات النقدية للمساهمين	2.58	-6.02	2.5
11	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات	التحصيلات المتأتية من القروض/ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	0.01	0.36	0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطورات التدفقات النقدية للخزينة.

تفسير وتحليل نتائج المؤشرات والتعليق عليها (حيث ترتيب التفسير يتبع ترتيب الجدول):

1. من خلال الجدول السابق يتبين بأن التدفق النقدي المتاح لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة موجب في السنة الأولي 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها إلا أن هذه الحالة تغيرت خلال السنتين الأخيرتين ليسجل هذا المؤشر قيمتين سالبتين على التوالي سنتي 2017 و2018 وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية حرجة وليست لها المقدرة لتغطية جميع التزاماتها وعلى المؤسسة تدارك الوضع في اقرب اجل من خلال إيجاد مصادر تمويل أخري.

2.نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2016 حققت نسبة تغطية نقدية موجبة واقل من الواحد وهذا يعني أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي تساهم في تغطية جزء مهم من الالتزامات الاستثمارية والتمويلية وهي وضعية مقبولة نسبيا وخلال سنة 2017 سجلت المؤسسة نسبة تغطية نقدية سالبة وهذا يعني أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي لم تساهم في تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية بل لم تكن كافية حتى لتغطية الالتزامات التشغيلية وهو ما يؤكد أن السيولة المتوفرة لدي المؤسسة هي نقدية عاطلة وليست متولدة خلال الدورة من النشاط الرئيسي للمؤسسة ثم لي يسجل هذا المؤشر قيمة موجبة سنة 2018 إلا انه اقل من الواحد بكثير وهي وضعية غير صحيحة على المدى البعيد للمؤسسة.

3. حيث تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، ونلاحظ من الجدول انه خلال السنة الأولي من الدراسة سجل هذا المؤشر قيمة موجبة اكبر من الواحد وهذا يدل على أن للمؤسسة قدرة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتغطية التزاماتها المتداولة وهذا يعني أن سيولتها جيدة بينما في سنة 2017 سجل المؤشر قيمة سالبة وهو ما يعكس وضعية المؤسسة بعدم قدرتها على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنشطتها

التشغيلية لتغطية التزاماتها المتداولة خلال هذه السنة وهذا ما يدل على أن سيولتها سيئة خلال سنة 2017 ونلاحظ أيضا أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سجل قيمة سالبة وهو ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها في الآجال المحددة ورغم تغير الوضعية خلال سنة 2018 وتسجيل قيمة سالبة لهذا المؤشر إلا أنها تبقي وضعية ضعيفة لأن قيمة المؤشر اقل من الواحد.

4. حيث أن هذا المقياس يبين مدي المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلي مصادر خارجية وبعد حسابنا لهذا المؤشر نلاحظ انه حقق قيمة سالبة خلال سنوات الدراسة بقيم متفاوتة مما يشير إلي أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها النقدية المخطط لها وليس لديها النقدية الكافية للتوسع في حجم أصولها الأمر الذي يعني أن مرونة المؤسسة انخفضت وهذا يشكل خطر على المؤسسة في حالة استمرار الوضع على حاله قد تضطر المؤسسة إلي الاقتراض أو بيع استثماراتها.

5. نلاحظ من الجدول أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية المحصل عليها خلال جميع سنوات الدراسة لم تصل إلي الواحد الصحيح لتضمن المؤسسة تغطية كافة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بنسبة 100% وعرفت النسبة تغيرات طفيفة خلال سنوات الدراسة بين انخفاض وارتفاع وسجلت انخفاض سنة 2017 مقارنة 2016 التي كانت قريبة بعض الشيء من الواحد الصحيح ثم لتسجل ارتفاع سنة 2018 مقارنة 2017 وهو ما ينبأ بأن المؤسسة بدأت بتدارك الأمر من اجل الرفع من القدرة على تلبية الاحتياجات النقدية .

6. حيث يبين هذا المؤشر نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق وحققت المؤسسة مؤشر اكبر من الواحد وهي نسبة جيدة تعكس ارتفاع جودة الربحية خلال سنة 2016 ثم لي يسجل في السنتين الأخيرتين من الدراسة قيمة سالبة وهو ما يعكس انخفاض جودة الربحية خلال سنوات الأخيرة من الدراسة.

7. حيث تمثل النسب المتحصل عليها في الجدول أعلاه الائتمان و نجد أن ائتمان المؤسسة خلال سنوات الدارسة موجب وسجل تغيرات متفاوت من سنة إلي أخري وتعكس هذه النسب مدي كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.

8. وتبين هذه النسبة مدي قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي أي مساهمة الموجودات في توليد النقدية حيث خلال سنة 2016 سجلت نتيجة موجبة وضعيفة مقارنة بحم الموجودات لدي المؤسسة لتسجل بعد ذلك نتيجة سالبة نتيجة لتحقيق صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لنتيجة سالبة وهو ما انعكسا على تسجيل هذا المؤشر لقيمة سالبة.

9. تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ونلاحظ من الجدول أن النسبة منخفضة خلال سنوات الدراسة حيث سجلت قيمة 06 %سنة 2016 كما نلاحظ أن المؤسسة لم تستطيع رفع هذه النسبة بل استمرت في الانخفاض لتصل سنة 2017 قيمة 1.1- % وبعدها سجلت ارتفاع ضئيل في هذه النسبة سنة 2018 بنسبة 1% وهذا يدل على انخفاض مستوي الكفاءة لدي المؤسسة في توليد النقدية وانخفاض جودة أرباحها.

10.وتعكس النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدي قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرارها حيث سجل خلال سنوات الدراسة نسب لا باس بها إلا انه سنة 2017 سجلت قيمة سالبة و تدل على أن الأنشطة التشغيلية لا تضمن توزيع الأرباح لتحقيقها قيمة سالبة خلال تلك السنة.

11.نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات ضعيفة جدا خلال السنة الأولي من الدراسة وهذا ما يعكس فشل المؤسسة في تحصيل عوائد جيدة من جراء استثمار أموالها في النشاط التشغيلي ثم سجل هذا المؤشر نسبة 36% خلال سنة 2017 ويدل على

التحصيل الجيد لاستمرار المؤسسة في استثمار أموالها في نشاطها التشغيلي ثم لي تسجل المؤسسة سنة 2018 نسبة 1% وهو ما يفند ما سبق وتبق المؤسسة في وضعية صعبة.

8. خاتمة:

من خلال الدراسة توصلنا إلي أن قائمة التدفقات النقدية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وهي تختلف في إعدادها عن المخرجات الأخرى كون الميزانية وجدول النتائج يعتمد إعدادهما علي الاستحقاق أما قائمة التدفقات النقدية تعتمد في إخراجها علي مبدأ النقدية مما يجعلها إحدى القوائم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عليها فهي تمد مستخدمي القوائم بجميع المعلومات حول قدرة المؤسسة على توليد النقدية ومدي قابلية المؤسسة لتجديد استثماراتها اعتماد على النشاط التشغيلي وفي حالة الاقتراض تبين مدي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وهوا ما لا توفره القوائم المالية الأخرى.

1.8الإجابة عن فرضية الدراسة. بالنسبة للفرضية التي تقول " تقودنا المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخزينة إلي تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، من خلال الدراسة تم التأكد من صحة هذا الافتراض حيث توصلنا إلي أن قائمة التدفقات النقدية للخزينة توفر مؤشرات مالية تسمح للمسير المالي من خلال تحليلها ومقارنتها بدورات أخري بأن يقف على جميع نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة وفحص جميع جوانبه سواء ما تعلق بالنقدية والسيولة ومستوي الربحية والسياسات المالية أي جميع جوانب تلك القائمة أي ما يخص الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية وهو ما لا توفره القوائم الأخرى ومما سبق يمكن للمؤسسة أن تساهم في تطور أدائها المالي من خلال هذه القائمة.

2.8 نتائج الدراسة: من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة التسيير السياحي بسكرة توصلنا إلي النتائج التالية.

أ. يعتبر التحليل المالي أداء مهمة في يد المؤسسة تستخدمها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المتمثلة أساس في القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

ب.تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة تتميز عن باقي القوائم المالية الأخرى فهي ليست بديلا لأي قائمة أخري وإنما مكملة لها.

ت.من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة من خلال المؤشرات المشتقة منها تبين لنا بأن المؤسسة لا توفر نقدية كافية من أجل مواجهة جميع الالتزامات المتمثلة أساس في تكاليف الاقتراض الذي تهدف من خلاله المؤسسة إلي زيادة أصولها الثابت والاستثمار فيها وعليه مالا يعكسه النشاط التشغيلي للمؤسسة، لان المؤسسة غير قادرة على تسديد تكاليف الاقتراض و هذه الوضعية صعبة بعض الشيء وهنا يجب على المؤسسة أن توفر النقدية الكافية لمواجهة جميع الالتزامات في المستقبل.

3.8توصيات الدراسة: في ضوء النتائج السابقة نوصي بما يلي .

أ. ضرورة الاستفادة من المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية من خلال مؤشراتها المالية.

ب. يجب أن تهتم جميع المؤسسات بمؤشرات قائمة التدفقات النقدية وتحللها وتفسرها للوصول لتطوير أدائها المالي.

المراجع

1. الأمانة العامة للحكومة الجريدة الرسمية. (2009). *الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية* (الإصدار 19). الجزائر: المطبعة الرسمية.
2. السعيد فرحات جمعة. (2000). *الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة*. السعودية: دار المريخ للنشر.
3. جميل أحمد توفيق. (1986). *الإدارة المالية*. بيروت لبنان: دار النهضة العربية.
4. خنفري خيضر، و مريم بورنيسة. (2018). تحليل الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية البترولية سونطراك. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد02* (المجلد 09).
5. ستيفن موسكوف، و جسكمين مارك. (2002). *تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات*. (كمال الدين سعيد، و حامد حجاج أحمد أحمد، المترجمون) السعودية: دار المريخ للنشر.
6. شعوبي محمد فوزي، و الهام التجاني. (جوان, 2015). تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2011/2005. *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد17*.
7. شعيب شنوف. (2014). *التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS* (المجلد 01). عمان الأدرن: دار زهران للنشر والتوزيع.
8. صالح مهدي محسن العامري. (2007). *إدارة الأعمال*. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
9. عبد الغفار حنفي. (2005). *تقييم الأداء ودراسات الجدوي*. الإسكندرية مصر: الدار الجامعية.
10. غالمي العالية. (مارس, 2018). التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة. *مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية* .
11. فلاح الحسن الحسني. (2013). *إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر* (المجلد 02). الأردن: دار وائل للنشر.
12. محمد مطر. (2006). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والأدوات والاستخدامات العلمية* (المجلد 02). عمان الاردن: دار وائل للنشر.
13. منير شاكر محمد. (2005). *التحليل المالي مدخل صناعة القرارات*. عمان الأدرن: دار وائل للنشر.

دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق منظمة أعمال متميزة من وجهة نظر الإطارات – دراسة ميدانية بمؤسسة إتصالات الجزائر بالجلفة –

The role of social responsibility in achieving a distinguished business organization from the perspective of tires - A field study at the Algeria Telecom in Djelfa -

فتحي بسطامي، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، bastami.fathi@univ-ghardaia.dz

مهدي شرقي، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، mehdi132008@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/04/08 تاريخ القبول:2020/06/13 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المسؤولية الاجتماعية في تمّيز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة، وقد تم تصميم إستبانة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري) في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية؛ منظمات أعمال؛ اتصالات الجزائر.

تصنيف *JEL* : *M1, M14, M54*

Abstract: This study aimed to know the role of social responsibility in distinguishing Algeria Telecom in Djelfa, and a questionnaire was designed to collect data, and the study reached many results, the most important of which are: A positive impact with statistically significant dimensions of social responsibility (economic dimension, legal dimension, moral dimension, The charitable dimension) in the distinction of Algeria Telecom in Djelfa.

keyword: Social responsibility; business organizations; Algeria Telecom**.**

JEL classification code : *M1, M14, M54.*

المؤلف المرسل: فتحي بسطامي، الإيميل: bastami.fathi@univ-ghardaia.dz

1. مقدمة:

ظهرت العديد من الاتجاهات الحديثة خلال منتصف القرن الماضي، والتي أثارت الاهتمام في شرح العلاقة بين منظمات الأعمال والمجتمع، حيث في السابق كانت المنظمات تنشط بحرية تامة دون الاهتمام بآثارها على المجتمعات، ومع بداية ظهور مصطلح اقتصاد المعرفة الذي يشير بوضوح إلى الدور الذي تلعبه منظمات الأعمال على مختلف المستويات، حيث أصبحت الشركات تتنافس باكتشافاتها المختلفة، لذلك ومن خلال ما سبق يتضح لنا انه يجب أن تكون قرارات المنظمات ضمن إطار أخلاقي للحد من الآثار السلبية على المجتمع، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية من بين هذه الأخلاقيات، حيث نشير هنا بأن الدعوة إلى المسؤولية الاجتماعية ليست بجديدة بل تمتد إلى فترة طويلة ازدادت معها وضوحا مطلع ستينيات القرن الماضي (العامري، 2009).

ولعل في تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية دور حيوي في تميزها سواء على الاستخدام الأمثل للموارد أو على التأثير في البيئة المحيطة بها.

1.1. مشكلة الدراسة: على ضوء ما سبق تظهر يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- ✓ **إلى أي مدى يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق منظمة أعمال متميزة؟**

انطلاقا من السؤال الرئيسي ولغرض الإلمام بالموضوع سيتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو أثر البعد الاقتصادي في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة ؟
- ✓ ما هو أثر البعد القانوني في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة ؟
- ✓ ما هو أثر البعد الأخلاقي في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة ؟
- ✓ ما هو أثر البعد الخيري في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة ؟

2.1. فرضيات الدراسة: على ضوء ما تم طرحه من تساؤل رئيسي وأملا في تحقيق أهداف الدراسة ننطلق من الفرضيات التالية:

أ- **الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري) في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

ب- الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

- **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

3.1. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية وأهميتها بالنسبة للعاملين في المنظمة محل الدراسة وذلك من أجل تعزيز السلوكيات الداعمة لتميز منظمة أعمال .

2- التعرف على عناصر المسؤولية الاجتماعية السائدة في اتصالات الجزائر بالجلفة.

3- التعرف على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأبعادها في تميز المؤسسة المدروسة .

4.1. أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال محاولتها إحداث إضافة للأبحاث المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما أن نتائج الدراسة ستوفر لمتخذي القرار في المؤسسة محل الدراسة معلومات مهمة عن مستوى المسؤولية الاجتماعية السائدة في مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة وبالتالي تساعدهم في اتخاذ الإجراءات المناسبة للرفع من مستوى كفاءتها وفاعليتها، حتى تكون منظمة متميزة عن باقي المنظمات الأخرى.

5.1. حدود الدراسة: بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية، قمنا بوضع حدود وأبعاد الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة بشكل أساسي على تحليل دور ومساهمة المسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري) في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة، وتم تحديد أبعاد هذه الدراسة الحالية اعتمادا على الدراسات السابقة، والتي تتناسب مع القيام بهذه الدراسة.

- **الحدود المكانية:** لإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع اخترنا مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة، والتي تأسست سنة 2003 تبعا للإصلاحات التي باشرتها الدولة آنذاك.
- **الحدود الزمنية:** السياق الزمني للدراسة، هو الثلاثي الأول من سنة 2020.
- **الحدود البشرية:** شملت الدراسة الإطارات الإدارية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

6.1. منهج الدراسة: انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها والمعلومات المراد الحصول عليها للتعرف على آراء الإطارات حول مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع بالاعتماد على أسلوبين :

- **الأسلوب النظري:** وتم استخدامه لبناء وصياغة الإطار النظري للدراسة وعرض الأسس النظرية للمسؤولية الاجتماعية ومنظمات الأعمال، كما اعتمدنا فيه على المراجع المختلفة مثل: الكتب، الأطروحات، والمقالات العلمية، والملتقيات إضافة إلى مواقع الانترنت.
- **الأسلوب التطبيقي:** تم استخدامه من أجل تشخيص مشكلة الدراسة وصفها وتحليلها وذلك بالاعتماد على استبيان تم توزيعه على اطارات مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

7.1. نموذج الدراسة:

الشكل 1: نموذج الدراسة

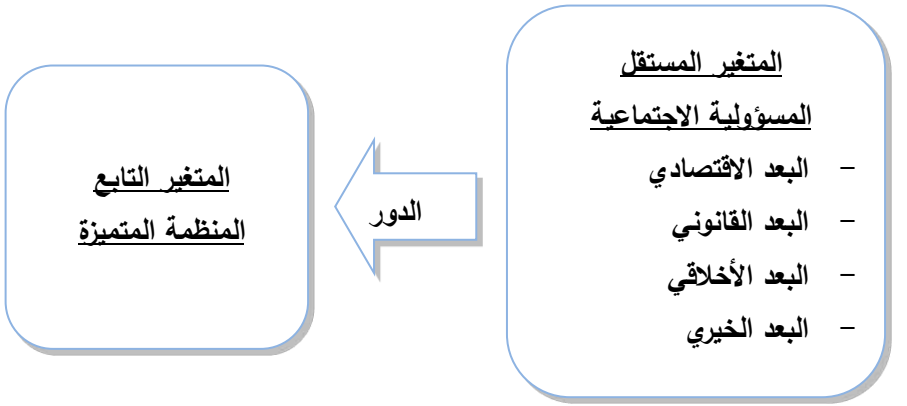

المصدر: من إعداد الباحثان

8.1. الدراسات السابقة: في إطار بناء الجانب النظري صادفنا العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، بينما كان هناك ندرة في الدراسات التي جمعت بين متغيرات الدراسة وقد استفدنا كثيرا من هذه الدراسات في بناء فقرات الاستبانة، واختيار أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي سنقوم باستعراض أهم الدراسات من الأحداث إلى الأقدم:

- **دراسة(محمد شقراني،2019) والمتمثلة في أطروحة دكتوراه بعنوان: المسؤولية الإجتماعية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال، دراسة ميدانية:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الأربعة (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري) في تحقيق الميزة التنافسية بأبعادها(التكلفة الأقل، السمعة، الإبداع، الاستجابة، والجودة) في منظمات الأعمال، وأسقطت الدراسة الميدانية على مؤسسة موبيليس. وبلغت عينة الدراسة(100) موظف بالجلفة، وكانت عينة الدراسة عشوائية، وأهم النتائج :

- وجود ارتباط ذو دلالة احصائية لكل من البعد (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري) في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة المدروسة.

- كما كان تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة كما يلي البعد القانوني يليه البعد الأخلاقي، ثم يليه البعد الخيري، وأخيراً البعد الاقتصادي.

- **دراسة(حدو سميرة،2018) والمتمثلة في أطروحة دكتوراه بعنوان: تأثير المسؤولية الاجتماعية في بناء سمعة منظمة الأعمال، دراسة ميدانية:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الأربعة (الاقتصادية، القانونية، الاخلاقية، الخيرية) ومدى مساهمتها في بناء سمعة الشركات العاملة في قطاع الاتصالات الخلوية في الجزائر وهذا من وجهة نظر الزبائن، حيث شمل مجتمع الدراسة مختلف زبائن الشركات الثلاثة(موبيليس، جيزي، أوريدو) كما بلغت عينة الدراسة (849) زبون، وأقتصرت العينة على طلبة وأساتذة الجامعات، وكانت أهم النتائج كما يلي:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في تعزيز سمعة الشركات المبحوثة، أي أنه يمكن للشركات أن تكتسب سمعتها وتعززها عندما تمارس وتدعم أنشطة اجتماعية.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الخلوية العاملة في الجزائر في تعزيز سمعتها تعزى للمتغيرات الشخصية.

– **دراسة(فيروز الضمور، فوزية مقراش،2018) والمتمثلة في مقالة بعنوان: أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الميزة التنافسية، دراسة ميدانية:** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية، إذ تم تقسيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية الى الالتزام بـ (البعد الاقتصادي، والبعد القانوني، والبعد الاخلاقي، والبعد الخيري) كما بلغت عينة الدراسة (155) موظف في شركة صيدال الجزائر وكانت العينة ملائمة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثتان تمثلت فيما يلي:

– للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أثر ايجابي على الميزة التنافسية، ويرجع ذلك الى تاثير الالتزام بالمسؤولية القانونية والالتزام بالمسؤولية الاخلاقية على الميزة التنافسية.

– **دراسة(حميدي زقاي، رماس محمد2018) والمتمثلة في مقالة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحسين الميزة التنافسية، دراسة ميدانية:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المسؤولية الاجتماعية في تحسين الميزة التنافسية، وذلك في مؤسسة الاسمنت بولاية سعيدة، شملت الدراسة عينة مكونة من (60) موظف، وكانت عينة الدراسة قصديه، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحثان تمثلت فيما يلي:

– وجود علاقات ارتباط معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية.

– وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية.

– **موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:** بعد مراجعة الدراسات السابقة نستخلص:

– تقترب الدراسة الحالية من دراسة(محمد شقراني،2018) من حيث اختيار إجراء الدراسة الميدانية كون دراسة محمد شقراني اختارت مؤسسة موبيليس، بينما دراستنا كانت على مؤسسة إتصالات الجزائر بالجلفة، واختلفت عنها من حيث الطرح فالدراسة الحالية لها متغير تابع وهو التميز ومتغير مستقل وهو المسؤولية الاجتماعية بينما دراسة شقراني تناولت أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسة موبيليس.

وتقترب كثيرا من دراسة(حدو سميرة،2018) من حيث القطاع محل الدراسة أي مجال الاتصالات وتختلف معها كون الدراسة الحالية تدرس أبعاد البنية التنظيمية التي يشترط وجودها لبناء المنظمة بينما دراسة حدو سميرة تركز على بناء سمعة المنظمة.

– وتقترب من دراسة(فيروز الضمور، فوزية مقراش،2018) من حيث متغير المسؤولية الاجتماعية ولكنها تختلف عنها من حيث مكان الدراسة حيث تمت الدراسة في قطاع تصنيع الأدوية متمثلة في شركة صيدال الجزائر.

– معظم الدراسات السابقة تناولت كل متغير إما كمتغير تابع أو مستقل ولم تتم دراسة هذه المتغيرات في دراسة واحدة سواء في حدود إطلاع الباحثان.

2. مفهوم منظمة الأعمال وخصائص منظمات الأعمال

1.2. مفهوم منظمة الأعمال:

سنعرج سريعا لمفهوم المنظمة، حيث يعرفها (Daft & Noe, 2001, p. 04) "بأنها كيان اجتماعي ذو هدف موجه ماديا ومعنويا وهيكل مقصود، وأنظمة نشاط منسقة ترتبط بالبيئة الخارجية"، ويعرفها (Gareth R, 2001, p. 02) بأنها "أداة يستعملها الأفراد لتنسيق أنشطتهم بهدف الحصول على شيء يرغبون به أو ذو قيمة لهم"، أما صالح علي فيرى "أن المنظمات عموما تختلف حسب النمط الفكري الإيديولوجي الذي تعمل بموجبه وحسب الطريقة التي تتفاعل وتتكيف بها مع البيئة كما أن التغيرات البيئية المتصارعة والإبداعية" (صالح، 2001، صفحة 160)

ضمن مفهوم منظمات الأعمال، فإنه يمكن إعتبار الأعمال، تلك الأنشطة الإنسانية المنظمة التي يبذلها البشر، بهدف إنتاج وتوزيع السلع والخدمات الضرورية لإشباع مختلف الحاجات ورغبات المجتمع، وبمقابل هذا الجهد يتم الحصول على الربح كثمن لضمان استمرارية هذه الأنشطة وتطورها، مما سبق ينقلنا إلى تحديد مفهوم لمنظمة الأعمال التي يمكن تعريفها كالتالي: هي وحدة اقتصادية تضم أكثر من شخص، وتستخدم موارد وعناصر الإنتاج لتحويلها إلى مخرجات عن طريق قيامها بأنشطة وتفاعلات، بهدف تلبية مختلف طلبات المجتمع، وهذا يتم من خلال عملية إنتاج وتوزيع المخرجات وبمقابل ذلك تحصل المنظمة على أرباح تضمن بقائها ونموها وازدهارها (آل سيف، 2015).

2.2. سمات منظمة الأعمال:

على الرغم من تعدد أنواع المنظمات وأشكالها القانونية وتنوع أنشطتها كشخصية إعتبارية أو وحدة إقتصادية إلا أن لها مجموعة من السمات تتميز بها وهي:

-**الأهلية القانونية:** ويقصد بها أن المنظمة لا يمكن لها أن تمارس نشاطها الاعتيادي إلا في حالة إستيفائها الشروط القانونية والإجرائية.

-**القيادة الإدارية:** تعتبر القيادة الإدارية من السمات التي لابد من توفرها في منظمة الأعمال، فأي منظمة تحتاج إلى شخص مؤهل إدارياً، للقيام بذلك، ويعتمد نجاح أو فشل المنظمة إلى حد كبير على قدرة وكفاءة المدير أو الجهاز الإداري.

-**الدليل التنظيمي والإجرائي:** تستند المنظمات الفعالية في سير عملها إلى مجموعة من الأدلة التنظيمة والإجرائية لضبط سير العمل، حيث يتم صياغة دليل للإجراءات وكذلك سياسة واضحة المعالم لأعضاء المنظمة للتأكد من تطبيق العمل بالطريقة المثلى.

-**التعاون والتنسيق:** يعتبر التعاون بين الأفراد العاملين والتنسيق بين جهودهم وأعمالهم أساساً لنجاح المنظمة والعاملين فيها، ويمكنهم من بلوغ الأهداف المرجوة.

-**الهيكل التنظيمي:** تتميز المنظمات بوجود هيكل تنظيمي يلبي احتياجها وينظم مختلف أنشطتها ووظائفها، ويحدد الصلاحيات والمسؤوليات.

-**المسؤولية الاجتماعية:** يمكننا أن نشبه منظمة الأعمال بالكائن الحي، الذي يعيش في محيط يستمد منه العناصر اللازمة للبقاء و الاستمرارية، فمن الصعب على أي منظمة أن تحقق النمو والنجاح بدون رضا المجتمع عنها، ولابد أن تدرك أن لهذا المجتمع حقوق يجب أن تحترم، وعلى المنظمة واجبات لابد من تحقيقها. كما يشمل ذلك حزمة المنافع التي تقدم للمجتمع كمسؤولية إجتماعية كالمساهمة في تطوير ودعم الأنشطة الاجتماعية، والمساهمة في النمو الاقتصادي (آل سيف، 2015).

في بحثنا الحالي سيتم التركيز على سمة **المسؤولية الإجتماعية** من ضمن سمات منظمات الأعمال حيث سنعرج عليها بالتفصيل في مبحثنا الموالي.

3. مفهوم وأبعاد المسؤولية الإجتماعية:

1.3. مفهوم المسؤولية الإجتماعية:

تعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية لدى المفكرين والكتاب بسبب اكتساب الموضوع أهمية متزايدة، وفيما يلي نعرض بعض من هذه التعريفات، حيث عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنه "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" (محمد أبو النصر، 2015، صفحة 33).

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها " جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية"، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم (الأسرج، 2011، صفحة 03)، كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف" (GUYONNAUD & WILLARD, 2004, p. 05)

وعرف بيتر دراكر Peter Durker المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (محمد أبو النصر، 2015، صفحة 31)، وقد أشار سوندرا هولميس Sundra Holmes إلى أن المسؤولية الاجتماعية: "ماهي إلا التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها". (فلاق، 2019، صفحة 45)

وعليه يرى الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال هي الالتزام الأخلاقي والتصرف المسؤول تجاه مجموعة من الأطراف وهم أصحاب المصلحة ومن أهم الأطراف المستفيدة من برامج المسؤولية الاجتماعية نجد كلا من المجتمع والبيئة، وهذا يعكس أن مفهوم

المسؤولية الاجتماعية جاء ليعزز دور ومكانة المنظمات في المجتمع ليس فقط ككيان اقتصادي إنما أيضا ككيان اجتماعي يساهم في حل مشكلات المجتمع والحفاظ على البيئة التي يعمل في إطارها.

2.3. أبعاد المسؤولية الإجتماعية:

اختلف الباحثين حول تحديد ابعاد المسؤولية الاجتماعية وفق تعدد مجالات واهداف البحث، غير انه في السنوات الاخيرة تم اعتماد التقسيم الذي وضعه كارول Carroll سنة 1991 والذي يتضمن اربعة ابعاد للمسؤولية الاجتماعية كما يلي: (عزوز و غريسي، 2019، صفحة 48)

- **البعد الاقتصادي:** كون المؤسسة تحقق ربحا فان هذا يحقق قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى .
- **البعد القانوني:** طاعة القوانين، حيث أن القوانين مرآة تعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع وتمثل قواعد العمل الأساسية.
- **البعد الأخلاقي:** عندما تراعي المؤسسة الأخلاق في قراراتها فإنها تعمل ما هو صحيح وحق وعادل وتتجنب الأضرار بالفئات المختلفة.
- **البعد الخيري:** إن التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

إن المسؤولية الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع هذه الأنواع الأربعة ويمكن كتابتها في شكل معادلة: المسؤولية الاجتماعية الشاملة= المسؤولية الاقتصادية+ المسؤولية القانونية +المسؤولية الأخلاقية+ المسؤولية الخيرية. (يحياوي، 2015، صفحة 42)

وتجدر الإشارة إلى أن وجهات نظر الفئات ذات المصلحة الأساسية حول المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال وفق هذه المكونات الأربعة تتباين من ناحية ترتيبها وفق الأهمية التي تعكس مصلحتها فمثلا يركز المالكون بالدرجة الأولى على البعد الاقتصادي بشكل عام في حين يركز الزبائن على البعد الأخلاقي أولا أما العاملين فما يهمهم هو البعد القانوني بالدرجة الأولى ولكن المجتمع المحلي يعطي أهمية كبرى للبعد الخيري من المسؤولية. (شقراني، 2019، صفحة 43)

4. دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق منظمات أعمال متميزة:

سنحاول مبدئيا في هذه الفقرة الإجابة على التساؤل الذي طرح سابقا (إلى أي مدى يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق منظمة أعمال متميزة من حيث التأصيل النظري في انتظار ما تفرزه نتائج الدراسة الميدانية في المؤسسة محل الدراسة.

تشير الدراسات العديدة إلى حقيقة وجود دور مؤثر للمسؤولية الاجتماعية في تميز منظمات الأعمال من جوانب عديدة مثل الأداء المالي والسمعة وتحقيق التقارب بين المنظمة والمجتمع وغيرها، كما تشير أيضا بعض الدراسات إلى أنه يمكن أن يكون لتأثير المسؤولية الاجتماعية على المنظمة نتائج إيجابية وسلبية في الجوانب التالية:

أ- المسؤولية الاجتماعية وسمعة المنظمة: كشفت الدراسة التي قامت بها إدارة تقييم الاستدامة الامريكية(SAM) " فإن 73% من المنظمات التي كانت موضع التحليل قالت ان تعزيز السمعة كان أحد الفوائد الرئيسية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية"، ومن الامثلة على تأثير المسؤولية الاجتماعية على السمعة منظمة The Body Shop والتي اشتهرت بسمعة سيئة في السابق نتيجة النقد الموجه الى مقاييسها البيئية والاخلاقية والاجتماعية، حيث سبب لها هذا النقد صورة قاتمة جعلتها دائما في موضع الشك والريبة في نظر المستهلك والمجتمع وعرضها للضعف في مواجهة منافسيها في السوق. (مقدم، 2014، صفحة 101)

ب- المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي: في دراسة وجد كل من (Albert & Barker) أن " هناك علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية ونجاح المنظمات، حيث لاحظ الباحثان أنه كلما اهتمت المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والعاملين كلما أدى ذلك الى نجاحها وزيادة أرباحها"، وفي دراسة أخرى قام بها (Owen) وجد أن منظمات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية تحظى بنصيب أكبر من السوق مقارنة بتلك التي لا تمارس نشاط المسؤولية الاجتماعية ". (التركستاني، 2008، صفحة 07)

ج- المسؤولية الاجتماعية وتقارب المنظمة بالمجتمع: تمارس الكثير من منظمات الأعمال برامجا متنوعة للمسؤولية الاجتماعية للتقرب أكثر من المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته، ومن أمثلة المنظمات ذات الالتزام الاجتماعي منظمة (communicopia) وهي منظمة اتصالات كولومبية، عملت على موازنة الأولويات الاجتماعية والبيئية والمالية دعما منها

للتغيير الايجابي في المجتمع حيث "تبنت مبادئ عمل أخلاقية في تعاملها مع المستهلكين والعاملين والمجتمع ككل، وفي عام 1999 منحت 120 ألف دولار للمنظمات غير الهادفة للربح، كما قامت بمنحها خصومات في الحصول على الانترنت، وذلك سعيا منها إلى تقوية الروابط مع المجتمع والبيئة وكسب ثقتهم". (مقدم، 2014، صفحة 106)

من خلال ما سبق يتضح لنا أن للمسؤولية الاجتماعية تأثير كبير على غالبية جوانب وأركان المنظمة لأنها تعبر عن النمط السائد لتلك المنظمات وأي تغيير في هذه الجوانب له تأثير على المنظمة ككل وبالتالي للمسؤولية الاجتماعية دور كبير في تحقيق منظمة متميزة وفعالة، كون الجوانب المتعلقة بالمنظمة والتي تم التطرق الى بعضها فيما سبق، تعد مكسب يدخل في تحقيق التميز للمنظمة.

5. تحليل نتائج الدراسة الميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة :

1.5. عينة الدراسة:

تم توزيع(52) إستبانة على إطارات المؤسسة محل الدراسة، وتم استرجاع 49 استبيان بنسبة استرجاع 94% ولقد تم حذف إستبانتين لعدم استيفائهما للشروط المطلوبة للتحليل، وبلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 47 إستبانة، كما أننا عرضنا الاستبانة على بعض الخبراء والمحكمين لتصويب وتعديل الاستبانة والتأكد من أنها صالحة للتوزيع.

2.5. مقياس الاستبانة:

تم الاعتماد في الاستبيان على السلم الترتيبي الذي يحدد الاجابات المحتملة لكل عبارة وذلك باستخدام مقياس ليكرت المتدرج ذو النقاط الثلاثة لقياس العبارات كونه يتناسب مع عدد المشاهدات وعدد فقرات الاستبيان محل الدراسة، حيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية:(موافق، محايد، غير موافق) والمتناسبة مع الأوزان (3، 2، 1)

المتوسط المرجح لهذا المقياس هو عبارة عن قسمة طول الفئة ممثلة في عدد المسافات وهي 2 على عدد الاختيارات 3، فنحصل على طول الفترة مساوي لـ 0.67، وقد كانت الإجابات لكل فقرة وفق مقياس ليكارت الثلاثي كما في الجدول رقم(1).

الجدول 1: مستويات سلم ليكارت

المتغير	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
المتوسط المرجح	1 - 1.66	1.67- 2.33	2.34- 3

المصدر: من إعداد الباحثان.

3.5. صدق وثبات الاستبيان:

لمعرفة درجة ثبات أداة الدراسة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية فقد تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ، حيث دلت النتائج على أن مقياس المسؤولية الكلية يتصف بدرجة جيدة من الثبات بلغ (0.96) كما دلت النتائج الواردة في الجدول رقم (02) على أن جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتصف كلها بدرجات جيدة من الثبات، كذلك فيما يخص محور المنظمة المتميزة الذي يتصف بدرجة جيدة من الثبات قدرها (0.81)، أما بخصوص درجة الثبات الكلية بلغت (0.98) وهي نتيجة جيدة تثبت صدق وثبات الاستبانة ككل.

الجدول 2: معادلة ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات
المسؤولية الاجتماعية	12	0.96
المنظمة المتميزة	5	0.81
الثبات الكلي	17	0.98

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

4.5. وصف متغيرات الدراسة: تم تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات، والجدول رقم (03) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدارسة عن متغيرات المسؤولية الاجتماعية الكلية وأبعادها، الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والخيري، يتضح من الجدول الموالي أن المسؤولية الاجتماعية وأبعادها، جاءت مرتفعة حيث تصدر البعد الأخلاقي (2.89) المرتبة الاولى يليه البعد الاقتصادي (2.88) في المرتبة الثانية، بعد ذلك يأتي البعد الخيري (2.86) في المرتبة الثالثة ثم البعد القانوني في المرتبة الرابعة (2.85) إذ سجلنا

تحققهم جميعا بمستويات مرتفعة وقد تأتي هذه النتائج شبه متوافقة مع نتائج دراسة (شقراني، 2019) التي أجراها على مؤسسة موبيليس، كما أنها افترقت مع دراسة (حدو سميرة، 2018) بحيث جرت الدراسة في جميع مؤسسات الاتصالات الخلوية بالجزائر مع اختلاف العينة المدروسة وترتيب أبعاد المسؤولية الاجتماعية كما يلي (القانوني، الاقتصادي، الأخلاقي، الخيري).

الجدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية.

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد الاقتصادي	2.88	0.32
البعد القانوني	2.85	0.35
البعد الأخلاقي	2.89	0.26
البعد الخيري	2.86	0.35
المسؤولية الاجتماعية الكلية	2.87	0.30

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

5.5. إختبار فرضيات الدراسة: سيتم أولا اختبار الفرضيات الفرعية ثم بعد ذلك نختبر الفرضية الرئيسية للدراسة.

أ. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

الجدول 4: نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة متغير (التميز) ومتغير (البعد الاقتصادي).

R	R^2	قيمة F	مستوى F	قيمة T	مستوى T
0.793	0.628	75.991	0.000	8.717	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين لنا الجدول رقم (04) العلاقة بين المتغير التابع (التميز) والمتغير المستقل (البعد الاقتصادي)، حيث فسر المتغير الاقتصادي ما مقداره (0.628) من التباين في التميز، كما بلغ معامل الارتباط (0.793)، في حين أن قيمة (F) بلغت (75.991)، ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كذلك بلغت قيمة (T) (8.717)

ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يدل على أن قيمة(F) و(T) دالة إحصائيا، وبناءا عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية التي تتسم بالبعد الاقتصادي في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

ب. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

الجدول 5: نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة متغير (التميز) ومتغير (البعد القانوني).

R	R^2	قيمة F	مستوى F	قيمة T	مستوى T
0.961	0.924	544.605	0.000	23.337	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين لنا الجدول رقم (05) العلاقة بين المتغير التابع (التميز) والمتغير المستقل (البعد القانوني)، حيث فسر المتغير القانوني ما مقداره (0.924) من التباين في التميز، كما بلغ معامل الارتباط (0.961)، في حين أن قيمة (F) بلغت (544.605)، ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كذلك بلغت قيمة (T) (23.337) ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يدل على أن قيمة(F) و(T) دالة إحصائيا، وبناءا عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية التي تتسم بالبعد القانوني في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

ج. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

الجدول 6: نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة متغير (التميز) ومتغير (البعد الأخلاقي).

R	R^2	قيمة F	مستوى F	قيمة T	مستوى T
0.989	0.977	1939.362	0.000	44.038	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين لنا الجدول رقم (06) العلاقة بين المتغير التابع (التميز) والمتغير المستقل (البعد الاخلاقي)، حيث فسر المتغير الاخلاقي ما مقداره (0.977) من التباين في التميز، كما بلغ

معامل الارتباط (0.989)، في حين أن قيمة (F) بلغت (1939.362)، ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كذلك بلغت قيمة (T) (44.038) ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يدل على أن قيمة(F) و(T) دالة إحصائيا، وبناءا عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية التي تتسم بالبعد الاخلاقي في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

د. **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

الجدول 7 : نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة تغير التابع (التميز) ومتغير(بعد الخيري).

R	R^2	قيمة F	مستوى F	قيمة T	مستوى T
0.943	0.889	359.347	0.000	18.956	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين لنا الجدول رقم (07) العلاقة بين المتغير التابع (التميز) والمتغير المستقل (البعد الخيري)، حيث فسر المتغير الاخلاقي ما مقداره (0.889) من التباين في التميز، كما بلغ معامل الارتباط (0.943)، في حين أن قيمة (F) بلغت (359.347)، ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كذلك بلغت قيمة (T) (18.956) ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يدل على أن قيمة(F) و(T) دالة إحصائيا، وبناءا عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية التي تتسم بالبعد الخيري في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

هـ. **اختبار الفرضية الرئيسية للدارسة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري) في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

الجدول 8: نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة المتغير التابع (التميز) والمتغير المستقل(المسؤولية الاجتماعية الكلية).

R	R^2	قيمة F	مستوى F	قيمة T	مستوى T
0.985	0.971	1501.741	0.000	38.752	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين لنا الجدول رقم (08) العلاقة بين المتغير التابع (التميز) والمتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية الاجتماعية)، حيث فسر متغير المسؤولية الاجتماعية ما مقداره (0.971) من التباين في التميز، كما بلغ معامل الارتباط (0.985)، في حين أن قيمة (F) بلغت (1501.741)، ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كذلك بلغت قيمة (T) (38.752) ومستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يدل على أن قيمة(F) و(T) دالة إحصائيا، وبناءا عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية بكل ابعادها (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري) في تميز مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة.

6. الخاتمة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية عامل هام لدى مؤسسة اتصالات الجزائر بصفة عامة كونها تربط بين المؤسسة وعملائها، وكذلك بينها وبين البيئة التي تنشط فيها، فممارسة المسؤولية الاجتماعية بكفاءة وفعالية من شأنه تحقيق التميز للمؤسسة ونتيجة لذلك تحقيق مكاسب ومزايا تنعكس بالإيجاب على بلوغ الأهداف المسطرة للمؤسسة، وعلى ضوء ما سبق في الجانب النظري وبالإضافة إلى الجانب الميداني، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

أولا-النتائج:

- تشير نتائج الدراسة بأن مستوى إدراك المسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها كان مرتفعا لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا ما يعكسه ارتفاع مستويات أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري) مما يعني بأن هاته الأبعاد الاربعة كانت ذات أهمية وتجانسا وملائمة في المؤسسة محل الدراسة.

– رغم اهمية المسؤولية الاجتماعية، إلا أن مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية الجلفة لا تمتلك قسم مستقل للمسؤولية الاجتماعية، وهذا قد يؤدي الى قصور في ممارسة المسؤولية اجتماعيا.

– تتبنى المؤسسة المسؤولية الاقتصادية، حيث اشار افراد عينة الدراسة الى سعي المؤسسة الى توفير خدماتها بجودة وكفاءة عالية.

– بناءا على النتائج المحصل عليها فان المؤسسة تتبنى المسؤولية القانونية من خلال التزامها بقوانين الدولة، والتزامها بالشروط المبرمة مع المتعاملين.

– ان تبني المؤسسة للمسؤولية الاخلاقية يتجلى في ممارستها واهدافها التي تتوافق مع القيم الاخلاقية للمجتمع، وتراعي العدالة في توظيف العمال من خلال تكافؤ الفرص بين الافراد.

– تتبنى المؤسسة المسؤولية الخيرية وهذا ما يلاحظ من خلال نتائج الدراسة، وذلك من خلال رعاية البرامج الثقافية والرياضية والصحية.

– توصلت الدراسة الى وجود دور للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاربعة (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري) في تحقيق منظمة أعمال متميزة.

ثانيا–توصيات:

بناء على النتائج توصي الدراسة بما يلي:

– تعزيز أبعاد المسؤولية الاجتماعية السائدة في مؤسسة اتصالات الجزائر بالجلفة (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري) والاستفادة منها لتجنب التهديدات التي قد تواجه قطاع الاتصالات في الجزائر.

– ضرورة هيكلة قسم مستقل في الهيكل التنظيمي خاص بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة تهتم بتسيير الانشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات المعنية.

– تكثيف الحملات الاشهارية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في مختلف وسائل الإعلام المتاحة كإستراتيجية هامة وفعالة في تميز المؤسسة وتعزيز مكانتها في السوق.

– إعطاء أهمية للأنشطة الاجتماعية بالموازاة مع الأنشطة الاقتصادية الهادفة للربح من خلال تخصيص موازنة خاصة للمسؤولية الاجتماعية في تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية.

- ضرورة العمل على توظيف الأفراد ذوي الكفاءات والمهارات العالية وذلك بالتعاون مع الجامعات والتكوين لإيجاد أفكار جديدة تخدم وتعزز المسؤولية الاجتماعية وبالتالي تحسين وتحقيق التميز للمؤسسة بدرجة عالية.

7. قائمة المراجع:

1- أحمد علي صالح. (2001). بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملاءمتها لحاكميه الشركات. بغداد، العراق: كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.

2- أمينة عزوز، و العربي غريسي. (2019). أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على اخلاقيات الادارة العمومية. مجلة المالية والاسواق.

3- حبيب الله التركستاني. (2008). مدى تطبيق الادارة في القطاع الخاص لنشاط المسؤولية الاجتماعية. المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية. اليمن.

4- حسين عبد المطلب الأسرج. (2011). تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مصر. الكويت: معهد التخطيط القومي.

5- صالح مهدي العامري. (2009). الدور الاجتماعي للشركات بين المؤيدين والمعارضين. تاريخ الاسترداد 21 فيفري, 2020، من جريدة العرب الاقتصادية الدولية: https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_3922.html

6- فؤاد محمد حسين حمدي. (2003). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك. كلية الاقتصاد، بغداد- العراق: الجامعة المستنصرية.

7- محمد شقراني. (2019). المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية: جامعة الجلفة.

8- محمد فلاق. (2019). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال. عمان - الاردن: دار اليازوري.

9- مدحت محمد أبو النصر. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات. القاهرة - مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

10- نعيمة يحياوي. (2015). نماذج عن بعض الشركات العالمية والإسلامية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية. مجلة المالية و الاسواق - جامعة مستغانم، المجلد 2(العدد 1)، صفحة 42.

11- هادي آل سيف. (2015). منظمات الأعمال. تاريخ الاسترداد 26 02, 2020، من جهينة الإخبارية: http://juhaina.in/?act=artc&id=25883

12- وهيبة مقدم. (2014). مدى إستجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية. اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، وهران: جامعة وهران.

13- Daft, L. A., & Noe, A. (2001). Organizational Behavior. South Western: Thomson Learning.

14- Gareth R, J. (2001). Organizational Theory: Text and Cases. Texas A&M University: Prentice Hall.

15- GUYONNAUD, M.-f., & WILLARD, F. (2004). Marie-françoise GUYONNAU Du management environnemental au développement durable des entreprises. France: ADEME.

16- sobczak, A., & Minvielle, N. (2011). Responsabilité global manager le développement durable et la responsabilité sociale des entreprise. paris: magnard vuibert.

دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

The Role of Financial Statements in The Decision-Making of Financing of Algerian Joint-stock Companies Case Study The Corporation of The Great Mills of South Biskra

د/زوينة مخلخل، جامعة بسكرة ، mansouri.sad@gmail.com

أد/يحياوي مفيدة ، جامعة بسكرة ، moufida_yahiaoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2019/08/09 تاريخ القبول:2019/11/17 تاريخ النشر :2020/06/29

الملخص:هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه القوائم المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،ومنهج دراسة حالة من خلال حساب مجموعة من المؤشرات المالية . خلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية لها دور كبير في عملية اتخاذ القرار التمويلي، فمن أجل تحقيق أهداف عملية اتخاذ القرار يقوم متخذ القرار بدراسة المعلومات المحتواة في القوائم المالية المنشورة وفهمها وتحليلها وتفسيرها من خلال مؤشرات التحليل المالي ومن ثم اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.

الكلمات المفتاحية : القوائم المالية ،القرار التمويلي ،النسب المالية .

تصنيف *JEL*: E4 ، G3

Abstract: This study aimed to identify the role that financial statements play in making financing decisions in the institution where the analytical descriptive approach was relied upon in order to describe the theoretical aspects of the study, and a case study approach through calculating a set of financial indicators. The study concluded that the financial statements have a significant role in the financial decision-making process. In order to achieve the goals of the decision-making process, the decision-maker studies the information contained in the published financial statements and understands, analyzes and interpretes them through indicators of financial analysis and then takes the appropriate financing decisions.

Key words: financial statements, financing decision, financial ratios.

JEL classification code : E4 ، G3

المؤلف المرسل: زوينة مخلخل، الإيميل: mansouri.sad@gmail.com

1. مقدمة:

إن توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي وتبني اقتصاد السوق وتفاعلها مع البيئة الاقتصادية الدولية، أدى بها إلى القيام بالعديد من الإصلاحات مست العديد من الجوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بتغيير المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على مبادئ المرجعية الدولية. وبتطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي أدى إلى تغير ملحوظ وواضح في قوائمها المالية، وهذا لاحتوائها على معلومات مفيدة ودرجة الإفصاح أكثر من النظام السابق من خلال إنتاج معلومات مفيدة و ذات مصداقية وقابلة للمقارنة تساعد مستخدميهاعلى توفير المعلومات الدقيقة القادرة على التعبير عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة، وذلك بهدف اتخاذ قرارات رشيدة من أهمها قرارات التمويل .

كما تعتبر القوائم المالية والتي تتمثل في مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها، كما تمثل أحد أهم مصادر المعلومات التي تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلي.

ونظرا لأهمية القرارات التمويلية في المؤسسة والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطاتها باعتبارها الموجه والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة بها، أين يحتاج متخذ القرار التمويلي إلى المرور بعدة خطوات وكذا جمع مجموعة من المعلومات من مصادر مختلفة ليتمكن في الأخير من اختيار المصادر التمويلية المناسبة .

ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي :

ما هو دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة ؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قنا بطرح الأسئلة التالية :

-ماذا يقصد بالقوائم المالية ؟

-هل يساعد التحليل المالي للقوائم المالية على اتخاذ القرار التمويلي بالمؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة

وكإجابة قبلية عن إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– تعتبر القوائم المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة لكل من يهمه أمر المؤسسة سواء كان ذلك من داخل المؤسسة أو خارجها؛

– يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية المصدر الأساسي لاتخاذ القرار التمويلي بالمؤسسة محل الدراسة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إظهار دور القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار التمويلي؛
- محاولة إظهار وإبراز مدى أهمية القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- محاولة معرفة أساليب اتخاذ القرار التمويلي من طرف المؤسسة لتحقيق أهدافها.

منهج الدراسة

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة التي تمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

2. ماهية القوائم المالية :

1.2. تعريف القوائم المالية:

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية منها :

تعرف بأنها:عبارة عن الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي داخل المؤسسة والتي يمكن من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية بحيث أنها نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة (الجعارات، 2008،ص93).

كما تعرف: تكون نتيجة إجراء معالجة على العديد من المعلومات لغرض التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميعها وعرضها في شكل فصول ومجاميع (الشعبية، 2009،ص22).

2.2. أهداف القوائم المالية:

للقوائم المالية مجموعة من الأهداف تتمثل في (القاضي، 2012،ص273):

– عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات وآثار العمليات والأحداث القابلة للتغيير والتي تعكس أدائها؛

– توفير المعلومات النافعة لتقرير احتمال تحقق تدفق الخزينة ،وكذا أهمية هذا التدفق في فترات حدوثه الممكنة؛

– تبيين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات اتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛

- تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

3.2 . أنواع القوائم المالية:

تتمثل أنواعها فيما يلي:

-قائمة المركز المالي: وهي عبارة عن كشف وليس حسابا تبين ممتلكات المؤسسة من أصول معمرة ومتداولة وغيرها في الجهة يقابلها في الجهة الأخرى التزامات لصاحب المؤسسة وللغير،حيث تكون حسابات الأصول في جانب ومجموعة الالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الأخر بشرط أن يكونا الجانبان متساويان (شيب، 2007 ،ص68).

-قائمة الدخل: كل من الإيرادات والعوائد وكذلك نفقات المؤسسة وأرباحها وخسائرها المحققة خلال الفترة لمدة محددة من الزمن.وغالبا ما تكون هذه المدة سنة واحدة وأحيانا تصبح هذه المدة نصف سنة بل بعضها ينشر القوائم المالية على أساس ربع سنوي استجابة للقوانين والتشريعات الحكومية (العلي، 2008،ص70).

-قائمة التدفقات النقدية: تعتبر لوحة قيادة أمام الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، و تعتبر هذه القائمة أداة

تحليل متميزة وهامة تقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية (قريشي، 2006 ،ص204).

-**قائمة التغير في حقوق الملكية:** هي قائمة توضح مقدار النقص أو الزيادة التي تطرأ على رصيد في حقوق الملكية خلال فترة معينة، ومن المؤكد أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال فترة وأيضا تنتج من أي استثمارات إضافية لزيادة رأسمال من قبل المالك، أما النقص فيها يكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة وكذا مسحوبات المؤسسة خلال نفس الفترة (الكافي، 2012،ص63).

-كما يتم إعداد التغيرات في قائمة حقوق ملكية من خلال كل من رصيد بداية العام مضافا إليها صافي الربح المحقق خلال العام أو منقوصا منه الخسائر إن وجدت كما يتم توزيع الأرباح والمسحوبات الشخصية.

-**ملحق الكشوف المالية:** تعتبر قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية (زيد،2005 ،ص585).

3. القرار التمويلي:

1.3. تعريف القرار التمويلي:

هناك عدة تعاريف للقرار التمويلي منها:

يعرف بأنه:القرار الذي يتعلق بأنواع مصدر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأسمال أمثل (حنفي،2002 ،ص100).

2.3. العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار التمويلي (النعيمي، 2008 ،ص738):

- **المخاطر التشغيلية:** و هي المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة أو عملياتها الرئيسية في وقت لا تتحمل المؤسسة أي دين، مثل مخاطر التكنولوجيا المرتبطة بالمنتج و مخاطر تغير أذواق المستهلكين و غيرها، فكلما زادت هذه المخاطر كلما قلت قدرة الشركة على استخدام الدين لان استخدام المزيد من الدين سيزيد من الخطورة، فمثلا المؤسسات المنتجة للمواد الأولية و التي لديها عقود بيع طويلة الأجل تكون مخاطر أعمالها أقل من مؤسسات تنتج سلع كمالية و تتعرض لتقلب حجم المبيعات فالأولى تستطيع أن تزيد من ديونها بشكل أكبر، لأن الديون يترتب عليها أعباء ثابتة مما يعني أن المؤسسة تحتاج إلى إيرادات ثابتة.
- **المزايا الضريبية:** تعتبر المزايا الضريبية من أبرز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي، إذ أن مصادر التمويل الخارجي تحقق وفرات ضريبية تخفض من المتوسط المرجع لتكلفة الأموال لذا يجب مراعاة تلك المزايا الضريبية في عملية اتخاذ القرار التمويلي.
- **المرونة التمويلية:** قدرة المؤسسة على الحصول على القروض وذلك بشروط ملائمة وأسعار فائدة معقولة تحت الظروف المختلفة لأنه من المعروف أن المقرض دائما يبحث عن المؤسسة ذات المركز المالي القوي لضمان حقوقه وخاصة في الظروف الاقتصادية الرديئة، وعليه عندما تكون العوامل الأخرى مشجعة على

استخدام الدين والمرونة التمويلية غير متوفرة فإن هذا يعني ان تركيبة رأسمال تستدعي استخدام نسبة دين أقل.

- **درجة تحفظ أو جرأة لإدارة:**إن إدارة المؤسسة هي مجموعة من الذين تحكمهم عوامل سلوكية، فالموظفين منهم من يتصف بالجرأة والإقدام على الخطر، ومنهم من يتصف بالتحفظ والخوف من الخطر، والدين كما هو معروف يعمل على زيادة المخاطر، ومن هنا قد تميل تركيبة الهيكل التمويلي إلى استخدام دين أقل برغم من ملائمة العوامل الأخرى بسبب تحفظ الإدارة.

4. دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

1.4. التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره : 135 مليون دينار جزائري، نشأت في إطار الشركة بين مستثمر وطني ومجموعة الغرير الإماراتية المختصة في الصناعات الفلاحية والغذائية، تقع بمنطقة النشاطات ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة، تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية، كما يقطعها الطريق الوطني رقم (03) الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها الشرقي، ويقطعها خط السكة الحديدية الرابط بين الشمال والجنوب الشرقي وبمحاذاة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعيه "اللين والصلب"، ولقد تم إقامة المشروع ببلدية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الجبائية، لكون أن المؤسسة

استفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم: (12-93) كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

في 2007/06/04 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL) إلى شركات ذات أسهم (SPA)، وتم رفع رأس مالها الاجتماعي إلى 300 مليون دينار جزائري.

2.4. القوائم المالية كأداة لاتخاذ القرار التمويلي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

يتم اتخاذ القرارات التمويلية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب من خلال حساب بعض النسب المؤشرات المالية كما يلي:

1.2.4. **مؤشرات التوازن المالي:**

إن متخذ القرار التمويلي يستعين بمؤشرات التوازن المالي لمعرفة البنية المالية للمؤسسة اذا كانت في حالة توازن أم لا، بحيث تساعده في معرفة مصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط ومعلومات حول السيولة، والهيكل المالي .

سنحاول هنا دراسة الوضعية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة وذلك من خلال مؤشرات التوازن المالي التي تتمثل في :رأسمال العامل ،الاحتياج في رأسمال العامل ،الخزينة .

- رأسمال العامل :

والجدول التالي يوضح قيم رأسمال العامل للمؤسسة خلال سنة 2014 ،2015 2016.

الجدول رقم (01): قيم رأسمال العامل لسنة (2014-2016) الوحدة :دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016
الأموال الدائمة (01)	815368458,6	854270822,3	800710968,4
الأصول الثابتة (02)	758698753,30	778326593	843054972,02
رأسمال العامل(01-02)	56669705,3	75944229,3	(42344003,6)

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأسمال العامل كان موجبا وعرف ارتفاعا خلال سنتي 2014و2015،هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بقدرة تمويلية لا باس بها حيث أن الأصول الثابتة ممولة كليا بالأموال الدائمة ، لكن في سنة 2016 كان رأسمال العامل سالبا مما يدل على أن المؤسسة عاجزة عن تمويل استثماراتها باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.

– احتياجات رأسمال العامل

الجدول رقم (02): احتياجات رأسمال المال العامل لسنة(2014-2016) الوحدة :دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016
(قيم الاستغلال +قيم قابلة للتحقق)(01)	243888464,9	317296008,3	293247291,6
ديون قصيرة الأجل (02)	217489115,76	259559377,98	349300661,98
احتياج رأسمال العامل(1-2)	26399349,09	57736630,4	(56053370,3)

المصدر :من إعداد الباحثين بناء على الوثائق المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأسمال العامل خلال سنتي 2104 و2015 كانت موجبة ويرجع ذلك إلى أن احتياجات دورة الاستغلال تفوق موارد الدورة ،يعني ذلك أن ديون قصيرة الأجل غير كافية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال ولتحقيق التوازن تستطيع المؤسسة العمل على تخفيض المدة الممنوحة للعملاء لتسديد ديونهم ومن جهة أخرى زيادة المدة الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين لتسديد التزاماتها ،وذلك بهدف خلق توازن مالي بين الاحتياجات الدورية والموارد الدورية.

أما في سنة 2016 فكانت احتياجات رأسمال العامل سالبة وهذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر بكثير من استخدامات الدورة ،هذا يعني أن المؤسسة لا توظف أموالها في الأجل القصير وهذه الأموال لا توجد استخدامات قصيرة الأجل تغطيها.

- الخزينة :

والجدول التالي يظهر وضعية الخزينة للمؤسسة خلال الفترة (2014-2016) من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (03):قيم وضعية الخزينة للفترة (2014-2016) الوحدة :دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016
رأسمال العامل (1)	56669705,3	75944229,3	(42344003.6)
احتياجات رأسمال العامل (2)	26399349,09	57736630,4	(56053370,3)
الخزينة(1-2)	30270356,21	18207599	13709366,7

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن وضعية خزينة صافية موجبة خلال السنوات الثلاث مما يعكس وجود توازن مالي في المدى الطويل بين رأسمال العامل واحتياجات رأسمال العامل.

كما يلاحظ انه بالرغم من أن الخزينة كانت موجبة خلال سنوات الدراسة لكنها كانت في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى،وهذا بسبب ارتفاع قيمة الى الخصوم الجارية والغير الجارية ،بالإضافة إلى نقص عملاء المؤسسة وهذا بسبب فتح مؤسسات مماثلة لنشاط المؤسسة.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة رأسمال العامل ،احتياجات رأسمال العامل ،الخزينة يمكن الحكم على أن الوضعية المالية للمؤسسة لا باس بها فهي تحقق توازن مالي في المدى الطويل.

هذه الوضعية المالية تسمح للمؤسسة بالقيام بمشاريع استثمارية أخرى ، تحسين جودة منتجاتها ، إنتاج منتجات جديدة ،الرفع من الطاقة الإنتاجية.

2.2.4. تقييم الهيكل التمويلي بواسطة النسب المالية

سنحاول من خلال هذا العنصر حساب اهم النسب المالية التي تساعد على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على حالة هيكل تمويل مؤسسة .

– **نسب الهيكل التمويلي:** سنقوم من خلال الجدول التالي حساب مختلف نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة خلال سنوات 2014،2015،2016 ،وتتمثل فيما يلي :

الجدول رقم (04) :نسب الهيكل التمويلي خلال (2014–2016) الوحدة :دينار جزائري

البيان	القانون	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	1,07	1,09	0,94
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	0,91	0,93	0,74
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة /مجموع الديون	2,05	1,99	1,21

نسبة قابلية السداد	*مجموع الديون /مجموع الأصول*	*0,32*	*0,30*	*0,45*

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على الوثائق المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي :

- نسبة التمويل الدائم خلال سنتي 2014 و2015 كانت اكبر من الواحد الصحيح مما يدل على وجود هامش أمان يسمح للمؤسسة بتغطية احتياجاتها الدورية ،وهذه النسبة تعني أن الأموال الدائمة أصبحت تغطي وبشكل كافي الأصول الثابتة. أما في سنة 2016 كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح وبالتالي المؤسسة ليس لديها هامش أمان (رأسمال العامل سالب)،وهذا يعني أن جزء من أصول الثابتة ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.
- نسبة التمويل الخاص أقل من واحد صحيح خلال سنوات الدراسة لكن هذه النسبة كانت متذبذبة حيث عرفت ارتفاعا طفيفا في سنة 2015 ثم عادت إلى الانخفاض، هذا يعني ان المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وفي هذه الحالة المؤسسة يصعب عليها الحصول على القروض.
- نسبة الاستقلالية المالية اكبر من الواحد خلال سنوات دراسة لكنها عرفت انخفاضا خلال سنتي 2015 و 2016 ، هذا يشير إلى إمكانيات الخاصة للمؤسسة من تغطية ديونها عن طريق أموالها الخاصة وهذا مايعكس استقلالية مؤسسة ماليا.
- نسبة قابلية السداد وتعرف أيضا بنسبة المديونية فهي تعبر عن نسبة الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها وكلما كانت اقل كلما زادت ثقة الموردين بالمؤسسة ،حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت مرتفعة في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2014

و2015 وهذا راجع الى اعتماد المؤسسة على مصادر خارجية في تمويل مشاريعها الاستثمارية.

- من خلال تحليل الهيكل التمويلي لسنوات الدراسة خلال السنوات 2014 و2015 و 2016يمكن الحكم على المؤسسة على أنها تتمتع بتحرر مالي وتدل كذلك على اعتماد المؤسسة في تمويل مختلف مشاريعها بصورة أساسية على الأموال الخاصة.

– **نسب السيولة** :سيتم من خلال هذا الجدول حساب مختلف نسب السيولة الخاصة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

الجدول رقم (05) :نسب السيولة لسنة (2014-2016) *الوحدة :دينار جزائري*

البيان	القانون	2014	2015	2016
نسبة التدول	*الاصول المتداولة /ديون قصيرة الاجل*	*0,98*	*1,29*	*0,08*
نسبة السيولة السريعة	*اصول جارية – مخزونات /ديون قصيرة الاجل*	*0,77*	*1,16*	*0,005*
نسبة السيولة المختصرة	*قيم محققة +قيم جاهزة /ديون قصيرة الاجل*	*1,05*	*1,16*	*0,79*
نسبة السيولة الجاهزة	*قيم جاهزة /ديون قصيرة الاجل*	*0,13*	*0,007*	*0,03*

المصدر: من اعداد الباحثين على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول نلاحظ :

- نسبة التداول (السيولة العامة) نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة كانت أقل من الواحد خلال 2014 و2016،وبالتالي المؤسسة لا تمتع بسيولة كافية لتغطية

التزاماتها قصيرة الأجل وهذا راجع إلى بيع المؤسسة على الحساب ونقص في النقدية. أما في سنة 2015 فكانت نسبة التداول اكبر من الواحد مما يبين قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الآجل بواسطة الأصول المتداولة وبالتالي احترام أجال التسديد.

- نسبة السيولة السريعة :نلاحظ من الجدول ان النسبة اقل من الواحد خلال سنتي 2014و2016 ويدل ذلك على عدم قدرة المؤسسة عل تسديد التزاماتها بواسطة أصولها المتداولة رغم طرح المحزونات منها باعتبارها صعبة التحصيل مقارنة مع العناصر الاخرى وهذه الحالة غير مطمئنة وليست في مصلحة المؤسسة وناتجة عن مبالغة المؤسسة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير. أما في سنة 2015 فكانت أكبر من الواحد فهي تعتبر وضعية مطمئنة بالنسبة للمؤسسة .
- نسبة السيول المختصرة :نلاحظ أنها خلال سنتي 2014و2015 كانت أكبر من الواحد وفي ارتفاع ،أما في سنة 2016فكانت أقل من الواحد هذا يعني أن هناك أموال مجمدة وغير مستغلة .نسبة السيولة الجاهزة :هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل. بواسطة السيولة الجاهزة ومن الملاحظ ان المؤسسة لا تتمتع بالسيولة الكافية لتسديد ديونها خلال سنوات الثلاث ،كذلك فان المؤسسة غير قادرة على مواجهة الصعوبات المالية ،هنا يجب على المؤسسة أن تعيد النظر في مواعيد التسديد الممنوحة لزبائنها حتى لاتواجه صعوبات الوفاء بالتزامات الموردين في قصيرة مدى.

- **نسب المردودية**

سنقوم من خلال الجدول حساب مختلف نسب المردودية الخاصة بالمؤسسة على الشكل التالي :

الجدول رقم (06) :نسب المردودية لسنة (2014-2016) الوحدة :دينار جزائري

البيان	العلاقة الرياضية	2014	2015	2016
نسبة هامش الربح	صافي الربح/صافي المبيعات	0,02	(0,0038)	(0,07)
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية /الاصول	0,02	(0,00032)	(0,05)
المردودية المالية	نتيجة الصافية /اموال الخاصة	0,04	(0,0004)	(0,10)

المصدر :من إعداد الباحثين بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

- **نسبة هامش الربح** : كانت موجبة خلال سنة 2014 ،أما في سنة 2015 و2016 كانت النسبة سالبة وهذا ناتج عن تحقيق المؤسسة للخسائر
- **نسبة المردودية الاقتصادية:** هذه النسبة تقيس مدى كفاءة استخدام المؤسسة الموارد المتاحة ويلاحظ من الجدول ان المؤسسة حققت مردودية ضعيفة جدا من خلال استغلال استثماراتها خلال السنوات الثلاثة ، وبالتالي فان المؤسسة لم تحقق أرباحا معتبرة وذلك بسبب التناقص المستمر في قيمة استثماراتها إضافة إلى كثرة المصاريف التي تتحملها المؤسسة.
- **نسبة المردودية المالية** :هذه النسبة تشير إلى العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة ،حيث المردودية المالية هي الأخرى كانت ضعيفة جدا

خلال سنوات الدراسة وذلك بسبب التناقص المستمر في النتيجة الصافية خاصة في سنة 2015 و2016.

5. الخاتمة:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة،حيث تهدف إلى توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة زمنية محددة وتمكن كذالك من التعرف على تغيرات حقوق الملكية مما يجعلها الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية إتخاذ القرارات.

إن اتخاذ قرار تمويلي سليم في المؤسسة يستوجب توفر معلومات دقيقة تساعده على إتخاذه، حيث تساعد البيانات الواردة في القوائم المالية على توفير البيانات والمعلومات الملائمة له، ذلك من خلال استخدام تحليل القوائم المالية حيث تحول البيانات إلى معلومات مفيدة عن مركزها المالي وتقييم أداءها وقدرتها الائتمانية واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها.

من خلال دراستنا للقوائم المالية ودورها في عملية اتخاذ القرار التمويلي ، **تم التوصل إلى النتائج التالية :**

- تعتبر القوائم المالية مرآة عاكسة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- يجب أن تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في القوائم المالية التي يتم الإعتماد عليها في اتخاذ القرار التمويلي.
- تساعد القوائم المالية متخذ القرار على تحقيق تطلعات و أهداف المؤسسة.
- يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في توفير احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات مهمة تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية جيدة.

– القوائم المالية تسمح بتوفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها المؤسسة نشاطاتها المختلفة، وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال.

– تعتمد المؤسسة على قوائمها المالية في الحصول على معلومات محاسبية تستخدم في إتخاذ القرار.

– تسعى المؤسسة إلى ترشيد قراراتها التمويلية انطلاقا من القوائم المالية التي تصدرها من خلال دراسة معمقة للمعلومات المحتواة فيها وتحليليها عن طريق بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصرها،حتى يتسنى لها اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ قرارات تمويلية مناسبة.

توصيات الدراسة :

– تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية حول الموضوع من أجل زيادة وتنمية الوعي لدى المحاسبين والمؤسسات بصفة عامة والطلبة والأساتذة بصفة خاصة ؛

– ضرورة توعية متخذي القرار بأهمية القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار؛

– أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تاريخية مما يوجب الى وجود سوق كفء لتكون القوائم المالية أكثر مصداقية؛

– الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد يساعد مستخدمي القوائم المالية على استعمالها بأقل تكلفة ؛

– ضرورة الإعلام بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار؛

- التقليل من ديون المؤسسة لكي تتمكن المؤسسة من الحصول على قروض بنكية.
- تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ قرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي؛
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات السرعة والدقة.

6. قائمة المراجع:

1.اسعد حميد العلي. (2008). *الادارة المالية المعاصرة* . الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع .

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2009). الجريدة الرسمية . 9.

3.الكافي ,م .ي .(2012) .*مبادئ المحاسبة المالية* .عمان (لاردن):مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع .

4.النعيمي ,ع .ت .(2008) .*الادارة المالي (النظرية والتطبيق)* .عمان (الاردن) :دار المسيرة للنشر والتوزيع .

5.الياس بن الساسي ويوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي دروس وتطبيقات* . الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع .

6.حسين القاضي. (2012). *المحاسبة الدولية ومعاييرها* . عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع .

7.حسين القاضي. (2012). *المحاسبة الدولية ومعاييرها* . عمان : اثراء للنشر والتوزيع .

8.حنفي ,ع .ا .(2002) .*اساسيات التمويل والادارة المالية* .مصر :الدار الجامعية الجديدة .

9.خالد جمال الجعارات. (2008). *معايير التقاريير المالية الدولية*. الاردن: اثراء للنشر والتوزيع.

10.دريد كمال ال شيب. (2007). *مقدمة في الادارة المالية المعاصرة* . الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع .

11.زيد ,م .ا .(2005) .*المحاسبة الدولية* .مصر :ايتراك للنشر والتوزيع .

نموذج مقترح لواقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية – دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية

A model for the reality of applying the principles of total quality management in economic institutions - Study of a group of Algerian

د. ناصري سمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، somianasri@cu-barika.dz

أ. حجاج شافية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، chafez46@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/22 تاريخ القبول: 2020/05/27 تاريخ النشر :2020/06/29

ملخص: تهدف الدراسة إلى بحث موضوع واقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ لتحقيق الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تصميم استبيان يحتوي على 29 سؤال تم توزيعه على 108 إطار في المؤسسات محل الدراسة؛ وتم اعتماد برنامج SPSS في التحليل، لتظهر نتائج الدراسة أن المؤسسات تطبق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وتبين أيضا وجود اختلاف في تقييم المستجوبين لتوفر المبادئ حسب البيانات الشخصية والوظيفية.

الكلمات المفتاح: إدارة الجودة الشاملة؛ مبادئ إدارة الجودة الشاملة؛ المؤسسات الاقتصادية؛

تصنيف JEL: M19، C12

Abstract: The study aims to examine the topic of the reality of applying the principles of total quality management in Algerian economic institutions; To achieve the goal, the descriptive approach was relied upon by designing a questionnaire containing 29 questions distributed to 108 frameworks in the institutions under study. The SPSS program was adopted in the analysis, to show the results of the study that the institutions apply the principles of total quality management and also show a difference in the respondents' evaluation of the availability of principles according to personal and job data.

Key words: Total Quality Management; Principles of total quality management; Economic institutions;

JEL classification code : M19, C12.

المؤلف المرسل: ناصري سمية، الإيميل: somianasri@cu-barika.dz

1. مقدمة:

الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية بجميع أبعادها حتم عليها السعي لإيجاد طرق وأدوات فعالة تساعدها في تحقيق البقاء والاستمرار في عالم سمته الوحيدة الثابتة هي التغيير؛ شدة المنافسة من أهم الدوافع وراء سعي المؤسسات نحو امتلاك مزايا تنافسية خاصة منها تلك التي لا يمكن للمنافسين امتلاكها أو حتى تقليدها، الجودة من بين الاستراتيجيات التي كانت تعني في بداياتها المطابقة للاستعمال ليتطور مفهوم هذا المصطلح إلى تلبية حاجات ورغبات الزبائن بالمواصفات الموضوعة مسبقا، التطور الحاصل في مفهوم الجودة ساهم في ظهور ممارسات في التسيير التي أثبتت مستويات أداء مرتفعة في المؤسسات التي طبقتها من هذه الممارسات نجد إدارة الجودة الشاملة الإيزو وسيجما ستة؛

مشكلة الدراسة: تعمل جل الدراسات على التركيز على مبادئ إدارة الجودة الشاملة للكشف عن مدى توفرها، وعليه يأتي التساؤل: **ما مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟** يتفرع هذا التساؤل الرئيسي إلى:

- ما هو متوسط تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟؛
- هل يوجد اختلاف في تقييم المستجوبين لتوفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة حسب البيانات الشخصية والوظيفية؟؛

فرضيات الدراسة:

- تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يفوق المتوسط؛
- يوجد اختلاف في تقييم المستجوبين لتوفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة حسب البيانات الشخصية والوظيفية؛

أهمية الدراسة: تعتبر المؤسسات الركيزة الأساسية في النشاط الاقتصادي فهي تضمن إنشاء القيمة من خلال الإنتاجية، حيث أثبتت المؤسسات الاقتصادية مستويات أداء مرتفعة في الكثير من دول العالم خاصة منها الدول المتقدمة، هذا التطور دفع بالعديد من الدول إلى إعادة النظر في طرق التنظيم الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي والمتمثل أساسا في المؤسسات الاقتصادية؛ الأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة التي تصادفت وانخفاض أسعار البترول جعلها تخطوا خطوات عملية في مجال دعم هذا النوع من المؤسسات للرفع من قدرتها التنافسية؛

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات التي عالجت موضوع إدارة الجودة الشاملة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بعض الدراسات التي تتماشى والموضوع: مبادئ إدارة الجودة الشاملة هو ما ركزت عليه دراسة(Arabeche, 2016, pp. 154-175) جيث أكدت الدراسة على أن إدارة الجودة الشاملة تستند على الالتزام الكامل من الإدارة العليا والإدارة التشاركية والتركيز على العمال وثقافة محددة، في السياق ذاته أكدت الدراسة على أن عددا قليلا جدا من المؤلفين قد ألقوا باللوم في نجاح أو فشل نهج الجودة الشاملة على التكيف مع الأبعاد الثقافية؛

دراسة راشدي (RACHEDI, NO, pp. 93–118) ركزت على أن إدارة الجودة الشاملة تستند على تيار من الأفكار التي تهدف إلى تحسين الجودة من خلال الاعتماد على نهج التحسين المستمر، حيث أكدت الدراسة أن إدارة الجودة الشاملة هي أساس القدرة التنافسية للوقوف في وجه المنافسة والحصول على حصة في السوق، في هذا السياق قدمت الدراسة جملة من التوصيات الرئيسية في المؤسسة الجزائرية وهي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخبرة الدولية وليس فقط الحصول على شهادة كدليل فهذا لا يضمن الأداء والفعالية أو الكفاءة؛

دراسة (فرواني وبن ذياب) (FEROUANI & BENDIABDELLAH, 2007, pp. 93-101) أشارت الدراسة إلى أن إدارة الجودة هي في الواقع ضرورية لأعمال اليوم وهذا لثلاثة أسباب رئيسية: ضمان البقاء، أداة القدرة التنافسية، ضمان الاستمرارية، لذلك فإن المنظمات التي تواجه التحدي هي القادرة على تنفيذ نظام إدارة الجودة؛

دراسة (كريم بنيس) (Karim, 2011, p. NO) هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة الذكاء الاقتصادي بمراقبة الجودة الشاملة بواحد وعشرون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية بمنطقة فاس بولمان، أين تم استخدام الطريقة التفسيرية للبيانات التي تم جمعها في شكل مقابلة، خلصت الدراسة إن الاعتماد على الجودة يخلق ذكاء اقتصادي؛ يمكن القول أن دراستنا تركز على خصوصية قطاع المؤسسات الاقتصادية بالجزائر كالتالي:

الشكل 01: *النموذج الافتراضي للدراسة.*

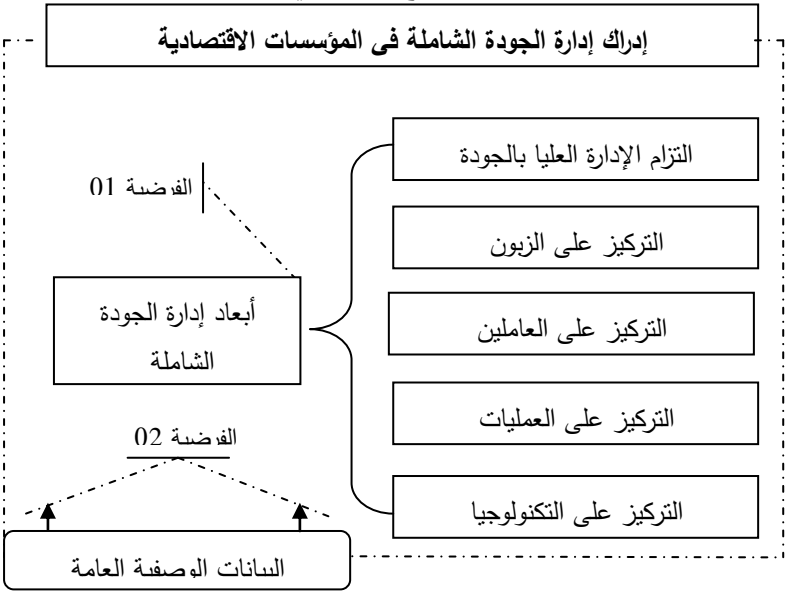

المصدر: *من إعداد الباحثتين.*

هدف الدراسة معرفة مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولتحقيق هذا الهدف تم في البداية عرض باختصار الإطار النظري للدراسة، والذي يتضمن مفاهيم أساسية حول إدارة الجودة الشاملة ومبادئها بعدها تم عرض الدراسات السابقة التي تناولت أحد جوانب الموضوع وفي الأخير عرضنا إجراءات ونتائج الدراسة الميدانية وتم مناقشة النتائج المتوصل لها؛ تكمن أهمية البحث في: إبراز أهمية إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية؛ وكذا ضرورتها كإستراتيجية تنافسية تضمن بقاء واستمرار المؤسسات.

2. إدارة الجودة الشاملة:

فيما يلي سيتم التركيز على المفاهيم المرتبطة بإدارة الجودة الشاملة ومبادئها.

1.2. مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

ينص التعريف الذي ظهر في مجلة كواليتي بروجرس quality progress على أن إدارة الجودة الشاملة هو المصطلح الذي أطلقته قيادة الأنظمة الجوية البحرية عام 1985 لوصف أسلوب الإدارة الياباني لتحسين الجودة" (روبيرت و وهاغسترو، 2009، صفحة 17)؛

إدارة الجودة الشاملة عبارة عن: "نظام متكامل موجه نحو تحقيق احتياجات المستهلكين وإعطاء صلاحيات أكثر للموظفين تساعدهم في اتخاذ القرار والتأكيد على التحسن المستمر لعمليات إنتاج السلع والخدمات"، كما عرفها دليل إدارة الجودة الشاملة الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية على أنها "مجموعة من المبادئ الإرشادية والفلسفية التي تمثل التحسين المستمر لأداء المنظمة من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والمصادر البشرية لتحسين الخدمات والمواد التي يتم توفيرها للمنظمة، وكل العمليات التي تتم في التنظيم والدرجة التي يتم فيها تلبية حاجات العميل في الوقت الحاضر والمستقبل" (أغادير عوض الترتوري وجويحان.، د.س، الصفحات 29-31)؛

تتشكل الجودة من مجموعة من الأبعاد نذكر منها: قدرة المنتج على القيام بالوظائف المطلوبة منه وهو ما يطلق عليه الأداء، الصلاحية وهي أقصى مدة يمكن للمنتج أن يكون صالح للاستخدام، صمود المنتج وهو أقصى مدة يمكن للمنتج أن يعيش، خدمة المنتج وهو مدى سهولة إصلاح المنتج وإعادته لحالته الطبيعية مع الأخذ في الاعتبار التكلفة المالية والسرعة الزمنية للإصلاح، شكل وجمال المنتج والذي يمثل أناقته وجاذبيته، مزايا أو خصائص المنتج تتجسد في إمكانية إضافة بعض الوظائف لتحديث وتطوير المنتج، سمعة المنتج سمعة الشركة المصنعة للمنتج، التقيد بالمواصفات المطلوبة من قبل المصنع لتحقيق متطلبات المستهلك (محمود عبد الفتاح، 2012، صفحة 22)؛

لإدارة الجودة الشاملة جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي: خفض التكاليف، تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات للعميل (غوالي و علماوي، 2011، صفحة 293).

2.2. أبعاد ومبادئ الجودة الشاملة:

التزام الإدارة العليا بالجودة: ينعكس هذا المبدأ في الاستمرارية في العمل من أجل تحسين العمليات، التنسيق والتعاون بين الإدارات والأقسام في المؤسسة، إشراك جميع الموردين في جهود تحسين الجودة، بناء ودعم ثقافة في المؤسسة تهدف إلى التحسين المستمر، إشراك جميع أعضاء المؤسسة في الجهود الرامية إلى تحسين الجودة، تركيز الجودة على تلبية حاجات المستهلك (أغادير عوض الترتوري وجويحان.، د.س، صفحة 35) ، مما سبق تجدر الإشارة إلى أن إدارة الجودة الشاملة تبدأ بالتزام الإدارة العليا بهدف الجودة ومشاركتها وبدون دعم جوهري من الإدارة العليا لن تتعدى الجودة كونها شعارًا أجوفًا (بركات، 2007، صفحة 28)؛

التركيز على العميل: يجب أن تتفهم المؤسسات الاحتياجات والتوقعات الحالية والمستقبلية لعملائها وتكافح لتحقيق كل التوقعات؛

مشاركة العاملين: التأكيد على المشاركة الفعالة والمنصفة لجميع العاملين المشاركين من القاعدة إلى القمة دون تفرقة، كل حسب موقعه وبنفس الأهمية مما سيؤدي إلى اندماجهم الكامل في العمل وبالتالي يسمح باستخدام كل قدراتهم وطاقاتهم الكامنة لمصلحة المؤسسة؛

التركيز على الوسيلة ويقصد به الفرق الجوهري بين مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ومفاهيم ضمان الجودة التي تركز فقط على المنتج وحل المشاكل التي تبتدئ أولا بأول؛

التحسين المستمر: يجب أن يكون التحسين المستمر هدفا دائما للمؤسسات (البيلاوي و اخرون، 2006، الصفحات 28-29).

3. إجراءات الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة تم تصميم الاستبيان بناء على الإطار النظري يقسم إلى محورين الأول المتعلق بإدارة الجودة الشاملة والثاني البيانات الشخصية وتم اعتماد السلم الخماسي للإجابة وتوزيعه على عينة من الموظفين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

من أجل قياس مدى توفر أبعاد إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ وبعد تجميع البيانات تم معالجتها باستخدام برنامج SPSS، حيث قمنا في البداية بحساب معامل كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات أداة القياس المستخدمة ومدى الترابط بين أسئلة الاستبيان، وقبل القيام بالاختبارات اللازمة قمنا بالتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛

المعاملات العلمية لأدوات الدراسة: بداية قمنا بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف أفراد عينة الدراسة وفقا لخصائصهم الشخصية والوظيفية ولكل فقرة من فقرات محور إدارة الجودة الشاملة بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتباين؛ ثم قمنا بالاعتماد على الاختبارات المعلمية اختبار ستيودنت للحكم على استجابة عينة الدراسة

لمتغيراتها واختبار فرضياتها واختبار ك2 من أجل معرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية لتوفر أبعاد إدارة الجودة الشاملة؛ قبل البدء بالاختبارات يجب التأكد الحكم على ألفا كرونباخ بأنها مقبولة إذا كانت $0.6 \leq \alpha \leq 0.93$ كما يلي:

جدول 01: *ثبات المقياس*

البنود	التزام الإدارة العليا	التركيز على الزبون	التركيز على العاملين	التركيز على العمليات	التركيز على التكنولوجيا
المؤشرات	8	5	6	4	6
ألفا كرونباخ	,727	,870	,779	,817	,919

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات الموظفين.*

نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ لبنود الاستبيان فاقت 0.6 أي أنها ممتازة، وهذا يعكس قوة الارتباط بين بنود أو أبعاد إدارة الجودة الشاملة، ومنه يتضح قوة الثبات والارتباط.

4. نتائج الدراسة:

تم التطرق للتكرارات والنسب المئوية لخصائص العينة وكذا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتباين لمحاور الدراسة كالتالي:

جدول 02: *خصائص العينة*

المتغير	الفئة	تك	%	المتغير	الفئة	تك	%
النوع	ذكر	64	59,3	الولاية	برج بوعريريج	11	10,2
	أنثى	44	40,7		الجزائر	11	10,2
السن	أقل من 30	55	50,9		المسيلة	25	23,1
	30-45	39	36,1		النعامة	11	10,2
	أكبر من 65	14	13,0		بجاية	14	13,0

المستوى	ثانوي	22	20,4		بليدة	14	13,0
	جامعي	86	79,6		قالمة	22	20,4
الوظيفة	رئيس مصلحة	50	46,3				
	موظف	58	53,7				

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.*

يتضح أن ما نسبته 79,6% من أفراد عينة الدراسة مستواهم جامعي، أما الباقي مستواهم الثانوي لتنعدم النسبة عند المستويات الدنيا بسبب كون الاستبيان موجه لفئة إطارات المؤسسات محل الدراسة؛ المتغيرة المرتبطة بسن المستجوب بينت أن أغلب أفراد العينة سنهم أقل من 30 سنة وبنسبة قدرت بـ50,9 % أما 36,1% من المستجوبين فسنهم من 30 إلى 45 سنة البقية سنهم تجاوز 65 سنة وبنسبة 13%، أما متغيرة السن فجاء عدد الذكور المستجوبين 64 أما الباقي إناث؛ متغيرة الوظيفة تبين أن لأغلبية المستجوبين موظفين وهو ما يوافق نسبة 53,7% أما البقية فهم رؤساء مصالح، تم استرجاع 25 استبيان في المؤسسات الاقتصادية بولاية مسيلة و22 بولاية قالمة و14 في كل من بليدة وبجاية في حين تم استرجاع 11 استبيان في كل من النعامة الجزائر العاصمة وبرج بوعريريج؛

محور إدارة الجودة الشاملة تم تقسيمه بالاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري إلى 29 سؤال مقسمة إلى خمس بنود تشكل مبادئ إدارة الجودة الشاملة وهي التركيز على الزبون والعمليات والموظفين والاحتياجات التكنولوجية وكذا التزام الإدارة العليا بالجودة، حيث تم وضع السلم الخماسي للإجابة، حسب دراسات سابقة تم وضع الفئات التالية والتي توضح مستوى التأييد: في حالة المتوسط أكبر من 4.23 مرتفع جدا؛ من 3.42 إلى 4.22 مرتفع؛ من 2.61 إلى 3.41 متوسط؛ من 1.80 إلى 2.60 منخفض وأخيرا أقل من 1.80 منخفض جدا؛ حيث تم الحصول على البيانات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 03: *الإحصائيات الوصفية لبعد التركيز على الزبائن N=108*

التقييم / البنود	مستوى التأييد: موافق بشدة				غير موافق بشدة ←	المتوسط ط	الانحراف المعياري
يقوم المديرون بدراسة للسوق، من أجل التعرف على حاجات ورغبات الزبون.	25	36	47	0	0	3,80	,794
	23,1	33,3	43,5	0	0		
تعمل المؤسسة على كسب ثقة الزبون	47	50	11	0	0	4,33	,656
	43,5	46,3	10,2	0	0		
التأكد من توفر المعلومات الضرورية للزبون مثل خصائص المنتج	58	28	11	11	0	4,23	1,001
	53,7	25,9	10,2	10,2	0		
يتم الاستجابة لطلبات الزبائن بالسرعة والوقت المناسبين	58	39	11	0	0	4,44	,67
	53,7	36,1	10,2	0	0		
تقدم تشكيلة واسعة من المنتجات لتلبية حاجات ورغبات أكبر عدد من الزبائن	36	50	11	11	0	4,03	,92
	33,3	46,3	10,2	10,2	0		
تتم متابعة شكاوي الزبائن والعمل على معالجتها	58	50	0	0	0	4,54	,50
	53,7	46,3	0	0	0		
يتم إعلام الزبون بمواعيد تسليم المنتج والمكان	83	25	0	0	0	4,77	,42
	76,9	23,1	0	0	0		
تبلغ المؤسسة الزبون أولا بأول عن أوضاعها التنافسية	14	25	36	11	22	2,98	1,2
	13,0	23,1	33,3	10,2	20,4		

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.*

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط أراء عينة الدراسة حول التركيز على الزبون في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تتراوح بين 2,98 و4,77؛ حيث أكد أغلب المستجوبين أن المؤسسات تلتزم بإعلام الزبون بمواعيد تسليم المنتج والمكان وبمتوسط 4,77 كما أن المؤسسات تلتزم بمتابعة شكاوي الزبائن والعمل على معالجتها وبمتوسط 4,54 تليها الاستجابة لطلبات الزبائن بالسرعة والوقت المناسبين وبمتوسط 4,44 ثم تعمل المؤسسة على كسب ثقة الزبون و التأكد من توفر المعلومات الضرورية للزبون مثل خصائص المنتج تقدم

تشكيلة واسعة من المنتجات لتلبية حاجات ورغبات أكبر عدد من الزبائن وبمتوسطات إجابة وعلى التوالي: 4,33، 4,23، 4,03، من جانب آخر نجد أن متوسط إجابة أفراد عينة الدراسة حول السؤال المرتبط بقيام المديرون بدراسة دورية للسوق، من أجل التعرف على حاجات ورغبات الزبون جاءت 3,80، وهذا ما يبين مستوى أداء مرتفع وآخر مرتفع جدا؛

فيما يتعلق بالبنود التي جاءت دون المتوسط نجد فقط تبلغ المؤسسة الزبون أولا بأول عن أوضاعها التنافسية بمتوسط إجابة قدر ب 2,98، هذا الانخفاض قد يعود سببه إلى تحفظ المؤسسة بأوضاعها خوفا من المنافسين؛

الانحرافات المعيارية تبين انخفاض نسبي عن الأوساط الحسابية في التأييد في جميع المحاور وهذا ما يشير إلى اتساق إجابات أو آراء أفراد عينة الدراسة على مستوى جميع الفئات، مما سبق يمكن القول أن تأييد عينة الدراسة مرتفع ومرتفع جدا في أغلب الأسئلة المرتبطة ببعد التركيز على الزبون.

الجدول 04: *الإحصائيات الوصفية لبعد التزام الإدارة العليا بالجودة N=108*

التقييم / البنود	مستوى التأييد (موافق بشدة ← غير موافق بشدة)					المتوسط	الانحراف المعياري
لديكم خطة واضحة للجودة ومحددة بأهداف	47	47	14	0	0	4,31	,690
معينة وتلتزم الإدارة بتطبيقها	43,5	43,5	13,0	0	0		
تعمل الإدارة بشكل مستمر على الوفاء	69	39	0	0	0	4,64	,483
بالتزاماتها اتجاه الزبائن	63,9	36,1	0	0	0		
تزيد المؤسسة مبدأ تفويض الصلاحيات	58	36	14	0	0	4,41	,711
وتسهيل تدفق المعلومات بين مختلف الأقسام	53,7	33,3	13,0	0	0		
تطور الإدارة المعرفة للمستويات الإدارية	69	25	14	0	0	4,51	,717
المختلفة لتدعيم التزامها بالجودة	63,9	23,1	13,0	0	0		
تعمل الإدارة على نشر ثقافة الجودة في	47	39	22	0	0	4,23	,769
جميع الأقسام والمستويات الإدارية	43,5	36,1	20,4	0	0		

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.*

من الجدول يتضح أن متوسط أراء عينة الدراسة حول واقع التزام الإدارة العليا بالجودة في المؤسسات محل الدراسة تتراوح بين 4.23 و4.64؛ حيث أكد أغلب المستجوبين أن تعمل الإدارة بشكل مستمر على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الزبائن و تطور الإدارة المعرفة للمستويات الإدارية المختلفة لتدعيم التزامها بالجودة و تزيد المؤسسة مبدأ تفويض الصلاحيات وتسهيل تدفق المعلومات بين مختلف الأقسام و لديكم خطة واضحة للجودة ومحددة بأهداف معينة وتلتزم الإدارة بتطبيقها و تعمل الإدارة على نشر ثقافة الجودة في جميع الأقسام والمستويات الإدارية وبمتوسطات حسابية وعلى التوالي: 4,64، 4,51، 4,41، 4,31، 4,23، حيث اتجه أغلب المستجوبين إلى الإجابة موافق بشدة في معظم الأسئلة المرتبطة ببند التزام الإدارة العليا بالجودة؛

في السياق ذاته الانحرافات المعيارية تبين انخفاض نسبي عن الأوساط الحسابية في التأييد في جميع المحاور وهذا ما يشير إلى اتساق إجابات أو آراء أفراد عينة الدراسة على مستوى جميع الفئات.

الجدول 05: *الإحصائيات الوصفية لبعد التركيز على تلبية احتياجات العاملين*$N=108$

التقييم / البنود	مستوى التأييد (موافق بشدة ← غير موافق بشدة)					المتوسط	الانحراف المعياري
تعمل المؤسسة على تأهيل وتحفيز العاملين	25	50	11	0	22	3,52	1,397
	23,1	46,3	10,2	0	20,4		
يتم تدريب العاملين على التقنيات الحديثة التي ترفع الإنتاجية	69	39	0	0	0	4,64	,483
	63,9	36,1	0	0	0		
تمنح الإدارة فرصة للعاملين لإبداء رأيهم في الأعمال	47	14	47	0	0	4,00	,937
	43,5	13	43,5	0	0		
تشجع إدارة المؤسسة على العمل الجماعي	47	28	33	0	0	4,13	,855
	43,5	25,9	30,6	0	0		

يتم إعطاء صلاحيات للعاملين	25	47	36	0	0	3,90	,748
للتصرف عند مواجهة المشاكل	23,1	43,5	33,3	0	0		
يتم منح مكافآت فردية وجماعية	25	14	36	0	33	2,98	1,516
لرفع الأداء	23,1	13,0	33,3	0	30,6		

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.*

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط أراء عينة الدراسة حول تلبية احتياجات العاملين تتراوح بين 2,98 و4,64؛ حيث أكد أغلب المستجوبين أن المؤسسات تقوم بتدريب العاملين على التقنيات الحديثة التي من شأنها رفع الإنتاجية وبمتوسط 4,64 كما وتشجع إدارة المؤسسة على العمل الجماعي وبمتوسط 4,13 تليها تمنح الإدارة فرصة للعاملين لإبداء رأيهم في الأعمال الموكلة إليهم وبمتوسط 4,00 ثم يتم إعطاء صلاحيات للعاملين للتصرف عند مواجهة المشاكل وبمتوسط إجابة 3,9، تليها تعمل المؤسسة على تأهيل وتحفيز العاملين وبمتوسط 3,52، وهذا ما يؤكد أن أغلب أفراد عينة الدراسة اتجهوا للموافقة التامة؛

فيما يتعلق بالبنود التي جاءت دون المتوسط نجد منح مكافآت فردية وجماعية لرفع الأداء وبمتوسط إجابة قدر ب 2,98 الانحرافات المعيارية تبين انخفاض نسبي عن الأوساط الحسابية في التأييد في جميع المحاور وهذا ما يشير إلى اتساق إجابات أو آراء أفراد عينة الدراسة على مستوى جميع الفئات.

الجدول 06: *الإحصائيات الوصفية لبعد التركيز على العمليات N=108*

التقييم / البنود	مستوى التأييد: موافق بشدة				غير موافق بشدة ←	المتوسط	الانحراف المعياري
تسعى الإدارة دائما إلى	72	25	11	0	0	4,56	,674
تخفيض الأخطاء المحاسبية	66,7	23,1	10,2	0	0		
يوجد نظام رقابي يشتمل على	36	39	33	0	0	4,03	,803
إجراءات وقائية وتصحيحية	33,3	36,1	30,6	0	0		
تتوافر خطة لتقليل وقت إنجاز	36	28	44	0	0	3,93	,861
المعاملات	33,3	25,9	40,7	0	0		

توجد أساليب متقدمة للإنتاج	58	14	36	0	0	4,20	,915
	53,7	13,0	33,3	0	0		

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.*

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط أراء عينة الدراسة حول التركيز على العمليات في المؤسسات محل الدراسة تتراوح بين 3,93 و4,56؛ حيث أكد أغلب المستجوبين أن سعي الإدارة دائما إلى تخفيض الأخطاء المحاسبية وبمتوسط 4,56 وتوجد أساليب متقدمة للإنتاج وبمتوسط 4,20 تليها ثم يوجد نظام رقابي يشتمل على إجراءات وقائية وتصحيحية وبمتوسط 4,03 تتوافر خطة لتقليل وقت إنجاز المعاملات وبمتوسط إجابة 3,93، وهو ما يؤكد توجه أغلب أفراد عينة الدراسة إلى الموافقة والموافقة بشدة على التركيز على العمليات؛

من جهة أخرى الانحرافات المعيارية تبين انخفاض نسبي عن الأوساط الحسابية في التأييد في جميع المحاور وهذا ما يشير إلى اتساق إجابات أو آراء أفراد عينة الدراسة على مستوى جميع الفئات.

الجدول 07: *الإحصائيات الوصفية لبعد التركيز على الاحتياجات الإدارية والتكنولوجية N=108*

التقييم / البنود	مستوى التأييد: موافق بشدة ← غير موافق بشدة					المتوسط	الانحراف المعياري
يتم الاهتمام بدراسة الحصة السوقية وتحليلها	47	25	22	14	0	3,97	1,08
	43,5	23,1	20,4	13	0		
تتسم إجراءات وقواعد العمل الإداري بالوضوح والشفافية	36	47	25	0	0	4,10	,748
	33,3	43,5	23,1	0	0		
يتم التعامل مع الجودة كهدف إستراتيجي	69	28	11	0	0	4,54	,676
	63,9	25,9	10,2	0	0		
يتم تحديث التكنولوجيا بشكل مستمر	36	50	22	0	0	4,13	,725
	33,3	46,3	20,4	0	0		
توجد مقاييس واضحة ودقيقة لتقييم الأداء	36	50	22	0	0	4,13	,725
	33,3	46,3	20,4	0	0		

توجد وسائل اتصال فعالة بين الموظفين والزبائن	25	47	36	0	0	3,90	,748
	23,1	43,5	33,3	0	0		

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.*

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط أراء عينة الدراسة حول التركيز على الاحتياجات الإدارية والتكنولوجية في المؤسسات محل الدراسة تتراوح بين 3,90 و4,54؛ حيث أكد أغلب المستجوبين أنه يتم التعامل مع الجودة كهدف إستراتيجي وبمتوسط 4,54 وتحديث التكنولوجيا بشكل مستمر وتوجد مقاييس واضحة ودقيقة لتقييم الأداء وبمتوسط 4,13 ثم تتسم إجراءات وقواعد العمل الإداري بالوضوح والشفافية وعدم الضبابية وبمتوسط 4,10 توجد وسائل اتصال فعالة بين الموظفين والزبائن وبمتوسط إجابة 3,90، ثم الاهتمام بدراسة الحصة السوقية وتحليلها وبمتوسط 3,97 وهو ما يؤكد توجه أغلب أفراد عينة الدراسة إلى الموافقة والموافقة بشدة على التركيز على توفر الاحتياجات الإدارية والتكنولوجية كمبدأ من مبادئ إدارة الجودة الشاملة؛

من جهة أخرى الانحرافات المعيارية تبين انخفاض نسبي عن الأوساط الحسابية في التأييد في جميع المحاور وهذا ما يشير إلى اتساق إجابات أو آراء أفراد عينة الدراسة على مستوى جميع الفئات.

الجدول 08: *الإحصائيات الوصفية لبنود إدارة الجودة الشاملة N=108*

مبادئ إدارة الجودة الشاملة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التركيز على الزبائن	4,1389	,48528
التزام الإدارة العليا بالجودة	4,4185	,55267
التركيز على تلبية احتياجات العاملين	3,8611	,72577
التركيز على العمليات	4,1806	,65730
التركيز على الاحتياجات الإدارية والتكنولوجية	4,1281	,67040
إدارة الجودة الشاملة	4,1454	,48734

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.*

مما سبق يمكن القول أن تأييد عينة الدراسة بلغ أعلى مستوياته في البند المرتبط بالتزام الإدارة العليا بالجودة حيث قدر بـــ4.41 وهذا يدل على توفر مبدأ الالتزام بالجودة لدى المؤسسات المستهدفة، تليها متوسط تأييد العينة لتوفر مبدأ التركيز على العمليات في المؤسسات المدروسة والذي قدر بمتوسط 4.18 وهذا يدل على توفر المبدأ، من جانب آخر قدر متوسط تأييد أفراد الدراسة لمبدأ التركيز على الزبائن ب 4.13 وهو تأييد مرتفع، أما مبدأ التركيز على الاحتياجات الإدارية والتكنولوجية للمنافسة فقدر المتوسط على مستواه ب 4.12 في حين كان التأييد على مستوى التركيز على تلبية احتياجات العاملين أقل متوسط وقدر ب 3,86؛ على العموم تجدر الإشارة إلى أن متوسط التأييد في المحور الأول قدر ب 4,14 وهو مستوى تأييد تراوح بين مرتفع ومرتفع جدا؛

أما الانحرافات المعيارية تبين انخفاض نسبي عن الأوساط الحسابية في التأييد في جميع المحاور وهذا ما يشير إلى اتساق إجابات أو آراء أفراد عينة الدراسة على مستوى جميع الفئات.

بداية وقبل إجراء الاختبارات اللازمة كان علينا التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، واستنادا إلى نظرية النهاية المركزية التي تؤكد على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي في حالة فاق حجم عينة البحث 30 وهنا يمكن القول أن شرط نظرية النهاية المركزية محقق في هذا البحث باعتبار عينة الدراسة تساوي 108، من هنا ومن أجل اختبار الفرضية الأولى اعتمدنا على اختبار ستيودنت للعينة الواحدة أما الفرضية الثانية اعتمدنا على اختبار ك2 والنتائج جاءت كالتالي:

نصت الفرضية الفرعية الأولى على وجود متوسط تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ وللتحقق من هذه الفرضية سيتم الاعتماد على اختبار ستيودنت للعينة الواحدة كالتالي:

الجدول 09: *نتائج إختبار ستيودنت لمحور إدارة الجودة الشاملة*

مبادئ إدارة الجودة الشاملة	المتوسط الحسابي	T	Ddl	SIG
التركيز على الزبائن	4,1389	24,3	107	0.00
التزام الإدارة العليا بالجودة	4,4185	26,6	107	0.00
التركيز على تلبية احتياجات العاملين	3,8611	12,3	107	0.00
التركيز على العمليات	4,1806	18,6	107	0.00
التركيز على الاحتياجات الإدارية والتكنولوجية	4,1281	17,4	107	0.00
المجموع	4,1454	24,4	107	0.00

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.*

بالاعتماد على اختبار ستيودنت تبين أن Sig=0.00 في جميع المحاور والممثلة في مبادئ إدارة الجودة الشاملة أقل من مستوى 5 % وهذا ما يؤكد وجود إدراك لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بجميع أبعادها والممثلة أساسا في التركيز على الزبائن التزام الإدارة العليا والتركيز على تلبية احتياجات العاملين والعمليات والاحتياجات التكنولوجية مما سبق يتأكد وجود إدراك لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

نصت الفرضية الفرعية الثانية على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية لتوفر أبعاد إدارة الجودة الشاملة؛ قمنا بإجراء الاختبار على البيانات الخاصة والوظيفية للمستجوبين من أجل دراسة أثر البيانات الشخصية على مبادئ إدارة الجودة الشاملة وهنا تم الاعتماد على اختبار ك2 والذي يعتبر من الاختبارات المعلمية ولامعلمية وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول 10: *نتائج اختبار ك2*

المتغيرات	الإحصائيات	ك2 بيرسون	نسبة الاحتمالية	الرابطة الخطية بالخطي	عدد المشاهدات
الجنس	القيمة	108,000a	145,995	11,087	108
	ddl	7	7	1	
	sig	,000	,000	,001	
الوظيفة	القيمة	108,000a	149,127	,006	108
	ddl	7	7	1	
	sig	,000	,000	,939	
السن	القيمة	216,000a	210,882	3,424	108
	ddl	14	14	1	
	sig	,000	,000	,064	
المستوى	القيمة	216,000a	212,864	,160	108
	ddl	14	14	1	
	sig	,000	,000	,689	

المصدر: *مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة.*

نتائج اختبار ك2 حسب الجنس، الوظيفة، السن، المستوى التعليمي حول مدى إدراك الفئة المستجوبة لتتبني مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة 0.05 حيث جاءت Sig في جميع مبادئ إدارة الجودة الشاملة أقل من 5%، القرار هو توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرة الجنس الوظيفة السن المستوى التعليمي حول مدى إدراك الإداريين في المؤسسات الاقتصادية لتوفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة، أي يوجد اختلاف في تقييم المستجوب لتوفر المبادئ حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية؛.

5. الخاتمة:

فيما يلي نعرض خلاصة نتائج هذا العمل مع عرض لبعض الاقتراحات:

كان التساؤل الأول الذي طرحته الدراسة ما هو متوسط تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟ جاء مستوى تأييد أفراد عينة الدراسة لبند إلتزام الإدارة

العليا بالجودة والتركيز على الزبون والعاملين والعمليات والتكنولوجيا بشكل عام مرتفع وهذا ما نتج عن الإحصائيات الوصفية من أجل التأكد من الفرضية تم الاعتماد على اختبار ستيودنت للمتوسطات حيث جاء الاختبار دال أي تبين: التزام الإدارة العليا بالجودة والتركيز على الزبون والعاملين والعمليات والتكنولوجيا، في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

التساؤل الثاني حول هل يوجد اختلاف في تقييم المستجوبين لتوفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة حسب البيانات الشخصية والوظيفية؟ تم الاعتماد على إختبار ك2 أيضا للتحقق من الفرضية الثانية وهنا تبين وجود اختلاف في تقييم المستجوبين لتوفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة حسب البيانات الشخصية والوظيفية المعتمدة في الدراسة.

ضرورة استثمار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مفهوم إدارة الجودة باعتباره مفهوم إداري حديث لأنه يساعد في: تمكين المؤسسات من خوض حروب المنافسة على الصعيدين الوطني والأجنبي، فمن مبادئ إدارة الجودة الشاملة يمكن الإستجابة لمختلف المتغيرات البيئية من زبائن، موردين، منافسين والمتغيرات التكنولوجية بما يعزز فرص نجاح المؤسسة في أسواقها الحالية والمستقبلية.

6. قائمة المراجع:

البيلاوي ,ح & .,اخرون .(2006) .*الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات* .عمان الأردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

بركات ,ن .(2007) .واقع تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في ظل الثقافة التنظيمية السائدة في البنوك العاملة في قطاع غزة .غزة ,قسم إدارة الأعمال :الجامعة الإسلامية.

غوالي ,أ & .,علماوي ,م .(2011) .إدارة الجودة الشاملة مدخل فعال لتحقيق الأداء المتميز في المؤسسة الاقتصادية .*الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي* .(p. 293)ورقلة.

FEROUANI & BENDIABDELLAH, B. (2007, Avril). LA QUALITE TOTALE NOUVELLE BARRIERE A L'ENTREE POUR LES ECONOMIES EN DEVELOPPEMENT. cahiers du mecas, 3, 93-101.

Karim. (2011). Facteurs informationnels et contrôle totale de qualité (CTQ) . colloque international de Kénitra Intelligence économique compétitivité et attractivité des territoires.

RACHEDI, A. (2012). Le management de la qualité totale : T.Q.M Les outils de développement de la performance des entreprises Le cas de l'entreprise algérien. Journal de la stratégie et du développement(2), 93-118.

z, A. (2016, Décembre). L'adaptation culturelle du Management de la qualité totale: Cas des entreprises algériennes. 12, 154-175.

أغادير عوض الترتوري وجويحان ,.م) .د.س .(إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات .دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

روبيرت ,د & ,.وهاغسترو .(2009) .إدارة الجودة الشاملة أسس ومبادئ وتطبيقات.

محمود عبد الفتاح ,ر .(2012) .إدارة الجودة الشاملة فكر وفلسفة قبل أن تكون تطبيق . مصر :المجموعة العربية للتدريب والنشر.

دراسة مقارنة لنماذج تسعير الأصول الرأسمالية في تفسير عوائد الأسهم في بورصة الجزائر

A comparative study of capital asset pricing models in the interpretation of stock returns on the Algiers Stock Exchange

بدروني عيسى، جامعة محمد بوضياف المسيلة، aissa.bedrouni@univ-msila.dz
حمزة غربي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، hamza.gharbi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام:2020/04/08 تاريخ القبول:2020/06/04 تاريخ النشر :2020/06/29

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى المقارنة بين نموذج تسعير الأصول الرأسمالية ونموذج التسعير المرجح، بالاعتماد على تغيرات عوائد سهم بيوفارم، قسمت فترة الدراسة إلى فترتين جزئيتين، خصصت الأولى لتقدير النموذجين، فيما خصصت الثانية لمعرفة أي النموذجين أكثر تفسيرا لتغيرات عوائد السهم في بورصة الجزائر.

توصلت هذه الدراسة التجريبية إلى أن كلا النموذجين يصلح لتفسير تغيرات سعر الأوراق المالية في بورصة الجزائر، وأن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية الأكثر كفاءة في التفسير.

الكلمات المفتاحية : نموذج تسعير الأصول الرأسمالية؛ نموذج التسعير المرجح؛ بورصة الجزائر؛ سهم بيوفارم.

تصنيف *JEL* : E62، N27.

Abstract:

This research paper aims to compare the CAPM and APT, depending on the changes in the BIOPHARM stock returns, the study period was divided into two partial periods, the first was devoted to estimating the two models, while the second was devoted to know which of the two models are valid. This empirical study concluded that both models are suitable for explaining the return on Algeria Stock Exchange, and that CAPM is the most efficient one in interpretation.

keyword: C APM; APT; Algeria Stock Exchange; BIOPHARM Share.

JEL classification code : E62, N27**.**

المؤلف المرسل: حمزة غربي، الإيميل: hamza.gharbi@univ-msila.dz

1. مقدمة:

تؤدي السوق المالية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك نظرا لما تمثله من عامل جذب المدخرات. وعملية جذب مدخرات المستثمرين تكون بهدف الحصول على عائد مناسب يعوض المستثمر مقابل تنازله عن الاستخدام الحالي لمدخراته، وما يغطي المخاطر الناجمة عليه. وأول خطوة يقوم بها المستثمر هي تقييم الأوراق المالية بهدف ما إذا كان عائد الورقة المالية يناسب عائده المطلوب.

وفي إطار تقييم الأوراق المالية، ظهرت عدة نماذج، منها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، الذي وضع من طرف شارب Sharpe(1964)، وعدل من طرف لينتنر Lintner(1965)، وموسين Mossin(1966). ومن نتائج نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، أن عائد الأوراق المالية يكون تبعا لعوائد السوق المالية. ثم ظهر نموذج التسعير المرجح من طرف روس Ross(1976) بديلا لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، حيث أكدت نتائج هذا النموذج أن عوائد الأوراق المالية تابعة لعوامل عديدة، منها عوامل الاقتصاد الكلي.

في هذا المقال، سيتم الإجابة على السؤال الموالي:

أي النموذجين أدق في تقييم عائد سهم بيوفارم المدرج في بورصة الجزائر؟

يمكن عرض الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل يفسر نموذج التسعير المرجح التغيرات في عائد سهم بيوفارم؟
- هل يفسر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية التغيرات في عائد سهم بيوفارم؟
- أي النموذجي أقرب لتقدير عائد سهم بيوفارم؟

بالنسبة للفرضيات، فإنها تتمثل فيما يلي:

- يفسر نموذج التسعير المرجح تغيرات عائد سهم بيوفارم، لأن العائد يرتبط بالعوامل الاقتصادية، مثل سعر النفط، معدل العائد الخالي من المخاطرة وغيرها؛
- لا يفسر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية التغير في عائد سهم بيوفارم، لأن هذا النموذج يعتمد على المخاطر النظامية، والتي لا يمكن تقديرها في السوق المالية الجزائرية؛
- نموذج التسعير المرجح أقرب لتقدير عوائد سهم بيوفارم مقارنة بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

وللإجابة عن سؤال المقال، والتأكد من صحة الفرضية، فإنه سيتم أولا عرض الجانب النظري لكلا النموذجين والافتراضات الأساسية التي قامت عليهما، ثم تقديم الصيغة الرياضية لكل نموذج، وبعدها تقييم عائد سهم بيوفارم حسب نموذج تسعير الأصول الرأسمالية ونموذج التسعير المرجح تجريبيا، وبعده المقارنة بينها.

2. نظرية تقييم الأصول:

يتمثل هدف نظريات تقييم الأصول المالية في إعطاء القيمة النظرية للأصل المالي، وسيتم التمييز بين نظرية تسعير الأصول الرأسمالية ونظرية التسعير المرجحة.

1.2. نظرية تسعير الأصول الرأسمالية:

يعد نموذج تسعير الأصول الرأسمالية Capital Assets Pricing Model (CAPM) أول نموذج كمي في الاقتصاد المالي الذي يعبر عن العلاقة بين العائد المتوقع للأصول المالية والمخاطر، حيث وضع بشكل رئيسي من طرف شارب Sharpe(1964) وعدل من طرف لينتنر Lintner(1965) وموسين Mossin(1966)، حيث جاء النموذج بعد أكثر من عشر سنوات من إرساء ماركوفيتز Markowitz لأسس إدارة المحفظة المالية الحديثة سنة 1952، حيث يمتاز نموذج تسعير الأصول الرأسمالية بالبساطة والسهولة، ومازال تطبيقه

العملي ساري إلى حد اليوم. تقوم نظرية تسعير الأصول الرأسمالية على عدة فرضيات، في معظمها غير واقعية.(Zvin, Ales, & Alla, 2009, p. 280)

يشرح نموذج تسعير الأصول الرأسمالية عائد الأصل المالي بدلالة المخاطرة، حيث تعطى العلاقة بين المخاطرة والعائد للأصول المالية حسب النموذج بواسطة خط سوق الأوراق المالية، فباعتبار أن المستثمر يمكنه تجنب المخاطر غير النظامية من خلال التنويع الكفؤ (Zvin, Ales, & Alla, 2009, p. 320). وعليه، فإن مساهمة خطر الأصل المالية في المخاطرة الكلية للمحفظة هي المخاطر المنتظمة فقط.

تعبر المخاطر المنتظمة عن مدى حساسية عائد الأصل المالي بالنسبة للتقلبات في عائد محفظة السوق، وتقاس هذه المخاطر من خلال معامل بيتا β، والذي يعبر عن ميل خط سوق الأوراق المالية، ويمكن اعتباره أحد مقاييس خطر الأصول المالية والمحافظ على حد سواء، وتعطى الصيغة الرياضية لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية كما يلي:

$$E(R_j) = R_f + [E(R_m) - R_f]\beta_j$$

تمثل:

- $E(R_j)$ العائد المتوقع للأصل المالي j.
- r_f عائد الأصل المالي الخالي من المخاطرة.
- $E(r_m)$ العائد المتوقع لمحفظة السوق.
- β_j معامل بيتا للأصل المالي i، و $\beta_i = {}^2_{im}/\sigma^2_m$. علما أن ${}^2_m$ تمثل تباين عائد محفظة السوق، أما σ^2_{im} فهي التباين المشترك لعائد محفظة السوق وعائد الأصل المالي i.

يساوي معامل بيتا السوق الواحد، كما يساوي معامل بيتا للأصل بدون مخاطرة الصفر، وفي حالة التوزان، فإن جميع الأصول المالية تكون على خط سوق الأوراق المالية.

أما الصيغة الرياضية لخط سوق الأوراق المالية فتعطى كما يلي:

$$R_{jt} = R_f(1 - \beta_j) + \beta_j R_{mt} + \xi_{jt}$$

يتم تقسيم علاوة المخاطرة إلى قسمين رئيسيين، وهما أن قيمة المخاطر تساوي الفرق بين العائد المتوقع لمحفظة السوق وعائد الأصل الخالي من المخاطرة. أما القسم الثاني، فيتمثل في معامل استجابة الأصول ذات مخاطرة لتغيرات محفظة السوق، والتي يطلق عليها بمعامل بيتا β.(Fontaine & Hillion, 1992, p. 141) . أيد Black(1972) نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، إلا أنه انتقد استخدام مؤشر السوق كوكيل أو نائب عن محفظة السوق. (Grigoris M. , 2006, pp. 88-89)

2.2. نموذج التسعير المرجح:

تم تصميم نموذج التسعير المرجح للأصول المالية من طرف روس Ross(1976) بديلا لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، يقوم على عدة فرضيات من أجل تكوين محفظة المراجحة، حيث يقترح نموذج التسعير المرجح وجود عدة عوامل اقتصادية تؤثر على عوائد الأصول المالية، وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين، قسم يضم عددا من العوامل التي تؤثر على جميع الأصول المالية دون تمييز، وهي عوامل نظامية، وعوامل تؤثر على أصل مالي أو مجموعة خاصة متجانسة من الأصول المالية، وتستجيب عوائد الأصول المالية لتلك العوامل بالارتفاع أو الانخفاض. ويعتبر هذا الاقتراح الفرضية الأساسية والقاعدية لنموذج التسعير المرجح. يقوم نموذج التسعير المرجح للأصول على عدة فرضيات، تتشابه في جزء منها مع نظرية المحفظة لماركويتز ونظرية تسعير الأصول الرأسمالية.

تعتمد نظرية التسعير المرجح على نظرية التوازن، وذلك في حالة المنافسة الكاملة لأسواق رأس المال، كما تعتمد على النموذج الاقتصادي لأراو ديبرو Arrow Debreu بخصوص التوازن التنافسي العام، والذي يعرض عوائد الأصول المالية عند حالات طبيعة مختلفة. (Roll & Ross, 1980, pp. 1076–1077) وحالة الطبيعة المستخدمة في نموذج التسعير المرجح هي انعدام فرص تحقيق أرباح من خلال المراجحة عند التوازن في أسواق رأس المال، على اعتبار أن السلع المتماثلة والمتجانسة يجب أن يكون لها نفس السعر، وهذا ما يعبر عنه بقانون السعر الواحد. (الراوي، 1999، صفحة 156)

تم صياغة نموذج التسعير المرجح كما يلي:

$$R_{it} = E_i + \beta_{i1} f_{1t} + \beta_{i2} f_{2t} + \cdots + \beta_{ik} f_{kt} + \xi_{it}$$

حيث:

- R_{it}: المردودية المسجلة في وقت لاحق في الزمن t للأصل i المحسوب في الزمن $t-1$، t.
- E_i: الربحية المتوقعة للأصل i.
- β_{i1}: معامل حساسية الأصل i للعامل الأول، أو مقياس المخاطرة الأول المقدر.
- β_{ik}: معامل حساسية الأصل i للعامل رقم k، أو مقياس المخاطرة k المقدر.
- f_{1t}: القيمة المعطاة للعامل الأول في الزمن t.
- f_{kt}: القيمة المعطاة للعامل k في الزمن t.
- ξ_{it}: المردودية غير المتوقعة الناجمة بسبب العوامل النظامية في الزمن t.

مع: $E(f_{kt}) = 0$، $E(\xi_{it}) = 0$، $E(\xi_i, \xi_j) = 0$.

يساوي عائد المحفظة مجموع العوائد المرجحة بالأوزان النسبية لجميع الأصول المالية المكونة لهاته المحفظةw_i، وعلى اعتبار أن $\beta_{ik} \neq 0$، فإنه يمكن كتابة عائد المحفظة على الشكل المبين في العلاقة:

$$R_p = (w_1R_1 + w_2R_2 + \cdots + w_nR_n) + (w_1\beta_1 + w_2\beta_2 + \cdots + w_n\beta_n)F + (w_1\xi_1 + w_2\xi_2 + \cdots + w_n\xi_n)$$

باعتبار أن F تمثل شعاع العوامل الخاصة المؤثرة على عائد الأصول المالية. الملاحظ من الصيغة الرياضية السابقة أن حالة عدم التأكد توجد في الجزء الثالث من المعادلة، والذي من الممكن أن يتضاءل في المحافظ الكبيرة والمنوعة. (الشهاب، 2015، صفحة 120)

3. الدراسة الميدانية:

في هذا الجزء، سيتم تقدير كلا من نموذج التسعير المرجع (APT) ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)، ثم المقارنة بينها بإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة.

1.3. متغيرات الدراسة:

بالنسبة لنموذج التسعير المرجح، فإنه يعتمد على تقييم عائد أصل بيوفارم بناء على عوامل الاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن المتغير التابع هو عائد سهم بيوفارم R_{bt}، وبحسب كما يلي:

$$R_{bt} = \frac{Cours_{bt} - Cours_{bt-1}}{Cours_{bt-1}}$$

علما أن $Cours_{bt}$ تمثل سعر سهم بيوفارم في الزمن t.

ومن خلال بورصة الجزائر، تم الحصول على أسعار سهم بيوفارم النصف أسبوعية ابتداء من أفريل 2016 (تاريخ الاكتتاب في البورصة) إلى غاية 2019/12/31، وبعد حساب المتوسط الشهري لأسعار السهم، تم حساب عائد سهم بيوفارم الشهري من ماي 2016 إلى غاية ديسمبر 2019.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، فإنها تتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي حسب ما يقوم به نموذج التسعير المرجح والتي تم الحصول عليها.

أثبتت العديد من الدراسات التجريبية وجود علاقة طردية بين التضخم والأسهم، ذلك لأن الشركات تزيد من أسعار منتجاتها في أوقات التضخم في حين بقاء العديد من التزاماتها ثابتة. من جهة أخرى، أكد العديد من الباحثين العلاقة العكسية بين التضخم وأسعار الأسهم، وذلك لأن التضخم يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة، وهو ما يحفز المستثمرين إلى التوجه نحو السندات، مما يجعل السندات أكثر تفضيلا من الأسهم. أكدا Fama(1971) و Balduzzi(1955)، (Balduzzi, 1995, p. 47) وجود علاقة عكسية بين التضخم وأسعار الأسهم، بينما توصل Kaul (1987) (Kaul, 1987, p. 255) إلى وجود علاقة طردية لكنها ضعيفة جدا. تم الحصول على المتوسطات الشهرية لمعدل التضخم ابتداء من جانفي 2016 إلى ديسمبر 2019، وبالتالي، سيتم الرمز لمعدل التضخم بالرمز IN.

تم تأكيد العلاقة الطردية بين عرض النقد وأسعار الأسهم من خلال عدة دراسات تجريبية، من بينها Vejzagic and Zarafat (2013). (Vejzagic & Zarafat, 2013, p. 79)

من خلال نشرات البنك المركزي في الجزائر، تم الحصول على العرض النقدي الشهري من جانفي 2016 إلى غاية مارس 2019، وسيرمز للكتلة النقدي في النموذج بالرمز MM (الوحدة 10^{12} دينار جزائري)

يدل كبر العجز التجاري على تباطؤ نمو الناتج الإجمالي المحلي، وإذا تناقض العجز بسبب الصادرات، فإن ذلك يدل على نشاط كبير للشركات، وبالتالي زيادة متوقعة في العوائد، ويؤدي هذا المتغير دورا كبيرا في الاقتصاديات الصغيرة مقارنة بالاقتصاديات الكبيرة. (Grigoris M. , 2008)

وباعتبار أن نسبة كبيرة من صادرات الجزائر تتمثل في المحروقات، فإنه يمكن اعتبار سعر النفط الخام في العقود الآجلة كعامل مهم يؤثر في عائد الأسهم. تم الحصول على أسعار النفط الخام في العقود الآجلة المتوسطة الشهرية، من جانفي 2016 إلى غاية ديسمبر 2019. وبالتالي، سيتم الرمز له بالرمز WTI.

تؤثر أسعار الصرف على حجم الصادرات والواردات، فعند زيادة قيمة معدلات الصرف، تنخفض القوة الشرائية بشكل ملحوظ، وبالتالي تتحول المدخرات إلى الاستهلاك بدلا من الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم وعوائدها الرأسمالية. وبالتالي، فإنه من المفترض أن تكون العلاقة عكسية بين سعر الصرف وعوائد الأسهم. (Issahaku, Uztarz, & Domanban, 2013, p. 1050) يتم الرمز لسعر الصرف المتوسط الشهري للدولار باعتبار أنه العملة الرسمية للمعاملات الخارجية في الجزائر، بالرمز TC.

تعتبر معدلات الفائدة وتوقعاتها المستقبلية من أهم مدخلات القرار الاستثماري، فإذا كان الفرد يتوقع ارتفاعا في أسعار الفائدة، فإنه لن يتجه إلى الاستثمار طويل الأجل، والعكس. في دراسة قام بها Maysami and all (2004)، فقد أكد وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة وعوائد الأسهم،(Maysami, Howe, & Hamzah, 2004, pp. 53-54) وفي هذه الحالة، سيتم اعتبار معدل فائدة سندات الخزينة الشهرية في الجزائر. ويرمز له بالرمز BT.

ومن خلال ما سبق، فإن عدد المشاهدات هي 35 مشاهدة شهرية، ابتداء من ماي 2016 إلى غاية مارس 2019، وسيتم إجراء تقدير النماذج خلال الفترة ماي 2016 إلى غاية ديسمبر 2018، بينما تبقى الثلاثي الأول من 2019 للمقارنة بين النموذجين.

2.3. تحليل المعطيات:

يعتمد نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في تقييم عوائد الأوراق المالية إلى عامل واحد وهو المخاطرة النظامية، وبالتالي، وحسب المعادلة، فإن المتغير المستقل هو عائد السوق،

والمتمثلة في بورصة الجزائر، والمتغير التابع هو عائد الورقة المالية، والتي في هذا المقال تتمثل في سهم بيوفارم، ومنه، فإن المتغير التابع هو R_m عائد مؤشر دزاير (Dzair index)، والتي تحسب كما يلي:

$$R_{mt} = \frac{Cours_{mt} - Cours_{mt-1}}{Cours_{mt-1}}$$

حيث تمثل $Cours_{mt}$: سعر مؤشر دزاير في الزمن t. وهي أسعار متوسطة شهرية.

ومنه، وحتى تتجانس البيانات، تم أخذ الفترة من ماي 2016 إلى غاية ديسمبر 2019.

يوضح الجدول رقم (1) إحصائيات وصفية لجميع المتغيرات.

الجدول 1: *إحصائيات وصفية لمتغيرات عينة الدراسة*

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	Variance
Rb	-,098639	,165079	-,00065925	,048213871	,002
Rm	-,067973	,125614	,00515364	,034539602	,001
MM	13,816	16,858	14,95608	,949230	,901
TC	108,40	118,67	112,8693	3,51543	12,358
WTI	41,60	74,15	55,4969	9,22941	85,182
BT	,0106	,0250	,018941	,0043264	,000
IN	,0180	,0830	,051672	,0186469	,000

المصدر: *تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.*

يوضح الجدول رقم (2) تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لاختبار المعنوية الإجمالية للمعالم آنيا باستخدام إحصائية فيشر.

الجدول 2: *تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي المتعدد*

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	,034	5	,007	4,647	,004
Résidu	,038	26	,001		
Total	,072	31			

المصدر: *تم إعداد الجدول بناء على المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.*

حسب الجدول، مستوى دلالة النموذج 99%، وبالتالي فإن معاملات المتغيرات غير معدومة. يوضح الجدول رقم (3)، معاملات النموذج.

الجدول 3: معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Modèle	A	Erreur standard	T	Sig.
(Constante)	-1,120	,542	-2,068	,049
MM	,069	,028	2,490	,020
TC	,002	,007	,345	,733
WTI	,004	,001	3,386	,002
BT	-21,660	5,656	-3,830	,001
IN	,215	,639	,336	,740

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.

الملاحظ من خلال الجدول رقم (3)، معنوية كل سعر البترول ومعدل فائدة سندات الخزينة بمستوى دلالة 99%، ومعنوي الكتلة النقدية بمستوى دلالة 95%، بينما استبعاد كل من سعر الصرف والتضخم.

قبل صياغة النموذج، وجب التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وكذا عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. يعتبر اختبار Durbin-Watson من أهم الاختبارات المستخدمة في كشف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، وبما أن شروط إجراء الاختبار متوفرة، فإن الجدول رقم (4) يوضح إحصائية DW.

الجدول 4: إحصائية Durbin-Watson لنموذج الانحدار الخطي المتعدد

Modèle	Durbin-Watson
1	1.939a

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.

باعتبار أن DW قريبة من القيمة 2، فإنه يمكن قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي العشوائية. أو استقلالية البواقي عن بعضها البعض. يمكن معرفة تجانس أو عدم تجانس تباين الخطأ بيانيا، يوضح الرسم البياني الموالي توزيع البواقي العشوائية.

الشكل 1: *رسم بياني يوضح توزيع البواقي (المتغير التابع R)*

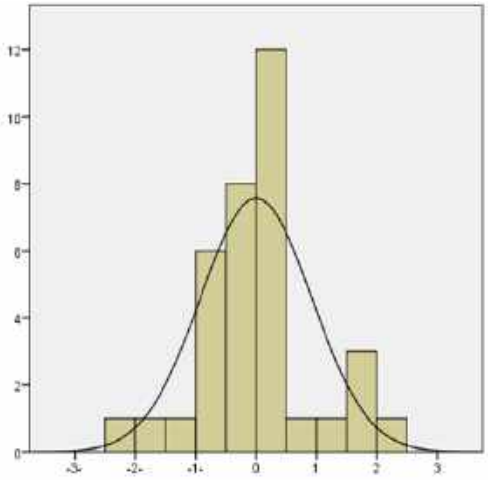

المصدر: *تم إعداد الشكل بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.*

حسب الشكل البياني السابق، فإنه يمكن القول أن هناك تجانسا بين البواقي في النموذج، كما أن الرسم البياني الموالي يؤكد هذه النتيجة.

بعد التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي وكذا تجانس البواقي، فإنه يمكن بناء على الجدول رقم (2) صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$\hat{R} = -1.120 + 0.069.MM + 0.004.WTI - 21.66.BT$$
$$t\ Student \qquad (2.490) \qquad (3.386) \qquad (-3.830)$$

وبالتالي، فإن ارتفاع الكتلة النقدية MM بوحدة واحدة (10^{12} دينار جزائري) يؤدي إلى ارتفاع مردودية سهم بيوفارم بنسبة 6.9 %(العلاقة طردية). وكذلك الأمر مع سعر العقود الآجلة للنفط الخام WTI، فإن ارتفاع سعر النفط الخام بوحدة واحدة (دولار واحد)، يؤدي إلى ارتفاع مردودية سهم بيوفارم بنسبة 0.4 %(العلاقة طردية). أما ارتفاع معدل فائدة سندات الخزينة BT بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض مردودية سهم بيوفارم بنسبة 0.2166% (العلاقة عكسية). أما المتغيرات الأخرى، المتمثلة في سعر الصرف TC والتضخم IN فليس لها دلالة معنوية، وبالتالي يتم استبعادهما من النموذج ومن التحليل.

يوضح الجدول الموالي تحليل التباين لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

الجدول 5: تحليل التباين لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	,063	1	,063	199,376	,000
Résidu	,009	30	,000		
Total	,072	31			

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.

حسب مستوى الدلالة، فإن النموذج مقبول بدلالة 99%. بالنسبة لمعالم النموذج، فإن الجدول الموالي يوضح معالم النموذج مع إحصائية ستيودنت.

الجدول 6: معاملات نموذج تسعير الأصول الرأسمالية

Modèle	A	Erreur standard	T	Sig.
(Constante)	-,007	,003	-2,324	,027
Rm	1,301	,092	14,120	,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.

إذن، يصاغ نموذج تسعير الأصول الرأسمالية كما يلي:

$$R_{bt} = -0.007 + 1.301.R_{mt}$$
$$t\ student \qquad (14.120)$$

وبالتالي، حسب نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، فإن ارتفاع عائد السوق المالية بوحدة واحدة (1%) تؤدي إلى ارتفاع عائد سهم بيوفارم بمعدل 1.301 ، وتمثل معامل بيتا. بينما يمثل معدل العائد الخالي من المخاطرة 2.34%.

3.3. المقارنة بين النموذجين:

يمكن إجراء مقارنة بين نموذج التسعير المرجح ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية بواسطة تقدير عائد سهم بيوفارم خلال الثلاثي الأول من سنة 2019. يوضح الجدول الموالي الفرق بين العائد المقدر والعائد الفعلي لكلا النموذجين.

الجدول 7: مقارنة العائد المتوقع مع العائد الفعلي لكلا النموذجين

		جانفي 2019	فيفري 2019	مارس 2019
نموذج التسعير المرجح	MM	16,989	17,107	17,315
	WTI	53,79	57,22	60,14
	BT	0,025	0,0269	0,029
	Rb	−0,00730412	0,00217391	−0,0021692
	$\widehat{R_b}$	−0,2740852	−0,2933841	−0,3128795
نموذج تسعير الأصول الرأسمالية	Rm	0,00509511	−0,00114052	−0,00181464
	Rb	−0,00730412	0,00217391	−0,0021692
	$\widehat{R_b}$	−0,00037127	−0,00848382	−0,00936085

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات Excel

انطلاقا من الجدول رقم (7)، فإن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية أعطى تقديرات قريبة جدا من العوائد الفعلية، بينما تقديرات نموذج التسعير المرجح عكس ذلك، وبالتالي، فإنه يمكن القول مبدئيا أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية أعطى نتائج دقيقة مقارنة بنموذج التسعير المرجح، وللتأكد أكثر من النتائج، يتم استعمال جودة التقدير في كلا النموذجين.

يوضح الجدول رقم (8) جودة نموذج التسعير المرجح.

الجدول 8: جودة نموذج التسعير المرجح

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,687	,472	,370	,038256

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.

أما الجدول رقم (9) فيوضح جودة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

الجدول 9: جودة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,932	,869	,865	,0177246

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.

من خلال الجدولين، فإن معامل التحديد في نموذج التسعير المرجح يساوي 47.2%، أي أن المتغيرات تحدد نسبة 50% تقريبا من المتغير التابع، وتبقى النسبة الباقي لمحددات أخرى لم تدخل في التقدير، أما معامل التحديد في نموذج التسعير الأصول الرأسمالية فإنه بلغ 87%، وهي نسبة كبيرة، أي أن عائد السوق يحدد بنسبة كبيرة عائد السهم. وبالتالي، فإن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في هذه الحالة يعطي تقديرات أدق للمستثمرين حول عائد سهم بيوفارم مقارنة بنموذج التسعير المرجح.

4. تحليل نتائج الدراسة التجريبية

من خلال تحليل معطيات الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى أن كلا النموذجين (CAPM وAPT) يفسران تغيرات عوائد الأسهم في بورصة الجزائر.

1.4. نموذج التسعير المرجح APT

بناء على نموذج التسعير المرجح، فإن عائد الأصول المالية في الأسواق المالية تستجيب لحساسية عدة عوامل، وليس المخاطر النظامية فقط، كما هو الحال في نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. وبعد الحصول على عدة بيانات تتعلق بأصل بيوفارم في بورصة الجزائر، وبعض العوامل الكلية التي تعتبر متغيرات مستقلة، وبعد إجراء الانحدار الخطي المتعدد، تم التوصل في النهاية إلى تأثير كل من الكتلة النقدية، سعر العقود الآجلة للنفط الخام ومعدل فائدة سندات الخزينة، بينما تم استبعاد كل من سعر الصرف ومعدل التضخم من التحليل.

بالنسبة إلى معدلات فائدة سندات الخزينة، فقد تم التأكد من التأثير السلبي على عائد السهم بدلالة قوية، وهي تتوافق مع عدة دراسات تجريبية سابقة، مثل (1986) Hendry، (Hendry, 1986, p. 210) Islam(2003)، (2003) Sieng and Leng، (Sieng & Leng, 2003, p. 15) ودراسة (2005) Vuyyuri.

يمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بين معدل فائدة سندات الخزينة ومردودية سهم بيوفارم بجانبين، الجانب الأول يخص مؤسسة بيوفارم، فارتفاع معدل فائدة سندات الخزينة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستدانة في المؤسسة، وبالتالي ارتفاع تكلفة رأس المال، وباعتبار العلاقة عكسية بين قيمة المؤسسة وتكلفة رأس المال، فإن قيمة المؤسسة سوف تنخفض، وهو ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في السهم، وبما أن البدائل في بورصة الجزائر

محدودة جدا، وكذلك تأثير معدل الفائدة على جميع الأوراق المالية في البورصة، فإن ذلك يؤدي إلى توجه المستثمرين نحو الأوراق المالية المضمونة عديمة المخاطر، والتي تتمثل في سندات الخزينة. أما الجانب الآخر، فهو من جهة المستثمرين، فارتفاع معدل فائدة سندات الخزينة يؤدي إلى توجه المستثمرين نحو هذه السندات، لأنها تعطي عائدا أفضل مع مخاطر معدومة (المخاطر عير النظامية)، وفي حالة انخفاض معدل الفائدة، فإن سندات الخزينة تصبح غير مغرية، وبالتالي يتم التوجه نحو الاستثمار في الأوراق المالية، وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين معدل فائدة سندات الخزينة ومردودية سهم بيوفارم.

بالنسبة للكتلة النقدية، فإن لها تأثير طردي بدلالة إحصائية قوية على مردودية سهم بيوفارم، وهو ما تم التوصل إليه في العديد من الدراسات التجريبية، مثل Nozar and Taylor (1988)، (Hashemzadeh & Taylor, 1988, p. 150) Mukherjee and Naka (1995)، (Mukherjee & Naka, 1995, p. 233) و Gunasekarage and all (2004).

توضح العلاقة أن ارتفاع الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري تؤدي إلى ارتفاع مردودية سهم بيوفارم، يمكن تفسير ذلك من خلال معرفة أن نسبة النقود القانونية تشكل نسبة هامة من العرض النقدي في الجزائر، وارتفاع الكتلة النقدية يعني ارتفاع النقود القانونية لدى أفراد المجتمع، وبالتالي القوة الشرائية، وهو ما يوفر الأموال للاستثمار، ومنه التوجه نحو السوق المالية للاستثمار، وهو ما يفسر العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية ومردودية سهم بيوفارم.

بالنسبة للمتغير الثالث، فهو سعر العقود الآجلة للنفط الخام، فالعلاقة طردية، ويمكن تفسير ذلك بأن النسبة الكبيرة من صادرات الجزائر تتمثل في المحروقات، وارتفاع أسعار النفط تعني بالضرورة ارتفاع الصادرات، أي انخفاض العجز التجاري، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري صغير، فإن تأثير الميزان التجاري يكون كبيرا. من جانب آخر، فإن ارتفاع الصادرات تحفز المستثمر الجزائري على الاستثمار، وبالتالي ارتفاع مردودية سهم بيوفارم.

عكس ذلك، فإن معدل التضخم وسعر الصرف لا يؤثران على مردودية سهم بيوفارم، ويمكن إرجاع ذلك إلى التذبذب والتغير الكبير الذي يشهده معدل التضخم في الجزائر، وبالتالي فإن

المستثمر الجزائري يتجاهل هذا التضخم في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية، أما سعر الصرف، فإن السوق الموازية أثرت بشكل كبير على السوق الرسمية.

2.4. نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM

يفترض نموذج تسعير الأصول الرأسمالية بأن عوائد الأسهم تتأثر بالمخاطرة النظامية فقط، ومن خلال إجراء تقدير لهذا النموذج في السوق المالية الجزائرية على سهم بيوفارم، تم التوصل إلى معنوية النموذج، وإمكانية تطبيقه في حالة بيوفارم، كما تم التوصل إلى أن معامل بيتا يساوي 1.301، باعتبار أن معامل بيتا يقيس التذبذب في مقدار المخاطر بين أصل بيوفارم والسوق المالية، وهو يقيس أيضا مدى حساسية عائد السهم للتغيرات التي تطرأ على عائد السوق، فإن عائد سهم بيوفارم سيرتفع بمقدار 1.301 مرة في حالة ارتفاع عائد السوق المالية بنسبة 1% في نفس الاتجاه.

أما بالنسبة لمعامل الثابت الذي يساوي -0.007، والتي تمثل $_f\left(1-\beta_j\right)$ ، وباعتبار أن $\beta_j = 1.301$، فإن معدل العائد الخالي من المخاطر هو $_f = 2.325\%$.

3.4. المقارنة بين النموذجين

عند المقارنة بين النموذجين، تم التوصل إلى أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) أعطى نتائج أكثر دقة من نموذج التسعير المرجح (APT)، وذلك من خلال فترة التجريب التي تمثلت في الثلاثي الأول من سنة 2019، وكذا من خلال المقارنة بين جودة كل نموذج ومعامل التحديد الخاص به.

بناء على نتائج الدراسة الميدانية، فإن النموذج الأفضل في تفسير الاختلافات في عوائد الأسهم للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، هو نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. حيث كشفت الاختبارات الإحصائية أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) هو نموذج جيد، بينما نموذج التسعير المرجح يعتبر أقل تفسيرا لتغيرات عوائد الأسهم للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

5. الخاتمة

يعتبر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية ونموذج التسعير المرجح من أهم نماذج تقييم عوائد الأسهم، فالأول يفترض أن تقييم العوائد يكون بناء على المخاطر النظامية فقط، أما النموذج الثاني فيفترض أن المتغيرات الاقتصادية الكلية هي التي تؤثر على عوائد الأسهم.

من خلال الدراسة الميدانية على سهم بيوفارم، تم التوصل إلى النتائج الموالية:

- تؤثر كلا من الكتلة النقدية وسعر العقود الآجلة للنفط الخام بأثر إيجابي، ومعدل فائدة سندات الخزينة بأثر عكسي. وذلك حسب نموذج التسعير المرجح؛
- تأكيد صلاحية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في تقييم عوائد سهم بيوفارم في الجزائر؛
- وجود علاقة طردية بين عائد السوق المالية وعائد السهم، وحساسية تغير عائد السهم تجاه تغير عائد السوق تفوق الواحد الصحيح؛
- حسب نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، فإن معامل المخاطرة النظامية بيتا يفوق الواحد، وهو ما يعني أن استجابة تغير عوائد سهم بيوفارم أكبر من تغير عوائد السوق المالية؛
- تتوافق النتائج المحصل عليها مع العديد من الدراسات التجريبية السابقة؛
- يفسر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية التغير في عوائد سهم بيوفارم أفضل من تفسير نموذج التسعير المرجح.

بناء على ما سبق، يمكن مناقشة الفرضيات، فالفرضية الأولى القائلة بأن نموذج التسعير المرجح يفسر عائد سهم بيوفارم صحيحة، أما الفرضية الثانية القائلة بأن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية لا يفسر عائد سهم بيوفارم خاطئة، فقد أثبتت الدراسة أن هذا النموذج قادر على تفسير عوائد سهم بيوفارم بمستوى دلالة 99%، كما أثبتت الدراسة أن الفرضية الثالثة خاطئة، لأن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية أقرب في تقدير عوائد سهم بيوفارم مقارنة بنموذج التسعير المرجح.

كإجابة على الإشكالية، فقد أكدت الدراسة أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) قدم عوائد مقدرة قريبة جدا من الفعلية مقارنة بالعوائد المقدرة لنموذج التسعير المرجح (APT). كما إن جودة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية أحسن من جودة نموذج التسعير المرجح، خاصة فيما يتعلق بمعامل التحديد.

6. قائمة المراجع:

1. Balduzzi P, Stock returns, inflation, and the 'proxy hypothesis': A new look at the data, Economics Letters, Vol 48, No1, 1995.
2. Fontaine P & Hillion P, Le Modèle d'évaluation par l'arbitrage APT, Journal de la Société Statistique de Paris, vol 133, No 4, 1992.
3. Grigoris M, Multivariate methods in examining Greek stock market returns, 8th Global Conference on Business & Economics 2008, University of Florence, Italy.
4. Grigoris M, Testing the Capital Asset Pricing Model: Case of the Emerging Greek Stock Market, International Research Journal of Finance and Economics, No 4, 2006.
5. Hashemzadeh N & Taylor P, Stock prices, money supply, and interest rates: the question of causality, Applied Economics, No 20, 1988.
6. Hendry D F, Econometric modeling with cointegrated variables: An overview, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol 48, No 3, 1986.
7. Issahaku H, Uztarz Y & Domanban P B, Variables and Stock Market returns in Ghana: Any Casual link, Asian Economic and Financial Review, Vol 8, No 3, 2013.
8. Kaul G, Stock returns and inflation: The role of the monetary sector, Jouranl of Financial Economics, Vol 18, No 2, 1987.
9. Maysami R C, Howe L C & Hamzah M A, Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Indices:

Cointegration Evidence from Stock Exchange of Singapore's All-S Sector Indices, Journal Pengurusan, No 24, 2004.

10. Mukherjee T K & Naka A, Dynamic relations between macroeconomic variables and the Japanese stock market: an application of a vector error correction model, The Journal of Financial Research,Vol 18, No 2, 1995.
11. Roll R & Ross S A, An Empirical Investigation of the Arbitrage Pricing Theory. The Journal of Finance, Vol 35, No 5, 1980.
12. Sieng C C & Leng G K, Linkages of economic Activity, Stock Price and Monetary Policy: the Case of Malysia, Asia Pacific Journal of Management, 2003.
13. Vejzagic M & Zarafat H, Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Index: Cointegration Evidence from FTSE Bursa Malaysia Hijrah Shariah Index, Asian Journal of Management Sciences & Education, Vol 2, No 4, 2013.
14. Zvin B, Ales K & Alla M, Investments, McGraw Hill, Irwin, (New York: McGraw Hill, Irwin, 2009).

15. أيمن الشهاب، اختبار قدرة نظرية تسعير المراجحة على تقييم الأسهم في الأسواق الناشئة، بالتطبيق على سوق عمان للأوراق المالية وإمكانية الاستفادة منها في سوريا، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، سوريا، 2015.
16. خالد وليد الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، (عمان- الأردن: دار المسيرة، 1999).

تطوير المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل في الجزائر بالاستناد إلى معايير المحاسبة الدولية

The development of accounting treatment for long-term contracts in Algeria based on international accounting standards

ط. د. مليكة بن علي، جامعة الوادي، benali-malika@univ-eloued.dz

د. لعبيدي مهاوات، جامعة الوادي، labidi_mehaouat39000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/04/07 تاريخ القبول:2020/06/02 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى توافق المحاسبة عن العقود طويلة الأجل وفق SCF، مع ما يتضمنه المعيار IFRS15، وذلك من خلال توضيح المعالجة المحاسبية للعقود الآجلة حسب SCF ثم عرض المعالجة المحاسبية للعقود الآجلة حسب IFRS15.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود نقاط توافق ونقاط اختلاف بين SCF و IFRS15 فيما يتعلق بالعقود الآجلة من خلال إجراء مقارنة منهجية بينهما؛ ليتم في الأخير تقديم اقتراحات من شأنها المساهمة في تطوير المحاسبة عن العقود الآجلة في الجزائر بما يتلائم و IFRS15.

الكلمات المفتاحية: العقود طويلة الأجل؛ النظام المحاسبي المالي؛ المعيار الدولي IFRS15.

تصنيف *JEL: M41*

Abstract: The present study aims at demonstrating the extent of compatibility of long-term contracts in accordance with SCF and IFRS15. Through, clarifying the accounting treatment for long-term contracts according to SCF and presenting it according to the IFRS15 .

Through a comparison between the SCF about long-term contracts and the IFRS15, we conclude that there are points of agreement and points of difference between them. Finally, we set suggestions which contribute in developing long-term contract accounting in Algeria as appropriate with IFRS15.

keyword: long-term contract; financial accounting system; the International Standard IFRS15.

JEL classification code : ***M41***

المؤلف المرسل: مليكة بن علي، الإيميل: benali-malika@univ-eloued.dz

1. مقدمة:

يعتبر قطاع المقاولات من القطاعات المهمة في اقتصاديات الدول لما له من ارتباط وثيق بانتعاشها، من خلال تزويد الخزينة العمومية بموارد مالية متعددة كما تنبع أهميته من شموله للعديد من القطاعات الحيوية للدولة كقطاع المحروقات وقطاع البناء واستصلاح الأراضي والري وعقود التركيب وقطاعات المقاولة من الباطن وغيرها، مما استوجب المحاسبة على هذا القطاع وضبط إيراداته وتكاليفه، وبالتالي تنظيم معاملاته وحفظها؛ والجزائر كغيرها من دول العالم أولت هذا القطاع أهمية كبرى من خلال محاولة توفيق نظامها المحاسبي المالي مع ما تمليه معايير المحاسبة الدولية في هذا الشأن، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل.

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تطابق المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل في الجزائر مع ما تنص عليه معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي دواعي تبني الجزائر للمعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن عقود المقاولات؟
2- هل هناك أسباب جعلت المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل وفق النظام المحاسبي المالي تختلف عن ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ؟
3- هل للجزائر مؤهلات تجعلها تتبني معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالعقود الآجلة كليا؟

فرضيات الدراسة:

1- من الدواعي والمبررات التي جعلت الجزائر تتبنى المعاير الدولية ذات العلاقة بالمحاسبة عن العقود طويلة الأجل سعيها لمسايرة دول العالم المتقدمة، ومحاولة تكييف نظامها المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية.
2- هناك أسباب عدة جعلت المحاسبة عن العقود الآجلة وفق SCF تختلف عن ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، منها حداثة المعيارIFRS15 وأوضاع الجزائر الداخلية.
3- للجزائر مؤهلات تمكنها من تبني معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالعقود طويلة الأجل بشكل تام أهمها مرونة قوانينها وتشريعاتها، واستمرارية الإصلاحات التي تنتهجها.

أهداف الدراسة:

1- توضيح مدى توافق وانسجام المحاسبة عن العقود طويلة الأجل حسب SCF مع ما يقتضيه المعيار الجديد IFRS15 الذي تضمن المعالجة المحاسبية لهذا النوع من العقود.
2- إجراء مقارنة بين المحاسبة عن العقود طويلة الأجل حسب SCF وحسب IFRS15.
3- تبيان الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل إيجاد محاسبة خاصة للعقود طويلة الأجل تتوافق والمحاسبة الدولية لهذا النوع من العقود.
4- تقديم اقتراحات تساهم في تطوير محاسبة العقود الآجلة في الجزائر بما يتلائم ومعيار الإبلاغ المالي الجديد IFRS15.

الدراسات السابقة:

- **دراسة أحمد بكاي ومحمد السعيد سعيداني(2017)** بعنوان: **واقع المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري**، وهدفت إلى توضيح مساهمةSCF في تحسين الممارسات المحاسبية في مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية كنتيجة لتبني الطرق المحاسبية الدولية، وتوصلت إلى أن تطبيقSCF مقبول في القطاع ولكن بحاجة إلى تحسين، كما أن تبنيSCF كان إيجابيا على مخرجات نظم معلوماته المحاسبية.

- **دراسة حسن جميل خزعل وهاني حميد مشجل(2019)** بعنوان: **أثر قياس نتائج نشاط عقود الإنشاء وفق IFRS15 على قائمة الدخل في شركات المقاولات العراقية**، وهدفت إلى توضيح أثر قياس نتائج عقود الإنشاء وفق IFRS15 على قائمة الدخل في شركات المقاولات العراقية، وتوصلت إلى ضرورة تعديل القاعدة المحاسبية العراقية رقم(01) بما يتوافق ومتطلبات IFRS15 أو إلغائها وإصدار إرشادات توضح كيفية تطبيق هذا المعيار.

- **دراسة Nigel Youell (2016)** بعنوان: **New Revenue Recognition Guidelines: There's Work to Be Done**، وهدفت إلى شرح كيفية تطبيق المقترحات الجديدة للاعتراف بالإيرادات، الصادرة عن FASB وIASB والمتمثلة في IFRS15 من قبل المؤسسات العامة والخاصة، وخلصت إلى وضع أربع مراحل لتطبيق هذه الإرشادات الجديدة من طرف شركات المقاولات، كما كشف تأثير هذه التعديلات الجديدة وتوضيحها

- **دراسة AZIZ ELKHATTABI(2002)** بعنوان: **CONTRAT A TERME ASPECTS JURIDIQUE FISCAL ET COMPTABLE PROPOSITION D'UNE DEMARCHE D'AUDIT**، وهدفت إلى إبراز خصائص العقود طويلة الأجل في المغرب

وتوضيح الأطر القانونية والضريبية والمحاسبية لها، وذلك بإجراء مقارنة بين المعايير المغربية والفرنسية والأمريكية والدولية التي تتعلق بمحاسبة العقود الآجلة، وخلصت إلى أن طريقة الإتمام هي طريقة مرجعية للمحاسبة عن العقود الآجلة في المغرب إلا أن اعتماد طريقة التقدم كوسيلة وحيدة للمحاسبة عن هذه العقود ضروري لمسايرة معايير المحاسبة الدولية.

2. عموميات حول العقود طويلة الأجل

1.2 تعريف العقود طويلة الأجل:

1.1.2 حسب المعايير المحاسبية الدولية

وتعرف على أنها: عقود يتم التفاوض فيها خصيصا لتشييد أو بناء موجود أو مجموعة من الموجودات ذات العلاقة المترابطة والمتداخلة من حيث التصميم والتكنولوجيا والوظيفة والغرض النهائي أو الاستخدام. (خزعل و مشجل، 2019، صفحة 166)

2.1.2 حسب النظام المحاسبي المالي

وتعرف أنها: كل عقد يتضمن انجاز سلعة أو خدمة، مجموعة سلع أو مجموعة خدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، ويمكن أن يتعلق الأمر بـ: عقود بناء؛ عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة؛ عقود تقديم خدمات (المادة1-133، 2009).

2.2 مصطلحات تتعلق بالعقود طويلة الأجل (عقود المقاولات)

- **العقد:** اتفاقية بين طرفين أو أكثر يتم بموجبها إنشاء حقوق ومطلوبات إلزامية (الخريسات، 2017، صفحة 10).
- **العميل:** طرف تعاقد مع المنشأة للحصول على سلع أو خدمات تمثل مخرجات للأنشطة العادية للمنشأة مقابل عوض (IFRS15، 2018، صفحة 20).
- **تحويل السلع والخدمات:** ويقصد به نقل السيطرة على السلع والخدمات من المنشأة إلى العميل (صابر و الجمال، 2018، صفحة 203).
- **الإيراد:** هو الزيادة الإجمالية الناتجة عن الأنشطة التجارية لاكتساب الأرباح نتيجة تقديم خدمة أو بيع بضاعة أو تأجير مباني وممتلكات أو إقراض الأموال والرسوم والعمولات والفوائد والأرباح والعوائد، وعادة ما ينتج عن تحقق الإيرادات زيادة في الأصول التي تنشأ من مصادر مختلفة (الخريسات، 2017، صفحة 10).

- **الاعتراف:**هو إدراج بند في القوائم المالية يتوفر فيه شرطا الاعتراف، وهما احتمالية تدفق منافع مستقبلية، وإمكانية قياس هذه المنافع بموثوقية (الخريسات، 2017، صفحة 10).
- **المقاولة من الباطن:** عقد يتفق بمقتضاه المقاول الأصلي في إطار تنفيذه لعقد مقاولة يربطه بصاحب المشروع وتحت مسؤوليته، مع مقاول فرعي، بإنجاز كل أعمال المشروع أو بعضها مقابل أجر يتفقان عليه، دون نشوء علاقة تبعية (مازة، 2016، صفحة 21).

3.2المشاكل المحاسبية التي تواجه شركات المقاولات (ضاحي، 2018، صفحة 131):

- نادرا ما ينتهي عقد مقاولة ما دون حدوث تغيرات في بنوده الأصلية سواء بإضافة بعض الأجزاء أو حذفها وأحيانا قد يمتد التغيير إلى إعادة تصميم المشروع بالكامل.
- اختلاف المنتج النهائي في كل عملية مقاولة، رغم وجود تشابه في المكونات الأساسية.
- حالات عدم التأكد التي تميز هذا القطاع، من حيث صعوبة التنبؤ بأسعار المدخلات لفترات طويلة، مما يتطلب ضرورة وجود إدارة تدرك كيفية مواجهة تلك الظروف.

3. العقود طويلة الأجل حسب النظام المحاسبي الماليSCF

1.3 الاعتراف بإيرادات وتكاليف العقود طويلة الأجل في النظام المحاسبي المالي

1.1.3 إيرادات العقود طويلة الأجل حسب SCF

لم يذكر المشرع صراحة مكونات إيراد العقود الآجلة، إلا أنه يمكن القول أن إيرادات هذه العقود تتضمن المبلغ الابتدائي للنواتج المدرجة في العقد عند التعاقد، والتعديلات في مضمون العقد نتيجة تعديل الأعمال أو لمخاطر اقتصادية مرتبطة بنوعية الإنشاء والعلاوات المرتبطة بالأداء في حالة ما إذا كانت من المحتمل أن تعطي نواتج وأنه يمكن تقييمها بشكل موثوق منه (بكاي، 2015، صفحة 14)، وهو ما أكدته (المادة 111-1، 2009)، التي تنص على أنه:" يدرج عنصر الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات عندما:

- يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان؛
- للعنصر... قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة؛

إذن فمداخيل العقد هي المبلغ المتفق عليه أثناء المفاوضات، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات السعر المحتملة والقابلة للقياس (دمدوم، 2017، صفحة 45).

2.1.3 تكاليف العقود طويلة الأجل حسب SCF

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي لم يبين صراحة تكاليف العقود الآجلة، إلا أنه يمكن اعتبار التكاليف التي نصت عليها المادة 4.112 من القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008 هي تكاليف العقود طويلة الأجل، على اعتبار أن هذه العقود تتضمن إنتاج سلع أو تقديم خدمات، ولكن لمدة تتعدى السنة، حيث نصت المادة أعلاه على: " تساوي تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة ما، تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة لتحقيق هذا الإنتاج مضافا إليها التكاليف الأخرى الملتزم بها خلال عمليات الإنتاج أي الأعباء المباشرة وغير المباشرة التي يمكن ربطها منطقيا بالسلعة أو الخدمة المنتجة. مع استبعاد الأعباء المرتبطة بالاستعمال غير الأمثل للقدرات الإنتاجية عند تحديد تكلفة إنتاج الأصل".

إذن فتكاليف العقود طويلة الأجل تشمل (بكاي، 2015، صفحة 14):

– التكاليف المباشرة للعقد مثل تكلفة شراء المواد والخدمات المستعملة؛

– التكاليف التي تعزى إلى نشاط العقود عامة، والتي يمكن توزيعها وتحميلها على العقد وتتمثل في التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالعقد؛

– وأية تكاليف أخرى يمكن تحميلها على العميل وفقا لأجل العقد وطبيعته.

2.3 المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل حسب النظام المحاسبي الماليSCF

1.2.3 طريقة الإدراج حسب التقدم في الأشغال (طريقة نسبة الانجاز):

1.1.2.3 التعريف بالطريقة:

يعود تاريخ ظهورها إلى سنة 1955م، وهي الطريقة الأكثر شيوعا نتيجة تقيدها بالمبادئ المحاسبية، فهي تقدم معلومات جد مفيدة عن تقدم الأعمال وتحكم المؤسسة في مستويات أشغالها، حيث يرتبط تطبيقها بعدة متطلبات أهمها إمكانية إجراء الجرد المادي السنوي، وقبول العميل المتعاقد لحجم الأعمال المنتهية، ووجود النظم المحاسبية الرقابية، وأدلة الإثبات الكفيلة لتقدير الربح على وجه معقول، من مزايا هذه الطريقة أنها تربط بين الوضع القانوني والمالي للمؤسسة مع الحقيقة الاقتصادية لمراحل الإنجاز ومن عيوبها أنها تتطلب وجود أنظمة

معلوماتية فعالة لقياس حجم الأعمال المنجزة والتنبؤ بتغيرات الأسعار، بالإضافة إلى اعتمادها على التقنيات المعقدة في التقدير لنسب الإنجاز (بكاي، 2015، صفحة 15).

2.1.2.3 تقدير النتيجة حسب طريقة التقدم

إن أعباء ونواتج عمليات العقود طويلة الأجل تسجل حسب أسلوب نسبة التقدم، وهو ما يسمح بتحديد نواتج (إيرادات) ونتيجة كل سنة تبعا لنسبة إنجاز المشروع (المادة 133-2، 2009)، حيث تطبق هذه الطريقة إذا تمكنت المؤسسة من تقدير نتيجة العقد بصورة صادقة عندها تسجل كل من الأعباء والنواتج على أساس سنوي مما يمكن من تحديد النتيجة السنوية للعقد، وذلك إذا توفرت الشروط التالية (جمعة، 2011، صفحة 168):

- ✓ إمكانية تقدير المبلغ الإجمالي لأرباح وإيرادات وتكاليف العقد بشكل واضح؛
- ✓ إمكانية تقدير المبلغ الإجمالي للأعباء المحملة على العقد في كل الحالات والظروف؛
- ✓ وجود آليات وأدوات لمراقبة التسيير تسمح بتقدير نسب الإنجاز في كل مراحل المشروع.

2.2.3 طريقة الإتمام (طريقة العقد المنجز):

1.2.2.3 التعريف بالطريقة:

وهي طريقة يتم فيها الاعتراف بالإيراد فقط عند انتهاء انجاز العقد كليا (خزعل و مشجل، 2019، صفحة 168)، ويتم تطبيقها إذا لم تتمكن المؤسسة من تقدير النتيجة بصورة صادقة أو كانت طبيعة العقد لا تسمح بتطبيق طريقة التقدم، حيث تعتمد على تسجيل نواتج متساوية للتكلفة السنوية المتحملة في انجاز المشروع (عطية، 2014، صفحة 188)، وهو ما يوضح اعتماد مؤيدوها على مبدأ الحيطة والحذر في تفسيرهم لها، وذلك بتسجيل الإيرادات المحتملة والمعادلة للأعباء المثبتة بدون هامش ربح (بكاي، 2015، صفحة 17) من سلبياتها عدم إظهار النتيجة الحقيقية السنوية، وعدم التمكن من تقييم أداء المؤسسة سنويا (عطية، 2014، صفحة 188)، والاعتراف بالنتيجة المرتبطة بالعقد إلا بعد انتهاء المشروع، ومن مزاياها قدرتها على إظهار حجم الأعمال بالنظر إلى حجم التكاليف المنفقة وتقليل مخاطر النتيجة المستقبلية للعقد من خلال التحفظ بالاعتراف بالنتيجة في السنوات الأولى للإنجاز، إلا أن هذا التحفظ على مستوى التسجيل المحاسبي يظهر عيوب هذه الطريقة من خلال عدم توضيح

الواقع الاقتصادي لأجزاء المشروع في نهاية كل فترة، وعدم ملائمتها للقوانين الجبائية وعدم إمكانية التصرف في الأرباح المحققة خلال فترات الإنجاز (بكاي، 2015، صفحة 17).

2.2.2.3 تقدير النتيجة حسب طريقة الإتمام:

لا يمكن حساب النتيجة في آخر السنة المالية حسب هذه الطريقة لأن النتيجة المحاسبية المتأتية من العقود طويلة الأجل لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا عند تسليم المشروع نهائيا للعميل وبالتالي فمعالجة هذه الطريقة للعقود الآجلة لا يخرج عن إطار إنتاج السلع والخدمات غير تامة الصنع عند نهاية الدورة (الإنتاج الجاري/الطلبيات) (وصفي، 2000، صفحة 210).

3.3 المحاسبة الضريبية للعقود طويلة الأجل

وهي حلقة الوصل بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبين الأنظمة والقوانين الضريبية، ولكنها تختلف في تأثرها بالقوانين والتعليمات الضريبية السارية في الدولة، وهذه القوانين هي الأساس في إحتساب الربح الضريبي، حيث أن المحاسبة الضريبية تعدّل الربح المحاسبي ليتلاءم مع القوانين الضريبية المعمول بها (أبورمان، 2014، صفحة 7)، وتعتبر العقود الآجلة من القطاعات المهمة في تمويل خزينة الدولة من خلال ما تدره من إيرادات.

1.3.3 الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

يتم تحديد الربح الخاضع للضريبة **IBS** بالنسبة لعقود المقاولات والمتعلقة بانجاز سلع أو خدمات يمتد تنفيذها على الأقل بمرحلتين(2) محاسبيتين أو سنوات مالية عدة، تبعا لطريقة التقدم في الانجاز، وذلك بغض النظر عن صنف العقود (جزافية / مسيرة) ولتتمكن المؤسسة من تطبيق طريقة التقدم في الانجاز يجب تحقق (المادة 140– 3، 2018، صفحة 35):

- وجود أدوات تسيير ونظام حساب التكلفة (محاسبة التكاليف)؛
- وجود نظام للرقابة الداخلية التي تسمح بالأخذ بالنسبة المئوية للتسبيق وبمراجعة تقديرات الأعباء والحواصل والنتائج، تماشيا مع التسبيق.

علما أن ضريبة **IBS**، تحصل بمعدل 23% حسب المادة 150 من قانون ض. م. ر. م.

2.3.3 الرسم على القيمة المضافة(TVA):

تخضع العقود الآجلة لـ **TVA** إجباريا حسب قانون الرسوم على رقم الأعمال، حيث يتم إخضاع عمليات هذه العقود تحت اسم الأعمال والأشغال العقارية وأنها تدخل تحت إطار العمليات الإنتاجية والصناعية، أما فيما يتعلق بالحدث المنشأ لهذا للرسم بالنسبة للأشغال العقارية فقد نصت المادة (14) من القانون أعلاه على أنه القبض الكلي أو الجزئي للثمن،أما بالنسبة للتسليمات للذات من المنقولات المصنوعة والأشغال العقارية فهو التسليم المادي.

علما أن الرسم على القيمة المضافة يحصل بالمعدل العادي 19% ، أما معدله المخفض فيحدد بـ 9% (المادة 21، 2018، صفحة 12).

3.3.3 الرسم على النشاط المهني (TAP):

حسب المادة 217 من ق.ض.م.ر.م تخضع عقود المقاولات إلى **الرسم على النشاط المهنيTAP**، حيث يتكون رقم الأعمال من مبلغ مقبوضات السنة المالية ويجب تسوية الديون الضريبية المستحقة على مجموع الأشغال على الأكثر عند تاريخ الاستلام المؤقت باستثناء الديون لدى الإدارات العمومية والجماعات المحلية وذلك بمعدل2% مع تخفيض قدره 25% حسب المادة 222 من القانون أعلاه أما فيما يتعلق بالحدث المنشئ لـ **TAP** بالنسبة للأشغال العقارية فيتمثل في القبض الكلي أو الجزئي للثمن.

4. العقود طويلة الأجل حسب المعيار المحاسبي المالي IFRS15

1.4 تقديم معيار الإبلاغ المالي IFRS 15 (الخريسات، 2017، صفحة 03، 04)

لما كان من الصعب تطبيق المعياران IAS11 المتعلق بعقود الإنشاء وIAS18 المتعلق بالإيرادات، على جميع المعاملات المالية المعقدة قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة الأمريكيFASB بحصر متطلبات التقرير المالي المتعلقة بالإيراد في معيار واحد، حيث أصدر في شهر ماي 2014 معيارا جديدا للاعتراف بالإيراد هو المعيارIFRS15 وهو معيار أحدث ثورة محاسبية في مجال الاعتراف بالإيراد، ومن دلائل ذلك انه حل محل ستة إصدارات محاسبية هي: IAS 11؛ IAS 18؛ IFRIC13؛ IFRIC15؛ IFRIC18؛ التفسير SIC 31 المتعلق بالإيراد.

إضافة إلى التوسع في نطاق المعيار باعتبار وجود حالات كثيرة تتعلق بالإيراد ولا تدخل في نطاق المعيارين IAS 11 و IAS18 لذلك يشمل نطاق هذا المعيار الجديد IFRS15 جميع العقود المبرمة مع العملاء وبيع بعض الموجودات غير المالية التي لا تعد من مخرجات الأنشطة العادية للمنشأة، ومن الأمور التي لا يشملها المعيار عقود الإيجار، عقود التأمين، عقود الأدوات المالية وبعض عمليات التبادل غير النقدي لوجود معايير خاصة بها.

لقد تم تحديد تاريخ سريان المعيار الجديد ليبدأ في 2017/01/01 ولكن مجلس معايير المحاسبة الدولية اتخذ قرار بتأجيل بدء سريانه إلى تاريخ 2018/01/01.

2.4 الاعتراف بإيرادات وتكاليف العقود طويلة الأجل حسب IFRS15

1.2.4 الاعتراف بإيرادات العقود طويلة الأجل حسب IFRS15

إن المبدأ الأساسي للمعيار IFRS15 هو، أن تثبت الشركة الإيراد ليصف تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العملاء، بمبلغ يعكس العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها الحق فيه مقابل تلك السلع أو الخدمات (Nigel, 2016, p. 33).

ولتحقيق هذا المبدأ، يجب إتباع الخطوات (Ciesielsk & Weirich, 2015, p. 32):

أولا: تحديد العقد مع العميل؛ **ثانيا:** تحديد التزامات الأداء في العقد؛

ثالثا: تحديد سعر المعاملة؛ **رابعا:** تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد؛

خامسا: الاعتراف (إثبات) بالإيرادات عندما تفي الشركة بالتزام الأداء.

الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل

يعرف العقد حسب IFRS15، على أنه اتفاقية بين طرفين أو أكثر تنشئ حقوقا والتزامات واجبة النفاذ وقابلية نفاذ الحقوق والالتزامات هي شأن قانوني، ويمكن أن يكون خطيا أو شفهيا أو يفهم ضمنا من ممارسات الأعمال المعتادة للمنشأة (IFRS15، 2018، صفحة 10).

ويجب على المنشأة أن تحاسب عن عقد مع عميل يقع ضمن نطاق هذا المعيار فقط عند استيفاء جميع الضوابط التالية (IFRS15، 2018، صفحة 09):

1- أطراف العقد قد اتفقت على العقد، وأن تكون ملتزمة بأداء التزاماتها؛

2- يمكن للمنشأة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي سيتم تحويلها؛

3- بإمكان المنشأة تحديد شروط السداد مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها؛
4- للعقد مضمون تجاري؛
5- من الممكن حصول المنشأة على العوض الذي سيكون لها حق فيه في مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل.

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء

التزام الأداء هو تعهد بتقويم وتحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها في العقد مع العميل بحيث يجب على المنشأة تحديد كل تعهد بتحويل أي مما يلي إلى العميل على أنه التزام أداء:

أ- سلعة أو خدمة (أو رزمة سلع أو خدمات) من الممكن تمييزها بذاتها؛ أو
ب- سلسلة سلع أو خدمات من الممكن تمييزها بذاتها ومتماثلة بشكل كبير ولها نفس نمط التحويل إلى العميل.

تعد السلعة أو الخدمة المتعهد بها إلى العميل أنها من الممكن تمييزها بذاتها إذا تم استيفاء كلا الضابطين التاليين (Munter, 2016, p. 34):

1- أنها قادرة على أن تكون متميزة: حيث يمكن للعميل الانتفاع من السلعة أو الخدمة إما في حدّ ذاتها، أو إلى جانب موارد أخرى متاحة فورا للعميل.
2- أنها متميزة في سياق العقد: حيث أن تعهد المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل يمكن تحديده بشكل منفصل عن التعهدات الأخرى في العقد.

الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة

يقصد بسعر المعاملة مبلغ العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويلها لسلع أو خدمات إلى العميل، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة علما أن مبلغ العوض المتعهد به في العقد مع العميل قد يتضمن مبالغ ثابتة أو متغيرة أو كليهما (IFRS15، 2018، صفحة 47)، كما أنه ولغرض تحديد سعر المعاملة يجب على المنشأة الافتراض بأنه سيتم تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل كما هو متعهد به وفقاً للعقد الحالي وأن العقد لن يتم إلغاؤه أو تجديده أو تعديله (IFRS15، 2018، صفحة 49).

الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء

عند تحديد سعر المعاملة، يجب أن تقوم المنشأة بتخصيصه على كل التزام أداء على أساس سعر بيع نسبي مستقل. ولتحقيق ذلك يجب عليها تحديد سعر البيع المستقل عند نشأة العقد للسلعة أو الخدمة الممكن تميزها بذاتها، والممثلة لكل التزام أداء مبين في العقد وتخصيص سعر المعاملة بما يتناسب وأسعار البيع المستقلة تلك، ولكن عندما يكون سعر البيع المستقل غير قابل للرصد بشكل مباشر يجب على المنشأة أن تقدره، وفقا لإحدى الطرق الثلاثة التالية (خزعل و مشجل، 2019، صفحة 172): 1) منهج التقويم المعدل للسوق؛ 2) منهج التكلفة المتوقعة زائدا الهامش؛ 3) منهج القيمة المتبقية.

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما تفي الشركة بالتزام الأداء

يجب على المنشأة أن تُثبت الإيراد عندما تفي بالتزام الأداء عن طريق تحويل سلعة أو خدمة متعهد بها إلى العميل، ويعد الأصل محولا عندما يحصل العميل على السيطرة عليه ويجب على المنشأة أن تقرر عند نشأة العقد ما إذا كانت تفي بالتزام الأداء على مدى زمني أو أنها تفي بالتزام الأداء عند نقطة من الزمن (IFRS15، 2018، الصفحات 31, 32)، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات وإثباتها على مدى زمني إذا تم استفاء أحد الشروط التالية:

- عند تلقي العميل المنافع التي توفرها المنشأة، واستفادته منها في الوقت نفسه عندما تقوم المنشأة بالأداء مثل (الخدمات الروتينية أو المتكررة مثل خدمات الاستشفاء)؛ أو
- أداء المنشأة يخلق أو يحسن الأصل الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، مثل (تشيد مبنى أو إنشاء معدات متخصصة على ممتلكات العميل)؛ أو
- أداء المنشأة لا يخلق (لا ينشئ) أي أصل له استخدام بديل للمنشأة، وللمنشأة حق واجب النفاذ في دفعة مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

إذا لم تتمكن المنشأة من الوفاء بالتزام الأداء على مدى زمني، فإنها تفي به عند نقطة من الزمن (وقت محدد) ولتحديد النقطة من الزمن التي يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به، وتفي المنشأة فيها بالتزام الأداء، فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان جميع متطلبات السيطرة، كما يتوجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان المؤشرات على تحويل السيطرة التي تشمل الآتي ولا تقتصر عليه (IFRS15، 2018، صفحة 38):

- ✓ للمنشأة حق حالي في دفعة مقابل الأصل.
- ✓ للعميل حق قانوني في الأصل.
- ✓ قيام المنشأة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- ✓ امتلاك العميل للمخاطر والمنافع المتعلقة بالأصل.
- ✓ قبول العميل للأصل.

2.2.4 الاعتراف بتكاليف العقود طويلة الأجل حسب IFRS15

1.2.2.4 أنواع تكاليف العقود طويلة الأجل:

1.1.2.2.4 التكاليف الإضافية للحصول على عقد:

هي تلك التكاليف التي تتكبدها المنشأة للحصول على عقد مع عميل، لم تكن المنشأة لتتكبدها لو لم يتم الحصول على العقد (IFRS15، 2018، صفحة 92)، مثل: عمولات المبيعات، تكاليف التصميمات الهندسية،...إلخ، حيث تعتبر تكاليف خاصة بالعقد وتحمل عليه بمجرد قبول العقد من قبل العميل (أمين السيد، 2000، صفحة 81، 82).

2.1.2.2.4 تكاليف الوفاء بالعقد:

تتضمن التكاليف المباشرة لعقد ما كل مما يلي (IFRS15، 2018، صفحة 97):

- تكاليف العمل المباشر(رواتب وأجور الموظفين)؛
- المواد المباشرة (مثل اللوازم المستخدمة في تقديم الخدمات المتعهد بها إلى العميل)؛
- تخصيصات التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد أو أنشطة العقد (تكاليف إدارة العقد)؛
- التكاليف التي يتم تحميلها صراحة على العميل بموجب العقد؛
- التكاليف الأخرى التي يتم تكبدها فقط لأن المنشأة قد دخلت في العقد.

2.2.2.4 المعالجة المحاسبية لتكاليف العقود طويلة الأجل:

1.2.2.2.4 المعالجة المحاسبية للتكاليف الإضافية للحصول على عقد:

وفقا للمعيار الدولي IFRS15 فإنه (الخريسات، 2017، صفحة 27):

- تعترف المنشأة بالتكاليف الإضافية للحصول على العقد كأصل إذا توقعت استردادها؛
- يسمح للمنشأة بالاعتراف فورا بتكاليف الحصول على العقد كمصروف ما لم يتم تحميل تلك التكاليف على العميل بغض النظر عما إذا كان قد تم الحصول على العقد أم لا.

- يجوز للمنشأة إثبات التكاليف الإضافية للحصول على العقد على أنها مصروف عند تكبدها، عندما يكون الأصل الذي سينتج عن رسملتها سيتم إطفاؤه خلال سنة أو أقل.

2.2.2.2.4 المعالجة المحاسبية لتكاليف الوفاء بعقد:

- التكاليف التي تتكبدها المنشأة في الوفاء بعقد مع عميل والتي تقع ضمن نطاق معيار آخر، يجب المحاسبة عليها وفقاً لتلك المعايير (IFRS15، 2018، صفحة 96).
- قيام المنشأة برسملة تكاليف الوفاء والاعتراف بها كأصل بموجب المعيار IFRS15، إذا تم استيفاء الشروط التالية (الخريسات، 2017، صفحة 28):

✓ ارتباط التكاليف مباشرة بالعقد أو بعقد متوقع يمكن للمنشأة أن تحدده بشكل واضح.

✓ أن تولد التكاليف أو تعزز موارد الشركة التي ستستخدم في الوفاء بالتزامات الأداء أو الاستمرار في الوفاء بها في المستقبل.

✓ أن تتوقع استرداد التكاليف.

على المنشأة أن تُثبت التكاليف التالية كمصروفات (IFRS15، 2018، صفحة 98) :

- التكاليف العمومية والإدارية (إذا لم تحمل على العميل ، وهو ما يستوجب تقويمها)؛
- تكاليف المواد والعمل أو الموارد الأخرى المهدرة لتنفيذ العقد والتي لم تنعكس في سعره؛
- التكاليف المتعلقة بالتزامات الأداء التي تم الوفاء بها كليا أو جزئياً في العقد؛
- التكاليف التي لا تميز المنشأة، ما إذا كانت تتعلق بالتزامات أداء لم يتم الوفاء بها أو أنها تتعلق بالتزامات أداء تم الوفاء بها كليا أو جزئيا.

5. اختبار مدى توافق النظام المحاسبي الماليSCF والمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS15 فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل:

خدمة لما يتطلبه هذا الاختبار ارتأينا أن نقوم بإجراء مقارنة بين المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل وفق SCF ووفق المعيار IFRS15، وذلك بالتطرق إلى أهم العناصر التي تتم معالجتها محاسبيا في كل منهما ثم استخراج أهم التطابقات والاختلافات كما يلي:

الجدول 2: مقارنة المحاسبة عن العقود طويلة الأجل وفق النظام المحاسبي المالي SCF بالمحاسبة عن العقود طويلة الأجل وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS15

عناصر المقارنة	المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل وفق SCF	المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل وفق IFRS15
الإيرادات	- يتم الاعتراف بالإيراد وفق طريقتين هما: طريقة نسبة التقدم في الإنجاز: يتم إثبات الإيرادات خلال فترة الإنجاز على أساس نسبة تكاليف ما تم انجازه خلال الفترة إلى إجمالي التكاليف التقديرية اللازمة لإنجاز العقد؛ طريقة العقود التامة: يتم إثبات الإيراد وإجمالي الربح المتعلق بالعقد في السنة الأخيرة من تنفيذ العقد ويترتب على ذلك أن السنة الأخيرة وحدها تستفيد من الإيرادات العقد.	- يتم الاعتراف بالإيراد عبر05 خطوات هي: 1- تحديد العقد واستفاء شروطه 2- تحديد التزامات الأداء 3- تحديد سعر المعاملة 4- تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء 5- الاعتراف بالدخل وفقا للأداء. - يثبت الإيراد عندما تفي المنشأة بالالتزام وذلك بتخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء ويراعى في ذلك: العوض غير النقدي؛ مكون التمويل الجوهري؛ العوض المتغير؛ المبالغ واجبة السداد للعميل. - في حالة استلام المبلغ قبل تحويل السلع أو الخدمات المتعاقد عليها إلى العميل يتم إثبات المبلغ المستلم كالتزام لصالح العميل. - يكون الاعتراف بالإيراد وفقا للأداء: 1- في نقطة زمنية محددة: عند تحويل السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل. 2- خلال فترة من الزمن إذا تحقق أي من: ✓ العميل يستلم ويستهلك في نفس الوقت؛ ✓ المنشأة تنشئ أصل يسيطر عليه العميل؛ ✓ وجود حق مؤكد لدفعات عن الأداء المكتمل.
التكاليف	- تنقسم التكاليف حسب SCF إلى: 1- تكاليف مباشرة: ترتبط مباشرة بتنفيذ العقد؛ 2- تكاليف غير مباشرة: وهي المصاريف العامة القابلة للتحميل على العقد. - تسجل التكاليف حسب طبيعتها وفي تاريخ تكبدها.	- تنقسم التكاليف حسب IFRS15 إلى: 1- تكاليف الحصول على العقد: ترسمل إذا كان من المتوقع استردادها؛ 2- تكاليف الوفاء بالتزامات العقد إذا لم تندرج تحت أي معيار آخر ترسمل إذا كانت: ✓ تخص العقد بشكل مباشر؛ ✓ تولد أو تحسن الموارد المستخدمة للوفاء بالعقد؛ ✓ يتوقع استردادها.
النتيجة	تمثل الفرق بين الإيرادات و التكاليف	لم تتم الإشارة إلى كيفية حساب النتيجة

المصدر: *من إعداد الباحثين بناء على ما سبق واعتمادا على (محمد صابر، سعيد الجمال، ملخص في المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ،2018، ص ص 199 – 214).*

- **التعليق على الجدول:**

إن أوجه التوافق والاختلاف بين SCF والمعيار IFRS15 تظهر فيما يلي:

- ✓ **<u>الإيرادات</u>:** يظهر الاختلاف في معالجتها حسب SCF وفق طريقتين هما: طريقة التقدم في الانجاز وطريقة الإتمام، ولكن دون التعرض إلى كيفية إبرام العقد واستفاء شروطه تاركا أمر ذلك لقانون الصفقات العمومية والقانون التجاري، أما حسب المعيار IFRS1 فتعالج وفق طريقة واحدة عبر 05 خطوات مذكورة أعلاه، فنجده بذلك قد احتوى خطوات العقد من البداية إلى النهاية، ولكن عند التمعن في طريقة إثبات الإيراد حسب IFRS15 نجد أنها تتضمن طريقتي إثبات الإيراد الواردتان في SCF، حيث يتم من خلالها الاعتراف بالإيراد عند نقطة زمنية محددة، أي عند تحويل السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل، وهو ما يتوافق مع طريقة الإتمام في الاعتراف بالإيراد، أو أن إثبات الإيراد محاسبيا يكون خلال فترة من الزمن وهو ما يتوافق مع إثبات الإيراد حسب طريقة نسبة التقدم في الأشغال.
- ✓ **<u>التكاليف</u>:** يتوافق كلا من النظام المحاسبي الماليSCF والمعيار الدوليIFRS15 في الاعتراف محاسبيا بالتكاليف مهما كانت طبيعتها مباشرة أو غير مباشرة، فقد ركز كلا منهما على أن تكون المصاريف قابلة للتحميل على العقد ومن المتوقع استردادها.
- ✓ **<u>بالنسبة للنتيجة</u>:** رغم عدم الإشارة إليها في المعيارIFRS15 لتعلقه بكيفية معالجة الإيراد من عقود العملاء ولا دخل له بكيفية قياس أو معالجة النتائج، إلا أنه يمكن القول أن النتيجة تمثل الفرق بين الإيرادات التي تم تحصيلها والأعباء التي تم تحملها.

6. منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي في عرض متغيرات الدراسة وعلاقتها ببعضها، إضافة إلى استخدام طريقة المقارنة (الموازنة) المنهجية التي تعتبر إحدى أهم أساليب المنهج المقارن، والتي تقوم عبر ثلاث مراحل، حيث تم اختيار عناصر المقارنة والتي تمثلت في المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل وفقSCF ووفق المعيارIFRS15 كمرحلة أولى، ثم تحديد مستويات المقارنة المنهجية في مرحلة ثانية، والتي شملت أهم العناصر التي تتم معالجتها محاسبيا وفق SCF وIFRS15 (الإيرادات، التكاليف، النتيجة) واستخراج نقاط التوافق والاختلاف بينها، ثم تأتي المرحلة الأخيرة لاستخلاص نتائج المقارنة المنهجية بينهما.

7. نتائج الدراسة:

– إن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حدّ ما مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 15 المتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء في إطار المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل؛

– وجود اختلافات بين SCF و IFRS15 يمكن تبريرها بحداثة هذا الأخير، حيث تم إصداره سنة 2014 وتقرر سريانه بداية سنة 2018 مما يجعله في المرحلة التجريبية بالنسبة للجزائر؛

– يمكن الأخذ بمبرر عدم ملائمة الأوضاع والظروف الداخلية للجزائر لتطبيقIFRS15 خاصة فيما يتعلق بالقوانين الجبائية حيث نجد الاختلاف بين النتيجتين المحاسبية والجبائية يتصدر قائمة العوامل المعيقة لتوافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية؛

– يمكن إرجاع الاختلاف بين SCF و IFRS15 إلى حرية الجزائر في التعبير عن سيادتها من خلال أخذ ما يلائمها وترك ما لا يتناسب مع أوضاعها وظروفها الداخلية الراهنة؛

8. الخاتمة

إن هدف الجزائر من تبني معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالعقود طويلة الأجل، هو مسايرة الدول المتقدمة، حيث قامت بمحاولة تكييف نظامها المحاسبي المالي مع هذه المعايير بهدف إضفاء المزيد من الشفافية والمصداقية على معاملاتها المحاسبية والمالية المتعلقة بقطاع المقاولات، مما يزيد في كسب ثقة الدول المستثمرة وجذب الاستثمار الأجنبي لهذا القطاع باعتباره من القطاعات الفعالة للنهوض الدولة وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

كما أن اختلاف البيئة الداخلية للجزائر عن بيئة الدول المنشئة لمعايير المحاسبة الدولية أحدث في محاولة التكيف والانسجام صعوبة، ما جعل الكثير من المعالجات المحاسبية التي ينص عليها SCF تختلف عن ما تنص عليه المعايير الدولية، والتي على غرارها محاسبة العقود طويلة الأجل، التي صادفت عدة اختلافات مع ما ينص عليه المعيار IFRS15 يمكن إرجاعها إلى حداثة هذا الأخير أو عدم استعداد الجزائر بما يكف لتبنيه بشكل كامل وذلك لتزامنه مع أحداث هامة هزت الصعيد السياسي والأمني لها، أيضا لاختلاف البيئة التي وضع على أساسها المعيار عن البيئة الجزائرية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

رغم كل الحواجز لم تقف الجزائر وقفة المتفرج، للسير نحو ركب التقدم وتوفيق أنشطتها المالية والاقتصادية للأنشطة العالمية، ولعل ما يثبت ذلك موجة الإصلاحات التي اكتسحت

جميع الأصعدة والميادين، والتي تجلت في قوانينها المالية السنوية والتكميلية، كما أن سعيها للانضمام للعديد من المنظمات الدولية إنما يدل على إصرارها على خلق مناخ تستطيع من خلاله مواكبة التطورات الحاصلة في المحيط الخارجي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- إقتراحات من أجل تطوير المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل في الجزائر وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

إن تطوير الجزائر للمحاسبة عن العقود الآجلة بما يتلائم والمعيار IFRS15 يقتضي منها:

- ✓ اتخاذ جملة من الإجراءات الحازمة لتهيئة أوضاعها الداخلية، التي تمكنها من تكييف معالجتها المحاسبية لهذه العقود مع ما ينص عليه IFRS15، لعل أهمها تعديل قوانينها الجبائية على نحو يضمن توافق نظامها المحاسبي مع نظامها الضريبي والعمل على إعادة النظر والاهتمام بالتعليم المحاسبي لرفع المستوى المعرفي للطلبة في هذا المجال؛
- ✓ ضرورة الاستعانة بمحاسبين لهم الدراية الكافية لاستنساخ نظام محاسبي خاص بالعقود طويلة الأجل يكون متلائم مع ما يمليه IFRS15؛
- ✓ تنظيم دورات تكوينية وتدريبية لطلبة المحاسبة، والمحاسبين وذوي الاختصاص والمقاولين وموظفي شركات المقاولة من أجل توضيح كيفية تطبيق المعيار IFRS15 وآلية تفعيله؛
- ✓ تفعيل دور الرقابة الداخلية من طرف هيئات مختصة، من أجل ضمان توطين وتكريس المعالجة المحاسبية التي ينص عليها المعيار الجديد IFRS15 في شركات المقاولات؛
- ✓ سدّ الفجوة وربط القطيعة بين قوانين الجباية والمحاسبة، خاصة فيما يتعلق بكيفية حساب الضريبة العقود الآجلة ووقت تحصيلها، وذلك بتشكيل هيئة عليا في الدولة تكون مسؤولة على سنّ كل من القوانين الجبائية والمحاسبية للقضاء على هذا التضارب والانشقاق.

9. قائمة المراجع

1. Ciesielsk, J. T., & Weirich, T. R. (2015, March/ April). Revenue Recognition: How It Will Impact Three Key Sectors. Journal of Corporate Accounting & Finance,volume 26 Issue3 , pp. 31-39.

2. IFRS15. (ماي, 2018). المعيار الدولي للتقرير المالي رقم15(الإيراد من عقود العملاء). ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.
3. Munter, P. (2016). The New Revenue Recognition Standard: Implications for Healthcare companies. Journal of Management Accounting Quarterly,volume 17 Issue2 , pp. 30-39.
4. Nigel, Y. (2016, october 18). New Revenue Recognition Guidelines: There's Work to Be Done. journal of Corporate Accounting & Finance,volume 28 Issue1 , pp. pp. 32-41.
5. أبو المكارم عبد الفتاح وصفي. (2000). المحاسبة المالية المتوسطة. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
6. أحمد بكاي. (2015). دراسة واقع المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ظل النظام المالي المحاسبي (دراسة ميدانية لولايتي ورقلة والأغواط). العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المحاسبة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
7. أحمد لطفي أمين السيد. (2000). " موسوعة د. أمين لطفي في المراجعة – كيف تراجع حسابات منشأة– (المجلد 4). القاهرة: بدون ناشر.
8. المادة 111-1. (25 مارس, 2009). القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 28 ربيع الأول 1430 .
9. المادة 133-2. (25 مارس, 2009). القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 28 ربيع الأول 1430 .
10. المادة 140- 3. (2018). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
11. المادة 21. (2018). قانون الرسوم على رقم الأعمال.
12. المادة1-133. (25 مارس, 2009). القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية

وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 28 ربيع الأول 1430 .

13. حسن جميل خزعل، و هاني حميد مشجل. (2019). أثر قياس نتائج نشاط عقود الإنشاء وفق IFRS15 على قائمة الدخل في شركات المقاولات العراقية. مجلة الكوت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، الصفحات 162- 183.

14. حنان مازة. (2016). التعاقد من الباطن في عقد مقاولة البناء. كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الأعمال المقارن. وهران: جامعة وهران 2.

15. زكريا دمدوم. (2017). المحاسبة المالية المعمقة1. محاضرات منشورة . الجزائر: جامعة الوادي.

16. شادي عبد اللطيف أبورمان. (2014). أثر معيار الاعتراف بالإيراد على المشكلات المحاسبية في شركات المقاولات الأردنية. كلية الأعمال، قسم المحاسبة. عمان: جامعة عمان العربية.

17. شاهين براءه الخريسات. (2017). أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS 15 على الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء دراسة حالة (شركة الاتصالات الأردنية أورنج). كلية الأعمال، قسم المحاسبة و التمويل. عمان – الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

18. عبد الرحمان عطية. (2014). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي (المجلد 2). سطيف، الجزائر: بدون ناشر.

19. م م حسن نايب ضاحي. (2018). أثر إختلال التوازن المالي على التحاسب الضريبي في عقود المقاولات طويلة الأجل. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، الصفحات 121-144.

20. محمد صابر، و سعيد الجمال. (2018). الإيرادات من العقود مع العملاء IFRS15. ملخص في المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS .

21. هوام جمعة. (2011). المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IFRS/AIS ، 2010/2009 (المجلد 2). بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

دراسة قياسية تحليلية لتقلبات عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة باستخدام نماذج عائلة GARCH

An Econometric and Analytical Study of UAE Stock Returns Volatility Using GARCH Family Models

د. مقراني أحلام، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، ahlem_mokrani@yahoo.fr

أ.د. شرابي عبد العزيز، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، azizcherabi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/01/20 تاريخ القبول:2020/06/14 تاريخ النشر :2020/06/29

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى نمذجة وتحليل تقلبات عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة باستخدام نماذج GARCH، EGARCH، وTGARCH، وARMA. لذلك، تم استخدام العوائد اليومية لمؤشر IMI للفترة 2013/02/15 إلى 2018/02/15، وقد أظهرت النتائج بأن نموذج ARMA-GARCH(1,1)(1,1) قد دل على أن صدمات تقلب العوائد دائمة بشكل تام، كما أسفر نموذج ARMA-EGARCH(1,1)(1,1) عن وجود أثر للرافعة المالية ضمن العوائد، في حين أثبت نموذج ARMA-TGARCH(1,1)(1,1) بأن الصدمات السالبة (الأخبار السيئة) لها تأثير أكبر على تقلبات العوائد مقارنة بالصدمات الموجبة (الأخبار الجيدة).

الكلمات المفتاحية: نماذج عائلة GARCH؛ نموذج ARMA؛ التقلبات؛ عوائد الأسهم؛ بورصة الامارات العربية المتحدة.

تصنيف *JEL : XN1، XN2*

Abstract: This study aims to model and analysis the volatility of the UAE stock market returns using GARCH, EGARCH, TGARCH and ARMA model. the study used the daily returns of the IMI index during 15/02/2013 to 15/02/2018. the results indicated that the ARMA-GARCH(1,1)(1,1) model showed that the shocks of volatility are completely permanent, and the ARMA-EGARCH(1,1)(1,1) model resulted in a leverage effect within the returns, while The ARMA-TGARCH(1,1)(1,1) has showed that negative shocks (bad news) have a greater impact on return volatility than positive shocks (good news).

Keywords: GARCH family models; ARMA model; Volatility; Stock Returns; UAE Stock Market.

JEL classification code : ***XN1, XN2***

المؤلف المرسل: مقراني أحلام، ahlem_mokrani@yahoo.fr

1. مـقدمــة:

غالبا ما يسعى المُستثمرون في ظل بيئة مالية مليئة بالتقلُّبات إلى تحقيق العوائد الجيّدة التي يُمكن أن يجنُونها من الاستثمار في البورصة أكثر من أسعارها، ومُحاولة استشعار الخطر المُرتقب قبل وقوعه. وبالتالي فضرُورة نمذجة وتحليل تقلبات عوائد الأسهم باتت تُشكّل أحد أهمّ الوسائل التي تُساعد المُستثمرين وصُنّاع القرار على رسم سياساتهم المالية واتّخاذ التدابير الصحيحة لتقليل الآثار السلبية للتقلُّبات المرتقبة والمخاطر.

خلال السنوات الماضية، استُخدمت نماذج كثيرة لنمذجة الظواهر المالية، تختلفُ فيما بينها من حيث استخدامها، نوعيتها، وخصائص كل نموذج، حيث شاع بكثرة استخدام نماذج تحليل السلاسل الزمنية العشوائية (نماذج ARMA). وكما هو معلوم، تتميّزُ السلاسل المالية بتذبذُبات عشوائية إثر حُدوث عوامل مُفاجئة، وتتغيّرُ مُستوياتها بتغيُّر الزمن بين فترات حادة، وأخرى هادئة. وبالتالي قد تخضعُ هذه السلاسل إلى بُنية غير خطية تحُدُّ من إمكانية استخدام نماذج ARMA التي تفترضُ ثبات تباين الأخطاء. ولهذا الغرض، اقترحت نماذج مستحدثة تعرف بنماذج عائلة GARCH، تأخُذ بعين الاعتبار البنية غير الخطية لهذه السلاسل، والقُدوم المُفاجئ وغير المُتوقع للأحداث.

تعددت الدراسات حول استخدام نماذج عائلة GARCH واختلفت، حيث لاقت اقبالا كبيرا بين عدة باحثين لكفاءتها في تحليل ونمذجة تقلبات عوائد الأسهم بأداء ودقة عالين، فباستخدام نموذج GARCH، قامت (زيطاري، 2004) بنمذجة وقياس مُستويات التقلبات الموجودة في عوائد أسهم تسع دول عربية (الأردن، البحرين، تونس، مسقط، السعودية، الكويت، لبنان، مصر، والمغرب)، ثلاث دول ناشئة (البرازيل، الهند، المكسيك)، وأخرى متطورة (اليابان، بريطانيا، والولايات المتحدة) بدقة جيدة، كما تبين بأن التذبذب الموجود في البورصات العربية كان منخفضا مقارنة بالبورصات الناشئة والمتطورة. بينما توصّلت نتائج دراسة (الشركسي والقبائلي، 2015) إلى أن هذا النموذج يفسر جيّدا خواص سوق أسهم بورصة ليبيا LSM، كما قد أبدى عن وجود علاقة سببية بين الربح والمخاطرة في هذه البورصة، ما يعني أن

السوق لا يتأثر بشكل مباشر بما يحدث في العالم من أحداث وأزمات، وهي نتيجة منطقية لسوق مالي صغير حديث النشأة ويحتوي على عدد قليل من الشركات.

أيضا، وباستخدام نموذج EGARCH، توصلت أعمال (Najand, 2002)، (Alberg et al, 2008)، و(Mzamane, 2013) إلى مدى كفاءته في وصف تقلّبات أسعار أسهم S&P 500، عوائد أسهم بورصة جوهانسبورغ JSE، وعوائد أسهم بورصة تل أبيب TASE على التوالي بشكل جيد، وعليه توصي نتائجها بضرورة اعتماده كنموذج فعال لإدارة مخاطر هذه البورصات. وقد أكّد ذلك مؤخرا كلا من (بن الضب، 2015) دقته في نمذجة تقلّبات عوائد أسهم تسع بورصات عربية (أبو ظبي، البحرين، السعودية، المغرب، دبي، مصر، قطر، الكويت، عمان) بدقة عالية، وإلى استمرارية الصدمات في ظل الأزمة المالية لسنة 2008 التي صادفت فترة الدراسة. كذلك، أشارت نتائج دراسة (Thalassions et al, 2015) إلى أن التقلب في عوائد أسهم بورصة جمهورية التشيك PX يتسم بالثبات الكبير والآثار غير المتماثلة.

هذا وقد توصلت نتائج دراسة (Abdalla & Winker, 2012) إلى أن نموذج GARCH قد بين بأن التقلبات الشرطية في عوائد أسهم بورصة الخرطوم KSE هي تقلبات مُتفجرة، في حين أنها ثابتة تماما في عوائد أسهم بورصة مصر CASE. كما أثبت نموذجي EGARCH وTGARCH كذلك عن وجود تأثيرات للرافعة المالية في كلتا البورصتين. في حين أشارت نتائج دراسة (AL-Najjar, 2016) إلى أن نماذج ARCH/GARCH قد تمكنت من التقاط جميع خصائص عوائد أسهم بورصة عمان ASEI بالرغم من وجود تقلبات عنقودية، كما كشف نموذج EGARCH عن وجود تأثير للرافعة المالية في هذه العوائد، بمعنى أن الصدمات بما فيها الأخبار السيئة سوف تُؤثر على التقلُّبات على المدى الطويل.

في المقابل، أثبتت نتائج أعمال (Noah et al, 2013) و(Babu & Reddy, 2015) بأن لنماذج GARCH-ARIMA وEGARCH-ARIMA مُستوى دقّة عال من حيث عملية النمذجة والحفاظ على اتّجاه عوائد أسهمي بورصة جمهورية كينيا Safaricom وKBC، وأسعار أسهمي بورصة الهند SBI وTATSTEEL على التوالي، بدلا من

استخدام كل نموذج على حدى. وأن هذه النماذج تساعد المستثمرين على تجنب حالات حدوث التقلبات الكبيرة وغير المنتظمة في العوائد.

2. الإشكالية الرئيسية للدراسة:

انطلاقا مما سبق، سوف يتم من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهمية استخدام نماذج عائلة GARCH، وذلك بالتركيز على GARCH، EGARCH، وTGARCH، إضافة إلى نموذج ARMA في تحليل وقياس التقلب في عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة. حيث يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

هل تتمكن نماذج عائلة GARCH من نمذجة وتحليل تقلبات عوائد أسهم بورصة الامارات المتحدة العربية؟

1.1 الأسئلة الفرعية للدراسة:

تتفرع على هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

1. هل لنماذج GARCH القدرة على قياس استمرارية التقلُّب في عوائد أسهم بورصة الامارات المتحدة العربية؟
2. هل تستطيع نماذج EGARCH الكشف عن أثر الرافعة المالية في عوائد أسهم بورصة الامارات المتحدة العربية؟
3. هل تسمح نماذج TGARCH باختبار ظاهرة تناظُر تأثير الصدمات السالبة والمُوجبة على تقلُّبات عوائد أسهم بورصة الامارات المتحدة العربية؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة للإجابة عن التساؤلات المطروحة على المعالجة القياسية للفرضيات التالية:

1. تُمكّنُ نماذج GARCH من قياس استمرارية التقلُّب في عوائد أسهم بورصة الامارات المتحدة العربية.

2. تستطيع نماذج EGARCH الكشف عن أثر الرافعة المالية في عوائد أسهم بورصة الامارات المتحدة العربية.
3. تسمح نماذج TGARCH باختبار ظاهرة تناظُر تأثير الصدمات السالبة والمُوجبة على تقلُّبات عوائد أسهم بورصة الامارات المتحدة العربية.

3.1 أهداف الدراسة:

نظرا لصعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية في بورصة الأسهم، تهدف هذه الدراسة إلى نمذجة تقلبات عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة لما لها من أهمية كبيرة في انذار وتوجيه المستثمرين وصناع القرار من إمكانية استشعار حجم الخطر المرتقب ومواجهته، وذلك باستخدام إحدى نماذج عائلة GARCH، وبالتحديد نماذج GARCH، EGARCH، وTGARCH، إلى جانب استخدام نماذج ARMA، واستنباط أمثل النماذج التي تُمكن من قياس وتحليل سلوك هذه التقلبات.

2. نماذج عائلة GARCH:

تأخذ هذه النماذج بعين الاعتبار البنية غير خطية للسلاسل المالية، وهناك عدة نماذج من عائلة GARCH، من أهمها:

1.2 نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس تباين الأخطاء المُعمّم GARCH:

اقترحت هذه النماذج من قبل (Bollerslev, 1986)، والتي تقوم بمُعالجة مشاكل فرط تقّلبات العوائد المالية (Excess volatility)، والتقلبات العنقودية (Volatility Clustering)، وسماكة ذُيول التوزيع المُفلطح (Leptokurtic distribution) وغير المتناظر. وتتكوّن من معادلة المتوسط الشرطي ومعادلة التباين الشرطي، مع إضافة مُتغير مُربعات القيم السابقة للمعادلة الثانية، لتصبح صيغة نموذج GARCH(p,q) من الشكل:

$$Y_t = X_t\beta + \varepsilon_t$$

$$h_t = \sigma_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \varepsilon_{t-1}^2 + \sum_{j=1}^{q} \beta_j h_{t-1}^2$$

حيث:

$$p \geq 0, q \geq 0,$$
$$\alpha_0 > 0,\ \alpha_i \geq 0, i = 1, \dots, q$$
$$\beta_j \geq 0, i = 1, \dots, p$$

حيث يُمثل h_t التباين الشرطي المُوجب في الزمن t، إذ يستوجب أن تكون جميع معاملاته موجبة. ولتحقيق شرط الاستقرارية، يُشترط أن يكون $\beta_j + \alpha_i < 1$.

2.2 نماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي الأسي EGARCH:

طُوّر هذا النموذج من طرف (Nelson, 1991)، خلافا لـ Bollerslev الذي اعتبر دالة التباين الشرطي كدالة غير خطية، توصّل Nelson بأنها دالة أسية (Exponential)، بمعنى يعتمد التباين الشرطي على إشارة الخطأ السابق، ويتم اعتبار المتغير التابع بمثابة لوغاريتم التباين الشرطي، ويكتب تحت الشكل:

$$log(h_t^2) = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \left\{ \left| \frac{\varepsilon_{t-1}}{h_{t-1}} \right| - \sqrt{\frac{2}{\pi}} \right\} + \sum_{j=1}^{q} \beta_j \log(h_{t-1}^2) - \sum_{k=1}^{r} \gamma_k \frac{\varepsilon_{t-1}}{h_{t-1}}$$

حيث يُمثّل γ مُعامل الرفع المالي، حيث أن هذا النوع من النماذج يأخذ بعين الاعتبار التأثير غير المتماثل وعدم التناظر (Asymmetric effect) للتذبذبات أو الصدمات، وذلك لأن الواقع يجعل أن الأحداث الجيّدة والسيئة ليس لها نفس التأثير على التذبذب أو التقلّب في هذه النماذج، وخاصة على مستوى عوائد الأسهم، باعتبار أن التقلبات تتزايد حدتها أكثر بعد الأخبار أو الأحداث السيئة مُقارنة بظهور أخبار أو أحداث جيّدة. وهذا ما اصطُلح عليه بأثر الرفع المالي، والذي اتضح بداية مع الباحث (Black, 1976) تحت اسم (Leverage effect) (غصان والهجهوج، 2012، ص 7).

تُشير الإشارة السالبة لمعامل الرفع المالي γ لوجود أثر للرافعة المالية، بمعنى تُولّد الأخبار السيئة (الصدمات السالبة) تقلّبات أكثر من الأخبار الجيّدة أو السارّة (الصدمات الموجبة)، والعكس صحيح حين يتّصف المُعامل بالإشارة الموجبة.

3.2 نماذج عتبة الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس تباين الأخطاء المعمّم TGARCH:

أُقترح هذا النوع من النماذج من طرف (Zakoian, 1994)، إذ يقوم على تجزئة التمثيلات السابقة لحدود الخطأ العشوائي حسب إشارتها، حيث تُعوّض الصيغة التربيعية بدالة خطية بـ "قطعة"، ممّا يسمحُ بالحصول على دوال مُختلفة للتطاير الشرطي من حيث الإشارة وقيم الصدمات. ويُعطى نموذج TGARCH بالصيغة:

$$h_t^{1/2} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i^+ \varepsilon_{t-i}^+ - \sum_{i=1}^{p} \alpha_i^- \varepsilon_{t-i}^- + \sum_{j=1}^{q} \beta_j h_{t-j}$$

حيث: $\varepsilon_t^- = \min(\varepsilon, 0), \varepsilon_t^+ = \max(\varepsilon, 0)$

مع: $\forall i, \forall j, \alpha_i^- \geq 0, \alpha_i^+ \geq 0, \alpha_0 > 0, \beta_j \geq 0$

ترتكز هذه العبارة على نمذجة الانحراف المعياري الشرطي، ويمكن إزالة قيود الإشارة على المعالم مما يسمح بالأخذ بعين الاعتبار ظواهر عدم التناظر، وأثر صدمة ε_{t-i} على التباين الشرطي يرتبط بمدى واشارة هذه الصدمة (شيخي، 2012، ص 339). وعلى هذا الأساس، تُمكّنُ هذه النماذج من التفريق بين تأثير ارتفاع قيم العوائد المالية مُقابل تأثير انخفاضها. إذ يتم اختبار الفرضيتين:

$H_0 : \alpha_1^- = 0$: تناظر أو تماثل تأثير الصدمات السالبة والموجبة على تقلّبات العوائد، بمعنى لا يوجد فرق بينهما.

$H_0 : \alpha_1^- \neq 0$: عدم تناظر أو عدم تماثل تأثير الصدمات السالبة والموجبة على تقلّبات العوائد (بمعنى يوجد فرق بينهما).

3. نماذج عائلة GARCH المقترنة بنماذج ARMA:

اقترحت نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة ARMA(p, q) من طرف (Box & Jenkins, 1976)، ويكثُر استخدامها في تحليل وتفسير سلوك الظواهر المالية التي يتوجّب أن تكون مُستقرة كشرط رئيسي لعملية النمذجة بهذا النوع من النماذج. إذ يعتمد بنائها على دالتي الارتباط الذاتي لتحديد رتبة نموذج المتوسطات المتحركة MA(p)، رتبة نموذج الانحدار الذاتي AR(q)(Hyndman, 2002, p 27).

تُعتبر نماذج المتوسطات المتحركة (Moving Average models) نماذج تُفسر المتغير التابع للظاهرة بواسطة متوسط مُرجّح للأخطاء العشوائية، وفقا للمعادلة:

$$Y_t = \theta_0 + \varepsilon_t + \theta_1\varepsilon_{t-1} + \theta_2\varepsilon_{t-2} + \dots + \theta_q\varepsilon_{t-q}$$

حيث تُمثل: $\theta_0, \theta_1, \theta_2, \dots, \theta_q$ معالم النموذج الموجبة أو السالبة $\varepsilon_t, \varepsilon_{t-1}, \dots, \varepsilon_{t-q}$، متوسطات متحركة لقيم الخطأ العشوائي، و q درجة النموذج MA.

بينما تُفسر نماذج الانحدار الذاتي (AutoRegressive models) المتغير التابع للظاهرة بواسطة نفس قيمه السابقة، وفقا للمعادلة:

$$Y_t = \varphi_0 + \varphi_1 Y_{t-1} + \theta_2 Y_{t-2} + \dots + \varphi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث تُمثل: ε_t الخطأ العشوائي، $Y_{t-1}, Y_{t-2}, \dots Y_{t-p}$ القيم السابقة للمتغير التابع Y_t، φ_0 الثابت، و p درجة النموذج AR.

لكن، غالبا لا تستطيع نماذج ARMA(p, q) ترجمة الصفة الحركية للسلاسل المالية، كونها نماذج خطية تستطيع التقاط المركبات الخطية فقط، حيث يظهرُ ذلك عند اختبار عدم تجانس تباين أخطائها، وهذا دليل على وجود بنية غير خطية في بواقي نماذج ARMA. وفي هذه الحالة، يستدعي الأمر تصحيح هذه البواقي من هذا المشكل، وذلك باستخدام إحدى نماذج عائلة GARCH التي تختصُّ بالتقاط تلك المركبات غير الخطية، وتحليلها ونمذجة حركة سيرها بدقة وأداء عاليين. ويُلخص الشكل أدناه خُطوات اجراءها:

الشكل 1: خطوات اجراء نماذج عائلة GARCH (r,s) المقترنة بنماذج ARMA(p,q)

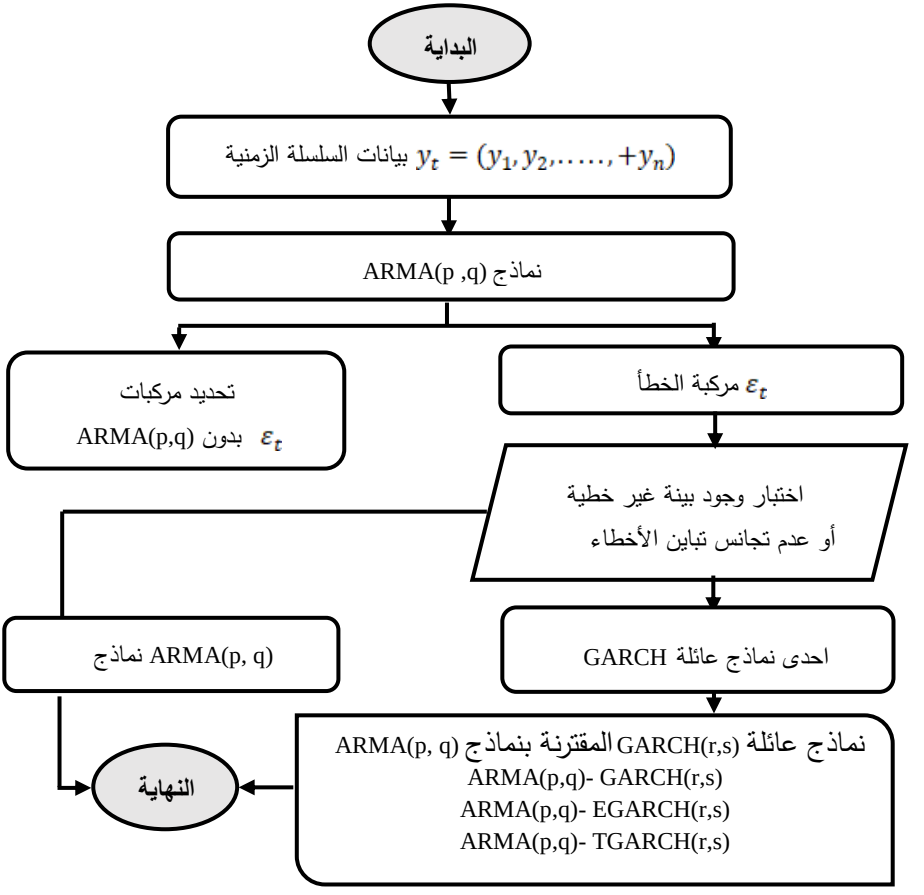

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على (Yaziz et al, 2013, p 1204)

4. منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة، تم الاعتماد على العوائد اليومية لمؤشر بورصة الامارات العربية المتحدة المُصنّفة ضمن شركة مُورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال لمؤشرات أسواق المال حول العالم MSCI، وبالتحديد مؤشر MSCI للاستثمار في السوق (IMI) Investable Market

Index، والتي تُغطي الفترة المُمتدة من 2013/02/15 إلى 2018/02/15، أي ما يعادل 1304 مشاهدة باستثناء أيام العُطل الرسمية. وتجدُر الإشارة إلى أن هذه البيانات قد تم احتسابها وفق المعادلة:

$$R_t = \ln(p_t) - \ln(p_{t-1})$$

حيث تُمثل: R_t عائد السوق في الفترة t ؛ p_t سعر الاغلاق عند الفترة t ؛ p_{t-1} سعر الاغلاق عند الفترة $(t-1)$ **(الشكل 2)**. كما أنها قد أُخذت بعُملة الدولار ($) من الموقع الالكتروني (www.msci.com)، وأن جميع نتائج الدراسة قد تم الحصول عليها بالاعتماد على البرمجيات المتخصصة Eviews.9، وOxMetrics.6.

5. النتـــائـــج:

اعتمادا على بيانات العوائد اليومية لأسهم بورصة الامارات العربية المتحدة، تم اجراء دراسة قياسية لنمذجة وتحليل تقلباتها، وذلك باستخدام نماذج ARMA، GARCH، EGARCH، وTGARCH التي تم عرضها سابقا. ليثبت ذلك، تتطلب الدراسة بداية الالمام بمختلف الأدوات والاختبارات الأولية التي تسمح بتحديد الخصائص الوصفية للعوائد محل الدراسة:

1.5 اختبـارات جـذر الوحـدة:

يُعتبر الجذر الأحادي φ العامل الرئيسي المسؤول عن عدم استقرارية السلسلة، وتُعد اختبارات الجذر الوحدوي أحد أقوى الاختبارات التي تُستخدم للكشف عن الاستقرارية، ولاختبار استقرارية عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة، استعانت الدراسة باختبار ديكي فولر المطور (ADF)، اختبار فيليبس بيرون (PP)، إلى جانب اختبار (KPSS)، حيث تشير نتائج مخرجاتها **(الجدول 1)** إلى أن جميع القيم الحرجة لاختباري ADF وPP للعوائد بالقيمة المُطلقة أكبر تماما من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعلى مُستوى جميع النماذج الثلاثة. بالمُقابل فقد كانت جميع قيم اختبار KPSS أقل تماما من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وكذلك على مُستوى جميع النماذج، وبالتالي فسلسلة العوائد مستقرة،

ويظهر ذلك جليا في (**الشكل 2**)، حيث تثبت نسبيا وتلتّفُ حول الصفر (محور الفواصل) خلال الزمن. غير أن هُناك تذبذُبات عشوائية مُتباينة وبسعات مُختلفة، بين فترات هادئة متبُوعةً بفترات هُدوء، ثم فترات تقلُّب شديدة متبُوعة بفترات تقلُّب شديدة لفترة طويلة نسبيًا. وهذا ما يُثبت تميُّزها بالتقلُّبات العنقودية (Volatility Clustering).

2.5 الإحصـــاءات الوصـفـيـــة:

يبرز (**الجدول 2**) الخاص بالخصائص الوصفية لسلسلة العوائد بأن قيمة معامل الالتواء السالبة في بورصة الامارات العربية المتحدة تشير إلى أن التوزيع الاحصائي لها يلتوي نحو اليسار، أو بعبارة أخرى له ذيل طويل من جهة اليسار، وهي حالة تتميّزُ بها مُعظم الأسواق المالية، وقد يرجع ذلك كذلك إلى سُلوك المُستثمرين حول اتّخاذ قراراتهم في البورصة في غالب الأحيان بالاعتماد على الماضي. أما بالنسبة لقيمة مُعامل التفلطُح للعوائد فقد فاقت 3، وبالتالي فإنها تتّصفُ بتفلطُح زائد وعال، والتوزيع هنا هو مُتفلطح من نوع (Leptokurtic) وغير مُتناظر، أي أن الذيول تكون أكثر سماكة (Heavy tails)، وبالتالي ترتكزُ داخلها التقلُّبات الشديدة والمُرتفعة، ما يُعرف بفرط التقلُّبات (Excess Volatility)، الأمر الذي يُنبئ عن وجود مخطر في بورصة الامارات العربية المتحدة، أو وُصول معلومات جديدة إليها. كما أنه لا يتوزع توزيعا طبيعيا استنادا إلى إحصائية Jarque-Bera، حيث كانت ذات دلالة إحصائية باحتمال (0.0000).

3.5 تقدير العوائد بنماذج ARMA:

كمرحلة موالية، سيتم تقدير سلسلة عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة بنماذج ARMA، وذلك باستخدام طريقة المعقُولية العُظمى وفق خوارزمية (BHHH). وتُظهر نتائج هذا التقدير في (**الجدول 3**) بأن نموذج ARMA(1,1) يعد كأحسن نموذج يمكنه تمثيل سلوك سلسلة العوائد، حيث أن لمعالم هذا النموذج دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، باعتبار أن جميع قيم إحصائية T (إحصائية ستيودنت) بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة الجدولية للتوزيع الطبيعي الموافقة لـ (1.96). لكن عند اجراء اختبار أثر ARCH-LM على بواقي نموذج ARMA(1,1) خلال فترة إبطاء واحدة، بينت نتائج (**الجدول 4**) بأن قيمة

إحصائية ARCH-LM أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع كاي تربيع عند مستوى معنوية 0.05 وبدرجة حرية 1، وبالتالي ليس هُناك تجانس في التبايُن الشرطي للعوائد (أي هناك اختلاف في التبايُن)، وأن عدم التجانُس يُثبتُ بوُضوح وُجود تقلُّبات وتذبذُبات في عوائد الدراسة تتغيّرُ من فترة لأخرى بتغيُّر الزمن، قد تُنبئُ بوُجود مخاطر في بورصة الامارات العربية المتحدة. وبناء عليه، فنموذج ARMA(1,1) المُقترح لم يستطع أن يُترجم الصفة الحركية لسلسلة العوائد، وبالتالي يستدعي الأمر تصحيح البواقي الخاصّة به من مُشكل عدم تجانُس التبايُن الشرطي للأخطاء، وذلك باستخدام نماذج عائلة GARCH، وبالتحديد نماذج (GARCH، EGARCH، وTGARCH).

4.5 تقدير العوائد بنماذج ARMA-GARCH:

بعد إجراء عدّة مُحاولات مُتكررّة لتقدير عدّة صيغ من هذه النماذج، يشير **(الجدول 5)** إلى أنّ نموذج GARCH(1,1) كان كأفضل تصحيح لبواقي نموذج ARMA(1,1)، وأنّ نموذج ARMA-GARCH (1,1)(1,1) يُعبّر بدرجة كبيرة عن تغيُّرات تقلبات عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة، حيث أن لجميع معالم معادلة التباين والمتوسط معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. كما يبدو جليا أن هذا النموذج قد استوعب أثر ARCH للعوائد، حيث يظهر ذلك من خلال زوال هذا الأثر في **(الجدول 6)** عند فترة ابطاء واحدة 1، حيث كانت قيمة إحصائية ARCH-LM أقل تماما من القيمة المجدولة لتوزيع كاي تربيع عند مستوى معنوية 0.05 وبدرجة حرية 1.

يسمح هذا النموذج بقياس استمرارية التقلب، وهي تقاس بمجموع المعاملين α وβ ، حيث أن اقتراب هذا المجموع من الواحد مُؤشّر على أن صدمات التقلُّب (Volatility shocks) في عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة دائمة بشكل تام. إضافة إلى أن كبر مُعامل التقلُّب (β) مُقارنة بصغر مُعامل ARCH (α) دليل على أن الأخبار أو المعلُومات الماضية (التاريخية) تُؤدي إلى حُدوث تقلُّبات أكثر من الأخبار أو المعلومات الحديثة على مستوى هذه العوائد، ما يعني أن المُتعاملين في هذه البورصة يأخذُون في الحُسبان المعلومات

التاريخية أكثر من المعلومات القديمة (**الجدول 5**).

5.5 تقدير العوائد بنماذج ARMA-EGARCH:

كذلك، ومن خلال القيام بعدة محاولات لتقدير هذه النماذج، يبرز (**الجدول 7**) أنّ نموذج EGARCH(1,1) كان كأفضل تصحيح لبواقي نموذج ARMA(1,1)، والنموذج الناتج هو ARMA-GARCH (1,1)(1,1)، وأن جميع معالم معادلة التباين والمتوسط الخاصة به ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. كما يتضح كذلك في (**الجدول 8**) زوال أثر ARCH عند فترة ابطاء واحدة، حيث كانت قيمة إحصائية ARCH-LM أقل تماما من القيمة المجدولة لتوزيع كاي تربيع عند مستوى معنوية 0.05 وبدرجة حرية 1.

ما يميز استخدام نموذج EGARCH أنه يُمكّن من قياس أثر الرافعة المالية في عوائد الأسهم، حيث يبدو جليا وُجود أثرها في عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة من خلال مُعامل الرفع (Leverage effect) γ الذي تميّز بالإشارة السالبة. ومنه يُمكن القول بأن الصدمات السالبة بفعل الأخبار السيئة تُوّلد أو تزيد في التقلُّبات بشكل أكبر مُقارنة مع الصدمات المُوجبة بفعل الأخبار الجيّدة في هذه البورصة، بمعنى الارتباط السالب مع التبايُن السالب سوف يجعلُ حاملي الأسهم يعتقدُون بأن التدفُّقات النقدية في المُستقبل ستكُون أكثر مُخاطرة. وبالتالي سيأخذُون هذه الأخبار السلبية بعين الاعتبار في تعامُلاتهم المالية لتأثيرها المُباشر على حركة عوائد الأسهم. كما يدُلُّ المُعامل β_1 بأن أثر الأخبار القديمة ذو معنوية ويُؤثر بشكل مُباشر على التقلُّبات، واقترابه من الواحد دليل على وُجود ذاكرة طويلة في التبايُن (**الجدول 7**).

6.5 تقدير العوائد بنماذج ARMA-TGARCH:

أيضا، وبعد تجريب العديد من المحاولات لتقدير مجموعة من هذه النماذج، بين (**الجدول 9**) بأن نموذج TGARCH(1,1) كان كأنسب تصحيح لبواقي نموذج ARMA، والنموذج الناتج هو ARMA-TGARCH (1,1)(1,1)، حيث أن جميع معالم معادلة التباين والمتوسط الخاصة به كذلك ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. كما يبرز

(الجدول 10) عدم وجود أثر ARCH عند فترة ابطاء واحدة، حيث كانت قيمة إحصائية ARCH-LM أقل تماما من القيمة المجدولة لتوزيع كاي تربيع عند مستوى معنوية 0.05 وبدرجة حرية 1.

تسمح نماذج TGARCH باختبار ظاهرة تناظُر تأثير الصدمات السالبة والمُوجبة على التقلُّبات، حيث أظهرت نتائج التقدير بأن $\alpha_1^- \neq 0$ ما يُثبتُ أن تأثير الصدمات المُوجبة والسالبة غير مُتناظر، وأنّ $\alpha_1^- \succ 0$ تُشير بأنّ الصدمات السالبة (الأخبار السيئة) لها تأثير أكبر على تقلُّبات عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة مُقارنة بالصدمات المُوجبة (الأخبار الجيّدة) **(الجدول 9)**.

6. خـــاتـمـــة:

هدفت هذه الدراسة إلى نمذجة وتحليل تقلبات عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة باستخدام نماذج عائلة GARCH، إلى جانب نموذج ARMA. وفي ذلك، استعانت الدراسة بعدد من الأدوات والاختبارات الهامة، والتي استخدمت في تحليل سلوك حركة سلسلة العوائد خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2013 و2018، والتي ساعدت في الكشف كذلك عن خصائص هذه العوائد، من حيث اتّصافها بخاصية التقلبات العنقودية (Volatility Clustering)، وتميُّزها بتوزيع مُفلطح عال من نوع (Leptokurtic)، مع سماكة ذيوله (Heavy tails).

هذا وقد خلصت الدراسة القياسية إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية من حيث تمكُّن نماذج عائلة GARCH، وبالتحديد نماذج ARMA-GARCH، ARMA-EGARCH، وARMA-TGARCH من نمذجة وتحليل تقلبات عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة وقياسها بدقة عالية، وذلك بعد التأكد من وُجود تأثير ARCH في بواقي تقدير نموذج ARMA(1,1) لسلسلة العوائد الذي أثبت بوُضوح وُجود تقلُّبات وتذبذُبات في العوائد تتغيّرُ من فترة لأخرى بتغيُّر الزمن، قد تُنبئُ بوُجود مخاطر في هذه البورصة. وبناء عليه، تم تصحيح بواقي هذا النموذج من مشكل عدم تجانس التباين باستخدام نماذج GARCH، EGARCH، وTGARCH.

تم قبول الفرضية الأولى، حيث توصّلت نتائج تقدير العوائد باستخدام نموذج (1,1)(1,1) ARMA-GARCH إلى أن الأخبار أو المعلُومات الماضية (التاريخية) تُؤدي إلى حُدوث تقلُّبات أكثر من الأخبار أو المعلومات الحديثة على مستوى عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة، ما يعني أن المُتعاملين فيها يأخذُون في الحُسبان المعلومات التاريخية أكثر من المعلومات القديمة. كما أن صدمات التقلُّب (Volatility shocks) هي دائمة بشكل تام.

تم قبول الفرضية الثانية، حيث سمحت عملية تقدير العوائد باستخدام نموذج ARMA-EGARCH (1,1)(1,1) بالكشف عن وُجود أثر للرافعة المالية فيها، ومنه يُمكن القول بأن الصدمات السالبة بفعل الأخبار السيئة تُوّلد أو تزيد في التقلُّبات بشكل أكبر مُقارنة مع الصدمات المُوجبة بفعل الأخبار الجيّدة في هذه البورصة، بمعنى الارتباط السالب مع التبايُن السالب سوف يجعلُ حاملي الأسهم يعتقدُون بأن التدفُّقات النقدية في المُستقبل ستكُون أكثر مُخاطرة. وبالتالي سيأخذُون هذه الأخبار السلبية بعين الاعتبار في تعامُلاتهم المالية لتأثيرها المُباشر على حركة العوائد. كما أن أثر الأخبار القديمة يُؤثر بشكل مُباشر على التقلُّبات، وأن هناك دليل على وُجود ذاكرة طويلة في التبايُن.

تم قبول الفرضية الثالثة، حيث أوضحت نتائج تقدير العوائد باستخدام نموذج ARMA-TGARCH (1,1)(1,1) بأن تأثير الصدمات المُوجبة والسالبة غير مُتناظر، وأنّ الصدمات السالبة (الأخبار السيئة) لها تأثير أكبر على تقلُّبات عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة مُقارنة بالصدمات المُوجبة (الأخبار الجيّدة).

بعد دراسة هذا الموضوع ومناقشة أهم نتائجه، توصي هذه الدراسة بمحاولة نمذجة تقلبات عوائد الأسهم العربية وحتى الأجنبية، وذلك باستخدام نماذج أخرى للذكاء الاصطناعي كنماذج الشبكات العصبية الاصطناعية، نماذج الخوارزميات الجينية، نماذج المنطق المضبب وغيرها...

7. قـــائـــمـــة الـمراجـــــع:

1. بن الضب، ع، **استخدام نماذج GARCH للتنبؤ بالصدمات في البورصات العربية كآلية لإدارة الأزمات**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 1، الجزائر، 2015.
2. زيطاري، س، **ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
3. الشركسي، ع، م، القبائلي، أ، ن، **تفسير سلوك مؤشر سوق الأوراق المالية الليبي باستخدام نماذج GARCH**، المجلة العلمية لجامعة بنغازي، ليبيا، الجزائر، 2015.
4. شيخي، م، **طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
5. غصان، ح، ب، الهجهوج، ح، ر، **أثر تحرير سوق الرأسمال على التذبذب فب سوق الأسهم السعودي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 14 (2)، صفحات 7-39، 2012.
6. Abdalla, S, Z, S, Winker, P, **Modelling Stock Market Volatility Using Univariate GARCH Models: Evidence from Sudan and Egypt**, International Journal of Economics and Finance, ISSN 1916-971X, E-ISSN 1916-9728, Vol 4, N 8, 2012.
7. Alberg, D, Shalit, H, Yosef, R, **Estimating stock market volatility using asymmetric GARCH models**,Applied Financial Economics, Vol 18, pp 1201-1208, 2008.
8. AL-Najjar, D, **Modelling and Estimation of Volatility Using ARCH/GARCH Models in Jordan's Stock Market**, Asian Journal of Finance & Accounting, ISSN 1946-052X, Vol 8, N 1, 2016.
9. Babu, C, N, Reddy, B, E, **Prediction of selected Indian stock using a partitioning- interpolation based ARIMA-GARCH model**, Saudi Computer Society, King Saud University, Applied Computing and Informatics, Vol 11, pp 130-143, 2015.

10. Bollerslev, T, **Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity**, Journal of Econometrics 31, pp 307-327, North-Holland, 1986.

11. Box G.E.P, Jenkins G.M, **Time series analysis: forecasting and control**, Holden-Day, San Francisco, 1976.

12. Hyndman, R, J, **ARIMA process. In: The Informed Student Guide to Management Science**, Ed. by H. Daellenbach and R. Flood. Cengage Learning Business Press, 2002.

13. Mzamane, T, P, **GARCH modelling of volatility in the Johannesburg stock exchange index**, Thesis of Master of Science in Statistics, University of KwaZulu-Natal, South Africa, 2013.

14. Najand, M, **Forecasting Stock Index Futures Price Volatility: Linear vs. Nonlinear Models**, The Financial Review 37, pp 93-104, 2002.

15. Nelson, D, B, **Conditional Heteroskedasticity in Asset Returns: A New Approach**, Econometrica, Vol 59, N 2, pp 347-370, 1991.

16. Noah, M, Ch, Joseph, M, K, Anthony, W, G, **Heteroscedastic Analysis of the Volatility of Stock Returns in Nairobi Securities Exchange**, American Journal of Mathematics and Statistics, Vol 3(6), pp 315-331, 2013.

17. Thalassinos, E, I, Ugurlu, E, Muratoglu, Y, **Comparison of Forecasting Volatility in the Czech Republic Stock Market**, Applied Economics and Finance, Vol 2, N 1, ISSN 2332-7294, E-ISSN 2332-7308, Redfame Publishing, 2015.

18. Yaziz, S, R, Azizan, N, A, Zakaria, R, Ahmad, M, H, **The performance of hybrid ARIMA-GARCH modeling in forecasting gold price**, 20th International Congress on Modelling and Simulatuion, Adelaide, Australia, 2013.

19. Zakoian, J, M, **Threshold heteroskedastic models**, Journal of Economic Dynamics and Control 18, North-Holland, pp 931-955, 1994.

8. المـلاحـق:

الشكل 2: تطور أداء عوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة

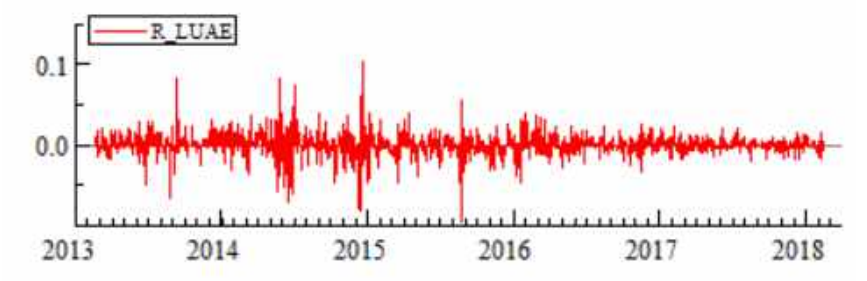

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج OxMetrics.6

الجدول 1: نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لعوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة

النماذج	نموذج ذو ثابت واتجاه عام	نموذج ذو ثابت فقط	نموذج بدون ثابت واتجاه عام
اختبار ديكي فولر المطور (ADF)	−35.017 (−3.413)	−34.963 (−2.863)	−34.960 (−1.941)
اختبار فيليبس بيرون (PP)	−35.059 (−3.413)	−35.025 (−2.863)	−35.033 (−1.941)
اختبار (KPSS)	0.1205 (0.1460)	0.3365 (0.4630)	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

الجدول 2: الخصائص الوصفية لعوائد أسهم بورصة الامارات العربية المتحدة

الخصائص	الالتواء	التفلطح	إحصائية Jarque-Bera
بورصة إ. ع. م	−0.2021	12.828	5257.1

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

الجدول 3: نتائج تقدير العوائد بنماذج ARMA

رتب النموذج	الإحصائية T		النموذج الأمثل
	AR(1)	MA(1)	
القيم الإحصائية	3.0012	−2.6632	ARMA(1,1)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

الجدول 4: نتائج اختبار ARCH-LM لبواقي تقدير نماذج ARMA للعوائد

فترة الإبطاء	اختبار ARCH-LM
	1
القيمة الإحصائية	21.516
القيمة المجدولة	(3.841)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

الجدول 5: نتائج تقدير العوائد بنموذج ARMA-GARCH

المعلمات	المعاملات (Coefficients)						النموذج الأمثل
	α_0	α	β	AR(1)	MA(1)	$\alpha + \beta$	
القيم الإحصائية	4.77e−06	0.1049	0.8746	0.7692	−0.7247	0.9795	ARMA-GARCH (1,1)(1,1)
القيم الاحتمالية	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0004)		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

الجدول 6: نتائج اختبار ARCH-LM لبواقي تقدير نموذج ARMA-GARCH للعوائد

فترة الإبطاء	اختبار ARCH-LM
	1
القيمة الإحصائية	1.7005
القيمة المجدولة	(3.841)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

الجدول 7: نتائج تقدير العوائد بنموذج ARMA-EGARCH

المعلمات	المعاملات (Coefficients)						النموذج الأمثل
	α_0	α_1	γ	β_1	AR(1)	MA(1)	
القيم الإحصائية	−11.174	0.1522	−0.1432	0.7963	0.0632	6.91e+09	ARMA-EGARCH (1,1)(1,1)
القيم الاحتمالية	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0315)	(0.0000)	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

الجدول 8: نتائج اختبار ARCH-LM لبواقي تقدير نموذج ARMA-EGARCH للعوائد

فترة الإبطاء	اختبار ARCH-LM
	1
القيمة الإحصائية	1.0558
القيمة المجدولة	(3.841)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

الجدول 9: نتائج تقدير العوائد بنموذج ARMA-TGARCH

المعلمات	المعاملات (Coefficients)						النموذج الأمثل
	α_0	α_1^+	α_1^-	β_1	AR(1)	MA(1)	
القيم الإحصائية	6.62e−06	0.0239	0.1309	0.8571	0.8533	−0.8400	ARMA-EGARCH (1,1)(1,1)
القيم الاحتمالية	(0.0000)	(0.0062)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

الجدول 10: نتائج اختبار ARCH-LM لبواقي تقدير نموذج ARMA-TGARCH للعوائد

فترة الإبطاء	اختبار ARCH-LM
	1
القيمة الإحصائية	3.6484
القيمة المجدولة	(3.841)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.9

دور الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية في تحسين أداء المنظمات العمومية

دراسة حالة مديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي الجزائرية

The role of strategic human resources management in improve the performance of organizations Public case Study Algeria Directorate Human Resources at Ministry of higher Education

ط.د. فلاق رضوان، جامعة الجزائر 3، fellag.redhouane@univ-alger3.d
مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية،
يوسف بومدين ، جامعة الجزائر 3، bouyoucef9@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/04/08 تاريخ القبول:2020/06/28 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: توصلت نتائج الدراسة في جانبها النظري إلى وجود علاقة بين الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية والأداء. أما الجانب التطبيقي فمن خلال المعالجة الإحصائية للبيانات عن طريق برنامج *spss* واستخدام أدوات التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراحل الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية والتحليل الإستراتيجي و الأداء المؤسسي.

الكلمات المفتاحية : إدارة استراتيجية ؛ موارد بشرية ؛ منظمات عمومية ؛

تصنيف *JEL* : L25، O15

Abstract: The results of the study in its theoretical aspect have established a relationship between strategic human resource management and institutional performance. As for the practical side, through the statistical treatment of data by (spss) program, And the use statistical analysis tools researcher reached a number of results the most important of which is the presence of a statistically significant relationship between the stages of strategic human resource management and strategic analysis and institutional performance.

.**keyword**:strategic management; Human Resources (HR); Public organizations.

JEL classification code : O15, L25

المؤلف المرسل: فلاق رضوان، الإيميل: : fellag.redhouane@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

لقد بات على مؤسساتنا العمومية الاعتماد على أسلوب الإدارة الإستراتيجية بشكل جدي ضرورة ملحة من أجل تحقيق النجاعة في ما تصبو إليه من أهداف وغايات وقوة دفع لتفعيل مختلف الإستراتيجيات التي من شأنها أن تحقق قيمة مضافة لهذه المؤسسات في ظل التطور العلمي الكبير وظهور فكر إداري حديث بطرق عصرية و يعتمد أساسا على اقتصاد المعرفة و تكنولوجيات المعلومات والاتصال، فالإدارة الإستراتيجية أداة و أسلوب مهم للمؤسسات اليوم خاصة وأنه يقوم على مجموعة من القيم و المبادئ التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق العديد من المزايا لمنظمات الأعمال و تطوير الأداء خصوصا بعد تزايد الاتجاه نحو المزيد من الانفتاح و العولمة.

مشكلة البحث:

مشكلة البحث ستتركز بشكل أساسي على تسليط الضوء على الظروف التي تجعل الإدارة الاستراتيجية ممارسة إدارية هامة جدا في منظمات الأعمال، وعلى ضوء ما سبق ارتأينا طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات العمومية بمديرية الموارد البشرية في وزارة التعليم العالي الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين مراحل الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية و الأداء المؤسسي في مديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي الجزائرية.

الفرضية الثانية: H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التحليل الإستراتيجي و الأداء المؤسسي في مديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تفيد المسؤولين عن الموارد البشرية في مديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي الجزائرية وأصحاب القرار على أهمية تبني هذا التوجه الاستراتيجي الجديد نحو الموارد البشرية من أجل بناء خطة إستراتيجية متكاملة للوزارة نحو مواردها البشرية الحالية ومواردها البشرية المتوقعة

وتلافي المخاطر التي قد تنجم في المستقبل من حيث الكفاءة او العدد من مواردها مما يعطل تحقيق الاهداف الرئيسية.

أهداف الدراسة:

– تقديم إطار نظري يتناول المفاهيم النظرية المتعلقة بالإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية.

– دراسة واقع الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية وذلك من خلال التعرف على الممارسات .

– تبيين دور الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في تحسين الأداء المؤسسي.

2. الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية:

1.2. إدارة الموارد البشرية:

وصف تيمو ادارة الموارد البشرية بانها المقاربة المميزة لإدارة العمالة التي تسعى الى تحقيق الميزة التنافسية من خلال التوزيع الاستراتيجي للقوة العاملة الملتزمة بتحقيق الاهداف باستخدام مجموعة متكاملة من الثقافة ، الهيكل وتقنيات الافراد . تتمثل ادارة الموارد البشرية حسب شرميلا واخرون في مجموعة من الانشطة التنظيمية التي تهدف الى جذب الموظفين وتطويرهم وتحفيزهم والاحتفاظ بهم وكذلك استخدام الموارد البشرية بفعالية لتحقيق الاهداف التنظيمية . (طرفة، 2020، صفحة 271)

2.2. مفهوم الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية:

تعريفها:" هي الاتجاه العام للمؤسسة لبلوغ أهدافها الاستراتيجية من خلال مواردها البشرية، والتي تساهم بجهودها في تنفيذ الاستراتيجية للمؤسسة ".(بودبة و بن واضح سنوسي ، 2019) كما يمكن تعريفها بأنها:" مدخل لصناعة القرارات الاستراتيجية التي تخص العاملين في المنظمة على كافة المستويات التنظيمية في ضوع الاستراتيجية الكلية للمنظمة ". وتعرف بأنها:" عملية الربط بين تخطيط الموارد البشرية و التوجهات الإستراتيجية في المنظمة ". كما تعرف بأنها:" العملية المخططة لحشد طاقات و أنشطة الموارد البشرية بغرض مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية ". (رندة الباقي، 2000، صفحة 262)

هي مجموعة القرارات و الأنشطة التي تتخذ في الوقت الحاضر لضمان أداء الوظيفة في المستقبل، و تعمل عل تحقيق تكيف نظام الموارد البشرية مع الظروف البيئية المحيطة، وعلى تدعيم و تحقيق الأهداف العمة للمؤسسة" (غيدة، 2011-2012، صفحة 41)

3.2. مسؤولية الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية:

مدير للموارد البشرية هو الشخص المسؤول عن وضع الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية سواء في الأجلين المتوسط و الطويل، بوضع خطة للاحتياجات من الموارد البشرية و محاولة التنبؤ بالعجز و الفائض و التعامل معها من أجل تحقيق الموازنة. من خلال تزايد أهمية و دور المتزايد لمدير الموارد البشرية، ويعد المدير الاستراتيجي مسئولاً بدرجة كبيرة عن نجاح أو فشل إدارته. وذلك حيث يمكن القول أن المدير الاستراتيجي هو الشخص ذو النظرة المستقبلية البعيدة والقادر على رسم سيناريوهات لمستقبل المنشأة في ظل بيئة تتسم بالتغيير والتعقيد الشديدين. وبصفة عامة فإن كل مدير يعد مسئولاً عن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات بالنسبة لمجال عمله والذي يتمتع فيه بسلطات كاملة، فكل مدير له دور استراتيجي لتنفيذه سواء كان رئيساً لوحدات نشاط أو إدارة أو مصنع أو منطقة جغرافية. ومن هذا يتضح أن المديرين في المستويات الإدارية الأقل يكون لهم دوراً أقل وأكثر محدودية بشأن تكوين وتنفيذ الاستراتيجية بالمقارنة بمديري إدارات الموارد البشرية.

4.2. الدور الإستراتيجي لإدارة الموارد البشرية:

يختلف الدور الإستراتيجي لإدارة الموارد البشرية عن الدور التقليدي في عديد الجوانب نذكر منها ما يلي: (محمد سمير، 2009، صفحة 31)

- تحقيق تكيف نظام الموارد البشرية مع الظروف البيئية المحيطة.
- تحقيق التكامل بين استراتيجية الموارد البشرية و الإستراتيجية العامة للمنظمة.
- الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالأجل الطويل في اتخاذ القرارات.

5.2. إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال:

1.5.2. إستراتيجية تخطيط الموارد البشرية:

اهتمت بالسابق بتزويد الموارد البشرية اللازمة للقيام بأعباء الأهداف والخطط الموضوعة من قبل الإدارة الإستراتيجية التخطيطية. أصبحت الآن الشريك الكامل لها، إذ بدأت تعمل

على صياغة الاستراتيجيات ووضع الأهداف والخطط، والمشاركة الفعالة في تحقيق وتنفيذ برامج الأهداف والخطط وذلك بالتنسيق والتعاون مع الإدارة الإستراتيجية التخطيطية. فالاستراتيجية التخطيطية الهادفة إلى تحقيق جملة من الأهداف المحددة لاتجاهات ومسارات المؤسسة، وتعتمد إذا على إستراتيجية الموارد البشرية وتتفاعل وتتكامل أحيانا معها في سبيل تحقيق أقصى المرامي الإستراتيجية والتكتيكية و العملياتية المؤسساتية. من هذا المنطلق فإن التواصل والتناسب بين الاستراتيجيات يؤدي بالتالي إلى نجاح خطط برامج المؤسسة. (رياض محمد أحمد، 2001، صفحة 37)

2.5.2. إستراتيجية مفهوم تحليل الوظائف:

هي عملية الحصول على بيانات تفصيلية عن الوظائف في كلمات اكثر تحديد يعرف تحليل الوظائف بانه عملية: جمع ودراسة ، وتحليل وتسجيل البيانات المتعلقة بواجبات وسلطات الوظيفة، وابعادها والطرق المختلفة والظروف المحيطة بها وكذلك المتطلبات الاساسية لشغلها. (عامر، 2011، صفحة 105)

3.5.2. إستراتيجية توظيف الموارد البشرية:

وهي مجموعة القرارات و التصرفات الإدارية التي سيتم بموجبها استقطاب الأفراد وإجراء المفاضلة بينهم وفقا لمعايير محددة و التعرف على الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة لدواعي العمل، و تحمل المسؤولية على أتم و أكمل وجه.

4.5.2.إستراتيجية تدريب الموارد البشرية:

أشار الهيتي إلى أنها جهود تنظيمية مستمرة لإحداث تغييرات معرفية و مهارية و سلوكية في خصائص الموارد البشرية الحالية و المستقبلية لتسهيل تعلمهم المعرفة و المهارات و السلوكيات الوظيفية. وتتم بجهود المنظمة المستقبلية الهادفة لاكتساب المهارات و المعرفة التي من شانها ان تكيف سلوكياتهم بما يتلاءم مع متطلبات الوظائف الحالية و المستقبلية. (الكبيسي، 2012،صفحة39)

5.5.2.إستراتيجية التعويضات:

هي مجموعة القرارات و التصرفات الإدارية التي سيتم بموجبها تحديد الإجراءات الإدارية تحديد جميع المكافآت " أجور، رواتب و حوافز و علاوات و ما شابه " التي ستقدمها المنظمة للعاملين نظير رغبتهم في إنجاز الأعمال و المهام المختلفة في المنظمة.

6.5.2.إستراتيجية تقييم الأداء:

وهي مجموعة القرارات و التصرفات الإدارية التي سيتم بموجبها تحديد الجوانب التي سيتم تقييمها في الأفراد العامليين، و الوسائل المناسبة لتقييم أدائهم.

7.5.2.إستراتيجية تطوير المسار الوظيفي:

وهي مجموعة القرارات و التصرفات التي سيتم بموجبها تحديد الطريق الذي سيسلكه الأفراد العاملين خلال حياتهم الوظيفية في المنظمة.

3. الأداء المؤسسي:

إن مصطلح الأداء ليس حديثا بل توجد عدة دراسات و أبحاث من الناحيتين :النظرية و التطبيقية كانت هادفة إلى تدقيق مفهومه، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه، لذا سنحاول فيم فيما يلي تحديد مفهومه وتطوره التاريخي والتعرف على معاييره المختلفة.

1.3. تعريف الأداء المؤسسي:

عرف بريستون الأداء المؤسسي بأنه:" قدرة المنظمة على استخدام مواردها بكفاءة، و إنتاج مخرجات متناغمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها ".(عدادي حسين ، 2000، صفحة 231) حسب Bromily Miller : " الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و استغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها ".(حمادي و عبادي ، 2009، صفحة 3) هذا التعريف يربط الأداء بالإدارة الفعالة لمختلف موارد المؤسسة التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها. تعريف الأداء حسب (A .Kherakhem):" من وجهة نظر الكاتب فإن الأداء يدل على تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة "(Ahmed, 1992, p. 135) ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن القول بأن الأداء: عبارة عن محصلة من العوامل في مقدمتها قدرات الفرد ودوافعه تليها أهداف المؤسسة وقدراتها وآلية تسييرها، هذه المحصلة بين الفرد وموارد المؤسسة و طرق تسييرها تجعل من المؤسسة تتمتع بالكفاءة والفعالية في أدائها وترتقي إلى درجة التميز في الأداء.

2.3 أبعاد الأداء المؤسسي:

1.2.3 الأداء المالي: "هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية." (جمعة، 2000، صفحة113)

2.2.3 الأداء المالي والأداء التشغيلي: يجمع هذا البعد بين الأداء المالي والأداء التشغيلي، وبذلك فهو يضيف الكفاءة في تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة بهدف الحصول على المردودات. ويركز هذا البعد على مؤشرات مثل الحصة السوقية، وتقديم منتج جديد/خدمة جديدة ذات جودة عالية.

3.2.3 الأداء الوظيفي:عرف معجم المصطلحات الإدارية الأداء بأنه القيام بالأعباء الوظيفية من مسؤوليات وواجبات وفقا للعمل المفروض أداؤه من قبل العامل الكفء المدرب.(سهيلة وباديس، 2015،صفحة 214) الأداء الوظيفي يعني مجموعة من السلوك الإداري ذو العلاقة المعبرة عن قيام الموظف بأداء مهامه و تحمل مسؤولياته.(عبد الرزاق وهدى، 2019، صفحة408)

4.2.3 الأداء الاجتماعي و البيئي: هو كل الأنشطة و العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن أنشطتها.(فاطيمة الزهراء وعثمان، 2014،صفحة644)

4. مساهمة الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في تحسين الأداء المؤسسي:

وفي حالة قيام المؤسسة بإدارة الموارد البشرية بشكل استراتيجي ، فإنها ستدرك وضع الموظفين المستقبلي من حيث الوفرة أو النقص قبل أن يصبح واقعاً بسنوات، وبالتالي فإن المؤسسة تجد العديد من البدائل في هذه الحالة لمواجهة احتياجات المؤسسة من الموارد البشرية، ويظهر ذلك في:

• تحديد متى ستصبح المسارات الداخلية للموظفين غير كافية، وهنا يجب زيادة وتوسيع نطاق البرامج التطويرية مثل برامج الدراسات العليا، والبرامج المهنية والحرفية لرفد المؤسسة بالتخصصات المطلوبة.

• تطوير مسارات وظيفية للموظفين وتزويد الموظفين خلال إعلامهم بنتائج تقييم الأداء السنوي والمناقشات الوظيفية بمعلومات حول الوظائف المستقبلية التي أظهرت عملية التخطيط الاستراتيجي وجود نقص بها.

• تصميم برامج فعالة لإدارة عملية الاحتفاظ بالموظفين وتشجيعهم على البقاء في المؤسسة لتقليل الاستقالات الطوعية ولجوء بعض الموظفين إلى التقاعد.

• تطوير مجموعات من المرشحين الخارجيين المؤهلين لشغل الوظائف المطلوبة في المؤسسة من خلال تعزيز الميزة التنافسية وتحسين العلامة التجارية لصاحب العمل.

• نقل الموظفين ذوي الأداء المرتفع في التخصصات التي يوجد بها وفرة إلى الأقسام التي يتوقع أن يحصل بها نقص في المستقبل بدلاً من أن يصبحوا عمالة زائدة.

• تغيير الطريقة التي يتم تنفيذ المهام الوظيفية من خلالها، بحيث يصبح من الممكن تنفيذها عن طريق موظفين يملكون مؤهلات وخبرات مختلفة عن تلك التي تتطلبها الوظيفة حالياً.

• إعادة تصميم الوظائف لتعظيم المخرجات المتوقعة من الأدوار الوظيفية التي يتوقع حصول نقص في شاغليها في المستقبل.

• تغيير الموقع الذي يتم فيه تنفيذ العمل لتسهيل الحصول على الكفاءات المناسبة والمطلوبة.

• تعديل استراتيجية العمل بحيث تعكس حقيقة عدم إمكانية توفير الكفاءات المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية مقابل تكلفة مالية مجدية للمؤسسة.

كما أن قيام المؤسسة بالإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية يعني التخفيف من المخاطر التالية:

• المخاطر المرتبطة بمواهب المؤسسة: مثل المسارات المستقبلية الضعيفة، أو وفرة المهارات غير المطلوبة في – على المحافظة على مخزون المواهب المناسبة والمطلوبة لإنجاز العمل بكفاءة وفعالية، مما يؤدي إلى تقليل معدل الدوران الوظيفي، وانخفاض تكاليف العمالة، وتجنب تسريح الموظفين.

• التقليل من المخاطر المالية والتشغيلية: حيث تظهر هذه المخاطر عند الحاجة إلى إبطاء العمليات أو وضعها قيد الانتظار، بسبب عدم توفر الموارد البشرية اللازمة أو ارتفاع تكلفتها.

إن تخطيط الموارد البشرية يمنح المؤسسات الفرصة لتجنب أي تأخير في تحقيق الأهداف الانتاجية المنشودة، والاستجابة السريعة للمشاريع الجديدة ومجالات النمو، لأن المؤسسة قامت بتدريب وإعداد مواهبها البشرية لتلبية احتياجات العمل.

• مخاطر ممارسات إدارة الموارد البشرية: تلاشي مخاطر الاستثمار في الموظفين الخطأ، والإسراف في الإنفاق بسبب عدم الاستعداد الكافي، أو عدم القدرة على الاحتفاظ بالموظفين أو الاستجابة لمتطلبات عمليات التوظيف الكبيرة.

5 . الدراسة الميدانية لمديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي الجزائرية:

1.5 عينة و محددات الدراسة:

1.1.5 عينة الدراسة:يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمديرية الموارد البشرية في وزارة التعليم العالي الجزائرية و في هذا الإطار تم توزيع 50 إستبانة، وبعد التدقيق تم اعتماد 30 إستبانة وبهذا تكون العينة المستخدمة في التحليل هي30 شخص وبذلك فإن نسبة الردود60 % وقد تم جمع البيانات من 15ديسمبر إلى 02جانفي2020.

2.1.5 محددات الدراسة: تمت هذه الدراسة في ضمن مجموعة من المحددات و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- اقتصرت هذه الدراسة على معرفة آراء عينة من إطارات مديرية الموارد البشرية بالوزارة.
- اقتصرت الدراسة على عينة من 30 شخص من مديرية الموارد البشرية بالوزارة.

2.5 أساليب التحليل " برنامج التحليل الإحصائي SPSS ":

1.2.5 ثبات صدق القياس :

تم تعزيز اختبار الأداة على عينة تتكون من 30 فردا و تم حساب معامل ألفا كرونباخ و الذي بلغ لمجموع الأسئلة 75% و هي قيمة عالية (تفوق الحد الأدنى 60%) تبرر استخدام الأداة في الدراسة.

الجدول 1: **توزيع أفراد العينة وفق لمتغير الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي**

الجنس	**ذكر**	**11**	**36.67**
	انثى	19	63.33
	المجموع	30	%100
العمر	أقل من 25 عام	/	0
	من 25 – 35 عام	20	66.67
	أكثر من 35 عام	10	33.33
	المجموع	30	%100
المسمى الوظيفي	مساعد مدير مصلحة	07	23.33
	مدير مصلحة	02	6.67
	رئيس فريق	02	6.67
	موظف	19	63.33
	المجموع	30	%100
المؤهل العلمي	اقل من بكالوريا	07	23.33
	بكالوريا	10	33.33
	ليسانس	13	43.34
	المجموع	30	%100
سنوات الخدمة	5 سنوات فأقل	04	13.33
	من6 – 15 سنوات	09	30.00
	من 16-25سنة	10	33.33
	فوق 25 سنة	07	23.33
	المجموع	30	%100

المصدر: **من إعداد الباحث**

.

2.2.5 خصائص عينة الدراسة:

أولا: العمر والجنس: تظهر نتائج الدراسة تقارب بين أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس إذ بلغ عدد الذكور (11) و بنسبة قدرها (36.67%)، من مجموع أفراد عينة الدراسة و البالغ عددها 30 فردا، في حين بلغ عدد الإناث (19) بنسبة قدرها(63.33%) من المجموع الكلي للعينة. أما بالنسبة لمتغير العمر فقد شكلت الفئة العمرية(25-35سنة) الأغلبية حيث بلغت نسبتها (66.67%)، تليها الفئة العمرية أكثر من (35سنة) بنسبة قدرها(33.33%) حيث كانت أقل فئة عمرية أقل من 25 سنة حيث كانت نسبتها معدومة.

ثانيا: المؤهل العلمي: تبين من نتائج التحليل أن أكبر نسبة للمؤهل العلمي ذهبت لحملة شهادة ليسانس بنسبة تقدر بـنسبة (43.34%) وهي نتيجة متوقعة في مثل هذه الدراسة، أما بالنسبة التي تلتها فهي للمتحصلين على شهادة البكالوريا فقد قدرت بنسبة (33.33%) ، في حين أن (23.33%) من أفراد العينة يتوفرون على مستوى أقل من البكالوريا.

ثالثا: المستوى الوظيفي: حرص الباحث أن تكون العينة مقتصرة على مستوى الإطارات الموجودة بالمؤسسة محل البحث و لكن كانت نسبة الإجابات التي تمت من قبلهم قليلة جدا، وقد لاحظ الباحث ذلك عند جمع البيانات حيث كان من الصعب للمدير القيام بالاطلاع على الإستبانات وذلك بحجة عدم التفرغ أو كثرة العمل ، وقد تمت الإجابات من قبل مدير مصلحة بنسبة تقدر بـ: (6.67%)،أما أعلى نسبة من الإجابات فهي من قبل الموظفين حيث بلغت النسبة (63.33%)، وأما مساعد مدير مصلحة فقد قدرت بنسبة (23.33%).

رابعا: سنوات الخدمة: من خلال النظر إلى البيانات تبين أن أكبر نسبة كانت لأفراد العينة الذين تنحصر مدة خدمتهم ما بين 16-25 حيث بلغت نسبتهم (33.33%) وهي أعلى نسبة مقارنة مع بقية أفراد العينة، وهذا يدعم النتائج التي ظهرت فيما يتعلق بالعمر و بالتالي توفر الخبرة في نسبة كبيرة من إطارات المؤسسة وهذه الخبرة تساعد في عملية صنع القرارات.

3.2.5 المتغير المستقل " الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية" :

مراحل الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية:

من خلال المعالجة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الأول من الاستبيان و الخاصة بمراحل الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية. تمكنا من الحصول على النتائج الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول 2: مراحل الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية

	درجة الموافقة	التكرار	النسبة المئوية%	الوسط الحسابي
المعرفة المتوفرة لديكم عن مفهوم الإدارة الإستراتيجية	موافق	23	%76.66	0.76
	غير موافق	07	%23.34	0.23
التخطيط	موافق	24	%80	0.8
	غير موافق	06	%20	0.2
الرقابة	موافق	26	%86.66	0.87
	غير موافق	04	%13.34	0.13
التنفيذ	موافق	27	%90	0.9
	غير موافق	03	%10	0.1

المصدر: **من إعداد الباحث.**

من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه تبين لنا أن المعرفة المتوفرة عن مفهوم الإدارة الإستراتيجية لدى الإطارات الموجودة بالمؤسسة قد بلغت نسبة 76.66% والوسط الحسابي لها 0.76، و فيما يخص التطبيق للتخطيط نجد أن أفراد العينة وافقت على وجود تخطيط بنسبة وصلت إلى80% و الوسط الحسابي لها 0.8، أما فيما يخص عملية الرقابة فإن الإطارات العاملة أقرت بوجود نظام للرقابة بحيث بلغت نسبتها86.66% و الوسط الحسابي0.86، أما فيما يتعلق بالتنفيذ فنجد أن نسبة 90% من الموظفين يقرون بأن عملية تنفيذ الإدارة الإستراتيجية تتم في المؤسسة بشكل كبير.

التحليل الإستراتيجي:

إن المعالجة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الثالث من الاستبيان و الخاصة بمدى الممارسة الفعالة للتحليل الإستراتيجي تمكنا من الحصول على النتائج الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول 3: **التحليل الإستراتيجي**

التحليل الإستراتيجي	درجة الموافقة	التكرار	النسبة المئوية%	الوسط الحسابي
تستخدم منظمتكم أساليب كمية فعالة في تحليل بيئتها الداخلية.	موافق	21	%70	0.7
	غير موافق	09	%30	0.3
عملية التحليل الإستراتيجي لبيئة منظمتكم الخارجية مستمرة	موافق	24	%80	0.8
	غير موافق	06	%20	0.2
تستخدم منظمتكم أدوات التحليل الإستراتيجي المتعارف عليها.	موافق	21	%70	0.7
	غير موافق	09	%30	0.3

المصدر: **من إعداد الباحث.**

من خلال التحليل لإجابات المحور الثالث من الأسئلة المتعلقة بالتحليل الإستراتيجي يظهر استخدام المؤسسة محل الدراسة أساليب كمية فعالة في تحليل بيئتها الداخلية و تظهر ذلك النسبة المئوية 70% المتعلقة بالسؤال الأول، و المؤسسة محل الدراسة تقوم بعملية التحليل للبيئة الخارجية بصفة مستمرة و يعبر عن ذلك النسبة المئوية المقدرة بـ 80%، أما السؤال الأخير فيعبر على أن المؤسسة تستعمل أدوات التحليل الإستراتيجي المتعارف عليها و النسبة المقدرة بـ70%.

3.2.5 المتغير التابع " الأداء المؤسسي ":

يتعلق بمعالجتنا الإحصائية لإجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير التابع من الاستبيان و الخاصة بمعرفة الأداء المؤسسي، تمكنا من الحصول على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الأداء المؤسسي	درجة الموافقة	التكرار	النسبة المئوية%	الوسط الحسابي
تقارن منظمتكم أدائها الحالي مع أدائها السابق	موافق	24	%80	0.8
	غير موافق	06	%20	0.2
تقارن منظمتكم أدائها الحالي مع المنظمات العالمية	موافق	28	%93.33	0.93
	غير موافق	02	%6.64	0.7
تقارن أدائها مع عوامل النجاح الأساسية	موافق	25	%83.34	0.83
	غير موافق	05	%16.66	0.16

الجدول 4: **الأداء المؤسسي**

تساعد عملية التخطيط الإستراتيجي على رفع أداء منظمتكم	موافق	24	%80	0.8
	غير موافق	06	%20	0.2
تساعد عملية التحليل الإستراتيجي على رفع أداء منظمتكم	موافق	27	%90	0.9
	غير موافق	03	%10	0.1
تساعد عملية الرقابة و التنفيذ من رفع الأداء	موافق	23	%76.66	0.77
	غير موافق	07	%23.34	0.23

المصدر: **من إعداد الباحث.**

تبين لنا من خلال دراسة المعطيات المبينة في الجدول أعلاه أن هناك ممارسة لمقارنة أداء المؤسسة لأدائها الحالي مع أدائها السابق و ذلك من أجل التعرف على نقاط القوة التي تتميز بها المؤسسة و نقاط الضعف بحيث أن النسبة المقدرة بـ 80% و الوسط الحسابي المقدر بـ 0.8 يبين بأن المؤسسة تمارس هذا النوع من المقارنة بغية المراقبة المستمرة لحياة المؤسسة، ومن خلال الأجوبة عن السؤال الثاني تبين بأن المؤسسة تمارس المقارنة مع المؤسسات المنافسة و ذلك بغية معرفة المركز التنافسي للمؤسسة و مدى اكتسابها لقدرة تنافسية ويعبر على ذلك النسبة المقدرة ب 93.33%، كما أن المؤسسة تقوم بمقارنة الأداء الحالي لها مع عوامل النجاح الأساسية للصناعة التي تعمل فيها، بحيث أن النسبة المقدرة ب 83.34% تعبر عن ذلك، من خلال الأجوبة على السؤال الرابع يتبين بأن عملية التخطيط الإستراتيجي لها الأثر على رفع الأداء المؤسسي بحيث يعبر العمال عن ذلك من خلال موافقتهم على ذلك و النسبة المقدرة بـ 80% تعبر على ذلك، ومن خلال السؤالين الأخيران فإنهما يعبران عن المساهمة الكبيرة لكل من التحليل الإستراتيجي و التنفيذ و الرقابة في عملية رفع الأداء بحيث أن النسب تبين و المقدرة بـ: 90% و 76.66%.

6. عرض نتائج الدراسة الميدانية و اختبار (t):

في الدراسة التي قمنا بها و التي يتمحور موضوعها حول مساهمة الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في رفع أداء المؤسسات العمومية، و التي أجريناها **في مديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي** توصلنا إلى:

1.6 المتغير المستقل " الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية"

1.1.6 مراحل الإدارة الإستراتيجية البشرية:

- **76.66%**من المستخدمين تتوفر لديهم المعرفة حول مفهوم الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية.
- **80%** من العمال تتوفر لديهم المعلومات عن عملية التخطيط و يشاركون في وضع و صياغة إستراتيجيات الموارد البشرية.
- **90%** من العمال يرون بأن عملية التنفيذ يتم تطبيقها بشكل فعلي على أرض الواقع.

2.1.6 التحليل الإستراتيجي:

- **70%** من العمال يؤكدون بأن المنظمة تستخدم أساليب كمية فعالة في تحليل بيئتها الداخلية.
- **80%** من المستخدمين يرون بأن التحليل الإستراتيجي للبيئة الخارجية هي عملية مستمرة.
- **70%** من العمال يؤكدون بأن المؤسسة تستخدم أدوات التحليل الإستراتيجي المتعارف عليها.

2.6 المتغير التابع " الأداء المؤسسي "

- **80%** من العمال يرون أن المؤسسة تقارن أدائها الحالي مع أدائها السابق.
- **93.33%** من العمال يؤكدون أن المؤسسة تقارن أدائها الحالي مع المنظمات العالمية.
- **83.34%** من العمال يؤكدون أن المؤسسة تقارن أدائها الحالي مع عوامل النجاح الأساسية.
- **80%** من العمال يرون بأن عملية التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية ترفع أداء المؤسسة.
- **90%** من العمال أن عملية التحليل الإستراتيجي للموارد البشرية تساعد على رفع أداء المؤسسة.
- **76.66%** من العمال يؤكدون أن عملية الرقابة و التنفيذ للاستراتيجيات الموارد تساهم في رفع الأداء.

بعد المعالجة الإحصائية نستنتج أن العلاقة بين الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية و الأداء بالمؤسسة محل الدراسة متمثلة في معادلة الانحدار التالية:

$$\hat{Y}= 0,12+0,13x_1+0,38x_2$$

حيث:$\hat{Y}$: الأداء بمديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي

X_1: مراحل الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية. X_2: التحليل الإستراتيجي.

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كل متغير من هذه المتغيرات المستقلة و المتغير التابع $\hat{Y}$ (الأداء المؤسسي) و التي يمكن قياسها عن طريق معامل الارتباط و الذي قدر 0.66 أي 66% من مجموع المشاهدات و الذي يعبر أن هناك علاقة طردية موجبة بين كل متغير من المتغيرات السابقة و المتغير التابع (الأداء المؤسسي) و هي نسبة جيدة نوعا ما من خلال نتائج المستجوبين بالمؤسسة.

3.6 نتائج اختبار ستيودنت(t) لفقرات الاستبانة:

من خلال تحليل فقرات الاستبانة نلاحظ أن هناك:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **5%** بين مراحل الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية والأداء المؤسسي في **مديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي t=1.131.**

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **5%** بين التحليل الإستراتيجي و الأداء المؤسسي في **مديرية الموارد البشرية بوزارة التعليم العالي2,536=t .**

7. خاتمة:

إن البحث المستمر لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة بات ضرورة وهي تعتمل على إيجاد أفضل طرق لتحقيق الانسجام بين التنظيم الداخلي ونمط الإدارة المتبنى وبين المحيط الخارجي، هذا الأخير الذي يتميز بالتغير الدائم لذلك فكل فاعل، كل وظيفة، كل عملية، وكل ترابط بين مختلف مكونات المؤسسة يجب أن تعمل معا لتحقيق متطلبات الزبون وباقي الأطراف ذات المصلحة.

تعتبر الإدارة الإستراتيجية كمفهوم حديث، يجمع بين جميع هذه التحديات المتعلقة بالانسجام، حيث تحثّ المؤسسات على تكييف أنظمتها الإدارية في مختلف أنواعها، وهذا

بالأخذ بعين الاعتبار مختلف الأنشطة المتعلقة بها، والتحكم فيه و العمل على تحسينها من أجل تحسين الأداء الكلي لهذه المؤسسات فالإدارة الإستراتيجية تهدف إلى توجيه أنشطة المؤسسة نحو الزبون، بتطوير ثقافة التعاون بين مختلف الأقسام والوظائف، وهذا الوجه من التنظيم يساعد كل الفاعلين داخل المؤسسة على معرفة الأنشطة الأمامية والخلفية للعملية؛ وذلك بإعطاء الرؤية الواضحة لسلسلة القيمة داخل المؤسسة، من المورد الخارجي إلى غاية الزبون النهائي.

من خلال هذه الدراسة، بجزأيها النظري والتطبيقي إلى النتائج التالية:

- تلعب الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية دورا فعالا في تحسين الأداء، باعتبارها وسيلة لقيادة المؤسسة و السير بها نحو أهدافها بكفاءة و فعالية كبيرتان.
- هناك علاقة بين مراحل الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية و الأداء المؤسسي و ذلك يعود للاهتمام بأساليب وطرق التخطيط والتنفيذ للاستراتيجية في كافة المستويات الوظيفية.
- هناك علاقة بين التحليل الإستراتيجي للموارد البشرية والأداء المؤسسي من خلال استخدام المؤسسة لأساليب و أدوات التحليل الإستراتيجي.

الاقتراحات:

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح توصيات ترتكز أغلبها على ضرورة تبني الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية و زيادة الاهتمام بها و دورها الفعال في المؤسسة:

- لابد من توفير المناخ التنظيمي الملائم بتوفير ثقافة التفكير الاستراتيجي داخل المؤسسة بجميع إدارات المؤسسة.
- تفعيل عملية الإبداع وإعطاء أهمية بالغة لجميع إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية داخل مديرية الموارد البشرية بالوزارة (توظيف، تنمية، ...) من أجل تفادي المخاطر المتعلقة باليد العاملة في المدى المتوسط والبعيد على حد سواء.
- الربط بين كافة المدراء على مستوى مديريات الإدارة المركزية بالوزارة من أجل الحصول على كل المعلومات المتعلقة بالكم والنوع و المتطلبات و النقائص المتعلقة بالمورد البشري من أجل استباق الأحداث والتفاعل مع المستقبل بشكل إيجابي..

- اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تتيح الوقت الكافي للمدراء من أجل القيام بعملية التخطيط الإستراتيجي.

المراجع:

1.أحمد محمد سمير،الادارة الاستراتجية و تنمية الموارد البشرية (الإصدار الاولى)، عمان: دار المسيرة،2009.

2.بن علي عبد الرزاق، و شهيد هدى، مسببات الاجهاد الوظيفي و أثرها على الأداء الوظيفي للعاملين في شركة الساورة للإسمنت، *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، *22*(2)،2019.

3.بن يمينة فاطيمة الزهراء، و بوزيان عثمان ، تقييم الأداء البيئي للمؤسسات من خلال بطاقة الأداء المتوازن دراسة حالة مؤسسة الإسمنت(SCIS) سعيدة، *مجلة البشائر الاقتصادية*، *5*(2)،2014.

4.الزهري رندة الباقي، التخطيطات لاستراتيجيات الموارد البشرية، مجلة دمشق، 2000.

5.السعيد فرحات جمعة، *الأداء المالي لمنظمات الأعمال*. الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر،2000.

6.السلمي ,ع، السلوك الانساني في منظمات الأعمال،القاهرة :دار غريب للطباعة و النشر،1995.

7.شريفي ,م ودولي ,س ،تحسين الأداء من خلال التعلم التنظيمي،الملتقى العلمي الدولي أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، المسيلة :جامعة محمد بوضياف 2009.

8.صلاح الدين عواد الكبيسي، تأثير التفكير الاستراتيجي في استراتيجيات ادارة الموارد البشرية، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية،39،2012.

9.طرفة ,م، تأثير تكنولوجيا المعلومات و التصال على وظائف الموارد البشرية في عصر التحول الرقمي .ريادة الأعمال،(3)6 .2020.

10.طهماز رياض محمد أحمد، واقع عملية الترابط مابين استراتيجية المنظمة و استراتيجية الموارد البشرية في منظمات الاعمال الصناعية الاردنية(رسالة ماجيستر)، كلية علوم التسيير، عمان: جامعة اليرموك،2001.

11.عامر ,س .ع، استراتيجيات ادارة الموارد البشرية .عمان :دار الفكر،2011.

12.فاطمة بودبة، و عائشة بن واضح سنوسي ، أثر الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية على تحسين أداء المؤسسة– دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز بالشلف–، مجلة البحوث و الدراسات التجارية،2019.

13.فلاح عدادي حسين، الإدارة الاسترتيجية،عمان: دار وائل للنشر،2000.

14.فلة غيدة، إشكالية ترشيد إدارة الموارد البشرية دراسة أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على الاداء بالمؤسسات العمومية الجزائرية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر،(2011–2012).

15.قيو سهيلة، و بوخلوة باديس ، آثار أنماط القيادة على الأداء الوظيفي دراسة ميدانية في مؤسسة مطاحن تقرت ولاية ورقلة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية،1،2015.

16.نبييل حمادي، و فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين اداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة،الملتقى الدولي العلمي أداء و فعالية المنظمة ، مسيلة: جامعة محمد بوضياف،2009.

17. Ahmed, H. (1992). criteres de mesure de performance des entreprises publiques industrielles dans lesP.V.D. *These de doctorat d'etat*,. economic, algeir: universite d'alger.

التكوين المهني وتلبية الاحتياجات الوظيفية لسوق العمل في الجزائر

Professional Training and the Response to Professional Needs of Labor Market in Algeria

رنان نزيهة، ، جامعة الجزائر03، rennane.naziha@univ-alger3.dz

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جاب الله شافية، جامعة الجزائر03، djaballahc@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/04/08 تاريخ القبول:2020/05/31 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: يهدف هذا المقال إلى دراسة أداء قطاع التكوين المهني ومساهمته في تلبية الاحتياجات الوظيفية بما يتطلبه سوق العمل في الجزائر، وذلك من خلال معايير ومؤشرات تحسين الوصول للتكوين المهني، توسيع عروض التكوين، آليات التوجيه، والأداء الداخلي لهذا النظام، بالإضافة إلى تحليل واقع خريجي التكوين المهني في سوق العمل ومدى قابليتهم للتشغيل.خلصت الدراسة إلى ان هناك تحديين رئيسيين يواجههما اليوم هذا القطاع، يتمثل الأول في تعزيز جاذبية التكوين والتعليم المهنيين ودمجهما كمسار واعد في النظام التعليمي الوطني، أما التحدي الثاني فيتمثل في تعزيز التعاون بين معاهد التكوين والتعليم المهنيين والصناعات بما يتماشى مع متطلبات التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية :التكوين المهني؛ سوق العمل ؛ البطالة؛

تصنيف JEL : j20,j21,j24,j64

Abstract: The purpose of this paper is to explore the performane of the professional training and its contribution to respond to the professional needs of labor market in Algeria. The study concluded that there are two main challenges facing this sector, the first is to enhance the attractivness of professional training and learning and to integrate them as a promising path in the education system, the second challenge is to strengthen cooperation between professional training and learning institutes and industries in line with local development requirement .

keyword: professional training; labor market; unemployment;

JEL classification code : j20,j21,j24,j64.

المؤلف المرسل:رنان نزيهة، الإيميل :rennane.naziha@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

يتطلّب بناء قاعدة ومنظومة ذات مهارات لقوة العمل في أي بلد وجود أنظمة تعليمية وتكوينية ذات كفاءة وفعّالية، وتنتج هذه الأنظمة من تضافر كافة مؤسسات المجتمع، وبالأخص مؤسسات التعليم والتكوين، إضافة إلى جهود أعوان سوق العمل ومنظماته، وكذا التشجيع والتحفيز من أصحاب الأعمال والمؤسسات.

في هذا الإطار، عملت الجزائر منذ استقلالها على إنشاء مؤسسات للتكوين المهني، والتي كان هدفها احتواء المتسربين من النظام التعليمي وتكوين فئات مؤهلة للدخول إلى سوق العمل، لكن مع ازدياد معدلات البطالة، وخاصة بطالة المتخرجين، كان لزاما على مختلف الحكومات المتعاقبة تبنّي سياسات وبرامج تخص قطاع التعليم والتكوين المهنيين لتتماشى مع التطورات المستمرة في سوق العمل ومتطلباته من حيث الاحتياجات الوظيفية.

وتبقى أهمية قطاع التكوين والتعليم المهنيين تزداد من سنة إلى أخرى بالنسبة لجميع الجهات الاجتماعية الفاعلة، الحكومة، المتعاملين الاقتصاديين، والمنظمات النقابية، حيث أنّ له هدف مزدوج وهو:

– تكوين قوة عاملة تستجيب لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، ولاسيما من خلال التدريب الإقامي والتكوين عن طريق التمهين.

– تكوين وتحسين مهارات العمال عن طريق التدريب المتواصل وفقا لمستلزمات سوق العمل.

ولمعرفة مدى تقدّم نظام التكوين المهني في تحقيق هذا الهدف، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة نظام التكوين المهني في تلبية الاحتياجات الوظيفية لمتطلّبات سوق العمل بالجزائر؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال معالجة هذا الموضوع إلى:

– رصد التطور الذي عرفه قطاع التكوين المهني منذ نشأته ،

–إبراز واقع سوق العمل في الجزائر ،

– تحليل العلاقة بين مخرجات التكوين المهني واحتياجات سوق العمل في الجزائر.

منهجية الدراسة : اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي من خلال تبيان أهم المفاهيم الخاصة بنظام لتكوين المهني وأهميته، كما استعملنا المنهج التحليلي لعرض أهم المعطيات والبيانات الخاصة بقطاع التكوين المهني والتشغيل في الجزائر.

تتطلب الإجابة على الإشكالية تحليلها من خلال المحاور التالية:

- التكوين المهني وعلاقته بالتعليم في الحياة الوظيفية؛
- واقع نظام التكوين المهني في الجزائر؛
- التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر.

ونتيجة لتحليل هذه المحاور، تتضمن خاتمة الدراسة رصداً لأهم التحديات التي تواجه قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر، مع اقتراح بعض التدابير من أجل كسب هذه التحديات.

2. التكوين المهني وعلاقته بالتعليم في الحياة الوظيفية:

من المعلوم أنّ توفير موارد بشرية تتمتع بالمهارة والكفاءة العالية يمكّنها من مواجهة التغيرات السريعة وتحقيق قيمة مضافة لاقتصاد البلد، كسبيل لاقتصاد منتج وتنافسي، وتوضّح الرؤية الشاملة لعلاقة منظومة التكوين المهني والتعليم بعالم الحياة الوظيفية للفرد الأبعاد الأساسية لتأثير عملية التكوين على السلوك المهني لقوة العمل، وكيف يمكن رفع مهارات قوة العمل بهدف تحسين مستويات الأداء والإنتاجية سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات.

1.2 : ماهية التكوين:

1.2.أ. تعريف التكوين:

رغم أهمية العملية التكوينية في الحياة الوظيفية إلاّ أنّه لا يوجد تعريف محدد لها، كما يوجد تشابه وتشابك بين مصطلح التكوين ومصطلحات أخرى ذات ارتباط به، مما قد يؤدي إلى استخدام خاطئ له، وقد تعددت وتنوعت التعاريف الخاصة بالتكوين حسب وجهات نظر الباحثين، والتي منها:

"التكوين هو نشاط مخطط يهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المعلومات والمهارات التي تؤدي إلى زيادة معدلات أداء الأفراد في عملهم". (عشماوي، 2010، صفحة 166)

وعُرّف التكوين أيضا بأنّه: "مجموعة من النشاطات التي تهدف إلى ضمان الحصول على المعارف والمهارات والاحتياجات الضرورية لأداء مهمة أو مجموعة من الوظائف، مع القدرة والفعالية في فرع أو مجال من النشاطات الاقتصادية المهنية".(غياث، 2006)

كما يُعرّف موقع النشر الأكاديمي الدولي (IGI Global) "التكوين المهني" على أنّه: "عملية تطوير للموارد البشرية من أجل رفع جودة العمل، الكفاءة والفعالية، ولتحفيز العاملين في الوقت نفسه على التعهد بالتطوّر مع المنظمة وزيادة الإنتاجية".(IGI global)

رغم تعدد التعاريف السابقة، فإنها تشير في مجملها إلى اتجاه واحد وتتفق في العناصر التالية:

- ✓ . ماهيته: التكوين هو نشاط أو عملية يقوم بها الفرد.
- ✓ . هدفه على مستوى الفرد: تأهيل العامل باكتساب مهارات وتطوير معارف.
- ✓ . هدفه على مستوى المنظمة: ضمان الكفاءة في العمل لتحسين الأداء ورفع الإنتاجية.

1.2 .ب. أهمية التكوين المهني للفرد وللمؤسسة:

يعتبر التكوين من أكثر الاستراتيجيات الإدارية في مجال تنمية الموارد البشرية، وذاك بهدف تحسين أداء الأفراد في أعمالهم بكافة مستوياتها داخل المؤسسة، فأهمية التكوين تكون عالية سواء على مستوى المؤسسة أو بالنسبة للفرد.

فبالنسبة للفرد يمكن تلخيص أهمية التكوين فيما يلي: (عشماوي، 2010، صفحة 168)

– اكتساب الفرد مهارات وقدرات تجعله مؤهلاً لشغل منصب عمل بكفاءة، كما تساعده على الارتقاء في عمله؛

– يعزز التكوين ثقة الفرد بنفسه ما يساعده على التفاني والإبداع في عمله؛

– يساعد التكوين الفرد المكون على زيادة قابليته لإيجاد منصب عمل نظرا لتأهيله وكفاءته.

أمّا على مستوى المؤسسة فتتلخص أهمية التكوين فيما يلي: (توفيق، 2010، صفحة 180)

– يزيد التكوين من إنتاجية ومردودية المؤسسة، حيث أن الفرد المكوَّن يعتبر استثماراً طويل الأجل في المؤسسة؛

– قابلية التكيف مع التغيرات المستمرة في أساليب العمل نظرا للتطور التقني والتكنولوجي، فالتكوين له أهمية كبرى لمجاراة التطور المستمر في أساليب العمل والإنتاج؛

– يكون الفرد المكوَّن أكثر قابلية للإبداع والابتكار ولتطوير عمله من خلال مهاراته السلوكية ومعارفه وخبراته وهو ما يعود بالإيجاب على إنتاجية المؤسسة.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ التدريب كمصطلح مرتبط بالتكوين، فمدلول التكوين لا يختلف عن مدلول التدريب، ماعدا أنّ الأول يعني كل أوجه التعلّم التي يتلقاها الفرد من قيم ومهارات وثقافات وأفكار ومعلومات عامة، أمّا الثاني، أي التدريب، فيسري مفهومه على التعلم أيضاً لكن في نطاق مهنة معينة، باعتبار ارتباطها بالجانب العملي، لذلك فمن ناحية واقعية، فإن التدريب يكون أكثر استخداما من قبل القطاع الإنتاجي بصورة عامة. (طرطار، 1993، صفحة 18)

2.2. تكامل التعليم والتكوين في بناء المهارات المهنية:

تعدّ عملية التكوين مكمّلة لعملية التعليم، فالتكوين هو استمرار للمعرفة العلمية من خلال بناء منظومة المهارات وصقلها وتطويرها، وعليه فإن الأنشطة التكوينية هي أحد منتجات التعليم، ويمكن فهم وتحليل التكامل بين أنظمة التعليم والتكوين من خلال تمييز مختلف المستويات من القدرات اللازمة والأساسية للفرد كعنصر وظيفي متدرّب فنيا ومهنيا.

الشكل (1): العلاقة التكاملية بين التعليم والتكوين التقني والمهني

المصدر: فهد الفضالة، "**التدريب وبناء السلوك المهني**"، سلسلة جسر التنمية، العدد 123، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015، ص: 5.

تكون قاعدة الهرم في المستوى الأول الخاص بتكوين القدرات الأساسية من مسؤولية أنظمة التعليم النظامية (محو الأمية – مرحلة الابتدائي)، بينما يكون المستوى الثاني وهو مستوى المهارات الأساسية من مسؤولية مراكز التكوين المهني الأساسية، أو المدارس الصناعية أو الإعدادية لمن يتابعون تعليمهم النظامي، أما المستوى الثالث وهو مستوى المهارات المهنية العامة فإنّها تُطور وتُنمّى عبر التعليم المهني الثانوي أو الصناعي ومعاهد التدريب والتقنية المتقدمة، وهناك عدة تسميات مختلفة لهذه المعاهد المتخصصة في العديد من الدول باختلاف أنظمتها ومناهجها التعليمية، في حين أنّ المستوى الرابع وهو مستوى المهارات التقنية والمهنية المتقدمة عادة ما تقوم به منظمات العمل، حيث أنّها مهارات ذات طبيعة خاصة ومحددة لكل منظمة، وعلى الأخص العاملة بالقطاع الصناعي والفني والمهني، تتوافق مع طبيعة ومجال عملها النوعي والتقنية والتكنولوجيا المستخدمة بها والخبرة المطلوبة من الفرد لأداء الوظائف والمهام المكلف بها، ويناط التدريب وتنظيمه وتمويله لهذا المستوى بالمنظمة ذاتها. (الفضالة، 2015، صفحة 06)

كما يجب التفريق هنا من حيث أنّ المستوى الأول لبناء المهارات (القاعدية) هو جزء أساسي وموكل إلى خطط التنمية البشرية للمجتمع، في حين أن المستوى الرابع يمثل احتياجاً وظيفياً لمتطلبات سوق العمل ومجريات تنافسية الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي.

3. واقع نظام التكوين المهني في الجزائر:

تبذل الجزائر منذ الاستقلال جهوداً كبيرة في التصدي للتحديات التنموية التي تواجهها، وفي مقدّمتها الفقر والبطالة ، وعليه يمثّل تطوير قطاع التكوين والتعليم المهنيين ضرورة لازمة لمواجهة هذه التحديات، على أن يتم ذلك في إطار تحديد دقيق لعروض التكوين في مختلف المهن وربطها باحتياجات السوق الاقتصادية، ومعايير دقيقة لجودة وكفاءة معاهد ومراكز التكوين والتعليم المهنيين، وتثمين لمؤهلات القطاع والشهادات المتحصل عليها منه.

1.3 الخلفية التاريخية لتطور قطاع التكوين المهني في الجزائر:

خلّف الاستعمار الفرنسي غداة الاستقلال حوالي 40 مركزا للتكوين المهني تقدم تكوينات في حرف البناء وتكوينات للفتيات في الفنون المنزلية والصناعات التقليدية، حيث أدت الأوضاع المزرية التي خلفها الاستعمار الفرنسي إلى ضرورة تبني برامج تنموية واسعة في مختلف المجالات وإعطاء الأولوية للعناية بالتعليم والتكوين المهني، وهذا ما أسفر عن إنشاء محافظة للتكوين المهني وترقية الإطارات مزودة بمجلس وطني استشاري للتكوين المهني وترقية الإطارات في أوت 1962. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1999، صفحة 15)

وقد كان حينها جهاز التكوين المهني تابعاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حيث بدأ بوجود 17 هيكلاً تكوينياً بقدرة استيعاب لا تتعدى 2000 منصباً بصفة دائمة و2500 منصباً في مجال التمهيد للتكوين. واجه قطاع التكوين المهني في فترة السبعينات عدة تحديات نظرا للظروف الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت، والتوجه نحو القطاع الصناعي وما نجم عنه من نقص في اليد العمالة المكونة، حيث اضطرت السلطات إلى الاستعانة بالمكونين الأجانب، وكذا إرسال بعثات للخارج للحصول على تكوين تأهيلي. وكانت الانطلاقة الحقيقية لقطاع التكوين المهني مع بداية المخطط الخماسي الأول سنة 1980، أين تم الاتفاق على بناء 276 مركزا للتكوين المهني في غضون خمس سنوات، مع بداية الثمانينيات تضاعف قطاع التكوين المهني بثلاث مرات من حيث قدرة الاستيعاب، كما ارتفع عدد المراكز من 72 إلى 272 مركزاً خلال الفترة 1980-1985، وبزيادة 70000 منصب تكوين إضافة إلى 5 معاهد.

شهد عام 1990 صدور المخطط التوجيهي الذي أكد على ضرورة الاهتمام بقطاع التكوين المهني وربطه بالأهداف الإنمائية والإصلاحات الاقتصادية، وشملت التوصيات الأساسية التي انبثقت عن المخطط العناصر التالية:

- ضرورة إنشاء مجلس وطني استشاري للتكوين المهني للتحاور بين القطاعات المكونة والمستخدمة الفاعلة في القطاع؛
- إنشاء مجالس محلية استشارية للتكوين المهني على مستوى المؤسسة والولاية وحسب النشاطات؛
- إلغاء مركزية التسيير الإداري والمالي لقطاع التكوين المهني. (غياث، 2006، الصفحات 5-14)

عرفت نهاية التسعينيات فترة ركود طالت جميع القطاعات ومنها قطاع التكوين المهني بسبب الأوضاع الأمنية التي مرت بها البلاد آنذاك، إلا انه ومع بداية الألفية الجديدة التي شهدت استقرارا امنيا واقتصاديا، ومع ارتفاع أسعار البترول عاد الاهتمام بقطاع التكوين المهني الذي شهد تطورا كميا في مختلف الجوانب .وفي إطار إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين في الجزائر، جاء التعليم المهني سنة 2002، وذلك قصد استقطاب ما يقارب من 30% إلى 40% من تعداد التلاميذ الناجحين للطور ما بعد الإجباري، وكان من أهداف استحداث مسار التعليم المهني هو التحضير لولوج عالم الشغل، كهدف أول، كما يسمح بالالتحاق بمستويات أعلى امتداداً للفرع المتبع، ولتحقيق هذه الأهداف يستفيد تلاميذ التعليم المهني من تعليم تكنولوجي ومهني يسمح لهم بممارسة نشاط مهني، وكذا تعليم عام يمنح لهم ثقافة عامة ومعارف قاعدية ضرورية لتكوينهم مدى الحياة، كما يتابعون فترات للتكوين في الوسط المهني.(مديرية التعليم المهني، 2018، صفحة 02)

وفي هذا الإطار، فقد تم إنشاء هيئات دعم بموجب القانون رقم 07/08 بتاريخ 23 فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين، وذلك من أجل ضمان الحوار والتشاور بطريقة منتظمة ودائمة بين جميع الجهات الفاعلة والشركاء في هذا المجال، ومنها: (CNES, 2016, pp. 64-65)

- هيئة مسماة "المؤتمر الوطني للتكوين والتعليم المهنيين"، وهيئات جهوية تسمى "المؤتمرات الجهوية للتكوين والتعليم المهنيين"؛

- مرصد للتكوين والتعليم المهنيين مكلّف بأنشطة الاستشراف من حيث الاحتياجات الكمية والنوعية للتأهيل؛

- مجلس شراكة للتكوين والتعليم المهنيين؛

- لجنة ولائية للشراكة مكلفة خاصة بتطوير التشاور بين القطاعات من خلال تكييف عروض التكوين وفقا للاحتياجات في اليد العاملة المؤهلة للمؤسسات العاملة في الولاية.

2.3 مستويات التأهيل وأنماط التكوين المهني في الجزائر:

يوفر نظام التكوين المهني في الجزائر خمسة مستويات من التأهيل، من العامل المؤهل إلى التقني السامي، يتم تدريسها تحت أربعة أشكال: التدريب الإقامي، التكوين المهني، الدروس المسائية والتعلم عن بعد، تتماشى هذه الأنماط مع ظروف وحالات المتكونين(مديرية التعليم المهني، 2018).

هذه الأنماط تؤدي إلى إعداد قوى بشرية مؤهلة في مختلف التخصصات، حيث يتم تصنيف المتخرجين حسب التخصص والمستوى العلمي إلى خمسة مستويات، وهي بالترتيب من المستوى الأول إلى المستوى الخامس: عامل متخصص، عامل مؤهل، عامل ذو تأهيل عالي، تقني أو عون الإشراف، تقني سامي.

تشرف وزارة التكوين المهني على عدة هياكل للتكوين تتمثل في: (وزارة التكوين والتعليم المهنيين، 2018)

- مراكز التكوين المهني والتمهين (**CFPA**) وهي خاصة بالمستويات من 1 إلى 4؛
- المعاهد الوطنية المتخصصة للتكوين المهني (**INSEP**) الخاصة بالمستويات 4 و5؛
- معاهد التكوين المهني (**IFP**) التي تقوم بتكوين أساتذة التكوين المهني وإعداد البرامج.

3.3 تقييم أداء قطاع التكوين المهني في الجزائر:

من أجل إجراء عملية اختبار وفحص لمدى الاستثمار في إمكانيات الشباب بواسطة التكوين المهني، يمكن استخدام أربعة معايير وهي: تحسين الوصول للتكوين المهني، توسيع عروض التكوين، آلية التوجيه، وأخيرا الأداء الداخلي لهذا النظام.

تشير الإحصائيات إلى أنّ قطاع التكوين المهني يشهد تطورات ملحوظة، ففي سنة 2018 وصل عدد المتدربين في التكوين في القطاع العام إل 587691 ، ويمكن ملاحظة هذه التطورات الكمية في جميع أنماط التكوين المتوفرة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (1): تطور عدد المسجلين في الفترة 2000- 2018 حسب نمط التكوين

السنة	التكوين الإقامي	التكوين عن طريق التمهين	التكوين عن طريق الدروس المسائية	التكوين عن بعد
2000	162025	113141	14897	**13501**
2002	185980	120165	17714	**14938**
2004	225723	170968	22922	**13771**
2008	261365	252460	25923	**34204**
2013	201660	254093	32229	**41409**
2014	202731	296232	33796	**35778**
2015	208553	333599	33181	**38221**
2016	199388	343523	32291	**39740**
2017	200665	352392	27649	**43156**
2018	188251	338876	32238	**28326**

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، سنوات مختلفة.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن نمط التكوين الإقامي والتكوين عن طريق التمهين هما الأكثر استقطابا للمتكونين مقارنة بنمط التكوين عن بعد والتكوين المسائي، حيث أن اغلب المسجلين في هاذين النمطين هم من المتسربين من النظام التعليمي.

وتجدر الإشارة هنا من جهة إلى أن الشباب يفضلون التوجه أكثر نحو التكوين المهني، مقارنة مع العروض الأخرى المقترحة، ومن جهة أخرى فإن الطلب على التكوين دون شهادة، على الرغم من وجوده، إلاّ أنّه يتضاءل مع مرور الوقت.

تمثل الفتيات أكثر من ثلث عدد الملتحقين بالتكوين المهني (39%)، حيث بدأ في الارتفاع منذ بداية 2008 بإطلاق العديد من برامج التكوين الموجهة لربات البيوت و/أو للمقيمات في المناطق الريفية، لكن الانخفاض في تطور مشاركة المرأة مقارنة بسنة 2013 (45%) يعود إلى انخفاض بنسبة 7,7% في عدد ربات البيوت، ومع ذلك فإنّ فرصة التكافؤ في التكوين مازالت في صالح الذكور، فهي تمثل 60 من الإناث مقابل 100 من الذكور في سنة 2014. (CNES, 2016, p. 65)

من حيث البنية التحتية، فقد تزايد اهتمام الدولة بقطاع التكوين المهني لما له من أهمية في تأهيل اليد العاملة ودورها في مسيرة التنمية، حيث يتبين التزايد المستمر في إنشاء هياكل التكوين المهني حيث زاد عددها بنسبة 41.91% من سنة 2000 إلى سنة 2018 وهذا لمواكبة التزايد المطرد في عدد المتكوّنين كل سنة.

المعدل العام لاستغلال القدرات البيداغوجية في المكان هي حوالي 80% في التكوين الإقامي، هذه الإمكانيات تعزّزها 665 منشأة خاصة تتمتع بقدرة نظرية قدرها 54476 مكانا بيداغوجيا، ويتم تسجيل استخدام مرضي للقدرات البيداغوجية بمعدل يتجاوز 90% في بعض الولايات مثل؛ الشلف، الأغواط، البليدة، تبسة، الجزائر، سطيف، جيجل، وهران، وتيبازة. أمّا مقارنةً بمجموع السكان في سنة 2014، فقد بلغت قدرة التكوين المهني المرتبطة بالسكان ما بين 16 و35 سنة معدل 1000/18 نسمة.(CNES, 2016, p. 66)

من حيث الإشراف البيداغوجي، رافق ارتفاع عدد الهياكل زيادةً في عدد الأساتذة بنسبة 48,34% من سنة 2000 إلى سنة 2018، وهذا مواكبةً لزيادة أعداد المتدربين، حيث أن متوسط عدد المتكونين بالنسبة لكل أستاذ لم تشهد تغيرا ملحوظا في هذه الفترة مثلما يبينه الجدول التالي:

الجدول (2): تطور التأطير البيداغوجي في مراكز ومعاهد التكوين المهني

السنة	أساتذة التعليم المهني	أساتذة مختصين في التعليم المهني	إجمالي الأساتذة	عدد المتكونين	عدد المتكونين لكل أستاذ
2000	7762	1540	9302	303564	33
2002	7783	1520	9303	338797	36
2004	8065	3003	11068	433384	39
2007	8170	3559	11729	412635	35
2009	9107	4213	13320	581710	44
2013	10563	5905	16468	529391	32
2015	10720	7633	18353	613554	33
2016	10499	7717	18216	614942	33
2017	9832	7777	17609	623862	35
2018	8741	9300	18041	587691	32

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، سنوات مختلفة.

أمّا هيكلة الأساتذة المكوّنين في سنة 2018، فإنّها تشكّلت من 8741 أستاذا للتعليم المهني، أي حوالي 40% من إجمالي الأساتذة، ومن 9300 أستاذا متخصصا في التعليم المهني.

وفيما يتعلق بالأداء الداخلي للقطاع، فقد بلغ عد الخريجين في القطاع العام 159661 خريجا في سنة 2014، بانخفاض قدره 15% مقارنة بسنة 2013، وبلغت نسبة المتسربين حوالي 13,2% للسنتين 2013 و2014، مع ملاحظة نسبة التسرب للذكور (14,3%) أعلى من نسبة تسرب الإناث 3 نقاط مئوية. أمّا بالنسبة لمعدل الفشل فوصل إلى 2% من مجموع المتكونين في التكوين الإقامي والتمهين في سنة 2014. (CNES, 2016, p. 67)

وتجدر الإشارة إلى أنّ عروض التكوين في هذا القطاع قد تم تعزيزها في السنوات السابقة بشكل كبير من الناحية النوعية، وذلك بفضل اتفاقات الشراكة الموقعة بين قطاع التكوين وباقي القطاعات، هذه الاتفاقيات تتناول مجالات تتركز بشكل خاص في التنويع الاقتصادي والأمن الغذائي مع الشركاء التاليين:

– الصيد والموارد المائية: وهي الأولى من نوعها بهدف تقريب الهياكل البيداغوجية من الشباب الراغبين في الاستثمار في عالم الصيد وتطوير المؤهلات المهنية.

– مديريات الفلاحة، العمل، وموارد المياه وشركة SEAAL.

– الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين.

– المؤسسات الاقتصادية لولاية الجزائر (أفريل 2014) التي تضمن للمتدربين تكوينا تطبيقيا.

تشير الإحصائيات إلى أن أغلبية المتكونين يختارون التخصصات الموجودة في 10 فروع من أصل 24 فرعا المسجلة في المدونة الوطنية، منها ثلاثة تخصصات مهيمنة بقوة، وهي:

– الأنشطة الإدارية والتسيير: 26%.

– البناء والأشغال: 12%.

– الإعلام الآلي: 11%.

يعكس تطور المؤشرات السابقة تزايد اهتمام الدولة بقطاع التكوين والتعليم المهنيين مع بداية الألفية الجديدة، وبالرغم من أن ميزانية قطاع التكوين المهني نالت نسبة 1,05% من

ميزانية التسيير لسنة 2017، حيث قدرت حصتها بأكثر من 48,3 مليار دج، إلا أن الجهود ما زالت متواصلة للارتقاء بهذا القطاع كمّاً ونوعاً، حيث أن توفير المرافق والهياكل لابد أن يواكبه ضمان جودة المخرجات التي يحتاجها سوق العمل.

4. التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر:

تعتبر العلاقة بين التكوين والتشغيل علاقة مترابطة، فسوق العمل في العصر الحديث يحتاج إلى اليد العاملة المؤهلة والمكونة وفق المعايير الحالية للعمل نظرا للتطور المستمر والسريع في أساليب الإنتاج وتنوع مناصب العمل وكفاءتها وكذا المنافسة الدولية القائمة.

1.4 توزيع القوى البشرية وخصائص سوق العمل في الجزائر:

حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2019، فقد بلغ عدد السكان النشطين في الجزائر12,7مليون شخصاً خلال شهر ماي من عام 2019 منهم حوالي 2,5 امرأة، أي بنسبة 20,4% من إجمالي الفئة النشطة، حيث قدر حجم القوى العاملة في نفس الفترة بحوالي 11,2 مليون شخصا بتسجيل ارتفاع بنسبة 2,06% مقارنة بسنة 2018، كما تمثل الفئة العمرية من (30-34) سنة الفئة الأكثر مساهمة في النشاط الاقتصادي من مجموع القوى العاملة بنسبة 61,7%، مما يدل على أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي حيث يتعين على الدولة الاهتمام أكثر بفئة الشباب وتوفير مناصب شغل مناسبة لاحتواء التراكم المتزايد لليد العاملة الفتية.

بالنسبة لتوزيع العمالة حسب القطاعات، يحتل قطاع التجارة والخدمات الحصة الأكبر من توزيع العمالة في الجزائر وذلك بنسبة 61,2%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16,8% ثم الصناعة بنسبة 12,9% وأخيرا قطاع الفلاحة بنسبة 9,6%.

يمتص القطاع الخاص النسبة الأكبر من اليد العاملة وذلك بنسبة 62,62% حيث يشغّل حوالي 7,01 مليون شخص من إجمالي اليد العاملة، مع تسجيل نسبة 38,09% للقطاع العام الذي يشهد انخفاضا مستمرا في امتصاص اليد العاملة، وهذا راجع لسياسة الخوصصة والتوجه نحو اقتصاد السوق التي انتهجتها الحكومة، وكذا انخفاض سعر البترول الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات وبالتالي نفقات الدولة، كما تجدر الإشارة إلى أنّه يغلب على القطاع العام تشغيل الفئة النسوية بنسبة 56,9% حيث يتصدرن مناصب قطاع التجارة والخدمات.

سُجل عدد البطالين في ماي 2019 حوالي 1,44 مليون بطال، بمعدل قدر بـ 11,4% مقارنة بعدد 1,33 مليون بطال سُجلوا سنة 2015 بنسبة قدرت بـ 11,2%، حيث تشكل البطالة في الجزائر تحديا كبيرا للحكومة الجزائرية نظرا للزيادة الكبيرة في الفئة النشطة، خاصة فئة الشباب التي تتوافد بقوة إلى سوق العمل، وكذا زيادة عدد حاملي الشهادات الجامعية الذي يرتفع من سنة لأخرى، فحسب الإحصاءات فان البطالة في الجزائر هي بطالة حاملي الشهادات بالدرجة الأولى، وهذا ما يؤكّده الشكل الموالي:

الشكل (2): تطور معدل البطالة حسب الشهادة المتحصل عليها خلال الفترة 2010-2019

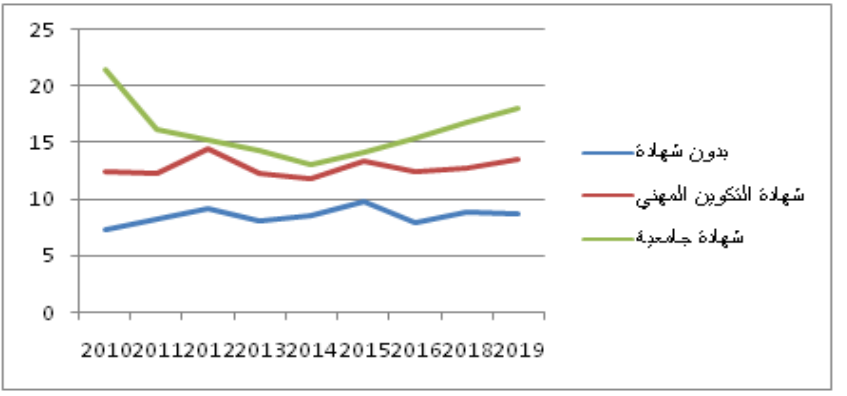

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، سنوات مختلفة.

من حيث مستوى التعليم، لا يبدو أنّ التعليم العالي أصبح يشكل حماية رئيسية ضد البطالة أو كمسار يسهّل الحصول على وظيفة، بل على العكس، يظهر أن معدلات البطالة في الجزائر تزداد مع التقدم في الدراسة، حيث تتصدر نسبة بطالة حاملي الشهادات الجامعية بنسبة 14,1%، تليها بطالة حاملي شهادات التكوين المهني بنسبة 13,4%، ثم بطالة عديمي التأهيل بنسبة 9,8% وهذا في سنة 2015(الديوان الوطني للاحصائيات، 2020)، مماّ يعني أن خريجي معاهد التكوين المهني أكثر قابلية للتشغيل بعد فئة غير الحاصلين على شهادة، وتتضح هذه النتيجة أكثر بين فئة الشباب 25-29 سنة القابل للحصول على شهادة،

حيث يسجّل في هذه الفئة معدل بطالة 24% لخريجي الجامعات، ومعدل 17% لخريجي التكوين المهني، ومعدل 13% لغير الحاملين لشهادة.

قد يكون للفروقات في مستوى الأجور حسب المستوى التعليمي للعاملين أثر في النتيجة السابقة، إذ تميل بعض المؤسسات، لاسيما المؤسسات الخاصة، إلى توظيف عاملين بدون شهادة أو بشهادة التكوين المهني بسبب انخفاض مستويات أجورهم مقارنة بأجور حاملي الشهادات الجامعية، وقد خلصت دراسة للديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011 إلى وجود مثل هذه الفروقات سواء في حالة التوظيف الدائم أو حالة التوظيف غير الدائم للشباب من مختلف المستويات التعليمية.

الشكل (3): متوسط الأجر الصافي حسب الشهادة والوضعية في الوظيفة

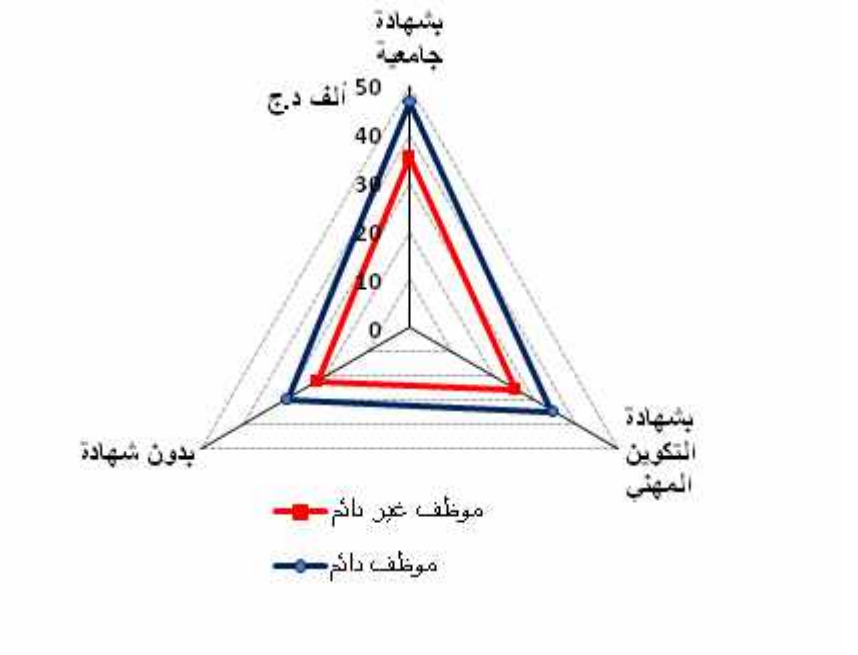

Source : ONS. Enquête consommation. 2011

من حيث متوسط الأجر الصافي حسب الشهادة، فإنّ أجر الموظف بشهادة جامعية، سواء كان دائماً أو غير دائم، يفوق أجر الموظف بشهادة التكوين المهني بحوالي 1,16 مرة، بينما يفوق أجر الموظف بدون شهادة بحوالي 1,6 مرّة.

2.4 واقع خرّيجي التكوين المهني في سوق العمل بالجزائر:

يعتبر نظام التكوين والتعليم المهنيين نظاماً تكوينياً يهدف بالدرجة الأولى إلى احتواء المتسربين من النظام التعليمي، حيث أن برامجه تعتمد على مقاييس نظرية في أغلب الأحيان، والتي تعتبر بعيدة نوعا ما عن المقاييس العلمية المعتمدة في سوق العمل، كما أن التكوين المعتمد في مراكز ومعاهد التكوين المهني لا يلبي رغبات أصحاب العمل الذين يرون أن المناهج المعتمدة لا تواكب التطور التقني والتكنولوجي ولا تطور المهن، الأمر الذي أدى إلى تفادي استقبال المتكوّنين باعتبار أن التكوين سيكون تكلفة إضافية واستثمار غير منتج.

الجدول (3): النسب المئوية لبطالة حمالي شهادات التكوين المهني للفترة 2010-2019

السنة	نسب البطالة		
	ذكور	إناث	إجمالي
2010	10.5	20.2	12,5
2011	10.9	17.3	12,4
2012	13.1	18.3	14.4
2013	10.7	17.9	12,3
2014	11,4	17,4	12,7
2015	12.3	16.9	13,4
2018	10.9	19.8	12.8
2019	11.5	20.7	13.5

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو أنّ هناك ارتفاع في نسب البطالة لدى خريجي التكوين المهني من سنة 2010 إلى سنة 2019.

بالنسبة للبطالة الإجمالية لخريجي التكوين المهني فقد ارتفعت بنقطة سنة 2019 لتصبح 13,5 % مقارنة بسنة 2010 أين كانت نسبتها الإجمالية تقدر بـ 12,5%، كما ارتفعت نسبة البطالة بـ 0,5 نقاط عند الإناث بنسبة 20,2% سنة 2010 لتصبح 20,7% سنة 2019 ، و بزيادة عند الذكور قدرت بنقطة بعدما كانت 10,5% سنة 2010 لتصبح 11,5%سنة 2019.

يرجع التفاوت في نسب بطالة خريجي التكوين المهني بين الإناث والذكور إلى أن الإناث هدفهن من التكوين ليس التوظيف دائما، فقد ترغب الفتاة في تعلم حرفة أو مهنة لإثراء معارفها وقدراتها في تخصص ما، أما الذكور فعلى الأغلب هدفهم العمل والبحث عن وظيفة.

وعموماً ترجع بطالة خريجي التكوين المهني إلى عدة أسباب منها:

- ضعف المواءمة بين مخرجات التكوين المهني ومتطلبات سوق العمل حيث نجد تخصصات فيها فائض في عرض اليد العاملة المؤهلة في حين نجد تخصصات تشكو نقصا كبيرا في التوظيف أو ضعف في التكوين في تخصصات أخرى؛ (غياث، 2006، الصفحات 59-60)

- تراكم مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني والذي عمق الفجوة في سوق العمل بخلق فائض في عرض العمل خاصة مع ضعف فكر المقاولاتية لدى الشباب؛

- تفضيل بعض المؤسسات لتوظيف خريجي التعليم العالي في بعض التخصصات المشتركة على توظيف خريجي التكوين المهني وهذا لضعف تكوينهم حسبهم؛

- صعوبة إيجاد منصب عمل دائم وقار لدى خريجي التكوين المهني أدى إلى توجههم إلى قطاع التشغيل غير الرسمي الذي يتميز بسهولة الانخراط فيه وغياب العوائق الإدارية.

5. تحليل النتائج:

على ضوء دراسة واقع قطاع التكوين المهني في الجزائر وعلاقته بسوق العمل، يمكن رصد تحديين رئيسيين يواجههما اليوم هذا القطاع وهما:

✓. تعزيز جاذبية التكوين والتعليم المهنيين ودمجهما كمسار واعد في النظام التعليمي الوطني؛

✓. تعزيز التعاون بين معاهد التكوين والتعليم المهنيين والصناعات بما يتماشى مع متطلبات التنمية المحلية.

فبالنسبة للتحدي الرئيسي الأول، فقد أصبح التكوين يشكّل رهانا كبيرا، وذلك لاجتماع العديد من التحديات الأخرى ذات العلاقة ومنها؛ النمو السريع للسكان الشباب، معدلات التسرب المرتفعة نسبياً في التعليم الإجباري، وارتفاع معدل البطالة لدى الشباب.

ويظل توجيه الشباب نحو التكوين المهني بسبب فشلهم الدراسي هو العامل المساعد على الإشكالية العامة المطروحة في التكوين، حيث أنّ غالبية الشباب الذين عانوا من الفشل المدرسي "مجبرون" على الذهاب للتكوين المهني بدون دافع من الطموح، أو أنهم يوجهون للتكوين دون تقييم دقيق لقدراتهم، ونتيجة لذلك، يبقى القطاع غير قادر على جذب التلاميذ النجباء الذين لم يعانوا من صدمة الفشل، لأنّ التلميذ الناجح دائما ينظر إليه من زاوية الالتحاق بمقاعد الجامعة، يضاف إلى ذلك حقيقة عدم وجود مسارات داخلية بين مستويات التكوين، لذلك ليس هناك إمكانية للتقدم في هذه الدراسات.

أمّا بالنسبة للتحدي الثاني، فهو مرتبط بمدى استجابة التكوين المهني لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وبالأخص قطاعه الصناعي، وذلك من خلال توفير قوة عاملة ماهرة متكيفة مع التطور التكنولوجي المتزايد باستمرار. ونتيجة لتركيز عرض التكوين حول عدد من المجالات في معظم معاهد التكوين المهني، فمن الطبيعي أن يحد من نطاق هذا القطاع من النظام التعليمي، وبالتالي سيكون من الضروري إثراء قائمة التكوينات وفقا لاحتياجات مختلف المناطق وضمان أن السكان المحليين مهتمّون بها.

6.خاتمة:

وبناءً على هذه النتائج والتحديات في مجال التعليم والتكوين المهنيين في الجزائر، يمكن اقتراح التدابير التالية:

– دمج مواد في برامج التعليم من أجل توعية التلاميذ بالمهن، وهو ما سيبعث بالاهتمام المبكر للتلميذ بالتكوين المهني والتثمين الجيد والمشترك بين قطاع التعليم الوطني وقطاع التكوين المهني؛

– وضع آلية لتسهيل الانتقال من التعليم النظامي نحو التكوين المهني؛

– القيام بحملات اتصال قبل إطلاق التخصصات وتنويعها من أجل ضمان دمج أشمل للشباب؛

– العمل على تحديد التموقع الجغرافي للتخصصات وجعلها أكثر ملاءمة للمهن الخاصة بالمناطق الإقليمية من أجل تحفيز الطلب المحلي؛

– زيادة مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في رسم ووضع برامج التكوين؛

– تعزيز مدّ المؤسسات بالوسائل التقنية والبيداغوجية بما يستجيب للتكنولوجيات الجديدة من أجل تلبية متطلبات المؤسسات الاقتصادية؛

– التوقع بشكل كاف للاحتياجات المستقبلية للاقتصاد الوطني عن طريق دمج عروض تكوين للمهن الجديدة بصفة دورية؛

– تشجيع المؤسسات الاقتصادية على استضافة المتكونين مهنيا في إطار التكوينات التطبيقية، في مقابل تكوين متقدم لعمّالها في القطاع، أو مقابل تشجيع ضريبي لهذه المؤسسات؛

– وضع برامج تكوين موجهة لمهن التعاقد من الباطن في المشاريع الكبرى للتنمية الصناعية في الوطن.

7.قائمة المراجع:

المؤلفات:

–احمد طرطار. (1993). *الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

–بوفلجة غياث. (2006). *التكوين المهني والتشغيل في الجزائر* (الإصدار الطبعة الاولى). وهران: دار العرب للنشر والتوزيع.

–عبد الرحمان توفيق. (2010). *تنمية الموارد البشرية*. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للادارة.

–فهد الفضالة. (2015). التدريب وبناء السلوك المهني. *سلسلة جسر التنمية* (123)، صفحة 06.

-محمد عشماوي. (2010). *الادارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية في ظل العولمة*. الاسكندرية: دار منشاة المعارف جلال حزي وشركاه.

التقارير:

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (1999). *مشروع تقرير حول التكوين المهني* . الجزائر.

-مديرية التعليم المهني. (2018). *"التعليم المهني مسار اخر للنجاح"*. وزارة التكوين والتعليم المهنيين ، الجزائر.

-CNES. (2016). *rapport national sur le développment humain 2013-2015*. le conseil national economique et social , algérie.

مواقع الانترنت:

-الديوان الوطني للاحصائيات. (2020). تاريخ الاسترداد 05 03, 2020، من http://www.ons.dz

-وزارة التكوين والتعليم المهنيين. (2018). تاريخ الاسترداد 30 05, 2018، من https://www.mfep.gov.dz

-IGI global . (s.d.). *what is professional training* . Consulté le 06 2018, 05, sur https://www.igi- global.com/dictionary/professional-training/233733

التدابير المعتمدة للحد من فرص التحايل الضريبي المستخدم في سياسة أسعار تحويل الأرباح المطبقة في الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في الجزائر

Measures adopted to reduce the chances of tax circumvention used in the profit transfer pricing policy applied to multinational companies active in Algeria

قندز بن توته، المركز الجامعي تيسمسيلت، bguendez65@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/04/08 تاريخ القبول:2020/06/04 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: تهدف هذه الدراسة للكشف عن ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات لبعض لطرق الاحتيالية لتجنب الضرائب بصفة مشروعة، من خلال استغلال بعض الثغرات القانونية.
وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تسعى إلى تخفيض العبء الضريبي، وذلك عن طريق تحويل السلع والخدمات والأرباح من الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، من خلال استخدام طرق أسعار التحويل.

الكلمات المفتاحية:الشركات المتعددة الجنسيات؛ التجنب الضريبي؛ العبء الضريبي؛ أسعار التحويل؛ التحايل الضريبي.

تصنيف *JEL : H26، H29*

Abstract: This study aims to identify the methods practiced by multinational companies in order to avoid taxes fraudulently and legitimately, through the exploitation of some legal loopholes.
The study found that multinational companies seek to reduce the tax burden by transferring goods, services and profits from countries with high tax rates to countries with low tax rates, through the use of transfer pricing.

.**keyword**: Multinational companies; tax avoidance; tax burden; transfer pricing; Tax fraud.

JEL classification code : ***H26, H29***

المؤلف المرسل: قندز بن توتة، الإيميل:bguendez65@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر الأنظمة الضريبية في مختلف الدول الأداة الرئيسية في تحريك الاقتصاد وأحد العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك عند التخطيط لإنشاء فروعها في الدول الأخرى، ومن القرارات التي تتأثر بالنظم الضريبية، قرار تحديد أسعار التحويل وخاصة في بيئة أعمال لا تعتد بالحواجز الجغرافية والاقتصادية والسياسية، إذ أن أجزاء المنتج الواحد من الممكن أن يصنع في عدد من الدول ليتم فيما بعد التجميع في الشركة الأم، حيث انه عن طريق هذه الأسعار يمكن تخفيض العبء الضريبي على هذه الشركات، من خلال التلاعب بأسعار التحويل التي تستخدمها داخل المجموعة لخفض التزاماتها الضريبية، وذلك بتحديد أسعار تحويل مخفضة بشكل مصطنع، المشكلة تكمن بالنسبة للإدارة الضريبية الجزائرية في معرفة وتقدير أسعار السوق التي تقدر على أساسها قيمة هذه المعاملات، وأصبحت هذه المسالة أكثر تعقيدا نظرا لان المعاملات التجارية بين الشركات المتعددة الجنسيات لم تزداد من حيث الحجم فقط، ولكنها صارت ترتكز على أسس يصعب تقدير قيمتها، وللوقوف أكثر على جوانب الدراسة تم طرح السؤال الرئيسي التالي:

السؤال الرئيسي: لتحديد وإيجاد الطريقة الأمثل لتسعير التحويلات بين الشركات التابعة في الدول الأخرى والشركة الأم، يمكن طرح السؤال الرئيسي الأتي: **ما هي الطرق والأساليب التي تعتمدها الإدارة الضريبية في تحديد أسعار التحويل للحد من فرص التحايل الضريبي المستخدم في الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في الجزائر؟ وما هي الآليات اللازمة لمواجهة ظاهرة تحويل الأرباح؟**

حتما هذا السؤال سيقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي مختلف طرق أسعار التحويل المعتمدة في التشريع الجبائي الجزائري؟

– ما هي أشكال تحويل الأرباح بطرق احتيالية؟

– ما هي الآليات التي تستخدمها الإدارة الضريبية لمراقبة أساليب تحويل الأرباح في الشركات المتعددة الجنسيات نحو الخارج؟

الفرضيات: على ضوء ما تم طرحه من أسئلة فرعية، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي تشكل في اعتقادنا احتمالات للإجابة، وهي على التوالي:

– **الفرضية الأولى:** اعتمدنا بعض المفاهيم والمصطلحات لتفسير ظاهرة تحويل الأرباح نحو الخارج، وتناولنا جميع طرق التسعير الواردة في النظام الجبائي للوقوف على كيفيات المراقبة.

– **الفرضية الثانية:** أوردنا في هذه الفرضية مختلف طرق الاحتيال التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للتخفيض من العبء الضريبي والتهرب من دفعها.

– **الفرضية الثالثة:** اعتمدنا بعض الأدوات والآليات التي نراها فعالة في الحد من تحويل الأرباح المحققة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وكذا سد الثغرات القانونية التي تستغلها هذه الشركات عن طريق التخطيط الجبائي.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في تجسيد السيطرة وتعاظم معاملاتها على المستوى الدولي، من خلال أنها تمثل أهم ملامح توسع العولمة، نظرا لكبر حجمها وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي وتعاظم أرباحها، ومن حيث تناوله جزئية لم تولى العناية اللازمة رغم أهميتها وخطورتها على الحصيلة الضريبية، فضلا عن إبراز أهم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الإدارة الضريبية للرقابة والحد من استخدام طرق الاحتيال المشروعة في تحويل الأرباح بين

الشركات التابعة للشركة الأم بهدف الوقاية من تآكل الوعاء الضريبي ومكافحة التخطيط الضريبي الهادف لتخفيض الوعاء الضريبي بالالتفاف على القانون.

الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة نستعرضها فيما بلي:

– **محمد زكي عيد 1994:** مقال بعنوان مباريات الشركات المتعددة الجنسيات باستخدام أسعار التحويلات من خلال البرمجة متعددة الغايات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول 1994، عالج المقال إشكالية ترشيد قرارات تسعير التحويلات في الشركات المتعددة الجنسيات وإجراء مقارنة مع مثيلاتها في الشركات الوطنية، وتناول البحث حجم التحويلات التي تتم على مستوى الشركات الدولية ، والمعوقات التي واجهت التطبيق الأمثل لطرق التسعير، وتعتبر الدراسة من الدراسات السباقة لهذا الموضوع، وهي دراسة قياسية تناولت النماذج الرياضية لترشيد قرارات تسعير التحويلات وتناولته في بيئة متعددة الجنسيات ومتعددة القيود ومتعددة الأهداف والعلاقات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى ترجيح استخدام أسلوب نموذج البرمجة متعدد الغايات، ذلك أن تطبيقه يحقق مجموعة من المزايا، أهمها تخفيض التكاليف الكلية للشركة الأم.

– **سمر الدحلة 2015:** بحث بعنوان تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح وواقع الحال في فلسطين، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التقني الثاني عشر لاتحاد السلطات الضريبية، قطر، 2015، تناول البحث إشكالية تأكل الوعاء الضريبي وتأثيره على ميزانية الدولة والعوامل المساهمة في تخفيضه، وتناول بإسهاب جميع العوامل التي تساعد الشركات المتعددة الجنسيات على تجنب الضرائب بطرق مشروعة، من خلال التخطيط

الضريبي، وخلصت الدراسة إلى انه لا يمكن إجراء أي إصلاح ضريبي بدون التحرر من السيطرة الإسرائيلية في الحدود والمعابر، وبناء قاعدة معلومات كأرضية لاستخدامها في تحديد الوعاء بصفة دقيقة.

- **عاصم عبد الرحمن احمد يوسف 2015:** مقالة بعنوان أهمية تطبيق أسعار التحويل لقياس الأداء في الشركات السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كسلا–العلوم الإدارية– جامعة المغتربين المجلد 16 العدد الأول، 2015، عالج المقال إشكالية التطبيق المحدود لأسعار التحويل في بعض الشركات وصعوبة قياس الأداء في تلك الشركات، واستخلصت الدراسة أن الأنواع المختلفة لأسعار التحويل يمكن أن تستخدم كأداة لقياس أداء الأقسام في الشركات السودانية.

- **el hadji dialigue,** thèse de doctorat, le droit fiscal a l épreuve de la mondialisation la réglementation des prix de transfert au Sénégal, école doctorale université Paris est, organisation, marchés, institutions

عالجت الأطروحة إشكالية كيف يتم تنظيم أسعار التحويل في السنغال؟ وكيف يمكن للشركات في مجموعة الشركة الأم أن تحدد أسعار معاملاتها الداخلية؟ وبموجب أي قواعد يمكن للإدارة الجبائية أن تراقب انتظام الأسعار المطبقة؟ وتناولت الدراسة التحديات لكل من الإدارة الجبائية والشركات، من خلال المعلومات المتعلقة بعملية تحليل أسعار التحويل لان السيادة الجبائية تصطدم بالحدود الإقليمية، وبذلك تحد من تدخل الإدارة الجبائية. وتوصلت الدراسة إلى أن إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والمتعلقة

بطرق أسعار التحويل وتبادل المعلومات المتعلقة بالشركات هو الحل الأمثل للحدود الجغرافية واستخدام الحوكمة الجبائية في تسيير العبء الضريبي.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، استعرضنا في المحور الأول المفاهيم ومختلف طرق تسعير المعاملات والعوامل المؤثرة في تحديد أسعار التحويل، وفي المحور الثاني تطرقنا فيه لمختلف أشكال التحايل الضريبي فيما يخص تحويل الأرباح، وفي المحور الثالث تناولنا الآليات المعتمدة في النظام الجبائي للحد من طرق الاحتيال.

2. المفاهيم وطرق تسعير المعاملات:

1.2. المفاهيم: أوردنا بعض المفاهيم والمصطلحات للتحكم أكثر في الدراسة، والتي سنتناولها فيما يلي:

1.1.2 تعريف الشركة المتعددة الجنسيات: تعددت التعاريف التي تطرقت للشركة المتعددة الجنسيات ولكنها تصب في معنى واحد، لذلك سنكتفي بتعريف واحد نستعرضه فيما يلي:

"يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على انه كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة.

2.1.2 تعريف التبعية"الارتباط": تعتبر شريكتين مرتبطتين عندما تملك إحداهما القدرة على الممارسة المباشرة أو غير المباشرة لرقابة أو تأثير ملموس على قرارات الشركة الأخرى، بعبارة أخرى يعبر مفهوم الارتباط على وصف كل أشكال العلاقات القانونية منها أو غير القانونية بين شريكتين بشرط أن تؤدي هذه العلاقات إلى تأثير ملموس للشركة الأولى على قرارات

الشركة الثانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. (و.م/م.ع.ض/م.ت.ت.ج، 2013، صفحة 02)

3.1.2 أشكال التبعية: (m.f/d.g.i, 2013, p. 02)يمكن أن تكون تبعية الشركات فيما بينها ذات طبيعة قانونية أو ذات طبيعة اقتصادية.

– **التبعية القانونية:** تعرف على أنها مساهمة شركة ما في رأسمال شركة أخرى بكيفية تسمح لها بتسييرها أو مراقبتها.

–**التبعية الاقتصادية:** تتميز التبعية الاقتصادية بقدرة الشركة على فرض شروط اقتصادية على شركة أخرى أو تفرض سلطة اتخاذ القرار.

4.1.2 أسعار التحويل: هي الأسعار التي تطبقها شركة بمناسبة تحويلها للأصول المادية أو الأصول المعنوية لشركة أو عدة شركات تابعة، على غرار القيمة المحتسبة للسلع والخدمات المحولة بين الفروع والتي تجمعها ملكية واحدة محلية أو دولية. (الجبار، 2001، صفحة 120) أو هي الأسعار التي تثمن بها السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين المركز الرئيسي للشركة الأم وشركاتها التابعة المتواجدة على المستوى الوطني أو الموجودة في دول أجنبية. (و.م/م.ع.ض/م.ت.ت.ج، مرجع سبق ذكره، 2013، صفحة 03)

5.1.2 التحايل الضريبي: هو اللجوء إلى أساليب قانونية لتحويل الأرباح من أماكن سيخضع فيها الوعاء لمعدلات ضريبية أعلى إلى الأماكن التي سيخضع فيها الوعاء لمعدلات ضريبية اقل. (كين، 2017، الصفحات 10-13)

6.1.2 التنافس الضريبي: هو اللجوء إلي فرض معدلات ضريبية منخفضة أو غيرها من الامتيازات الضريبية، ليكون البلد أكثر جاذبية للاستثمار الحقيقي واقل عرضة لأنشطة التحايل الضريبي التي تنقل الأرباح المقيدة في الدفاتر إلى الخارج.

2.2 طرق تسعير المعاملات: حسب ما ورد في التعليمة 2013/674 من المديرية العامة للضرائب، فانه يجب على المكلف بالضريبة اختيار انسب طريقة لتسعير معاملاته من بين الطرق المتعلقة بأسعار التحويل المعتمدة في النظام الجبائي الجزائري، وفيما يلي سنتناول مختلف الطرق المقبولة جبائيا لتسعير المعاملات بين الشركات المرتبطة ذات الصلة، وتنقسم طرق التسعير إلى مجموعتين رئيستين هما على التوالي:

– الطرق التقليدية لتسعير المعاملات، والتي تشمل طريقة السعر الحر المقارن وطريقة سعر إعادة البيع وطريقة سعر التكلفة الإجمالية مضافا إليها هامش الربح.

– طرق أرباح المعاملات، والتي تشمل طريقة تقسيم الأرباح وطريقة هامش صافي ربح المعاملات.

1.2.2 الطرق التقليدية لتسعير المعاملات: تعد مقارنة أسعار المعاملات التي تتم بين الشركات المرتبطة بأسعار المعاملات المماثلة التي تتم بين الشركات المستقلة أسهل الطرق لتحديد ما إذا كانت شروط المعاملات بين الشركات المرتبطة تتم على أساس السعر المحايد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد السعر المحايد بان يتم استخدام سعر المعاملة المماثلة بين الشركات المستقلة مباشرة كبديل عن سعر المعاملة بين الشركات المرتبطة.

– **طريقة السعر الحر المقارن:** هي طريقة لتسعير المعاملات تعتمد على مقارنة سعر السلع والخدمات المؤداة بالنسبة لمعاملة بين شركات مرتبطة بالسعر الذي يتم تحصيله مقابل سلع أو خدمات في معاملة مماثلة بين شركات مستقلة في ظروف مماثلة، عند استخدام هذه الطريقة بين أعضاء مجموعة من الشركات المرتبطة.

– **طريقة سعر إعادة البيع:** ترتكز هذه الطريقة على سعر إعادة بيع منتج تم شراؤه من شركة مرتبطة وإعادة بيعه إلى شركة مستقلة، ويتم تخفيض سعر إعادة البيع بقيمة هامش ربح إعادة

البيع، وبالتالي يمكن اعتبار الناتج بعد طرح هامش سعر إعادة البيع وبعد القيام بتسوية التكاليف الأخرى المرافقة لشراء المنتج، مثل الرسوم الجمركية بالسعر المحايد لعملية البيع الأصلية للسلع بين الشركات المرتبطة، ويمكن تلخيصها من خلال تحديد سعر إعادة بيع منتج تم شراؤه من شركة مرتبطة وإعادة بيعه لشركة مستقلة، ثم يخصم من هذا السعر هامش مجمل ربح إعادة البيع.

– **طريقة التكلفة الإجمالية مضافا إليها هامش الربح:** هي طريقة لتسعير المعاملات باستخدام التكاليف التي يتحملها موردو السلع ومؤدي الخدمات في المعاملة البينية، ويتم إضافة هامش ربح مناسب للتكلفة الإجمالية، وذلك للوصول إلى الربح المناسب الذي يتفق مع الوظائف المؤداة وكذلك ظروف السوق، ويمكن اعتبار الناتج بعد إضافة هامش الربح على التكلفة الإجمالية باعتباره السعر المحايد لمعاملة البينية الأصلية.

2.2.2 طرق أرباح المعاملات: تعد الطرق التقليدية لتسعير المعاملات هي الأكثر تفضيلا مقارنة بالطرق الأخرى، لأنها أكثر ملائمة في تحديد ما إذا كانت شروط المعاملات التجارية والمالية بين الشركات المرتبطة تتم وفق السعر المحايد، ولكن إذا برزت تعقيدات ناتجة عن الممارسة في بيئة الأعمال قد تسفر عن صعوبات عملية في تطبيق هذه الطرق بصورة يمكن الاعتماد عليها، أوفي حالة عدم توفر بيانات متاحة أو تكون غير كافية، فانه يمكن تطبيق طرق أرباح المعاملات.

– **طريقة اقتسام الأرباح:** يمكن للمكلف بالضريبة استخدام هذه الطريقة عندما تكون المعاملات متداخلة ومتشابكة، بحيث لا يمكن تقييم كل معاملة بمعزل عن غيرها أو عندما يقدم كلا الطرفين مساهمات استثنائية مرتفعة القيمة في المعاملة البينية بهدف إزالة الشروط

الخاصة التي تتضمنها المعاملة البينية، من خلال تحديد الأرباح التي كان من المفترض توزيعها على الأطراف المستقلة في حالة اشتراكهم في نفس المعاملة.

- **طريقة هامش صافي ربح المعاملات:** تتم هذه الطريقة على مرحلتين:

– مقارنة هامش صافي الربح الخاص بالمكلف بالضريبة أو الطرف المرتبط ذو الصلة بالمكلف بالضريبة والناتج من المعاملة البينية مع هامش صافي الربح الذي يحققه نفس المكلف أو طرف مرتبط أو طرف مستقل من معاملة مماثلة.

– التحقق من صحة هامش صافي الربح المحتسب انطلاقا من أساس مناسب" التكاليف، رقم الأعمال، قيمة الأصول".

3.2 العوامل المؤثرة في تحديد أسعار التحويل الدولية: تواجه الشركات الدولية عند تحديد أسعار التحويل مجموعة من المتغيرات والعوامل البيئية والتي تختلف من دولة لأخرى، والتي لابد من أخذها في الحسبان عند تحديد أسعار التحويل بين فروع الشركة الدولية، سواء كانت هذه الفروع تمثل شركات تابعة أو شركات قابضة، ولعل أهم هذه العوامل ما يلي:

1.3.2 الضرائب على أرباح الشركات: تحاول بعض الشركات المتعددة الجنسيات تعظيم أرباحها عن طريق الاستفادة من اختلاف معدلات الضريبة على أرباح الشركات، وكذلك اختلاف الامتيازات التي يمنحها والتخفيضات التي يسمح التشريع الضريبي بخصمها من الوعاء الضريبي، ويمكن تعظيم الأرباح ما لم يكن ذلك ممنوعا قانونيا، من خلال وضع أسعار تحويل تؤدي إلى نقل الأرباح من الوحدات التابعة الموجودة في دول ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى دول ذات معدلات ضريبية منخفضة، حيث تؤدي أسعار التحويل المرتفعة في الدول التي ترتفع فيها معدلات الضريبة على أرباح الشركات إلى ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة، وبالتالي إلى تخفيض أرباح الشركات في تلك الدول، ومن ثم تخفيض الضريبة

المفروضة على هذه الأرباح، في حين تؤدي أسعار التحويل المنخفضة في الدول التي تنخفض فيها معدلات الضريبة على أرباح الشركات إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وزيادة أرباح الشركات في هذه الدول، وبالتالي تعظيم أرباح المجموعة ككل.

2.3.2 الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات: يجب اخذ الرسوم الجمركية على الواردات من السلع والخدمات بعين الاعتبار عند تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسيات، فعند الرغبة في تحويل سلع وخدمات إلى دولة ترتفع فيها الرسوم الجمركية فانه يتم التحويل بأسعار تحويل منخفضة والعكس عند تحويل سلع وخدمات إلى دول تنخفض فيها الرسوم الجمركية.

3.3.2 عوامل المنافسة: يقصد بها عوامل المنافسة التي تواجهها المنتجات المتبادلة بين مجموعة الشركات المكونة للشركة الأم من المنتجات من قبل المنافسين في الدول المضيفة، حيث تعمد الشركة الأم إلى تدعيم مركز الشركة التابعة التنافسي بعناصر الإنتاج بأسعار تحويل منخفضة، حيث يوفر هذا الدعم قوة للشركة التابعة في وجه الشركات المنافسة أو حمايتها من تزايد المنافسة الأجنبية.

4.3.2 المخاطر السياسية: تعمل الشركات المتعددة الجنسيات في بيئة تتسم بالتقلبات والتغيرات وفي ظروف عدم التأكد، وفي ظل مخاطر مختلفة منها المخاطر السياسية نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي في الدول المضيفة وما يترتب عليه من مخاطر اقتصادية واجتماعية، فيمكن أن يزداد تدخل حكومات الدول المضيفة في عمليات وأنشطة الشركات التابعة، ويمكن أن تتعرض الشركات الأجنبية لمخاطر التأميم والمصادرة بواسطة حكومات الدول المضيفة، وعليه تؤدي أسعار التحويل المرتفعة لهذه الشركات إلى تقليل المخاطر وتخفيف أثارها السلبية.

5.3.2 مخاطر ارتفاع الأسعار: قد يؤدي عامل المنافسة والرسوم الجمركية على الواردات بالشركة لتحويل أرباحها بأسعار تحويل منخفضة، إلا أن مخاطر التضخم وارتفاع مستوى الأسعار سيؤثر على هذا القرار، حيث يمكن لأسعار التحويل المرتفعة أن تواجه مخاطر التضخم، من خلال نقل اكبر قدر ممكن من النقدية وسحبها من الدولة التي يعاني اقتصادها من التضخم، وذلك من خلال تحقيق الأرباح في الدول التي تعاني من التضخم.

6.3.2 القيود على التدفقات النقدية الخارجية من العملات الأجنبية: تفرض العديد من دول العالم قيودا مشددة على التدفقات النقدية الخارجية من العملات الأجنبية رغبة منها في زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي، وذلك من خلال استخدام أسعار صرف رسمية مرتفعة، أو من خلال وضع معدلات غير مقبولة لتحويل العملات الأجنبية للخارج أو لتحديد كمية العملات الأجنبية المسموح بإخراجها من الدولة، ويمكن للشركات المتعددة الجنسيات من خلال أسعار التحويل المنخفضة تجنب بعض هذه القيود، وذلك بإظهار الأرباح وتحقيقها لدى الشركة الأم إذا كان التحويل من الشركة التابعة للشركة الأم.

7.3.2 اهتمام الشركاء بالمشروعات المشتركة: انتشرت ظاهرة المشروعات المشتركة بين المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال الوطنيين، حيث تلعب جنسية هذه الشركات دورا في تحديد أسعار التحويل، كأن تسعى بعض الشركات الوطنية إلى استخدام أسعار التحويل لتعظيم الأرباح المحققة محليا تحقيقا للمصلحة.

3. أشكال تحويل الأرباح بطرق احتيالية: تسعى دائما الشركات التابعة المكونة للمجموعة عند تحويلها للأرباح إلى اختيار القرارات الصائبة التي تؤثر بها باستمرار على الوعاء الضريبي بهدف تخفيض العبء الضريبي، ولمواجهة هذه التحويلات غير العادية

للأرباح خارج الجزائر، تستخدم الإدارة الضريبية حقها وسلطتها في إعادة النظر في أسعار التحويل،

(m.f/d.g.i/d.l.r.f, 2013, p. 21)التحويل، ومن بين الطرق الشائعة للاحتيال نذكر ما يلي:

1.3 الزيادة أو النقصان في أسعار الشراء أو البيع: في هذه الحالة يجب التأكد من أن عمليات الشراء لدى الشركة الأجنبية لم تتم بأسعار زائدة وان عمليات البيع للمؤسسة الأجنبية لا يتم بأسعار مخفضة، هذه الأساليب يمكن استعمالها لتحويل جزء من الأرباح المحققة من طرف الشركات التي لها إقامة دائمة بالجزائر، ولتبيان هذا النوع من التلاعبات يجب الرجوع إلى الأسعار المرجعية التي يتعامل بها المصنع الأجنبي لنفس المنتج مع الشركات المستقلة.

2.3 دفع الأتاوى بطريقة زائدة أو بدون مقابل: يمكن للشركات التي لها إقامة دائمة بالجزائر والتابعة لشركة أجنبية أن تدفع أتاوى منصوص عليها بموجب عقود مبرمة مقابل حصولها على خدمات، كالتنازل عن رخصة استغلال، براءة اختراع، طرق أو صيغ للتصنيع، أو المساعدة التقنية والعلمية أو التجارية.

تجدر الإشارة إلى أن إثبات وجود أتاوى مبالغ فيها يتحقق عندما لا تتوافق قيمة الأتاوى المدفوعة عادة مع الخدمات المقدمة بصفة فعلية من طرف الشركة الأجنبية، ونفس الشيء ينطبق عندما تتحصل الشركة الجزائرية على أتاوى تقل عن تلك التي من المفروض أن تتحصل عليها بالنظر إلى معطيات السوق، لهذا الغرض يمكن القول أن هناك تحويل غير عادي للأرباح.

وبصفة عامة لا يمكن ترخيص خصم الأتاوى المدفوعة للشركة الأم إلا إذا كان الربح الصافي للشركة التابعة يساوي على الأقل ذلك المحقق من طرفة شركة جزائرية تمارس نشاطا مماثلا.

3.3 منح القروض بدون فائدة أو بمعدل مخفض: يمكن للشركات التي لها إقامة بالجزائر أن تقتطع من أموالها الخاصة أو من أموالها المقترضة بغرض منح امتياز على شكل قروض أو تسبيقات معتبرة بدون فائدة أو بمعدل فائدة مخفض لشركة أجنبية يجمعها بها رابطة التبعية، إن هذه القروض والتسبيقات تشكل تحويلات غير عادية للأرباح، وبالتالي يجب إعادة إدماجها في النتيجة.

4.3 التخلي عن الفوائد المنصوص عليها بموجب عقود قروض: يمكن للشركات التي لها إقامة دائمة بالجزائر أن تكون مضطرة إلى تقديم مساعدات مختلفة عن طريق التخلي عن الفوائد والإعانات المنصوص عليها بموجب عقود قروض.

5.3 منح امتياز غير مكافئ للخدمة المحصل عليها: يمكن أن تظهر تحويلات للأرباح عن طريق الفوترة المبالغ فيها للخدمات، أو عن طريق منح امتياز غير مكافئ للخدمة المحصل عليها، وفي هذه الحالة يجب القيام بإعادة إدماج المبالغ التي كان من المفروض فوترتها ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.

4. الآليات المعتمدة من الإدارة الجبائية للحد من طرق الاحتيال:

1.4 اجرءات إعادة النظر في أسعار التحويل: يجب أن يعاد النظر في أسعار التحويل المطبقة من طرف الشركات وفقا للإجراءات المتبعة بمناسبة إجراء تحقيق مصوب أو تحقيق في المحاسبة، وذلك طبقا لإجراءات المراقبة الجبائية. ومن بين الإجراءات المتبعة نذكر ما يلي: (و.م/م.ع.ض/م.ت.ت.ج مرجع سبق ذكره، 2013، صفحة 107)

1.1.4 طلب المعلومات: تطبيقا لأحكام المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية، يحق للمحقق الجبائي سواء كان تابع لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات أو الهيئات الأخرى للمديرية العامة للضرائب "المديرية الولائية للضرائب، مركز الضرائب، مصالح البحث

والتدقيقات" أثناء التحقيق في المحاسبة أو التحقيق المصوب في المحاسبة وبتوفر عناصر تفترض وجود تحويلات غير مباشرة للأرباح، يمكن للمحقق أن يطلب من الشركة محل التحقيق إمداده بكافة الوثائق الضرورية التي تسمح بتبرير سياسة أسعار التحويل المطبقة. وفي حالة عدم الاستجابة للرد على طلبات الإدارة، فانه يمكن أن يحدد المحقق الوعاء الخاضع للضريبة على أساس العناصر المتوفرة لديه وعن طريق وضع معايير المقارنة.

2.4 إلزامية المحقق بمعرفة طرق تحديد أسعار التحويل: أثناء عملية التحقيق يجب على المحقق أن يستعلم حول الطريقة التي اخترتها الشركة في تسعير معاملاتها، ولهذا الغرض يجب أن يلم بالطرق المتبعة في هذا المجال حتى يتمكن من الفصل بموضوعية ومعرفة الآثار المترتبة عن تطبيق هذه الطريقة على أداء الشركة

3.4 تصحيح النتائج: يقع على عاتق الإدارة الجبائية إثبات الطابع غير العادي لعملية التسعير التي قامت بها الشركة وتنوي إعادة النظر فيها، من خلال إعادة تقويمها، وفي حال انعدام عناصر دقيقة فانه من الأجدر إجراء التقويم عبر مقارنة الأرباح الخاضعة للضريبة للشركات المماثلة في نفس المجال"شركات مستقلة تمارس نفس النشاط وفي ظروف مماثلة".

4.4 إلزامية تبرير الأعباء المتعلقة بالمبالغ المدفوعة لعمليات محققة مع الشركات المتواجدة في بلدان لم تبرم الجزائر معها اتفاقيات جبائية: عندما يتم دفع هذه الأعباء لصالح شركات متواجدة في الخارج، والجزائر لم تبرم معها اتفاقيات جبائية يصبح شرط التبعية غير مطلوب، وعليه لا تعد هذه الأعباء قابلة للخصم إلا إذا أثبتت الشركة أن الأعباء المدفوعة تتعلق بعمليات فعلية وأنها لا تظهر أي طابع غير عادي أو مبالغ فيه.

5.4 الالتزام بإيداع الوثائق التي تبرر سياسة أسعار التحويل المتبعة بين الشركات المرتبطة: تلزم الشركات التي تنتمي لمجمع شركات أن تضع تحت تصرف الإدارة الجبائية

(الامانة العامة للحكومة، 2018، صفحة 09) .الوثائق الأصلية والوثائق التكميلية التي تسمح بتبرير سياسة أسعار التحويل المطبقة في إطار جميع أنواع العمليات المنجزة مع الشركات التابعة، وتم توسيع مجال تطبيق هذا الالتزام ليشمل جميع الشركات المرتبطة والشركات الأجنبية والشركات الأعضاء في المجمع والتي لا تندرج ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات.

6.4 إلزام الشركة بمسك محاسبة تحليلية وتقديمها عند كل طلب من طرف الأعوان المحققين: (الامانة العامة للحكومة ، 2016، صفحة 24) من اجل الرقابة الصارمة لأسعار التحويل المطبقة من طرف الشركات المرتبطة، فان القانون الجبائي ألزم الشركات بمسك محاسبة تحليلية وتقديمها عند كل طلب يقدمه المحقق أثناء إجراء الرقابة وفق التحقيق المصوب أو في المحاسبة.

7.4 إلزام الشركات التي تمسك محاسبة موحدة بان تضع تحت تصرف المحققين بطلب منهم الحسابات الموحدة: بهدف تعزيز الإدارة الجبائية بالوسائل القانونية لمكافحة مختلف الممارسات الخاصة بأسعار التحويل، (الامانة العامة للحكومة، 2017، صفحة 23) تم إلزام الشركات التي تمسك محاسبة موحدة بان تضع تحت تصرف المحققين الحسابات الموحدة عند طلبها، من خلال هذا الالتزام ستتمكن الإدارة الجبائية من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بنتائج كل شركة تدخل ضمن نطاق التوحيد، سواء كانت في الخارج أو في الجزائر، مما سيمكن المحققين من تجميع واستغلال بسهولة المعلومات الواردة في القوائم المالية الموحدة، وكذا تقرير تسيير المجمع.

5. الخاتمة:

إن أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسيات يتم ممارستها وتطبيقها في بيئة دولية تتميز بالمنافسة قد تتعدى الحدود الجغرافية والسيادية للدول، حيث يتم تسعير المعاملات في ظل وجود مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، لذلك تسعى الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من حوافز تحويل الأرباح، نتيجة العبء الضريبي المتفاوت بين الدول المستضيفة للشركات التابعة والدولة المستقرة فيها الشركة الأم، ولقد توصلنا في الأخير إلى بعض النتائج والتي على ضوئها اقترحنا جملة من الاقتراحات وهي على التوالي:

1.5 النتائج:

– تعد الطرق التقليدية لتسعير المعاملات هي الأكثر استخداما مقارنة بالطرق الأخرى، لأنها أكثر سهولة في تحديد ما إذا كانت شروط المعاملات التجارية والمالية بين الأطراف المرتبطة تتم بالسعر المحايد.

– إدراك السلطات في الدول المضيفة استغلال الشركات المتعددة الجنسيات لبعض الثغرات والاختلافات في التشريعات الضريبية لأغراض التجنب الضريبي.

– نظرا لوجود تعارض بين التشريعات الضريبية المحلية والأنظمة الضريبية الدولية، فان الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم الممارسات المختلفة في التلاعب في الوعاء الخاضع للضريبة، من خلال تخفيضه بهدف التهرب من أداء الضريبة المستحقة عليها أو تجنبها عن طريق أسعار التحويل.

– يتم تخفيض العبء الضريبي بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات على معاملاتها الدولية، من خلال تحويل السلع والخدمات والأرباح من الدولة ذات معدلات الضرائب المرتفعة إلى الدولة ذات المعدلات المنخفضة.

– الدول المانحة للامتيازات الجبائية أو ما يصطلح عليه الملاذات الضريبية تنتشر فيها أكثر ظاهرة للتهرب الضريبي، من خلال تغيير وجهة الامتيازات عن وجهتها الأصلية.

– تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بأساليب التخطيط الضريبية المستخدمة للالتفاف حول القانون بدون انتهاكه لتحقيق وفورات ضريبية.

2.5 الاقتراحات:

– في حالة عدم إمكانية تطبيق أي من طرق تسعير المعاملات السابقة الذكر بشكل يمكن الاعتماد عليه، فعلى المكلف بالضريبة قبل استخدام أي طريقة تسعير أخرى يراها انسب لحاله أن يقوم بإعداد وتوفير السندات المؤيدة لتقديمها للمحققين الجبائيين في حالة التحقيق.

– يجب نشر الوعي والثقافة والتأكيد على الشفافية فيما يخص الحوافز الضريبية على جميع المستويات من طرف الحكومات الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات.

– ينبغي تعزيز الرقابة، من خلال إشراك اكبر للجمعيات المهنية والغرف التجارية والخبراء في جميع المجالات في المناقشات حول متابعة الأموال المهربة عن طريق استخدام الثغرات القانونية.

ـ يجب على السلطة الضريبية تبادل المعلومات ذات الصلة بالضرائب مع نظيراتها الأجنبية بموجب اتفاقيات التبادل الشامل للمعلومات.

– عدم إتاحة الفرصة للشركات التابعة في الدول المضيفة من استخدام أسعار التحويل كآلية لتغطية العجز أو قصور في أداء الشركة.

– يجب العمل على الوصول إلى أسعار تحويل تحقق كل المزايا وفي ذات الوقت لا تتعارض مع التشريعات الضريبية والجمركية للدول المضيفة، حيث تؤسس أسعار التحويلات وفق معيار الحدود الدنيا والقصوى لها.

– يجب الاطلاع على الظروف البيئية وعدم تجاهلها من طرف الشركات المتعددة الجنسية، وخصوصا البيئة الدولية التي تكون مخالفة للبيئة الداخلية لأنها في حالة تغير مستمر.

– يجب على الادراة الضريبية تبني العديد من الإجراءات لمعالجة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح تشديد العقوبات على التحايل الضريبي.

– الحد من إساءة استخدام أحكام المعاهدات الضريبية كشكل من أشكال التحايل الضريبي.

– يجب معالجة مشكلة مفهوم المنشأة الدائمة، وخاصة الشركة التي تمارس وتنشط في عصر الرقمنة، دون أن يكون لها وجود مادي.

6. قائمة المراجع:

1. −m.f/d.g.i. (13). les prix de transfert - problematique de la fiscalite international. *la lettre de la d.g.i n° 67/13* . algerie: imprimie officielle.
2. -m.f/d.g.i. (2013). les prix de transfert problematique de la fiscalite international. *la lettre de la d.g.i* . algerie: imprimie officielle.
3. -m.f/d.g.i/d.l.r.f. (2013, aout 06). prix de transfert -benefices indirectement transferes. *instruction n° 674* . algerie.

4.الامانة العامة للحكومة ,2016) .ديسمبر .(29قانون المالية .2017*الجريدة الرسمية رقم 77* . الجزائر :المطبعة الرسمية.

5.الامانة العامة للحكومة ,2017) .ديسمبر .(28قانون المالية .2018*الجريدة الرسمية رقم* الجزائر :المطبعة الرسمية.

6.الامانة العامة للحكومة. (30 ديسمبر, 2018). قانون المالية 2019. *الجريدة الرسمية رقم 79* . الجزائر: المطبعة الرسمية.

7.الجبار ,ب .و .(2001) .ما العولمة –الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم .–*سلسلة عالم المعرفة* .الكويت :مطابع السياسة.

8.مايكل كين. (سبتمبر, 2017). التعاون العالمي– صراع من اجل الصعود–. *مجلة التمويل والتنمية* ، الصفحات 10–13.

9.و.م/م.ع.ض/م.ت.ت.ج. (2013). اسعار التحويل –الارباح المحولة بطريقة غير مباشرة. *تعليمة رقم 13/674* . الجزائر.

10.و.م/م.ع.ض/م.ت.ت.ج مرجع سبق ذكره. (06 اوت, 2013). اسعار التحويل – الارباح المحولة بطريقة غير مباشرة. *تعليمة رقم 13/674* . الجزائر.

11.و.م/م.ع.ض/م.ت.ت.ج، مرجع سبق ذكره. (2013). اسعار التحويل –الارباح المحولة بطريقة غير مباشرة. *تعليمة رقم 13/674* . الجزائر.

جودة الحياة الوظيفية كمدخل لتحسين جودة الخدمات الصحية

دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة – بسكرة

Quality Work Life as an approach to improving the quality of health services, Field study at the Public Health Institution neighborly Sidi Oqba – Biskra

أحلام خان، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ahlem.khene@univ-biskra.dz

وسيلة جغبلو، جامعة محمد خيضر بسكرة، wassila.djaghbalou@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2019/09/30 تاريخ القبول:2019/10/30 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات الموظفين بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة حول مستوى توفر جودة حياة وظيفية بالمؤسسة، وأثر ذلك في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة، وقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها وجود أثر لجودة الحياة الوظيفية في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة، حيث فسر متغير جودة الحياة الوظيفية (39.6%) من التغيرات الحاصلة في جودة الخدمات الصحية.

الكلمات المفتاحية : جودة الحياة الوظيفية ؛ المؤسسات الصحية ؛ جودة الخدمات الصحية

تصنيف *JEL : M12, I18*

Abstract: This study aimed at identifying the perceptions of the staff of the public health institution neighborly Sidi Okba on the level of providing quality of work life, and this effect in improving the quality of health services provided. and the questionnaire was adopted as a study tool. The study reached a number of results, the most important of which is the impact of the quality of work life in improving the quality of health services provided.

keyword: Quality of work life; health institutions; quality of health services;

JEL classification code *: M12, I18*

المؤلف المرسل: أحلام خان، الإيميل: ahlem.khene@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

يعطي الوضع الصحي لأي مجتمع صورة واضحة عن مدى التطور الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، وهذا ما دفع الدول المتطلعة للتقدم والنمو إلى زيادة الاهتمام بالخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الصحية، من خلال إعادة تشكيل الموارد البشرية في طابع أكثر قوة و أكثر تجديد بما يتوافق و المردود القيمي للمورد البشري، فوجب على المؤسسات الصحية أن تجد من السياسات ما يبني الثقة بين إداراتها والعاملين فيها وغيرهم من المتعاملين معها، وأيضا ما يوجد الاطمئنان لدى العاملين بعدم استغناء المنظمة عنهم أو إمكانية استبعادهم مستقبلا.

في هذا الاتجاه برز الاهتمام بجودة الحياة الوظيفية الداعم لإيجاد بيئة عمل صحية وآمنة، يتوافر فيها دعم ومشاركة ودمج الموارد البشرية في عمليات اتخاذ القرارات وحل المشكلات، والاهتمام بهم حتى خارج إطار بيئة العمل، ما يحقق التوازن بين الحياة العملية و الشخصية للعامل. لذا تعتبر جودة الحياة الوظيفية في المؤسسات الصحية أسلوبا ومنهجا سليما للارتقاء وتقديم خدمات صحية متميزة والاستفادة من الموارد المتاحة على أكمل وجه. ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى البحث عن أثر جودة الحياة الوظيفية في تحسين جودة الخدمات الصحية.

1.1. إشكالية الدراسة:

إن تفعيل دور المورد البشري ضرورة ملحة تفرض نفسها على أي منظمة، باعتباره قوة للعمل، ولابد أن يحظى منها بكل الاهتمام والرعاية، فالمنظمة لن يكتب لمشروع تحسين خدماتها النجاح ما لم تنمي مواردها البشرية وتشبع حاجاتها، وذلك من خلال توفير الجودة في الحياة الوظيفية، حيث أن هذه الأخيرة تعد من الموضوعات الجديدة والمهمة في حقل الإدارة باعتبارها الأساس في بناء قوة عمل سليمة للوصول إلى تقديم خدمات صحية. وبناء على ما سبق جاءت إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما أثر جودة الحياة الوظيفية في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة بولاية بسكرة؟

و تندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

*ما مستوى جودة الحياة الوظيفية في المؤسسة محل الدراسة؟

*ما مستوى جودة الخدمات الصحية في المؤسسة محل الدراسة؟

* ما أثر الجوانب التنظيمية والوظيفية (المتمثلة في تصميم العمل، الاستقرار والأمان الوظيفي وفرق العمل) في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة محل الدراسة؟

* ما أثر الجوانب المالية والاقتصادية للمنظمة (المتمثلة في نظام الأجور وفرص الترقي والتقدم الوظيفي) في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة محل الدراسة؟

* ما أثر الجوانب المادية والمعنوية (والمتمثلة في السلامة والصحة المهنية، التكامل الاجتماعي وتوازن الحياة الشخصية والوظيفية) في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة محل الدراسة؟

2.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

* مستوى جودة الحياة الوظيفية ومدى تطبيق برامجها في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة.

* مستوى تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة.

* أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية (الجوانب التنظيمية والوظيفية، الجوانب المالية والاقتصادية والجوانب المادية والمعنوية) في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة.

3.1. فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الحياة الوظيفية في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة.

ويندرج ضمن هذه الفرضية **الفرضيات الفرعية** التالية:

* يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجوانب التنظيمية والوظيفية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة .

* يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجوانب المالية والاقتصادية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة.

* يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجوانب المادية والمعنوية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة.

4.1. الدراسات السابقة:

*** دراسة (lewis et al,2001): Extrinsic and Intrinsic Determinants of Quality of Work Life, leadership in Health Services.**

اهتمت هذه الدراسة باختبار إذا ما كانت المحددات الداخلية (كمستوى المهارة، الاستقلالية، دعم الزملاء والمشرفين، وضوح الدور الوظيفي والعلاقات التنظيمية) والخارجية (كالمرتب، المزايا المادية، سلامة وصحة بيئة العمل والعلاقات الاجتماعية)، والمعلومات الشخصية (كالجنس والحالة الوظيفية)، تتنبأ بدرجة الرضا عن جودة الحياة الوظيفية لسبع مؤسسات رعاية صحية كندية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق برنامج جودة الحياة الوظيفية يؤدي إلى القضاء على المشكلات الأساسية في بيئة العمل وتقليل الضغوط الواقعة على العاملين، وتقليل الصراعات التنظيمية، كما أن متخذي القرارات يركزون عند اهتمامهم بتحسين جودة الحياة الوظيفية على الخصائص الوظيفية (نظام الدفع، المزايا وأسلوب الإشراف)، وفي المقابل اهتمام أقل بتحسين استقلالية طاقم العمل وحرية تصرفه.

* دراسة (Janetta H Roos,2012): **Quality of work life and mentorship in health services: magnetism**، قسم الدراسات الصحية بجامعة جنوب أفريقيا. أجريت هذه الدراسة على عدد من مؤسسات الرعاية الصحية في جنوب أفريقيا، حيث استهدفت دراسة نوعية حياة العمل للعاملين في مجال الرعاية الصحية اعتمادا على أبعاد والتون لجودة الحياة الوظيفية وهي: التعويض المناسب والعادل، فرص الاستفادة وتطوير القدرات، والتفاعل الاجتماعي في محيط العمل، توفير بيئة عمل آمنة وصحية. وكان التركيز الرئيسي في هذه الدراسة على الممرضات. وقد توصلت الدراسة إلى:

* أن جودة حياة العمل للعاملين في مجال الصحة خاصة للممرضات ليست مواتية، وبالتالي ينبغي التحسين لضمان تقديم خدمة مناسبة للمرضى والمساعدة في تحقيق رؤية مستقبلية.

* تواجه القوى العاملة الصحية تحديات كبيرة في العمل والتوظيف، هذه التحديات تعزى إلى حد كبير إلى سياسات الاقتصاد الكلي ومستوى الموارد البشرية.

* يواجه العاملون العديد من التحديات، مثل الاستنزاف، والتغيب، وعبء العمل

2.جودة الحياة الوظيفية:

1.2. مفهوم جودة الحياة الوظيفية

تعددت التعاريف المتعلقة بمصطلح جودة الحياة الوظيفية، واختلفت الآراء حوله باختلاف الباحثين، حيث عرفها **Sherman,Bohlander &Snell(1996)** على أنها" التغيرات التي تقوم بها المنظمة والتي من شأنها تحسين نوعية الحياة الوظيفية لمستخدميها، وهذه التغيرات تركز على البحث عن طرق أفضل لجعل بيئة العمل أكثر فائدة وبما يؤدي إلى تخفيض القلق و الضغوط لدى الأفراد." فهي بالنسبة لهم كل التغييرات التي تقوم بها المنظمة والتي تهدف إلى تحسين ظروف العمل مما يؤدي إلى خلق راحة واطمئنان لدى الفرد العامل. كما عرفها **Gibson,,Ivncevich & Donnely** (1997) كذلك على أنها "فلسفة الإدارة التي تؤكد على كرامة الموظفين وتقدم التغيرات في ثقافة المنظمة، وتحسين الجوانب الجسمانية والمعنوية للعاملين عن طريق إيجاد فرص النمو والتطور". (الرب، 2009، صفحة 297) هنا يعبر هؤلاء الباحثين عن جودة الحياة الوظيفية بوصفها فلسفة إدارية تهدف إلى حفظ كرامة الموظفين والتعديل في ثقافة المنظمة، والاهتمام بصحة وسلامة العامل من خلال تحقيق النمو والتقدم الوظيفي.

2.2 أبعاد جودة الحياة الوظيفية

اختلف الباحثون في تحديد أبعاد جودة الحياة الوظيفية، أين سنعتمد في دراستنا على ثلاث أبعاد رئيسية، مقسمة إلى عدة أبعاد فرعية، والتي نرى بأنها أكثر تأثيرا في مجتمع بحثنا.

أولا/ الجوانب الوظيفية والتنظيمية للمنظمة: والمتمثلة في:

أ. **تصميم الوظيفة:** وهو الهيكلة المخططة الواعية لجهود الأفراد وفرق العمل في مكان العمل، حيث يساعد على تحديد المهام الواجب تنفيذها، وكيفية التنفيذ، وعدد المهام المنفذة، وترتيب المهام قيد التنفيذ، فهدف التصميم الوظيفي هو تطوير مهام العمل لتلبية متطلبات المنظمة والتكنولوجيا، وفي نفس الوقت أيضا تحقيق احتياجات وطلبات الأفراد. (البلبيسي، 2012، صفحة 09)

ب. الاستقرار والأمان الوظيفي: هو بقاء الفرد في خدمة المنظمة لمدة أطول عن طواعية ورغبة دون تركها حين تتوفر لديه البدائل، وهو مرتبط بعوامل الرضا عن العمل، سواء كانت اجتماعية، مادية أو نفسية. ومن مظاهر الاستقرار والأمان الوظيفي نجد: قلة الشكاوي، الراحة النفسية والانسجام مع جماعة العمل، قلة حوادث العمل، المواظبة على العمل والشعور بالأمان. (المداني، 2015/2014، صفحة 73)

ج. فرق العمل توصف فرق العمل على أنها قوة أدائية وحركية تطويرية مستمرة في البيئة التنظيمية، وتسهم في دفع المنظمة نحو استيعاب التغيرات والتعامل مع التقنية وتطوير أساليب الأداء، والتخلص من العوائق التي تتخلل أنشطة المنظمة وتبني لها طرائق الجودة في أداء الخدمات على صعيد النوع والكم. (عفانة، 2013، صفحة 26)

ثانيا/ الجوانب المالية والاقتصادية للمنظمة: والمتمثلة في:

أ. **نظام الأجور:** تعد الأجور التي يحصل عليها العاملون في المنظمة بمثابة العوامل الدافع الذاتية، التي توفر الشعور الإيجابي لديهم وتعطيهم فرصا للتطور الشخصي بما يدفعهم للمزيد من العمل لتحسين الإنتاجية وتقليل حالة عدم الرضا والتمرد والإضراب عن العمل. (الجوفي، 2010، صفحة 37).

ب. **فرص الترقي والتقدم الوظيفي:** تتم الترقيات في إطار الترقيات الرسمية، أو برامج تطوير الوظيفة، أو فرص التدريب، أو تعيينات اللجان أو المشاريع الخاصة، حيث تعمل المنظمات على توسيع مسؤوليات موظفيها من خلال الترقيات، مما يولد لدى الموظفين شعورا قويا بالولاء للمنظمة. (البلبيسي، 2012، صفحة 10)

ثالثا/ الجوانب المادية والمعنوية للمنظمة: والمتمثلة في:

أ. **السلامة والصحة المهنية:** تعرف السلامة والصحة المهنية على أنها "مجموعة من الإجراءات التي تؤدي لتوفير الحماية المهنية للعاملين والحد من خطر الآلات والمعدات على الموظفين والمنشأة، وتوفير الجو المهني السليم الذي يساعد الموظفين على العمل". (المشاقبة، 2010، صفحة 23)

ب. **التكامل الاجتماعي:** يشمل هذا البعد تصميم الهيكل التنظيمي بشكل يعطي للإدارة والأفراد

فيها الحرية المتكاملة بالعمل، إذ يشهد فيه أعضاء المنظمة دعم الجماعة والإحساس بها، وهو يمتد إلى ما وراء جماعة العمل مباشرة، إذ يقوم التكامل الاجتماعي في المنظمة على تشكيل أو تنظيم مجموعة من الأفراد يحكمون أنفسهم ذاتيا، ويسعون لحل مشكلات العمل فيها بالمشاركة مع الإدارة. (صالح و العنزي، 2009، صفحة 54)

ج. **توازن الحياة الشخصية والوظيفية:** يعتبر توازن الحياة الشخصية والوظيفية من أكبر التحديات التي يواجهها العامل والمنظمة، فالموظف يواجه تحدياته في تلبية الالتزامات الشخصية له ولعائلته، والمنظمة تواجه تحدياتها في تلبية الموظف لواجباته في العمل وتحديد الأجر العادل الذي يلبي احتياجاته واحتياجات أسرته في إطار الإمكانات التي تملكها المنظمة بما يملك لها الحق في تحقيق أهدافها.

3. جودة الخدمات الصحية:

1.3. مفهوم جودة الخدمات الصحية:

حسب منظمة الصحة العالمية (OMS) جودة الخدمات الصحية هي "التماشي مع المعايير والأداء الصحيح بطريقة آمنة ومقبولة بحيث تؤدي إلى إحداث تأثيرات على نسبة الحالات المرضية، نسبة الوفيات، الإعاقة وسوء التغذية". (الطعامنة، 2003، صفحة 90)

أيضا عرفت على أنها" مستوى الإدراك المتحقق من نتائج الأداء عن الخدمة الصحية قياسا بما كان عليه في مرحلة سابقة" (البكري، 2005، صفحة 199) كما أن جودة الخدمة الصحية تمثل "مجموعة من السياسات والإجراءات المصممة التي تهدف إلى تقديم خدمات الرعاية الصحية للمستفيدين منها (المرضى وغيرهم) على نحو نظامي وموضوعي، يساهم في تقديم الفرص لتحسين رعاية المرضى وحل المشكلات العارضة بطرق علمية وذلك عن طريق العاملين في المنظمات الصحية والذين يستخدمون مهاراتهم وخبراتهم وتقنيات الرعاية الصحية المتاحة لهم وبما يضمن تحقيق أفضل النتائج في الوقت المناسب والمكان المناسب وبأقل كلفة ممكنة". (الطويل و آخرون، 2009، صفحة 07).

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن جودة الخدمات الصحية هي عبارة عن معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة الصحية مع توقعات ومتطلبات المرضى.

2.3. أبعاد جودة الخدمات الصحية:

اتفق العديد من الكتاب والباحثين بشكل عام على أن أبعاد جودة الخدمات الصحية هي:

أولا/ الملموسية: تشير الملموسية إلى مظهر التسهيلات والمعدات المادية والبشرية ومواد ومعدات الاتصال، إضافة إلى أن الجوانب المتعلقة بملموسية الخدمة من المباني وتقنية المعلومات والاتصالات المستخدمة فيه، والتسهيلات الداخلية والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمة، والمظهر الخارجي للعاملين، والترتيبات الداخلية للمؤسسة الصحية، ومواقع الانتظار للمستفيد من الخدمة ووسائل الراحة والترفيه مثل البرامج الطبية التثقيفية باستخدام أجهزة العرض والوسائل التعليمية والكتب، وكذلك المظهر الفيزيائي للمرافق الصحية ونظافتها، ونمط التقانة المستخدم وحداثة المعدات والأجهزة والأدوات الصحية ونظافة العاملين وهندامهم اللائق ومظهر الأثاث والديكور وجاذبية المستشفى والتصميم والتنظيم الداخلي لها. (البكري، 2005، صفحة 212)

ثانيا/ الاعتمادية: تشير إلى قدرة المنظمة الصحية على تقديم وأداء الخدمات الصحية بالجودة الموعودة للمستفيدين منها (المرضى والمراجعين للمنظمة الصحية) في الوقت المحدد وبموثوقية وبمطابقة ودقة عالية وثبات وبدون أخطاء ويمكن الاعتماد عليها، فضلاً عن إعطاء الحلول الصحيحة للمشاكل المتوقعة والحرص على حل مشكلات المريض مما يعطي ذلك المستفيد إحساسا وثقة بأن حياته بين أيدي أمينة وأن ثقته في الأطباء والأخصائيين عالية من حيث الفحص والتشخيص والعلاج. (الطويل و آخرون، 2009، صفحة 16)

ثالثا/ الاستجابة: يشير هذا البعد في مجال جودة الخدمات الصحية إلى أن العاملين في المنظمة الصحية قادرين على الاستجابة السريعة في جميع الأوقات للحالات المرضية والإصابات التي ترد إليها، فضلاً عن المبادرة السريعة لتقديم المساعدة للمستفيدين من خدمات المنظمة الصحية والإجابة السريعة على جميع استفساراتهم والشكاوي المقدمة من قبلهم وكذلك سرعة انجاز وتقديم الخدمات الصحية لهم عند حاجتهم لها. (البكري، 2005، صفحة 212)

رابعا/ الأمان: ويعني أن يشعر الفرد أنه دائما تحت مظلة من الرعاية الصحية، لا يعلم متى سيحتاج إليها. ويعني كذلك تقليل مخاطر الإصابة بالعدوى والمضاعفات الجانبية سواء تعلق الأمر بمقدم الخدمة أو المستفيد منها. ويستخدم كمؤشر يعبر عن درجة الشعور بالأمان والثقة في الخدمة المقدمة ومن يقدمها، أي ما يتعلق بمدى المخاطر المدركة لنتائج تلقي الخدمة من هذه المنظمة أو من مقدمها أو من كليهما. (الضمور و بوقجاني، 2012، صفحة 80).

خامسا/ التعاطف: يشير هذا البعد إلى العلاقة والتفاعل بين مراجعي المنظمة الصحية وأعضاء الفريق الصحي والفني والإداري والمحاسبي فيها، ويقصد به وجود الثقة والاحترام واللباقة واللطف والكياسة والسرية والتفهم والإصغاء والتواصل بين مقدمي الخدمة الصحية والمستفيدين منها (المرضى)، فضلاً عن أن التعاطف يضع مصلحة المرضى في مقدمة اهتمامات الإدارة والعاملين في المنظمة الصحية. (الطويل و آخرون، 2009، صفحة 18)

3.3. مساهمة جودة الحياة الوظيفية في تحسين الخدمات الصحية:

يتفق العديد من الباحثين في مجال جودة الحياة الوظيفية على أن كفاءة المنظمة في تحقيق تحسين هذه الأخيرة يمكن أن ينعكس بنتائج ملموسة على جهودها من حيث النمو والتكيف للمتطلبات البيئية، فنجاح المنظمة بتهيئة الجودة المناسبة من حياة العمل يمكن أن يساعدها في إطلاق طاقات أفرادها العاملين تحقيقا لهدف زيادة الإنتاجية كما ونوعا.

أولا/ أثر جودة الجوانب الوظيفية والتنظيمية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية

أ. أثر تصميم الوظيفة في تحسين جودة الخدمات الصحية: يعطي تصميم الوظيفة في المؤسسة الصحية فرصا لتحسين الأداء والمجهودات المقدمة من قبل العاملين فيها، حيث تساهم محتويات الوظيفة في تدني الأداء إذا كانت مملة أو تفوق قدرات ومهارات الموظف أو تحتوي على مهام غير مناسبة أو غير ضرورية، ومن أجل تقليل الرتابة والملل الذي يشعر به الموظف لابد من تصميم وظائف تتسم بالأهمية والتنوع والتحدي والثراء من وجهة نظر شاغليها، حتى يشعر الموظف بأهمية وقيمة دوره في المؤسسة، مما يدفعه لأن يقدم أفضل ما لديه من مهارات وقدرات، وبالتالي التحسين في جودة الخدمات الصحية المقدمة.

ب. أثر الاستقرار والأمان الوظيفي في تحسين جودة الخدمات الصحية: يعد الاستقرار والأمان الوظيفي في المؤسسة الصحية عنصرا وعامل نجاح جوهري، لأنه يخلق جو الولاء والانتماء لدى الموظفين تجاه مؤسستهم مما يدفعهم إلى الإبداع والتطوير في أعمالهم وبذل قصارى جهدهم في تحقيق الأهداف مما يحقق نجاحها وتطورها واستمراريتها، وبالتالي بقائهم في أعمالهم، وأداء مهامهم بروح معنوية عالية وتقديم خدمات صحية جيدة.

ج. أثر فرق العمل في تحسين جودة الخدمات الصحية: تعتمد منظمات الرعاية الصحية إلى حد كبير على فرق العمل في أداء مهامها والتي يجب أن تعمل بتناغم وتعاون لضمان تقديم

خدمات صحية جيدة، ورغم ذلك نجد درجة عالية من النزاع والخلاف والارتباك والغموض بين مجموعات العمل داخل هذه المنظمات في عالم الواقع، مما ينعكس سلبا على فاعلية المجموعات وعلى قدرتها على المشاركة الفعالة في عملية التغيير. فيظهر أثر هذا البعد في جودة الخدمات الصحية المقدمة من خلال زيادة إنتاجية فرق العمل والتي تستعمل بشكل واسع في المؤسسات الصحية، وفي زيادة وضوح الدور المتوقع وتغيير سلوك الدور عند الحاجة، كذلك زيادة المرونة في عملية اتخاذ القرارات وتوسيع قاعدة المشاركة في السلطة وتفعيل المشاركة بين أعضاء الفرق.

ثانيا/ أثر جودة الجوانب المالية والاقتصادية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية

أ. أثر نظام الأجور في تحسين جودة الخدمات الصحية: تؤدي الأجور والمكافآت دورا مهما في حفز العاملين بالمؤسسة الصحية على العمل وتزيد من دافعيتهم وانتمائهم الوظيفي وبالتالي زيادة إنتاجيتهم، فهي تعد من العوامل المهمة الواجب توافرها لأي جهد منظم يهدف إلى تحقيق مستوى عال من الأداء، وبالتالي تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة.

ب. أثر فرص الترقي والتقدم الوظيفي في تحسين جودة الخدمات الصحية: هناك علاقة إيجابية بين السياسات التنظيمية السائدة في المنظمة والمتعلقة بفرص التقدم الوظيفي وبين جودة الخدمات الصحية، إذ أن نظم الترقية والتقدم الوظيفي التي تقدمها المؤسسة الصحية تشجع على زيادة حماس العاملين فيها وإقبالهم نحو عملهم بكل فخر ورضا، وبالتالي يزيد عطاؤهم وإنتاجيتهم وجودة خدماتهم، ويزيد تمسكهم في عملهم، وهذا يعطيهم إحساسا بالسعادة وإحساسا إيجابيا نحو الحياة بصورة عامة، مما يتيح الفرصة لإبرازهم لمهماتهم وقدراتهم وبالتالي تقديم خدمات صحية ذات جودة.

ثالثا/ أثر جودة الجوانب المادية والمعنوية في تحسين جودة الخدمات الصحية

أ. أثر السلامة والصحة المهنية في تحسين جودة الخدمات الصحية: تؤثر ظروف العمل داخل المؤسسة الصحية على درجة تقبل عامليها لبيئة عملهم، حيث أن إيجاد بيئة عمل تتسجم وأهمية الموارد البشرية ودورها في التفوق والتميز على الآخرين يجعل من هذه البيئة مصدرا لجذب العاملين، ومن ثم يؤدي إلى تقديم العاملين لخدمات صحية أكثر جودة.

ب. أثر التكامل الاجتماعي في تحسين جودة الخدمات الصحية: إن توطيد العلاقات الاجتماعية بين العاملين في المؤسسة الصحية يتوقف على درجة تفضيل الفرد للانتماء وقوة الحاجة الاجتماعية لديه، كما تسعى إدارة المؤسسة نحو تحقيق مناخ تنظيمي يتسم بعلاقات تحكمها الثقة المتبادلة والاحترام والصداقة والحرية فيما بين الزملاء وبينهم وبين رئيسهم، وهذا ينعكس بالضرورة على تقديم الفرد العامل لأحسن ما لديه من أداء، وبالتالي تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة.

ج. أثر توازن الحياة الشخصية والوظيفية في تحسين جودة الخدمات الصحية: تقع مسؤولية تحقيق هذا الأخير تقع على عاتق المنظمة والأفراد على حد سواء، فمسؤولية المؤسسة الصحية تجاه هذا التوازن تتوقف على الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تعدها لهذا الغرض، كذلك مسؤولية العمال اتجاه هذا التوازن تتوقف على قدرتهم في القيام بالتزاماتهم الشخصية والعائلية، دون أن ينعكس ذلك سلبا على مسؤوليتهم الخاصة بالعمل وعلى مستوى خدماتهم الصحية المقدمة، إذن فإن تحقيق التوازن بين الحياة الشخصية والوظيفية يؤدي إلى تعزيز أداء وإنتاجية المؤسسة وبالتالي تقديم خدمات صحية ذات جودة.

4. منهجية الدراسة:

1.4. مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث في الأفراد العاملين بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة ببسكرة، حيث أن مجتمع الدراسة قد بلغ (639) فردا، وبلغت عينة الدراسة (150) موظفا، وقد شملت هذه العينة الموظفين الإداريين، الطبيين، شبه الطبيين والعمال المهنيين، وتم توزيع الاستبيانات عليهم جميعا، وقد تم استرجاع ما مجمله (130) استبانة، وبعد فحصها تم استبعاد (02) استبانة و ذلك نظرا لعدم تحقيقها شروط الإجابة الصحيحة، و بهذا يصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي (128).

2.4. أداة البحث: بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع قمنا بتصميم استبانة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث، حيث تم تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: البيانات العامة المتعلقة بعينة البحث وتتكون من أربع فقرات.

القسم الثاني: وينقسم إلى محورين: **الأول** خاص بجودة الحياة الوظيفية وأبعادها المختلفة وتتضمن (32) عبارة، أما **المحور الثاني** خاص بجودة الخدمات الصحية ويتضمن (21)

عبارة. وقد تم اعتماد مقياس للإجابة يتراوح من (1 إلى 5) و الذي يدعى بسلم ليكرت الخماسي، بحيث كلما اقتربت الإجابة من (5) كلما كانت الآراء نحو الموافقة التامة.

3.4. ثبات وصدق أداة البحث

أولا: ثبات أداة البحث: تم قياس ثبات أداة البحث باستخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ"، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى **(0.60)** فأكثر، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول 1: نتائج معاملات الثبات والصدق

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات"ألفا كرونباخ"	معامل الصدق
جودة الحياة الوظيفية	32	0,905	0.951
جودة الخدمات الصحية	21	0,942	0.970
الاستبانة ككل	53	0,947	0.973

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج spss.v17

من خلال الجدول يتبين أن معامل ثبات الاتساق الداخلي "ألفا كرونباخ" بلغت قيمته **(0,947)** وهي قيمة مرتفعة ومناسبة لأغراض البحث، وكذلك كانت القيمة لمتغيري البحث مرتفعة أيضا ومناسبة لأغراض البحث، وهو ما يدل على أن الاستمارة تتميز بالثبات، أي أنها تعطي نفس النتائج إذا تم استخدامها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة.

ثانيا: صدق أداة البحث: تم حساب معامل صدق المحك من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات "ألفا كرونباخ" و ذلك كما هو موضح في الجدول، إذ بلغ معامل الصدق الكلي لأداة البحث ما قيمته **(0.973)** وهو معامل يدل على صدق أداة البحث وهو مرتفع جدا ومناسب لأهداف هذا الأخير، هذا ما دعمته معاملات الصدق المرتفعة بالنسبة لمحاور البحث، بهذا يمكننا القول أن جميع عبارات الاستبيان هي صادقة لما وضعت لقياسه.

4.4. تحليل محاور الاستبانة

أولا: تحليل محور جودة الحياة الوظيفية: من أجل التعرف على اتجاهات المبحوثين حول جودة الحياة الوظيفية، سيتم تحليل العبارات التي تقيس كل بعد من أبعاد هذا المحور ومن ثم

الإجابة على السؤال التالي: "**ما هو مستوى جودة الحياة الوظيفية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة؟** " لذا سوف نقوم بتحليل النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول 2: نتائج تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور جودة الحياة الوظيفية.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
الجوانب الوظيفية والتنظيمية	3,72	0,717	1	مرتفع
الجوانب المالية والاقتصادية	2,61	0.851	3	متوسط
الجوانب المادية والمعنوية	3,08	0.771	2	متوسط
جودة الحياة الوظيفية	3,20	0.620	/	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج spss.v17

من خلال الجدول نلاحظ أن بعد " **الجوانب الوظيفية والتنظيمية** " للمنظمة جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد **(3,72)** بانحراف معياري **(0,717)**، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الثالث من فئات مقياس ليكارت **(3.66-5)** والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المرتفع، أي أن أفراد العينة موافقين على تحقق الأبعاد المرتبطة بالجوانب الوظيفية والتنظيمية في المنظمة، حيث أن العبارات المتعلقة ببعد تصميم الوظيفة اتجهت كلها نحو المستوى المرتفع، ويعود ذلك لكون المؤسسة تخضع لقانون الوظيف العمومي، والذي يقوم بتحديد محتوى العمل من متطلبات و أهداف بشكل واضح وصريح، مما يجعل أغلب أفراد العينة راضين عن ما يقدم لهم من فرص لاكتساب خبرات ومهارات جديدة، ، في حين اتجهت كل العبارات المتعلقة ببعد الاستقرار والأمان الوظيفي نحو المستوى المتوسط، أما بالنسبة لبعد فرق العمل فاتجهت فيه الآراء إلى مستوى مرتفع.

في حين جاء بعد " **الجوانب المادية والمعنوية** " للمنظمة بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد **(3,08)** بانحراف معياري **(0,771)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية من فئات مقياس ليكارت **(2.33-3.66)** والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المتوسط.

كما نلاحظ أن بعد " **الجوانب المالية والاقتصادية** " للمنظمة قد جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا

البعد **(2,61)** بانحراف معياري **(0,851)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية من فئات مقياس ليكارت **(2.33–3.66)**، والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المتوسط بمتوسط حسابي يتراوح بين **(2.34)** و **(2.99)**، أي أنهم غير واضحين وغير مقنعين وغير قادرين على الإفصاح عن آرائهم بشفافية فيما يخص هذه الأبعاد التي تبدو نوعا ما أبعادا حساسة والتي تمس نظام الأجور والترقيات في المؤسسة، ذلك أن الموظفين غير موافقين على عدالة سياسة الترقية في المؤسسة إن كانت هناك ترقية أصلا حسب آراء أفراد العينة.

ثانيا: تحليل محور جودة الخدمات الصحية: من أجل التعرف على اتجاهات المبحوثين حول جودة الخدمات الصحية، سيتم تحليل العبارات التي تقيس كل بعد من أبعاد هذا المحور للإجابة على السؤال التالي: "**ما هو مستوى توفر جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة؟**" لذا سوف نقوم بتحليل النتائج الموضحة فيما يلي:

الجدول 3: نتائج تحليل اتجاهات آراء المبحوثين حول أبعاد جودة الخدمات الصحية

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	المستوى
الملموسية	3,35	0,823	3	متوسط
الاعتمادية	3,14	1,015	5	متوسط
الاستجابة	3,47	0.883	2	متوسط
الأمان	3,35	0.943	4	متوسط
التعاطف	3,58	1.002	1	متوسط
جودةالخدمات الصحية	3,38	0.779	/	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V17

من خلال الجدول نلاحظ أن بعد "**الملموسية**" جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد **(3,35)** بانحراف معياري **(0,823)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية من فئات مقياس ليكارت **(2.33–3.66)**، والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المتوسط. وقد جاء بعد "**الاعتمادية**" بالترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد **(3,14)** بانحراف معياري **(1,015)**، وهو

متوسط يقع ضمن الفئة الثانية من فئات مقياس ليكارت ، والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المتوسط. كما جاء بعد "**الاستجابة**" بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد **(3,47)** بانحراف معياري **(0,883)**، و هو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية من فئات مقياس ليكارت، و الذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المتوسط، **أما** بعد "**الأمان**" فقد جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد **(3,35)** بانحراف معياري **(0,943)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية من فئات مقياس ليكارت، والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المستوى المتوسط. بينما جاء بعد "**التعاطف**" بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد **(3,58)** بانحراف معياري **(1,002)**، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية من فئات مقياس ليكارت، والذي يشير إلى أن الآراء اتجهت نحو المتوسط.

5. اختبار الفرضية الرئيسية بفروعها المختلفة وتفسير النتائج:

للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة الحياة الوظيفية في تحسين جودة الخدمات الصحية تم استخدام نتائج تحليل التباين للانحدار مثلما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 4: نتائج تحليل تباين الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالةF
الانحدار	30,508	1	30,508	82,445	0,000*
الخطأ	46,625	126	0,370		
المجموع الدوري	77,134	127			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.V17

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)

معامل التحديد (R2)=0,396

معامل الارتباط (R)= 0 ,629[a]

من خلال النتائج الواردة في الجدول يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية حيث بلغت قيمة **(F)** المحسوبة **(82,445)** وبقيمة احتمالية **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة **(0.05)**. وبناءا على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية الرئيسية بفروعها المختلفة، أين اعتمدنا في ذلك على الانحدار الخطي البسيط حيث يمكن توضيح النتائج في الجدول الموالي:

الجدول 5: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر جودة الحياة الوظيفية في تحسين جودة الخدمات الصحية بأبعادها المختلفة

المتغير المستقل X	(B)	(T)	مستوى الدلالة	(F)	(R)	R2
جودة الحياة الوظيفية	0,790	9,080	0,000*	82,44	0,629	0,396
الجوانب الوظيفية والتنظيمية	0,461	5,26	0,000*	27,70	0,425	0,180
الجوانب المالية والاقتصادية	0,386	5,22	0,000*	27,34	0,422	0,178
الجوانب المادية والمعنوية	0,649	9,40	0,000*	88,53	0,642	0,413

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.V17

من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

* وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(0.05)** لجودة الحياة الوظيفية في المتغير التابع جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة، هذا ما دعمته قيمة **(F)** المحسوبة البالغة **(82,44)** بمستوى دلالة **(0.000)** وهو أقل من **(0.05))**، إضافة إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرين بنسبة **(0,629)** حيث أن متغير جودة الحياة الوظيفية يفسر ما نسبته **(39.6%)** من التباين الحاصل في جودة الخدمات الصحية، وبالتالي من خلال ما سبق نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة

إحصائية لجودة الحياة الوظيفية في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة عند مستوى الدلالة **0.05**".

* وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**0.05**) للجوانب التنظيمية والوظيفية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة، هذا ما دعمته قيمة (**F**) المحسوبة البالغة (**27,70**) بمستوى دلالة (**0.000**) وهو أقل من (**0.05**)، إضافة إلى قوة ارتباط متوسطة بين المتغيرين بنسبة (**0,425**) حيث أن بعد "الجوانب التنظيمية والوظيفية" للمنظمة يفسر ما نسبته (**18** %) من التباين الحاصل في جودة الخدمات الصحية، وبالتالي من خلال ما سبق نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للجوانب التنظيمية والوظيفية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة عند مستوى الدلالة **0.05**". ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التصميم الجيد للوظيفة يجعل الموظف يشعر بأهمية وقيمة دوره بالمؤسسة، مما يدفعه لأن يبذل قصارى جهده في تحقيق أهداف المؤسسة، أيضا توفر الاستقرار والأمان الوظيفي يخلق جوا من الانتماء وولاء الأفراد تجاه مؤسساتهم، مما يدفعهم لأن يقدموا أفضل ما لديهم من قدرات، وتدعو المؤسسة من خلال العمل ضمن فريق إلى تكاتف وتعاون وتناغم جهود الأفراد مما يساهم في رفع قدراتهم ومجهوداتهم المبذولة في المهام التي يقومون بها.

* وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**0.05**) للجوانب المالية والاقتصادية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة، هذا ما دعمته قيمة (**F**) المحسوبة البالغة (**27,34**) بمستوى دلالة (**0.000**) وهو أقل من (**0.05**)، إضافة إلى قوة ارتباط متوسطة بين المتغيرين بنسبة (**0,422**) حيث أن بعد "الجوانب المالية والاقتصادية" للمنظمة يفسر ما نسبته (**17.8** %) من التباين الحاصل في جودة الخدمات الصحية، وبالتالي من خلال ما سبق نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للجوانب المالية والاقتصادية" للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة عند مستوى الدلالة **0.05**". ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أي زيادة قد تمس نظام الأجور والمكافآت تساهم في رفع

مستوى أداء العاملين، حيث كلما ارتفعت الأجور زاد ذلك من درجة تناسبها مع الجهد المبذول و المهام الكثيرة التي يقومون بها، كما أن ذلك يرفع من قدرتهم الشرائية ويصبحون أكثر قدرة على سد احتياجاتهم و تلبية طموحاتهم و مسؤولياتهم مما يعزز من استمرارهم في العمل وزيادة دافعيتهم نحو تحسين أدائهم والإبداع فيه، كما أن نظم الترقية والتقدم الوظيفي تشجع الموظفين على تمسكهم بعملهم مما يجعلهم يظهرون جوهر قدراتهم عند أدائهم لمهامهم.

* وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(0.05)** للجوانب المادية والمعنوية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة، هذا ما دعمته قيمة **(F)** المحسوبة البالغة **(88,53)** بمستوى دلالة **(0.000)** وهو أقل من **(0.05)**، إضافة إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرين بنسبة **(0,642)** حيث أن بعد "الجوانب المادية والمعنوية" للمنظمة يفسر ما نسبته **(41.3 %)** من التباين الحاصل في جودة الخدمات الصحية، وبالتالي من خلال ما سبق نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للجوانب المادية والمعنوية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة عند مستوى الدلالة **(0.05)**. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن توفير المؤسسة لبيئة عمل ملائمة لموظفيها تساعد على العمل من حيث الإضاءة، التهوية، الضوضاء، الأمان والراحة وغيرها تؤدي إلى شعور الأفراد بالارتياح النفسي اتجاه العمل، وبالتالي تحسين أدائهم وزيادة إنتاجيتهم، كما أن حرص الإدارة على فتح قنوات التواصل والحوار والتعامل باحترام وتقدير بين جماعة العمل، بالإضافة إلى إعطاء أهمية للأفراد ولمطالبهم ومصالحهم الشخصية ينعكس بالإيجاب على أدائهم.

6. الخاتمة:

تسعى المؤسسات الصحية بصفة دائمة إلى الارتقاء بمستوى جودة الخدمات التي تقدمها وذلك لما له من أثر على رفع مستوى أداء الرعاية الصحية المقدمة، لعل من أهم السبل التنظيمية التي تدعم هذا الجانب الاهتمام بالمورد البشري العامل بها،وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا الميدانية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة. حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

* تصورات المبحوثين حول مستوى المتغيرين: جودة الحياة الوظيفية وجودة الخدمات الصحية في المؤسسة محل الدراسة اتجهت نحو المستوى المتوسط وفقا لمقياس البحث.

* وجود أثر لجودة الحياة الوظيفية في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية محل الدراسة، كما أن هناك علاقة ارتباط قوية بين هذين المتغيرين.

* وجود أثر للجوانب التنظيمية والوظيفية والجوانب المالية والاقتصادية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة، كما أن هناك علاقة ارتباط متوسطة لكل من هذين البعدين مع المتغير التابع.

* وجود أثر للجوانب المادية والمعنوية للمنظمة في تحسين جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عقبة، كما أن هناك علاقة ارتباط قوية بين هذين المتغيرين. وعلى ضوء ما خلص إليه البحث من نتائج يمكن اقتراح مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

* ضرورة توفير إدارة المؤسسة لظروف العمل المناسبة حتى تحوز على رضا الموظفين لأن ذلك سينعكس بشكل إيجابي على جودة الخدمة الصحية المقدمة.

* ضرورة الاهتمام بالتكامل الاجتماعي داخل المؤسسة بين الرئيس والمرؤوسين، وكذلك العلاقات بين الزملاء لأن ذلك يشجع على خلق مناخ من التعاون بين الموظفين.

* إعادة النظر في سلم الأجور خاصة بالنسبة للموظفين الإداريين والمهنيين.

* مراعاة الحياة الشخصية لموظفي المؤسسة.

* ضمان الأمن والسلامة المهنية للموظفين عند تأدية مهامهم.

* تفعيل أنظمة الترقية وبنائها على أسس عادلة، وجعل معايير الترقية المتبعة أكثر وضوحا وشفافية لكل موظفي المؤسسة، والحرص على ترقية ذوي الاستحقاق في الوقت المحدد.

* تقدير المجهودات المبذولة من قبل الموظفين الملتزمين بأداء واجباتهم بكفاءة، من خلال تشجيعهم والاعتراف بكفاءتهم و مكافأتهم قدر المستطاع، حتى و لو لم ينص قانون الوظيف العمومي على ذلك.

* تخصيص سجل خاص بمقترحات وانشغالات العاملين على مستوى المؤسسة، مع إمكانية وضع مكتب خاص بجودة الخدمة الصحية يشرف على تسييره موظفون ذوي كفاءة وخبرة.

7.قائمة المراجع:

✓ **المؤلفات:**

- أحمد علي صالح، و سعد علي العنزي. (2009). *إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- تامر ياسر البكري. (2005). *إدارة المستشفيات*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- سيد محمد جاد الرب. (2009). *استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء، الاطر المهجية والتطبيقات العملية*. مصر: مطبعة العشري.
- علي أحمد المشاقبة. (2010). *السلامة والصحة المهنية في إدارة المستودعات*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

✓ **المقالات:**

- أكرم أحمد الطويل، و آخرون. (2009). إمكانية إقامة أبعاد جودة الخدمات الصحية–دراسة في مجموعة مختارة من مستشفيات في محافظة نينوي. *مجلة الموصل، العدد4* .
- محمد الطعامنة. (2003). إدارة الجودة الشاملة في القطاع الحكومي–حالة وزارة الصحة. *مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 17، العدد1، منشورات جامعة اليرموك، أربد، الأردن* .
- هاني حامد الضمور، و جناة بوقجاني. (2012). أثر جودة الخدمات الصحية في درجة ولاء المرضى في مستشفى الجامعة الأردنية. *مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع والعشرين، العدد الثالث* .

✓ **الرسائل:**

- أسامة زياد يوسف البلبيسي. (2012). جودة الحياة الوظيفية وأثرها على الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة . غزة، فلسطين: رسالة ماجستير في إدارة الأعمال.
- حجاج المداني. (2015/2014). القيم التنظيمية وعلاقتها بالاستقرار الوظيفي –دراسة ميدانية على عينة من إداريي جامعة عمار ثليجي بالأغواط . رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص التنظيم والعمل.
- حسن مروان عفانة. (2013). التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل في المؤسسات الأهلية الدولية بقطاع غزة. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.
- علياء سعيد عباس الجوفي. (2010). تأثير جودة حياة العمل ورأس المال الاجتماعي في الأداء العالي للمنظمات، دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية. بغداد: رسالة ماجستير علوم في الإدارة العام.

تقييم دور البنك المركزي الجزائري في توجيه وتحديد سعر الصرف: دراسة قياسية على سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1990-2017)

Evaluating the role of central bank of Algeria in guiding and determination of exchange rate: An Empirical study* on the nominal exchange rate of the Dinar/Dollar During (*1990- 2017)

بوزيان مختارية، مخبر إدارة الإبتكار والتسويق(**MIM**)جامعة سيدي بلعباس، mokhtaria.bouziane@univ-sba.dz

بن يحي يحي، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة لونيسي علي–البليدة 2، imadxps@gmail.com

تاريخ الاستلام:2019/09/28 تاريخ القبول:2019/12/16 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: تهدف هذه الورقة إلى تقييم دور البنك المركزي في توجيه وتحديد سعر الصرف الأجنبي في الجزائر وهذا باستخدام نموذج (**ARDL**)؛ أظهرت نتائج الدراسة أن سعر الصرف الإسمي يتحدد على أساس متغيرات خارجية ولا يأخذ في الحسبان أي تأثير للتغيرات في المستوى العام للأسعار.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف؛ البنك المركزي؛ سوق الصرف؛ التضخم؛ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

تصنيف JEL: C22، E58، F31.

Abstract: This paper aims to evaluate the role of central bank of Algeria in guiding and determining the exchange rate in Algeria by using (ARDL) model, the main findings of the study revealed that the exchange rate is determined on the basis of external variables, and It is not affected by any changes in the general price level.

keyword: Exchange Rate; Central Bank; Foreign Exchange Market; Inflation; Autoregressive Distributed Lag model.

JEL classification code : C22, E58, F31.

المرسل: بوزيان مختارية، الإيميل: mokhtaria.bouzi7@gmail.com

1. مقدمة:

إن موضوع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه من أهم موضوعات العديد من الأبحاث الاقتصادية التي تناولها العديد من الباحثين في العقود الأخيرة، فعلى الرغم من استخدام الأساليب المختلفة في القياس الاقتصادي إلا أن العديد من البحوث فشلت في تحديد علاقة واضحة بين المتغيرات التي يستخدمها البنك المركزي في توجيه سعر الصرف وبالتالي تظل نتائجها مبهمة، فمع التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية لم تعد دور هذه الأخيرة ينحصر فقط في الإصدار النقدي، إذ تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف لتحقيق أهداف معينة كمعالجة اضطراب السوق، تصحيح انحرافات سعر الصرف عن قيمه الحقيقية التوازنية، موازنة التقلبات في سعر الصرف الاسمي، الدفاع عن سعر الصرف المستهدف، حيث تسعى البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم إلى العمل على إستقرارية سعر الصرف من أجل التخفيف من تكاليف التكيف وعدم اليقين التي يفرضها سعر الصرف المتقلب على الاقتصاد.

يعتبر سعر الصرف متغير شديد الحساسية فأي اضطراب أو تذبذب في سعر الصرف من شأنه خلق مضاعفات اقتصادية كلية غير مرغوبة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الإجمالي والقطاعي ومستوى السعر وحجم التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي وبالتالي التأثير على الاقتصاد ككل، وعليه يسعى البنك المركزي بصفة دائمة إلى المحافظة على استقرار العملة المحلية من خلال التدخل في سوق الصرف مستخدما عدة تقنيات.

إشكالية الدراسة:

تبرز معالم مشكلة الدراسة من خلال الوضع الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1990-2017)، والذي عرف تقلبات شديدة في بعض المؤشرات النقدية، كتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وتحرير أسعار الفائدة الحقيقية وارتفاع في كل من العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، وعلى أساس هذا يمكن ربط إشكالية الدراسة بالتساؤل التالي: **إلى أي مدى تساهم المتغيرات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي في ظل تدخلات البنك المركزي؟**

فرضية الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرض أساسي يتمثل في أن سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي يتحدد من قبل البنك المركزي على أساس المتغيرات النقدية بما في ذلك المستوى العام للأسعار.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى فحص تأثير بعض المتغيرات التي يستخدمها البنك المركزي في توجيه سعر الصرف، وكذلك التعرف على نوعية العلاقات بين المتغيرات ورصد التأثير بينهما.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة في تسليط الضوء على قضية اقتصادية كلية لا تزال مبهمة نوعا ما هذا من خلال استكشاف وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وسعر الصرف، بشكل قد يساعد متخذي القرار وراسمي السياسات الاقتصادية على وضع سياسات واتخاذ قرارات اقتصادية بفعالية من أجل تحقيق استقرار سعر الصرف.

حدود الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقييم دور تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة الممتدة من1990 إلى غاية 2017 باعتبارها مرحلة مهمة انتهجت فيها الجزائر العديد من الإصلاحات على مستوى القطاع المالي والنقدي.

الدراسات السابقة:

جاءت دراسة (Idil, 2019) لتسليط الضوء على فعالية البنك المركزي في إدارة سعر الصرف عن طريق استخدام احتياطات الصرف في كل من الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) وطريقة (PSM) خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2017، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى فعالية تدخلات البنوك المركزية عن طريق احتياطات الصرف في التأثير على سلوك أسعار الصرف.

كما أظهرت دراسة قام بها كل من (Ghosh & Kundu, 2019) لدراسة فعالية تدخل البنك المركزي بالهند على سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار في ظل سعر الصرف

العائم المدار، باستخدام النموذج القياسي (VAR) خلال الفترة 1992 الى2017، حيث توصلت النتائج إلى أن تدخلات البنك المركزي في الهند عن طريق سياسة السوق المفتوحة ساهم في توجيه سعر الصرف الروبية الهندية مقابل الدولار ضمن النطاق المرغوب فيه، والتخفيف من التضخم من جهة، ومن جهة أخرى توصلت النتائج إلى أن نظام سعر الصرف العائم المدار يعتبر سبب رئيسي لوصول الاقتصاديين لنتائج متضاربة عند تقييم فعالية تدخلات البنك المركزي لمعالجة تقلبات أسعار الصرف.

وفي دراسة قام بها(Seerattan, 2012) لقياس فعالية تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لمجموعة من البلدان في كل من أستراليا واليابان باعتبارهما من أكبر أسواق الصرف والأكثر تقدما والتي قام فيها البنك المركزي بالتدخل في العقود الماضية، باستخدام النموذج القياسي (VAR-GARCH) خلال الفترة 2000 إلى غاية 2006، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن التدخل البنك المركزي عن طريق سياسة أسعار الفائدة كان فعالا والذي بدوره أثر على أسعار الصرف بالشكل المرغوب فيه وساهم في الحد من تقلباته.

كما أشارت دراسة أخرى قام بها كل من (Ilker & Alfonso, 2004) حول تدخلات البنك المركزي ودورها في توجيه سعر الصرف في ظل أنظمة استهداف التضخم في كل من المكسيك وتركيا باستخدام نموذج (GARCH)، حيث أشارت النتائج إلى أن تدخلات البنك المركزي من خلال شراء وبيع العملة الأجنبية ساهمت في الحد من تقلب أسعار صرف البلدان المدروسة وبالتالي إمكانية استهداف التضخم عن طريق احتواء الآثار السلبية لصدمات أسعار الصرف المؤقتة على التضخم والاستقرار المالي.

2. مساهمة البنك المركزي في مراقبة سعر الصرف :

1.2. سوق الصرف بالجزائر:

عرف نظام الصرف منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تتالي مجموعة من الإصلاحات، فمنذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964، تم تسيير سعر الصرف إداريا غير أن نظام الصرف عرف عدة تغييرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فمنذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964سير سعر الصرف الدينار إداريا، غير أن الجزائر تخلت عن هذا النظام في ظل أزمة 1986 الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره أساس الدعامات

الخارجية وعليه عرف الدينار الجزائري انخفاضات متتالية، ومنذ عام 1995 اتبعت الجزائر نظام الصرف العائم المسير، ففي أوائل جانفي 1996 اعتمدت سوق الصرف ما بين البنوك وذلك من خلال عمليات مبادلة العملة الوطنية بباقي العملات بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية المعتمدة (هدى، 2010، صفحة 3).

2.2.الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات:

شهد صرف الدينار الجزائري منذ أواسط الثمانينات تحولات هامة نتيجة الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والذي أثر بالسلب على قيمة العملة بشكل تدريجي ولعل أبرز الإصلاحات التي عرفها الدينار الجزائري موضحة في الشكل التالي:

الشكل 1: أهم الإصلاحات التي شهدها الدينار

المصدر: *من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات متفرقة.*

3.2.تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف:

تتحدد فعالية البنك المركزي في التدخل في سوق الصرف من خلال قدرته في التأثير على مستوى واستقرار سعر الصرف، كما تجدر الإشارة إلى أن فعالية إدارة البنك المركزي تكون مقيدة حسب الدرجة التي يكون فيها المعدل المستهدف لسعر الصرف أو النطاق متوافقًا مع

مزيج السياسة وأساسيات اقتصادية أخرى مما يدل على أن التدخل غير قابل للاستدامة على المدى الطويل(SERATTAN, 2006, p. 3) .

كما هو متوافق عليه فإن في النظام العائم نجد أن البنوك المركزية لا تتدخل في السوق للتأثير على مسار سعر الصرف وهذا من الناحية النظرية، ولكن البنك المركزي تعمل على مراقبة سعر الصرف عن طريق مجموعة من القنوات، أبرزها:

أ. سياسة شراء وبيع العملة:

تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف عن طريق شراء أو بيع العملة الأجنبية(تحويل العملة المحلية) أو كما يطلق عليها بسياسات التعقيم، من خلال التأثير على العرض والطلب ليؤثر بدوره على قيمة توازن سعر الصرف، وقد تؤثر هذه العملية على أساسيات الاقتصاد مثل القاعدة النقدية وأسعار الفائدة وسعر الصرف ويسمى هذا النوع من التدخل بالتدخل غير المعقم ؛ بينما يعتبر التدخل معقماً عندما تلغي السلطات النقدية تأثير هذه العملية على الأساس النقدي باللجوء إلى مشتريات أو مبيعات سندات الخزانة المحلية أو عمليات السوق المفتوحة، تهدف سياسة التعقيم للحفاظ على السياسة النقدية غير قابلة للتغيير (Ben Maatoug, Fatnassi, & Omri, 2011, p. 12) ، إن الفعالية الحقيقية لهذه التدخلات متبادل فيها، فعلى الأقل أغلب الدول التي تنتهج سياسة تعويم سعر الصرف تتوجه في مقاييس معينة (LIOUSID, 2019).

ب. سياسة استخدام سعر الفائدة:

تعتبر سعر الفائدة أداة رئيسية تستخدمها البنوك المركزية لضبط السياسة النقدية للبلاد، فعلى صعيد سياسة أسعار الفائدة عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، فالبنوك المركزية تنتهج سياسة سعر الفائدة من أجل تحقيق أهداف الصرف، فاستخدام أسعار الفائدة أصبحت مهمة من أجل جلب حركة رؤوس الأموال التي تبحث عن توظيفات أكثر ربحا بجلب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل من خروج رؤوس الأموال المحلية، مما يساهم في ارتفاع الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها، فارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما يزيد من قيمة عملة ذلك البلد

بالنسبة إلى الدول التي تقدم أسعار فائدة منخفضة؛ ومع ذلك فنادراً ما توجد مثل هذه الحسابات البسيطة وغير معقدة في العملات الأجنبية (Ilker & Alfonso, 2004, p. 27).

على الرغم من أن أسعار الفائدة لا يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً يؤثر على قيمة العملة وأسعار الصرف، فإن التحديد النهائي لسعر صرف العملة مع العملات الأخرى ذو نتيجة لعدد من العناصر المترابطة التي تعكس الحالة الدالية العامة لبلد فيما يتعلق بالدول الأخرى.

ت. **تدخلات البنك المركزي ودورها في تحقيق السياسة النقدية:**

إن السياسة النقدية بالنسبة للبلدان الناشئة تعتبر حساسة لتقلبات سعر الصرف سواء بشكل مباشر عن طريق استهداف التضخم، أو بشكل غير مباشر لأن سعر الصرف يعتبر حجة إضافية في الأهداف الوظيفية للبنك المركزي مما يعكس مخاوفهم من الفشل المصرفي الناتج عن خفض قيمة العملة والركود المحلي.

تكمن فعالية تدخلات البنك المركزي لتحقيق السياسة النقدية وفق ثلاثة اتجاهات كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل2: اتجاهات البنك المركزي لتحقيق السياسة النقدية

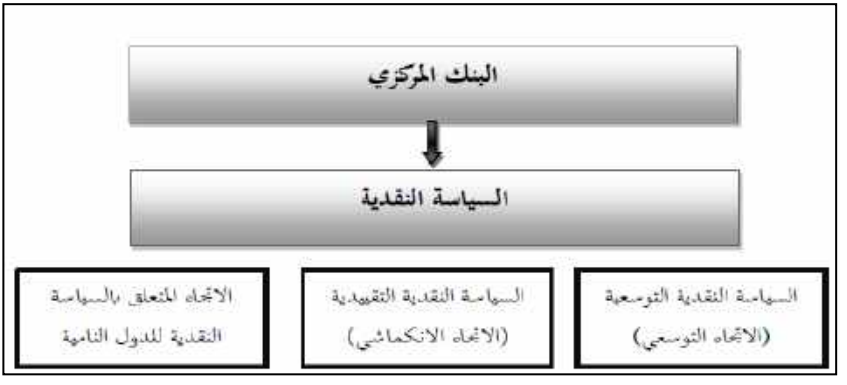

المصدر: *من إعداد الباحثان.*

حيث يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية، بتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة (محاربة التضخم)، وعكس ذلك في حالة البطالة فان البنك المركزي يقوم بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل

الفائدة، بهدف تسريع نمو الكتلة النقدية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

بينما هنالك اتجاه آخر للسياسة النقدية للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدول تعتمد أساسا إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد وتصدير المواد الأولية إلى الخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول وهذا لحصر آثار التضخم (شيحة، 1980، صفحة 190).

3. تقييم دور البنك المركزي في توجيه وتحديد سعر الصرف باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للفترة (1990-2017)

1.3.منهج ومتغيرات الدراسة:

1.1.3. منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag) المطورة من قبل Pesaran et al (2001)، حيث تعتبر من الطرق المناسبة لاختبار التكامل المشترك بين متغيرات لا يشترط فيها أن تكون متكاملة عند نفس الرتبة كما هو الحال مع اختبار Johansen، بل يكفي أن تكون المتغيرات مستقرة عند مستويات مختلفة لا تبلغ درجة استقرارها إلى حدود الفرق الثاني I(2) لإجراء اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة(Melih, 2014, p. 365)، إضافة إلى ذلك تتميز هذه المنهجية بخصائص عديدة، فهي تصلح للعينات الصغيرة، كما تسمح بإظهار درجات الإبطاء المثلى (Lags) المختلفة لكل متغير(Arize, 2017, p. 2) كما يعتبر نموذج ARDL من نماذج الانحدار الديناميكية التي تقوم بدراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة (X_t) على متغير تابع (Y_t)مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند فترات إبطاء معينة (p)بحيث تكون العلاقة العامة للنموذج من الشكل:(Kuma, 2018, p. 6)

$$Y_t = f(X_t, Y_{t-p})$$

ويتم في هذه الطريقة تقدير نموذجARDLبفترات الإبطاء (p,q) بين المتغير التابع (Y) ومتجه المتغيرات المستقلة (X) بالصيغة التالية: (Steinar, 1998, p. 372)

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i y_{t-i} + \grave{\beta} x_t + \sum_{i=0}^{q-1} \beta_i^{*} \Delta x_{t-i} + u_t$$

حيث أن:

$$\Delta x_t = P_1 \Delta x_{t-1} + P_2 \Delta x_{t-2} + \cdots + P_q \Delta x_{t-q} + \varepsilon_t$$

y_t: المتغير التابع للفترة t

x_t: متجه المتغيرات المفسرة في الفترة t

u_t: حد الخطأ

2.1.3. متغيرات الدراسة:

جميع السلاسل الزمنية في هذه الدراسة هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، وهي تخص المتغيرات التالية:

أ. **المتغير التابع:** ويتمثل في سعر الصرف الإسمي المحدد من قبل المركزي، يرمز له بالرمز **EXR** في النموذج، وهو يشمل سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة من 1990إلى2017، وقد تم الحصول عليها استناداً على تقارير البنك المركزي الجزائري.

ب. **المتغيرات المفسرة:**

- **معدل التضخم:** ويرمز له بالرمز **INF** في النموذج، ويعكس هذا المؤشر كما يقيسه الرقم القياسي لأسعار المستهلك المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة.
- **سعر الفائدة الحقيقي:** ويرمز له بالرمز **RIR** في النموذج، وهو عبارة عن سعر الفائدة على الودائع الذي تدفعه البنوك التجارية على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل، والودائع الادخارية.
- **عرض النقود:** ويرمز له بالرمز **MS** في النموذج، ويتمثل هذا المتغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع M3، وهو يشمل بالإضافة إلى النقود بالمفهوم الضيق الودائع طويلة الأجل.

وقد تحصلنا على البيانات الخاصة بالمتغيرات المفسرة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

2.3.عرض نتائج الدراسة القياسية وتحليلها:

1.2.3. اختبار استقرارية المتغيرات:

تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور(Augmented Dickey-Fuller) من أجل تحديد مدى استقرار متغيرات الدراسة وعدم تكاملها عند الفرق الثاني I(2) والنتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

المتغيرات	النموذج (6) بثابت واتجاه عام		النموذج (5) بثابت		
	قيم ADF(القيم الحرجة)	**الاحتمال**	**قيم ADF**(القيم الحرجة)	**الاحتمال**	رتبة الاستقرار
الاختبار عند المستوى(0)Iومستوى معنوية 5%					
RIR	(-3.6449) -4.0439	0.0192	(-2.9762) -3.4540	0.0176	**I(0)**
الاختبار عند الفرق الأول(1)Iومستوى معنوية 5%					
EXR	(-3.5950) -3.5627	0.0533	(-2.9810)-3.6389	0.0118	**I(1)**
INF	(-3.5950) -5.3192	0.0011	(-2.9810)-5.2856	0.0002	**I(1)**
MS	(-3.5950) -4.2791	0.0118	(-2.9810) -2.9574	0.0525	**I(1)**

الجدول1: اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ADF

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال النتائج أعلاه أن المتغير سعر الفائدة الحقيقي(RIR) مستقر في المستوى بينما باقي المتغيرات الأخرى كلها مستقرة عن الفرق الأول، وبالتالي فإنه بعد التأكد من عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، فإنه بالإمكان الانتقال إلى تقدير نموذج (ARDL) واختبار التكامل المشترك.

2.2.3. اختبار التكامل المشترك:

قبل القيام باختبار التكامل المشترك للكشف عن وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات لابد من تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة الأنسب للدراسة، ومن خلال النتائج المقدرة والموضحة في الجدول أدناه يلاحظ أن نموذج (ARDL) بفترات

الإبطاء(1,0,3,1) الخاصة بكل متغير هو الذي يخلص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وهو الأنسب لتمثيل العلاقة، حيث يوافق هذا النموذج أقل قيمة من قيم معيار أكايك (AIC) للمعلومة.

الجدول 2: تقدير فترات إبطاء نموذج ARDL

النموذج	قيمة معيار **AIC**
ARDL(1,0,3,1)	5.7552
ARDL(1,0,3,2)	5.8185
ARDL(1,1,3,1)	5.8274

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة نقوم باختبار وجود علاقة تكامل مشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds test)، الذي يعتبر من أهم الاختبارات في منهجية (ARDL)، حيث يقوم على حساب قيمة(F-Stat) من أجل اختبار فرضية العدم (H0 : δ1= δ2= 0)التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة (H1 : δ1≠δ2 ≠ 0) التي تقضي بوجود تكامل مشترك، وأن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، ونتائج الاختبار المقدر مبينة كالتالي:

الجدول3: اختبار الحدود (Bounds Test)

Included observations: 25		
Test Statistic	Value	K
F−statistic	6.0501	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال النتائج أن قيمة فيشر المحسوبة (F-Statistic) تساوي القيمة (6.0501)

أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى (I1Bound) عند كل مستوى معنوية، ومنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد يمتد أثرها من المتغيرات المستقلة في اتجاه المتغير التابع.

3.2.3. تقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وأهم محددات التحرير المالي، قمنا بقياس العلاقة التوازنية في إطار نموذج (ARDL) بالفجوات الزمنية (1,0,3,1)، بحيث تتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجلين القصير والطويل، والخطوة موضحة كالتالي:

أ.**تقدير العلاقة في الأجل القصير**: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ موضحة في الجدول:

الجدول 4: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

Method: ARDL				
Dependent Variable: EXR				
Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 1) / Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	**Prob.***
EXR(-1)	0.7122	0.1113	6.3937	**0.0000**
INF	0.2274	0.1859	1.2229	**0.2391**
RIR(-3)	0.1815	0.1092	1.6619	**0.1160**
MS(-1)	6.58E-12	2.36E-12	2.7884	**0.0132**
C	20.3232	7.3612	2.7608	**0.0139**
CointEq*(-1)	-0.2877	0.0536	-5.3608	**0.0001**
R-squared	0.9753	Meandependent var		**71.3523**
Adjusted R-squared	0.9629	S.D. dependent var		**19.4945**
S.E. of regression	3.7502	Akaike info criterion		**5.7552**
Sumsquaredresid	225.0275	Schwarz criterion		**6.1940**
Log likelihood	-62.9403	Hannan-Quinn criter.		**5.8769**
F-statistic	79.0646	Durbin-Watson stat		**1.6957**
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تظهر النتائج التجريبية للعلاقة في الأجل القصير أن النموذج يفسر ما نسبته 96.29% من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الإسمي خلال المدى القصير، كما تظهر النتائج أيضا أن معلمة معدل سعر الصرف الإسمي للجزائر بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى 1% وبإشارة موجبة مما يدل على أن سعر الصرف الدينار خلال فترة الدراسة يتجه نحو الانخفاض.

أما بالنسبة لتأثير باقي المتغيرات المفسرة الأخرى فتظهر النتائج إلى عدم تأثير كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي على سعر الصرف الإسمي في الأجل القصير، وذلك لعدم معنوية وإحصائية معلماتها المقدرة، في حين أن متغير عرض النقود بإبطاء سنة واحدة معنوي عند مستوى 5% ويؤثر بمعدل ضعيف في سعر الصرف الإسمي.

كما يظهر من خلال النتائج أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT ذات إشارة سالبة ومعنوية إحصائيا، وهو ما يقود للتأكيد على وجود علاقة التكامل المشترك من المتغيرات المفسرة باتجاه سعر الصرف، كما تشير أيضا إلى أن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تعدل بنسبة28.77% كل سنة. بالإضافة إلى ذلك يتبين من خلال النتائج المبينة في الجدول إلى أن احتمال قيمة فيشر أقل من 5%مما يعني أن النموذج المقدر معنوي ككل.

أ. تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

بعد دراسة التأثير قصير الأجل للمتغيرات النقدية على سعر الصرف، سنقوم بدراسة التأثير على المدى البعيد وذلك من خلال تقدير معلمات الأجل الطويل والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول5: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	**Prob.***
INF	0.7903	0.8115	0.9738	**0.3446**
RIR	2.4574	0.9700	2.5333	**0.0221**
MS	0.0000	0.0000	2.7709	**0.0136**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الهدف من هذا التقدير هو دراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، حيث يتضح من الجدول أعلاه أن متغيرات النموذج المقدر تختلف من حيث معنويتها ودلالتها الإحصائية حيث يلاحظ:

- ❖ عدم معنوية معلمة متغير معدل التضخم، وهو ما يعني عدم وجود تأثير لهذا المتغير على سعر الصرف الإسمي، ومنه فإن سعر الصرف الإسمي في الجزائر يتحدد بدون الأخذ بعين الاعتبار مستويات التضخم أو مستوى القدرة الشرائية للنقود، وبالتالي فإن درجة تكيف سعر الصرف السائد قد تتطلب وقتا أكبر على المدى الطويل، وهذا من أجل الوصول إلى استجابة ودرجة مرونة بالنسبة لتغيرات سعر الصرف مع تغيرات المستوى العام للأسعار.
- ❖ وجود تأثير معنوي عند مستوى 5% لمعدل الفائدة الحقيقي، حيث أن هناك علاقة طردية بين هذا المتغير ومتغير سعر الصرف، فزيادة معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع تؤدي برفع قيمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار (انخفاض قيمة الدينار)، وهو ما يتعارض بطبيعة الحال مع النظرية الاقتصادية التي تفترض أن زيادة معدلات الفائدة على الودائع من شأنها أن تشجع زيادة الطلب على العملة المحلية من قبل المستثمرين مما يساهم في زيادة قيمتها، وبالتالي فإن هذه النتيجة تفسر بشكل آخر ضعف المنظومة البنكية من ناحية قدرتها على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، كما تبين أيضا أن البنك المركزي يلجأ إلى رفع معدلات الفائدة الحقيقة كأحد القيود المفروضة للحد من توجه طلب الأفراد للعملات الأجنبية والاستثمار فيها.
- ❖ بالنسبة لمتغير عرض النقود فهو ذو تأثير معنوي لكن ضعيف نسبيا، حيث أن زيادة هذا الأخير تؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف على المدى الطويل، وهذا نتيجة للأثر المتراكم لزيادة عرض النقود من حيث خفض قيمتها الشرائية من جهة، إضافة إلى أن التأثير الضعيف جدا لهذا المتغير النقدي على سعر الصرف في الجزائر كان لسبب لجوء السلطات النقدية إلى سياسة تخفيض قيمة العملة بعد تعويم الدينار في سوق الصرف العالمية وهذا بهدف معالجة العجز في الميزان التجاري من خلال الحد من الواردات الأجنبية من جهة، ومعالجة العجز في الميزانية العامة للدولة من خلال زيادة مداخيل الجباية البترولية وهذا دون اللجوء إلى عملية الإصدار النقدي المستثير للتضخم.

4.2.3. اختبار جودة النموذج:

من أجل التأكد من جودة النموذج وصحة المعلمات والنتائج المقدرة، نقوم باستخدام مجموعة من الاختبارات من أجل الحكم على جودة النموذج، وهذه الاختبارات تتمثل في اختبار مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء ومشكلة عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء، بالإضافة إلى مشكلة عدم إتباع الأخطاء للتوزيع الطبيعي، ونتائج هذه الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

الجدول 6: اختبار جودة النموذج المقدر

فرضية الاختبار	الاختبار	القيمة (الاحتمال)
الارتباط الذاتي **Serial correlation LM Test**	Breusch-Godfrey	2.0696 (0.1631)
عدم ثبات تجانس التباين **Heteroskedasticity Test**	Breusch-Pagan-Godfrey	0.3863 (0.9124)
التوزيع الطبيعي **Normality Distribution Test**	Jarque-Bera	2.6754 (0.2624)

المصدر: *من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10*

5.2.3. اختبار استقرارية نموذج ARDL المقدر:

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات المتبعة في منهجية (ARDL) والتي تأتي بعد مرحلة تقدير النموذج، حيث يتم فيها التأكد من خلو النموذج من التقلبات الهيكلية عبر الزمن التي تؤثر على متغيرات الأجل القصير والطويل وعلى استقرار النموذج ككل، ومن أجل اختبار استقرارية النموذج المقدر تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابعة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM of Squares)، حيث يظهر من خلال نتائج الاختبارين المبينة في الشكل أدناه أن المجموع التراكمي للبواقي ومجموع المربعات يقع ضمن حدود مجال الثقة 5% مما يعني أن النموذج مستقر عبر الزمن، وأنه يمكن الاعتماد على نتائج التصحيح للأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

الشكل3: المجموع التراكمي للبواقي ومربعات البواقي

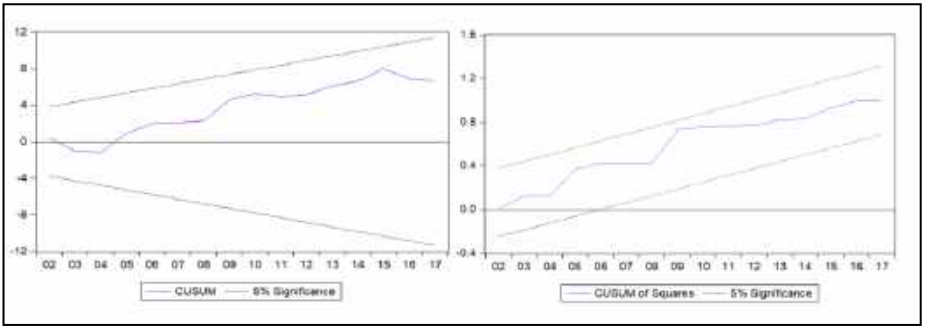

المصدر: *مخرجات برنامج Eviews 10*

4. الخاتمة:

سعت الجزائر في ظل انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لتطبيق مجموعة من الإصلاحات التي مست مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع المالي والنقدي الذي عملت على إلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة عليه، ومن أهم بوادر الإصلاح المتبعة في هذا السياق هو إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية تتضمن تخفيض الدينار، حيث عمل هذا الأخير من خلال تدخله في سوق الصرف على تدعيم العملة الوطنية ومحاولة الحفاظ على استقرارها قدر الإمكان، وذلك عن طريق وضع القواعد والتعليمات القانونية المنظمة لعملية الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

وفي هذا الإطار حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تقييم فعالية البنك المركزي في توجيه وتحديد سعر الصرف في الجزائر وهذا من خلال دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الإسمي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد تمثلت **النتائج الرئيسية** للدراسة في التالي:

- انتهجت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية بهدف إعادة التوازنات الكلية الكبرى في الاقتصاد، والتي تمثلت إحداها في سياسة الصرف التي كانت لها انعكاسات سلبية على وضع ميزان المدفوعات وزادت من تعميق حالة الاختلال فيه خاصة خلال فترة الإصلاحات، كما أدت تلك سياسات بشكل مباشر إلى خلق سوق موازية للصرف؛

- أدت التقلبات الحادة والمتكررة لأسعار البترول في السوق العالمي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف في الجزائر؛
- يتأثر سعر الصرف بعدة متغيرات وعوامل اقتصادية كالعرض النقدي وأسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار وحالة ميزان المدفوعات ونمو الإنتاج وغيرها، بالإضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية كعدم الاستقرار السياسي والإشاعات، ومن خلال النتائج السابقة يتضح أن سعر الصرف في الجزائر يتحدد على أساس اعتبارات نقدية ومالية محضة لا تأخذ في الحسبان الاقتصاد الحقيقي؛
- سعر الصرف الإسمي في الجزائر يتأثر بشكل مباشر بالقيم السابقة له، وهو ما يعد دليلا على التدهور المستمر في قيمة صرف العملة الوطنية؛
- على الرغم من اعتبار معدل التضخم من بين المؤشرات النقدية التفسيرية الهامة، إلا أنه لم يكن لهذا الأخير أي تأثير على سعر الصرف الإسمي خلال فترة الدراسة،
- يعزز التأثير الضعيف والمتباين لمتغيري معدل الفائدة الحقيقي والعرض النقدي على سعر الصرف من حقيقة أن سعر صرف الدينار لا يزال مدار رغم محاولة تحريره التي جاءت في إطار سياسات التعديل الهيكلي، ومنه فإن عدم تماشي سعر الصرف مع محدداته الأساسية هو كنتيجة حتمية لاستهداف البنك المركزي لسعر صرف حقيقي توازني مستقر لفترة طويلة كسياسة حمائية لا يمكنها استيعاب الصدمات الحقيقية.

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن أن نقدم بعض **المقترحات** المتمثلة في:

– ضرورة تدخل السلطة النقدية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي، وهذا من خلال إستراتيجية واضحة تتناسب مع ظروف الدولة وتقلل من تكاليف الإصلاح وتحافظ على استقرار التوازنات الكلية داخل الاقتصاد.

– يجب على البنك المركزي أن يحقق مرونة أكبر في سعر الصرف، وهذا من أجل التأثير على التوقعات التضخمية والابتعاد عن خسائر الصرف المتوقعة.

– العمل على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في المعروض النقدي وضبط معدلات الإنفاق العام غير المنتج.

– ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بالشكل الذي يضمن منع التحركات الكبيرة ويقلص من تكاليف انحراف أسعار الصرف.

– إعطاء استقلالية أكبر للسياسة النقدية بالشكل الذي يسمح للبنك المركزي من أداء وظائفه بكفاءة والتأثير على الاتجاهات الاقتصادية بما يتماشى والأهداف المسطرة.

– التحكم في المؤشرات النقدية وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد، وهذا لتفادي تأثر أسعار الصرف بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. بوحنيك هدى. (2010). دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج. *مجلة الباحث، 8* (8).
2. مصطفى رشدي شيحة. (1980). *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Arize, A. C. (2017). A Convenient Method for the Estimation of ARDL, Parameters and Test Statistics USA Trade Balance and Real Effective Exchange Rate Relation. *International Review of Economics and Finance*, *50* (c).
2. Ben Maatoug, A., Fatnassi, I., & Omri, A. (2011). Efficacité de l'intervention de la banque centrale Islandaise en présence d'asymétrie d'information avec les spéculateurs. (1).
3. Biswajit, B., Juraj, Z., Ľudovít, Ó., & William O, R. J. (2017). On the Effectiveness of Central Bank Intervention in the Foreign Exchange Market: The Case of Slovakia, 1999-2007. *National Bank of Slovakia* (4).
4. Ghosh, S., & Kundu, S. (2019). Central Bank Intervention in Foreign Exchange Market under Managed Float: A Three

Regime Threshold VAR Analysis of Indian Rupee-US Dollar Exchange Rate. *Munich Personal RePEc Archive* (No. 93466).

5. Idil, U. A. (2019). UNDERSTANDING THE DYNAMICS OF FOREIGN RESERVE MANAGEMENT:. *International Economics* (4).
6. Ilker, D., & Alfonso, M. (2004). Is there room for foreign exchange interventions under an inflation targeting framework ? Evidence from Mexico and Turkey. *Journal Of Policy Research, 1* (1).
7. Kuma, J. K. (2018). Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto: éléments de théorie et pratiques sur logiciels. *Centre de Recherches Economiques et Quantitatives* , 6.
8. LIOUSID, N. (2019, 09 09). *How National Interest Rates Affect Currency Values and Exchange Rates*. Retrieved from Investopidia: www.investopedia.com
9. Melih, Ö. (2014). MONEY DEMAND FUNCTION IN TURKEY: AN ARDL APPROACH. *Journal of Social and Economic Research*.
10. Seerattan, D. (2012). THE EFFECTIVENESS OF CENTRAL BANK INTERVENTIONS IN THE FOREIGN EXCHANGE MARKET. School of Social Science Brunel University .
11. SERATTAN, D. (2006). The effectiveness of central bank intervention in the foreign exchange markets in select flexible exchange rate countries in the caribbean. *Journal Of Business, Finance And Economics In Emerging Economies, 1* (1).
12. Steinar, S. (1998). *Econometrics and Economic Theory in the 20th Centry.* USA: Cambridge University Press.

6. قائمة ملاحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل1: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

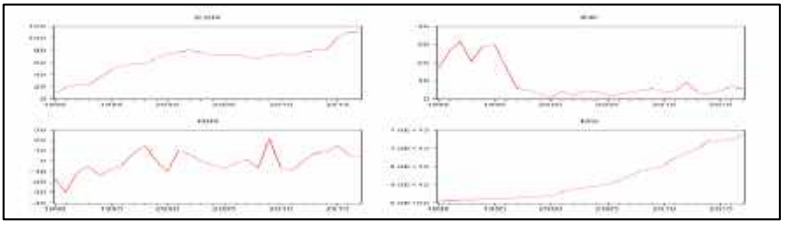

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول1: اختبار الحدود *(Bounds Test)*

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.050151	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول 2: نموذج ARDL (1,0,3,1)(نموذج قصير الأجل)

Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXR(-1)	0.712225	0.111394	6.393727	0.0000
INF	0.227453	0.185986	1.222959	0.2391
RIR	0.163494	0.111739	1.463181	0.1628
RIR(-1)	0.119286	0.117053	1.019083	0.3233
RIR(-2)	0.242917	0.096993	2.504479	0.0235
RIR(-3)	0.181502	0.109207	1.661997	0.1160
MS	-5.69E-12	2.22E-12	-2.569900	0.0206
MS(-1)	6.58E-12	2.36E-12	2.788406	0.0132
C	20.32329	7.361260	2.760844	0.0139

R-squared	0.975328	Mean dependent var	71.35234
Adjusted R-squared	0.962992	S.D. dependent var	19.49453
S.E. of regression	3.750229	Akaike info criterion	5.755224
Sum squared resid	225.0275	Schwarz criterion	6.194019
Log likelihood	-62.94030	Hannan-Quinn criter.	5.876927
F-statistic	79.06460	Durbin-Watson stat	1.695718
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول 3: تقدير معامل تصحيح الخطأ ومعلمات الأجل الطويل

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.227453	0.185986	1.222959	0.2391
D(RIR)	0.163494	0.111739	1.463181	0.1628
D(RIR(-1))	-0.242917	0.096993	-2.504479	0.0235
D(RIR(-2))	-0.181502	0.109207	-1.661997	0.1160
D(MS)	-0.000000	0.000000	-2.569900	0.0206
CointEq(-1)	-0.287775	0.111394	-2.583396	0.0200

Cointeq = EXR - (0.7904*INF + 2.4575*RIR + 0.0000*MS + 70.6220)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.790383	0.811577	0.973886	0.3446
RIR	2.457468	0.970044	2.533357	0.0221
MS	0.000000	0.000000	2.770937	0.0136
C	70.622044	7.185049	9.829027	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول4: اختبار مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.069658	Prob. F(2,14)	0.1631
Obs*R-squared	5.704895	Prob. Chi-Square(2)	0.0577
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.386391	Prob. F(8,16)	0.9124
Obs*R-squared	4.047857	Prob. Chi-Square(8)	0.8528
Scaled explained SS	1.992850	Prob. Chi-Square(8)	0.9812

المصدر: *مخرجات برنامج Eviews 10*

الشكل 2: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

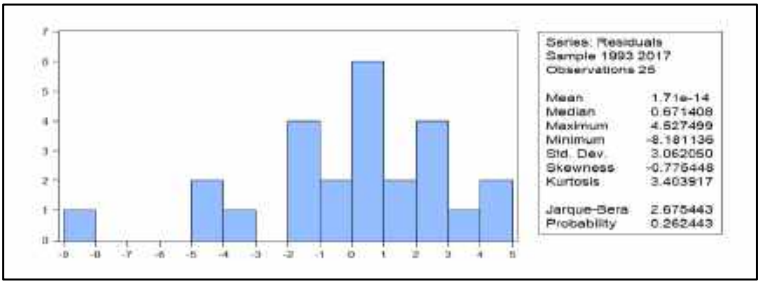

المصدر: *مخرجات برنامج Eviews 10*

تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر

- عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا-

Activation of the electronic administration service in Algeria

- Modernization of the tax administration as a model -

رمادلية عبدالله سفيان،جامعة لونيسي علي- البليدة 2، a.remadlia@univ-blida2.dz

مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر

قويدري كمال، جامعة لونيسي علي- البليدة 2، k.kouidri@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/08 تاريخ القبول: 2020/06/03 تاريخ النشر:2020/06/29

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر بدراسة حالة عصرنة الإدارة الضريبية و هذا بالتطرق إلى الأليات التي اعتمدتها إدارة الضرائب لمواكبة التطورات الحاصلة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف جوانب النظرية الدراسة و تحليل البيانات و الإحصائيات المتحصل عليها، و قد توصلت نتائج الدراسة إلى تمكن إدارة الضرائب من تحقيق فعالية في التسيير من خلال إعادة بنية هيكلها التنظيمي و إدراج التكنولوجيات الحديثة .

الكلمات المفتاحية :الإدارة الالكترونية ؛ الإصلاحات الضريبية ؛ الخدمات الالكترونية .

تصنيف *JEL : D85، O23، L86*

Abstract: This study aims to shed light on the reality of electronic management in Algeria. Studying the case of modernizing tax administration by examining the mechanisms adopted to keep up with developments using an analytical descriptive approach to capture the various theoretical aspect and statistics obtained, the results enabled the tax administration to achieve effective management by restructuring its organizational structure and insering modern technologies.

keyword: E-Administration; Tax Reforms; E-Services .

JEL classification code : *D85, 023, L86.*

المؤلف المرسل: رمادلية عبدالله سفيان ، الإيميل: a.remadlia@univ-blida2.dz

1. مقدمة:

تعتبر الإدارة الالكترونية فرعا معرفيا حديثا يدخل ضمن مواضيع الإدارة فهي لا تشكل بديلا للإدارة التقليدية بقدر ما هي نمط جديد في الإدارة و امتداد للفكر الإداري في تطوره عبر مدارس متعددة بدءا من المدرسة الكلاسيكية و السلوكية مرورا بالاتجاهات الإدارية الحديثة فهي تجسد الموجة القادمة للفكر الإداري المتحالف مع تقنية المعلومات و الاتصال ، و قد ظهرت نتيجة تطور موضوعي و ترجع أولى إرهاصاتها إلى السبعينيات و بالضبط عام 1973 حيث استخدم مصطلح المكتب اللاورقي في الولايات المتحدة إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الالكتروني , غير أنها لم تفرض نفسها كمفهوم و منظومة قائم بذاته إلا مع تسعينيات القرن الماضي (بومروان، 2014، صفحة 8) .

سعت الجزائر في هذا الجانب سعيا ملحوظا لتطوير وتحسين الخدمة العمومية بما يضمن رضا المواطن على جودة ونوعية الخدمات المقدمة له ، وفي ظل الرهانات الجديدة تم وضع جملة من الإصلاحات تتمثل في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية التي أصبحت حتمية ضرورية و لدراسة هذا الموضوع تم بلورة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى يساهم تطبيق نظام الإدارة الالكترونية في تحسين وتطوير الخدمة العمومية في الإدارة الضريبية ؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الإجراءات الواجب القيام بها لإصلاح الإدارة الضريبية لمواكبة التطورات الجديدة ؟
- هل الإجراءات الالكترونية المستحدثة تحسن من جودة الخدمات للمكلفين بالضريبة ؟
- كيف تساهم عملية الرقمنة في التسيير الأمثل للعملية الجبائية ؟

الفرضيات: انطلاقا من التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

– قامت الإدارة الجبائية في السنوات الأخيرة بإصلاح شامل للإدارة الضريبية سواءا من الجانب التشريعي أو الجانب الإداري و هذا باستحداث هياكل جديدة و سن قوانين تتماشى مع التطورات الحاصلة و الاعتماد على التقنيات الالكترونية لمواجهة التحديات الجديدة .

– إن الإجراءات الالكترونية المستحدثة تساهم في تحسين جودة الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة .

– تسمح عملية الرقمنة باكتتاب التصريحات الجبائية بصفة آلية ، ومراجعتها أليا لتجنب الأخطاء وإرسالها الكترونيا لربح الوقت فأصبح بإمكان المؤسسة الحصول على جميع الوثائق و التصاريح الجبائية من الموقع المخصص لهذا الغرض .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث لدراسة التحولات و التطورات التي يعرفها النظام الضريبي ومدى مسايرته لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، و هو ما يستدعي البحث و الدراسة في النظام الضريبي وآليات تطويره و رقمنته و عصرنته خاصة في ظل التحديات التي تطرحها العولمة و التطور التكنولوجي الحاصل .

منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع الذي تعالجه الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي فالمنهج الوصفي لإبراز الجوانب النظرية للدراسة من أجل الوصول إلى تحديد مختلف المفاهيم الأساسية كمفهوم الإدارة الالكترونية و آليات رقمنة الإدارة الضريبية ، أما الجانب التحليلي فخصص لعرض و تحليل النتائج المتحصل عليها من الإحصائيات و الأرقام المتعلقة بعصرنة الإدارة الضريبية و هذا لاختبار صحة فرضيات الدراسة .

الدراسات السابقة :

1– دراسة للباحث وشان أحمد بعنوان :" تكييف النظام الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية "(2016)، حيث حاول من خلالها الباحث الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ما هي متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل الرهانات التي تفرضها التجارة الالكترونية ؟ حيث قام الباحث في هذه الدراسة بمعالجة متطلبات تكييف النظام الضريبي في ظل تحديات التجارة الالكترونية و هذا بالتطرق للتجربة الجزائرية ، حيث قامت الجزائر بإصلاحات من أجل تبسيط و عصرنة النظام الضريبي بتكييف التشريعات الضريبية مع رهانات العولمة و تكنولوجيا المعلومات ، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب فمازال النظام الضريبي برأي الباحث يمتاز بالتعقيد و كثرة الإجراءات و التعديلات .

2– دراسة عادل غزال بعنوان: " مشاريع الحكومة الالكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق – مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013 أنموذجا" (2014)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشاريع الحكومة الالكترونية و أهم المراحل التي تمر بها بدءا من وضع الإستراتيجية إلى التنفيذ الرسمي على أرض الواقع , بالإضافة إلى التعرف على مشروع الحكومة الالكترونية 2013 و أهم ما جاء به و ما يرمي إليه، حيث تعتبر هذه دراسة نظرية بحتة، حيث توصلت إلى أن الحكومة الالكترونية في نمطها الحالي لم تصل بعد إلى صيغة المنظومة الكاملة حيث مازالت تفتقر إلى العديد من الآليات في الكثير من جوانبها ، و أوصت الدراسة بوضع استراتيجيات واضحة و مرسومة المعالم من طرف الحكومات المقبلة و الحرص على التدريب و التطوير المستمر للمورد البشري لإنجاح المشروع .

3- دراسة للباحث Iddawati Binti Ibrahim بعنوان : " التصريح الالكتروني لضريبة الدخل على العائد الشخصي في ماليزيا – محددات و تكاليف الامتثال " (2013)، و انطلقت هذه الدراسة من فرضية أن التصريح الالكتروني عن الضرائب يمكن من أداء الأمور بشكل أسرع مع جهد أقل باستخدام كمية أقل من الوقت و الورق و هذا بتقليل التكاليف وهو ما يسهل على الإدارة بمعالجة عائدات ضريبة الدخل بكل سهولة، الأمر الذي يسمح بزيادة كفاءة العمال و هذا باستخدام الموارد البشرية المتاحة من أجل الفحص و التدقيق، و تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على سلوك مستخدمي التصريح الالكتروني بين دافعي الضرائب في ماليزيا، حيث توصلت الدراسة أن نظام التصريح الالكتروني يؤدي إلى وفر في التكاليف بنحو 70% بالمقارنة مع تقديم التصريح الضريبي الورقي .

2.مفهوم الإدارة الالكترونية:

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الالكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح ، وان كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الالكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية (عشور، 2010، صفحة 13).

كثر الجدل في الآونة الأخيرة بشأن هذين المصطلحين هل هما مصطلحان مختلفان، أم مترادفان ولقد توصلت الدراسات إلى أن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فالحكومة الالكترونية فهي تمثل الكل وتعني العمليات الالكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الالكترونية وذلك من خلال التشغيل الحاسوبي ذي التقنية العالية، وهذا يعني أن الإدارة الالكترونية هي مرحلة سابقة من الحكومة الالكترونية (القدوة، 2010، صفحة 22).

بغرض استيعاب مفهوم الحكومة الالكترونية يجب أولا معرفة ما تعنيه كلمة الحكومة، فالحكومة نعني بها هنا الوحدات الإدارية و الهيئات والمؤسسات التابعة لها و بشكل عام تستطيع القول أن الحكومة هي عادة مزيج متغير من كل من الأهداف , الوظائف و المهام و التشكيلات الإدارية التنفيذية (قنديلجي، 2015، صفحة 25).

لقد عرفت الأمم المتحدة الحكومة الالكترونية في عام2002 بأنها عبارة عن استخدام شبكة الانترنت لتقديم المعلومات و الخدمات الحكومية للمواطنين، كذلك فان الحكومة الالكترونية هي تطبيق تقنية المعلومات و الاتصالات لتحقيق الكفاءة و الشفافية و صحة المعلومات و كذلك تبادل المعلومات داخل الحكومة أي بين الحكومة و المؤسسات الفرعية لها من جهة و بين المواطنين و المؤسسات العامة و المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى و تعزيز قدرة المواطن في الوصول للمعلومات و استخدامها (قنديلجي، 2015، صفحة 26).

و على أساس ما تم تقديمه فانه يوجد العديد من التعريفات لمفهوم الحكومة الالكترونية لذا فإننا نستطيع بلورة أهم هذه التعريفات إلى تعريف مبسط يتمثل في :

الحكومة الالكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية حيث تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية عبر الوسائط الالكترونية و أدوات التكنولوجيا و أهمها الانترنيت و الاتصالات (بومروان، 2014، صفحة 19).

أما الإدارة الالكترونية هي الجزء وتعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة، أو الإدارة بلا أوراق، وتعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة وبعبارة أخرى إن تطبيقها مقتصر على حدود المنظمة فقط.

وبالتالي في دراستنا للإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية نكون بصدد دراسة الجزء دون الكل ومنه فقد عرفت الإدارة الالكترونية بعدة تعاريف منها :

الإدارة الإلكترونية هي الاستغناء عن المعلومات الورقية التقليدية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا (طلحي و رحايلية، 2015، صفحة 04).

وعرفت كذلك على أنها التعامل مع موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت والتي تركز على رأس المال المعلوماتي والمعرفي كعامل فعال في تحقيق أهدافها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم التركيز على بعض المسائل الإجرائية التي تعتمد عليها الإدارات الإلكترونية فقد تم تعريفها بأنها الجهود الإدارية التي تضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين كما تضمن انخفاض التكلفة وضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة (دراجي و موساوي، 2018، صفحة 26).

و من جانب توضيحي و تكميلي أخر فإننا نستطيع أن نوضح مفهوم الإدارة الالكترونية بأنه يعني (قنديلجي، 2015، صفحة 122) :

- إدارة بلا ورق فهي تشمل مجموعة من الأساسيات حيث يوجد ورق ولكن لا نستخدمه بكثافة و يحل بديلا عنه الأرشيف الالكتروني و البريد الالكتروني و الأدلة الالكترونية.
- الإدارة الالكترونية هي إدارة بلا تنظيمات جامدة .
- الإدارة الالكترونية هي إدارة بلا مكان فهي تعتمد بالأساس على وسائل الاتصال الحديثة .
- الإدارة الالكترونية هي إدارة بلا زمان فالعالم أصبح يعمل 24 ساعة في اليوم .

3. إصلاح الإدارة الضريبية:

لا يقتصر الإصلاح الضريبي على الجانب التشريعي فحسب بل يتعداه إلى الجانب التنظيمي و الإداري ،لأن نجاح سياسة الإصلاح الضريبي تتوقف على مدى توفر إدارة ضريبية فعالة قادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها ،حيث ترمي عملية عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية و طرق تسييرها و هذا بإحداث نظام جديد للإدارة يرتكز أساسا على فكرة جمع المهام و الوظائف الجبائية في مصلحة واحدة و تصنيف فئات المكلفين حسب درجة أهميتهم مع إدراج الطرق و الوسائل العصرية و الرقمية بغية تبسيط و تسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين من اجل زيادة نسبة الاستجابة الطوعية في دفع الضريبة (حراش، 2015، صفحة 80).

1.3 الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية بعد الإصلاحات :

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة، في هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتجية لعصرنة هياكلها ، و قصد تحقيق هذه الغاية تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب ، هدفها تجميع المفتشيات و القباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، حيث تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها و هي (المديرية العامة للضرائب، 2014) :

1.1.3 مديرية كبريات المؤسسات (DGE): يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، حيث من المنتظر أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي، الذي شرع فيه في بداية عام 1992، و هي السنة التي ميزتها بالخصوص تأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة) و توحيد المصالح و الملفات الجبائية و كذا تبسيط و توحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح و دفع الضرائب و الرسوم بإنشاء التصريح الجبائي ج 50 ، حيث تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير الملفات الجبائية و المراقبة و التحصيل بالنسبة لـ :

- الشركات و المؤسسات الأجنبية .
- الشركات العاملة في ميدان المحروقات .
- الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي رقم أعمالها $\leq$ 100 مليون د.ج .

2.1.3 مراكز الضرائب (CDI): يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية ، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعه بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة ، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، حيث يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه, حيث قامت المديرية

العامة للضرائب منذ أواخر 2011 الى غاية يومنا هذا بوضع حيز الخدمة 23 مركز للضرائب .

3.1.3 المراكز الجوارية للضرائب (CPI): مثل إطلاق المركز الجواري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب ، و يعتبر المركز الجواري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب ، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).

يهدف إنشاء المركز الجواري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات و القباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط و تنسيق وعصرنة الإجراءات .

2.3 عصرنة و تحديث الإدارة الضريبية :

تمثلت الإجراءات المتبعة من طرف السلطات لتحديث و عصرنة الإدارة الضريبية في تقوية و تحسين الوسائل البشرية و تجهيز مختلف مصالح الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي ، وإضفاء مؤشر لمرجعية نوعية الخدمة .

1.2.3 تعزيز و تحسين الوسائل البشرية : تتمثل الإجراءات المتخذة فيما يلي (وشان، 2017، صفحة 92)

– رفع عدد الموظفين العاملين بالإدارة الضريبية من خلال تكوين إطارات جديدة أو من خلال التوظيف المباشر عن طريق المسابقات و ذلك لتحسين فعالية و كفاءة الإدارة الضريبية .

– إنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في التكوين و التي من مهامها تكوين إطارات الإدارة الضريبية وفق شروط يحددها القانون .

– رسكلة أعوان الإدارة الضريبية بهدف ضمان تحسين و تخصص موظفي الإدارة الضريبية من خلال تنظيم دورات تكوينية و ملتقيات وطنية و دولية في عدة تخصصات متعلقة بالإطار التطبيقي للنظام الضريبي .

2.2.3 إدخال تقنية الربط عن بعد : بالنسبة لبرنامج تجهيز مصالح الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي ، و قصد تحسين ظروف العمل تم إدخال الإعلام الآلي في كل المستويات ، حيث عرف برنامج إدخال تقنية الربط عن بعد مرحلتين ، المرحلة الأولى تمثلت في إدخال تقنية الربط عن بعد بين الإدارة و مصالحها و هو ما يعرف بالانترانت (Intranet) و هذا لتسهيل تبادل المعلومات الجبائية بين المصالح المختصة و هو ما يوفر السرعة و الفعالية من حيث الحصول على المعلومة الجبائية ، أما المرحلة الثانية و هي في صدد الإعداد و هي ربط الإدارة الضريبية مع الإدارات و الهيئات الأخرى و هو ما يعرف بتقنية الانترنت (Internet) و هو ما يكرس أسس و قواعد الإدارة الالكترونية التي تعتمد على التبادل الالكتروني للمعلومات فهي تسمح بتوفير كافة المعلومات لتأسيس الوعاء الضريبي للمكلف بالضريبة و هذا بتبادل المعلومات مثلا مع البنوك ، إدارة الجمارك و السجل التجاري ، فتقنية الربط عن بعد تسعى إلى إضفاء الطابع الغير المادي للإجراءات و التعاملات الضريبية .

3.2.3 مرجعية نوعية الخدمة : إن مشروع مرجعية نوعية الخدمة تم إنشائه طبقا للتعليمة العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية

فقد جاء هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات التي كانت تقدمها الهياكل القديمة ،حيث يترجم إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة ترتكز على تقديم خدمة فعّالة وضمان استقبال نوعي بمختلف أشكاله (بودالي و بوشنب، 2016، صفحة 263).

الجدول 1: *إحصائيات حول مرجعية نوعية الخدمة المطبقة بالهياكل الجديدة للإدارة الضريبية*

المؤشر	2015	2016	2017	2018
نسبة احترام ظروف الدخول	%76,67	%70,53	%77,93	%91,00
نسبة التكفل بالمكلفين بالضريبة	%99,60	%99,90	%99,00	%97,90
نسبة نوعية الخدمة المؤداة	%73,03	%69,56	%74,17	%84,17
نسبة احترام الآجال	%63,33	%64,13	%71,00	%73,73
الإصغاء للمكلفين بالضريبة	%68,64	%71,86	%69,00	%67,20
المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة	**%74,43**	**%72,62**	**%74,26**	**%79,69**

المصدر: *http://mfdgi.gov.dz/images/pdf/Statistiques_accueil_site.pdf*

الشكل1: *منحنى بياني يبين تطور مرجعية نوعية الخدمة بالهياكل الجديدة لإدارة الضريبية*

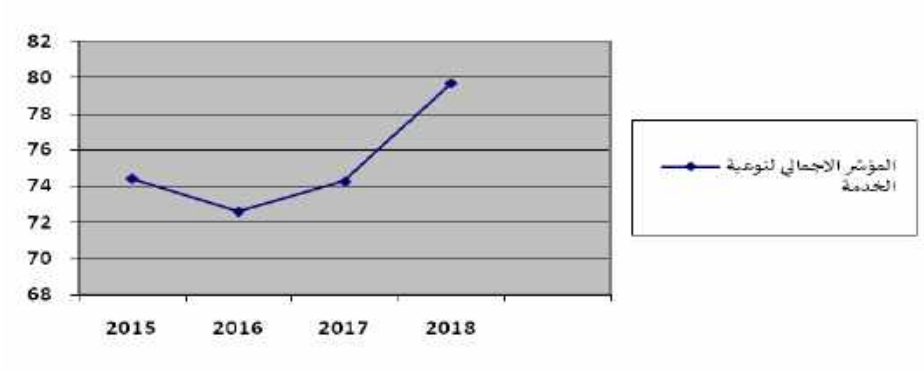

المصدر *: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 1*

نسبة المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة المطبق بالهياكل الجديدة للإدارة الضريبية هو في تحسن مستمر ، فبعد التراجع الذي سجله في سنة 2016 (-1,81) مقارنة بسنة 2015

و هذا بسب تراجع نسبة احترام ظروف الدخول إلى المصالح الضريبية و تدني نسبة نوعية الخدمات المؤداة في بعض الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية ، فها هو يسجل ارتفاعا في سنة 2017 (+1,64) مقارنة مع مؤشر 2016 ، أما في سنة 2018 فمؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة سجل تحسنا بـ (+5,7) حيث وصل إلى نسبة79,69% مقارنة بـ 74,26% في سنة 2017 و هذه نتيجة مشرفة مقارنة بالمجهودات المبذولة لمختلف مصالح الإدارة الضريبية من اجل تحسين نوعية الخدمة .

4. رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر :

انطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الالكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لإحداث جملة من التغييرات ، و هذا بإدخال بعض الخدمات الالكترونية الجديدة والتي مست بعض القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهدا جديدا لم يسبق له مثيل في مجال العصرنة ، و هذا لاعتباره احد مقومات النظام الاقتصادي ، و تتمثل الخدمات الالكترونية الجديدة في الإدارة الضريبية في :

1.4 إنشاء موقع الكتروني للإدارة الضريبية : ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و ربط الإدارة الضريبية بتقنية الإعلام الآلي و الانترنت بإحداث موقع الالكتروني لإدارة الضرائب ، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية ، الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة ، نصوص و مناشير جبائية و تعليمات مختلفة ، حيث تهدف الإدارة الضريبية من خلال هذا الموقع الالكتروني إلى نشر المعلومة الجبائية و التكفل بانشغالات و تطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الانترنت .

الجدول 2 : إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015–2018

المؤشر	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات للموقع الالكتروني	428366	728279	1274206	1303824
عدد الصفحات التي تم تصفحها	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر: http://mfdgi.gov.dz/images/pdf/Statistiques_accueil_site.pdf

الشكل 2: منحنى بياني لتطور استعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015– 2018

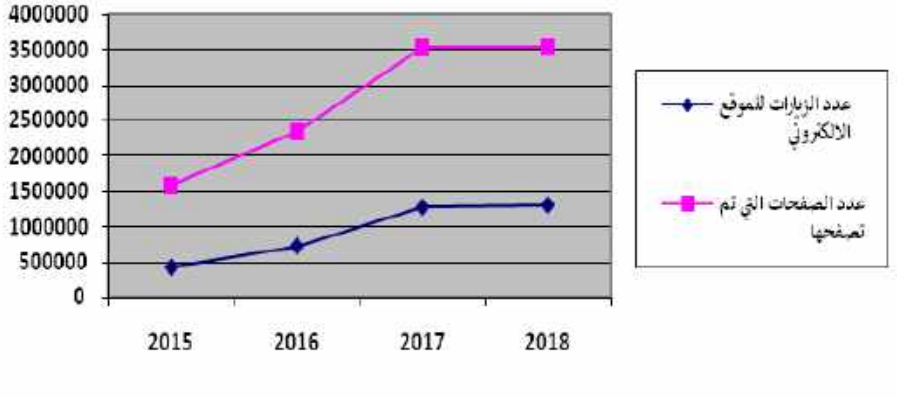

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 2

نلاحظ من خلال الجدول 2 أن الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية يسجل ارتفاعا من سنة لأخرى سواءا في عدد الزيارات إلى الموقع الالكتروني أو من حيث عدد الصفحات التي تم تصفحها , و يرجع هذا الارتفاع إلى اهتمام الإدارة الضريبية بتوفير المعلومات و تحيينها و اجتهادها في رقمنة الإدارة و هذا بإدراج بوابة لتحميل الوثائق الضرورية التي يستعملها المكلفين بالضريبة في تقديم تصريحاتهم كما تم إحداث بوابة خاصة بتقديم التصريحات

الجبائية عن بعد ,حيث يكفي فقط على المكلفين بالضريبة الولوج إلى الموقع الالكتروني للحصول على المعلومة دون عناء التنقل إلى الإدارة الضريبية .

2.4 رقم التعريف الجبائي الالكتروني: أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي الكترونيا عن طريق الدخول إلى الموقع الالكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض فيكفي إدخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الالكتروني و إتباع الخطوات , كما يوفر هذا الموقع على مزايا عديدة كإمكانية التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي (Immatriculation fiscale en ligne, 2016).

3.4 نافذة التوثيق الجبائي : في إطار جهود إصلاح و عصرنة الإدارة الضريبية ,تم مؤخرا إحداث موقع أو نافذة عبر الانترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات و المؤسسات و كافة المتعاملين و هو ما يساعد إضفاء الشفافية و المصداقية في التعاملات .

4.4 اعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني : في إطار التحول التدريجي من الإدارة التقليدية أو الورقية إلى الإدارة الالكترونية , فبعدما اقتصر المشرع في السابق على أن عملية الرقابة و الفحص تكون في الدفاتر الورقية , نص المشرع الجزائري على قبول إمكانية فحص المحاسبة الممسوكة وفق نظام الإعلام الآلي حيث يعكس هذا الإجراء الإستراتيجية الجديدة و هي تكييف آليات الرقابة الجبائية مع متطلبات الإدارة الالكترونية و هو ما تسعى الإدارة الضريبية إلى تحقيقه عن طريق إضفاء الصبغة الغير المادية للإدارة الجبائية (وشان، 2017، صفحة 167).

5.4 تطوير نظام لتحميل الوثائق و التصريحات الجبائية عن بعد: في إطار رقمنة الخدمة العمومية تسعى الإدارة الضريبية إلى تبسيط و تخفيف الإجراءات الضريبية و تقريب الإدارة من المواطن , في هذا الإطار تم وضع نظام لتحميل التصريحات و الوثائق الجبائية عبر الانترنت من خلال الولوج إلى الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية , فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق و التصريحات الجبائية و حساب الضريبة و اكتتاب التصريحات من خلال الموقع الالكتروني المخصص لهذا الغرض .

6.4 إنشاء بوابة للتصريح الالكتروني (جبايتك): في إطار رقمنة الخدمة العمومية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام للتصريح عن بعد فبعدما استخدمت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كوسيلة لنشر المعلومات الجبائية , انتقلت الإدارة الضريبية في عملها من رحلة نقل المعلومة الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في علاقتها مع المكلفين بالضريبة و هذا باستحداث نظام التصريح عن بعد جبايتك .

كان اعتماد تقنية التصريح عبر الانترنت و الدفع الالكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) و هم المؤسسات و الشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى يحث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي ابتداءا من جانفي 2018 يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب و الرسوم عن طريق الدفع الالكتروني.

أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب فان نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم و قد تم وضع 23 مركز نموذجي للتعريف بالعملية و للاطلاع على سير هذا التطبيق المعلوماتي قبل تعميمه على جميع المراكز .

7.4 طلب التوطين البنكي عن بعد : أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب و المنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي جبايتك أن يحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الانترنت من خلال بوابة التصريح الالكتروني حيث تعتبر هذه خدمة جديدة تم إضافتها مؤخرا في البوابة .

5. النتائج و مناقشتها :

عمدت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات التنظيمية لإصلاح الإدارة الضريبية عن طريق استحداث هياكل جديدة و تكييف القوانين بما يتماشى مع التطورات الحاصلة و رسكلة العمال و تكوينهم حيث استفاد عدد معتبر من دورات تكوينية لتعزيز معارفهم العملية ,كما قامت باستحداث بعض التقنيات الالكترونية لرقمنة الإدارة الضريبية, وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

تهدف عملية رقمنة الإدارة الضريبية من خلال الإجراءات الالكترونية المستحدثة إلى تحسين جودة الخدمة للمكلفين بالضريبية و التقليل من معاناتهم و هذا بإنشاء موقع الكتروني يوفر جميع المعلومات الضرورية و التصريحات الجبائية بالإضافة إلى تقنية التصريح الالكتروني , و هو ما تؤكده الإحصائيات المتعلقة بعدد الزيارات إلى الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية الذي هو في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى, و نفس الشيء بالنسبة لعدد الصفحات التي تم تصفحها من الموقع الالكتروني و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

تساهم عملية رقمنة الإدارة الضريبية في السير الأمثل للعملية الجبائية سواءا من قبل المكلفين بالضريبة عن طريق تسهيل عملية التصريح الالكتروني عن بعد باكتتاب التصريحات الجبائية بصفة آلية , ومراجعتها أليا لتجنب الأخطاء وإرسالها و دفعها الكترونيا لربح الوقت و استخراج مختلف الوثائق اللازمة دون عناء التنقل , أما بالنسبة للإدارة الضريبية فتسمح عملية

الرقمنة إلى توسيع الوعاء الجبائي و تخفيض عمليات الغش عن طريق إنشاء البطاقة الكترونية لإحصاء المكلفين الغشاشين و هو ما يعزز صحة الفرضية الثالثة .

6. خاتمة:

سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الضريبية التي قامت بها إلى عصرنة النظام الضريبي بإحداث ضرائب عصرية ذات طابع دولي و تبسيط الإجراءات و تخفيفها , كما قامت بإعادة تنظيم هياكلها الإدارية بإحداث مديريات و هيئات جديدة مع تعميم منظومة الإعلام الآلي و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتسهيل عملها و تحسين نوعية الخدمة للمكلفين بالضريبة, حيث يعد إدراج الرقمنة من أهم معالم الإصلاحات لتواكب بذلك الأنظمة الضريبية المتطورة و التطورات الحاصلة في هذا المجال .

من خلال ما سبق يمكن الخروج بجملة من التوصيات نوردها فيما يلي:

– تعميم وجوب استخدام نظام التصريح الالكتروني للضرائب و الرسوم على جميع المكلفين بالضريبية مع تعزيز استخدام نظام الدفع الالكتروني .

– يجب أن يكون مشروع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارية الإلكترونية ذا رؤية شاملة، تبدأ من أعلى المستويات في الدولة إلى أدناها، وذلك بتضافر الجهود، ضمن إستراتيجية واضحة على المدى الطويل .

– توفير البنية التحتية للاتصالات والبرمجيات لولوج العالم الالكتروني بمعناه الحقيقي وتطبيقه بالنجاعة المنتظرة منه.

– إقامة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية لجميع الموظفين لإيضاح مفهوم الإدارة الالكترونية لهم من اجل زيادة مساهمتهم في إنجاح عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية.

7. قائمة المراجع :

1. - Immatriculation fiscale en ligne. (2016). *Procédure d'obtention du NIF*. Consulté le DECEMBRE 21, 2019, sur https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/

2. – أحمد وشان. (2017). متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية. *أطروحة دكتوراه* . قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: الجزائر.

3. – المديرية العامة للضرائب. (2014). *الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب*. تاريخ الاسترداد 20 جانفي, 2020، من http://mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32

4. – براهيم حراش. (2015). تقييم عصرنة ادارة الضرائب الجزائرية. *مجلة الاقتصاد و الاحصاء التطبيقي ، المجلد 12* (العدد 02)، الصفحات 80-104.

5. – سمية بومروان. (2014). *الحكومة الالكترونية و دورها في تحسين اداء الادارات الحكومية دراسة مقارنة*. المملكة العربية السعودية: مكتبة القانون و الاقتصاد.

6. – عامر ابراهيم قنديلجي. (2015). *الحكومة الالكترونية*. الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

7. – عبد الكريم عشور. (2010). دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية و الجزائر. *رسالة ماجستير* . قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة: الجزائر.

8. – فاطمة الزهراء طلحي، و سيف الدين رحايلية. (17و18 نوفمبر, 2015). معوقات تطبيق الادارة الالكترونية بالادارات العمومية الجزائرية. *ملتقى الدولي الاول حول المؤسسة بين الخدمة العمومية و ادارة الموارد البشرية مقاربات نظرية و تجارب عالمية* . جامعة البليدة: الجزائر.

9. – محمد بودالي، و موسى بوشنب. (2016). رقمنة الادارة كاسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر – الادارة الجبائية نموذجا–. *مجلة دراسات جبائية ، المجلد 05* (العدد 02)، الصفحات 253–279.

10. – محمود القدوة. (2010). *الحكومة الالكترونية و الادارة المعاصرة*. الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.

11. – مكي دراجي، و راشدة موساوي. (2018). دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر – دراسة لنموذجين قطاعين العدالة– الداخلية و الجماعات المحلية. *مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد09* (العدد 01)، الصفحات 24–37.

La contribution de l'audit interne dans l'amélioration de l'efficacité du contrôle interne dans l'entreprise algérienne : le cas d'ATM Mobilis

The contribution of internal audit in improving the effectiveness of internal control in the Algerian company: the ATM Mobilis case

Mounya BOUDIA, doctorante, Laboratoire de stratégies et politiques économique en Algérie, university of M'sila, mounya.boudia@univ-msila.dz
Ali DEBBI, professeur, university of M'sila, ali.debbi@univ-msila.dz

Date de réception:20/08/2019; Date d'acceptation:25/10/2020; Date de publication: 29/06/2020

Résumé: L'auditeur interne veille au bon fonctionnement du contrôle interne et à la maitrise des risques qui génèrent des dysfonctionnements.
L'objectif de cet article est d'identifier le rôle de l'auditeur interne dans l'évaluation du contrôle interne dans les entreprises algériennes. Pour ce faire, nous avons effectué une étude de cas au sein de l'opérateur téléphonique ATM Mobilis. Nous avons pu confirmer la contribution de l'audit interne dans la maitrise des risques et dans l'amélioration de l'efficacité du contrôle interne mis en places par la direction.
Mots-clés: Audit interne ; efficacité ; évaluation ; contrôle interne ; gestion des risques.
Codes de classification JEL: H83, L21 , M42

Abstrac Internal auditor ensures the proper functioning of internal control and controls risks likely to generate malfunctions.
The purpose of this article is to highlight the role of the internal auditor in the evaluation of internal control in Algerian companies. For that, we conducted a case study within the ATM Mobilis telephone operator. The result of our research confirms the contribution of internal audit in controlling the risks and in improving the effectiveness of internal control set up by management.
Keyword: Internal audit; effectiveness; evaluation; internal control; risk management.
JEL classification code : H83, L21, M42

Auteur correspondant: **Boudia Mounya**: **mounya.boudia@univ-msila.dz**

1. Introduction :

La mondialisation de l'économie et l'ouverture des frontières ont poussé les entreprises à affronter une forte concurrence, nécessitant une bonne maitrise de leurs activités, ainsi seules les entreprises bien structurées et organisées peuvent acquérir une bonne part de marché et assurer leurs pérennités qui demeurent les principaux objectifs de toute entité.

La survie des entreprises passe nécessairement par l'amélioration de l'efficacité de leurs opérations et leurs procédures. L'audit interne et le contrôle interne sont des outils de contrôle internes à l'entreprise et qui permettent d'apporter à l'entreprise une assurance sur la maitrise de ses activités et d'améliorer ses performances, ils aident ainsi l'organisation à limiter les risques susceptibles d'affecter son fonctionnement ou de contraindre l'atteinte de ses objectifs.

Cependant plusieurs interrogations se propagent de plus en plus sur qualité du système de contrôle interne qui ne peut apporter une certitude sur l'atteinte des objectifs de l'entreprise à cause des disfonctionnements qui menacent le déroulement de ses activités, nécessitant une évaluation régulière du contrôle interne effectuée par un professionnel, pour améliorer sa qualité et son efficacité.

Pour cerner le but de notre recherche nous posons la problématique suivante : **quelle est la contribution de l'audit interne dans l'amélioration du contrôle interne au sein d'ATM Mobilis?**

Pour répondre à cette problématique, nous avons formulé les hypothèses suivantes :

- L'audit interne aide l'entreprise à maitriser les risques liés au contrôle interne.
- Les recommandations émises par l'auditeur interne améliorent l'efficacité du contrôle interne.

La réponse à cette question devra permettre:

- D'identifier l'importance de l'audit interne en matière d'efficacité du contrôle interne dans l'entreprise algérienne;
- Déterminer le rôle de l'auditeur interne dans la maitrise des risques liés au système de contrôle interne.

À fin de répondre à notre problématique, nous allons tout d'abord définir l'audit interne en tant que fonction objective et indépendante qui contribue à la maitrise des activités de l'entreprise et ses risques,

ensuite nous allons voir les objectifs du contrôle interne et la nécessité d'évaluer les risques liés à son fonctionnement, puis nous allons identifier la méthodologie de notre recherche avec une brève présentation de l'entreprise, et enfin, nous allons présenter l'étude empirique de notre recherche au sein de l'entreprise ATM Mobilis.

Pour éclairer l'effet de l'audit interne sur l'efficacité du contrôle interne, nous avons opté pour la technique de l'étude de cas au niveau d'une entreprise algérienne (l'opérateur téléphonique ATM Mobilis). Cette étude s'est étalée sur une période de 3 mois au cours de l'année 2016. Pour y parvenir, nous avons utilisé l'analyse documentaire et des entretiens avec deux auditeurs internes au niveau de la direction d'audit interne et des agences commerciales.

2. L'audit interne comme facteur de performance

2.1. Définition de l'audit interne

L'audit interne a vu la succession de plusieurs définitions :

Il peut être défini autant « qu'une fonction d'évaluation intégrée dans le dispositif du passage du contrôle interne exercé de façon indépendante et sur mandat, rattachée à une direction fonctionnelle (financière, administrative) ou indépendante » (JORAS,1996, p 91) .

« L'audit interne est un dispositif interne à l'entreprise qui vise à :

– apprécier l'exactitude et la sincérité des informations notamment comptables,

– assurer la sécurité physique et comptable des opérations,

– garantir l'intégrité du patrimoine,

– juger de l'efficacité des systèmes d'information » (RENARD , 2010, p 72).

Comme l'indique ces définitions, l'audit interne évalue la sincérité et la régularité des procédures et les informations de l'entité, il a pour mission également, de veiller à ce que les actifs et les ressources de l'entreprise soient protégés et d'évaluer l'efficacité et la performance de ses systèmes d'information.

L'institut des auditeurs internes a proposé en 1989 la définition suivante : « l'audit est une fonction indépendante d'appréciation, exercée dans une organisation par un de ses départements, pour examiner et évaluer les activités de cette organisation. L'objectif de l'audit interne est d'aider les membres de l'organisation à exercer efficacement leurs responsabilités. À cet effet, l'audit interne leur

fournit des analyses, appréciations, recommandations, conseils et informations sur les activités examinées » (MIKOL , 2000, p 740).

Cette définition s'appuie sur le principe de l'indépendance de l'audit interne qui devrait être rattaché au plus haut niveau hiérarchique, ce qui permet aux auditeurs de bien mener leurs missions tout en assumant leurs responsabilités, d'apporter un certain degré de contrôle à l'entreprise sur le fonctionnement de ses activités et de contribuer à leurs performances grâce aux conseils et suggestions diffusés en fin de mission.

La traduction de la définition internationale adoptée par l'Institut International d'Audit Interne (l'IIA : the Institute of Internal auditors) le 29 juin 1999 et approuvée le 21 mars 2000 par le Conseil d'Administration de l'Institut de l'Audit Interne (IFACI), est : « L'audit interne est une activité indépendante et objective qui donne à une organisation une assurance sur le degré de maîtrise de ses opérations, lui apporte ses conseils pour les améliorer, et contribue à créer de la valeur ajoutée. Il aide cette organisation à atteindre ses objectifs en évaluant, par une approche systématique et méthodique ses processus de management des risques, de contrôle, et de gouvernement d'entreprise, et en faisant des propositions pour renforcer leur efficacité». (SCHICK, 2007, p 05),

Cette définition identifie l'évolution qu'a connu l'audit interne quant aux critères de la fonction et aux objectifs assignées à l'auditeur interne, en effet, en plus de la qualité d'indépendance la nouvelle définition fait apparaitre le critère d'objectivité, ainsi que son rôle dans l'évaluation de management des risques, de contrôle, et de gouvernement d'entreprise et stipule également qu'il effectue une mission d'assurance qui fournit à l'entreprise une meilleure maitrise de ses activités.

Il est à souligner que le conseil venant d'un professionnel est généralement mieux accepté qu'un ordre (CHEKROUN, 2013, p 22). Cette fonction de conseil qui permet d'apporter une amélioration aux activités de l'entreprise et une correction des erreurs et dysfonctionnements décelés durant l'accomplissement des missions de l'audit.

L'audit interne est en outre, une activité ayant pour but de découvrir les risques, les faiblesses et les failles au niveau du management des

risques et de contrôle, d'identifier les causes, de suggérer des conseils et en fin apporter des solutions ainsi qu'une contribution à l'amélioration de la gouvernance de l'entreprise, aidant les responsables à agir et à atteindre les objectifs fixés de l'entreprise. Il joue en outre son rôle d'assurance et de conseil.

2.2. La mise en place de l'audit interne dans les entreprises algériennes : obligatoire ou facultative ?

L'audit interne est une fonction objective et indépendante réputée à l'échelle mondiale comme une fonction d'assurance et de conseil pour améliorer les activités des entreprises.

Devenu obligatoire en Algérie en1988 par un texte réglementé, l'article 40 de la loi 88-01du 12 janvier 1988 portants la loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques : « les entreprises publiques économiques sont tenues d'organiser et de renforcer des structures internes d'audit d'entreprise et d'améliorer, d'une manière constante, leurs procédés de fonctionnement et de gestion ». (Journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire N°2 du 13 Janvier 1988, p 22).

Les entreprises publiques économiques algériennes étaient donc soumises à l'obligation d'instaurer un audit interne dans leurs organigrammes pour maitriser les procédures mises en œuvre et leur fonctionnement.

Il est possible de constater en toute objectivité que l'audit interne, longtemps confiné au niveau de la fonction comptable et financière devenu obligatoire dès 1988 (article 40 de la loi
88/01 du 12 janvier 1988) dans toutes les EPE (Entreprises publiques économiques), obligation légale abrogée en 1995 puis devenue ensuite facultative, fortement recommandée par les professionnels (BENIAICHE, K, 30 Juin 2012)

De plus, l'entreprise est appelée à relever en vue d'assurer sa pérennité. Ceci passe inéluctablement par une bonne gouvernance à tous les niveaux, où l'audit interne constitue l'un des maillons déterminants, voire le pivot (SELLAMI, 2009).

La gouvernance est un nouveau terme au sein des organisations et des établissements économiques et financiers. Avec des audits internes réalisés dans ces entités et soutenues par les professionnels, elle édicte les règles pour un meilleur contrôle de l'entreprise.

L'importance dont jouit l'audit interne en Algérie a fait que la fonction soit soutenue par un organisme créé récemment dans le but de vulgariser la fonction et diffuser ses missions en tant qu'instrument qui assure la maitrise des opérations de l'entreprise grâce aux conseils et aux recommandations émises en fin de mission.

Depuis sa création en juillet 1993, l'Association des Auditeurs Consultants Internes Algériens (A.A.C.I.A.) multiplie les actions en direction des entreprises algériennes pour, conformément aux objectifs qui lui ont été assignés statutairement, promouvoir et développer la fonction audit interne en Algérie (Forum Algérie Associations et Solidarité, 24 Janvier 2007)

· Les initiatives accomplies par cette association visent à identifier les enjeux et le dynamisme de l'audit interne et guider les entreprises dans la mise en place de structures de l'audit.

Selon le président de l'AACIA, Noureddine Khetal, excepté quelques grandes entreprises qui enregistrent progressivement des avancées significatives en matière de contrôle interne et d'audit, « un grand nombre d'entreprises sont au stade du balbutiement, voire ignorent carrément ces concepts » , il souligne aussi que la fonction audit demeure toujours sous-dimensionnée et les auditeurs négativement perçus dans l'organisation des entreprises (MALKI, 2008).

Bien que la fonction ne soit plus obligatoire mais elle a fait l'objet d'instruction recommandant aux entreprises de créer cette fonction dans leurs organigrammes.

Telle que l'instruction MIPI (Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements) n°079/SG/07 du 30 janvier 2007 qui ordonne la mise en place au niveau de chaque entreprise publique économique (EPE) d'une structure d'audit et de contrôle interne (BILLAL, 17 Janvier 2008).

De plus, la fonction a encore était soutenue en Algérie surtout après l'implantation des cabinets d'audit internationaux.

En effet, depuis leur installation en Algérie, les Big four (Deliote, KPMG, PWC, .etc.) ont réalisés une grande influence sur le développement de l'audit interne par leurs formations, leurs études et leurs examens afin d'assurer l'amélioration et le bon fonctionnement de l'audit interne (ZIANI, 2014, p 177-178). Ces cabinets réputés par leurs expériences et succès dans le domaine d'audit, favorisent une culture

d'audit au sein des organisations pour améliorer les compétences des auditeurs internes améliorant ainsi le rendement de leurs missions.
De plus, plusieurs conférences sont organisées pour sensibiliser les managers algériens de la nécessité de la création d'une fonction d'audit interne dans les entreprises et aussi pour inculquer une culture d'audit au sein de la société algérienne, dument approuvés par des interventions des spécialistes en audit et des professionnels.

3. La gestion des risques et l'efficacité du contrôle interne :

3.1. Définition et objectifs du contrôle interne:

Le référentiel COSO (Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission) définit le contrôle interne comme « un processus mis en œuvre par le conseil d'administration, les dirigeants et le personnel d'une organisation destiné à fournir une assurance raisonnable quant à la réalisation des objectifs suivants : la réalisation et l'optimisation des opérations, la fiabilité des informations financières, la conformité aux lois et aux réglementations en vigueur» (OGIEN, 2008, p 375).
Le COCO (Criteria on Control Committee) donne au contrôle interne la définition: « éléments de l'organisation (incluant ressources, systèmes, procédés, culture et tâches) qui, mis ensembles, aident à atteindre les objectifs. »
Il met en évidence quatre éléments essentiels au contrôle et à la réalisation des objectifs : (RENARD, 2010, p 138)

- le but (objectif) ;
- l'engagement ;
- la capacité (action) ;
- le suivi et l'apprentissage.

En outre, le contrôle interne est un ensemble de procédures, processus, règles, politiques, comportements…) qui aide l'entreprise à gérer ses activités et atteindre ses objectifs. Leurs mises en œuvre doit également assuré l'efficience et l'efficacité ses ressources et la maitrise des risques significatifs.
Dans la norme 2120.A1, les normes professionnelles définissent ainsi les aspects sur lesquels doit porter l'évaluation du contrôle interne et qui sont donc autant d'objectifs à atteindre : (RENARD, 2010, p 144)

- fiabilité et intégrité des informations financières et opérationnelles ;

- efficacité et efficience des opérations ;
- protection du patrimoine ;
- respect des lois, règlements et contrats.

a. la fiabilité des informations financières :

L'information en provenance de l'intérieur comme de l'extérieur de l'organisation doit être fiable et la conformité s'entend aussi de la conformité de l'organisation avec ses politiques internes. (BERTIN, 2007, p 56),

L'image de l'entreprise se reflète dans les informations qu'elle donne à l'extérieur et qui concernent ses activités et ses performances.

b. l'efficacité et l'efficience des opérations :

Cet impératif dans le sens de la plus grande efficacité est un élément important que le contrôle interne doit prendre en compte pour permettre aux activités de l'entreprise de croître et de prospérer. (RENARD, 2010, p 147)

Le contrôle interne doit contribuer au bon déroulement des activités de l'entreprise, à l'efficacité de ses opérations ainsi qu'à l'efficience des moyens et ressources mis en œuvre.

c. La protection du patrimoine :

Toutes les dispositions prises dans la gestion courante des affaires doivent permettre de sauvegarder au mieux « les actifs » confiés à chacun dans le cadre des responsabilités qui lui sont assignées. Ce terme « actifs » doit être compris dans son sens le plus large : non seulement les différents postes du bilan, mais également les hommes et l'image de l'organisation toute entière. (OBERT et MAIRESSE, 2009, p512)

La mise en place du contrôle interne permet de sécuriser les ressources financières, humaines et la notoriété de l'entité.

d. la conformité aux lois et aux règlements en vigueur :

Cela englobe naturellement les dispositions législatives et réglementaires, mais elles ne se limitent pas aux lois, règlements et contrats (il peut y avoir des dispositions individuelles ou conjoncturelles). Or, les dispositifs de contrôle interne doivent éviter que les audits de conformité ne révèlent des failles, des erreurs, ou des insuffisances dues à l'absence de respect des instructions. (RENARD, 2010, p 146)

L'entité veille à ce que ses activités fonctionnent conformément aux lois et règles mis en vigueur, à cet effet, le contrôle interne doit assurer cette conformité, qui est une nécessité pour assurer la sécurité au travail.

Le contrôle interne même s'il est très bien conçu et appliqué, il ne peut garantir la réalisation des objectifs que l'entreprise s'est fixés, en raison des risques qui peuvent réduire son efficacité.

3.2. La gestion des risques du contrôle interne: une nécessite d'amélioration et d'efficacité :

L'évaluation du système de contrôle interne est en vue de détecter si celle-ci contient des éléments susceptibles de mener à des erreurs, anomalies, fraude, etc.

Chaque risque identifié peut être évalué en termes de probabilité d'occurrence et d'impact sur l'objectif stratégique de l'entreprise. (WALTER et NOIROT, 2010, p 54)

L'auditeur procède à l'appréciation du contrôle interne en vue de réduire les risques qui peuvent affecter la qualité des activités de l'entreprise.

Un processus de gestion des risques comprend trois étapes : (AMF, 2010, p 07)

- Identification des risques : étape permettant de recenser et de centraliser les principaux risques, menaçant l'atteinte des objectifs. Un risque représente une menace ou une opportunité manquée. Il se caractérise par un événement, une ou plusieurs sources et une ou plusieurs conséquences. L'identification des risques s'inscrit dans une démarche continue.
- Analyse des risques : étape consistant à examiner les conséquences potentielles des principaux risques (conséquences qui peuvent être notamment financières, humaines, juridiques, ou de réputation) et à apprécier leur possible occurrence. Cette démarche est continue.
- Traitement du risque : étape permettant de choisir le(s) plan(s) d'action le(s) plus adapté(s) à la société. Pour maintenir les risques dans les limites acceptables, plusieurs mesures peuvent être envisagées : la réduction, le transfert, la suppression ou l'acceptation d'un risque.

Concrètement l'identification des risques et des dysfonctionnements conduit à déterminer des critères de qualité du contrôle interne et à vérifier dans quelle mesure ces critères sont satisfaits. (BARBIER, 1999, p 53)

Une fois les menaces les plus importantes sont identifiées, l'auditeur évalue la probabilité de leur apparition et propose des solutions et des suggestions pour réduire les risques opérationnels susceptibles de se produire.

L'auditeur rédige en fin de mission son rapport où il met en avant :

- Les faits constatés ;
- Les forces et les faiblesses ;
- Les risques les plus significatifs ;
- Les recommandations les solutions.

À cet effet, l'analyse des risques permet d'identifier les principales forces et faiblesses liées au contrôle interne, pour pouvoir maintenir et améliorer ses points forts et réduire ses faiblesses.

L'analyse des forces et des faiblesses constitue un moyen pour l'auditeur pour aider l'entreprise à mieux maitriser ses activités, sensibiliser la direction de l'impact de ces risques sur la fiabilité des états financiers et réduire les risques les plus significatifs liés à ses processus mis en place. Et ainsi, l'auditeur va donner une appréciation sur la qualité du contrôle interne et des solutions pour améliorer son efficacité.

4. Méthodologie de recherche et présentation de l'entreprise :

4.1. Méthodologie de recherche :

L'étude de cas est une méthode qualitative largement utilisée dans les recherches en sciences sociales. Robert K. Yin précise que le besoin distinct d'études de cas découle du désir de comprendre des phénomènes sociaux complexes. L'étude de cas permet à une enquête de conserver les caractéristiques globales et significatives d'événements réels, tels que les cycles de vie individuels, les processus organisationnels et de gestion, les changements de quartier, les relations internationales et la maturation des industries. (YIN, 1984, p 03)

L'étude de cas pour *Pierre Collerette* consiste à rapporter une situation réelle, prise dans son contexte, et à l'analyser pour découvrir comment se manifestent et évoluent les phénomènes auxquels le chercheur s'intéresse (COLLERETTE,1997, p 81).

C'est en outre l'outil de recherche le plus adapté à une situation où le but de chercheur est d'identifier les relations qui unissent divers éléments.

C'est ainsi que pour éclairer l'effet de l'audit interne sur l'efficacité du contrôle interne, nous avons opté pour la technique de l'étude de cas au niveau d'une entreprise algérienne ayant instauré récemment une fonction d'audit interne au sein de son organigramme (l'opérateur téléphonique ATM Mobilis). Cette étude s'est étalée sur une période de 3 mois au cours de l'année 2016. Nous avons reconstitué une mission d'audit interne dans le but d'identifier le rôle de l'auditeur interne dans l'amélioration de l'efficacité du contrôle interne. Pour y parvenir, nous avons utilisé l'analyse documentaire et des entretiens avec deux auditeurs internes au niveau de la direction, un chef d'agence et deux superviseurs au niveau de l'agence de Dely Brahim, et un superviseur au niveau de l'agence de M'sila.

4.2. Présentation du siège d'accueil (ATM Mobilis)

ATM Mobilis est le premier opérateur spécialisé dans la téléphonie mobile en Algérie, il est devenu autonome en août 2003, spécialisé dans le domaine de la téléphonie mobile. Mobilis propose à ses clients une large gamme de produits et de services innovants et de haute qualité.

Comme chaque entreprise Mobilis s'est fixé les objectifs suivants :

- Vente des services de téléphonie mobile, maintenance et montage d'équipement du téléphone mobile ;
- Œuvrer à accroître la satisfaction des clients;
- Fidéliser les clients en demeurant à leur écoute, en anticipant leurs besoins et en étant réactif dans le traitement de leurs réclamations.
- Améliorer la qualité des services offerts et diversifier la gamme des prestations fournies;
- Développer un réseau national de télécommunication fiable ;
- Introduire les nouvelles technologies et devenir leader sur le marché.

Elle est dirigée par un Directeur Général, qui exerce le pouvoir hiérarchique sur les différentes structures de l'entreprise. Il représente aussi l'entreprise dans ses relations avec les tiers (fournisseurs, partenaires…) il est entouré par dix directions centrales fonctionnelles qui sont :

- Le Directeur de Cabinet
- La Direction de l'audit interne
- La Direction Stratégie, Programmation et Performance.
- La Direction des finances et de la comptabilité
- La Direction de la Protection du patrimoine et de la sécurité
- La Direction de la qualité
- La Division Commerciale et Marketing
- La Division des Affaires Générales
- La Division Réseau et Service

5. Résultats et discussion.

5.1. Évaluation des risques liés au dispositif de contrôle interne :

Après avoir pris contact avec l'entreprise et de ses principales activités, nous avons tout d'abord demandé des documents (le manuel des procédures et la cartographie de risques) pour procéder à leur analyse, puis nous avons effectué des entretiens avec les employés de l'entreprise afin d'identifier les risques liés au contrôle interne.

Le tableau suivant contient les principaux risques liés aux contrôles internes mis en place au niveau des agences commerciales de l'opérateur téléphonique.

Ce tableau récapitule une description du contrôle interne et les risques susceptibles de se produire, une fois les risques les plus significatifs encourus par l'entité ont été identifié, il faut évaluer la probabilité de leur apparition. L'évaluation des risques étaient sur une échelle à trois niveaux (fort, moyen et faible).

Table 1 : Tableau d'évaluation des risques du contrôle interne

Description du contrôle interne	*Le risque*	*Évaluation des risques*
Politique de prévision des réalisations en matière de chiffre d'affaire	*Des réalisations inadéquates avec les prévisions*	*Moyen*
Existence d'un manuel de procédures	*Cumul des taches incompatibles et mauvaise répartition des taches*	*Faible*
Existence d'un système d'information pour la gestion des opérations comptables	*Défaillance dans la saisie d'une opération et de l'enregistrement des informations comptables*	*Moyen*
Mise en place d'un système d'information qui traite les besoins et les réclamations	*Incapacité à satisfaire le client dans les brefs délais et insatisfaction de la clientèle*	*Moyen*
Traçabilité des informations	*Des erreurs dans le cheminement des informations et mauvais suivie des flux informationnels*	*Faible*
Remonté des informations des agences à la direction	*Incapacité de contrôler les agences et gérer leurs problèmes*	*Faible*
Protection du patrimoine informationnel	*Divulgation et fuite de données confidentielles*	*Faible*
Rapprochement des montants déclarés aux montants réels	*Des déclarations fiscales inadéquates et comptabilité irrégulière*	*Faible*

La récapitulation de toutes les opérations des ventes et prestations après vérification des factures	***Manque de facture et défaillance de contrôle***	***Faible***
Versement de l'intégralité des recettes dans un compte postal	***Manipulation et détournement de fond***	***Faible***

Source : *élaboré par les deux chercheurs.*

L'échelle de mesure de l'évaluation des risques nous a servi comme indicateur de faiblesse ou de force. Une forte ou moyenne probabilité d'apparition du risque est considérée comme une faiblesse alors qu'une faible probabilité révèle un point fort pour l'entreprise.

Nous pouvons constater à travers cette évaluation des risques que les faiblesses se situent principalement au niveau de la politique de prévisions, les systèmes d'information liés à l'enregistrement comptable des opérations et le traitement des réclamations de la clientèle.

C'est ainsi que nous avons identifié les faiblesses liés au contrôle interne, à fin mettre en lumière les principaux risques encourus par l'entité et pouvoir émettre des propositions pour limiter ces risques confrontés par l'entreprise et réduire les évènements susceptibles d'affecter l'efficacité du contrôle interne.

les risques les plus significatifs peuvent être résumés autour de trois points :

- Lacunes dans la politique de prévision des ventes ;
- Inefficacité des systèmes d'information liée à l'enregistrement comptable ;
- Défaillance de traitement des réclamations.

5.2. L'analyse des risques et les recommandations proposées :

Durant sa mission, l'auditeur identifie les risques liés au contrôle interne et évalue la probabilité de son apparition pour donner des solutions. À ce stade, il nous ait incombé de proposer des mesures correctives pour limiter ces risques et veiller au bon suivi des solutions émises.

Le 1er point relevé au cours de notre évaluation du contrôle interne est les réalisations en matière de chiffre d'affaire qui étaient d'un écart très

important par rapport aux prévisions effectuées, il parait opportun pour l'entreprise de justifier les différences et les écarts observés.

- Recommandation : procéder à une actualisation mensuelle des plans de prévision et rechercher les causes de l'écart qui persistent entre les réalisations du chiffre d'affaire et les prévisions établies.
  Réajuster les évaluations effectuées et les méthodes de calcul des prévisions utilisées pour déterminer une estimation plus proche de la réalité.

D'autant plus, les systèmes d'information, qui occupent une place maitresse dans l'organisation de toute entreprise, ont fait l'objet d'un deuxième risque pour l'entreprise, à cet effet, nous avons constaté qu'ils présentaient des lacunes lors de l'enregistrement des opérations comptables.

- Recommandation : l'entreprise devrait investir dans un système d'information comptable performant et innovant permettant de saisir, organiser, traiter et diffuser des informations comptables pertinentes et rapides.
  C'est ainsi que l'auditeur veille à améliorer et valoriser la fiabilité des informations transmises des agences de Mobilis à la direction des finances et de la comptabilité en améliorant les systèmes d'information comptable.

Quant au 3^{e} risque est lié au traitement des réclamations, qui nécessitent plus de sensibilisation des employés. Au fait, subvenir aux besoins de la clientèle dans les plus brefs délais améliore l'image des services de Mobilis et renforce sa position stratégique dans le marché des opérateurs téléphoniques.

- Recommandation : la direction devra améliorer l'application informatique en matière de gestion des réclamations pour un traitement rapide et pertinent des réclamations et pouvoir satisfaire un plus grand nombre de la clientèle.
  Un système d'information performant permet de répondre aux mieux aux besoins exprimés par ses clients et d'apporter des réponses rapides à leurs réclamations, c'est la solution proposée pour un meilleur rendement de ses services et une meilleure satisfaction de sa clientèle.

Pour conclure, l'efficacité du contrôle interne constitue de fait un enjeu majeur face aux nouvelles menaces qui pèsent sur les entreprises. Le

rôle de l'auditeur interne consiste à aider l'entreprise à améliorer la qualité du contrôle interne. Pour ce faire, il doit apprécier les dispositifs mis en place et maitriser les risques susceptibles de se produire. Cette évaluation est donc un moyen de contrôle pour l'auditeur interne qui aide la direction à améliorer ses procédures et à réduire les faiblesses dévoilées pour une meilleure atteinte de ses objectifs.

6. Conclusion :

Le dispositif du contrôle interne demeure un outil de gestion important pour toute entreprise et son efficacité est considérée comme l'un des piliers d'un bon gouvernement d'entreprise. Par ailleurs, les entreprises sont de plus en plus nombreuses à voir son évaluation comme une opportunité pour améliorer la performance de l'organisation.

L'enjeu pour l'audit interne est d'avoir une vision sur les risques auxquels l'entreprise est confrontée et de veiller à l'efficacité du contrôle interne mis en place par la direction en minimisant les faiblesses décelées au cours de sa mission.

Après avoir effectué notre étude de cas au sein de Mobilis, nous pouvons affirmer la contribution de l'audit interne dans l'amélioration de l'efficacité des contrôles internes et la maitrise des risques opérationnels liés à ses activités. L'auditeur interne a un rôle primordial pour évaluer le contrôle interne et déceler ses défaillances, à fin d'optimiser ses forces et proposer des recommandations pour corriger ses faiblesses.

Au cours de notre étude au niveau d'ATM Mobilis, nous sommes arrivés aux résultats suivants :

- L'appréciation du système de contrôle interne permet d'identifier les risques et les lacunes qui empêchent l'entité d'atteindre ses objectifs.
- L'audit interne contribue à la maitrise des risques liés au contrôle interne mis en place par l'entité.
- Le rôle de l'auditeur interne est de proposer des mesures correctives pour améliorer l'efficacité du contrôle interne.

À cet effet, nous recommandons fortement aux entreprises algériennes de mettre en place une fonction d'audit interne dans leur structure pour améliorer l'efficacité et la performance des procédures mises en place.

Il est également souhaitable que les autorités algériennes songent à promouvoir une culture d'audit interne et à sensibiliser les directeurs d'entreprises en donnant un sens à la fonction d'audit interne.

7. Références:

1. **AMF** (2010), Les dispositifs de gestion des risques et de contrôle interne, AMF, France.
2. **BARBIER E**. (1999), mieux piloter et mieux maitriser l'audit, édition Maxima, Paris.
3. **BERTIN E**. (2007), audit interne, enjeux et pratiques à l'international, Éditions d'organisation, Paris.
4. **CHEKROUN M.** (2013), Le rôle de l'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne : cas d'un échantillon d'entreprises algériennes, thèse de doctorat en science de gestion, université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen.
5. **COLLERETTE P**. (1997), l'étude de cas au service de la recherche, Recherche en soins infirmiers N° 50 -Septembre 1997.
6. **JORAS M.** (1996), fondement de l'audit**,** Edition préventique, 2e édition, Bordeaux.
7. **MALKI L**. (2008), Audit et contrôle interne**,** Une activité ignorée par les entreprises, Publié dans El Watan le 17 - 01 – 2008, disponible sur : https://www.djazairess.com/fr/elwatan/84942 (consulté le 12/06/2017 à 20h.35)
8. **MIKOL A**. (2000), formes d'audit**,** dans encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, sous la direction de COLASSE (B), ed ECONOMICA, Paris.
9. **OBERT R. et MAIRESSE M P**. (2009), comptabilité et audit : manuel et applications, 2e édition, DUNOD, Paris.
10. **OGIEN D.** (2008), comptabilité et audit bancaires, 2e édition Dunod, Paris.
11. **RENARD J**. (2010), théorie et pratique de l'audit interne, édition d'organisation, 7e édition, Paris.
12. **SCHICK P**. (2007), Mémento d'audit interne**,** édition Dunod, Paris.

13. **SELLAMI I**. (2009), L'audit interne en débat, le soir d'Algérie, Mercredi 10 juin 2009.
14. **WALTER J. et NOIROT P**. (2010), contrôle interne des chiffres porteurs de sens!, édition AFNOR, La Plaine Saint-Denis Cedex.
15. Journal officiel de la république algérienne, démocratique et populaire. (1988), JO N°2 du 13 Janvier 1988.
16. **YIN RK.** (1984), CASE STUDY RESEARCH Design and Methods, SAGE Publications, London.
17. **ZIANI A**. (2014), Le Rôle d l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise : cas entreprises algériennes**,** thèse de doctorat en sciences économiques, université de abou bekr belkaid de Tlemcen.
18. **BENIAICHE K**. (30 Juin 2012), L'audit interne est au centre des enjeux économiques, disponible sur :
19. https://www.vitaminedz.com/l-audit-interne-est-au-centre-des/Articles_18300_498304_16_1.html (consulté le 15/05/2017 à 23h.05).
20. **Billal**. (17 Janvier 2008), Deloitte Algérie forme des auditeurs, disponible sur :
21. http://www.algerie-dz.com/article12213.html (consulté le 23/05/2017 à 20h.15)
22. **Forum Algérie Associations et Solidarité**. (24 Janvier 2007), Association des Auditeurs Consultants Internes Algeriens, disponible sur :
23. http://algerieassociation.forumactif.com/t121-association-des-auditeurs-consultants-internes-algriens (consulté le 03/06/2017 à 10h.20)

Pratique d'auto-évaluation de la qualité dans l'enseignement supérieur en Algérie

Quality self-assessment practice in higher education in Algeria

Belimane Wissam, Lab. LIMGE, ENSM, Pôle universitaire Kolea, w.belimane@ensm.dz

Chahed Amina, ENSV, Alger, a.chahed12@gmail.com

Date de réception:06/04/2020;Date d'acceptation:29/05/2020;Date de publication:29/06/2020

Résumé:
Cette étude vise à présenter le processus d'auto-évaluation de la qualité dans un établissement d'enseignement supérieur en Algérie par rapport au référentiel national. Les données empiriques ont été collectées par le biais d'entretiens et de questionnaire dont la précision et la fiabilité ont été vérifiées. La démarche adoptée était axée sur une approche participative visant une large implication des parties prenantes. Les résultats obtenus sur les pratiques internes ont permis d'alimenter un outil d'analyse de conformité développé en interne, et de faire ressortir les forces et faiblesses internes de l'établissement ainsi que les opportunités et menaces liées à son environnement externe

Mots-clés: assurance qualité ; auto-évaluation ; référentiel; conformité ;
Codes de classification JEL: I23

Abstract :
This article presents quality self-assessment process in a higher education institution in Algeria in relation to the national standard. The empirical data used in our research was collected through interviews and a questionnaire whose accuracy and reliability were checked. The approach adopted was based on a participatory approach aimed at broad stakeholder involvement. The results obtained on internal practices made it possible to feed a compliance analysis tool developed internally, and to highlight the institution's internal strengths and weaknesses as well as the opportunities and threats related to its external environment.

Keyword: quality assurance; self-assessment; standard; compliance;
JEL classification code : I23

Auteur correspondant: Belimane Wissam, Email: **w.belimane@ensm.dz**

1. Introduction :

Le système LMD (Licence-Master-Doctorat) a débordé des frontières de l'Europe pour atteindre les universités africaines (Charlier, Croché, & Ndoye, 2009, p. 7). En effet, il a été adopté officiellement par l'Algérie en 2003 et est entré en application à partir de 2004 dans les établissements de l'enseignement supérieur. Cette réforme majeure était la deuxième qu'a connue le secteur de l'enseignement supérieur après celle de 1971. Cette dernière avait pour objectif une orientation plus poussée vers l'enseignement scientifique et technique (Banque Mondiale, 2012, p. 5) et était axée principalement sur une refonte complète des programmes de formation et une réorganisation des structures universitaires (MESRS, 2012, p. 24)

La nouvelle réforme (LMD) a signalé l'entrée de l'Algérie dans la tendance internationale de l'assurance qualité qui s'impose, aujourd'hui, comme élément clé du développement économique et social du pays à travers l'accroissement de la responsabilisation et de l'autonomie des établissements. Elle porte en elle les exigences relatives à la normalisation, la qualité et l'évaluation, et incite chaque établissement à réfléchir à sa situation actuelle et future et à l'amélioration continue de ses performances.

Face à ces défis, les établissements sont tenus de répondre aux exigences de l'assurance qualité qui constitue, aujourd'hui, une composante essentielle et une priorité du système de l'enseignement supérieur en Algérie. Ils ont la responsabilité d'assurer la qualité de leurs pratiques en matière d'enseignement, de recherche et de gestion et de mettre en place des systèmes d'évaluation et d'amélioration.

Au début de l'année 2017, des pratiques d'auto-évaluation institutionnelle ont été lancées officiellement dans tous les établissements d'enseignement supérieur en Algérie et dans toutes les régions. Notre étude s'inscrit dans le cadre de ce projet, et vise à répondre aux questions de recherche suivantes : *comment réaliser une auto-évaluation de la qualité dans un établissement d'enseignement supérieur? Quelle démarche et quels outils ?*

L'article est structuré en quatre principales sections : la première est consacrée à la revue de la littérature relative à la qualité dans l'enseignement supérieur et aux modèles et approches d'auto-évaluation. La deuxième présente le contexte de l'assurance qualité en Algérie. La troisième section présente le processus d'auto-évaluation de

la qualité dans un établissement d'enseignement supérieur en mettant l'accent sur la démarche suivie, la méthode et outil d'évaluation et sur l'analyse et le traitement des résultats obtenus. La dernière section est réservée à une discussion autour de la démarche adoptée et une conclusion.

2. Revue de la littérature :

Qu'est-ce que la qualité ? Une question à laquelle aucune réponse précise et définitive n'a été donnée à ce jour. La qualité est un terme subjectif pour lequel chaque personne ou secteur a sa propre définition (American Society for Quality (ASQ), 2017). Il fait partie de ces mots-piège que tout le monde comprend et à qui personne ne donne forcément la même signification au même moment (Chevalier, 2009, p. 166). Pour (Harvey & Green, 1993, p. 11) la qualité est inévitable irréfutable et reconnue instinctivement.

Dans le domaine de l'enseignement supérieur, le concept de qualité est apparu au début des années 1980 (Elassy, 2015, p. 251) et, à ce jour, il n'a toujours pas de définition unique et commune dans la littérature. Traditionnellement, la qualité est associée à l'idée d'excellence ou de performance exceptionnelle (Woodhouse, 1999, p. 33), à la notion de caractère distinctif, de quelque chose de spécial ou de haute classe (Harvey & Green, 1993, p. 11). Il s'agit selon (Green, 1994, p. 27) d'un concept philosophique.

Le concept de qualité est interprété différemment par les différentes parties prenantes (Harvey & Green, 1993); (Campbell & Rozsnyai, 2002). Il s'agit d'un concept insaisissable (Elassy, 2015, p. 251); (Schindler, Puls-Elvidge, Welzant, & Crawford, 2015, p. 4) et relatif au contexte (Elassy, 2015, p. 255). Dans la littérature, il existe une diversité de définitions de la qualité. Certaines sont générales, d'autres sont adaptées au secteur de l'éducation. La définition la plus citée est celle de (Harvey & Green, 1993, p. 11) qui ont regroupé les conceptions de la qualité en cinq catégories distinctes, mais interdépendantes : « *la qualité peut être considérée comme exceptionnelle, comme la perfection (ou l'uniformité), comme l'aptitude à l'emploi, comme l'optimisation des ressources et comme un facteur de transformation* ». Cette définition date des années 90, mais fait toujours l'objet de référence dans la littérature récente, ce qui laisse entendre que la signification de la qualité dans l'enseignement supérieur n'a pas

changé au cours des vingt dernières années (Schindler, Puls-Elvidge, Welzant, & Crawford, 2015).

Pour ce qui est de l'assurance qualité, il s'agit de l'expression utilisée pour garantir et assurer la qualité (Woodhouse, 1999); (Campbell & Rozsnyai, 2002). Le concept a été importé du secteur des entreprises dans les années 1980 (Elassy, 2015, p. 251) et s'est développé dans le secteur de l'enseignement supérieur partout dans le monde dans les années 1990 (Jingura & Kamusoko, 2019, p. 120). L'assurance qualité peut être définie comme « *un terme global qui englobe les politiques et processus visant à assurer le maintien et l'amélioration de la qualité* » (Woodhouse, 1999, p. 34); (Campbell & Rozsnyai, 2002, p. 142). Son objectif est de garantir l'amélioration des pratiques de l'établissement et de faire en sorte qu'il réponde aux besoins de ses parties prenantes internes et externes (Lomas, 2002, p. 74).

L'assurance qualité englobe souvent l'évaluation comme l'une de ses phases (Cardoso, João Rosa, & Santos, 2013, p. 97). En effet, le concept de *qualité* véhicule celui de *conformité* qui renvoie à l'existence d'au moins deux référents dont on doit évaluer le degré de correspondance; le premier sert de modèle auquel sera comparé le second afin d'en évaluer le degré d'association (Bouchard & Plante, 2002, p. 434). Il s'agit d'un processus d'évaluation d'une organisation par rapport à un modèle d'amélioration continue afin de définir ce qui a été réalisé et ce qui doit être amélioré (Hillman, 1994, p. 29). Cette évaluation peut être interne (auto-évaluation) menée par l'institution elle-même, ou externe réalisée par un organisme indépendant. Nous nous intéressons dans le cadre de ce travail à l'auto-évaluation qui est souvent une condition préalable aux évaluations externes (Sarrico, Rosa, Teixeira, & Cardoso, 2010, p. 44).

L'auto-évaluation est un moyen d'implantation et de développement des systèmes de qualité (Tari, 2010, p. 21/23), à travers l'examen complet et systématique des activités et la comparaison des résultats à un modèle de référence (Ahmed, Yang, & Dale, 2003, p. 43). Elle implique la réalisation de plusieurs activités dans une séquence temporelle définie et constitue un processus cyclique (Balbaster Benavent, Cruz Ros, & Moreno-Luz, 2005, p. 434). Sa finalité consiste à identifier les forces et les faiblesses d'un organisme (Balbaster Benavent, Cruz Ros, & Moreno-Luz, 2005, p. 446), et à mesurer son

efficacité en fonction des objectifs fixés (Rontopoulou, 1998, p. 23). L'auto-évaluation permet à l'organisation de s'examiner d'un œil critique et de redéfinir ses orientations futures (Busco, Dooner, & d'Alencon, 2017).

Selon (Hillman, 1994, p. 29), le succès de l'auto-évaluation dépend de trois éléments principaux : *modèle*, *mesure* et *gestion*. Le modèle constitue le référentiel sur lequel il faut s'appuyer pour conduire une activité d'évaluation, et il peut comprendre des normes, des références et des critères (Wolmark, 2001, p. 133). Dans le domaine de l'enseignement supérieur, l'auto-évaluation de la qualité est menée par rapport à des modèles standards ou spécifiques au milieu universitaire. En effet, de nombreux modèles standards de récompense des efforts en matière de gestion de la qualité qui étaient destinés aux organisations professionnelles, ont été utilisés comme cadre de référence dans le secteur de l'éducation dont principalement : le modèle EFQM[1] (Calvo-mora, Leal, & Roldán, 2005); (Spasos, Alexandris, Petropoulos, & Vaxevanidis, 2008) et le prix Américain MBNQA[2] (Detert & Jenni, 2000). Cependant, l'utilisation de ces modèles standards est recommandée dans un premier exercice d'auto-évaluation, mais l'institution devrait utiliser un modèle personnalisé à mesure qu'elle acquiert de l'expérience en auto-évaluation (Conti, 1997). De ce fait, des modèles spécifiques ont été conçus pour le secteur de l'éducation tel que le système d'Accréditation EQUIS[3] et le Baldrige Education Criteria for Performance[4].

En outre, l'utilisation d'un modèle standard nécessite une réelle adaptation aux spécificités de chaque pays et institution (Tarí & Madeleine, 2010). A cet effet, des référentiels régionaux et nationaux ont été créés au cours de ces dernières années en tenant compte des questions culturelles et contextuelles des différents pays. Au niveau Africain par exemple, les référentiels C.A.M.E.S[5] ont été développés, et au niveau Maghrebin, un référentiel d'auto-évaluation institutionnelle AqiUmed[6] a été créé. La plupart de ces référentiels sont basés sur des

[1] Le modèle EFQM a été crée en 1988 par l'European Foundation for Quality Management;
[2] Le prix Américain de la qualité le Malcolm Baldrige National Quality Award a été crée en 1987 ;
[3] Quality Improvement System, lancée en 1997 par l'European Foundation for Management Development ;
[4] Il est adapté au secteur de l'éducation et crée en 2009 par National Institute of Standards and Technology;
[5] C.A.M.E.S : Conseil Africain et Malgache pour l'Enseignement Supérieur ;
[6] Projet Européen AqiUmed (Assurance Qualité Interne dans des Universités de la Méditerranée).

critères mesurant les domaines de gouvernance, formation, recherche et relation avec l'environnement socio-économique.

Concernant le choix de l'approche d'auto-évaluation, ceci dépend selon (Balbaster Benavent, Cruz Ros, & Moreno-Luz, 2005, p. 434) de divers facteurs tels que le temps, le coût, la qualité des résultats, la culture ou l'objectif à atteindre. (Ritchie & Dale, 2000) précisent que le choix d'une meilleure approche est un processus difficile notamment pour une première auto-évaluation. Dans les études portant sur l'auto-évaluation de la qualité, diverses approches méthodologies sont utilisées : qualitative, quantitative ou une combinaison des deux. Cette dernière méthode est souvent favorisée, car les données quantitatives et qualitatives se complètent et s'éclairent mutuellement (Rontopoulou, 1998, p. 45). Selon (Steed, 2002, p. 80), les méthodes d'évaluation peuvent être mélangées pour s'assurer que les données recueillies sont solides et adaptées aux besoins de l'organisation.

Bien que la littérature sur la qualité ait analysé les processus, approches et modèles d'auto-évaluation, il existe peu d'études sur l'évaluation de la qualité dans l'enseignement supérieur en Algérie et encore très peu d'études développant des outils d'auto-évaluation institutionnelle. Par conséquent, cette étude apporte une contribution supplémentaire à la littérature.

3. Contexte de l'assurance qualité en Algérie :

Le secteur de l'enseignement supérieur en Algérie a adopté l'assurance qualité comme approche pour atteindre les objectifs de la réforme LMD mise en œuvre en 2004. Elle consiste à mettre en place des stratégies et des procédures pour assurer le maintien et l'amélioration continue des activités d'enseignement, de recherche, d'organisation et de gestion, sur la base d'actions d'évaluation.

Le projet d'implémentation de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur a été concrétisé en 2010 avec la création de la CIAQES[1] chargée d'introduire et de développer la culture qualité dans les 106[2] établissements publics de l'enseignement supérieur. Les principales actions menées par le CIAQES ont porté sur :

[1] Commission pour l'Implémentation de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur ;

[2] L'Algérie compte actuellement 106 établissements d'enseignement Supérieur dont 50 universités, 13 centres universitaires, 02 annexes universitaires, 30 Ecoles Nationales et/ou Supérieures &11 Ecoles normales supérieures (Source : site officiel du MESRS);

- La création des Cellules Assurance Qualité (CAQ), pilotées par des Responsables Assurance Qualité (RAQ), dans les établissements ;
- La formation continue des RAQ et des membres de leurs cellules;
- L'élaboration du Référentiel National d'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur (RNAQES) ;
- Lancement des auto-évaluations dans toutes les institutions.

Le RNAQES a été publié en 2016. Il s'est largement inspiré des normes européennes et de la référence institutionnelle magrébine d'auto-évaluation créée durant la période 2010-2013 dans le cadre du projet européen AqiUmed auquel l'Algérie a pris part. Le référentiel national a été le fruit de la collaboration entre les RAQ des établissements d'enseignement supérieur, supervisés par les membres de la CIAQES. Il décrit les lignes directrices pour la mise en œuvre des systèmes d'assurance qualité et constitue un outil fondamental pour la réalisation d'actions d'évaluation de la qualité.

Table 1 : *Structure du RNAQES*

Domaines	*Champs*	*Références*	*Critères*	*Preuves*
Formation	7	23	49	108
Recherche	3	17	32	55
Gouvernance	5	27	53	181
Vie à l'université	4	14	25	71
Infrastructures	5	17	19	38
Coopération internationale	3	11	19	40
Relations avec l'environnement socio-économique (ESE)	4	14	22	70
Total	**31**	**123**	**219**	**563**

Source: (CIAQES/MESRS, 2016, p. 8)

Le RNAQES est organisé en sept grands domaines qui touchent à tous les aspects institutionnels et fonctionnels d'un établissement d'enseignement supérieur. Les domaines sont déclinés en 31 champs, divisés eux-mêmes en 123 références qui couvrent les 219 critères. Ces derniers sont associés à des preuves qualitatives ou quantitatives servant d'appui aux jugements. Les domaines et les champs définissent le périmètre d'auto-évaluation, les références sont les objectifs visés par l'établissement et les critères constituent les actions à mettre en œuvre pour satisfaire les références et qui se matérialisent par des preuves (Lerari, 2016). L'évaluation de la qualité se fait par rapport aux critères qui constituent les éléments normatifs du référentiel.

Dans le cadre de notre travail, le RNAQES a servi de cadre de référence pour mener une première opération d'auto-évaluation de la qualité au sein de l'Ecole Nationale Supérieure Vétérinaire ENSV.

4. La mise en œuvre de l'assurance qualité à l'ENSV (Etude de cas) :

L'ENSV d'Alger est un établissement public à caractère scientifique, culturel et professionnel placé sous la tutelle du MESRS en Algérie. Elle assure principalement des missions de formation supérieure et de recherche scientifique en graduation et post-graduation. L'ENSV est actuellement en phase de réorganisation et d'adoption du système LMD. Pour ce faire, elle a introduit, à titre temporaire, une formation complémentaire de 200 heures dans l'enseignement vétérinaire, permettant d'obtenir un diplôme de master.

L'ENSV s'est engagée dans une démarche qualité structurante au service de son projet d'établissement. Cet engagement traduit la volonté de la direction de l'école à améliorer et à apporter de la valeur ajoutée aux pratiques de gouvernance, à instaurer une culture qualité et à mettre en place des dispositifs efficaces pour répondre aux attentes des partenaires socio-économiques et des parties intéressées. Cet engagement s'est formalisé par une charte qualité validée par le directeur de l'école et diffusée en interne et en externe. Le pilotage et l'animation de la démarche ont été confiés à une CAQ créée par décision du directeur de l'école et pilotée par un RAQ.

En 2017, un processus d'auto-évaluation institutionnelle a été lancé et confié à un Comité d'Auto-évaluation (CAE) constitué d'un président de comité et de 18 évaluateurs désignés parmi les membres représentatifs de l'école. Pour le premier exercice d'auto-évaluation, les membres de la CAQ et du CAE ont étroitement collaboré pour développer les outils nécessaires et mener cette opération. Des groupes d'évaluateurs ont été constitués et répartis sur tout le planning d'auto-évaluation. Dans un premier temps, le domaine de la gouvernance a été choisi, puis les autres domaines. Quant aux entités concernées par l'auto-évaluation, il s'agit de toutes les structures de l'école.

Fig.1 : *Processus de mise en œuvre de l'assurance qualité à l'ENSV*

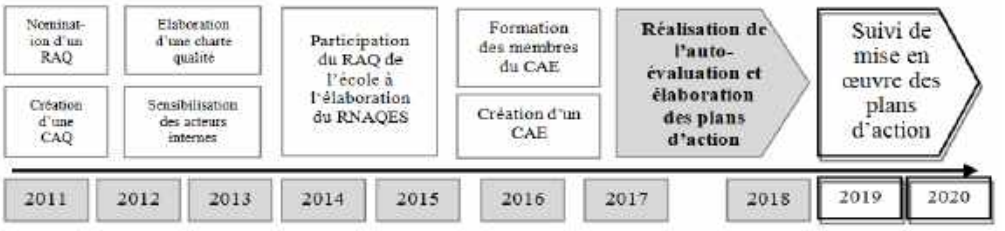

Source: *Elaboré par nos soins*

Nous (1er auteur) avions un statut de doctorante/ stagiaire et membre du CAE au sein de l'ENSV. Nous avons, donc, participé à toutes les étapes du processus d'auto-évaluation et nous avons été chargés de développer les outils de travail et de collecter et analyser les résultats, et ce en collaboration avec les membres des deux organes (CAQ et du CAE).

5. Méthodologie de la recherche :

L'auto-évaluation à l'ENSV a été menée sur la base d'entretiens, et questionnaire élaboré à partir des critères du RNAQES.

5.1. Elaboration du questionnaire :

Plusieurs ateliers ont été organisés pour la lecture et la compréhension des critères du RNAQES et ont permis de fixer des objectifs et de définir une méthodologie de travail. Il a été procédé, ensuite, à l'élaboration du questionnaire qui a reproduit la structure et les critères du RNAQES (Table 2) et qui vise à définir dans quelle mesure l'ENSV remplit chacun de ces critères.

Table 2 : *La structure du questionnaire d'auto-évaluation*

Domaines	***Champs***	***Références***	***Critères***	***Conformité***	***Commen-taires***
Fomation F	***Champs F1***	***Référence F11***	***Critère F111*** *(Sous forme de question)*	○ Oui ○ Non	....

Source: *Elaboré par nos soins*

Les réponses ont été cotées selon une échelle de mesure composée d'items dichotomiques : Oui (Pratique conforme=2) ou Non (Pratique non conforme=1). Ainsi, des espaces de commentaires ont été prévus pour chaque critère. Cette échelle a été choisie dans le but d'inciter les répondants à commenter leurs réponses afin de pouvoir déterminer les points forts et les points à améliorer.

5.2. Réalisation des entretiens :

Des entretiens individuels et collectifs ont été effectués durant une période de 5 mois [Février-Juin 2017]. La population ciblée par cette étude était composée de 18 personnes qui occupent des responsabilités de gouvernance au sein de l'ENSV et qui interviennent dans différents niveaux de prise de décision. Il s'agit du directeur de l'école, (03) directeurs adjoints, (1) directrice de la bibliothèque, (02) sous directeurs et (11) chefs de services. La sélection des répondants était basée sur un échantillonnage orienté vers l'information, par opposition à l'échantillonnage aléatoire (Flyvbjerg, 2006). Nous avons sélectionné les personnes aptes à nous fournir les preuves de conformité à l'ensemble des critères du RNAQES.

Les entretiens furent menés en face à face, et ont duré en moyenne 02h30. Ils se sont déroulés en deux phases :

- Phase de description : (étude qualitative exploratoire)
  Visant la description de l'organisation et activité de chaque structure de l'école et la collecte des preuves d'auto-évaluation. Les entrevues étaient semi-directives, et les interrogés avaient à répondre le plus directement possible à des questions précises, mais qui restent tout de même assez larges (Aktouf, 1987, p. 88).
- Phase d'évaluation:
  Visant l'analyse de conformité des pratiques par rapport aux critères du RNAQES et l'affinement du questionnaire. Les interviewés étaient appelés à répondre au questionnaire et à commenter sa clarté. Durant cette phase, des entretiens directifs ont été conduits et les interviewés avaient à répondre à des questions précises avec un degré de liberté très réduit (Aktouf, 1987, p. 89).
  Cette phase test a été très positive et a permis de reformuler certaines questions afin qu'elles soient comprises par les autres parties prenantes. Ainsi, elle a permis de cibler la population concernée par chaque critère du RNAQES.

5.3. Collecte de données :

Pour ce premier exercice d'auto-évaluation, il a été décidé d'impliquer l'ensemble des acteurs internes de l'école (N=n=1156). Le tableau ci-après donne un aperçu sur la répartition de la population ciblée par l'auto-évaluation :

Table 3 : *Répartition de la population cible*

Population		Nombre
Enseignants permanents		94
Etudiants en graduation		713
Etudiants en post graduation		147
Etudiants en master complémentaire		96
Personnel ATS	Personnel Administratif	58
	Personnel Technique et de Service	48
Total		1 156

Source: *Elaboré par nos soins*

Les questionnaires ont été distribués par voie électronique aux enseignants et étudiants, et en format papier au personnel ATS. Cette phase de distribution des questionnaires a duré 05 mois [Octobre 2017-Février 2018]. Une brève introduction expliquant le but de l'étude a été ajoutée à tous les questionnaires distribués. Une durée moyenne de 20 jours a été accordée à tous les membres de la base de sondage pour remettre les questionnaires renseignés. Deux rappels ont été faits à une semaine d'intervalle.

5.4. Développement de l'outil d'auto-évaluation:

Un outil d'auto-évaluation a été élaboré, sur une feuille Excel, sous forme de tableau croisé de correspondance entre les critères du RNAQES et la conformité des pratiques réelles de l'école jugée par l'ensemble des répondants.

Table 4 : *Structure de l'outil d'auto-évaluation*

Critères du RNAQES	Taux* de conformité	Preuves collectées	Décision	Cote

* Taux de répondants ayant jugé la pratique de l'ENSV conforme

Source : *Outil d'auto-évaluation*

Le travail des équipes d'évaluateurs s'est déroulé sur plusieurs réunions durant lesquelles les données obtenues ont été analysées et les critères ont été notés de façon la plus objective possible. Une échelle de valeur a été créée afin de coter les différents critères et de positionner l'ENSV par rapport à cinq niveaux de qualité:

Table 5: *Description des niveaux de conformité*

Taux de conformité	***Interprétation*** *(Ecart entre la pratique et le critère)*	***Décision***	***Cote***
Inf à 20%	Ecart majeur	Pratique non conforme	0
] 20% et 40%]	Ecart important	Pratique insuffisante	1/4
] 40% et 60%]	Ecart moyen	Pratique suffisante	2/4
] 60% et 80%]	Ecart minime	Pratique améliorée	3/4
Sup à 80%	Absence d'écart	Pratique conforme	1

Source : *Elaboré par nos soins*

La prise de décision a été faite sur la base de deux principaux indicateurs : le taux correspondant au nombre de répondants jugeant la pratique de l'ENSV conforme, et les preuves collectées en entretiens. En cas de doute quant à la cote à attribuer à un critère, la décision finale revenait au dirigeant responsable de la pratique concernée.

Pour le calcul des scores des différents domaines du référentiel, déclinés en champs, références et critères, une méthode de pondération a été utilisée. Chaque champ a été gradué entre 0 et 5 et chaque référence et critère ont eu la même pondération dans le calcul de la valeur numérique attribuée au champ auquel ils appartiennent.

Fig.2 : *Exemple de pondération des références et critères*

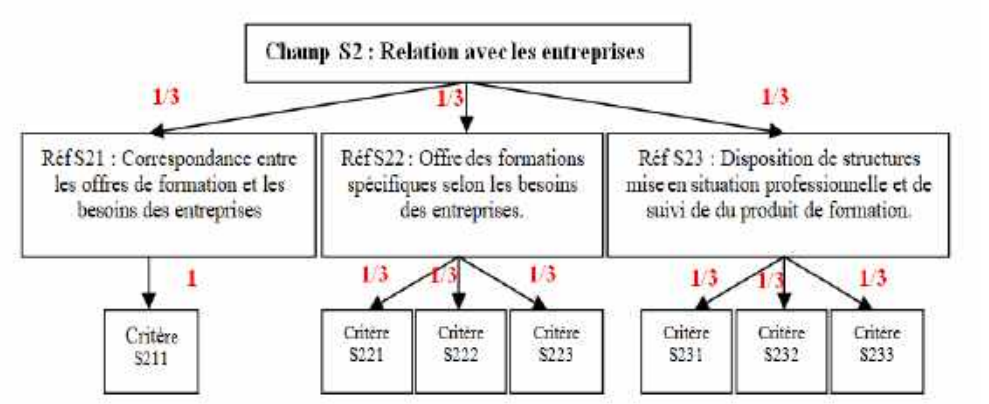

Cote Critère S211 =	**5**	*	**1/3**	*	**1**	*	**0**	= **0**
	Score Max		Pondération de la référence		Pondération du critère		Cote (voir tableau ci dessus)	

Source : *Elaboré par nos soins*

La cote attribuée au critère S211 est calculée selon la formule suivante :

Une fois les scores de critères calculés, les autres ont été générés automatiquement à travers des formules introduites dans le fichier Excel:

- La valeur attribuée à chaque référence est la somme des valeurs attribuées aux critères qui la composent ;
- La valeur attribuée à chaque champ est la somme des valeurs attribuées aux références qui le composent ;
- Sur base des scores obtenus pour l'ensemble des champs, un score moyen est calculé pour chaque domaine ce qui permet de situer le niveau de qualité atteint.

Ce système de pondération s'est inspiré de la méthode utilisée par la banque mondiale lors de l'évaluation des pratiques de gouvernance des universités de la région MENA. Il s'agit d'un cadre analytique et technique qui permet de produire des graphiques en étoile à partir des données collectées (Banque Mondiale, 2012).

Table 6 : *Extrait de l'outil d'auto-évaluation*

Domaine	*Champs*	*Références*	*Critères*	*Pondération Références*	*Pondération Critères*	*Cote Conformité*	*Score critères*	*Score références*	*Score champs*	*Score Domaine*
Formation	*Champ F3*	*F31*	*F311*	1/2	1/2	1	1.25	2.50	3.75	3.09
			F312		1/2	1	1.25			
		F32	*F321*	1/2	1/2	1/2	0.625	1.25		
			F322		1/2	1/2	0.625			

Source : *Elaboré par nos soins sur la base des résultats de l'auto-évaluation*

6. Résultats:

Sur 1156 questionnaires, 289 ont été retournés dont 272 ont été jugés valides pour générer des données fiables, ce qui représente un taux de réponse d'environ 24% de la population (Table 7). L'erreur d'échantillonnage obtenue avec un échantillon n=272 est de 5.2% pour un niveau de confiance de 95 %.

L'administration du questionnaire a eu lieu durant le mois de mars 2018. Les réponses aux questionnaires ont été générées sur une feuille de calcul Microsoft Excel 2007, puis la base de données globale a été importée dans le logiciel SPSS Statistics V26.

Table7 : *Répartition de l'échantillon de l'étude (n=272)*

Population		Questionn-aires distribués	Questionn-aires retournés	Questio n-naires valides	Taux de réponses valides
Enseignants permanents		94	44	44	47%
Etudiants en graduation		713	127	124	17%
Etudiants en p-graduation		147	49	39	27%
Etudiants en master		96	37	35	36%
Personnel ATS	Personnel Ad	58	17	15	26%
	Personnel TS	48	15	15	31%
Total		**1 156**	**289**	**272**	**24%**

Source : *Elaboré par nos soins sur la base des résultats obtenus*

La fiabilité des données obtenues par questionnaire a été vérifiée par la méthode de cohérence interne Alpha α Cronbach qui est la mesure du degré d'inter corrélation entre les items (Laveault, 2012, p. 2). Elle détermine l'exactitude et la précision du questionnaire.

Table 8: *Fiabilité des résultats (par domaine et par type de population)*

Population / Domaine	Enseig-nants	Etds. Graduat-ion	Etds. post graduat-ion	Etudiant s en master	Personnel ATS	
					Ad	TS
Formatio n	n.i= 39 α= 0.653	n.i= 27 α= 0.760	n.i= 9 α= 0.844	n.i= 28 α= 0.890	n.i= 25 α= 0.655	n.i= 6 α= 0.734
Recherch e	n.i= 33 α= 0.677	n.i= 2 α= 0.606	n.i= 32 α= 603	n.i= 2 α= 0.766	n.i= 1 /	n.i= 18 α= 0.719
Gouvern-ance	n.i= 29 α= 0.693	n.i= 13 α= 0.762	n.i= 14 α= 0.766	n.i= 13 α= 0.772	n.i= 52 α= 0.903	n.i= 52 α= 0.882
Vie à l'Univers i-té	n.i= 20 α= 0.785	n.i= 23 α= 0.823	n.i= 20 α= 0.737	n.i= 23 α= 0.878	n.i= 24 α= 0.855	n.i= 19 α= 0.869
Infrastru -ctures	n.i= 18 α= 0.604	n.i= 13 α= 0.749	n.i= 15 α= 0.777	n.i= 13 α= 0.905	n.i= 9 α= 0.843	n.i= 10 α= 0.892
Coopéra-tion	n.i= 17 α= 601	n.i= 7 α= 0.606	n.i= 8 α= 0.632	n.i= 7 α= 0.661	n.i= 8 α= 0.671	n.i= 6 α= 0.771
Relations avec l'ESE	n.i= 22 α= 0.695	n.i= 6 α= 0.622	n.i= 7 α= 0.654	n.i= 6 α= 0.659	n.i= 14 α= 0.611	n.i= 6 α= 0.817

n.i : nombre d'items (par population et par domaine du RNAQES)

Source : *Elaboré par nos soins sur la base des résultats obtenus*

Les valeurs Alpha sont au-dessus de la valeur minimale recommandée de 0,60 (Table 8). Il est, donc, déduit que les résultats de l'étude sont fiables.

L'exploitation de l'outil d'auto-évaluation a permis d'obtenir des scores qui quantifient le degré d'adéquation de l'ensemble des pratiques de l'école (à la date de l'auto-évaluation) aux critères du RNAQES.

Table 9: *Résultats de l'auto-évaluation*

Domaine	*Score/Domaine*
F- Formation	3,09/5
R- Recherche	2,83/5
G- Gouvernance	3,27/5
V- Vie à l'école	1,90/5
I- Infrastructures	3,46/5
C- Coopération internationale	1,31/5
R- Relations avec l'environnement socio-économique	2,55/5

Source : *Elaboré par nos soins sur la base des résultats de l'étude*

Sur base des résultats obtenus, une représentation graphique a permis de visualiser le niveau de qualité atteint par l'ENSV :

Fig.3 : *Résultats de l'auto-évaluation (Diagramme en étoile)*

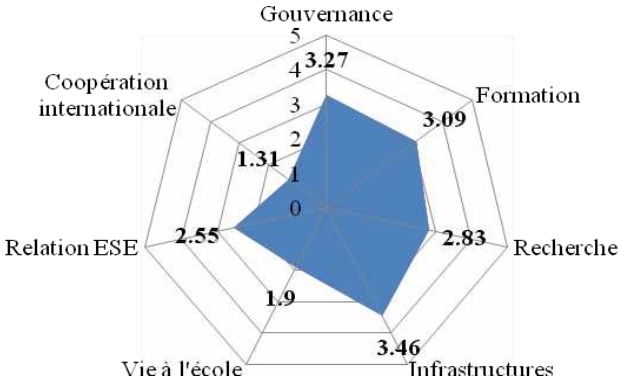

Source : *Construit par nos soins sur la base des résultats de l'étude*

L'analyse des degrés de correspondance entre les pratiques de l'école et les critères de qualité montre des niveaux moyens en matière de gouvernance, formation et infrastructures et des niveaux faibles, nécessitant des améliorations, en matière de recherche et relation avec les acteurs socio-économiques. Les deux domaines les plus faibles sont la vie à l'université et la coopération internationale.

Selon les responsables de l'ENSV, les pratiques de l'école favorisent la mise en œuvre de la qualité, mais nécessitent l'amélioration du cadre législatif qui les régit en octroyant aux

établissements plus d'autonomie administrative et financière et en les responsabilisant dans la mobilisation et la gestion de leurs ressources.

7. Discussion et conclusion :

La démarche d'auto-évaluation de la qualité est une toute première à l'ENSV et a été perçue comme une nouvelle expérience de partage et d'interaction des parties prenantes autour d'un objectif commun. Le retour d'expérience démontre que l'auto-évaluation a apporté ses fruits de plusieurs manières et a favorisé l'implication du personnel et une culture qualité en interne. Le point le plus fort de la démarche d'auto-évaluation était l'engagement du directeur de l'école à travers son encouragement de l'équipe pilote du projet, son approbation de l'approche adoptée et surtout sa disponibilité pendant l'évaluation du domaine de la gouvernance. Ainsi, les dirigeants administratifs de l'école ont adhéré à la démarche dans le but d'améliorer les pratiques de l'école. Néanmoins, nous avons constaté une faible adhésion des enseignants qui sont considérés comme les acteurs centraux de la démarche qualité et qui sont censés aider les autres acteurs à mieux s'y impliquer.

Pour la collecte de données, un questionnaire qui reproduit la structure du référentiel-cadre a été développé et administré à un échantillon constitué de 272 acteurs internes. Sa fiabilité a été vérifiée par la méthode de cohérence interne α de Cronbach qui a montré que l'instrument a des propriétés de mesure satisfaisantes pour chacun des domaines du référentiel. En outre, les profils des acteurs internes concernés étaient variés et la confrontation de leurs réponses a permis d'identifier les forces et les faiblesses (internes et externes) liées aux pratiques de l'ENSV, de déduire les attentes de toutes les parties et de dresser un plan d'action pour l'ensemble des domaines étudiés. Néanmoins, les résultats ont montré que les questionnaires étaient longs et ont nécessité beaucoup de temps pour les remplir. Ceci explique le taux de réponse relativement faible (24%).

Concernant le référentiel d'auto-évaluation utilisé, les personnes interviewées ont affirmé que les critères d'évaluation étaient simples et pertinents et ont permis de mettre en lumière certains aspects de leurs activités qu'ils ne considéraient pas comme importants. En effet, le référentiel national adopte un langage simple et adapté au contexte de l'enseignement supérieur en Algérie et associe chaque critère à des preuves qui facilitent sa compréhension. D'ailleurs l'outil d'auto-

évaluation était simple à utiliser et a requiert une formation minimale pour les évaluateurs. Néanmoins, le référentiel comprend des critères et des preuves trop détaillés, ce qui a édifié un cadre de référence rigide, tant pour les évaluateurs que pour les évalués. C'est pour cette raison que nous avons adopté un système de pondération des références et critères afin d'introduire de la flexibilité. Cependant, ce système donne la même pondération à chaque critère et chaque référence. Il s'est inspiré du système utilisé par la banque mondiale (Banque Mondiale, 2012) et qui était basé sur des indicateurs ayant la même importance. Or, dans le cas du RNAQES, des critères peuvent être jugés plus importants que d'autres et ayant plus d'impact sur la qualité des pratiques évaluées, ce qui nécessite une réflexion autour de la répartition de la pondération en fonction de l'importance de chaque critère.

Nous tenons à préciser que l'outil d'auto-évaluation que nous avons développé a évolué dans le temps et que la version présentée dans le présent article étant la troisième. Les deux premières versions ont été présentées dans des manifestations scientifiques et ont été améliorées en tenant compte des remarques et commentaires des experts et professionnels du domaine.

En conclusion, (Sakr, Ismail, & Besson, 2019, p. 13) précisent que les critères inclus dans le modèle d'évaluation ne sont pas exclusifs. D'autres peuvent être ajoutés ou modifiés, en fonction du contexte de l'institution concernée et de ses objectifs d'évaluation. En effet, nous avons décelé pour les différents domaines du référentiel des preuves supplémentaires qu'il ne prenait pas en compte. Cela s'expliquerait par le fait qu'il s'agit d'un référentiel national, générique, exploité pour la première fois et qui est destiné à tout type d'établissement (écoles, universités et centres universitaires). Des spécificités dans la règlementation et dans les missions de chacun, pourront y être ajoutées dans une nouvelle version du référentiel après retours d'expériences. D'ailleurs, (Lerari, 2016) a invité les EES à proposer d'autres critères afin d'enrichir la prochaine version du RNAQES.

8. Références

1. Ahmed, A., Yang, J., & Dale, B. (2003). Self-Assessment Methodology: The Route to Business Excellence. *Quality Management Journal, 10(1), 43–57 ;, 10*(1), 43–57.
2. Aktouf, O. (1987). *Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations.* Montréal: Les Presses de l'Université du Québec.
3. American Society for Quality (ASQ). (2017). *Quality glossary.* https://asq.org/quality-resources/quality-glossary, (consulté le 25/03/2017).
4. Balbaster Benavent, F., Cruz Ros, S., & Moreno-Luz, M. (2005). A model of quality management self-assessment: an exploratory research. *International Journal of Quality & Reliability Management, 22*(5), 432–451.
5. Banque Mondiale. (2012). *Rapport sur la gouvernance des universités en Algérie.* http://wbgfiles.worldbank.org/documents/hdn/ed/saber/supporting_doc/Background/TED/SABER_TED_University_governance_Algeria.pdf, (Consulté le 20/01/2017) ;.
6. Bouchard, C., & Plante, J. (2002). La qualité: mieux la définir pour mieux la mesurer. *Les Cahiers Du Service De Pédagogie Expérimentale, 11*(12), 219–236.
7. Busco, C., Dooner, C., & d'Alencon, A. (2017). Universidad de Chile: self-assessment and its effects on university's management. *Higher Education, 75*(3), 431-447.
8. Calvo-mora, A., Leal, A., & Roldán, J. (2005). Relationships between the EFQM model criteria: a study in Spanish universities. *Total Quality Management & Business Excellence, 16*(6), 741-770.
9. Campbell, C., & Rozsnyai, C. (2002). *Quality Assurance and the Development of Course Programmes.* UNESCO: Education, Papers on Higher.
10. Cardoso, S., João Rosa, M., & Santos, C. S. (2013). Different academics' characteristics, different perceptions on quality assessment? *Quality Assurance in Education, 21*(1), 96–117.
11. Charlier, J., Croché, S., & Ndoye, A. (2009). *(2009), Les universités africaines francophones face au LMD (Les effets du processus de Bologne Bologne sur l'enseignement supérieur au delà des frontières de l'Europe).* Louvain-la-Neuve: Academia .
12. Chevalier, G. (2009). *Éléments de management public: Le management public par la qualité.* France: AFNOR Editions.
13. CIAQES/MESRS. (2016). *Référentiel National de l'Assurance Qualité : Domaines - Champs – Références.* Algérie: http://www.ciaqes-mesrs.dz/documentation/RNAQES-FR.pdf, (Consulté le 15/12/2016).
14. Conti, T. (1997). Optimizing self-assessment. *Total Quality Management, 8*(2.3), 5–15.
15. Detert, J., & Jenni, R. (2000). An Instrument for Measuring Quality Practices in Education. *Quality Management Journal, 7*(3), 20–37.

16. Elassy, N. (2015). The concepts of quality, quality assurance and quality enhancement. *Quality Assurance in Education, 23*(3), 250–261.
17. Flyvbjerg, B. (2006). Five Misunderstandings About Case-Study Research. *Qualitative Inquiry, 12*(2), 219–245.
18. Green, D. (1994). *What Is Quality in Higher Education?* 1900 Frost Road, Bristol, PA19007-1598: Taylor & Francis.
19. Harvey, L., & Green, D. (1993). Defining Quality. *Assessment & Evaluation in Higher Education, 18*(1), 9–34.
20. Hillman, G. (1994). Making Self-assessment Successful. *The TQM Magazine, 6*(3), 29–31.
21. Jingura, R., & Kamusoko, R. (2019). A competency framework for internal quality assurance in higher education. *Int. J. Management in Education, 13*(12), 119–132.
22. Laveault, D. (2012). Soixante ans de bons et mauvais usages du alpha de Cronbach. *Mesure Et Évaluation En Éducation, 35*(2), 1–17.
23. Lerari, M. (2016). *Guide l'auto-évaluation selon le référentiel national.* Algérie: http://www.entp.edu.dz/images/Documents/assurance-qualite/Guide_de_auto_evaluation_selon_le_referentiel_national-.pdf, (Consulté le 10/01/2017).
24. Lomas, L. (2002). Does the Development of Mass Education Necessarily Mean the End of Quality? *Quality in Higher Education, 8*(1), 71–79.
25. MESRS. (2012). *L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie, 50 années au service du développement 1962-2012.* Algérie: https://www.mesrs.dz/documents/12221/189730/50-fr.pdf, (Consulté le 08/06/2017) .
26. Ritchie, L., & Dale, B. (2000). Self-assessment using the business excellence model: A study of practice and process. *International Journal of Production Economics, 66*(3), 241–254.
27. Rontopoulou, J. L. (1998). *The evaluation of higher education.* Paris: UNESCO.
28. Sakr, R., Ismail, A., & Besson, D. (2019). Quality Assurance Practices in Higher Education Institutions: Proposal of Contingent Assessment System. *Management de la Qualité : Coûts et rentabilité de la qualité, 2ème edition.* Université Cadi Ayyad (Marrakech): https://hal-normandie-univ.archives-ouvertes.fr/hal-02156398/document.
29. Sarrico, C., Rosa, M., Teixeira, P. N., & Cardoso, M. (2010). Assessing quality and evaluating performance in higher education: Worlds apart or complementary views? *Minerva, 48*(1), 35–54.
30. Schindler, L. A., Puls-Elvidge, S., Welzant, H., & Crawford, L. (2015). Definitions of quality in higher education: A synthesis of the literature. *Higher Learning Research Communications, 5*(3), 3–13.
31. Spasos, S., Alexandris, A., Petropoulos, G., & Vaxevanidis, N. M. (2008). Implementation of EFQM model in a greek engineering higher education institute: a framework and a case study. *International Journal for Quality Research, 2*(1), 43-49.

32. Steed, C. (2002). Excellence in higher education: evaluating the implementation of the EFQM excellence model in higher education in the UK. *Beiträge Zur Hochschulforschung*, *24*(1), 74–99.
33. Tari, J. (2010). Self-assessment processes: the importance of follow-up for success. *Quality Assurance in Education*, 19-33.
34. Tarí, J., & Madeleine, C. (2010). The EFQM Self-Assessment Processes in HEIs in Spain and Jordan. *US-China Education Review*, *7*(7), 65–74.
35. Wolmark, Y. (2001). Évaluer la qualité. *Gérontologie Et Société*, *24*(99), 131-146.
36. Woodhouse, D. (1999). *Quality and Quality Assurance. In Quality and Internationalization of Higher Education.* France: OECD Publishing.

MOHAMED KHEIDER UNIVERSITY -BISKRA-

ALGERIA

FACULTY OF ECONOMICS, TRADE AND MANAGEMENT SCIENCES

ECONOMIC AND MANAGERIAL RESEARCH

semi-annual, peer-reviewed scientific journal

Vol :14, N°: 02 ***jun 2020***

ISSN :1112-7902 ***Legal Deposit: 2007-3150***

ECONOMIC AND MANAGERIAL RESEARCH

Honorary president:

Pr. Ahmed BOUTARFAIA- Rector of the university

Director of University Publications:

Pr. Rabeh KHOUNI

The editor-in-chief :

Pr. Smail HEDJAZI
smail.hedjazi@univ-biskra.dz

Editing Secretariat:

Rachid Mohammedi
rachid.mohammedi@univ-biskra.dz
Fatma Djaber
fatma.djaber@univ-biskra.dz

CORRESPONDENCE:

All correspondences must reach:

Mr.The editor-in-chief
Journal of Economic and Managerial Research
FACULTY OF ECONOMICS, TRADE AND MANAGEMENT SCIENCES
MOHAMED KHIDER UNIVERSITY - BISKRA
BP 145 RP Biskra – Algeria
Tel/Fax: (+213) 33543300
Email : ecomanagement.journal@univ-biskra.dz

SITE WEB : ***http://rem.univ-biskra.dz/index.php/en/***

Mohamed Kheider university printing house- Biskra

SCIENTIFIC COMMITTEE

Pr. Smail HEDJAZI	***University of Biskra-Algeria.***
Pr. Rekai HASSANI	***University of Biskra-Algeria.***
Pr. Djamel LAAMARA	***University of El madina, Saudi Arabia.***
Pr. Yahdia SEMLELI	***University of king faical , Saudi Arabia***
Pr. Melhem MAJID	***Al-Quds Open University,Palestine***
Pr. Amar OUKIL	***Sultan Qaboos University,Oman.***
Pr.Hani abdalhkim ISMAIL	***University of El mansoura ,Egypt***
Pr. Mohamed KANOUCHE	***University of Trakia, Turkey***
Pr. Abdallah SIRAGE	***University of king faical , saudi Arabia***
Pr. Abir Hamoud Ali FAOURI	***Al-Balqa` Applied University, Jordan***
Pr. Adala LADJAL	***University of Mostaganime,Algeria***
Pr.Abdelhamid BERHOUMA	***University of Mesila ,Algeria.***
Pr. Samir Baha Eldin MALIKI	***University of Telemcen,Algeria***
Pr. Elhadj ARRABA	***University of Ouargla,Algeria.***
Dr. Adel BOUMADJEN	***University of Biskra-Algeria.***
Dr. Youness ELZAIN	***University of Elouad ,Algeria.***
Dr. Meriem CHERFOUH	***School of Higher Commercial Studies, Algeria.***
Dr. Agti DJOUHRA	***University of Biskra-Algeria.***
Dr. Adel BOUMADJEN	***University of Biskra-Algeria.***
Dr. Saber ABBASI .	***University of Biskra-Algeria.***
Dr. Nadjwa HABA	***University of Biskra-Algeria.***

Publication rules

Economic and Managerial Research is a journal that focuses on academic studies in the fields of economics, management, business and financial sciences, written in Arabic, English and French. To publish in the journal, the following rules are required:

- The article presented must be original, within the scope of the journal and not published or pending publication elsewhere.

- Articles must be presented in Word format and sent by E-mail to the address of the journal.

- Use the "Simplified Arabic normal" font size 14 with single line spacing for articles in Arabic and the "Times New roman" font size 12 with single line spacing for articles in French or English.

- The article should not exceed 20 pages including the appendices and the bibliography.

- The insertion of diagrams, tables and references must be carried out by the automatic tools of Word.

- References should be presented at the end of the article and listed in alphabetical order. In the body of the text, only the name of the author and the year of publication and the page are cited, if necessary. Ex: (Drucker, 1998, p20)

- The first page contains:

• the researcher's personal information (surname, first name, rank, telephone, fax, email, home institution)

• two abstracts, one in the language of the article and the other in one of the other two languages.

- The published articles express only the opinions of their authors.

- The editorial committee reserves the right to make changes to the form of presentation of the article when necessarry.

Contents

01	***La contribution de l'audit interne dans l'amélioration de l'efficacité du contrôle interne dans l'entreprise algérienne : le cas d'ATM Mobilis*** **Mounya BOUDIA**, **Ali DEBBI**, , university of M'sila ,**Algérie**	**01** **18**
02	**Pratique d'auto-évaluation de la qualité dans l'enseignement supérieur en Algérie** **Belimane Wissam,** ENSM, Pôle universitaire Kolea, **Chahed Amina**, ENSV, Alger, **Algérie**	**19** **38**

EDITORIAL

Among the most important principles recognized by all humanity is the importance of teamwork in the success of all organizations in all their forms and their different nature. And, perhaps, the issuance of the special issue of Economic and Managerial Research Journal by the University of Mohamed Khider -Biskra- in these exceptional circumstances the best proof for this.

Also, The belief of the Journal's team that it is necessary to continue distance working to enable Ph.D students to conduct their scientific projects and discuss their doctoral dissertations, and professors to pass the university qualification step and complete the promotion files to the of professorship degree

From this rostrum, I thank all the members of the Journal from the editorial board and the reviewers for their cooperation and patience, and I cannot fail to thank the secretariat of the journal who contributed effectively in the publication of all the journal issues and this particular one, and thank edited ,also, to the authors for their scientific spirit in accepting the experts' observations and making the necessary corrections.

Finally, the Journal of Economic and Managerial Research remains in the service of all researchers from inside and outside the country. In the hope that we can succeed in contributing to advancing scientific research by delivering researchs to all actors in the national research system.

Biskra on: June 29, 2020
The Editor-in-chief
Pr. Smail HEDJAZI